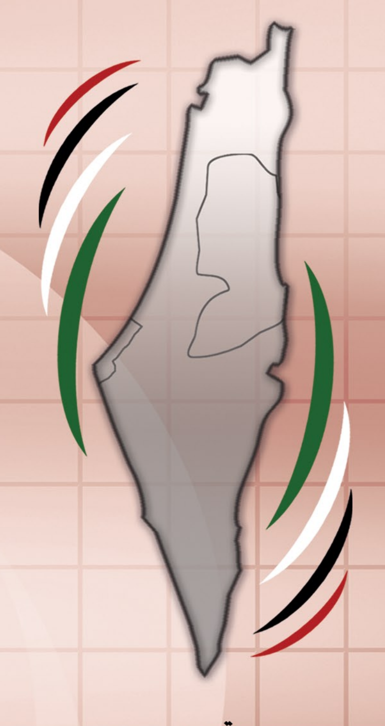
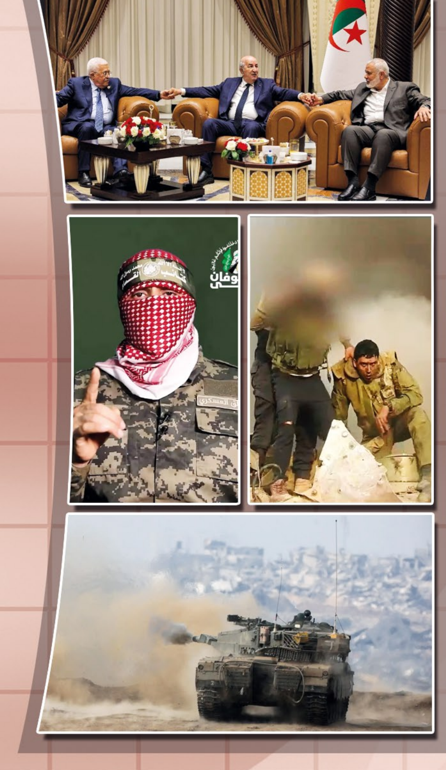
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2022 – 2023







تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2023–2022



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2022–2023

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

الطبعة الأولى

2024م – 1446هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-052-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: 44 36 80 21 961 +

تلفاكس: 43 36 80 21 961 +

ص.ب.: 14–5034 **بيروت – لبنان**

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net   **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022–2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
2022–2023

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. د. سامي العريان

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. فاطمة حسّان عيتاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي



مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

رنا مصطفى جرجور

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير

محرر التقرير

أ. د. محسن محمد صالح:

أستاذ في الدراسات الفلسطينية، ومتخصص في الجوانب التاريخية والسياسية والاستراتيجية. رئيس ومدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدر له 16 كتاباً متخصصاً في الشأن الفلسطيني، وكتب 21 فصلاً في كتب علمية. قام بالتحرير العلمي لأكثر من 100 مجلد وكتاب. وهو مُحرِّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (13 مجلداً 2005–2023)، والوثائق الفلسطينية (7 مجلدات 2005–2011)، واليوميات الفلسطينية (10 مجلدات 2014–2023). محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة (135 تقديراً). نشرت له الكثير من الدراسات العلمية المحكّمة، وقدَّم أوراق عمل ومداخلات في أكثر من مئة مؤتمر محلي ودولي. كاتب دائم خصوصاً في الشأن الفلسطيني في الصحافة والمواقع الإخبارية البارزة؛ أُجريت معه مئات المقابلات التلفزيونية والإذاعية والصحفية.

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

أ. ساري عرابي:

كاتب وباحث في القضايا العربية والإسلامية، وفي الحركة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا الفكر الإسلامي. حصل على ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت. كتب أطروحة بعنوان "تحولات الأيديولوجيا والسياسة في الحركة الوطنية الفلسطينية: الكتيبة الطلابية نموذجاً". يتعاون مع عدد من مراكز الأبحاث، وكتب العديد من الأبحاث والتقارير ودراسات تقدير الموقف. يُستضاف بشكل دائم في القنوات التلفزيونية الفلسطينية والعربية والعالمية لتحليل الأحداث السياسية. أصدر كتاباً بالاشتراك يُمثِّل جزءاً من سلسلة تتناول مفاهيم ومصطلحات القضية الفلسطينية، ولديه مئات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية في المسائل الفكرية والسياسية.

الفصل الثاني: المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

أ. د. محسن محمد صالح.

أ. إقبال وليد عميش:

باحثة متخصصة في الشأن الفلسطيني، ورئيسة وحدة التدقيق الأكاديمي في مركز الزيتونة. شاركت في إعداد المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعدة سنوات، وفي إعداد كتاب "قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار".

شاركت في التدقيق الأكاديمي لعشرات الكتب والمنشورات الصادرة عن مركز الزيتونة. كما شاركت في كتابة فصل بعنوان "المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994-2013"، وفصل بعنوان "التنمية البشرية في ظلّ السلطة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013.

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

د. باسم جلال القاسم:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بيروت العربية، وماجستير في العلاقات الدولية والديبلوماسية من الجامعة اللبنانية. يشغل حالياً رئيس قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، ورئيس تحرير "نشرة فلسطين اليوم". ألّف كتاباً بعنوان "صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني"، وله دراسة علمية محكّمة بعنوان "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018"، وشارك في إعداد عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات اللتان تصدران عن مركز الزيتونة، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". كما أعدَّ فصلاً بعنوان "تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994-2013. وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات.

أ. فاطمة حسّان عيتاني:
باحثة في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ومتخصصة في الشأن الفلسطيني. شاركت في إعداد أربعة كتب؛ ثلاثة منهم من سلسلة "أولست إنساناً؟"، بالإضافة إلى كتاب الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000. أسهمت في كتابة فصل بعنوان "إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. نُشِرت لها دراسة علميَّة محكَّمة بعنوان "الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية" سنة 2019، وورقة علمية بعنوان "ما حقيقة الادّعاءات الإسرائيلية بارتكاب المقاومة فظائع في معركة طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023" في سنة 2024. شاركت في إعداد سلسلة كتب تقرير معلومات، وفي التدقيق الأكاديمي والتحرير لعشرات الكتب والمنشورات الصادرة عن مركز الزيتونة.

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

أ. ربيع محمد الدنّان:
باحث متخصص في الشأن الفلسطيني، حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها. يشارك في إعداد وتحرير مجلد اليوميات الفلسطينية الذي يصدر عن مركز الزيتونة منذ 2014. أسهم في كتابة عدد من الكتب الصادرة عن المركز، أبرزها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعد فصلاً بعنوان "سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. شارك في العديد من المؤتمرات وحلقات النقاش المحلية والدولية.

*** مسار العدوان والمقاومة**

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:
كاتب وصحفي ومحلل سياسي، وكاتب عمود في صحيفة "القدس" المقدسية، وكتب سابقاً في صحف: الأيام الفلسطينية، والسفير اللبنانية، والخليج الإماراتية، والحياة اللندنية، وعضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العالميين

*** مسار التسوية السلمية**

منذ سنة 1980. أحد مؤسسي المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ومديره العام منذ نيسان/ أبريل 2011 وحتى الآن. وهو مؤسس ومدير المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل) خلال الفترة 2005–2011. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995–2005. نُشرت له العديد من الدراسات والأبحاث ومئات المقالات، وشارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وكان عضواً في مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات حتى سنة 2021، وهو مستشار شبكة السياسات الفلسطينية.

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي

د. مهند مصطفى:

حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، مدير عام مركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ورئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي في كلية بيت بيرل. له العشرات من الدراسات والأبحاث والكتب باللغات العربية، والإنجليزية، والعبرية في الشؤون الإسرائيلية والفلسطينية. شارك في تأليف كتاب الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية سنة 2009، وكتاب سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة: تركيا، الهند، الصين وروسيا سنة 2010.

*** المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي**

*** المؤشرات السكانية والاقتصادية الإسرائيلية**

أ. د. محسن محمد صالح.

أ. إقبال وليد عميش.

*** المؤشرات العسكرية الإسرائيلية والموقف من الوضع الداخلي الفلسطيني**

د. باسم جلال القاسم.

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007. وقد شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

أ. ربيع محمد الدنّان.

د. باسم جلال القاسم.

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

*** تركيا**

د. سعيد وليد الحاج:

كاتب وباحث في الشأن التركي وقضايا المنطقة العربية والإسلامية. تخرّج من كلية الطب في جامعة هاجتبة في تركيا. له مئات المقالات الدورية في عدد من الصحف والمواقع العربية المعروفة، وعشرات الأوراق البحثية حول الشأن التركي منشورة في عدد من المراكز البحثية المعروفة. نُشِر له كتاب "العلاقات التركية – العربية: الآفاق والصعوبات" سنة 2016، وفصل "تركيا والعالم العربي في عهد العدالة والتنمية" في كتاب "تجربة العدالة والتنمية في الحكم"، من إصدار مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA سنة 2018. شارك متحدثاً في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية بخصوص الشأن التركي، وله إطلالات إعلامية في عدة قنوات فضائية.

*** منظمة التعاون الإسلامي**

أ. وائل أحمد سعد.

*** إيران**

أ. د. طلال عتريسي:

عميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، مستشار علمي وأكاديمي في جامعة المعارف، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني، عضو في هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. نشر دراسات وأبحاث في دوريات عربية وأجنبية، وشارك في مؤتمرات إقليمية ودولية حول قضايا الشرق الأوسط الثقافية والسياسية والاجتماعية.
من مؤلفاته: الإسلام والفكر السياسي، الديمقراطية، الغرب، إيران (مع آخرين) سنة 2003، وجيو–استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سنة 2009، ودعم الفئات المهمشة: تجربة المجتمع المدني في دعم عائلات السجناء، سنة 2014، وصورة ألمانيا في كتب التاريخ المدرسية العربية، سنة 2016، وبين صحوتين: الإسلام السياسي في شرق أوسط متحول، سنة 2020.

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ. د. وليد عبد الحي:

أستاذ قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن سابقاً، وعضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وعضو مجلس أمناء جامعة إربد الأهلية. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 37 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلّم القوى الدولي 1978–2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونُشِرَ له نحو 120 بحثاً في المجلات العلمية المُحكّمة.

مقدمة التقرير

بالرغم من أن معركة طوفان الأقصى جاءت في الرُّبع الثامن من الفترة التي يغطّيها هذا التقرير الاستراتيجي؛ إلا أنها طبعت التقرير بطابعها، لما تحمله من لحظات فارقة في تاريخ فلسطين، ومن تأثيرات وانعكاسات ودلالات عميقة على قضية فلسطين ومستقبلها.

حملت سنتا 2022–2023 مزيداً من التحديات والمخاطر على الصعيد الفلسطيني، خصوصاً مع وجود حكومة صهيونية تمثل أقصى أشكال التطرف اليميني والديني، وتسعى إلى شطب وتصفية الملف الفلسطيني، ومع وجود قيادة فلسطينية ضعيفة لمنظمة التحرير والسلطة في رام الله، تتعاون مع الاحتلال وتطارد المقاومة، وتغلق الأبواب في وجه إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، وتعزّز الانقسام، وتعطّل مسارات الوحدة الوطنية. كما شهدت هاتان السنتان تصاعد موجة التطبيع العربي مع "إسرائيل"، وضمور الموقف الفلسطيني في البيئة الدولية.

جاءت معركة طوفان الأقصى لتعيد الاعتبار العربي والعالمي لقضية فلسطين، وتؤكد استحالة تجاوز الملف الفلسطيني، وتعزّز التفاف الشعب الفلسطيني حول خيار المقاومة، وتعمق فشل مسار التسوية السلمية. كما جاءت لتسقط نظرية الأمن والردع الإسرائيلي، وتهافت فكرة "الملاذ الآمن" لليهود الصهاينة، ولتضع تساؤلات حقيقية حول الدور الوظيفي للكيان الإسرائيلي ودوره كشرطي للمنطقة وكعصا غليظة للنفوذ الغربي فيها؛ ولتقدّم حالة إلهام غير مسبوقة للأمة وأحرار العالم بإمكانية هزيمة المشروع الصهيوني؛ ولتضع "إسرائيل" في أسوأ وضع عالمي منذ نشأتها، ولتتحوّل إلى كيان منبوذٍ في البيئة الدولية. لقد كانت التضحيات هائلة على المستوى الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة، وظهرت الوحشية والدموية الصهيونية في أقبح صورها؛ غير أن التفاف الحاضنة الشعبية خلف المقاومة كان من أبرز تجليات هذه الحرب.

***

هذا هو المجلد الثالث عشر من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. وبفضل الله سبحانه، فإن هذا التقرير قد أخذ موقعه المرجعي المتميز في الدراسات الفلسطينية، وأصبح من الكتب التي لا غنى عنها للباحثين والمتخصصين والمهتمين. فهو يحفل بالمعلومات الواسعة والدقيقة والموثقة، التي يتمّ عرضها في إطار موضوعي وتحليلي منضبط بمعايير ومناهج البحث العلمي، مع السعي لاستشراف المسارات المستقبلية القريبة. كما يتميز التقرير الاستراتيجي بشموله، فهو يغطي الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي، ومسارات المقاومة والتسوية

السلمية، والأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، ويفرد مساحات واسعة للأرض والقدس والمقدسات، وللوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني.

***

وفق السياسة المتَّبعة في المجلدات السابقة للتقرير، فإن أسماء الكُتَّاب المشاركين وعناوين الفصول أو المباحث التي كتبوها، قد ذكرت في صدر الكتاب عند التعريف بأشخاصهم، ولم يُشر إليها في بداية كل فصل، باعتبار التقرير عملاً جماعياً لكتاب واحد؛ ولأن عمل التحرير في هذا التقرير (وكذلك في كل المجلدات السابقة) يتجاوز العمل المعتاد، إلى القيام بإدخال إضافات وتعديلات وتحديثات مهمة وكبيرة أحياناً على بعض الفصول، مما يجعل مسؤولية ظهورها، بالشكل الذي خرجت فيه، مسؤولية مشتركة.

لا بدّ من تقديم الشكر الجزيل للزملاء المتخصصين والخبراء الذين شاركوا في كتابة التقرير، وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مراجعة نصوصه؛ وكذلك لفريق العمل في مركز الزيتونة من مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف، الذين كان لهم دورٌ مهمٌ في توفير المادة العلمية، ومراجعة النصوص وتدقيقها، وإخراج التقرير بالشكل اللائق.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب الذي يلقاه هذا التقرير، وعلى مكانته المرجعية المتخصصة، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نُصح أو توجيهٍ أو نقدٍ بنَّاء.

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

أ. د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

لا تختلف سنتا 2022 و2023 عما قبلهما منذ ما يسمى الانقسام الفلسطيني في سنة 2007، من جهة اتِّسام الحالة الفلسطينية الداخلية بالجمود، وثبات سياسات السلطة الفلسطينية على حالها، وتمسكها بمسارها نفسه بالرغم من مجيء حكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu بحلفائه في أحزاب الصهيونية الدينية، وهي الحكومة الموصوفة بالأكثر تطرفاً في تاريخ "إسرائيل"، وانعدام الأفق لمسار السلطة السياسي، وتعرقلها في أزمة اقتصادية مستحكمة متصلة أساساً بالتحكّم الإسرائيلي بموارد السلطة الاقتصادية، ومن ثم انعكاسات هذا المسار السلبية على الحالة الوطنية الداخلية، بالنظر إلى عدم تزعزع هذا المسار بالرغم من تصاعد المقاومة في الضفة الغربية مطالع سنة 2022، وسلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في سنتَي 2022 و2023، وفي نهاية سنة 2023 بحرب إسرائيلية اتَّسمت بالإبادة الجماعية، واتخذت نهجاً غير مسبوق في طولها ودمويتها وتَعمُّدها تدمير الحياة الحضرية في قطاع غزة، دون أن يؤثّر ذلك في مفاعيل فورية على سلوك السلطة الفلسطينية، أو تحسين العلاقات الوطنية في مواجهة التحدي الأكبر الذي يواجه الفلسطينيين منذ نكسة سنة 1967.

يعالج هذا الفصل مجمل مسارات الوضع الفلسطيني الداخلي، من حيث السلطة ومؤسساتها، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والفعاليات الوطنية في المجال العام، والعلاقات الوطنية البينية، وأوضاع القوى الحزبية الداخلية، انتهاء بالتنسيق الأمني، في إطار من التحليل لهذه الملفات وسواها مما يندرج في هذا الفصل.

أولاً: المدخل إلى السنتين

تنتهي سنة 2023 بتداخل ملحمي مع سنة 2024 في حرب غير مسبوقة في تاريخ الصراع مع الكيان الإسرائيلي، سواء بالنسبة للاحتلال حيث إن هذه هي حربه الأطول في تاريخه، أم بالنسبة للفلسطينيين الذين افتتحوا الحرب بعملية "طوفان الأقصى" Operation Al Aqsa Flood في 2023/10/7، التي أطلقتها حركة حماس من قطاع غزة، وجعلت "إسرائيل" أمام امتحان عسير من حيث أمنها وقدرات جيشها وأفق استمرارها في المنطقة، وهو ما انعكس في حرب طاحنة، وُصفت بحرب الإبادة الجماعية، واتَّسمت بتعمُّد التجويع، ونقلت الموقف من "طوفان الأقصى" إلى الحرب الإسرائيلية على غزة، ومن ثم بات النقاش مع نهايات سنة 2023 ومطالع سنة 2024، حول قضايا كبرى، من قبيل احتمالات تهجير الفلسطينيين من غزة، ومستقبل حركة حماس،

ودور السلطة الفلسطينية، مع عودة أطروحة الدولة الفلسطينية لتصعد في الخطاب السياسي الإقليمي والدولي، ومع دخول الحرب السنة الجديدة دون اتضاح نهاية لها، ولا إمكان بترجيح مآلاتها، فإنّ هذا الفصل سوف يركز على مسارات سنتَي 2022 و2023، كما هو الشأن مع تقارير السنوات السابقة، مع الأخذ في الخلاصات النهائية موقع هذه الحرب، التي تحتل الربع الأخير من سنة 2023.

ينقسم الفصل إلى، عدد من المحاور، تبدأ بالمحور الذي يناقش السلطة مؤسسات وأداء، مع التركيز على حكومة محمد اشتية من حيث سياقها السياسي وأداؤها العام، لا سيّما وهي الذراع التنفيذية لسياسات مؤسسة الرئاسة في الشأن الإداري الداخلي، بعدما أضحت المؤسسة الفلسطينية بسلطاتها كلها مركزة في مؤسسة الرئاسة، ومن ثمّ سوف يحضر الرئيس الفلسطيني في كلّ الملفات الفلسطينية، بلا استثناء، في الحكومة ومنظمة التحرير وحركة فتح والعلاقات الوطنية الداخلية والتنسيق الأمني.

تجري مراجعة سياسات حكومة اشتية في الإطار العام، بالنظر إلى سياقها السياسي، وأدائها الاقتصادي، واتجاهاتها الإدارية، وخططها لمواجهة التحديات ذات الصلة، سواء بمعالجة الأزمات الاقتصادية المتصلة، والمرتبطة بنحو ما بالحالة السياسية لتحكّم الاحتلال بأموال المقاصة الفلسطينية، أم بطرق معالجة انعكاسات ذلك في المجال العام، كحراكات النقابات التي يمكن القول إنّها كانت أبرز مظاهر الحركة في المجال العام، في ظلّ غلق للمجال العام وَسَمَ حالة السلطة الفلسطينية منذ ما يسمى بالانقسام الفلسطيني.

كان يجدر، والحالة هذه، خصّ مؤسسة الرئاسة بمحور مندرج في إطار مناقشة السلطة مؤسسات وأداء، لمركزية هذه المؤسسة، التي تمددت في المجالين التشريعي والقضائي، ليس فقط بسبب حلّ المجلس التشريعي، وتعطيله عملياً قبل ذلك، والاستناد في التشريعات إلى مراسيم الرئيس عباس وقوانينه وقراراته، ولكن أيضاً بسبب سلسلة التعديلات القانونية والهيكلية على المؤسسة القضائية التي، بحسب العديد من القانونيين والمؤسسات الحقوقية، ألغت استقلال السلطة القضائية لصالح السلطة التنفيذية، وهو الأمر الظاهرة نتائجه في عدد من الملفات النقابية والأمنية والسياسية.

هذه الحالة من انغلاق المجال العام، وتعطيل الانتخابات العامة، وتركز المؤسسة الفلسطينية في مؤسسة الرئاسة، تقود للبحث في النشاط الفلسطيني في المجال العام، وما يتبعه من مؤشرات الشعبية للقوى الفلسطينية، فبعد التعريج على إلغاء الانتخابات العامة التي كان متفقاً عليها في سنة 2021، ناقش الفصل المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية التي جرت في آذار/ مارس، والانتخابات النقابية، ثم الانتخابات الطلابية، مع وصل ذلك بمسار هذه النشاطات في الأعوام

السابقة، ليتضح الخط العام الناظم لهذا النشاط في المجال العام، وبما يربط سنوات التقرير بما قبلها، مع دراسة الدوافع والدلالات السياسية والمهنية والعشائرية لمثل هذه الانتخابات، وما يحيط بها من ظروف أمنية وسياسية، وبالتطرق إلى الجدل الذي يدور حول موقع هذه الانتخابات في قطاع غزة، ولا سيّما المحلية والطلابية.

يستدعي ذلك النظر في مؤشرات الشعبية، من خلال أدوات أخرى سوى الانتخابات، إذ يحفّ الانتخابات المحلية والنقابية والطلابية، المعيقات الأمنية، والاعتبارات غير السياسية، مما يجعل مؤشراتها قاصرة، فجرى الاستناد في البحث عن شعبية القوى الفاعلة، ولا سيّما حركتي حماس وفتح، وبعض الأسماء ذات الصلة في هذه القوى، من خلال أبرز استطلاعات أهم مراكز الأبحاث المعنية بهذا الشأن، وبقراءة الاستطلاعات المتسلسلة لمحاولة فهم تأثير المجريات العامة على آراء الجمهور، أو تأثير حضور الفاعلين السياسيين في تقييم الجمهور للقوى السياسية التي تعمل في إطارها، ولكون مؤشر الشعبية خصّ بموقع خاص، فيمكن أخذه بعين الاعتبار في بقية محاور الفصل الذي يُقرأ وحدة واحدة، ويكمّل بعضه بعضاً.

يستتبع الحديث عن المؤسسات الفلسطينية، بالضرورة البحث في أحوال منظمة التحرير، التي انعقد مجلسها المركزي في شباط/ فبراير 2022، ثم عقد في جلسة تشاورية طارئة محدودة بأعضائه في فلسطين فقط في أيار/ مايو 2022، في نمط من الاجتماعات المتباعدة غير المنتظمة باللائحة الداخلية للمجلس، وهو ما يمكن قوله بالنسبة للمجلس الوطني، الذي لم ينعقد منذ سنة 2018. يستدعي ذلك النظر في مدى انتظام هذه الدورات، ودلالات اجتماعاتها المتباعدة، والظروف السياسية التي تحيط باستدعاء منظمة التحرير، لا سيّما من حيث ترتيب الحالة الداخلية لحركة فتح، وما يتبع ذلك من تصعيدات وتعيينات، وموقف القوى الوطنية من ذلك، واتصال حالة منظمة التحرير بالسلطة الفلسطينية، ولا سيّما المجلس التشريعي الذي ألحقت أمانته العامة بالمجلس الوطني الفلسطيني.

تقود حالة منظمة التحرير إلى البحث في المحاولات الأخرى، لسدّ الخلل الناجم عن تعطيلها لصالح السلطة أو استخدامها الوظيفي، مع إقصاء قوى أساسية عن الانضمام للمنظمة، وتهميش دور فلسطينيي الخارج، وهو ما افتتح المجال لمراجعة أبرز المحاولات لإيجاد كيانات شعبية كبيرة تسعى إلى تحريك الحالة الفلسطينية، وتنشيط المجال العام، وهي المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج الذي عقد مؤتمره الثاني في شباط/ فبراير 2022، ومؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي عقد مؤتمره العشرين في أيار/ مايو 2023، و"المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون" الذي عقد نسخته الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وتستلزم المراجعة لهذه الفعاليات

الثلاث قراءة في تاريخها وخططها الناظم وقراراتها وإنجازاتها والصعوبات التي تواجهها، وموقف قيادة منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة الفلسطينية منها.

يفضي الحديث عن هذه الفعاليات إلى ملف القوى الفلسطينية، من حيث العلاقات البينية وفي طليعتها قضية المصالحة، المعطلة منذ إلغاء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في أيار/ مايو 2021، فلم يكن من خطوات على هذا الصعيد سوى "مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية" الذي عقد في الجزائر للمصالحة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، واجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في مصر في تموز/ يوليو 2023، دون أن تتحوّل مثل هذه المؤتمرات إلى نتائج في الواقع، وهو ما يتطلب دراسة سياقاتها ودواعيها والظروف المحيطة بها.

ملف القوى الفلسطينية، وبالإضافة للعلاقات البينية، يستوجب النظر في أحوالها الداخلية، ومن ذلك تأجيل المؤتمر الثامن لحركة فتح، وبدائل فتح في إدارة تناقضاتها الداخلية وموقع منظمة التحرير من ذلك، وإتمام الانتخابات الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي، واختتام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤتمرها الوطني العام الثامن، وعقد الجبهة الديموقراطية لعدد من الحلقات التنظيمية والمؤتمرات الإقليمية تمهيداً لمؤتمرها الوطني الثامن، وإتمام المبادرة الوطنية الفلسطينية لمؤتمرها الوطني، وأما حماس فلم يحن بعد موعد انتخاباتها الدورية.

يأتي المحور الأخير لمراجعة سياسات التنسيق الأمني للسلطة الفلسطينية، بوصفها سياسة ثابتة، لم تتأثّر فعلياً بمختلف التغيرات، من حكومة بينيت – لابيد إلى حكومة بنيامين نتنياهو الموصوفة بأنّها الأكثر تطرفاً في تاريخ "إسرائيل"، هذه المراجعة تتعرض إلى قرارات وقف التنسيق الأمني غير المفعلة، وأبرز مظاهر التنسيق، ودلالاتها السياسية، وأثرها على الحالة الفلسطينية عموماً.

لقد ظلّ الوضع الفلسطيني في سنتَي 2022 و2023، كما السنوات السابقة؛ متَّسماً بالجمود المطبق، لا سيّما في العلاقات الوطنية الداخلية، وفي سياسات السلطة الفلسطينية، مع انسداد الآفاق في الصراع مع الاحتلال، باستثناء تصاعد المقاومة في الضفة الغربية مطالع سنة 2022، ثم عدوانين إسرائيليين على قطاع غزة في آب/ أغسطس 2022، وأيار/ مايو 2023، إلى أن جاءت عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7، والتي من شأنها بما تبعها من حرب إبادة جماعية إسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة أن تُوجِد تحوّلاً جوهرياً في الوضع الفلسطيني الداخلي، إن لم يظهر في المدى القريب، فقد يظهر في المستويين المتوسط والبعيد.

ثانياً: السلطة: مؤسسات وأداء:

1. حكومة محمد اشتية:

أدّت حكومة محمد اشتية اليمين القانونية أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2019/4/13، وظلت قائمة حتى قمت استقالتها في 2024/2/26. وإذا كان هذا الاستمرار للأعوام الخمسة تلك كلّها واحداً من تعبيرات ما يُسمّى في الأدبيات الفلسطينية بـ"الانقسام الفلسطيني"، فإنّ هذه الحكومة بالذات، أكثر تلك التعبيرات عمقاً في تجسيد الانقسام، لكون رئيسها أولاً عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح، مما يعني أنّها حكومة حركة فتح، وليست حكومة فوق حزبية، وثانياً مثّلت إعلاناً رسمياً لنقض سلسلة اتفاقات بين حركتي حماس وفتح، أوّلها "اتفاق الشاطئ" في 2014/4/23، الذي انبثقت عنه حكومة "الوفاق الوطني"، وهي الحكومة التي ترأسها رامي الحمدالله، ثمّ اتفاق القاهرة التالي في 2014/9/25، الذي حدّد مهام حكومة "الوفاق الوطني"، وأنهى الخلاف حول الملفات العالقة، ونظّم آليات حلّ تلك الملفات، ثمّ أخيراً اتفاق القاهرة في 2017/10/12، والذي يفترض أنّه نظم آليات عمل حكومة "الوفاق الوطني" في قطاع غزة، ثمّ ومنذ "الانقسام الفلسطيني"، وتعطيل المجلس التشريعي في حينه، ثمّ حلّه في 2018/12/23، والحكومة لا تُعرض على المجلس التشريعي للتصويت على الثقة بالحكومة.

وإذا كان هذا السياق السياسي الذي جاءت فيه حكومة محمد اشتية، بوصفه التعبير الأكثر بلاغة على مستوى مؤسسات السلطة الفلسطينية عن "الانقسام"، وهو السياق الذي ظلّ قائماً طوال سنوات الحكومة، بما في ذلك شهور الحرب على قطاع غزة، وهي الحرب الأكثر طولاً ودموية في تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ بقيت السلطة على حالها فيما يتعلق بالموقف من حركة حماس، وبدت أكثر تحفّظاً من أن تخطّ مواقف عملية داعمة للمقاومة الفلسطينية، أو خطابية أكثر اقتراباً من حركة حماس، وهو الأمر الذي شمل بالضرورة حكومة محمد اشتية، فإنّ الدور الاقتصادي المنوط بحكومة اشتية، كان التحدّي الأبرز للسلطة الفلسطينية، والكاشف عن عمق الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، والتي باتت مرتبطة بسياسات الاحتلال تجاه "المقاصة" الفلسطينية.

ورثت حكومة محمد اشتية أزمة "المقاصة" من حكومة رامي الحمد الله، وإن كانت هذه الأزمة بوصفها "سياسة ابتزاز وضغط إسرائيلية" قديمة على السلطة الفلسطينية، حتّى في ذروة سنوات الانقسام،[1] إلا أنّ هذه الأزمة بدأت تتحول نحو مستوى آخر، حينما صادق الكنيست Knesset الإسرائيلي بالقراءتين الأولى والثانية في 2018/7/2 بخصم ما يكافئ رواتب الأسرى والشهداء وعائلاتهم من عائدات الضرائب التي تحوّلها "إسرائيل" للسلطة الفلسطينية.[2] ثمّ دخلت هذه الأزمة مستوى آخر من العمق ذي البعد السياسي المتصل بالحرب على قطاع غزة،

حينما قرّرت "إسرائيل" حجب كامل حصة قطاع غزة من أموال "المقاصة"، ثم دار الحديث تالياً عن حلول وسط، كأن تحوّل "المقاصة" إلى طرف ثالث لا إلى السلطة مباشرة، وبما يسمح لـ"إسرائيل" بمراقبتها والإشراف على مدفوعاتها،[3] ليصادق الكنيست بالفعل بعد ذلك على تحويلها إلى دولة النرويج، لتبقى حصة قطاع غزة والبالغة 275 مليون شيكل (نحو 73 مليون دولار) شهرياً من أصل 800 مليون شيكل (نحو 213 مليون دولار) وديعة لدى النرويج،[4] وهو المقترح الذي قالت أنباء إن السلطة وافقت عليه مع قرارها بأنّها سوف تدفع من حصة الضفة رواتب المتقاعدين والأسر المستورة في غزة.[5]

على أيّ حال، وإذا كانت القضية بالغة الخطورة من الناحية السياسية، لأنها تكرّس الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على الاقتصاد الفلسطيني برمّته، بما في ذلك أموال المواطنين، لكون جباية أموال المقاصة، هي جباية للضريبة المترتبة على الحركة التجارية الفلسطينية، وما يمكن أن يضاف إليها من "قرصنة" مباشرة، كمداهمة محلات الصرافة في الضفة الغربية ومصادرة أموالها، وهو سلوك إسرائيلي متكرر، تجدَّد في أيام الحرب على غزة،[6] والاستيلاء على 200 مليون شيكل (نحو 54 مليون دولار) من بنك فلسطين في غزة في أثناء الحرب،[7] فإنّها تعني استمرار الأزمة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وهي أزمة من شأنها أن تتعمّق أكثر مع منع الأيدي الفلسطينية العاملة من أبناء الضفة الغربية من الوصول إلى عملها في الأراضي المحتلة سنة 1948، إذ تمثّل المداخيل المترتبة على رواتب السلطة الفلسطينية وأجور عُمَّال الضفة الغربية في الداخل المحتل سنة 1948؛ أهمّ روافد الدورة الاقتصادية بالضفة الغربية.

لن يعود الأمر، مع هذا المسار الطويل، عجزاً عن دفع الرواتب، أو دفعها منقوصة، كما هو حاصل، فقد دفعت رواتب موظفيها عن شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 في شهر شباط/ فبراير 2024 بنسبة 60% منه فقط،[8] وهي أزمة متصلة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 الذي بدأت فيه السلطة بدفع رواتب موظفيها منقوصة،[9] ولكنه يعني فيما هو أعمق، عجزاً عن مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الإطباق على أموال الفلسطينيين رقابة وتحكماً، بما في ذلك المسّ المباشر بأموال الأفراد، علاوة عمّا يفضي إليه ذلك من إخضاع السلطة الفلسطينية للابتزاز الإسرائيلي، وبما يفضي بها إلى واجهة أمنية تفتقد القدرة على حماية مواطنيها وأموالهم، وتفتقد القدرة على تعزيز صمود الفلسطينيين، أو حتى القيام بمسؤولية ريعية اقتصادية نحوهم، وهو ما يجرّدها من مقومات الشرعية. فلا مؤسسات السلطة، ومنها حكومة اشتية، ناجمة عن عملية ديموقراطية انتخابية، ولا هي بالقادرة على انتهاج خطّ سياسي جديد بعد انتهاء مشروع التسوية، ولا هي بالقادرة على توفير قاعدة اقتصادية مستقلّة وقادرة

على مواجهة السياسات الإسرائيلية،[10] وذلك بالرغم من أنّ فكّ العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال، والتأكيد على القدرة على ذلك، كان من الأهداف التي أكّد عليها محمد اشتية، لمّا كان رئيساً للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار".[11]

تقود هذه القضية إلى السياسات الاقتصادية لحكومة اشتية، فقد أقرّت حكومة اشتية مشروع موازنة سنة 2022، بعجز بلغ 558 مليون دولار.[12] وهي، وكما بقية الموازنات المقرّة منذ سنة 2008، لا تُعرض على المجلس التشريعي، مما يفقد السياسة الرسمية الفلسطينية الشفافية، لانحصار السلطات في شخص الرئيس الفلسطيني الذي يتولّى إصدار القوانين، في صيغة مراسيم رئاسية، وذلك في حين أن الحكومة الفلسطينية نشرت موازنتها العامة هذه مختصرة غير مفصلة، كما لم يُنشر ملخص مقترح الموازنة ولم يُعرض للنقاش على المجتمع المدني في ظلّ انعدام المؤسسة التشريعية، كما لم يُنشر التقرير نصف السنوي الذي يفترض فيه تحليل أداء النصف الأول من السنة، والسياسات الخاصة بالنصف المتبقي منه.[13] وقد تبين من هذه الميزانية، أن إيرادات السلطة الفلسطينية من الجباية الضريبية الداخلية المباشرة التي تتولاها هي، أو الخارجية التي تجبيها لها "إسرائيل"، قد ارتفعت أكثر من كل السنوات الماضية منذ سنة 2014، بسبب تحسين قدراتها الجبائية، وبسبب ارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية مما رفع من قيم المداخيل الجمركية، إلا أنّها لم تدفع للموظفين إلا ما قيمته 80% من قيمة الرواتب على مدار السنة مضافاً إليها 5% عن مستحقات سابقة.[14] وهو ما يعني أنّ السلطة تعتمد على المواطن الفلسطيني في مداخيلها، في حين أنّها، ومع الارتفاع الهائل في الأسعار، غير قادرة على دفع رواتب الموظفين كاملة، وهو الأمر الذي يأتي بالسؤال على موقع السلطة الفلسطينية من تعزيز صمود الفلسطينيين، لا سيّما وبالنظر إلى ما سبق قوله من كونها سلطة في واقع انقسامي، ولا تحظى بتجديد الشرعية الشعبية عبر الانتخابات، أو الاتفاق الوطني.

وبالرغم من أنّ الحكومة كانت قد أردفت موازنتها بخطة للإصلاح الاقتصادي، بما يفضي إلى تخفيض فاتورة الرواتب، فإنّها صادقت على تعيين 1,500 عنصر أمنيّ جديد في الأجهزة الأمنية كافة.[15] وهو ما يشير إلى الارتكاز المتصاعد إلى القوة الأمنية، والتي يبلغ تعداد عناصرها 52 ألف موظف، مقابل 88 ألف موظف مدني، منهم 55 ألفاً في القطاع التعليمي، و15 ألفاً في الصحي، و18 ألفاً في الجهاز الإداري للسلطة.[16] وقد بلغت ميزانية وزارة الداخلية والأمن الوطني 3.6 مليار شيكل (نحو 970 مليون دولار) بدون احتساب الدعم الخارجي المباشر، وهو ما يمثل 23% من إجمالي النفقات على مراكز المسؤولية، ليكون أعلى نصيب من الإنفاق على هذه الوزارة.[17]

في السنة التالية (2023)، أقرّت الحكومة موازنة عدّتها موازنة طوارئ، يجري الصرف منها وفق ما يتاح من تدفقات نقدية على الخزينة، مقدرة العجز دون الاقتطاعات الإسرائيلية بـ 360 مليون دولار، ومعها بـ 610 ملايين دولار.[18] وقد مثّلت السياسة المالية في هذه السنة وما واجهته من تحديات، استمراراً لما سبق، من حيث عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، ولا سيّما تجاه موظفي القطاع العام، ومن حيث الإقرار والإدارة للسياسة المالية؛ فقد اتهمت حكومة اشتية بأنّها لا تلتزم بقانون تنظيم الموازنة لسنة 1998، وتتسم بالانغلاق وعدم التشاور والاستفراد، ودون الأخذ بعين الاعتبار حقّ المواطن دافع الضرائب في المشاركة في بلورة أولويات الإنفاق العام، كما منح القرار بقانون بشأن الموازنة لسنة 2023 كلاً من وزير المالية، ورئيس الوزراء، صلاحيات واسعة وسلطات تقديرية "خلافاً لأحكام المادة 61 من القانون الأساسي، وقانون تنظيم الموازنة العامة لسنة 1998، والذي أكد على أن المجلس التشريعي/ المشرع صاحب إصدار القوانين هو المخول باتخاذ القرارات في القيام بالمناقلة بين أبواب الموازنة وفي مخصصات الإنفاق".[19]

يمكن النظر إلى أداء حكومة اشتية بوصفه مركباً من انعدام المؤسسية الذي ركّز السلطة في مؤسسة الرئاسة، في وضع من الانقسام الوطني العميق، وظرف سياسي، يستخدم فيه الاحتلال الورقة المالية أداة تعطيل دائم للفاعلية السياسية للسلطة الفلسطينية، ومنها حكومة اشتية. فردّاً على ما صرّحت به السلطة الفلسطينية من تشكيلها فريقين قانونيين محلياً ودولياً، لمتابعة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly إحالة ملف الاحتلال الإسرائيلي إلى محكمة العدل الدولية International Court of Justice، لإصدار فتوى قانونية بشأن الاحتلال ووجوده في "الأراضي الفلسطينية"،[20] قرّرت "إسرائيل" سلسلة من الإجراءات العقابية ضدّ السلطة منها خصومات مالية جديدة،[21] وسحب بطاقة "الشخصيات المهمة" من وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي و3 قياديين في فتح،[22] وهي السياسات التي كانت ترى فيها السلطة، وعلى لسان رئيس الحكومة محمد اشتية؛ تقويضاً لها ودفعاً نحو انهيارها، لا سيّما فيما يخصّ الخصومات المالية المستمرة من أموال السلطة.[23]

لا تنفكّ الأزمة المالية للسلطة، وسياسات الحكومة نحوها، عن الحراك النقابي؛ والذي مثّل في بعض الأوقات المظهر الوحيد للعمل العام في الضفة الغربية، وهو ما واجهته السلطة بأدوات مختلفة، كان منها استخدام القضاء في رفع الشرعية عن إضرابات النقابات، منها قرار المحكمة الإدارية العليا المستعجل في آذار/ مارس 2023، والقاضي بوقف الإضراب المفتوح عن العمل لدى المدارس الحكومية المعلن من "حراك المعلمين"، وذلك بعد الدعوى الإدارية التي تقدمت بها وزارة التربية والتعليم.[24] وهو القرار الذي رأى فيه "مرصد حقوق الإنسان" في نقابة المحامين أنه "يفتقر إلى مقومات الحكم الأساسية وهي الخصومة، ودون أن يُتاح للمعلمين

حقّ الدفاع عن أنفسهم، وفي غياب ضمانات المحاكمة العادلة".[25] ولم يكن هذا الاستخدام الأول للقضاء في وقف إضرابات النقابات، فقد أصدرت المحكمة ذاتها في آب/ أغسطس 2022 قراراً بوقف إضراب نقابة المهندسين،[26] كما أصدرت قراراً بوقف إضراب للأطباء في أيلول/ سبتمبر 2023،[27] لتواجه النقابة ذاتها قراراً مماثلاً من المحكمة نفسها في شباط/ فبراير 2024.[28] وكانت نقابات أخرى قد انخرطت في الإضرابات كنقابة المحامين،[29] واتحاد نقابات المهن الصحية.[30]

كان من أدوات مواجهة هذه الإضرابات، التدخل الأمني، أو التدخل السياسي، ومن ذلك ملاحقة معلمي "الحراك الموحد" بالاستدعاء والوقف عن العمل،[31] والحراك أصلاً جسم نقابي موازٍ معارضٌ لاتحاد المعلمين المتهم بالتواطؤ مع الحكومة والاستخدام من أوساط في حركة فتح بتصفية الحسابات الداخلية؛[32] وإيقاف رئيس اتحاد نقابات المهن الصحية، والذي يشغل منصب الوكيل المساعد في وزارة الصحة،[33] وإصدار الرئيس عباس مرسوماً بحلّ نقابة الأطباء وتشكيل مجلس آخر بديل عنها.[34]

وعلى أيّ حال فإن إضرابات نقابة المحامين لم تكن بعيدة عن السياسات القضائية هذه، فقد كان جوهرها إضرابها في تموز/ يوليو 2022؛ احتجاجاً على "القرارات بالقوانين المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ" الذي أصدره الرئيس عباس، التي رأت فيها إلغاء لضمانات الحقّ في التقاضي، علاوة على إضرابات أخرى احتجاجاً على رفع رسوم التقاضي، وهو الأمر الذي يتصل بمجمل حالة المنظومة القضائية والعدلية في السلطة الفلسطينية.[35]

وفي السياق نفسه، أبرمت حكومة اشتية اتفاقات مع عدد من النقابات، هي الاتحاد العام للمعلمين، والأطباء، والمهندسين، والتمريض والقِبالة، والمهن الصحية، والمهندسين الزراعيين، لصرف علاوات لهم.[36] ومثل هذه التفاهمات قالت عنها العديد من النقابات لاحقاً، كالأطباء والاتحاد العام للمعلمين وعمال النقل والصيادلة، بأن الحكومة واقعة بين التنصل منها والتباطؤ في تنفيذها.[37]

2. السلطة رئاسة وقضاء:

بعد عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7، عادت الولايات المتحدة من جديد لتولي اهتماماً بالسلطة الفلسطينية، بعد أن انشغلت بمشاريع التطبيع التي كانت تمنح الأولوية للتطبيع العربي الإسرائيلي على حساب الحلّ المباشر للقضية الفلسطينية. فقد التقى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن Antony Blinken الرئيس محمود عباس عدة مرات، وطالبت الولايات المتحدة بـ"تنشيط السلطة الفلسطينية" لتكون قادرة على حكم الضفة الغربية وغزة،[38] وهو ما فهم منه المراقبون إعادة صياغة للأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية لتكون أكثر طواعية في خدمة الأمن الإسرائيلي، بالرغم مما تُتهم به هذه الأجهزة من كونها تقوم بهذا الدور أصلاً.[39]

وكان ثمة حديث عن رؤى أمريكية (في ضوء معركة طوفان الأقصى) نقلتها الولايات المتحدة للرئيس عباس، وتضمنت ضرورة "ضخ دماء جديدة" في السلطة الفلسطينية. وقد ذكرت تلك المصادر أنّ مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان Jake Sullivan اقترح على الرئيس الفلسطيني محمود عباس تعيين نائب له ونقل جزء من صلاحياته إليه، وذلك في حين ذكرت مصادر أخرى أنّ أمريكا تسعى لإجراء تغيير في نخبة السلطة بحيث يصير الرئيس محمود عباس رئيساً فخرياً.[40]

بدأت السلطة الفلسطينية بالفعل تتحدث عن خطة إصلاح تشمل "المنظومة القضائية والأمنية والإدارية والمالية"، جرى تقديمها للعديد من الدول والمانحين، بحسب ما قال رئيس الوزراء محمد اشتية في أواخر كانون الثاني/ يناير 2024؛[41] الأمر الذي يعني أنّ هذه الخطة مقدمة للخارج بالدرجة الأولى، ومرتبطة بلحظة ما بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أكثر مما هي استجابة للحاجة الفلسطينية الذاتية، وإن كان الرئيس عباس قد بدأ إجراءات قبل ذلك لا تبتعد عن هذا الإطار، كإقالته، وبنحو مفاجئ، 12 محافظاً من أصل 16 محافظاً، وهو ما وصف من مراقبين بالهزة في السلطة الفلسطينية وحركة فتح،[42] وهو الأمر الذي أتبعه الرئيس عباس بتصريحات تفيد بنيّته "ضخّ دماء جديدة" في السلطة الفلسطينية.[43]

وعلى أيّ حال، ومع انعدام المؤسسة التشريعية، فقد آل واقع السلطة الفلسطينية لأنّ تكون السلطات كلّها محصورة في مؤسسة الرئاسة، فقد تحوّلت مؤسسة الرئاسة إلى سلطة تشريعية، تعمد إلى إصدار التشريعات من خلال المراسيم الرئاسية، والتي بلغ عددها منذ سنة 2007 وحتى آب/ أغسطس 2022 أكثر من 400 قرار بقانون،[44] وقد شملت بعض تلك القرارات، إعادة تشكيل جوهري للمؤسسة القضائية، في مسار طويل وممتد منذ الانقسام الفلسطيني، كان من صورها تشكيل المحكمة الدستورية العليا سنة 2016، وهو ما انتقده في حينه "مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية" الذي عدّ قرار تشكيل المحكمة الدستورية مخالفاً للقانون الأساسي ولقانون المحكمة نفسها وقانون السلطة القضائية، ومن ثمّ خرقاً لمبدأ استقلالية وحيادية المحكمة الدستورية العليا،[45] والتي اتخذت قرار حلّ المجلس التشريعي.

استمر تركيز السلطة في مؤسسة الرئاسة بنحو متتابع من حل المجلس التشريعي في سنة 2018، إلى حلّ مجلس القضاء الأعلى في سنة 2019،[46] إلى سلسلة قرارات بقوانين في سنة 2020 تعنى بتنظيم وإعادة تشكيل السلطة القضائية فيما يخص تعديل قانون السلطة القضائية، وتشكيل المحاكم النظامية، والمحاكم الإدارية، وهو ما عدّه "الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان" نسفاً لأيّ جهد لإصلاح القضاء الذي بات تابعاً للسلطة التنفيذية، لما انطوت عليه تلك القرارات من نصوص تشريعية من شأنها المساس

بشكل جوهري باستقلال القاضي الفرد، وتجريد القضاة من أهم ضمانات استقلالهم،[47] وهو ما تكرر في سنة 2021، الأمر الذي عدَّته نقابة المحامين جموحاً "لشهوة السلطة"، واندفاعاً من مصالح شخصية، بما يهدد السلم الأهلي والاجتماعي والحالة الديموقراطية، وبما يجعل هذه المرحلة أسوأ مراحل القضاء الفلسطيني.[48]

وهكذا استمرت هذه السياسة مع سنتَي 2022 و2023، إذ أصدر الرئيس عباس في سنة 2022 سلسلة قرارات بقانون بشأن القوانين الناظمة للشأن القضائي والإجراءات القضائية، وصفتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بأنّها مخالفة للقانون الأساسي، وتؤسس لانتهاكات تمس حقّ الإنسان في المحاكمة العادلة.[49] وقد أصدر الرئيس عباس مرسوماً رئاسياً يقضي بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى برئاسته وأطلق عليه "المجلس الأعلى للهيئات والجهات القضائية"، ويتكون من: رئيس المحكمة الدستورية العليا، ورئيس مجلس القضاء الأعلى – رئيس محكمة النقض، ورئيس المحكمة الإدارية العليا، ورئيس الهيئة القضائية لقوى الأمن، ورئيس مجلس القضاء الشرعي، ووزير العدل، والمستشار القانوني للرئيس، والنائب العام.[50]

يتبين بذلك أنّ السلطة الفلسطينية جرى تركيزها في السلطة التنفيذية، بعد تعطيل المجلس التشريعي ثم حلّه، كما يتبين الإلحاق المستمرّ للسلطة القضائية بالسلطة التنفيذية، والتي تتركز في مؤسسة الرئاسة، والتي تتبع لها مؤسسة رئاسة الوزراء والتي تمثل سياساتها سياسة الرئيس عباس، ويلحق بذلك المؤسسة الأمنية التي تُمنح اهتماماً خاصاً من الرئيس عباس، وكان من صور ذلك تعديل القانون الخاص برئيس جهاز المخابرات، فقد نصّ التعديل على ألا يكون إنهاء خدمات رئيس جهاز المخابرات محدداً بالسنّ القانوني المتبع سابقاً، وأن يعامل برتبة وزير.[51]

ولم تخلُ إدارة الرئيس عباس من تجاذبات داخلية، على مستوى حركة فتح، أو منظمة التحرير، كفصله من حركة فتح من خاضوا الانتخابات المحلية على غير قوائم الحركة، وسحبه جوازات السفر الدبلوماسية من مسؤولين سابقين، منهم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأمين سر لجنتها السابق ياسر عبد ربه، وزوجته الكاتبة ليانا بدر.[52] وقد كان ياسر عبد ربه في وقت سابق أحد المقرّبين العاملين مع الرئيس عباس، قبل أن يعفيه من مهامه في سنة 2015. وكذلك سحب الرئيس عباس جواز سفر بسام أبو شريف المستشار السابق للرئيس السابق ياسر عرفات.[53] في المقابل، أصدر الرئيس عباس قراراً بقانون وسّع بموجبه الفئات التي تستطيع الحصول على جواز سفر دبلوماسي فلسطيني، بحيث أصبح بإمكان فئات جديدة الحصول على جواز السفر الدبلوماسي، منها: رؤساء وأمناء عامّون لفصائل منظمة التحرير وأعضاء هيئاتها القيادية، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، السابقون والحاليون،

ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني. ولم تشمل هذه الفئات قادة الفصائل غير المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية مثل حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، كما يحرم القانون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين سنة 2006 ومن سبقهم، نظراً لحلّ المجلس.[54]

وأصدر عباس قراراً بإعادة تشكيل مجلس أمناء جامعة الاستقلال – الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية، والذي كان يرأسه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح اللواء توفيق الطيراوي، وتبع ذلك سحب الحراسات من اللواء توفيق الطيراوي. ويبدو أنّ هذا القرار بحسب تسريبات إعلامية جاء بعد خلافات حادة بين الطيراوي وحسين الشيخ.[55]

تتداخل سياسات الرئيس عباس مع كل المكونات الحالية الفلسطينية الحزبية والمؤسسية والسياسية، وهو ما يظهر في إدارة حكومة اشتية، وفي أداء الأجهزة الأمنية، وفي أوضاع حركة فتح ومنظمة التحرير، وفي العلاقات الوطنية مع بقية القوى الفلسطينية، وفي إدارة الموقف مع الاحتلال الإسرائيلي، كما يتبين في المحاور المخصصة لهذه العناوين، ومن ذلك ذهاب نسبة من الفلسطينيين تتراوح بين 73% إلى 88% طوال سنتي 2022 و2023 إلى مطالبة الرئيس عباس بالاستقالة.[56]

ثالثاً: مؤشرات الشعبية والنشاط العام:

1. الانتخابات العامة:

لم يتجدد الاتفاق على انتخابات وطنية شاملة (المجلس التشريعي، والرئاسة، ومنظمة التحرير)، بعدما ألغى الرئيس عباس في نيسان/ أبريل 2021،[57] الانتخابات التي كان يفترض أن تجري على التوالي، للمجلس التشريعي في أيار/ مايو 2021، وللرئاسة في تموز/ يوليو 2021، واستكمال تشكيل المجلس الوطني في آب/ أغسطس 2021،[58] فبالرغم من أنّ إلغاء الانتخابات أُعلن عنه في صيغة التأجيل، وتذرع بكون الاحتلال لم يسمح بها في القدس؛ وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يؤسس لعلاقة وطنية نضالية تسعى لفرض خيارات الشعب الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي؛ فإنّ قضية الانتخابات وبنحو جادّ لم تتكرر لاحقاً، لتبقي العلاقات الوطنية في افتراق متسم بالجمود منذ ذلك الوقت.

2. الانتخابات المحلية:

إلا أنّ أنماطاً أخرى من الانتخابات جرت في الساحة الفلسطينية، كالانتخابات المحلية، التي بدأت مرحلتها الأولى في 2021/12/11، بناء على قرار أصدرته حكومة محمد اشتية في 2021/9/6، وبالرغم من أنّ حركتي حماس والجهاد الإسلامي أعلنتا رفضهما القرار، لكونه

جاء بعد إلغاء الانتخابات العامة، وبما ينمّ عن التفرد في اتخاذ القرارات الوطنية العامة، فإنّ حركة حماس حينها شاركت في عدد من الهيئات المحلية بنحو غير رسميّ من خلال عناصرها وكوادرها ومنتسبيها، وفي حين أنّ قوائم المستقلين هي التي فازت بالهيئات المحلية لتلك المرحلة بواقع 71%، فإنّ حماس شاركت في المرحلة الثانية، والتي جرت في آذار/ مارس 2022، وكانت مشاركتها في الهيئات المحلية الكبرى بنحو أوضح؛ وإن كان في إطار قوائم المستقلين، وقد فازت قوائم المستقلين في 64.4% من مقاعد هذه المرحلة، مقابل 36.6% من القوائم الحزبية، وقد فازت القوائم المدعومة من حماس، أو من حماس والجبهة الشعبية، ببلديات الخليل، والبيرة، وطولكرم، وقلقيلية، وذلك في حين فازت فتح في مدن رام الله وجنين ونابلس.[59]

شاركت حماس بهذه الانتخابات على قوائم المستقلين، وبالتحالف مع الجبهة الشعبية، ومع شخصيات وطنية وعامّة، في حين قاطعتها حركة الجهاد الإسلامي، وبالرغم من أنّ فتح أعلنت فوزها في هذه الانتخابات،[60] فإن لجنة الانتخابات المركزية أعلنت بنحو واضح فوز القوائم المستقلة بالمقاعد بنسبة 64.4%،[61] وهو ما ينمّ عن تعقيدات الانتخابات المحلية في المجتمع الفلسطيني، الذي تحظى فيه الاعتبارات العشائرية والشخصية بدور بالغ التأثير فيها بما يطغى على الاعتبارات السياسية، وهو ما يمكن أن يشير إلى تراجع حضور حركة فتح، التي تملك القدرة الأكبر على التغلغل في المجتمع الفلسطيني بالضفة الغربية، لكونها حزب السلطة، والقادرة على أن تكون جسراً بين السلطة والمجتمع الأهلي، والمتحررة من الملاحقة الأمنية من الاحتلال أو السلطة، كما أن الرئيس عباس فصل عدداً من كوادر فتح الذين شاركوا في هذه الانتخابات خارج قوائم الحركة الرسمية.[62]

لم تجرِ انتخابات محلية في قطاع غزة متزامنة مع الضفة الغربية، بسبب اعتراض حماس تفرد قيادة السلطة وفتح بإصدار القرار.[63] غير أنه في المرحلة الثانية، أرسلت حماس رسالة للجنة الانتخابات المركزية طالبت فيها بـ"ضمانات خطية بإجراء الانتخابات كما هو مقرر، وأخرى تتعلق بقانون الانتخابات، وتحديداً إلغاء تشكيل محكمة قضايا الانتخابات وإعادة اختصاص البتّ في الطعون إلى محاكم البداية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، وهو ما رأى فيه رئيس لجنة الانتخابات المركزية، مطالب سياسية "تتطلب مخاطبة المستوى السياسي بشأنها، ولا تملك اللجنة صلاحية البت فيها".[64] إلا أن موقف حركة حماس بشأن إجراء الانتخابات المحلية قد بدأ بالتغير في الثلث الأخير من سنة 2023، فقد دعت الحركة في آب/ أغسطس 2023 شخصيات حزبية وممثلين للمجتمع المدني للقاء تشاوري حول إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة،[65] وقد تبع ذلك لقاء جمع رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر بممثلي الفصائل الفلسطينية في غزة،[66] التي حَمّلتهُ رسالة إلى رئيس الحكومة محمد اشتية، تطالب بضرورة إصدار قرار بإجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة بأسرع وقت ممكن.[67] وكانت حماس قد

أعلنت جهوزيتها لهذه الانتخابات، إلا أنّ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بعد ذلك لم تترك مجالاً لانتخابات كهذه.

3. النقابات:

كانت انتخابات نقابة المهندسين في آب/ أغسطس 2021، هي الانتخابات التي خسرت فيها فتح منصب النقيب لصالح تحالف حركتي حماس والجبهة الشعبية، في حين حصلت فتح على أكثرية مقاعد النقابة،[68] بينما أجريت انتخابات المكاتب والشركات الهندسية في كانون الأول/ ديسمبر 2022، حيث فازت فيها فتح كذلك. ولا تحظى انتخابات هيئة المكاتب والشركات الهندسية بالتغطية الإعلامية، لكون الكثير من المهندسين لا يعملون في مكاتب هندسية، أو لا يعملون في مجال الهندسة كلها، علاوة على عدم مشاركة بعض المكاتب في هذه الانتخابات، بالإضافة إلى عدم وجود منافسة غالباً في هذه الانتخابات، وانكشاف أصوات الناخبين حيث يجري الاقتراع وفقاً لكل مكتب مما يكشف التوجهات السياسية للمكتب،[69] وهو الأمر الذي يكشف تداخل الحسابات المهنية والاقتصادية مع التصويت الانتخابي في الانتخابات النقابية المهنية.

وفي حين أنّ فتح فازت أيضاً بانتخابات نقابة المحامين، التي جرت في أيار/ مايو 2022،[70] فإنّها خسرت نقابة الأطباء بالضفة الغربية، لصالح كتلة مدعومة من حركة حماس واليسار ومستقلين، وخسرت فتح كذلك انتخابات نقابة الصيادلة في قطاع غزة لصالح تحالف كتلتي حماس والجهاد الإسلامي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[71] وعلى أيّ حال، فإنه يلاحظ ميل حماس في الضفة الغربية لتقديم عناصرها على قوائم المستقلين، أو دعم قوائم مستقلين، وهو ما يشير إلى الطبيعة الأمنية المعقدة للضفة الغربية، إذ تُعدّ حماس تنظيماً محظوراً من الاحتلال الإسرائيلي، الذي يلاحق عناصرها على مجرد العضوية فيها، علاوة على النشاط في أطرها أو باسمها، وهو أمر يشمل الكتل الطلابية كذلك.

4. مجالس اتحادات الطلبة:

فازت الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، والتي تحمل اسم "كتلة الوفاء الإسلامية"، الإطار الطلابي لحركة حماس، بنحو متتابع في انتخابات سنتي 2022 و2023. ففي انتخابات سنة 2022، فازت الكتلة الإسلامية بـ 28 مقعداً من أصل 51 مقعداً هي مقاعد المؤتمر العام لاتحاد مجلس طلبة الجامعة، مقابل 18 مقعداً لكتلة الشهيد ياسر عرفات الإطار الطلابي لحركة فتح، وفاز القطب الطلابي الديموقراطي الإطار الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بـ 5 مقاعد، فيما لم تحصل كتلة اتحاد الطلبة التقدمية الإطار الطلابي لحزب الشعب، وكتلة الوحدة الطلابية الإطار الطلابي للجبهة الديموقراطية على أيّ مقاعد.[72]

تُعدّ هذه النتيجة، هي الأعلى في تاريخ الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت، فقد كانت أعلى نتائجها سابقاً في سنوات 2015 بواقع 26 مقعداً، و2004 بواقع 25 مقعداً، ويلاحظ في هذا السياق أنّ الكتلة الإسلامية في هذه الجامعة استعادت عافيتها في سنة 2015 بتلك النسبة الكبيرة، فالكتلة التي فازت بأكثر سنوات الانتخابات من سنة 1996 حتى سنة 2007، بدأت تعاني بعد "الانقسام الفلسطيني" وقاطعت انتخابات سنتي 2010 و2011، وعادت للفوز في سنة 2015، وإذا كان ذلك قد يُنسب إلى مثابرتها ومواجهتها لحملات الملاحقة الأمنية من الاحتلال والسلطة، فإنّ عودتها للفوز وبتلك النسبة الكبيرة في سنة 2015، ثم رفعها للنسبة في سنة 2022، لا يمكن فصله عن حرب سنة 2014 على قطاع غزة، ومعركة "سيف القدس" Sword of Jerusalem Battle سنة 2021، وهو ما يشير إلى موقع المقاومة في غزة في التأثير على المزاج العام للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية.[73]

وأمّا في سنة 2023، ففازت الكتلة الإسلامية بـ 25 مقعداً، فيما حصلت كتلة الشهيد ياسر عرفات على 20 مقعداً، وفاز القطب الطلابي الديموقراطي بـ 6 مقاعد، فيما لم تحصل كتلة اليسار الموحد على أيّ مقعد.[74] وما تفيده هذه النتائج هو التقارب الثابت بين الفصيلين الرئيسيين، حماس وفتح، طوال السنوات التي جرت فيها الانتخابات، وشاركت فيها الكتلتان، وفي كلّ الظروف التي مرّ بها الفصيلان الرئيسان، فمنذ سنة 1996 وحتى سنة 2023 كانت أقلّ نتيجة للكتلة الإسلامية 19 مقعداً وأعلى نتيجة 28 مقعداً، وهي نتيجة استثنائية لا يقاس عليها، وكانت أقلّ نتيجة لحركة الشبيبة الطلابية التي صارت تحمل اسم كتلة الشهيد ياسر عرفات خلال تلك السنوات أيضاً، 17 مقعداً، وأعلى نتيجة 26 مقعداً، وذلك دون دخول سنتي 2010 و2011 في المقارنة، لكون الكتلة الإسلامية لم تشارك في انتخابات هاتين السنتين، كما أنّ الانتخابات لم تجرِ في جامعة بيرزيت في سنتي 2020 و2021.[75]

ظلّت نتائج انتخابات جامعة بيرزيت تحظى باهتمام خاص لجملة اعتبارات منها أنّها أقلّ الجامعات تأثّراً بسياسات السلطة، ومن ثمّ كانت لها دلالة تمثيلية، عززتها عوامل أخرى منها موقعها الجغرافي في وسط الضفة الغربية، والطبيعة الليبرالية للجامعة.

مثّلت انتخابات جامعة النجاح التي جرت في سنة 2023 مفاجأة لفوز الكتلة الإسلامية التي حملت اسم "كتلة فلسطين المسلمة" بها بواقع 40 مقعداً من أصل 81 مقعداً، مقابل 38 مقعداً لحركة الشبيبة الطلابية التي حملت اسم كتلة الشهداء، وحصلت كتلة جبهة العمل الطلابي "قائمة الشهيد أبو علي مصطفى" الإطار الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على 3 مقاعد، فيما لم تحصل كتلة تحالف القطب الديموقراطي على أيّ مقعد.[76] وتأتي أهمية هذه الانتخابات لكونها تجري لأوّل مرة منذ سنة 2017، وهي السنة التي فازت فيه كتلة الشهداء (فتح) بـ 41 مقعداً، فيما حصلت كتلة فلسطين المسلمة (حماس) على 34 مقعداً، وحصلت كتلة

اليسار الطلابية على 6 مقاعد.[77] وهي الجامعة التي وُصِفت بأنها صارت مملكة أمنية يديرها رئيس الوزراء السابق رامي الحمد الله،[78] وقد مرّت بظروف رهيبة ذات طابع أمني، منها قمع طلبتها بواسطة حرس الجامعة والأجهزة الأمنية.

أطلق "محامون من أجل العدالة" وصف "الأحداث الدامية" على القمع الذي تعرض له طلبة معتصمون في الجامعة في حزيران/ يونيو 2022، قائلين إنه ضرب "وقمع وصل حدّ الإيذاء البليغ المقصود"، متحدثين عن استخدام أدوات حادة وغاز الفلفل من الحرس الجامعي ضدّ الطلبة، وضرب أحد المحاضرين الجامعيين في أثناء وجوده بين الطلبة، وملاحقة الطلبة في الشوارع العامة بالأسلحة النارية، قائلين إنّ الجامعة أصبحت مكاناً "لانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على الكرامة الإنسانية".[79] وبالرغم من لجنة التحقيق التي شكّلها مجلس أمناء الجامعة وتوصياتها وأخذ المجلس بها، وقراره بإعفاء مدير الأمن من منصبه ومنحه إجازة مفتوحة وإعفاء 6 من موظفي أمن الجامعة من وظائفهم،[80] فإنّ مظاهر ملاحقة الطلبة من إدارة الجامعة استمرت لاحقاً، فقد فصلت إدارة الجامعة طالباً بسبب منشور له على موقع فيسبوك Facebook،[81] وعاد أمن الجامعة للاعتداء على الطلبة المعتصمين في الجامعة مطلع سنة 2024،[82] وكان مسلحون في تموز/ يوليو 2022 قد أطلقوا النار على ناصر الدين الشاعر المحاضر في جامعة النجاح،[83] بعدما اعتدى عليه أمن الجامعة في الشهر الذي سبقه، والدكتور ناصر الدين الشاعر، سبق له وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم في حكومة إسماعيل هنية في الحكومة العاشرة، ووزير التربية والتعليم في حكومة الوحدة التي تلتها، وذلك في حين أنه لم يجر القبض على مطلقي النار.[84]

وعلى أيّ حال، فإنّ انتخابات جامعة بيرزيت أُتبعت باعتقال الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية لرئيس مجلس الطلبة المنتخب،[85] والذي اعتقله الاحتلال لاحقاً مع عدد آخر من الطلبة من داخل الجامعة،[86] واعتقل الاحتلال كذلك رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح،[87] وظلت ملاحقة الاحتلال لطلبة الكتلة الإسلامية في الجامعات الفلسطينية قائمة كون الاحتلال يعدّ الكتلة الإسلامية تنظيماً محظوراً.

أجريت الانتخابات كذلك في آذار/ مارس 2023 في جامعة الخليل، وفازت فيها كتلة الشهيد ياسر عرفات بـ 25 مقعداً مقابل 16 مقعداً للكتلة الإسلامية، دون أن تحقق فيها الكتل الأخرى أي نتائج،[88] وكانت آخر انتخابات في جامعة الخليل قد أجريت في سنة 2019 وفازت فيها حركة الشبيبة الطلابية بـ 30 مقعداً مقابل 11 مقعداً للكتلة الإسلامية،[89] كما جرت الانتخابات في جامعة بوليتكنك فلسطين في آذار/ مارس 2023، وفازت بها حركة الشبيبة الطلابية بـ 21 مقعداً، والكتلة الإسلامية بـ 19 مقعداً، وكتلة نبض الطلبة اليسارية بمقعد واحد.[90] وآخر انتخابات أجريت

في جامعة بوليتكنك فلسطين قبل هذه الانتخابات كانت في سنة 2019، في حين أن آخر انتخابات كانت قد شاركت فيها الكتلة الإسلامية في هذه الجامعة كانت في سنة 2017. وبينما كانت الشبيبة في انتخابات سنة 2022 قد خسرت انتخابات جامعة بيت لحم لصالح الجبهة الشعبية بواقع 17 مقعداً للجبهة مقابل 14 للشبيبة،[91] فقد فازت الشبيبة في انتخابات سنة 2023، بواقع 17 مقعداً لها مقابل 14 مقعداً للجبهة.[92] وأمّا جامعة القدس، فآخر انتخابات أجريت فيها كانت في سنة 2019، وقاطعتها الكتلة الإسلامية،[93] لتعود الكتلة الإسلامية في سنة 2023 وتطالب بإجراء الانتخابات في هذه الجامعة.[94]

وإذا كانت العقبات التي تواجه إجراء الانتخابات، والعمل الطلابي عموماً في جامعات الضفة الغربية، تتمثل في ملاحقة الأجهزة الفلسطينية وأجهزة الاحتلال لنشطاء الكتلة الإسلامية في الجامعات كلها بلا استثناء،[95] وتأجيل الانتخابات ومنع عقدها لسنوات متتالية في بعض الجامعات، واتهام إدارات بعض الجامعات بالانحياز ضدّ الكتلة الإسلامية، فإنّ السؤال عن عدم عقد الانتخابات الجامعية في جامعات قطاع غزة ظلّ قائماً طوال هذه السنوات، وإن كانت الانتخابات تجري دوريّاً وبانتظام في كل من الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بنظام الانتخاب الفردي، وتفوز فيهما الكتلة الإسلامية بالتزكية لمقاطعة الكتل الأخرى لها، فإنّ جامعة الأزهر أوقفت الانتخابات فيها منذ سنة 2007، وكذلك جامعة الأقصى وجامعة القدس المفتوحة. ويبدو أنّ قضية الانتخابات الجامعية في قطاع غزّة تتعلق بعدد من التداخلات والتعقيدات، والتي أهمها عدم الاتفاق على معايير النظام النسبي وشموله الجامعات كلها، إذ تطالب الكتلة الإسلامية بأن يشمل جامعتي الأزهر والأقصى، ولا يقتصر على الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وذلك بينما تطالب قوى يسارية بأن تكون نسبة الحسم (صفر) وهو ما ترفضه الكتل الكبرى، وذلك في حين يلعب الصراع بين تيار القيادي السابق في حركة فتح والمفصول منها محمد دحلان وتيار الرئيس محمود عباس دوراً مهماً في امتناع الجامعات التي تهيمن عليها حركة فتح في قطاع غزة عن إجراء الانتخابات.[96]

وعلى أيّ حال، فإنّ حركة حماس، وبعد فوزها في انتخابات جامعة بيرزيت، أعلنت استعدادها لإجراء الانتخابات في جميع جامعات غزة وفق جدول زمني على أساس التمثيل النسبي، ودعت حركة فتح للاتفاق على ذلك.[97] وقد بدأت الكتل الطلابية بالفعل الاستعداد للتوقيع على اتفاق بإجراء الانتخابات الطلابية في جميع جامعات غزة وفق التمثيل النسبي، بحيث تجري فترة ربيع سنة 2024، في أربعة أسابيع متتالية تبدأ بالجامعة الإسلامية والكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا في الأسبوع الأول، ثم جامعة الأزهر وفروعها والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية والكلية العربية للعلوم التطبيقية في الأسبوع الثاني، ثم جامعة الأقصى بفروعها وجامعة فلسطين وجامعة غزة في الأسبوع الثالث، ثم جامعات الإسراء والقدس المفتوحة بفروعها وكلية

فلسطين التقنية، في الأسبوع الرابع،[98] إلا أنّ الحرب على قطاع غزة التي بدأت في 2023/10/7 فرضت ظروفاً جديدة لم تسمح بذلك.

5. مؤشرات الشعبية بالاستناد إلى استطلاعات الرأي:

ارتفعت شعبية حركة حماس بعد معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021، فقد أظهر استطلاع رأي أجري في الفترة الواقعة بين 15–2021/9/19 أنّ 71% من الفلسطينيين يعتقدون أن حماس خرجت منتصرة في تلك الحرب مع "إسرائيل"، وأنّ ثلثي الجمهور يعتقدون أن إطلاق حماس للصواريخ على القدس و"تل ابيب" قد جاء دفاعاً عن القدس والمسجد الأقصى، و45% منهم يعتقدون أن حماس هي الأكثر جدارة بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني، وفي المقابل 19% فقط يعتقدون أن حركة فتح بقيادة الرئيس عباس هي الأكثر جدارة.[99]

بعد مرور عشرة أشهر على تلك الحرب، وتحديداً في آذار/ مارس 2022، عادت شعبية حركة فتح للارتفاع، فمن حيث الجدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني، قالت النسبة الأكبر 31% إن حماس هي الأكثر جدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، فيما تقول نسبة من 29% فقط أن حركة فتح بقيادة الرئيس عباس هي أكثر جدارة بذلك، في حين أن النسبة ترتفع لصالح فتح عندما يتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية، إذ يتوقع المشاركون في الاستطلاع أن تحصل حماس على 36%، وفتح على 42%.[100]

ظلت الأمور بهذا القدر من التوازن في استطلاعات الرأي العام بين حركتي حماس وفتح طوال سنة 2022، ففي شهر حزيران/ يونيو 2022 قال 33% إنّ حماس هي الأكثر جدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، مقابل 23% فقط قالوا إن "فتح بقيادة الرئيس عباس" هي الأكثر جدارة بذلك، في حين تفوقت حماس هذه المرة بالنسبة لاحتمالات الفوز بالمجلس التشريعي بواقع 36% لها مقابل 35% لفتح.[101] وفي شهر أيلول/ سبتمبر 2022، ظلّت حماس هي الأجدر بتمثيل الفلسطينيين، وإن تفوقت عليها فتح بنقطتين بالنسبة لاحتمالات الفوز في المجلس التشريعي،[102] ومع نهاية سنة 2022 ظلّت حماس بالنسبة للمستطلعة آراؤهم الأجدر بتمثيل الفلسطينيين وقيادتهم مع تساو مع حركة فتح في احتمالات الفوز في انتخابات المجلس التشريعي.[103]

لم تبتعد نتائج استطلاعات الرأي في آذار/ مارس 2023، عن تلك النسب المتأرجحة، التي تجعل حماس الأجدر بتمثيل الفلسطينيين وقيادتهم بفارق ضئيل عن فتح مع ترجيح فوز فتح في الانتخابات التشريعية بفارق ضئيل،[104] إلا أن تحولاً واضحاً في استطلاع للرأي للجهة نفسها في شهر حزيران/ يونيو 2023 رفع منح حماس الجدارة بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادتهم بواقع 31% مقابل 21% لفتح، ورجَّح فوز حماس في الانتخابات التشريعية بواقع 34% مقابل 31% لفتح.[105] ومن المرجّح أن يكون فوز كتلة حماس الطلابية في جامعتي بيرزيت والنجاح،

والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر أيار/ مايو 2023، قد منح حماس هذا الفارق، إذ تقلص هذا الفارق في شهر أيلول/ سبتمبر 2023؛ لتبقى حماس الأجدر بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادتهم بواقع 27% من آراء المستطلعة آراؤهم مقابل 24% لحركة فتح، ولتعود فتح لتحظى بالترجيح للفوز بالانتخابات التشريعية بنسبة 36% مقابل 34%،[106] لتحصل القفزة الكبيرة لصالح حماس بعد عملية "طوفان الأقصى"، ففي استطلاع شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 رأى 54% حماس الأجدر بتمثيل الشعب الفلسطيني وقيادتهم مقابل 13% لفتح، ولتكون نسبة حماس في حال أجريت انتخابات تشريعية 51% مقابل 19% لفتح.[107]

6. خلاصات الشعبية والنشاط العام:

يتضح من مجمل الانتخابات التي جرت، واستطلاعات الرأي، التوازن النسبي بين حركتي حماس وفتح، فبالرغم من كل التطورات التي جرت على القضية الفلسطينية وسلوك الحركتين، فإنّ الحركتين تقتسمان الشارع الفلسطيني دون ظهور قوى ثالثة مؤثّرة على ذلك التوازن بينهما، كما أنّ توجهات الجمهور الفلسطيني تتغيّر بتغيّر الأحداث والوقائع الجارية، كارتفاع تأييد حماس بعد الحروب الكبرى التي خاضتها، كحروب السنوات 2014، و2021، و"طوفان الأقصى" في 2023، وهو ما كان يعني بالضرورة ارتفاعاً هائلاً في تأييد الحركة بعد عملية "طوفان الأقصى". إلا أنّ هذا التأييد متأثّر بتحولات الحرب على قطاع غزة والكارثة الإنسانية التي فرضها عدوان الاحتلال على الفلسطينيين في غزة، فما بدا إنجازاً استثنائياً في تاريخ الصراع مع الاحتلال بعملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، بالتأكيد لن يبقى العامل الوحيد في تأييد الحركة، أو في النظر إلى مجمل الفاعلين وأدائهم وأدوارهم، وهو ما سوف يتبين بعد انتهاء الحرب، والشكل الذي تنتهي به، ومستقبل حركة حماس بعدها.

وإذا كانت حركة حماس ظلت تحظى بجدارة تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته في استطلاعات رأي الجمهور، فإنّها لا تحظى بالدرجة نفسها من توقع فوزها في الانتخابات التشريعية، إذ تكاد تتساوى مع فتح أو تتراجع عنها بقليل في ذلك، وهو ما يكشف الفارق بين الرأي المجرد في الحزب الفلسطيني وبين الأهداف من انتخابه، والتي تشمل دوافع متعددة منها الدوافع الاقتصادية، وهو ما يتبين أيضاً من نتائج الانتخابات البلدية والتي لا تقتصر العوامل المؤثرة فيها على العامل السياسي، بل قد تمتد إلى العوامل العشائرية والشخصية.

يُضاف إلى ذلك عامل الفاعلين في قيادة القوى الفلسطينية، إذ يميز الجمهور الفلسطيني بين فتح بقيادة الرئيس عباس وفتح بدون قيادته، ففي كلّ استطلاعات الرأي المشار إليها، وعلى مدار سنتين، تراوحت النسبة التي تطالب الرئيس عباس بالاستقالة من 73% من مطالع

سنة 2022 وحتى 88% أواخر سنة 2023، كما أن حظوظ حركة فتح في أي انتخابات رئاسية تختلف باختلاف الشخص الممثل للحركة فيها، ففي كلّ الاستطلاعات المذكورة يتفوق هنية على كل من الرئيس عباس ومحمد اشتية في حال أجريت الانتخابات للرئاسة بين هنية وأي منهما، ولكنه يخسر مقابل مروان البرغوثي، وهو أمر من جهة يشير إلى التقييم السلبي من الجمهور الفلسطيني لكل من الرئيس عباس ومحمد اشتية، أي التقييم السلبي للسلطة الفلسطينية نفسها، ومن جهة أخرى إلى كونه تقييماً لا يخلو من بُعد شخصي، إذ ينظر الجمهور لإخفاقات المؤسسة أو حركة فتح بوصفها ناجمة عن سياسات النخبة التي تقودهما، دون التعمق فيما آلت إليه بنى هذه الهيئات، فيبقى رهان الجمهور على مروان البرغوثي المعتقل لدى الاحتلال والذي لا يتحمل مسؤوليات إخفاقات السلطة وفتح.

رابعاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تنص اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني على أن المجلس ينعقد "دورياً بدعوة من رئيسه مرّة كلّ سنة أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس"،[108] وبالرغم من ذلك فإنّ آخر دورات المجلس كانت في 30/4–2018/5/1، وتلك الدورة جاءت بعد غياب تسعة أعوام على الدورة التي وُصِفت بأنها اجتماع خاص، وعقدت في 26–2009/8/27.[109]

من بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ودخولها الأرض المحتلة في قطاع غزة وأريحا أولاً، في سنة 1994، لم ينعقد المجلس الوطني إلا ثلاث مرات في السنوات 1996 و2009 و2018،[110] وقد كان الهدف من عقد المجلس الوطني في سنة 1996 تعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني "بإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9، 10 أيلول 1993".[111] وكانت الغاية من جلسة سنة 2009 ملء الشواغر في اللجنة التنفيذية بدل أعضائها الستة المتوفين، خشية من فقدانها شرعيتها في حال وفاة أحد أعضائها الباقين، بحسب ما قال الرئيس عباس وقتها.[112] أما جلسة سنة 2018 فبدت الأكثر أهمية لكونها جاءت لرفض خطة الرئيس الأمريكي في حينه دونالد ترامب Donald Trump للقضية الفلسطينية المشهورة إعلامياً بـ"خطة القرن"، وإجراءاته من قبيل الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ومن ثمّ اتخذت قرارات بدت مهمّة مثل: أنّ الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة، وتكليف اللجنة التنفيذية بتعليق الاعتراف بـ"إسرائيل"، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي بوقف التنسيق الأمني

بكافة أشكاله، والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس.[113] إلا أنّ شيئاً من تلك القرارات لم يُنفّذ، علاوة على كونه انعقد في ظرف انقسامي، هدف إلى تجديد الشرعية للرئيس عباس وللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بإعادة انتخاب الرئيس عباس وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة،[114] وذلك في حين قاطعته حركتا حماس والجهاد الإسلامي وذلك لكونه جاء مخالفاً لاجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني في بيروت،[115] بالإضافة إلى مقاطعة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين له، لكونه جاء مخالفاً للاتفاقيات الموقعة بخصوص تشكيل مجلس وطني توحيدي.[116]

يتضح من ذلك التعطيل الفعلي للمجلس الوطني، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، مما يعني أن قضية الاستخدام التوظيفي للمنظمة لصالح سياسات السلطة الفلسطينية، والنخبة المتنفذة فيها، سابق على النخبة الراهنة في قيادة السلطة الفلسطينية، بيد أنّ الأمر أخذ بعداً آخر منذ الانقسام الفلسطيني في سنة 2007، وبالإضافة إلى هذا البُعد، فإنّ سلسلة القرارات الممتدة على طول السنوات الأخيرة في مؤسسات منظمة التحرير (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية) بخصوص إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، دون تنفيذ، أفقد تلك القرارات قيمتها على مستوى المصداقية، أو التعامل الجادّ معها من مختلف الأطراف الحزبية والشعبية.

لا يبدو الحال بالنسبة للمجلس المركزي أفضل، بالرغم من انعقاده ثلاث مرات في سنة 2018، فقد جاء انعقاده في سنة 2018، بعد ثلاث سنوات على دورته في سنة 2015، ثم عقد مرتين في سنة 2022، مرّة في 6–2022/2/7، ومرة في جلسة تشاورية طارئة فقط بأعضائه الموجودين في فلسطين في 2022/5/9، وذلك كلّه بخلاف اللائحة الداخلية للمجلس التي تنص على أن "ينعقد المجلس دورياً بدعوة من رئيسه، مرة كل ثلاثة أشهر، أو في دورات غير عادية، بدعوة من رئيسه، بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عدد أعضاء المجلس".[117] وإذا كان المجلس الوطني لم يُعقد أوّل مرة من بعد تأسيس السلطة الفلسطينية إلا في سنة 1996، فإنّ المجلس المركزي لم يُعقد أوّل مرة منذ تأسيس السلطة إلا في سنة 1999،[118] وظلت جلساته بعد ذلك غير دورية، وهو ما يؤكد على كون تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤسسة للاستخدام الطارئ لصالح نخبة السلطة الفلسطينية قد بدأ مع تأسيس السلطة الفلسطينية.

وعلى أيّ حال، وكما كانت اجتماعات المجلس المركزي في سنة 2018، محلّ سجال انقساميّ إذ قاطع بعضها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، وانضم في بعضها إلى هذه القوى الجبهة الديموقراطية والمبادرة الوطنية الفلسطينية،[119] فإنّ الأمر نفسه حصل مع اجتماع المجلس المركزي الذي انعقد في 6–2022/2/7، فقد قاطعته حركة حماس لكونه انعقد "بصورة انفرادية، بعيداً عن التوافق الوطني"، وغابت عنه: "غالبية القوى والفصائل ومكونات فلسطينية

كبيرة ومؤثرة"، رافضة ادّعاء أيّ أحد تمثيل الشعب الفلسطيني "دون تفويض شعبي عبر صناديق الاقتراع"، داعية إلى تشكيل "جبهة واحدة تضع إصلاح منظمة التحرير وإعادة بنائها وتفعيل دورها، على رأس الأولويات، لتكون حاضنة للمشروع الوطني بمكوناته كافة".[120]

وقاطعته كذلك حركة الجهاد الإسلامي للأسباب نفسها، قائلة على لسان القيادي فيها محمد الهندي إنّه "لا يمثل الشعب الفلسطيني، ولا حتى منظمة التحرير الفلسطينية"، ولكنه بحسبه "يمثل فقط المجتمعين: حركة فتح وملحقاتها من فصائل لم تحصل مجتمعة سوى على مقعدين من أصل 132 مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (آخر انتخابات عُقدت عام 2006)"، ذاهباً إلى أنّ انعقاده جاء "لحسابات فئوية وشخصية داخل السلطة لترتيب مواقع رجالاتها داخل مؤسسات المنظمة".[121]

وقاطعته أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي قالت إنّ عقده خطوة "تُعمق الانقسام وحالة الشرذمة في الساحة الفلسطينية، وتُعزز من نهج التفرد والهيمنة في المؤسسة الوطنية". و"يمثل تجاوزاً للتوافقات الوطنية السابقة لترتيب البيت الفلسطيني ولإجراء الانتخابات الشاملة، ويقطع الطريق أمام جهود إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة"،[122] وقاطعته المبادرة الوطنية الفلسطينية "احتراماً للإرادة الشعبية الطامحة إلى إصلاح منظمة التحرير"، وذلك لأنّها دعت إلى عقده بعد إجراء حوار وطني.[123]

وانسحب حزب الشعب من اجتماعات المجلس بعد مشاركته في الجلسة الافتتاحية،[124] وذلك اعتراضاً على جدول الأعمال، بالإضافة إلى مطالبة الحزب بأن تضع جلسة المركزي "آليات تطبق من خلالها قرارات المجالس السابقة"، وذلك لأنّ "الساحة الفلسطينية لا تحتاج لقرارات جديدة، فلا بدّ من تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في المجلسين الوطني والمركزي، وقرارات اجتماع الأمناء العامين"، بالإضافة إلى اعتراض الحزب على "قراريْ إجراء انتخابات لرئاسة المجلس الوطني، واستقلال اللجنة التنفيذية عن المجلس الوطني"، لتناقض ذلك "مع النظام الداخلي للمجلسين المركزي والوطني".[125]

وقد أدى إصرار قيادة الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين ومكتبها السياسي على المشاركة في اجتماعات جلسة المركزي هذه، إلى استقالة العشرات من قواعدها في الضفة الغربية، إذ يرى المستقيلون في مشاركة الجبهة "منح شرعية مجانية لسياسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتقوية لتفرده، خصوصاً بعد قرارات كثيرة للمجلس المركزي لم يتم تنفيذها سابقاً"، وبينما ذهبت الجبهة في سورية ولبنان إلى دعم المشاركة، فقد تركز الرفض بين قواعد الجبهة في الضفة وغزة "بسبب ممارسات السلطة الفلسطينية، وبسبب مشروع أوسلو الذي لم ينتهِ، ويتطور إلى مشروع أمني"، واتصل بذلك حديث عن حصول الجبهة "على تعهد من

الرئيس الفلسطيني محمود عباس بدفع جزء من مخصصاتها من الصندوق القومي الفلسطيني والتي أوقفت سابقاً... وتعهد بالالتزام بالمخصصات الشهرية بداية من عام 2022، والتي تبلغ شهرياً قرابة 70 ألف دولار".[126]

يتضح من قرارات المجلس المركزي في هذه الجلسة، أنّها جاءت في سياق الترتيبات الداخلية داخل حركة فتح، إذ جرى تصعيد حسين الشيخ العضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، إلى عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلفاً لصائب عريقات الذي كان قد تُوفيّ قبل ذلك بعامين، وانتخب كذلك محمد مصطفى بوصفه مستقلاً للجنة التنفيذية، وهو رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني وعمل نائباً لرئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني في الفترة من 2013–2015، وانتخب كذلك للجنة التنفيذية عن الجبهة الديموقراطية رمزي رباح مكان تيسير خالد الذي استقال من موقعه، كما انتخب رمزي خوري رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، ليصبح وفقاً للنظام عضواً في اللجنة التنفيذية،[127] وكان رمزي خوري من قبل المدير العام لمكتب الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وانتخب المجلس المركزي في دورته هذه روحي فتوح رئيساً للمجلس الوطني، وعلي فيصل وموسى حديد نائبين لرئيس المجلس، وفهمي الزعارير أميناً للسر، وذلك بدلاً من رئيس المجلس السابق سليم الزعنون، ونائبه قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس محمد صبيح الذين قد قدموا استقالتهم في الجلسة نفسها.[128] جاءت هذه الانتخابات بدعوى تفويض المجلس الوطني في دورته التي انعقدت في أيار/ مايو 2022 صلاحياته للمجلس المركزي، وهو الأمر الذي تداولته وسائط إخبارية دون أن يكون منصوصاً عليه في قرارات المجلس المركزي في جلسته المشار إليها.[129]

وعلى مستوى العلاقة مع الاحتلال، قرر المجلس أنّه وبناء على انتهاء المرحلة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقات الموقعة بما تتضمنه من التزامات على المنظمة والسلطة، إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بكافة الاتفاقات مع دولة الاحتلال، وفي مقدمتها الاعتراف بـ"إسرائيل" لحين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967 بعاصمتها شرقي القدس، ووقف الاستيطان، والتنسيق الأمني بأشكاله المختلفة،[130] وهي القرارات التي لم تُنفذ كشأن القرارات السابقة، والتي كان منها وقف التنسيق الأمني الذي اتخذ منذ سنة 2015،[131] بل ظلت مطالب الرئيس عباس تجاه حركة حماس تتناقض مع قرارات المجلس المركزي هذه المشار إليها، فقد طالب الرئيس عباس حركة حماس، حتى في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بالاعتراف بما سماه "قرارات

الشرعية الدولية" "وتطبيقها بالكامل"، قائلاً: "لا يمكن إدخال أي طرف داخل المنظمة يرفض الشرعية الدولية".[132] وهي الشروط نفسها التي كررها رياض المالكي وزير خارجية السلطة الفلسطينية على حماس لقبولها في منظمة التحرير،[133] وهو ما يعني أنّ قرارات المجلس المركزي بسحب الاعتراف بـ"إسرائيل" غير جادة، ليس فقط لأنّ قيادة السلطة/ المنظمة لم تنفذها لا عملياً ولا نظرياً، وظلت تتصرف خلافها، ولكن أيضاً لأنها تطالب حماس بما يخالفها شرطاً لقبولها في منظمة التحرير، حتى في غمرة حرب الإبادة الجماعية التي أطلقها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في قطاع غزة، وهي الحرب التي عدتها أوساط في السلطة حرب حركة حماس لا حرب الفلسطينيين، فقد صرّح الرئيس عباس في مطلع الحرب بأنّ "سياسات وأفعال حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني"، وهي تصريحات عدلتها وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية (وفا) لاحقاً بحذف الإشارة إلى حماس،[134] وقد أدلى بمثل هذه التصريحات الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، حينما قال: "ما يجري بين حماس وإسرائيل أمر لا علاقة لنا به.. الانقلاب الذي حصل أخرج حماس عن الشرعية الفلسطينية"،[135] ليتراجع لاحقاً عن هذه التصريحات.[136]

وأمّا جلسة المجلس المركزي المنعقدة في 2022/5/9، فقد وصفت بأنها جلسة تشاورية طارئة، عقدت فقط بالموجودين من أعضاء المجلس في فلسطين، دعا إليها روحي فتوح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لأجل تدارس "سبل التصدي ومواجهة العدوان على مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة". ولم يكن فيها قرارات استثنائية وإن كان لافتاً فيها مطالبة المجلس المركزي "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي، خاصة قرارات الدورة الأخيرة في شباط 2022"،[137] والتي منها بالضرورة وقف التنسيق الأمني، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وهو ما يعني أنّ مثل هذه القرارات يجري تجديدها خطابياً بلا أدنى مفاعيل لها في الواقع، بإقرار هذه المجالس نفسها.

وإذا كان الهدف من هذه الجلسات التجديد الشكلي لشرعيات مؤسسات منظمة التحرير، في إطار من الاستدعاء التوظيفي لصالح نخبة السلطة الفلسطينية، والتدافع الداخلي في حركة فتح، والخصومة المستمرّة مع حركة حماس، وبالنظر إلى الغياب الكامل للمؤسسة التشريعية الفلسطينية في كلّ من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فإنّ ذلك يعني تركيزاً هائلاً للمؤسسة الفلسطينية في يد الرئيس عباس، بما في ذلك حالة التداخل بين كل من المنظمة والسلطة الفلسطينية. ومن ذلك القرار بقانون الذي أصدره الرئيس عباس، وسرّب للإعلام، وجعل فيه منظمة التحرير الفلسطينية دائرة من دوائر الدولة،[138] وهو القرار بقانون الذي لم ينشر في الجريدة الرسمية فقد سُحبت الصيغة المسربة، ونشر القرار بقانون في الجريدة

الرسمية معدّلاً،[139] الأمر الذي أوضحه المستشار القانوني للرئيس عباس، بقوله إنه "وفي ضوء سوء الفهم الذي تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي لبعض العبارات الواردة في القرار بقانون بشأن دعاوى الدولة غير المنشور في الجريدة الرسمية وغير النافذ، فقد أعاد سيادة رئيس الدولة إصدار القرار بقانون من جديد، بعد توضيح وإعادة صياغة العبارة الملتبسة".[140] وهذا قد يقوّي الظنّ بكون الصيغة المسرّبة نشرت لجسّ النبض، إذ يلغي هذا القرار بقانون في حال لو أقرّ رسمياً ولم يجرِ التراجع عنه؛ الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير من حيث كونها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب للفلسطيني"،[141] ويجعل منظمة التحرير رسمياً، كما هي فعلياً، تابعة للسلطة الفلسطينية. إذ إنّ "الدولة"، والحالة هذه، هو الاسم الذي تطلقه مؤسسات السلطة الفلسطينية على السلطة الفلسطينية، بموجب قرار بقانون أصدره الرئيس عباس، في شباط/ فبراير 2022، ونشر في الجريدة الرسمية في آذار/ مارس 2022، ونص على أن "تستبدل عبارة السلطة الوطنية الفلسطينية أينما وردت في القانون الأصلي بعبارة دولة فلسطين، وتستبدل عبارة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أينما وردت في القانون الأصلي بعبارة رئيس دولة فلسطين".[142]

من جهة أخرى، ألغى الرئيس عباس المجلس التشريعي رسمياً من حيث هو مؤسسة، بعدما كان قد سبق حله، فقد أصدر في نيسان/ أبريل 2022، ونشر في الجريدة الرسمية في أيار/ مايو 2022، قراراً رئاسياً، يقضي بوضع "الأمانة العامة للمجلس التشريعي بموظفيها ومكوناتها ومرافقها كافة تحت المسؤولية المباشرة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني"، وذلك "إلى حين انتخاب مجلس تشريعي"،[143] وهو ما يجعل رئيس المجلس الوطني رئيساً في الوقت نفسه للمجلس التشريعي غير الموجود، مما قد يعني أنّ الهدف من ذلك توفير مظلّة قانونية لشغل منصب الرئاسة مؤقتاً بعد غياب الرئيس عباس، إذ ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية على أنّه إذا شغر مركز رئيس السلطة "يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة لا تزيد عن ستين يوماً، تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخابات الفلسطيني".[144] فإذا باتت السلطة الفلسطينية هي الدولة الفلسطينية، وصارت المنظمة دائرة من دوائرها، والمجلس التشريعي تابعاً للمجلس الوطني أحد مؤسسات المنظمة، فهذا يعني أنّ سلسلة القرارات هذه؛ كانت تهدف إلى توفير غطاء قانوني لتنظيم خلافة الرئيس عباس بعد غيابه، بالعودة إلى مؤسسات منظمة التحرير التي أحلت مكان المجلس التشريعي، ومن ثمّ فقد تكون هذه واحدة من الآليات التي يجري بحثها داخل نخبة فتح لتنظيم تناقضاتها، ولإيجاد حلّ بديل عن تنظيم انتخابات عامة، وهي آلية سبق للسلطة أن استخدمتها في سنة 2009، بتجديد شرعية الرئيس عباس والمجلس التشريعي

من خلال المجلس المركزي،[145] بوصف منظمة التحرير هي المنشئة للسلطة الفلسطينية، فمبدأ استخدام المنظمة لتوفير الغطاء القانوني البديل عن الانتخابات حاضر لدى نخبة السلطة وحركة فتح، حتى لو تغيّر شكل التكييف القانوني.

ما يؤكد السياق الذي ينظم هذه الحركة المتتابعة، من عقد جلسات المركزي والقوانين والمراسيم التي أصدرها الرئيس عباس بخصوص منظمة التحرير، تكليف حسين الشيخ بمهام منصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،[146] وهو المنصب الذي ظلّ خالياً منذ وفاة صائب عريقات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ثم بعد ذلك وفي إطار توزيع اللجنة التنفيذية المهام على أعضائها كلف حسين الشيخ بمنصب رئيس دائرة المفاوضات التي شغلها قبله كذلك صائب عريقات،[147] وهي المناصب المهمة في اللجنة التنفيذية من الناحية الفعلية، إذ لم تعد توجد فاعلية لدوائر اللجنة التنفيذية بعد تأسيس السلطة، إلا أنّ تكليف حسين الشيخ بأمانة السرّ يرفع من فرصه في المنافسة على خلافة الرئيس عباس، ودائرة شؤون المفاوضات ظلّت فاعلة. فبإضافة دائرة شؤون المفاوضات إلى الهيئة العامة للشؤون المدنية، يجمع الشيخ المؤسسات السياسية والإدارية للتواصل مع الإسرائيليين، وباستثناء الصندوق القومي الفلسطيني الذي مُنح لرمزي خوري، فإنّ بقية دوائر اللجنة التنفيذية بلا مهام فعلية.

ويمكن القول أيضاً، إنّ هذا الجهد في استدعاء منظمة التحرير وإبرازها في النصف الأول من سنة 2022، تعلّق بالنشاطات المتجددة التي ترى فيها نخبة منظمة التحرير محاولة لمنازعة المكانة التمثيلية للمنظمة، كالدعوة لتشكيل جبهة وطنية؛[148] وهي الدعوة التي بدأت تتصاعد من بعد إلغاء الرئيس عباس لمشروع الانتخابات العامة الذي كان متفقاً عليه في سنة 2021،[149] بالإضافة إلى فعاليات أخرى كمؤتمر فلسطينيي الخارج، و"المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون".

بالنظر إلى هذه الفعاليات، تُفهم التصريحات الصادرة عن قيادة المنظمة التي ترفض "المساس بالمنظمة وخلق كيانات بديلة لها"، وتدين "التحركات الرامية للمساس بشرعية المنظمة التي تدعو لها أطراف لا تؤمن بالمنظمة بل تعمل على تقويضها"،[150] وهي التصريحات التي تكررت في سنة 2023، على لسان الرئيس عباس،[151] ومن حركة فتح،[152] إذ لم تشهد سنة 2023، تحركات كبيرة لمؤسسات منظمة التحرير، بخلاف سنة 2022 الذي افتتح بعقد جلسة المجلس المركزي المشار إليها.

خامساً: فعاليات فلسطينية أخرى:

1. المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج:

عقد المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج مؤتمره في إسطنبول في 26–2022/2/27، وهو المؤتمر الذي كان قد انطلق في 25–2017/2/26، معلناً عن سبب تأسيسه في بيانه الختامي حينه أنه:

> من أجل تفعيل دور فلسطينيي الخارج في معادلة النضال الوطني الفلسطيني، والتأكيد على الأصوات المنادية بحق العودة إلى كامل أرض فلسطين التاريخية المغتصبة وما سبق ذلك وتبعه من آثار خطيرة ترتبت على اتفاقية أوسلو الكارثية في منأى عن رأي الشعب الفلسطيني، تنادت شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني بمختلف أطيافه واتجاهاته وفعالياته لعقد مؤتمر شعبي جامع.

وبالرغم من أنّ المؤتمر لم يعلن عن نفسه بديلاً عن منظمة التحرير، إذ نصّ حينها على "أنّ مهمة تطوير الدور الوطني لفلسطينيي الخارج ومشاركته في القرار السياسي الفلسطيني يجب أن تستند إلى إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي لكافة الفلسطينيين"،[153] فإنّ حركة فتح في حينه هاجمت هذا المؤتمر واصفة المؤتمر أنّه انشقاقي، و"استمرار لنهج الانقسام الذي تقوده حركة حماس"، و"محاولة للالتفاف وضرب مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني"، "مذكرة أن حماس والأطراف المتورطة معها في عقد هذا المؤتمر إنما هي بالأساس قد طرحت نفسها منذ البداية لتكون بديلاً عن المنظمة"، ومحذرة أنّها "ستواجه بحزم وبقوة كل محاولات المس بمكانة منظمة التحرير باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني".[154]

من المؤكد أنّ هذا التهديد بالتصدي لمؤتمر فلسطينيي الخارج قد أثمر في إضعاف نتائج المؤتمر خلال الأعوام الخمسة الفاصلة بين مؤتمريه الأول والثاني، بالإضافة إلى صعوبة العمل الفلسطيني في أكثر بلاد العالم، التي لا ترحب بالعمل الفلسطيني من على أراضيها، ولا سيّما في البلاد العربية. بالإضافة إلى كون المؤتمر بسبب هجوم حركة فتح عليه وقيادة منظمة التحرير قد صار محلّ استقطاب ممّا يدفع العديد من الشخصيات والفعاليات في التردد في المشاركة فيه. وعلى أيّ حال، فقد حشد المؤتمر أكثر من ألف شخصية من خمسين بلداً، وانتخب منير شفيق رئيساً له، كما انتخب هيئته العامة الجديدة المكونة من 333 عضواً برئاسة سمعان خوري، بينما قامت الهيئة العامة بدورها بانتخاب أحمد محيسن رئيساً للأمانة الجديدة والمكونة من 45 عضواً.[155]

وقد دعا البيان الختامي للمؤتمر الثاني للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج إلى "تشكيل جبهة وطنية متحدة من القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية، لتحمل المسؤولية الوطنية"، وذلك بعد "فشل كل محاولات إنهاء الانقسام، وإعادة بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية طوال أكثر من خمسة عشر عاماً"، وهاجم قرار الرئيس عباس الذي فهم منه تحويل منظمة التحرير إلى دائرة ملحقة بالسلطة الفلسطينية، وعدّه "تصغيراً لمنظمة التحرير، وإمعاناً في تهميش دورها ومكانتها، وتعميقاً للانقسام والخلافات في الساحة الفلسطينية".[156]

وقد ظلّت فكرة تأسيس جبهة وطنية مطروحة في خطابات المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج طوال الفترة اللاحقة،[157] والذي كان من ضمن فعالياته إطلاق ملتقى للحوار الوطني الفلسطيني في بيروت في 2023/5/20، بمشاركة شخصيات وطنية فلسطينية من الخارج وحضور شخصيات من الداخل، وممثلين عن مؤسسات العمل الفلسطيني وفصائل المقاومة. وقد دعا الأمين العام للمؤتمر أحمد محيسن في هذا الملتقى إلى "بناء الجبهة الوطنية الموحدة لتنسيق العمل الفلسطيني، وتعزيز التنسيق بين الداخل والخارج، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، وتطوير حالة التلاحم الفلسطينية في مختلف أماكن تواجد الفلسطينيين".[158]

2. مؤتمر فلسطينيي أوروبا:

عقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا في 2023/5/27، مؤتمره العشرين، في مدينة مالمو بالسويد، تحت شعار "75 عاماً .. وإنّا لعائدون". وكانت النسخة الأولى من المؤتمر قد انطلقت في سنة 2003 في لندن، ونسخته التاسعة عشرة كانت في سنة 2021، وانعقدت إلكترونياً، بسبب جائحة كورونا COVID–19 حينها. وتضم فعاليات المؤتمر عادة فعاليات ثقافية وفنية وسياسية وفلكلورية، تهدف إلى ربط فلسطينيي أوروبا بفلسطين وحقّ العودة، وتحشد لأجل ذلك قوافل من الدول الأوروبية إلى مكان انعقاد المؤتمر، والذي يضمّ بدوره العديد من المؤتمرات الموازية؛ كالمهندسين الفلسطينيين في أوروبا، والمرأة الفلسطينية في أوروبا، وسوى ذلك من الفعاليات التابعة.

وقد تعرض هذا المؤتمر كذلك للهجوم من حركة فتح، التي قالت إنه "يعمل على شق الصف الفلسطيني.. ويتجاوز الأطر الفلسطينية الشرعية، في محاولة مكشوفة من البعض لاستعادة المخططات التصفوية لمنظمة التحرير الفلسطينية"،[159] وكذلك من منظمة التحرير التي وصفت المؤتمر بالمشبوه وذلك على لسان حسين الشيخ أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والذي قال: "هذا المؤتمر يهدف إلى ضرب وحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وشق الصف الفلسطيني وانقسام جالياتنا في الخارج"،[160] وذلك بالرغم من كون المؤتمر في بيانه الختامي قد أكّد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي إحدى أهم مكتسبات الشعب الفلسطيني، وأنّها ملك للشعب الفلسطيني بحيث

"لا يجوز مصادرتها أو إفراغها من محتواها"، داعياً إلى "إعادة إصلاحها على أسس ديمقراطية لتكون بالفعل المظلة التي يستظل بها الكل الفلسطيني".[161]

وكانت النسخة العشرين للمؤتمر قد تعرضت لهجوم من وسائل إعلام سويدية، ربطت المؤتمر بحركة حماس، وهاجمت بعض السياسيين السويديين الذين شاركوا فيه، وهي الاتهامات التي تعرّض لها المؤتمر بالتفنيد،[162] وردّ عليها في مؤتمر صحفي تفصيلي، أكد فيه "أن المؤتمر يعمل تحت سقف القوانين الأوروبية، ولا يتبع إلى أي مؤسسة أو جهة أو فصيل"، متهماً وسائل إعلام سويدية تابعة للوبي الإسرائيلي بالوقوف خلف الحملة على المؤتمر.[163] وقد تبع ذلك أن اعتقلت السلطات الهولندية في حزيران/ يونيو 2023 أمين أبو راشد رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا، وقد اتهم المؤتمرُ السلطات الهولندية بالاستجابة لمعلومات إسرائيلية مغرضة تربط أبو راشد بحركة حماس، في محاولة منها لعرقلة الأنشطة الإنسانية الداعمة للشعب الفلسطيني والفعاليات السياسية المناهضة للاحتلال.[164]

3. "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون":

جاء "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون" في مبادرة مستقلة من فعاليات وهيئات وشخصيات داخل فلسطين وخارجها، بهدف استعادة القضية الفلسطينية لمكانتها وحيويتها من خلال تجديد منظمة التحرير وانتخاب قيادة فلسطينية جديدة، ولأجل ذلك انعقدت النسخة الأولى للمؤتمر في 2022/11/5، في مدينة غزة، وذلك في حين منعت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية عقده في رام الله، بقرار من وزير الداخلية، وقامت بمحاصرة مقر التحالف الشعبي بالمدينة، واعتقلت عمر عساف المنسق للمؤتمر الشعبي – 14 مليون لساعات، وهو ما عدته شبكة المنظمات الأهلية ومجلس منظمات حقوق الإنسان "خطوة بالغة الخطورة على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني القائم، وعلى النسيج المجتمعي، ويسيء إلى صورة فلسطين على المستوى الدولي".[165]

وأصدرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بياناً يستنكر هذا الاعتقال ويطالب بفك أسره فوراً، وذلك في حين هاجمت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني منظِّمي المؤتمر، واتهمتهم بالالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية.[166] وفي المقابل، أكّد المؤتمر في بيانه الختامي على أنه "يهدف إلى إعادة بناء وتطوير وتفعيل منظمة التحرير لتستعيد دورها القيادي في النضال الوطني من أجل إنقاذ المشروع الوطني التحرري". وقد شكّل المؤتمر هيئة توجيه وطني من الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني، وأماكن اللجوء والشتات، من أجل العمل على تحقيق المطالب والأهداف، وهو ما يستدعي من المؤتمر التأكيد على "عقد فعاليات وطنية وشعبية لإذكاء الحالة الوطنية التحررية في فلسطين والشتات، وخلق كتلة شعبية ضاغطة للدفع باتجاه تغيير واقع القيادة الفلسطينية، نهجاً وشكلاً، لتكون قائدة لكفاحه الوطني".[167]

تكررت تجربة المؤتمر الشعبي مع السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية في السنة التالية (2023)، فقد منعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في 2023/3/1 المؤتمر من عقد مؤتمر له كان يهدف من خلاله إلى الدعوة إلى عقد انتخابات فلسطينية؛ بالإعلان عن مذكرة وقَّعت عليها 150 شخصية سياسية واجتماعية تدعو إلى انعقاد المجلس الوطني، وإجراء انتخابات شاملة، بما فيها المجلس الوطني، وأغلقت مكتب التحالف الشعبي الذي كان يفترض عقد المؤتمر فيه، وبعد إغلاق مقر التحالف، لينتقل المنظمون إلى مقر تلفزيون "وطن" بمدينة رام الله، إلا أنّ الأجهزة الأمنية تبعتهم ومنعتهم من ذلك، وهو الأمر الذي استنكرته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.[168] وكانت قوات الاحتلال بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عقب عملية "طوفان الأقصى"، قد اعتقلت في 2023/10/24، عمر عساف منسق حملة "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"،[169] وذلك في إطار حملة اعتقالات واسعة ومفتوحة، أرادت بها قوات الاحتلال تطويق الهبّة الجماهيرية للفلسطينيين في الضفة الغربية المواكبة للمقاومة في قطاع غزة، وقد كان عساف من أبرز الوجوه الحاضرة في الفعاليات الشعبية المناوئة للحرب الإسرائيلية والمناصرة للفلسطينيين في غزة.

يُلاحظ على مستوى مراجعة هذه الفعاليات الثلاث المهمة، على المستوى الفلسطيني في أوروبا، أو مستوى فلسطينيي الخارج، أو مستوى عام جسده "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"، مواجهة قيادة السلطة ومنظمة التحرير ونخبة حركة فتح، لهذه الفعاليات، والعمل على إحباطها ومنعها، واتهامها بالالتفاف على منظمة التحرير والسعي لإيجاد قيادة بديلة عنها، وهو أمر في النتائج، وبقطع النظر عن الدوافع، يفضي إلى إضعاف الفعالية الفلسطينية، وفرض الركود على المشهد الفلسطيني، ويلتقي مع الجهود الإسرائيلية التي تلاحق مثل هذه الفعاليات، كما في اعتقال هولندا أمين أبو راشد رئيس "مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا" بناء على معلومات إسرائيلية، واعتقال الاحتلال لعمر عساف منسق "المؤتمر الشعبي الفلسطيني – 14 مليون"، بالرغم من كون هذه الفعاليات كلّها تؤكد تمسكها بمنظمة التحرير مكتسباً للشعب الفلسطيني لا بدّ من إحيائه وتفعيله على أساس الانتخابات، وعلى قاعدة نضالية جديدة تتمثل بالتخلص من اتفاقية أوسلو وتبعاتها. وعلى أيّ حال، إن أُخِذ ذلك بعين الاعتبار، وأضيف إلى تعطيل الانتخابات العامة التي كان متفقاً عليها في سنة 2021، إلى جانب مقاطعة قوى وطنية أساسية لانعقاد المجلس المركزي في سنة 2022، وانحصار المؤسسة الفلسطينية في مؤسسة الرئاسة، بحل المجلس التشريعي، وإلحاقه بالمجلس الوطني، وإعادة تشكيل المؤسسة القضائية، فإنّ ذلك يقسم المشهد الفلسطيني بنحو يتجاوز الصورة النمطية، بين حماس وفتح، إلى مستوى أوسع يجعل قيادة مثلث (المنظمة، السلطة، فتح)، في مقابل طيف واسع من الفلسطينيين، وهو الأمر الذي بدا بنحو حادّ في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ 2023/10/7.

سادساً: العلاقات الوطنية البينية والأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية:

1. المصالحة الفلسطينية... خطوتان معزولتان:

لا تنفك العلاقات الوطنية البينية بين القوى الفلسطينية، ولا حتى الأوضاع الداخلية لكل فصيل منها منفرداً، عن مجمل ملفات الوضع الفلسطيني الداخلي، فالتداخل كبير بين سياسات السلطة الفلسطينية بمؤسساتها المتعددة، وأدوات استدعاء منظمة التحرير وتوظيفها، كما مرّ في الملفات السابقة كلّها، وكذلك التنسيق الأمني كما سيأتي، وبين العلاقات الوطنية البينية والأوضاع الداخلية للفصائل الفلسطينية. ومن ثمّ فإنّ الجمود الذي اتَّسمت به الحالة الوطنية الفلسطينية في تلك الملفات كلّها، إذ بقيت على حالها، مع جهود ظاهرة لنخبة مثلث (المنظمة، السلطة، فتح) لحصار أي فعالية عامة تسعى لكسر الجمود وتنشيط النضال الفلسطيني؛ سوف ينعكس بالضرورة جموداً على العلاقات الوطنية الداخلية.

فقد كانت حوارات إسطنبول في 2020/9/22 وما تلاها، آخر حوارات بدت مثمرة بين حركتي حماس وفتح، إذ اتفق الطرفان بعد عدة جولات على عقد انتخابات عامة، تشريعية فرئاسية فإعادة تشكيل للمجلس الوطني، متنازلة حماس بذلك عن شرطها بأن تكون هذه الانتخابات متزامنة، كما قبلت حماس مطلب حركة فتح بأن تكون الانتخابات "وفقاً للقائمة الموحدة، وبالتمثيل النسبي الكامل، باعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة"،[170] بل صعدت إشاعات سياسية حينها، بأن حركتي حماس وفتح تدرسان الانتخابات بقائمة مشتركة.[171] وعلى أيّ حال، فإنّ تلك الأجواء كلّها انتهت، وبضربة واحدة بمرسوم الرئيس عباس الذي أصدره في أواخر نيسان/ أبريل 2021،[172] والذي ألغى به الانتخابات تحت عنوان التأجيل، بذريعة منع الاحتلال عقدها في القدس.

منذ ذلك الوقت، أي منذ نيسان/ أبريل 2021، ظلّت قضية المصالحة مطوية، إلى حين دعوة الجزائر إلى عقد مؤتمر وطني للفصائل فيها، بدأت الجزائر تعلن عنه مع نهايات سنة 2021، إذ أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 2021/12/6 في مؤتمر صحفي جمعه بالرئيس عباس عن اعتزام بلاده استضافة مؤتمر جامع للفصائل الفلسطينية،[173] وقد أُتبِع ذلك بخطوات منها، استضافة ستة فصائل فلسطينية، هي حماس، وفتح، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، في 2022/1/16، للتباحث مع كل وفد بنحو منفصل حول إمكانية إحداث اختراق في ملف المصالحة الفلسطينية.[174]

أثمرت جهود الجزائر بعد وقت طويل نسبياً، إذ عقد مؤتمر الحوار الوطني فيها في 11–2022/10/12، بمشاركة 12 فصيلاً من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى

حركتَي حماس والجهاد الإسلامي،[175] ليأتي أخيراً في 2022/10/13 "إعلان الجزائر" المتوج لهذه الحوارات، بعد خلافات حول إصرار الرئيس عباس، من خلال ممثل حركة فتح في الحوار عزام الأحمد، على إلزام حكومة الوحدة الوطنية التي كانت مقترحة في مسودة "إعلان الجزائر" بما يُسمّى "قرارات الشرعية الدولية"، وهو ما رفضته حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية – القيادة العامة، ليحذف بند حكومة الوحدة الوطنية برمته، إنقاذاً للموقف.[176]

جاءت بنود "إعلان الجزائر" شديدة العمومية، إذ لم تكن إعلاناً تفصيلياً، مما يجعل منها أقرب للمبادئ العامة، التي لا خلاف عليها نظرياً، كالتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، والشراكة السياسية من خلال الانتخابات، واتخاذ الخطوات العملية (دون تحديدها) لإنهاء الانقسام، وتعزيز دور منظمة التحرير وتفعيلها، وإعادة تشكيل المجلس الوطني بالانتخاب وفق النظام النسبي الكامل حيثما أمكن، وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، وتفعيل آلية الأمناء العامين، و"الإسراع بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع"،[177] وهو البند الوحيد الذي بدا فيه شيء من التحديد، بتعيينه عاماً مدّة قصوى لإجراء هذه الانتخابات، وهو ما كان مضمناً في أكثر الاتفاقات السابقة بين القوى الوطنية، بل إن المحكمة الدستورية في قرارها حلّ المجلس التشريعي، دعت الرئيس عباس إلى إعلان إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر من تاريخ نشر قرارها في الجريدة الرسمية.[178]

وبالرغم من نصّ "إعلان الجزائر" تولي فريق عمل جزائري عربي الإشراف والمتابعة لتنفيذ بنود الاتفاق بالتعاون مع الجانب الفلسطيني، فإنّ شيئاً لم يحدث بعد ذلك على الصعيد العملي. وقد كان المسار العام السابق على ذلك، لا يبشّر بإمكان تحصيل أي نجاح على هذا الصعيد منذ إلغاء الرئيس عباس للانتخابات، ثمّ عقده جلسات المجلس المركزي بنحو منفرد، وإعادة تشكيل أطر وهياكل منظمة التحرير دون إيلاء اهتمام لأيّ اتفاقات وطنية سابقة بهذا الخصوص، وما تبع ذلك من مراسيم وقوانين تعيد تشكيل وضعية المنظمة والمجلس التشريعي الفلسطيني، يُضاف إلى ذلك إصرار الرئيس عباس على فرض خياراته السياسية من خلال إلزام القوى الوطنية التي من شأنها أن تشارك في مؤسسات السلطة بما يسميه "الشرعية الدولية"، وهو الأمر الذي يتناقض مع المراجعات التي يفترض أن مؤسسات منظمة التحرير قد أجرتها بخصوص الاعتراف بـ"إسرائيل" والتنسيق الأمني والالتزام بمقتضيات الاتفاقيات التي وقّعتها المنظمة مع "إسرائيل"، وهو ما يعني أنّ الفشل طوال السنوات الماضية في إنجاز المصالحة لا يتعلق بالأفكار أو التفاهمات أو الاتفاقيات التي وقّع الفلسطينيون الكثير منها بقدر ما يتعلق بالإرادة.[179]

من الواضح أنه لم يكن بمقدور كل من حركة فتح وحركة حماس رفض الدعوة الجزائرية، ليس فقط لأغراض دعائية بحيث يجنب كلّ طرف نفسه الاتهام بتعطيل المصالحة، ولكن لأجل مجاملة الجزائر، التي وإن ربطتها علاقة تاريخية بنضال الشعب الفلسطيني، فإنّ جهودها لا تنفصل عن خلافها حول الصحراء الغربية مع جارتها المملكة المغربية التي أبرمت اتفاق تطبيع مع "إسرائيل" وحازت بذلك اعترافاً من الولايات المتحدة بسيادتها على الصحراء، فقد مثّل دعم الجزائر وحدها في سنة 2021 لميزانية السلطة الفلسطينية من بين الدعم الخارجي 53%، وبقية الأطراف الداعمة كانت البنك الدولي، والولايات المتحدة (دعم مستشفيات القدس)، والآلية الفلسطينية الأوروبية لدعم وإدارة المساعدات الاجتماعية والاقتصادية،[180] وهو ما يعني أنّ الجزائر كانت الدولة العربية الوحيدة التي قدمت دعماً للسلطة حينها، وبالإضافة إلى أنّ الرئيس عباس يحرص على عدم توتير علاقاته بالدول العربية، فإنّ حركة حماس كانت ترى بدعوة الجزائر فرصة كبيرة لتطوير علاقاتها العربية مع دولة عربية كبيرة وذات إرث تاريخي متصل بالنضال الفلسطيني.

أمّا الخطوة الثانية، فكانت عقد اجتماع الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية في مدينة العلمين الجديدة في مصر برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبدعوة منه بعد التشاور مع القاهرة،[181] بمشاركة أحد عشر فصيلاً فلسطينياً بالإضافة إلى رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، وإذا كانت حركة حماس قد حضرت بوفد كبير مثّله رئيسها إسماعيل هنية، فإنّ حركة الجهاد الإسلامي تغيبت عن هذا الاجتماع لرفض السلطة الفلسطينية الإفراج عن معتقلي الحركة لديها.[182]

لم تكن حيثيات عقد الاجتماع في مصر لتشي بإمكان تحقيق إنجاز جدّي هذه المرّة، إذ يكفي أن يُعقد الاجتماع في ظلّ تصاعد الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، وهو ما عبّر عنه موقف حركة الجهاد الإسلامي المقاطع للمؤتمر، والتي كانت ترى في نفسها رائدة حالة المقاومة في مخيم جنين، ومناطق أخرى في شمالي الضفة الغربية، إذ كانت السلطة الفلسطينية اعتقلت العديد من كوادر الحركة في هذه المناطق.[183] ومن ثمّ انتهى اجتماع الأمناء العامين بلا بيان ختامي، وإنما بكلمة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعا فيها لتشكيل لجنة لاستكمال "الحوار حول القضايا والملفات المختلفة التي جرى مناقشتها".[184] وكان عباس قد التقى بهنية رئيس حركة حماس في أنقرة في 2023/7/26، ورفض في أثناء لقائه به الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في الضفة الغربية لدى السلطة الفلسطينية.[185] وإذا كان اجتماع الفصائل أُتبع باتصال بين عباس وهنية بغرض التأكيد على "سرعة تشكيل لجنة المتابعة للقاء الأمناء العامين"،[186] فقد قال عضو المكتب السياسي في حركة حماس موسى أبو مرزوق إن عباس أراد الاجتماع شكلياً، أي لمجرد الانعقاد بلا نتائج، وأن استجابة حركته كانت

للدعوة المصرية.[187] أي أنّ حماس لم تشأ أن تغضب مصر، لا سيّما بعد تصدر الجزائر السنة السابقة مشروع المصالحة الذي تكاد تحتكره مصر.

جاءت فكرة عقد لقاء للأمناء العامين للفصائل من الرئيس عباس، على وقع تصاعد المقاومة في الضفة الغربية، ولا سيّما في شمالها، في الوقت الذي كانت تستهدف فيه السلطة الفلسطينية كوادر هذه الحالة، وهو الأمر الذي أفضى إلى توتر بالغ كان من شأنه أن يفجر ساحة الضفة الغربية، مع طرد شبان فلسطينيين لقيادات عليا من حركة فتح، هم محمود العالول نائب رئيس الحركة وصبري صيدم وعزام الأحمد، في أثناء تشييع 12 شهيداً فلسطينياً في مخيم جنين، 8 منهم من كتيبة جنين التابعة لسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي،[188] ارتقوا في أضخم اجتياح للمخيم منذ الانتفاضة الفلسطينية الثانية نفذه الاحتلال في 2023/7/3. حيث اتجهت أوساط في حركة فتح لتحميل مسؤولية طرد قيادييها لحركة حماس، ومهاجمة بعض منتسبيها والمصالح التجارية لهم،[189] مما دعا الرئيس عباس لزيارة المخيم لأول مرة منذ 11 عاماً.[190] ولذلك، يمكن بذلك تفسير دعوة الرئيس عباس لعقد اجتماع الأمناء العامين، بغرض امتصاص النقمة الشعبية غير المسبوقة تجاه حركة فتح والسلطة الفلسطينية، والتي تجلت في حادثة طرد قيادات حركة فتح من مشهد تشييع الشهداء في مخيم جنين.

2. حركة فتح.. ترتيبات ناقصة:

كانت حركة فتح قد أعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 على لسان عضو لجنتها المركزية جبريل الرجوب، أنّ 2022/3/21، سيكون موعد انعقاد مؤتمرها الثامن،[191] إلا أنّ المؤتمر لم يُعقد، وجرى الإعلان عن تأجيله عدّة مرات بعد ذلك. فقد أعلن في شهر آذار/ مارس نفسه الذي كان مقرّراً عقد المؤتمر فيه، عن تأجيله إلى النصف الثاني من أيار/ مايو 2022، وذلك بقرار من الرئيس محمود عباس،[192] والذي عاد وتأجل مرّة أخرى دون تحديد موعد لانعقاده.[193] وكان آخر موعد حدّد بعد ذلك لعقد المؤتمر، في اقتراح من الرئيس عباس تبنّاه المجلس الثوري لحركة فتح بالإجماع هو 2023/12/17،[194] وذلك فيما وُصف من قيادات في حركة فتح بكونه قراراً حاسماً واستراتيجياً يدل على حرص الرئيس عباس على تجديد دماء الحركة ومواصلة القيام بدورها التاريخي لقيادة الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال وقيام الدولة.[195] ثم عادت الحركة وأعلنت في 2024/1/31، تأجيل المؤتمر الثامن بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إذ تحول الحرب دون قدرة الحركة في غزة على المشاركة في المؤتمر.[196]

تتحدث أوساط متعددة عن كون حركة فتح لم تلتزم بمواعيدها لعقد المؤتمر الثامن بسبب صراعات مراكز النفوذ التي فيها، والتي من تجلياتها محاولة بعض هذه المراكز إقصاء مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية الحالية في فتح والأسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي،

والذي حُرِم أنصاره داخل السجون وخارجها من الحصول على مناصب مهمة في هيكلية فتح. بالإضافة إلى عدم دعوة بعضهم لحضور اجتماعات المجلس الثوري للحركة، بما في ذلك فدوى البرغوثي زوجة مروان البرغوثي، بالرغم من عضويتها في المجلس،[197] فقد رفضت بعض مراكز النفوذ تمثيل الأسرى في السجون في المؤتمر، بينما قال بعضها إنّ هذا متعذر من الناحية اللوجيستية.[198]

وعلى أيّ حال، فإنّ حركة فتح، وبخلاف بقية التنظيمات الفلسطينية، ليس لديها انتظام في عقد مؤتمراتها العامة أو انتخاباتها الداخلية. فبالرغم من كون النظام الداخلي لحركة فتح ينصّ على انعقاد مؤتمرها العام في دورة انعقاد عادية مرة كل خمس سنوات، بدعوة من اللجنة المركزية للحركة، مع جواز تأجيله لظروف قاهرة بقرار من المجلس الثوري، وغير عادية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ طلب الدعوة؛ في حال طلب ذلك أكثر من ثلث أعضائه، أو أكثر من نصف أعضاء المجلس الثوري، أو بطلب من اللجنة المركزية،[199] فإنّ الحركة، ومنذ المؤتمر الأول لم تشهد انتظاماً طوال تاريخها في عقد مؤتمراتها، فقد عُقد المؤتمر السادس (2009) بعد 21 عاماً على عقد المؤتمر الخامس (1988)، أي أنّ الحركة لم تعقد مؤتمرها العام طوال فترة شهدت تحوّلات ضخمة على مستوى المنطقة والصراع مع الاحتلال، منها غزو صدام حسين للكويت وموقف قيادة الحركة من ذلك، والذهاب إلى "مؤتمر مدريد للسلام"، وتوقيع اتفاقية أوسلو، وتأسيس السلطة الفلسطينية، ووفاة الرئيس عرفات، فلم ينعقد مؤتمرها إلا في سنة 2009 في غمرة الصراع مع حركة حماس، وفي إطار سياسات جديدة إزاء الاحتلال رسّخها الرئيس عباس، وهو ما كرّس فتح حزباً للسلطة، الأمر الذي تبلور بنحو أوضح في المؤتمر السابع الذي كان في سنة 2016.[200]

بإزاء ذلك، تمثلت الترتيبات الداخلية في حركة فتح، في الترتيبات المذكورة في إطار منظمة التحرير، كما سبق ذكره، ومن أهمها تصعيد حسين الشيخ لعضوية لجنتها التنفيذية، وتعيينه أمين سرّ اللجنة، ورئيس دائرة المفاوضات، وروحي فتوح رئيساً للمجلس الوطني، وسوى ذلك من ترتيبات، كما كلفت الحركة محمد المدني عضو لجنتها المركزية، مفوضاً عاماً للتعبئة والتنظيم في الأقاليم الشمالية (الضفة الغربية)، وذلك خلفاً للقيادي السابق جمال المحيسن الذي توفي إثر وعكة صحية،[201] ويرأس المدني "لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي" المنبثقة عن منظمة التحرير، وقد قدَّم استقالته منها للرئيس عباس سنة 2020، احتجاجاً على اتهامه من قيادات في حركة فتح بتشجيع التطبيع مع "إسرائيل"، وهي الاستقالة التي لم يقبلها الرئيس عباس.[202]

في وقت لاحق، كلفت الحركة محمود العالول، نائب رئيس الحركة، بملف التعبئة والتنظيم، وكلفت المدني بملف المنظمات الشعبية خلفاً لتوفيق الطيراوي.[203] وكانت سنة 2022 شهدت خلافات عميقة طفت على سطح حركة فتح، تمثلت في إقالة الطيراوي من رئاسة مجلس أمناء جامعة الاستقلال، وسحب الحراسات من أمام منزله،[204] وإعفائه من مسؤولية المنظمات الشعبية في الحركة. وقد أفادت مصادر إعلامية بأنّ ذلك يأتي بدفع من محاور منافسة للطيراوي داخل الحركة تسعى لإقصائه في سياق الصراع على خلافة الرئيس عباس.[205] ولا يبدو بعيداً عن ذلك تسريب لوثائق لجنة التحقيق في وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، وهي اللجنة التي قادها اللواء توفيق الطيراوي.[206] كما ظهرت في الوقت نفسه تسريبات منسوبة للطيراوي يهاجم فيها عضوي اللجنة المركزية حسين الشيخ،[207] وجبريل الرجوب، ومدير المخابرات العامة ماجد فرج،[208] وأخرى منسوبة لحسين الشيخ يهاجم فيها الرئيس عباس،[209] فيما رأى فيها مراقبون انعكاساً للصراع الداخلي على قيادة الحركة ووراثة الرئيس.

وقد واجهت حركة فتح خلال السنتين صداماً بالفصائل الوطنية، انعكاساً لأداء السلطة تجاه حالة المقاومة بالضفة الغربية، والتي كان من صور ذلك تعرض قيادات كبيرة في الحركة للطرد من تأبين شهداء اجتياح مخيم جنين في تموز/ يوليو 2023،[210] كما سبق ذكره، ليتبع ذلك توتير الموقف من حركة فتح ضدّ حركة حماس بالضفة.[211]

سبق ذلك موقف عموم الفصائل من مشاركة قيادات في السلطة في قمة أمنية بالعقبة في شباط/ فبراير 2023 بمشاركة مصرية أردنية إسرائيلية، فقد مثَّل الوفد الفلسطيني حسين الشيخ أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وماجد فرج مدير جهاز المخابرات، ومجدي الخالدي المستشار الديبلوماسي للرئيس الفلسطيني. وكان الهدف المركزي للقاء تنفيذ السلطة الفلسطينية، خطة أمنية وضعها المنسق الأمني الأمريكي في القدس، الجنرال مايكل فينزل Michael Fenzel، وتهدف إلى "إعادة سيطرة السلطة على شمال الضفة"، وملاحقة المجموعات الفلسطينية المسلحة، ودفع السلطة للامتناع عن تقديم مشروع قرار يدين الاستيطان من مجلس الأمن.[212]

وقد هاجمت عموم فصائل المقاومة الفلسطينية المشاركة الفلسطينية في هذا الاجتماع، بالإضافة إلى مواقف خاصة عبرت عنها حماس وحزب الشعب والجبهة الديموقراطية وفصائل المقاومة في جنين،[213] وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية والجبهة الشعبية،[214] والجهاد الإسلامي.[215] وقد تكرر هذا الأمر لاحقاً في آذار/ مارس 2023 مع قمة شرم الشيخ التي تُعدّ استكمالاً لقمة العقبة، وبمشاركة الدول ذاتها، وبهدف تهدئة "التصعيد" في الضفة الغربية،[216] وهو ما هاجمته الفصائل الفلسطينية؛ حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا.[217]

وفي إثر معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة، صاغت في بيروت في كانون الأول/ ديسمبر 2023 فصائل حماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، مبادرة للحلّ الوطني تدعو إلى "رفض كل الحلول والسيناريوهات لما يسمى مستقبل غزة، ولتقديم حلّ وطني فلسطيني يقوم على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنبثق عن توافق وطني فلسطيني شامل"،[218] وهي المبادرة التي وافق عليها 12 فصيلاً فلسطينياً، بيد أن قيادة حركة فتح، بحسب مراقبين، تبدو بعيدة عن هذا الموقف الجامع.[219]

امتدت صدامات حركة فتح إلى الساحة اللبنانية، فقد اتهمت حركة حماس عناصر من الأمن الوطني التابعين لحركة فتح في الضفة بإطلاق النار على جنازة تشييع شهيدها حمزة شاهين، الذي قالت إنه استشهد في مهمة جهادية.[220] وأفضى إطلاق النار على جنازة حمزة شاهين في مخيم البرج الشمالي في محيط مدينة صور بلبنان إلى مقتل ثلاثة عناصر،[221] لتدخل سنة 2022 على وقع هذه الحادثة، إذ طالبت حركة حماس تسليم المتهمين بإطلاق النار،[222] وقد وافقت حركة فتح لاحقاً على مطالب حركة حماس الممثلة بـ: "إدانة جريمة مخيم برج الشمالي، واعتبار المغدورين الثلاثة في المخيم شهداء الشعب الفلسطيني، وتحديد المسؤولية الجنائية على الجناة بموجب ما يحدده القضاء اللبناني، وتسهيل الحركتين لعمل القضاء كي يصل إلى الحقيقة".[223]

وفي مخيم عين الحلوة بجنوبي لبنان، وقعت اشتباكات بين حركة فتح، وعناصر من تنظيمات إسلامية موصوفة بالتشدد، لم تكن عصبة الأنصار طرفاً فيها، كما أعلنت عن ذلك،[224] وقد جرى تطويق الاشتباكات لاحقاً بعد مقتل 11 شخصاً وجرح 40 آخرين.[225]

3. حماس... لا جديد سوى "طوفان الأقصى":

أجريت انتخابات الحركة الدورية، التي تعقد كل أربع سنوات، سنة 2021، فلم يكن ثمّة حراك داخلي في الحركة طوال سنتي 2022 و2023، بيد أنّه من التحديات التي واجهتها الحركة في علاقاتها الداخلية، وبالإضافة إلى حالة التجاذب القائمة باستمرار مع حركة فتح، هو عدوانين إسرائيليين على قطاع غزة، الأول كان في شهر آب/ أغسطس 2022، والثاني كان في شهر أيار/ مايو 2023، كانت حركة الجهاد الإسلامي في واجهتهما، في حين لم تنخرط حماس في الحربين، مما طرح أسئلة لدى بعض المتشككين حول آليات التزام الحركة ببرنامجها المقاوم،[226] وعلاقتها بحركة الجهاد الإسلامي، وإذا ما كانت متجهة لتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين داخل قطاع غزة، أو تكريس نفسها سلطة داخل القطاع ضمن تسويات ضمنية مع الاحتلال الإسرائيلي. إلا أنه تبين أن الحركة كانت تعد لعملية كبرى تتسم بالخداع الاستراتيجي، نفذتها

صبيحة 2023/10/7، وسمّتها "طوفان الأقصى" وربطتها بمعركة "سيف القدس"، وقالت على لسان الناطق العسكري لكتائب القسام إنها بدأت تستعد لها منذ نهاية تلك المعركة.[227]

جعلت هذه العملية "طوفان الأقصى" وما تبعها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة، غير مسبوقة في حجمها وطولها، حركة حماس في صدارة المشهد الفلسطيني، وعلى رأس الأجندة السياسية الإقليمية والدولية. ومع تعمّق الحرب التي وصفت بكونها حرب إبادة جماعية، وطولها غير المسبوق في تاريخ حروب "إسرائيل"، وصمود الحركة، وما باتت تملكه في نتيجة لعملية "طوفان الأقصى" من أعداد كبيرة من الأسرى الإسرائيليين، في مقابل كارثة إنسانية أوقعها الاحتلال بالفلسطينيين أفضت إلى عشرات آلاف الشهداء والجرحى، وفرض النزوح الداخلي الكامل على سكان القطاع، ومعاناة شمالي سكان القطاع الذين ظلّوا في مناطقهم من مجاعة محققة، وظهور مشروع تهجير جدّي للفلسطينيين من غزة، باتت الخطة الأكثر إلحاحاً على الأجندة الدولية، ولا سيّما أجندة الولايات المتحدة، والإقليمية، هو "اليوم التالي للحرب"، و"غزة بلا حماس"، وذلك في حين تحاول الحركة إيجاد إجماع وطني لقطع الطريق على مشاريع كهذه،[228] بينما بدت السلطة الفلسطينية وحركة فتح في انتظار نتيجة الحرب. وقد أبدت أوساط في قيادة المنظمة وفتح والسلطة تعبيرات غير متعاطفة مع حماس في تصديها للحرب الإسرائيلية على غزة، وقد سبقت الإشارة إلى تصريحات للرئيس عباس يقول فيها إن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني، وتصريحات مشابهة للناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، بالإضافة إلى مطالبتها بالموافقة على "قرارات الشرعية الدولية"، وتصريحات لحسين الشيخ تعهد فيها بمحاسبة حماس بعد انتهاء الحرب،[229] وتصريحات لمحمود الهباش قاضي القضاة ومستشار الرئيس عباس الدي قال إن الرئيس عباس دان حماس في جميع مكالماته واجتماعاته مع قادة العالم وأن السلطة مستعدة لإدارة غزة بعد الحرب وقابلة بوجود قوة دولية أو عربية تساعدها على ذلك.[230] وكان الهباش قد تعهد كذلك بمحاسبة حماس،[231] ووصف أحمد المجدلاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حركة حماس بكونها إرهابية،[232] وهي تصريحات كان يجري التراجع عنها، أو حذف العبارات المشكلة فيها، دائماً.

وبينما يقول المختصون إنه لا يمكن للاحتلال القضاء على حركة حماس، لكون وجودها غير منوط بإدارة غزة أو بتشكيلات عسكرية كبيرة، فإن موقع الحركة في الحركة الوطنية الفلسطينية، وآفاق شعبيتها الجماهيرية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، منوطة بالكيفيات التي سوف تنتهي بها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وقدرة الحركة على إنجاز صفقة أسرى من شأنها أن تؤثر على النخبة الوطنية ولا سيّما حركة فتح، مع سعي الحركة للإفراج عن قيادات أسيرة كبيرة مثل مروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[233]

وعلى صعيد البنية الداخلية للحركة اغتالت "إسرائيل" في لبنان نائب رئيس الحركة ورئيس إقليم الضفة الغربية فيها صالح العاروري، وبرفقته قادة عسكريين للحركة في لبنان،[234] مما يجعل في إدارة إقليم الضفة الغربية من بعده زاهر جبارين نائب العاروري؛ وذلك بينما أعلنت "إسرائيل" عن مهمة استخباراتية مشتركة بين أذرعها الأمنية المتعددة لملاحقة قيادات حماس في الخارج.[235] وعلى أي حال فإن من شأن الحرب الإسرائيلية على غزة أن تفتح بعد انتهائها نقاشات داخلية واسعة داخل الحركة حول هياكلها وأطرها وبنيتها الداخلية وآليات اتخاذ القرار فيها.

4. حركة الجهاد الإسلامي... انتخابات للمرة الثانية:

أتمت حركة الجهاد الإسلامي في آذار/ مارس 2023 انتخاباتها الداخلية، وهي التجربة الثانية للحركة منذ تأسيسها، بعد انتخابات سنة 2018، والتي وصفت بأنها الأولى في تاريخ الحركة،[236] والتي جاءت بعد مرض أمينها العام السابق رمضان عبد الله شلح ودخوله في غيبوبة وعدم قدرته على ممارسته القيادة. وقد جددت الحركة في الانتخابات الأخيرة لأمينها العام زياد النخالة بالتزكية، وجددت لأكرم العجوري المقيم في دمشق المسؤولية العسكرية عن الحركة، وانتخب عن ساحة غزة نافذ عزام ويوسف الحساينة ومحمد حميد ووليد القططي وأحمد المدلل أعضاء في المكتب السياسي للحركة، وعن الخارج بالإضافة إلى العجوري محمد الهندي وعلي شاهين وإحسان عطايا، بينما لم تعلن الحركة عن نتائج انتخاباتها في الضفة الغربية بسبب الظروف الأمنية الخاصة بساحة الضفة الغربية. وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول قدرات حركات المقاومة على تأسيس بنى قيادية في بيئة أمنية بالغة التعقيد والحساسية كالضفة الغربية، وعن جدوى البدائل التنظيمية التي تنتهجها بعض حركات المقاومة لمعالجة هذه المسألة. وكانت انتخابات حركة الجهاد الإسلامي الأخيرة قد مرت بمراحل اختتمت مرحلتها الأولى في غزة في حزيران/ يونيو 2022.[237]

وتصدرت الجهاد الإسلامي المشهد في معركتين خاضتهما من قطاع غزة، كانت الأولى في آب/ أغسطس 2022، وأطلقت عليها "وحدة الساحات" كونها جاءت نتيجة لسلسلة تداعيات بدأت باعتقال الاحتلال الإسرائيلي للقيادي للحركة في جنين بسام السعدي في 2022/8/1، وقد تعمد الاحتلال أن يكون الاعتقال مهيناً.[238] وبالنظر إلى كون الجهاد الإسلامي قد جعلت من مشاريعها في الضفة الغربية تأسيس "كتيبة جنين" في مخيم جنين، والتي تصدرت بدورها مشهد المقاومة في شمالي الضفة الغربية بعد انتهاء معركة سيف القدس، فإن معركة "وحدة الساحات" كانت تهدف كذلك إلى الإسهام في حماية هذه التجربة وتعزيزها.

أما المعركة الثانية التي تصدرتها حركة الجهاد الإسلامي فكانت في أيار/ مايو 2023، وأطلقت عليها معركة "ثأر الأحرار"، وكانت المعركة تصدياً لعدوان إسرائيلي على القطاع، وفي كلا المعركتين ارتقى عدد من القادة العسكريين الكبار لحركة الجهاد الإسلامي.[239] وبينما دار جدل حول امتناع حركة حماس عن المشاركة المباشرة في هاتين المعركتين، واكتفائها بالمشاركة عبر الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة وبالدعم اللوجيستي، مما أثار بعض الجدل حول العلاقة بين الحركتين، وهو الأمر الذي تكشفت غاياته مع عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حماس، فإن حماس كانت تسعى قبل عملية "طوفان الأقصى" إلى تقليل عدد المجموعات العسكرية العاملة في القطاع والتي بلغت 40 حالة عسكرية، من خلال دمجها في 10 فصائل عسكرية، كما سبق وصرح بذلك أيمن نوفل، عضو المجلس العسكري لكتائب القسام،[240] والذي استشهد لاحقاً في حرب "طوفان الأقصى".

5. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين... التجديد للأمين العام الأسير:

ختمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أعمال مؤتمرها الوطني الثامن في أيار/ مايو 2022، والذي جاء تحت شعار: "المؤتمر الوطني الثامن – محطة هامة نحو تعزيز الوحدة الداخلية ووحدة الإرادة والعمل والديمقراطية، واستنهاض الجبهة وتعزيز حضورها الجماهيري والوطني والكفاحي"، وقد عقدت الجبهة مؤتمرها الثامن بعد تسع سنوات على عقد مؤتمرها الوطني السابع، والذي كان سنة 2013، وذلك في حين ينص النظام الداخلي للجبهة الشعبية على عقد المؤتمر الوطني مرة كل خمس سنوات، لا سيّما وأن المؤتمر الوطني، بحسب النظام الداخلي، هو أعلى هيئة في الحزب، والذي تتمثل مهماته في المناقشة والتقرير؛ بشأن تقارير اللجنة المركزية العامة، ولجنة الرقابة المركزية، وإقرار برنامج الحزب ونظامه الداخلي وتعديلهما، وبحث كافة القضايا الأساسية للحزب والثورة والوطن وإقرارها، وانتخاب اللجنة المركزية العامة، وانتخاب لجنة الرقابة المركزية.[241]

انتخبت الجبهة الشعبية في مؤتمرها الثامن مجدداً أمينها العام أحمد سعدات للمرة الثالثة استثنائياً، وفاء لتضحيات الأسرى، إذ لا يتيح له النظام الداخلي الترشيح لمرة ثالثة،[242] وانتخبت جميل مزهر نائباً لسعدات مكان داود مراغة المعروف بـ"أبو أحمد فؤاد"، وانتخبت المكتب السياسي، وقد بلغت نسبة التجديد في اللجنة المركزية العامة 53%، وفي المكتب السياسي 75%، لا سيّما مع تخلي العديد من القيادات عن مواقعهم التزاماً بالنظام الداخلي وتغليباً للديموقراطية.[243] وقد أشارت الجبهة إلى خصوصية الضفة الغربية التي تعاني الملاحقة المستمرة مما استوجب من المؤتمر توجيه الهيئات القيادية المنتخبة بإجراء الترتيبات والخطوات اللازمة لضمان تمثيل الضفة الكامل بكل الهيئات القيادية المنتخبة.[244]

واللجنة المركزية العامة هي أعلى هيئة تنظيمية بعد المجلس الوطني وبعد الكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام)، وهي التي تنوب عن المؤتمر الوطني بين فترتي انعقاده، وتجتمع مرة كل أربعة أشهر بدعوة من المكتب السياسي، وتنتخب الأمين العام ونائب الأمين العام والمكتب السياسي، وأما المكتب السياسي فهو الذي يتولّى مسؤولية الحزب بين دورتي اللجنة المركزية العامة.[245]

تبنّت الجبهة الشعبية الأيديولوجية الماركسية اللينينية منذ تأسيسها، وسعت للتحول إلى حزب ماركسي لينيني، إلا أن صيغ المرجعية الماركسية اللينينية أو طموح التحول إلى حزب ماركسي لينيني ظلّت تتراجع، بالتدريج، مع التحولات الدولية، ولا سيّما مع سقوط الاتحاد السوفييتي، لتعتمد الجبهة في مؤتمرها الثامن الأخير في النظام الداخلي الصيغة التالية للتعبير عن مرجعيتها الفكرية: "تسترشد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالفكر الماركسي وبجوهره، المنهج المادي الجدلي التاريخي، وبكل ما هو تقدمي وديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي لشعبنا الفلسطيني وللأمة العربية والإنسانية جمعاء"،[246] وهي صيغة توسع من المرجعية الفكرية للحركة، بنحو شديد العمومية، وبما يجعل الماركسية عنصراً واحداً في هذه المرجعية.

وعلى مستوى البرنامج السياسي عادت الشعبية لتبني أدبياتها القديمة حول "دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني"، في إطار "تحرير فلسطين، كل فلسطين من النهر إلى البحر"،[247] وذلك دون أن تتحدث الجبهة عن إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 والتي كانت قد وافقت عليها في المجلس الوطني الفلسطيني الـ 19 في الجزائر سنة 1988، وظلّت حاضرة في مؤتمراتها المتتالية.[248]

6. الجبهة الديموقراطية... مؤتمرات واستقالات:

كان آخر انعقاد للمؤتمر الوطني العام للجبهة الديموقراطية، والذي هو أعلى سلطة سياسية وتشريعية في الجبهة، سنة 2018، في نسخته السابعة، وهي النسخة التي أفضت حينها إلى انتخاب لجنة مركزية جديدة، انتخبت بدورها مكتباً سياسياً جديداً على رأسه الأمين العام نايف حواتمة، وإلى جانبه نائبيه قيس عبد الكريم وفهد سليمان، و25 عضواً، توزعوا على أقاليم الجبهة ومنظماتها في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ولبنان، وسورية، وأوروبا، والأمريكيتين والدول العربية وآسيا وإفريقيا، كما قالت الجبهة حينها،[249] وذلك في حين ينص النظام الداخلي للجبهة على عقد المؤتمر الثامن مرة كل 4–5 سنوات.

وعلى أيّ حال، فقد انعقد المؤتمر الوطني العاشر للجبهة الديموقراطية في إقليم قطاع غزة في تموز/ يوليو 2023، وذلك تحضيراً للمؤتمر الوطني العام الثامن، وقد جرى في هذا المؤتمر

انتخاب المندوبين من إقليم قطاع غزة للمؤتمر الوطني العام الثامن للجبهة التي قالت إنه سيعقد خلال الفترة القادمة.[250]

في السياق نفسه عقدت منظمات الجبهة في سورية حلقتها الأولى من المؤتمر الوطني العام الثامن وأجرت التصويت في تلك الأثناء على تنسيب المرشحين لعضوية اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية، التي سوف تُنتخب في أعمال الحلقات القادمة للمؤتمر. وكانت منظمات الجبهة الديموقراطية في سورية، قد عقدت كذلك مؤتمرها الإقليمي الـ 21، وانتخبت فيه قيادة جديدة لمنظمات الجبهة الديموقراطية في سورية، وقيادة عمل يومي.[251] وكذلك اختتمت الجبهة في لبنان مؤتمرها الـ 15، وانتخبت قيادة جديدة، انتخبت بدورها مسؤولاً لإقليم الجبهة في لبنان ونائباً له وقيادة يومية.[252]

قبل ذلك، وفي نيسان/ أبريل 2022، استقال قيس عبد الكريم "أبو ليلى" من منصب الأمانة العامة لإقليم الجبهة في الضفة الغربية المحتلة، مع احتفاظه بمنصبه نائباً للأمين العام نايف حواتمة، ومسؤول حلقة المكتب السياسي واللجنة المركزية في الضفة الغربية، لتُنتخب ماجدة المصري عضو المكتب السياسي، لإشغال موقع أمانة الإقليم.[253] وفي وقت لاحق، في شباط/ فبراير 2023، عاد قيس عبد الكريم ليستقيل من جميع مواقعه القيادية مع استمراره بالاحتفاظ بعضويته في الجبهة.[254] وقد سبقت الإشارة إلى استقالة العشرات من قواعد الجبهة الديموقراطية في الضفة الغربية بسبب إصرار قيادتها على حضور جلسة المجلس المركزي لمنظمة التحرير التي عقدت في شباط/ فبراير 2022، وشهدت الجبهة الديموقراطية قبل ذلك، في آذار/ مارس 2021، استقالات بسبب الخلافات على قائمة الجبهة للانتخابات التشريعية[255] التي ألغاها الرئيس عباس لاحقاً.

7. المبادرة الوطنية الفلسطينية... المؤتمر الوطني العام:

اختتمت المبادرة الوطنية الفلسطينية في 2023/1/14 أعمال مؤتمرها الوطني العام، والذي انتخب هيئتها القيادية العامة وأمينها العام مصطفى البرغوثي، وكذلك الهيئات القيادية في جميع المحافظات بعد عقد 61 مؤتمراً فرعياً بما فيها مؤتمرات المحافظات، ومؤتمرات القطاعات النسائية والشبابية.[256]

أشار الأمين العام للمبادرة مصطفى البرغوثي إلى برامج المبادرة الجديدة، والتي تشمل البرنامج الوطني التحرري، واستراتيجية الكفاح والمقاومة لإنهاء الاحتلال ونظام الأبارتهايد Apartheid العنصري، والبرنامج الديموقراطي الداعي لفصل السلطات وإجراء الانتخابات الديموقراطية للمجلس الوطني والتشريعي والرئاسة، وبرنامج العدالة الاجتماعية، والصمود الوطني، والدفاع عن حقوق المرأة، ومكافحة الفقر والتمييز بكل أشكاله.[257]

سابعاً: التنسيق الأمني... الثابت في سياسات السلطة

استمرت حكومة بينيت – لابيد من 2021/6/13 وحتى 2022/12/29، وقد أولت هذه الحكومة اهتماماً خاصاً من خلال وزير الحرب الإسرائيلي حينها بني جانتس Benny Gantz بالتواصل والتنسيق المستمر ذي الطابع الأمني والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية بلا أيّ أفق سياسي. يُذكِّرنا ذلك بسلسلة القرارات التي اتخذتها مؤسسات متعددة في منظمة التحرير بوقف التنسيق الأمني، دون التزام بذلك. ويَحسُنُ وصل الأمر بإعلان الرئيس عباس في 2020/5/19 انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الأمنية.[258] وهو موقف بدا خطابياً في أثناء توتر العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإدارة ترامب، إلا أنّ قيادة السلطة أعلنت تراجعها عنه في 2020/11/17، على لسان حسين الشيخ رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، الذي قال إن مسار العلاقة مع "إسرائيل" سيعود كما كان؛[259] لتدخل السلطة الفلسطينية بهذا المسار من العلاقة مع حكومة بينيت – لابيد، وبما يفسّره تصريح لوزير الخارجية الإسرائيلي في حينه يائير لابيد Yair Lapid بقوله: "إن 90% من العلاقات مع السلطة الفلسطينية تتعلّق بالتنسيق الأمني".[260] وهو أمر يتفق مع الرؤية الأمنية التي عبّر عنها جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Israeli Security Agency—ISA (*Shabak*) على لسان رئيسه في حينه نداف أرغمان Nadav Argaman بقوله: "إن استقرار السلطة الفلسطينية، هو مصلحة إسرائيلية لضمان استمرار التنسيق الأمني ولتبقى إسرائيل بعيدة عن إدارة وتمويل احتياجات ملايين الفلسطينيين".[261] ومن ثم استكملت السلطة هذا المسار، طوال سنة 2022 الذي أدارته حكومة بينيت – لابيد، دون أن يكون لقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شباط/ فبراير 2022 بوقف التنسيق الأمني،[262] مفاعيل واقعية، بل إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس صرح مع نهايات 2022 أن "الاتفاقيات مع إسرائيل قائمة ولا تراجع عنها"، ومعلناً في الوقت نفسه أن السلطة سوف تتعامل مع بنيامين نتنياهو.[263]

افتتحت السلطة الفلسطينية سنة 2022، بلقاءات مع المستويات الإسرائيلية المتعددة، منها لقاء حسين الشيخ بوزير خارجية الاحتلال يائير لابيد في الشهر الأول من السنة،[264] وهي اللقاءات التي استدعت توضيحاً من بني جانتس، وزير الحرب الإسرائيلي في حينه، الذي صرح بضرورة استمرار مثل هذه اللقاءات مع قيادة السلطة بما في ذلك مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، موضحاً رؤيته من حيث كون ضعف السلطة يفضي إلى تقوية حماس،[265] معلناً بشكلٍ واضح أن حكومته "قررت تعزيز العلاقات مع السلطة الفلسطينية وإضعاف حركة حماس".[266]

وبالرغم من الاقتحامات الإسرائيلية لمراكز المدن الفلسطينية، كانت تفضي إلى ارتقاء العديد من الشهداء، فإن الاجتماعات ذات الطابع الأمني بين قيادة السلطة ومستويات أمنية إسرائيلية لم تتوقف، فقد أرجعت كتائب شهداء الأقصى – لواء نضال العامودي، قدرة الاحتلال على الوصول إلى مقاتليها في نابلس، إلى التنسيق الأمني،[267] وذلك بينما تحدثت المصادر الإعلامية عن لقاء جمع حسين الشيخ برئيسة مكتب وزير الأمن الإسرائيلي، معيان إسرائيلي Maayan Israeli، ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غسان عليان Ghassan Alyan،[268] ولقاء آخر جمعه في تل أبيب بوزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال عومير بارليف Omer Barlev. وتفيد هذه المصادر بأنه كان من ضمن أهداف هذه الاجتماعات منع التصعيد في شهر رمضان في المسجد الأقصى،[269] إلى درجة أن المصادر الإعلامية الإسرائيلية زعمت أن الرئيس عباس أمر نشطاء حركة فتح بالقدس بالوقوف في وجه أيّ تصعيد في المسجد الأقصى ولو بأجسادهم.[270] وذلك بينما مثّل شهر رمضان سنة 2022، تحدّياً كبيراً للمخططات الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى، ولا سيّما مخططات أحزاب الصهيونية الدينية مع تزامن عيد الفصح اليهودي مع شهر رمضان المبارك، فقد امتدت اقتحامات قوات الاحتلال ومستوطنيه للمسجد الأقصى طوال الشهر، كان بعضها عنيفاً كما في اقتحام يوم 2022/4/15 وأدت إلى أكثر من 160 إصابة واعتقال أكثر من 400 فلسطيني.[271]

انعكست أحداث المسجد الأقصى سنة 2022، في لقاءات ذات طبيعة أمنية، كما في لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس جهاز الشاباك الجديد، رونين بار Ronen Bar، في رام الله، بحسب مصادر إعلامية إسرائيلية، زعمت أن اللقاء كان "على خلفية الأحداث الأخيرة في المسجد الأقصى والتوتر الأمني في الضفة الغربية".[272] وقد كان هذا اللقاء الثاني من نوعه الذي يجمع الرئيس عباس برونين بار، فقد سبق له والتقاه في رام الله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 بهدف مناقشة الأوضاع الاقتصادية للسلطة الفلسطينية والتنسيق الأمني.[273]

استمرّت اللقاءات ذات الصلة بالتسهيلات الاقتصادية والترتيبات الأمنية في مستويات أخرى، كما في لقاء الرئيس عباس في رام الله مع وزير الحرب الإسرائيلي في حينه بني جانتس في تموز/ يوليو 2022، وهو اللقاء الذي كشف جانتس عن مضمونه بقوله "اتفقت مع عباس على مواصلة التنسيق الأمني الوثيق وتجنب أيّ إجراءات تضعف الاستقرار".[274]

استمر التنسيق الأمني، في ظلّ أزمة اقتصادية مستعصية للسلطة الفلسطينية تعجز في أثنائها عن دفع رواتب موظفيها كاملة، وتنجم في جانب منها عن الخصم الإسرائيلي الدوري من أموال المقاصة الفلسطينية. ومع تصاعد عمليات الاقتحام الإسرائيلية لمناطق الضفة الغربية، كان يدفع كلاً من السلطة، وحكومة بينيت – لابيد للبحث عن مقاربات وسطى لهذه الأزمة، تمثّل استمراراً

لسياسات بدأتها حكومة بينيت – لابيد منذ تشكيلها، كالتسهيلات الاقتصادية واللوجيستية التي قدمتها هذه الحكومة عبر لقاء جمع جانتس بالرئيس عباس في نهايات سنة 2021.[275] ففي مسار متصل تبين أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كانت تدير صندوقاً مالياً بهدف تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية بالتنسيق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية أو ما صار يسمى "وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، وبالاتفاق مع وزارة المالية الإسرائيلية.[276] ومع ضرورة التذكير بكون الحديث ما يزال عن حكومة بينيت – لابيد، فإن إجراء كهذا يدلّ على توجه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي ترى استمرار الفائدة من استقرار السلطة الفلسطينية، وضرورة محاولة تجاوز الإجراءات التي يفرضها السياسيون الإسرائيليون على السلطة الفلسطينية، مما يزيد وضع السلطة حرجاً أمام المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تبدي هذا الحرص على استقرار السلطة الفلسطينية، وترى في دعمها مصلحة أمنية إسرائيلية، كما في تصريحات لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان Aman)،[277] فإنها قد تكون الأكثر تشدداً في الاحتفاظ بيدها مطلقة في المجال الحيوي للسلطة الفلسطينية. فقد ظلّ جهاز الشاباك الإسرائيلي يرفض تقليص صلاحيات الجيش الإسرائيلي داخل مناطق (أ) التي يفترض أن تنحصر المسؤولية الأمنية فيها للسلطة الفلسطينية، وهو الأمر الذي ألغاه عملياً أريل شارون Ariel Sharon في عملية السور الواقي سنة 2002. وظلّت قوات الاحتلال منذ ذلك الوقت حرّة الحركة في مناطق (أ) اقتحاماً واعتقالاً واغتيالاً، وذلك بينما ترى أوساط إسرائيلية أخرى أنه يمكن الاعتماد على السلطة الفلسطينية في جزء من المهمات التي يتولاها الجيش الإسرائيلي.[278] وإذا كان هذا موقفاً قديماً وثابتاً للشاباك، فقد اقترح الشاباك ومع تصاعد المقاومة في شمالي الضفة الغربية سنة 2022، فرض الحصار على هذه المنطقة من الضفة.[279]

تضع هذه المعادلة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية في وضع معقد، فالأوساط الأكثر تعاطياً معها، كالمؤسسة الأمنية، تتسم بالتطرف وعدم التسامح في القضايا الأمنية الاستراتيجية، أو في معالجة الإلحاح الأمني الذي تعجز السلطة عن معالجته بنحو فوريّ. وذلك بينما تستمر "إسرائيل" في إطلاق عملية مفتوحة لتصفية حالة المقاومة بالضفة الغربية أسمتها "كاسر الأمواج Break water" ودفعت بها منذ 2022/3/31، بعد سلسلة العمليات النوعية التي شهدها شهر آذار/ مارس وأفضت إلى مقتل 11 إسرائيلياً وإصابة 27 آخرين.[280]

استدعى ذلك محاولات لاجتراح مقاربات، من قبيل تخفيف الضغط الأمني الإسرائيلي لصالح منح السلطة الفرصة لاحتواء حالة المقاومة التي تصاعدت في أطر مسلحة في شمالي الضفة الغربية. هذه المقاربات عبّر عنها مقترح للسلطة الفلسطينية بوقف "إسرائيل" اقتحاماتها

لمناطق (أ) أربعة شهور في "فترة اختبار لتهدئة الأوضاع"، الأمر الذي لم تقبله "إسرائيل".[281] وإن قالت إنها تدرس تقييد عملياتها في الضفة الغربية، وتسعى إلى خطوات أخرى بهدف تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، كان منها السماح بتدريب عسكري للأجهزة الفلسطينية في الأردن تحت إشراف أمريكي، بالإضافة إلى استعدادها المصادقة على نقل أسلحة وذخيرة إلى الأجهزة الفلسطينية، بهدف تعزيز قوتها ضدّ فصائل المقاومة المسلحة، بما في ذلك إمكانية تشكيل قوة فلسطينية خاصة، مدربة ومسلحة أكثر للعمل في شمالي الضفة الغربية.[282] كما وافقت "إسرائيل" في سياق محاولات دعم السلطة وتعزيزها على امتلاك السلطة لمروحتين بهدف سفر كبار مسؤوليها.[283]

هذه المقاربات ظلّت تدور في إطار التواصل المباشر بين مسؤولين في السلطة الفلسطينية وآخرين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية،[284] وبإدارة أمريكية واضحة،[285] مع انحصار الوعد السياسي المقدم من حكومة بينيت – لابيد حينها، وعلى لسان رئيس وزير الحرب الإسرائيلي جانتس الأكثر تواصلاً وقتها مع قيادة السلطة، في كيان فلسطيني أقل من دولة.[286]

أدت هذه الترتيبات إلى محاولة السلطة الفلسطينية تفكيك التشكيلات المسلحة المقاومة في شمالي الضفة الغربية، وبدت السلطة ناجحة في هذا الجهد إزاء تشكيل "عرين الأسود" الذي تمركز في مدينة نابلس. إذ اتخذ هذا الجهد صوراً ناعمة بإقناع عناصر من التشكيل بتسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية للسلطة،[287] وصوراً أخرى خشنة كاعتقال بعض أهم قيادات التشكيل لا سيّما المحسوبين منهم على حركة حماس وأشهرهم مصعب اشتية؛[288] الأمر الذي امتد في مصادمات مع الجماهير وعموم الناس في مدينة نابلس؛[289] بينما تكفل الاحتلال باغتيال العديد من مقاومي التشكيل.[290] وهذا جعل من آليات التعامل مع تشكيل "عرين الأسود" نموذجاً لاختبار إمكانية استنساخه إزاء عموم حالة المقاومة وتشكيلاتها في شمالي الضفة الغربية،[291] ولا سيّما في مخيم جنين. فقد أفادت مصادر عن تجهيز السلطة الفلسطينية لخطة لاحتواء التشكيلات المسلحة في مخيم جنين،[292] وأنها بالفعل منعت عدداً من العمليات التي كانت تخطّط لها حركة الجهاد الإسلامي ضد الاحتلال الإسرائيلي.[293] وهكذا، انتهت سنة 2022 بأكثر من 500 اعتقال واستدعاء سياسي من السلطة الفلسطينية لنشطاء فصائل المقاومة في الضفة الغربية.[294]

استمرت السياسات الأمنية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية سنة 2023، والتي انتهجت الاقتحامات الواسعة، والإفراط في الاستهداف الدموي للسكان والمقاومين، مما استدعى من الرئيس الفلسطيني العودة للإعلان عن وقف التنسيق الأمني، ردّاً على واحدة من المجازر التي اقترفها الاحتلال الإسرائيلي في شهر كانون الثاني/ يناير 2023، وأدت إلى استشهاد تسعة فلسطينيين من المخيم وحده.[295] إلا أن هذا الإعلان كذلك لم تكن له مفاعيل في الواقع، فقد نُقل عن

الرئيس عباس أنه أخبر الإدارة الأمريكية بأن أجزاء من التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل" مستمرة بلا انقطاع.[296] وذكرت وثائق أمريكية مسربة أن السلطة الفلسطينية بالفعل حافظت على التنسيق الأمني مع الاحتلال في الفترة التي أعلنت فيها وقف هذا التنسيق.[297]

منذ إعلان الرئيس عباس وقف التنسيق الأمني في كانون الثاني/ يناير 2023 والجهود الأمريكية الأمنية للتقريب بين السلطة والاحتلال قائمة ومعلنة، وعلى لسان مستويات في منظمة التحرير.[298] وقد تضمنت خطة أمنية لإدارة بايدن، قدمها للرئيس الفلسطيني محمود عباس وزير الخارجية الأمريكي بلينكن، واقترحت "تدريب قوة فلسطينية خاصة لمواجهة المسلحين".[299]

لم تنقطع اتصالات السلطة الفلسطينية بحكومة بنيامين نتنياهو التي خلفت حكومة بينيت – لابيد، بالرغم من تصورات بنيامين نتنياهو المعلنة حول إرادته ضمّ مناطق من الضفة الغربية، والتي أخذت بعداً عملياً مع حكومته التي ضمّت أحزاب الصهيونية الدينية، وذلك بتسمية بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich وزيراً إضافياً في وزارة الدفاع بالإضافة إلى كونه وزيراً للمالية، وذلك بمنحه صلاحيات واسعة على الإدارة المدنية، المسماة بـ"وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، وهي الأداة التنفيذية لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتتبع لوزارة الدفاع، ويديرها مسؤول برتبة عسكرية. وقد أشارت بعض المصادر أن من صلاحيات سموتريتش في هذا الإطار الموافقة على بناء المستوطنات، وفرض "القانون" ضدّ "البناء غير القانوني" في الضفة الغربية.[300] وهو ما يعني بحسب آراء باحثين إسرائيليين ضماً فعليّاً للضفة الغربية بنقل أجزاء من المسؤولية عن الضفة من الجيش والإدارة المدنية التي تتبع له، إلى احتلال مدني حقيقي، بوجود سلطة مدنية إسرائيلية، مسؤولة عن المستوطنين في الضفة الغربية، ممثلة بسلطة سموتريتش، بينما يبقى الفلسطينيون خاضعين للسلطة العسكرية الإسرائيلية.[301]

وبالرغم من هذا التحوّل الإسرائيلي العملي نحو ضمّ الضفة الغربية، وتصريحات نتنياهو المستمرة المعادية للسلطة الفلسطينية، والتي يتهمها فيها بأنها "لا تقوم بدورها الأمني" وتعهده باستمرار المسؤولية الأمنية الإسرائيلية عن الضفة،[302] فإن المصادر تحدثت عن اتصالات مبكرة، ثمّ مستمرة، ذات طابع سرّي، بين السلطة الفلسطينية وحكومة نتنياهو، وتشييد قناة اتصال سرية بين مكتب نتنياهو وقيادات في السلطة، بدأت بمبادرة من السلطة برسالة بعثها أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ إلى مكتب نتنياهو عبر الإدارة الأمريكية، في الأسابيع التي سبقت تنصيب حكومة نتنياهو السادسة، مفادها أنه "على الرغم من الخلافات العميقة، إلا أن السلطة الفلسطينية مستعدة للعمل مع رئيس الحكومة الجديد". وقد عيّن نتنياهو مستشاره للأمن القومي تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi، مسؤولاً عن الملف

الفلسطيني، وفوضه بإجراء المحادثات التي "تناولت في الأسابيع الأولى من عملية تنصيب الحكومة، عبر اتصالات منتظمة، محاولة منع التصعيد"، وقد أسفرت هذه المحادثات عن لقاءات فعلية جمعت الشيخ بهنغبي، وأثمرت عن تأجيل التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار مناهض للاستيطان في الضفة.[303]

لقد كان التجسيد الأوضح لاستمرار التنسيق الأمني، وللخطط الأمريكية الرامية إلى تطوير هذا التنسيق في قمة العقبة الأمنية، التي جمعت في 2023/2/26 في العقبة بالأردن إلى جانب السلطة كلاً من الاحتلال والولايات المتحدة والأردن ومصر، ثمّ قمة شرم الشيخ بمصر التي جاءت في الشهر التالي في 2023/3/19 بين الأطراف نفسها ولاستكمال تفاهمات قمة العقبة، والتي يبدو أنها تركزت في خطة أمنية أمريكية يشرف عليها الجنرال الأمريكي مايكل فينزل وتقترح تدريب القوات الفلسطينية للسيطرة على منطقتي جنين ونابلس. وفي هذا الإطار فإن 5 آلاف عنصر أمني فلسطيني يخدمون في جهاز الأمن الوطني، سيجري تدريبهم في قواعد تدريبية في الأردن، وسيخضعون لبرنامج تدريبي خاص بإشراف أمريكي.[304]

بعد اجتياح كبير لجيش الاحتلال لمخيم جنين في 2023/7/3، أعلن الرئيس عباس مجدداً وقف التنسيق الأمني،[305] إلا أن هذا الإعلان ناقضته الممارسة الأمنية والسياسية للسلطة الفلسطينية في الواقع، فقد استهدفت السلطة بعد الاجتياح الإسرائيلي المشار إليه؛ كوادر حركة الجهاد الإسلامي باعتقالات واسعة في محافظة جنين،[306] وتحولت أحداث المخيم، وطرد بعض قيادات فتح من تشييع شهداء المخيم، كما سبقت الإشارة؛ إلى محاولة لتصعيد الصدام مع حركة حماس، باسم تشكيلات تنسب نفسها لحركة فتح،[307] ليعود الحدث مجدداً عن اتفاق فلسطيني إسرائيلي بتعليق العمليات العسكرية الإسرائيلية في جنين لصالح منح السلطة فرصة لفرض سيطرتها هناك،[308] وهي تفاهمات تتناسب بنحو أو بآخر مع الرؤى الأمنية لبعض المستويات في المؤسسة الإسرائيلية. فقد تبنى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet)، مقترحاً من رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، بالعمل على منع انهيار السلطة الفلسطينية، مقابل عدة شروط في مقدمتها وقف "التحريض" في الإعلام الفلسطيني والمنظومة التعليمية، والتوقف عن توجيه أي اتهامات إلى "إسرائيل" في المحكمة الدولية والمنظمات الدولية، وقطع الرواتب عن عائلات الشهداء والأسرى، ومنع البناء في المناطق (ج)،[309] وذلك في إطار رؤية أمنية إسرائيلية عبّر عنها وزير الحرب الإسرائيلي يوآف جالانت Yoav Gallant بقوله: "عندما تكون السلطة فاعلة والأجهزة الأمنية (الفلسطينية) تقوم بعملها، فإن ذلك يُعتبر مصلحة أمنية إسرائيلية".[310]

بقي الأمر على هذا النحو، من استمرار التنسيق الأمني المحكوم برؤية أمنية إسرائيلية صرفة، بلا أيّ معطى سياسي حقيقي، حتى بلغ مجموع حالات الاعتقال السياسي لدى السلطة الفلسطينية منذ بداية سنة 2023 وحتى شهر آب/ أغسطس من السنة نفسها 726 حالة بحسب ما أعلنته مجموعة "محامون من أجل العدالة".[311] وبالرغم من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بعد 2023/10/7، فإن الاعتقالات السياسية ظلت قائمة،[312] وتعرضت السلطة الفلسطينية بالقمع لبعض المظاهرات التي خرجت لمناصرة الفلسطينيين في غزّة[313] الذين يتعرضون لحرب إسرائيلية غير مسبوقة في تاريخ الصراع، وقد أدى تصدي السلطة لبعض المظهرات المناصرة لغزة إلى سقوط قتلى في صفوف المتظاهرين.[314] وبهذا؛ ومع الحرب على غزة غير المسبوقة في عنفها ودمويتها وقصديتها الإبادة الجماعية، ومع تمسك السلطة الفلسطينية بنهجها ذاته، والذي من أهم سماته التنسيق الأمني، يكون الفلسطينيون، قد انتقلوا إلى سنة 2024، في الصورة نفسها، ولكن إلى مرحلة جديدة بالكلية، يصعب أن تتضح معالمها إلا بعد فترة من هذه الحرب.

خلاصة

اتصلت سنتا 2022 و2023 بما قبلهما في مسار واحد للوضع الفلسطيني الداخلي المتسم بالجمود والانغلاق، بالرغم من التحدي الهائل الذي مثلته حكومة بنيامين نتنياهو المعززة بأحزاب الصهيونية الدينية، وما يعنيه ذلك من موقف إسرائيلي أيديولوجي معلن رافض لوجود ممثل سياسي للفلسطينيين حتى ولو بسقف السلطة الفلسطينية. وترافق ذلك، مع السعي إلى تحويل الاحتلال ضمنياً إلى احتلال مدني، ومفاقمة الأزمة الاقتصادية للسلطة لتفتقد إلى القدرات الريعية الاقتصادية، بالإضافة لافتقادها المشروع السياسي، وتحولها إلى سلطة أمنية شمولية، تتركز في مؤسسة الرئاسة، وتستند في تدعيم نفسها إلى القوة الأمنية، وبالاحتفاظ بالخط السياسي ذاته الذي يجعلها مفيدة للقوى الإقليمية والدولية المهيمنة، بما في ذلك العديد من الأوساط الإسرائيلية التي تتحدث عن ضرورة الاحتفاظ بالسلطة لأغراض أمنية إسرائيلية، وأخرى سياسية تتقنع بها للإيهام بوجود مسار سياسي.

وبالرغم من تصاعد التحديات في ساحة الضفة الغربية، وتعرُّض قطاع غزة لعدوانَين إسرائيليين في آب/ أغسطس 2022، وأيار/ مايو 2023، لتنتهي سنة 2023 بحرب طاحنة غير مسبوقة، استخدمت فيها أساليب إبادة الفلسطينيين وتهجيرهم، وتدمير الحياة الحضرية في قطاع غزة. وبالرغم من هذه التحديات الهائلة، والتي تستدعي تغييراً جوهرياً في تموضع السلطة الفلسطينية وأدائها، فإن السلطة الفلسطينية ظلت ملتزمة باتفاقاتها الأمنية، ولم تُفعّل أيّاً من القرارات التي اتخذت في مؤسسات منظمة التحرير لوقف التنسيق الأمني.

لم يكن ثمّة فاعلية باتجاه العلاقات الوطنية سوى مؤتمر الجزائر للمصالحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، واجتماع الأمناء العامين للفصائل في مصر في تموز/ يوليو 2023، دون أن يثمر ذلك عن أيّ نتائج واقعية. وذلك بينما استُدعي المجلس المركزي لمنظمة التحرير في شباط/ فبراير 2022، في ظرف انقسامي، عارضت فيه حركتا حماس والجهاد الإسلامي اجتماعاً كهذا، وإلى جانبهما فصائل في منظمة التحرير، وذلك في حين هاجمت قيادة منظمة التحرير كل محاولة شعبية عامة لتفعيل فلسطينيي الخارج، أو تحريك المجال الفلسطيني العام، أو سدّ الثغرات التي أفضى إليها تعطيل منظمة التحرير. وفي هذه الأثناء كانت قيادة السلطة تعزز من تكريس السلطة ومؤسساتها بيد مؤسسة الرئاسة في سلسلة من القرارات والتعديلات على المؤسسة القضائية، وتستدعي منظمة التحرير لتنظيم التناقضات الداخلية في حركة فتح، أو لمنع حصول شواغر من شأنها أن تأتي على "الشرعية" القانونية لمؤسسات المنظمة.

بمراجعة ذلك كله لم يكن يُتوقع، كما هو شأن كل السنوات السابقة، حصول تغيرات إيجابية في الوضع الفلسطيني الداخلي، إلى أن بدأت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، بما اتسمت به من قصدية الإبادة والتدمير والتهجير والتجويع وبنحو غير مسبوق في مستوى العنف أو طول الحرب، وبانعكاساتها على القدس والضفة الغربية، فقد فعّل الاحتلال، مباشرة مع الحرب، كل حواجزه في الضفة الغربية التي صعّبت من حركة الفلسطينيين، وضاعف من اقتحاماته الدموية لمناطق الضفة الغربية، وقد قارب عدد الشهداء في الضفة الغربية منذ 2023/10/7 وحتى 2024/2/18 الـ 400 شهيد فلسطيني.[315] بينما تجاوز عدد المعتقلين في الضفة منذ بداية الحرب الأولى وحتى 2024/2/3 أكثر 6,500 معتقل فلسطيني،[316] وهو أمر لم يكن له أيّ نتائج في اتجاهات السلطة الفلسطينية السياسية أو سلوكها الأمني؛ الذي ظلّ منتهجاً الخطّ نفسه من الاعتقال السياسي، بل والاصطدام بالجماهير، سواء مع التشكيلات المسلحة في شمالي الضفة الغربية، أم مع المظاهرات المساندة لغزة وبما أفضى لوقوع ضحايا فلسطينيين.

من جهة أخرى، فإن الحرب الإسرائيلية على غزة، بنمطها الاستثنائي، من شأنها أن تُبدّل في الوضع الفلسطيني الداخلي، ولكن ذلك منوط بالكيفيات التي سوف تنتهي فيها هذه الحرب، دون توقُّع تحوّلات ضخمة في نخبة السلطة الفلسطينية الراهنة، ومع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تفضي إليه صفقة تبادل أسرى كبيرة في حال لو تمكنت حركة حماس من الإفراج عن أسرى لهم حيثيات تنظيمية كبيرة في تنظيماتهم بما قد يؤثّر على نخبة حركة فتح، ويجدد شعبية حركة حماس. وبما أنّ هذا الفصل يُكتب في أثناء الحرب، فإن استشراف المرحلة القادمة قائم على الدمج بين المسار العام الذي طبع المرحلة الماضية كلها بما في ذلك السنتين موضوع التقرير، وبين الحرب ومآلاتها، ومن ثمّ يمكن التفكير في الأطر العامة التالية:

أولاً: تدرك حركة حماس، وبقطع النظر عن الكيفيات التي سوف تتوقف فيها الحرب، أن استمرارها في إدارة قطاع غزة منفردة لن يكون متاحاً، بالنظر إلى ملفات رفع الحصار وإعادة الإعمار، وهو ما يستدعي الاتفاق على آلية وطنية لذلك، من قبيل حكومة تكنوقراط، أو حكومة وحدة وطنية، وذلك أيضاً لمواجهة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى فرض إدارة عميلة في القطاع، أو إدارة من العائلات والعشائر على غرار روابط القرى التي جربتها في الضفة الغربية في سبعينيات القرن الماضي.

ثانياً: تدرك حركة حماس أن النتائج الكبيرة التي حققتها في عملية "طوفان الأقصى" قد باتت في مواجهة الحرب الإسرائيلية التي سعت لطمس نتائج تلك العملية، وتحويل حماس من موقع الهجوم الاستراتيجي إلى موقع الدفاع، وتشكيك الجماهير الفلسطينية والعربية بجدوى عملية حماس، ومن ثم تحتاج حماس إلى ترميم شعبيتها، وهو أمر من شأنه أن يحصل من خلال صفقة تبادل أسرى كبيرة، أو تحوُّلات في مجريات الحرب.

ثالثاً: قد يكون من اشتغالات حماس، ومعها حلفاؤها في فصائل المقاومة، العمل على تطوير جبهة وطنية، تواجه سياسة التفرد في استدعاء منظمة التحرير وتوظيفها لصالح نخبة السلطة، وإقصاء حركتي حماس والجهاد الإسلامي عنها، وقد يعزز من جهود حماس هذه موقف السلطة إن ظلّ على سلبيته إزاء استحقاقات ما بعد الحرب، ونجاح الحركة في إنجاز صفقة أسرى كبيرة.

رابعاً: في حال الإفراج عن مروان البرغوثي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، فإن هذا قد يساعد في التأثير على بنية نخبة فتح الحالية ومواقفها ومن ثمّ تحسين العلاقة بين الحركتين، كما أن النجاح في الإفراج عن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، قد يعزز من العلاقات بين حماس والجبهة، ويكرس حماس حركة قائدة في الحركة الوطنية الفلسطينية.

خامساً: ليس من شأن هذه الحرب أن تتوقف عند مآلاتها الظاهرة، وذلك بقطع النظر عن كيفيات انتهاء الحرب، فإن أداء المقاومة في غزة، ومستويات الإبادة التي اقترفها الاحتلال الإسرائيلي، من شأنه أن ينعكس خلخلةً للأوضاع القائمة في الضفة الغربية، إن لم يكن في المدى القريب ففي المدى المتوسط، لا سيّما مع ضعف السلطة، وامتناعها عن تجديد شرعيتها شعبياً أو نضالياً أو في إطار مواقف وطنية إجماعية. ويعزز ذلك التحديات وعوامل التثوير القائمة في الضفة من الاستيطان والمسجد الأقصى، وانتهاكات الاحتلال المتعددة، وأوضاع الأسرى في السجون.

سادساً: ثمة حديث أمريكي غامض عن تنشيط السلطة لتكون مؤهلة لاستلام قطاع غزة من بعد حركة حماس، ويقصد بالتنشيط بالدرجة الأولى التأهيل الأمني، ويصاحب ذلك حديث أمريكي غامض عن الاعتراف بدولة فلسطينية، وهي جهود تسعى لفرض بديل فلسطيني "معقول" غربياً، ويناسب قيادة فتح والسلطة، كما يناسب مرحلة ما بعد الحرب، وتغطية هذا البديل بشرعية سياسية ممثلة في فتح مسار التسوية المنسدّ دون أن يكون لذلك أفق نهائي جدي، وإن كانت حكومة نتنياهو تعارض هذه المقترحات الأمريكية.

سابعاً: ليس من المتوقع أن تبقى السلطة على حالها، لا بالنظر إلى صحة الرئيس عباس، ولا إلى الانسداد الكامل في قدرتها الريعية في الضفة، ولا إلى الوقائع التي فرضتها الحرب على غزة، ومن ثمّ سيكون هناك تدافع متصاعد في السلطة بين نخبة حركة فتح، من أسرع نتائجه إقالة حكومة اشتية. أما مستويات التحول فمنوطة بمآلات الحرب، وعلى ضوء ذلك قد يجري التفكير في استدعاء منظمة التحرير مجدداً، أو الانخراط في مؤتمر سياسي أو خطة سياسية تطرحها الولايات المتحدة لما بعد الحرب أو لاستئناف المسار السياسي، أو اقتراح حكومة تكنوقراط أو وحدة وطنية، مع تداخل محتمل بين كل هذه الخطوات، دون الغفلة عن الموقف الإسرائيلي من ذلك كله.

هوامش

[1] انظر مثلاً:

في سنة 2010: بيرس: إسرائيل وأميركا اتفقتا على خطة لإعادة أموال السلطة الفلسطينية المحتجزة، موقع عرب 48، 2010/10/31، انظر: https://www.arab48.com

وسنة 2011: إسرائيل تعتزم تحويل أموال الضرائب الفلسطينية المحتجزة، عرب 48، 2011/5/15.

وسنة 2015: عباس نريد التحكيم في قضية الأموال المحتجزة لدى إسرائيل، عرب 48، 2015/4/1.

[2] صحيفة **إسرائيل اليوم**، 2018/7/3، انظر: https://www.israelhayom.com

[3] موقع الجزيرة.نت، 2014/1/19، انظر: https://www.aljazeera.net

[4] صحيفة **القدس**، القدس، 2024/1/21، انظر: https://www.alquds.com/ar/

تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/1/19، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.751.

[5] موقع سكاي نيوز عربية، 2024/1/23، انظر: https://www.skynewsarabia.com/

[6] وكالة معا، 2023/12/28، انظر: https://www.maannews.net/

[7] الجزيرة.نت، 2024/2/11.

تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/2/9، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.684.

[8] موقع قناة العربية، 2024/2/6، انظر: https://www.alarabiya.net/

[9] وكالة الأناضول للأنباء، 2022/12/28، انظر: https://www.aa.com.tr/ar

[10] ساري عرابي، ورقة علمية: تحولات مرتكزات الشرعية لدى السلطة الفلسطينية من الوعد السياسي إلى العامل الخارجي، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/10/11، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[11] الجزيرة.نت، 2018/2/5.

[12] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2022/3/31، انظر: https://www.wafa.ps/

[13] "سلسلة تقارير رقم 253: تقرير أداء الموازنة العامة 2022،" موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/31، انظر: https://www.aman-palestine.org/

[14] المرجع نفسه.

[15] جلسة مجلس الوزراء (155)، موقع مجلس الوزراء، دولة فلسطين، 2022/4/4، في:
http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/51984

[16] "سلسلة تقارير رقم 253: تقرير أداء الموازنة العامة 2022،" الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/31.

[17] المرجع نفسه.

تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/5/31، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.715.

[18] وكالة وفا، 2023/4/3.

[19] ورقة موقف للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة حول: سياسة الحكومة في إدارة الموازنة للعام 2023، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/29.

[20] وكالة وفا، 2023/1/3.

[21] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2023/1/7، انظر: https://aawsat.com/

[22] الجزيرة.نت، 2023/1/8.

[23] **الشرق الأوسط**، 2023/1/10.

[24] وكالة وفا، 2023/3/13.

[25] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2023/3/14، انظر: https://www.qudspress.com

[26] موقع شبكة قدس الإخبارية، 2022/8/10، انظر: https://qudsn.net

[27] وكالة وفا، 2023/9/7.

[28] صحيفة **الحدث**، رام الله، 2024/2/11، انظر: https://www.alhadath.ps

[29] وكالة وفا، 2023/3/5.

[30] وكالة وطن للأنباء، 2023/9/13، انظر: https://www.wattan.net/ar/

[31] عرب 48، 2023/9/6.

[32] موقع متراس، 2023/2/27، انظر: https://metras.co/

[33] وكالة وطن للأنباء، 2023/9/13.

[34] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2022/10/26، انظر: https://www.alaraby.co.uk

[35] آية شبانة، تقدير موقف: نقابة المحامين في مواجهة القوانين من دون المجلس التشريعي، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2024/1/18، انظر: https://www.masarat.ps/

[36] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2023/3/10، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar

[37] **الشرق الأوسط**، 2023/6/14.

[38] الجزيرة.نت، 2023/12/7.

[39] See site of The Intercept, 24/1/2024, https://theintercept.com/

[40] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2023/12/19، انظر: https://www.alquds.co.uk/

[41] الجزيرة.نت، 2024/1/31.

[42] **الشرق الأوسط**، 2023/8/10.

[43] وكالة وفا، 2023/8/24.

[44] شذى حماد، قمع حراك المحامين بـ"المبادرة" لا بالهراوة، متراس، 2022/8/10؛ وانظر أيضاً: "التقرير السنوي الموجز حول حالة حقوق الإنسان والشعب الفلسطيني خلال عام 2022،" موقع الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)، 2023/1/16، في:
https://drive.google.com/file/d/1WToM5jE9wNrsitRdK4Y3CDEkdCFWnkY0/view

[45] بيان صحفي صادر عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية، موقع مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريات)، 2016/11/8، انظر: https://hurryyat.net/

[46] **القدس العربي**، 2019/7/18.

[47] بيان صادر عن الائتلاف الأهلي لإصلاح القضاء وحمايته والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن تعديل قانون السلطة القضائية، موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2022، في:
https://www.ichr.ps/media-center/3023.html

[48] وكالة وطن للأنباء، 2021/1/18.

[49] بيان حول نشر القرارات بقانون المعنية بالشأن القضائي في الوقائع الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2022/3/7.

[50] **الأيام**، رام الله، 2022/10/29.

[51] **العربي الجديد**، 2023/3/28.

[52] **العربي الجديد**، 2022/2/28.

[53] **العربي الجديد**، 2022/2/28.

[54] الجزيرة.نت، 2022/2/18.

[55] **العربي الجديد**، 2022/8/8.
[56] كما سيأتي في مؤشرات الشعبية تالياً.
[57] وكالة وفا، 2021/4/30.
[58] وكالة وفا، 2021/1/15.
[59] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2022/3/28، انظر: /https://www.al-akhbar.com
[60] وكالة وفا، 2022/3/26.
[61] لجنة الانتخابات تعلن نتائج الانتخابات المحلية المرحلة الثانية، موقع لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، 2022/3/27، في: https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=4007
[62] قدس برس، 2022/5/5.
[63] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/9/22، انظر: /https://palinfo.com
[64] لجنة الانتخابات تتلقى رداً من حركة حماس بخصوص الانتخابات المحلية، لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، 2022/1/2، في: https://www.elections.ps/Default.aspx?TabId=1069&ArtMID=8994&ArticleID=2922
[65] صحيفة **فلسطين**، غزة، 2023/8/15.
[66] **القدس العربي**، 2023/9/28.
[67] **القدس العربي**، 2023/10/4.
[68] وكالة معا، 2021/8/27.
[69] إسراء لافي، انتخابات هيئة المكاتب والشركات الهندسية.. نقابة المهندسين مرة أخرى، موقع منصة إطار، 2023/1/25، انظر: /https://etar.info
[70] وكالة وفا، 2022/5/16.
[71] موقع عربي 21، 2022/6/4، انظر: https://arabi21.com
[72] نتائج انتخابات مؤتمر مجلس طلبة جامعة بيرزيت، موقع جامعة بيرزيت، 2022/5/18، في: https://www.birzeit.edu/ar/news/ntyj-ntkhbt-mwtmr-mjls-tlb-jm-byrzyt
[73] ساري عرابي، قراءة في فوز الكتلة الإسلامية في انتخابات جامعة بيرزيت 2022، موقع مركز القدس للدراسات، 2022/5/19، في: https://alqudscenter.info//storage/uploads/2022/05/ork-1652987961X5RdM.pdf
[74] نتائج انتخابات مؤتمر مجلس الطلبة للدورة 2023–2024، جامعة بيرزيت، 2023/5/24، في: https://www.birzeit.edu/ar/news/ntyj-ntkhbt-mwtmr-mjls-ltlb-lldwr-2023-2024
[75] ساري عرابي، قراءة في فوز الكتلة الإسلامية في انتخابات جامعة بيرزيت 2022، مركز القدس للدراسات، 2022/5/19.
[76] جامعة النجاح الوطنيّة تُنهي انتخابات مجلس اتحاد طلبتها للعام الأكاديمي 2023/2022، موقع جامعة النجاح الوطنية، 2023/5/16، انظر: https://www.najah.edu/ar
[77] الجزيرة.نت، 2023/5/16.
[78] معاذ حامد، جامعة النجاح.. مملكة الحمد الله الأمنيّة، متراس، 2018/8/11.
[79] بيان للرأي العام حول قمع اعتصام طلبة جامعة النجاح، موقع محامون من أجل العدالة، 2022/6/15، انظر: /https://lawyers4justice.ps
[80] عرب 48، 2022/6/20.
[81] موقع فلسطين أون لاين، 2023/2/26، انظر: https://felesteen.news
[82] شبكة قدس الإخبارية، 2024/1/19.
[83] عرب 48، 2022/7/22.
[84] فلسطين أون لاين، 2022/7/29.
[85] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/6/18.
[86] وكالة وفا، 2023/9/24.

[87] جامعة النجاح الوطنية، 2023/11/9.

[88] انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في جامعة الخليل، موقع جامعة الخليل، 2023/3/2، في:
https://www.hebron.edu/index.php/facilities-3/news-archive/13415-news-2-3-03.html

[89] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/3/2.

[90] وكالة وفا، 2023/3/14.

[91] نتائج انتخابات مجلس اتحاد الطلبة للعام 2022، موقع جامعة بيت لحم، 2022/3/24، في:
https://www.bethlehem.edu/ar/2022/03/24/student-senate-elections-2022-ar

[92] صدور نتائج انتخابات مجلس طلبة جامعة بيت لحم، جامعة بيت لحم، 2023/5/10، في:
https://www.bethlehem.edu/ar/2023/05/10/bu-student-senate-elections-safa/

[93] النتائج النهائية لانتخابات مجلس طلبة جامعة القدس، موقع جامعة القدس، 2019/4/9، انظر:
https://www.alquds.edu/ar

[94] موقع الكتلة الإسلامية، 2023/4/15.

[95] شبكة قدس الإخبارية، 2023/9/7.

[96] مأمون أبو جراد، انتخابات جامعات غزة: من أخفى صندوق الاقتراع؟، متراس، 2022/10/6.

[97] وكالة معا، 2023/5/25.

[98] شبكة قدس الإخبارية، 2023/9/23.

[99] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (81)، موقع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 15–2021/9/18، في:
https://pcpsr.org/ar/node/859

[100] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (83)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 16–2022/3/20، في:
https://pcpsr.org/ar/node/907

[101] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (84)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 22–2022/6/25، في:
https://pcpsr.org/ar/node/913

[102] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (85)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 13–2022/9/17، في:
https://pcpsr.org/ar/node/921

[103] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (86)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 7–2022/12/10، في:
https://pcpsr.org/ar/node/927

[104] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (87)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 8–2023/3/11، في:
https://pcpsr.org/ar/node/939

[105] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (88)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 7–2023/6/11، في:
https://pcpsr.org/ar/node/945

[106] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (89)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 6–2023/9/9، في:
https://www.pcpsr.org/ar/node/956

[107] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (90)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 11/22– 2023/12/2، في:
https://pcpsr.org/ar/node/964

[108] اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني، موقع المجلس الوطني الفلسطيني، 2017/6/1، في:
https://palestinepnc.org/2017-06-01-10-15-32

[109] دورات المجلس الوطني الفلسطيني 1964–2018، المجلس الوطني الفلسطيني، في:
https://www.palestinepnc.org/component/k2/item/45–1964–1996

[110] المرجع نفسه.

[111] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الحادية والعشرون، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3793



[112] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثانية والعشرون، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=bZWUqQa27478060863abZWUqQ

[113] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rzWgnya27479012616arzWgny

[114] الجزيرة.نت، 2018/5/4.

[115] الجزيرة.نت، 2018/1/18.

[116] تصريح صحفي.. الجبهة الشعبية تُقرر عدم المشاركة في دورة المجلس الوطني المُقررة في 30 إبريل، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/4/19، انظر: https://pflp.ps

[117] اللائحة الداخلية للمجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3774

[118] دورات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9322

[119] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** 2018–2019 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص 44–46.

[120] وكالة الأناضول، 2022/2/4.

[121] وكالة الأناضول، 2022/2/8.

[122] عرب 48، 2022/1/30.

[123] وكالة الأناضول، 2022/2/4.

[124] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/2/6.

[125] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/2/7.

[126] **العربي الجديد**، 2022/2/5.

[127] الدورة الحادية والثلاثين – دورة تطوير وتفعيل م ت ف وحماية المشروع الوطني والمقاومة الشعبية – دورة الشهيد القائد الوطني جمال محيسن، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=gk2vD6a28054823181agk2vD6

[128] وكالة وفا، 2022/2/7.

[129] رشاد توام، تفويض المجلس المركزي باختصاصات المجلس الوطني الفلسطيني: أتغلب المشروعية الشرعية؟!، **الحدث**، 2022/2/5.

[130] المرجع نفسه.

[131] الدورة السابعة والعشرين "دورة الصمود والمقاومة الشعبية"، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9570

[132] موقع قناة الشرق، 2023/12/27.

[133] موقع يورونيوز، 2024/1/22، انظر: https://arabic.euronews.com

[134] الجزيرة.نت، 2023/10/16.

[135] موقع قناة الحرة، 2023/11/22، انظر: https://www.alhurra.com

[136] موقع قناة العربية، 2023/11/22.

[137] البيان الصادر عن اجتماع أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني الموجودين في دولة فلسطين 9 أيار 2022 – اجتماع طارئ، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Ts5SZ1a28104314337aTs5SZ1

[138] وكالة معا، 2022/2/17.

[139] صحيفة **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية)، العدد الممتاز 26، 2022/3/6، ديوان الفتوى والتشريع، موقع ديوان الجريدة الرسمية، دولة فلسطين، انظر: https://ogb.gov.ps/ar

140 وكالة وفا، 2022/2/18.

141 موقع قانون، 2022/2/18، انظر: http://www.qanon.ps/

142 **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية)، العدد الممتاز 26، 2022/3/6.

143 **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية)، العدد 191، 2022/5/25، ديوان الفتوى والتشريع، ديوان الجريدة الرسمية، دولة فلسطين.

144 القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2645

145 الدورة الثالثة والعشرون دورة الشرعية الدستورية، قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9295

146 وكالة وفا، 2022/5/26.

147 وكالة وفا، 2022/6/25.

148 المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/3/15.

149 وحدة الأبحاث وتقدير الموقف، إمكانية تشكيل جبهة وطنية فلسطينية، موقع مجموعة الحوار الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2022، في: https://paldg.co/?p=1695

150 وكالة وفا، 2022/11/15.

151 وكالة وفا، 2023/5/27.

152 وكالة وفا، 2023/5/27.

153 البيان الختامي للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج 25 و26 شباط 2017، موقع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2017/2/26، انظر: https://palabroad.org/ar

154 عرب 48، 2017/2/26.

155 محسن محمد صالح، قراءة في المؤتمر الشعبي الثاني لفلسطينيي الخارج، عربي 21، 2022/3/11.

156 البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني للمؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج "القدس موعدنا"، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2022/2/27، في: https://palabroad.org/ar/post/mQkr

157 المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/1/13.

158 المؤتمر الشعبي يطلق أعمال ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني في بيروت، المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2023/5/20، في: https://palabroad.org/ar/post/r8zW

159 وكالة وفا، 2023/5/5.

160 وكالة وفا، 2023/4/30.

161 المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/5/27.

162 بيان صحفي: مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا تستهجن تبنّي بعض وسائل الإعلام السويدية لإشاعات وأكاذيب حول مؤتمرها في مالمو، موقع مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2023/5/29، في: https://alawdah.eu/3399

163 مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2023/6/6.

164 مؤتمر فلسطينيي أوروبا، 2023/8/28.

165 **القدس العربي**، 2022/11/5.

166 **القدس العربي**، 2022/11/5.

167 **العربي الجديد**، 2022/11/5.

168 **القدس العربي**، 2023/3/1.

169 موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2023/10/24، انظر: https://hadfnews.ps

170 عرب 48، 2021/1/2.

171 موقع قناة الميادين، 2021/3/22، انظر: https://www.almayadeen.net

[172] وكالة وفا، 2021/4/30.

[173] وكالة الأناضول، 2021/12/6.

[174] عرب 48، 2022/1/16.

[175] عرب 48، 2022/10/8.

[176] موقع فلسطين الآن، 2022/10/14، انظر: https://paltimeps.ps

[177] وكالة الأناضول، 2022/10/13.

[178] وكالة وفا، 2018/12/24.

[179] هاني المصري، الرابحون والخاسرون من "إعلان الجزائر"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2022/10/18.

[180] "سلسلة تقارير رقم 253: تقرير أداء الموازنة العامة 2022،" الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2023/5/31.

[181] وكالة الأناضول، 2023/7/10.

[182] **العربي الجديد**، 2023/7/29.

[183] الجزيرة.نت، 2023/7/17.

[184] وكالة وفا، 2023/7/30.

[185] الجزيرة.نت، 2023/7/26.

[186] موقع حركة حماس، 2023/8/10.

[187] موقع قناة الأقصى، 2023/8/10.

[188] موقع قناة الجزيرة، 2023/7/6، انظر: https://www.aljazeera.net/live

[189] قدس برس، 2023/7/6.

[190] الجزيرة.نت، 2023/7/12.

[191] وكالة معا، 2021/11/4.

[192] وكالة وطن للأنباء، 2022/3/8.

[193] **الشرق الأوسط**، 2022/8/29.

[194] وكالة وفا، 2023/8/26.

[195] وكالة وفا، 2023/8/27.

[196] وكالة وفا، 2024/1/31.

[197] صحيفة إندبندنت عربية الإلكترونية، 2023/9/15، انظر: https://www.independentarabia.com

[198] **الأخبار**، 2022/3/11.

[199] النظام الأساسي لحركة فتح، حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح.

[200] ساري عرابي، مؤتمر فتح السابع.. مقدمات ونهايات، الجزيرة.نت، 2016/12/5.

[201] وكالة معا، 2022/2/16.

[202] موقع قناة الغد، 2020/2/25، انظر: https://www.alghad.tv

[203] وكالة وطن للأنباء، 2022/11/9.

[204] وكالة الصحافة الوطنية – نبأ، 2022/8/9، انظر: https://npa.ps

[205] **الأخبار**، 2022/8/30.

[206] **الأخبار**، 2022/11/11.

[207] فلسطين الآن، 2022/7/27.

[208] فلسطين الآن، 2022/7/21.

[209] شبكة قدس الإخبارية، 2022/12/27.

[210] عربي 21، 2023/7/6.
[211] فلسطين الآن، 2023/7/5.
[212] عرب 48، 2023/2/23.
[213] الجزيرة.نت، 2023/2/25.
[214] **القدس العربي**، 2023/2/26.
[215] **العربي الجديد**، 2023/2/26.
[216] موقع CNN بالعربية، 2023/3/19، انظر: https://arabic.cnn.com
[217] الجزيرة.نت، 2023/3/19.
[218] وكالة الأناضول، 2023/12/28.
[219] هاني المصري، هل يمثل لقاء موسكو بارقة أمل؟، عرب 48، 2024/2/20.
[220] وكالة وطن للأنباء، 2021/12/11.
[221] **الأخبار**، 2021/12/12.
[222] فلسطين أون لاين، 2022/1/21.
[223] فلسطين أون لاين، 2022/4/19.
[224] **القدس العربي**، 2023/7/30.
[225] **القدس العربي**، 2023/7/31.
[226] CNN بالعربية، 2022/8/9.
[227] الجزيرة.نت، 2023/10/12.
[228] وكالة الأناضول، 2023/12/28.
[229] الجزيرة.نت، 2023/12/17.
[230] الجزيرة.نت، 2023/12/8.
[231] موقع قناة العربية، 2023/12/18.
[232] المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/1/18.
[233] ساري عرابي، موقف "حماس": الحرب وآثارها في الحركة ومستقبلها، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024/2/12، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655202
[234] الجزيرة.نت، 2024/1/3.
[235] **العربي الجديد**، 2024/1/7.
[236] **العربي الجديد**، 2023/3/5.
[237] **العربي الجديد**، 2023/3/5.
[238] حسام الدجني، "معركة وحدة الساحات: قراءة سياسية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 132، خريف 2022، في: https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/012-017_1.pdf
[239] الجزيرة.نت، 2023/5/12.
[240] الجزيرة.نت، 2023/6/16.
[241] "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – النظام الداخلي،" المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000.
[242] بيان ختامي صادر عن أعمال المؤتمر الوطني الثامن للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "مؤتمر الوفاء للشهداء والأسرى"، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2022/5/25.
[243] المرجع نفسه.
[244] المرجع نفسه.
[245] "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – النظام الداخلي،" المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000.

[246] حسن شاهين، "قراءة في مؤتمر "الشعبية".. التحول الأيديولوجي الصامت،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 132، خريف 2022، في:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/107-113.pdf

[247] بيان ختامي صادر عن أعمال المؤتمر الوطني الثامن للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "مؤتمر الوفاء للشهداء والأسرى"، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2022/5/25.

[248] حسن شاهين، "قراءة في مؤتمر "الشعبية".. التحول الأيديولوجي الصامت،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 132، خريف 2022.

[249] البلاغ الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام السابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2018/7/28.

[250] بلاغ صادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين – إقليم قطاع غزة، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2023/7/17.

[251] وكالة معا، 2023/9/30.

[252] الوكالة الوطنية للإعلام، لبنان، 2023/9/5، انظر: https://www.nna-leb.gov.lb/ar

[253] عرب 48، 2022/4/12.

[254] وكالة معا، 2023/2/14.

[255] **العربي الجديد**، 2021/3/9.

[256] وكالة وطن للأنباء، 2023/1/14.

[257] وكالة وطن للأنباء، 2023/1/14.

[258] **الأيام**، رام الله، 2020/5/20.

[259] الجزيرة.نت، 2020/11/17.

[260] عرب 48، 2021/9/3.

[261] وكالة معا، 2020/1/20.

[262] وكالة وفا، 2022/2/9.

[263] موقع العربية.نت، 2022/12/6.

[264] **القدس**، 2022/1/23.

[265] **القدس**، 2022/1/31.

[266] عرب 48، 2022/2/2.

[267] قدس برس، 2022/2/8.

[268] عرب 48، 2022/3/7.

[269] قدس برس، 2022/3/23.

[270] فلسطين أون لاين، 2022/4/4.

[271] أبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال نيسان 2022، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=94sxKQa28099555572a94sxKQ

[272] الجزيرة.نت، 2022/4/29.

[273] وكالة معا، 2021/11/16.

[274] الجزيرة.نت، 2022/7/8.

[275] وكالة الأناضول، 2021/12/29.

[276] صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 2022/7/17، انظر: /https://www.raialyoum.com

[277] عربي 21، 2022/9/13.

[278] شبكة راية الإعلامية، 2016/4/18، انظر: https://www.raya.ps

[279] الجزيرة.نت، 2022/9/14.

[280] Monthly Summary, March 2022, site of Israel Security Agency–ISA (Shabak), https://www.shabak.gov.il/media/hllhib0g/032022.pdf

[281] وكالة سما الإخبارية، 2022/9/8، انظر: https://samanews.ps/ar

[282] **الشرق الأوسط**، 2022/9/14.

[283] **الشرق الأوسط**، 2022/10/22.

[284] رأي اليوم، 2022/9/13.

[285] **الشرق الأوسط**، 2022/10/1.

[286] **الشرق الأوسط**، 2022/9/19.

[287] إندبندنت عربية، 2022/10/6.

[288] الجزيرة.نت، 2022/9/19.

[289] **الشرق الأوسط**، 2022/9/22.

[290] الجزيرة.نت، 2023/3/10.

[291] **الأخبار**، 2023/6/20.

[292] قدس برس، 2022/11/27.

[293] **الشرق الأوسط**، 2022/11/29.

[294] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/12/9.

[295] وكالة وفا، 2023/1/26.

[296] موقع تايمز أوف إسرائيل، 2023/1/31، انظر: https://ar.timesofisrael.com

[297] **العربي الجديد**، 2023/4/9.

[298] **الشرق الأوسط**، 2023/2/1.

[299] الجزيرة.نت، 2023/2/1.

[300] الجزيرة.نت، 2023/2/23.

[301] داليا شيندلين وياعيل باردا، "ضم الضفة الغربية بدأ بالفعل: نتنياهو ينتقل إلى "الاحتلال المدني"!"، ترجمة وليد حباس، المشهد الإسرائيلي، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2023/6/12، انظر: https://www.madarcenter.org

[302] عرب 48، 2023/2/7.

[303] عرب 48، 2023/2/20.

[304] **القدس العربي**، 2023/2/26.

[305] وكالة وفا، 2023/7/3.

[306] الجزيرة.نت، 2023/7/17.

[307] فلسطين الآن، 2023/7/5.

[308] وكالة الأناضول، 2023/7/13.

[309] الجزيرة.نت، 2023/7/9.

[310] وكالة الأناضول، 2023/7/5.

[311] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/8/18.

[312] الجزيرة.نت، 2023/12/25.

[313] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2023/10/18، انظر: https://www.trtarabi.com/issues

[314] مؤسسة حبر الإعلامية، 2023/10/24، انظر: https://www.7iber.com

[315] موقع قناة القاهرة الإخبارية، 2024/2/18، انظر: https://alqaheranews.net

[316] وكالة الأناضول، 2024/2/3.

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة

تعرض الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لحرب إبادة جماعية شنَّها جيش الاحتلال الإسرائيلي، إثر عملية طوفان الأقصى، رافقها حملة تدمير شاملة للقطاع؛ كما تعرضت الضفة الغربية لحملة عدوانية شرسة سعت لمصادرة الأرض والمقدسات ومصادر رزق الشعب الفلسطيني، وتحويله ظروف حياته إلى ظروف طارئة، بالإضافة إلى قمع الشعب وحرمانه من حريته.

يحاول هذا الفصل تقديم صورة إحصائية عامة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ وهي صورة تكتنفها صعوبات حقيقية ناتجة عن وقوع نحو نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار في أرضه التاريخية، بينما النصف الثاني لاجئون ومشردون في بقاع الأرض. غير أنه تمّ استخدام المعلومات والمعطيات المتاحة للوصول بالأساليب ومناهج البحث العلمية إلى نتائج أقرب إلى الدقة.

ويقدم الجزء الثاني من هذا الفصل دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوفر قدر معقول من المعلومات والمعطيات، خصوصاً من المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2023 نحو 14.63 مليون فلسطيني، مقارنة بنحو 14.32 مليون نهاية سنة 2022، بنسبة زيادة مقدارها 2.2% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2023، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 7.297 ملايين نسمة ويشكّلون نحو 49.9% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.548 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 37.9% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.749 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 7.337 ملايين نسمة في نهاية سنة 2023، يشكّلون نحو 50.1% من فلسطينيي العالم، ووفق المعطيات المتوفرة لباحثي مركز الزيتونة فإن الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدّر عددهم في نهاية سنة 2023 بنحو 4.697 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 32% من الفلسطينيين في العالم (نحو 64% من فلسطينيي الشتات). ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.868 مليون نسمة، يشكّلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي (انظر جدول 2/1).

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 772 ألف نسمة، يشكّلون ما نسبته 5.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي European Union. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية غير محدّثة، ولعلها تفتقر للدقة. إذ إننا إذا وضعنا بعين الاعتبار أعداد الفلسطينيين الذين غادروا البلاد العربية في العقود الثلاثة الماضية (من دول الطوق وبلدان الخليج وليبيا)، ومن فلسطين نفسها إلى باقي دول العالم، فإن التقديرات السابقة حول الفلسطينيين في العالم يجب أن يُعاد النظر فيها. فمثلاً تميل بعض التقديرات إلى أن عدد فلسطينيي أمريكا الجنوبية هو أكثر من 600 ألف منهم 300 ألف على الأقل في تشيلي؛ بينما لا يقل عدد فلسطينيي أوروبا عن 350–400 ألف، وفلسطينيي أمريكا الشمالية عن 300–350 ألف، ولا يقلون فيما تبقّى من بلدان العالم عن 100 ألف. ووفق هذه التقديرات يتراوح عدد فلسطينيي باقي دول العالم (خارج فلسطين والعالم العربي) من 1.35 مليون إلى 1.45 مليون، وهو تقدير يزيد بنحو 580–680 ألفاً عن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولعل أمام الباحثين والمتخصصين مهمة شاقة، ولكن ضرورية، للوصول إلى تقديرات أكثر دقة للفلسطينيين في العالم.

أما في نهاية سنة 2022 فبلغ عدد الفلسطينيين في العالم، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 14.32 مليون فلسطيني، منهم 5.419 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.71 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 7.19 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.596 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.834 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 761 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

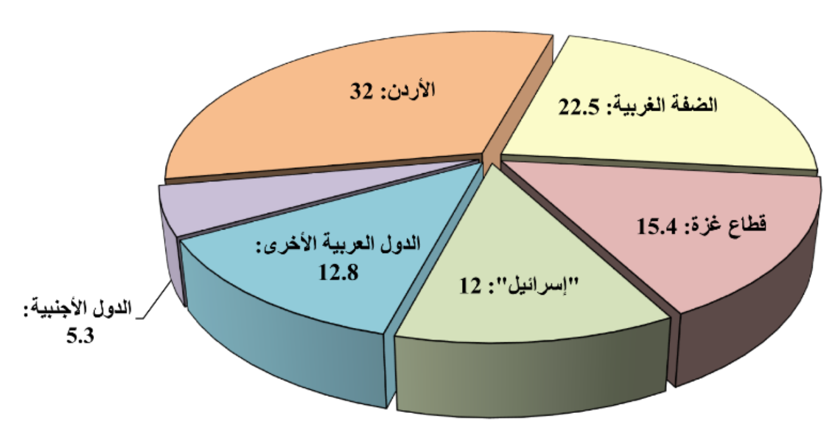
جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2022 و2023 (بالألف نسمة)[1]

مكان الإقامة		2022 العدد	2022 النسبة (%)	2023 العدد	2023 النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,222.6	22.5	3,291.4	22.5
	قطاع غزة	2,196.4	15.3	2,257	15.4
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,709.8	12	1,748.8	12
مجموع فلسطينيي الداخل		**7,128.8**	**49.8**	**7,297.2**	**49.9**
الأردن**		4,596.3	32.1	4,697.4	32
الدول العربية الأخرى		1,834.5	12.8	1,867.5	12.8
الدول الأجنبية		760.7	5.3	772.1	5.3
فلسطينيو الخارج		**7,191.5**	**50.2**	**7,337**	**50.1**
المجموع الكلي		**14,320.3**	**100**	**14,634.2**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948، فالأعداد لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في فلسطين المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 2.079 مليون نسمة لسنة 2023، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي يبلغ نحو 389 ألفاً وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.665 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2022 والتي تتراوح بين 3.1% و2.2%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2023 (%)



2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدَّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2023 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.55 ملايين نسمة، منهم نحو 3.29 ملايين في الضفة الغربية (59.3%)، و2.26 مليون نسمة (40.7%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو السنوي قد بلغت 2.4%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 5.42 مليون في نهاية سنة 2022.

وبالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2023، فإن البيانات تشير إلى أن محافظة الخليل تحتوي على أكبر عدد من المواطنين (832,702 نسمة أو ما يشكل 15% من مواطني الضفة والقطاع)، ثم محافظة غزة التي سجلت 758,134 نسمة أو 13.7% من مواطني الضفة والقطاع، ثم محافظة القدس التي بلغ عدد الفلسطينيين فيها 497,483 نسمة أو ما يقارب 9% من مواطني الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1% من إجمالي فلسطينيي الضفة والقطاع. والجدول 2/2 يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكننا أن نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، حيث إن أكثر من ثلث الأفراد (37.1%) تَقِلُّ أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت النسبة 35% في الضفة الغربية مقابل 40.2% في قطاع غزة. وتشير الإحصاءات إلى أن العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر، والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع خلال الفترة 2010–2023 من 18.5 عاماً إلى 21.3 عاماً. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كلّ على حدة خلال الفترة نفسها، يُلاحظ أن العمر الوسيط في الضفة الغربية قد ازداد من 19.4 عاماً في سنة 2010 إلى 22.5 عاماً في سنة 2023، أما في قطاع غزة فقد ارتفع العمر الوسيط من 17.2 عاماً في سنة 2010 إلى 19.5 عاماً في سنة 2023.[2]

جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2022 و2023 (بالألف نسمة)[3]

المحافظة	2022		2023	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	**3,222.6**	**59.5**	**3,291.4**	**59.3**
جنين	349.4	6.4	365.4	6.4
طوباس والأغوار الشمالية	68.1	1.3	69.5	1.3
طولكرم	204.2	3.8	207.7	3.7
نابلس	427.6	7.9	435.6	7.9
قلقيلية	125.7	2.3	128.4	2.3
سلفيت	85	1.6	86.9	1.6
رام الله والبيرة	366.3	6.8	373.7	6.7
أريحا والأغوار	54.8	1	55.8	1
القدس	487.2	9	497.5	9
بيت لحم	242.2	4.5	247.2	4.4
الخليل	812.3	15	832.7	15
قطاع غزة	**2,196.4**	**40.5**	**2,257**	**40.7**
شمال غزة	437.5	8.1	451.5	8.2
غزة	740.2	13.7	758.1	13.7
دير البلح	315	5.8	323.4	5.8
خانيونس	432.3	8	444.9	8
رفح	271.5	5	279.1	5
الضفة والقطاع	**5,419**	**100**	**5,548.4**	**100**

من جهة أخرى لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، إذ بلغ عدد كبار السن (60 عاماً فأكثر) في فلسطين نحو 313 ألف فرد، بما نسبته نحو 6% من إجمالي السكان منتصف سنة 2023، نحو 206 آلاف فرد يشكلون نحو 6% من إجمالي السكان في الضفة الغربية، ونحو 107 آلاف فرد يشكلون نحو 5% من إجمالي السكان في قطاع غزة.[4]

وأظهرت بيانات سنة 2022 أن 24% من الأسر يرأسها ربّ أسرة مسِنّ (60 عاماً فأكثر)، بواقع 25% في الضفة الغربية و21% في قطاع غزة، كما أشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسِنّ يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسِنّ 3.4 أفراد (بواقع 3 أفراد في الضفة الغربية و4.4 أفراد في قطاع غزة). ويعاني نحو 71% من كبار السن من أمراض مزمنة، بواقع نحو 72% في الضفة الغربية، مقابل 69% في قطاع غزة. كما بلغت هذه النسبة نحو 66% بين الذكور و76% بين الإناث.[5]

وقد أشارت البيانات إلى أن 30% من كبار السِّنّ في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ينهوا أي مرحلة تعليمية (19% للذكور و41% للإناث)، في حين لم تتجاوز نسبة كبار السِّن الذين أنهوا مرحلة المتوسط فأعلى 17%. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين كبار السِّن 15% خلال سنة 2022، حيث توزعت بواقع 20% في الضفة الغربية، مقابل 6% في قطاع غزة.[6]

أما فيما يتعلق بتوزيع الأفراد حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور في نهاية سنة 2023 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.82 مليون ذكر مقابل 2.73 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكور لكل مئة أنثى. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.14 مليون ذكر مقابل 1.11 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية نحو 1.68 مليون ذكر مقابل 1.62 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.7 ذكور لكل مئة أنثى.[7]

تشير البيانات إلى أن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سِنّ العمل 15–64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 78.7 في سنة 2010 إلى 68.6 في سنة 2023. أما على مستوى المنطقة فيُلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 73.7 سنة 2010 إلى 63.9 سنة 2023، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 87.4 في سنة 2010 إلى 75.9 سنة 2023.[8] كما تشير بيانات سنة 2022 إلى أن 12% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبزيادة ضئيلة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة.[9]

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، فتشير البيانات إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ بحيث ارتفع من 70.7 عاماً في سنة 2000 إلى 73.3 عاماً في سنة 2023 للذكور، ومن 72.2 عاماً في سنة 2000 إلى 75.5 عاماً في سنة 2023 للإناث، مع وجود اختلاف بسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقّع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في قطاع غزة 74 عاماً (بواقع 72.9 عاماً للذكور، و75.1 عاماً للإناث)، في حين بلغ في الضفة الغربية 74.7 عاماً (بواقع 73.6 عاماً للذكور، و75.8 عاماً للإناث)

سنة 2023. ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع فترة البقاء على قيد الحياة عند الولادة، تحسُّن المستوى الصحي، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال (انظر جدول 2/3).

وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات الوفيات الخام (عدد الوفيات لكل ألف من السكان خلال سنة معينة) في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض المعدل من 4.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين سنة 2023. أما على مستوى المنطقة، فيُلاحظ أن هناك فرقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام سنة 2023 في الضفة الغربية 3.9 حالات لكل ألف من المواطنين، مقابل 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة (انظر جدول 2/3).

ويُلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 2.4% سنة 2023. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان سنة 2023 انخفض في قطاع غزة إلى 2.7% بينما انخفض إلى 2.1% في الضفة الغربية مقارنة بسنة 2022 (انظر جدول 2/3).

وهذا يعني أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية أخذ يتجه نحو الانخفاض، بالرغم من أنها تظلّ في الأمد القريب والوسيط أعلى من مثيلتها اليهودية. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2019–2020، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكُليّة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 3.8 مواليد للفترة 2017–2019 مقابل 5.9 مواليد في سنة 1999. وعند مقارنة الضفة بالقطاع يلاحظ تقارب معدل الخصوبة خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 3.9 في قطاع غزة مقابل 3.8 في الضفة الغربية في الفترة 2017–2019، بينما كان هذا المعدل مرتفعاً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية في سنة 1999، حيث بلغ في قطاع غزة 5.8 مواليد في سنة 1999، مقابل 4.1 مواليد في الضفة الغربية سنة 1999.[10]

وتشير بيانات سنة 2022 إلى انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 2010، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 5.5 أفراد سنة 2010 إلى 5 أفراد سنة 2022. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.2 أفراد سنة 2010 إلى 4.7 أفراد سنة 2022، ومن 6.4 أفراد إلى 5.5 أفراد في قطاع غزة للفترة نفسها. وهذا يستتبع أيضاً انخفاضاً في معدلات المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض من 40.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 28.8 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2023. أما على مستوى المنطقة فهناك تباينٌ في معدل المواليد الخام لكل

من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدِّر معدل المواليد الخام سنة 2023 في الضفة الغربية بنحو 26.6 مولوداً لكل ألف من المواطنين مقابل 32 مولوداً لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة للسنة نفسها (انظر جدول 2/3).

أما بخصوص كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة)، فتشير بيانات سنة 2022 إلى أن كثافة السكن في قطاع غزة مرتفعة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط كثافة السكن 1.7 فرداً/ غرفة في قطاع غزة، مقابل 1.4 فرداً/ غرفة في الضفة الغربية. ويبلغ المتوسط الكلي للضفة والقطاع 1.5 فرداً/ غرفة. وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 81%، بواقع 87.3% في الضفة الغربية و69.8% في قطاع غزة.[11]

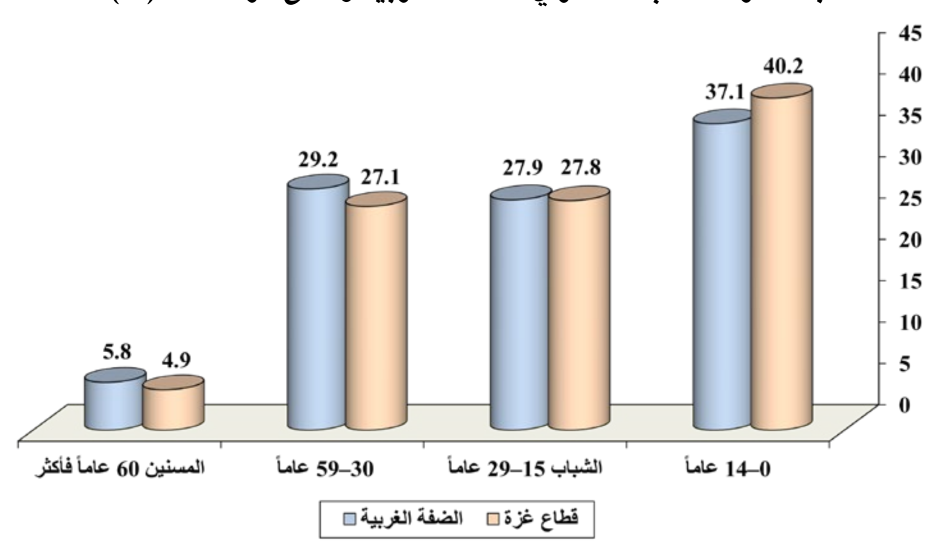
وتشير حالات الزواج المسجلة في سنة 2022 إلى انخفاض عدد عقود الزواج مقارنة بسنة 2021، حيث انخفضت من 45,018 عقداً سنة 2021 إلى 43,430 عقداً سنة 2022. وانخفض معدل الزواج الخام إلى 8.1 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2022 (بواقع 7.6 حالات في الضفة، و8.8 حالات في قطاع غزة) مقارنة بـ 10 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2017.[12]

وبالنسبة لخصائص السكان المتعلقة بالتعليم، فتشير بيانات سنة 2022 إلى أن نسبة الأفراد (15 عاماً فأكثر) الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوية 22.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الأمية للأفراد الذين بلغوا 15 عاماً فأكثر تشكل 2.2% من مجموع السكان.[13] ويُلاحظ أن نسبة الأمية قد انخفضت لدى الإناث والذكور، بالرغم من أن نسبة الأمية لدى الإناث ظلّت أعلى عند مقارنتها مع الذكور، حيث بلغت 3.3% لدى الإناث و1.1% لدى الذكور في سنة 2022، مقارنة بـ 20.3% عند الإناث و7.8% عند الذكور في سنة 1997، مما يشكّل انخفاضاً كبيراً على مدى 25 عاماً، وخصوصاً عند الإناث. أما على مستوى المنطقة فبلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر 2.4% في الضفة مقابل 1% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2022.[14] وتعدّ نسب الأمية بين الفلسطينيين من أقل المعدلات في العالم حيث بلغت معدلات الأمية للأفراد 15 عاماً فأكثر 19.5% في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، حسب بيانات معهد اليونيسكو للإحصاء UNESCO Institute for Statistics سنة 2020، بمعدل 25.1% بين الإناث مقارنة بـ 14.2% بين الذكور. وفي السنة نفسها بلغ معدل الأمية عالمياً بين الأفراد 15 عاماً فأكثر 13.3%، بمعدل 16.7% بين الإناث، و9.9% بين الذكور.[15]

جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[16]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية (فرد/ كم^2) (2023)		582	6,185	921
معدل الزيادة الطبيعية (2023)		2.1	2.7	2.4
متوسط حجم الأسرة (2022)		4.7	5.5	5
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2023)		73.6	72.9	73.3
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2023)		75.8	75.1	75.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2023)		26.6	32	28.8
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2023)		3.9	3.7	3.7
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2015–2019)		11.7	12.7	12.1
متوسط عدد الغرف في المسكن (2022)		3.5	3.5	3.5
نسبة الأفراد (%) (2023)	0–14 عاماً	37.1	40.2	35
	الشباب 15–29 عاماً	27.9	27.8	27.9
	30–59 عاماً	29.2	27.1	30.5
	المسنين 60 عاماً فأكثر	5.8	4.9	6.6
متوسط كثافة المسكن (فرد/ غرفة) (2022)		1.4	1.7	1.5

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة 2023 (%)



ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين المقدَّر في نهاية سنة 2023 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.75 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.71 مليون فلسطيني سنة 2022. وتظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في سنة 2022 أنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 31.4% للذكور و30.3% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 4.9% للذكور و6% للإناث (انظر جدول 2/4).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2022، فإن نسبة الخصوبة لدى فلسطينيات 1948 بلغت 2.9 مولوداً لكل امرأة لتتساوى تقريباً مع خصوبة المرأة اليهودية، مع ملاحظة أن اليهود المتدينين تصل خصوبة المرأة لديهم إلى 7 مواليد. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.2 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أن معدل المواليد الخام بلغ نحو 21.6 مولوداً لكل ألف من السكان، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد بلغ 3.2 حالة وفاة لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع 5.1 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تُحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل (انظر جدول 2/4).

وأشار تقرير إحصائي صدر في كانون الثاني/ يناير 2024، أعدته جمعية الشباب العرب – بلدنا، حول ضحايا جرائم القتل في أوساط فلسطينيّي الداخل في سنة 2023، أن "العام 2023 شهد ارتفاعاً غير مسبوق في عدد ضحايا جرائم القتل، إذ إنه سقط 222 شخصاً من فلسطينيّي الداخل جرّاء جرائم القتل".[17] وبلغت حصيلة ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي، خلال سنة 2022، 109 قتلى بينهم 12 امرأة؛ وفي سنة 2021، تمّ توثيق أكثر من 111 جريمة قتل في المجتمع العربي؛[18] وهي أرقام غير مسبوقة قياساً بالسنوات السابقة.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) في نهاية سنة 2022 (التي تضمّ شرقي القدس والجولان أيضاً)، فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي الـ 48 بلغ نحو 1.747 مليون بنسبة 85.7%، وهناك 150 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.4%، و139.8 ألفاً من المسيحيين بنسبة 6.9%.[19]

ج. الأردن:

يُقدَّر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2023 بنحو 4.7 ملايين نسمة، مقارنة مع 4.6 ملايين نسمة نهاية سنة 2022، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.2% في سنة 2022، وفق بيانات دائرة الإحصاءات الأردنية، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. كما وتشير معطيات الدائرة أن معدل الخصوبة بلغ 2.6 مواليد لكل امرأة في الفترة 2020–2023. وبلغ معدل وفيات الرضع 14 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 15 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للفترة نفسها. وهذه المعطيات تشمل كافة الأردنيين،[20] وعلى الأرجح فإن الأردنيين من أصول فلسطينية لديهم المعدلات نفسها.

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) فإن هناك 2,562,628 لاجئاً مسجلاً، وذلك منتصف سنة 2023، مقارنة مع 2,519,306 لاجئاً مسجلاً منتصف سنة 2022.[21]

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 678,679 نسمة منتصف سنة 2023، مقارنة بـ 670,266 منتصف سنة 2022، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية لا تعكس حقيقة أعداد المقيمين، لأن الكثير من اللاجئين الذين غادروا سورية ظلّت أسماؤهم محفوظة في السجلات.[22] وبحسب تقرير نشرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في أيار/ مايو 2023، كان تعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية قبل اندلاع الصراع الداخلي سنة 2011 يزيد على 570 ألفاً، نزح منهم نحو 270 ألفاً داخل سورية. ويسكن أكثر من 265 عائلة في خيام في شمال سورية.[23] ويُقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية في تركيا ما بين 10 إلى 12 ألف لاجئ، يتواجدون في ولايات هاتاي وكيلس ومرسين وإسطنبول. وتُشير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إلى أن نحو 150 ألف لاجئ فلسطيني سوري وصلوا إلى أوروبا حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2023؛[24] بالإضافة إلى أعداد غير معروفة لجأت إلى دول عربية والأمريكيتين وأستراليا.

واجه اللاجئون الفلسطينيون في سورية سنة 2023 تدهوراً أكبر في الأوضاع الإنسانية والمعيشية عن سنة 2022، حيث عانى أكثر من 91% منهم من فقر مدقع، بينما ما يزال 40% منهم في حالة نزوح مطولة، بعد تدمير مساكنهم خلال الحرب الداخلية في سورية.[25]

ومن الناحية الصحية، عانى فلسطينيو سورية من ارتفاع أسعار الأدوية وانقطاعها من الأسواق، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة الفلسطينيين عموماً، والمرضى خصوصاً، في ظلّ تراجع دعم وكالة الأونروا لهم بالأدوية. في الوقت الذي ما تزال فيه الوكالة تَحرِم النازحين الفلسطينيين في شمال سورية من خدماتها الصحية، والتعليمية، ومساعداتها المالية والغذائية، بحجة وجودهم في مناطق غير آمنة.[26]

أما في الشمال السوري، فتعيش فيه نحو 1,500 عائلة فلسطينية، أُجبرت على مغادرة منازلها وممتلكاتها في مخيمات اليرموك، وخان الشيخ، وحندرات، ودرعا، وجنوب دمشق؛ حيث تعاني أوضاعاً معيشية قاسية، وزاد من معاناتهم الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا في شباط/ فبراير 2023، وأودى بحياة 20 لاجئاً فلسطينياً وعشرات الجرحى.[27]

تتوزع العائلات الفلسطينية على ثلاث مناطق رئيسية في الشمال، وهي منطقة إدلب وريفها، ومنطقة عفرين (غصن الزيتون)، وريف حلب الشمالي (درع الفرات)، وتضمّ مدينة إدلب العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين حيث تتوزع 819 عائلة فلسطينية في عدة مناطق، أهمها إدلب المدينة التي تقطنها 226 عائلة. وواجه اللاجئون الفلسطينيون في الشمال السوري أوضاعاً إنسانية ومعيشية غاية في القسوة في ظلّ شحّ المساعدات الإغاثية، وتستمر معاناتهم نتيجة عدم توفر أدنى مقومات الحياة وارتفاع نسب الفقر والبطالة في صفوفهم، وانهيار الليرة التركية أمام الدولار، في ظلّ نقص في القدرة الشرائية والفرص الوظيفية.[28]

ووثّقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية خلال الفترة آذار/ مارس 2011 – كانون الأول/ ديسمبر 2023 مقتل 4,261 من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، منهم 111 ضحية خلال سنة 2023، 59% من الذكور، و41% من الإناث، معظمهم من المدنيين.[29]

كما بلغ إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون السلطات السورية، بحسب إحصائيات مجموعة العمل، 3,087 معتقلاً حتى نهاية سنة 2023، منهم 11 لاجئاً خلال سنة 2023. ووثّقت فقدان 333 شخصاً منهم 40 امرأة وعدداً من الأطفال.[30]

أما اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية إلى لبنان، فقد بلغ عددهم وفقاً لسجلات وكالة الأونروا نحو 31,400 لاجئ، يتوزعون على المناطق اللبنانية بنسب متفاوتة.[31] وشهدت سنة 2023 ازدياداً ملحوظاً في أعداد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان، نتيجة الانهيار الكبير للاقتصاد السوري بسبب الهبوط الحاد لليرة السورية أمام الدولار، وعدم توفر مقومات الحياة الأساسية، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل، وغلاء الأسعار، الذي أثقل كاهل الأهالي ودفعهم للهجرة إلى لبنان.[32]

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا منتصف سنة 2023 في لبنان 564,072 نسمة مقارنة مع 553,218 نسمة منتصف 2022.[33] إلا أن الإحصاء السكاني للاجئين الفلسطينيين في لبنان في سنة 2017 أعطى أرقاماً بحدود 174 ألفاً فقط.[34] ولو افترضنا وجود نسبة خطأ غير بسيطة في هذه الإحصاءات؛ فإن التقديرات التي يكاد يتوافق عليها معظم الباحثين تتراوح بين 200 و250 ألفاً، مع وجود نسبة لا بأس بها من المتبقين تجد نفسها في ظروف قاسية تدفعها للتفكير بالمغادرة والهجرة إن أتيح لها ذلك. وهو ما يعني أن اللجوء الفلسطيني في لبنان عانى ويعاني نزيفاً كبيراً، وهو نزيف تزايد في السنوات الأخيرة مع استمرار إغلاق أبواب العمل في وجوه الفلسطينيين، ومع الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان. وذكر مدير مكتب "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" عبد الناصر الآيي أن موجة هجرة الفلسطينيين من لبنان في ارتفاع مستمر منذ 2005، لكن الأرقام تضاعفت في سنتَي 2020 و2021؛ سواء عبر الهجرة الشرعية أم غير الشرعية، وأضاف أنه "في 2020 غادر بين 6 آلاف و8 آلاف فلسطيني لبنان من دون عودة، أما في 2021 ولغاية نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، فقد سُجِّل خروج 12 ألف مسافر فلسطيني لم يعودوا إلى لبنان، وهو رقم أعلى من معدل السنوات الماضية".[35]

وبحسب تقرير العمل السنوي 2022 للأونروا، ثمة 30,134 لاجئاً فلسطينياً من سورية مسجلين لدى الأونروا في لبنان. وذكر تقرير الأونروا أنه بحسب استطلاعات رصد الأزمة، التي قامت بها الأونروا خلال الفترة تموز/ يوليو 2021 وأيلول/ سبتمبر 2022، أن 93% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، بزيادة قدرها 20% خلال 14 شهراً. وكشف التقرير عن أولى حالات الإصابة بالكوليرا Cholera في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وأنه في نهاية السنة تمّ تسجيل 5,105 حالات إصابة بالكوليرا مشتبه بها أو مؤكدة مما أسفر عن 23 حالة وفاة؛ وهو ما يشير إلى هشاشة الظروف المعيشية وترديها.[36]

وذكرت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في دراسة لها في أيار/ مايو 2023، أن 80–85% من اللاجئين الفلسطينيين عاطلون عن العمل، جراء ما يعانيه اللاجئ الفلسطيني من القوانين والقرارات اللبنانية التي تضع قيوداً قاسية تحرمه من حقّه في العمل وحقوقه المدنية، وانعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية وانهيار سعر الصرف. وأضافت أن نسب البطالة في ازدياد سريع، وأن جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل، هم جامعيون، أو حاصلون على شهادات مهنية، وجُلّهم في عمر الشباب. وقالت أنه لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار وسائل الكسب البسيطة مثل دكاكين بيع القهوة (الإكسبرس Express)، ففي ظلّ غياب فرص عمل حقيقية لجأ عشرات الشباب في المخيمات إلى هذه الفكرة التي شكّلت مصدر دخل بسيط لا يتعدى كونه بطالة مستترة.[37]

وبحسب وكالة الأونروا، فإن معدلات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مرتفعة، حيث يعيش 80% منهم تحت خط الفقر الوطني (المعدل وفقاً للتضخم) بحسب التقديرات في آذار/ مارس 2023. وأكدت البيانات أنه بدون توزيع المعونات النقدية الفصلية (بقيمة إجمالية قدرها 18 مليون دولاراً)، فإن نسبة الفقر ستبلغ 93%.[38]

وحسب بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017 (والذي لم يتم تحديثه حتى الآن)، فإن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 29%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.4%. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 4 أفراد، وبلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء 17.5%. من جانب آخر، بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2.7 مولوداً لكل امرأة.

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/4، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظلُّ مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السِنّ للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السِنّ الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم في فلسطين المحتلة سنة 1948 وسورية، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتَّسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدل الوفيات الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.7 حالات وفاة سنة 2023، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته القمعية والعنصرية المتعاقبة لعدة عقود، بما في ذلك عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[39]

المؤشر	الضفة الغربية 2023	قطاع غزة 2023	مجموع الضفة والقطاع 2023	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" 2022	الأردن 2011	سورية (2009–2010)	لبنان 2017
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	35	40.2	37.1	31.4 ذكور 30.3 إناث	39.9	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	4.1	3	3.6	4.9 ذكور 6 إناث	4.3	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.7	102.7	103.2	103.1	–	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	26.6	32	28.8	21.6	29.2 (2010)	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفيات الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.7	3.7	3.2	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2017–2019)	3.9 (2017–2019)	3.8 (2017–2019)	2.9	2.6 (2020–2023)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.7 (2022)	5.5 (2022)	5 (2022)	4.2	5.1	4.1 (2010)	4

3. اللاجئون الفلسطينيون:

بالرغم من صعوبة تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بدقة، إلّا أنه يمكن الاستفادة من عدد من المعطيات التي يمكن أن تشكل أرضية للوصول إلى أرقام تقريبية معقولة. ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن أعداد فلسطينيي الخارج في نهاية سنة 2023 بلغت 7.337 ملايين فلسطيني. كما أن الجهاز ذكر أن نسبة اللاجئين من أبناء فلسطينيي الـ 1948 المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي 42.2% بالاستناد إلى إحصائيات سنة 2017؛ وهو ما يعني أن عدد اللاجئين قد بلغ 2.356 مليون نهاية سنة 2023؛ موزعين على 865 ألفاً في الضفة الغربية بنسبة 26.3% من سكانها، و1.491 مليون في قطاع غزة بنسبة 66.1% من سكانه.[40] وهذه الأرقام قريبة من أرقام الأونروا التي ذكرت أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية كان نحو 905 آلاف منتصف سنة 2023، ونحو 1.578 مليون في قطاع غزة (انظر جدول 2/5). ولعل سبب الفروقات أن بعض أعداد اللاجئين قد غادرت الضفة والقطاع إلى خارج فلسطين. وفي المقابل فيوجد بين فلسطينيي الخارج أعداد من أبناء الضفة والقطاع ممن يحملون هوية "المواطنة" ويستطيعون العودة للإقامة هناك. ومن جهة

ثالثة، تشير التقديرات إلى وجود نحو 150 ألفاً على الأقل من فلسطينيي الـ 1948 ممّن هُجروا من مدنهم وقراهم التاريخية لكنهم ظلّوا داخل الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة سنة 1948.

وعلى ذلك، فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يبلغ نحو 9.843 ملايين لاجئ أي 67.3% من فلسطينيي العالم؛ حسب تقديرات نهاية سنة 2023.

وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجَّلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن إحصائياتها لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يُسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، كما أن هناك لاجئون اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومُنِعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبّر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سَجَّلوا أنفسهم، ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا، وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

ويُقدَّر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة، في 2023/6/30، بنحو 6.718 ملايين نسمة، مُوزَّعون على نحو 2.563 مليون في الأردن بنسبة 38.1%، ونحو 2.913 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 43.4% (1.784 مليون بنسبة 26.6% في قطاع غزة، ونحو 1.129 مليون بنسبة 16.8% في الضفة الغربية)، والباقي (1.24 مليون بنسبة 18.5%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد العائلات المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس 1.6 مليون عائلة، بمتوسط حجم 4.2 أفراد لكل عائلة.[41]

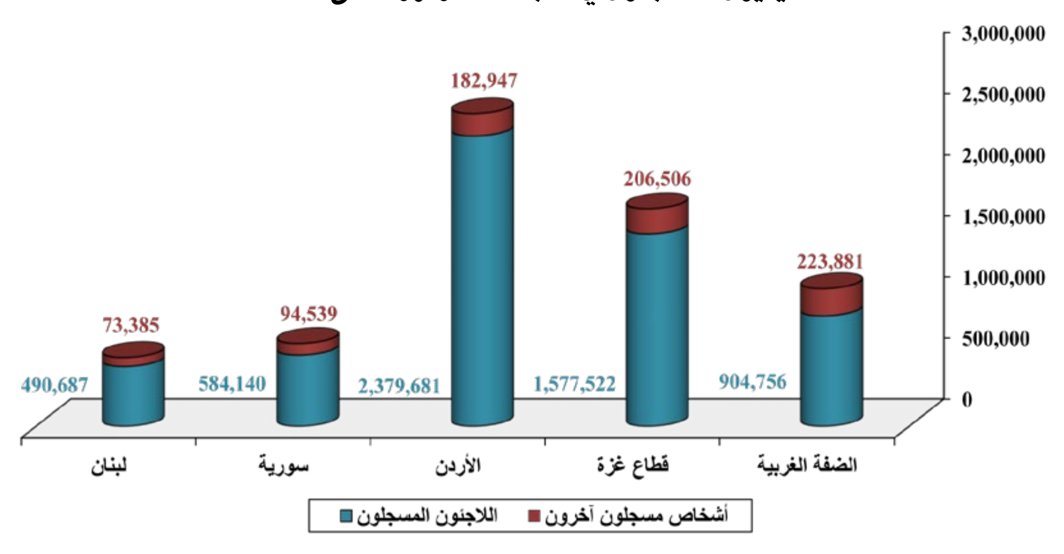
وتظلُّ أعداد اللاجئين أعداداً تقديرية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بفلسطينيي الخارج، في غير المناطق التي تعمل فيها الأونروا؛ حيث لا توجد إحصاءات رسمية، ولا معرفة دقيقة بنسب النمو، مع صعوبة حلّ إشكاليات التكرار حيث ينتقل اللاجئ إلى أماكن عمل واستقرار جديدة بينما هو مسجل أو محتسب في مكانه الأصلي كما يحدث مع فلسطينيي الأردن ولبنان وسورية، وأبناء الداخل المقيمين في الخارج.

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى 2023/6/30[42]

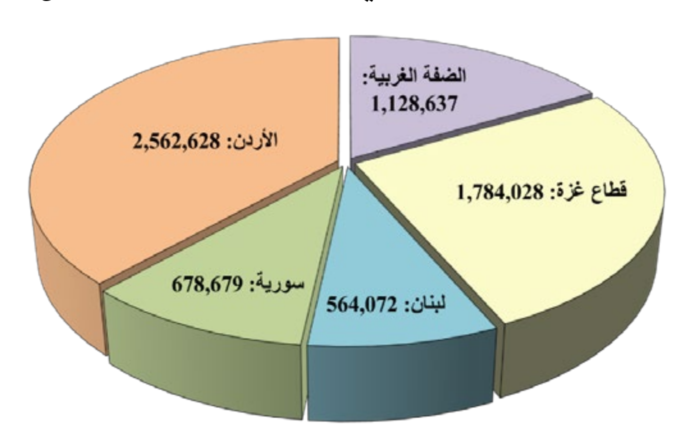
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	904,756	1,577,522	2,379,681	584,140	490,687	**5,936,786**
أشخاص مسجلون آخرون*	223,881	206,506	182,947	94,539	73,385	**781,258**
مجموع الأشخاص المسجلين	1,128,637	1,784,028	2,562,628	678,679	564,072	**6,718,044**
عدد العائلات	288,257	390,190	573,606	199,707	148,583	**1,600,343**
عدد المخيمات الرسمية	19	8	10	9	12	**58**
عدد المدارس	96	284	161	102	63	**706**
عدد التلاميذ	46,022	294,086	113,485	49,500	39,982	**543,075**
عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية	43	22	25	23	27	**140**

* يقصد بالأشخاص المسجلين الآخرين: الزوجات والأزواج والأبناء غير اللاجئين، وأعداد من الفقراء في منطقتي القدس وغزة،...إلخ.

الفلسطينيون المسجَّلون في سجلات الأونروا حتى 2023/6/30



عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2023/6/30



وتشير البيانات في الجدول 2/6 إلى أن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين لدى الأونروا هي مجتمعات فتية، على نحو مماثل للفلسطينيين بشكل عام، حيث إن 29% من اللاجئين المسجَّلين لديها أطفال دون سنّ 18، أعلاها في قطاع غزة (40.7%)، وأدناها في لبنان (21.6%).

كما تشير البيانات إلى أن معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة مع باقي مناطق عمل الوكالة الخمس (3.6 مواليد لكل امرأة)، كما هو الحال بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع (5.6 أفراد لكل أسرة معيشية). أما بالنسبة لمعدل الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) لدى اللاجئين المسجَّلين، فهي مرتفعة بشكل كبير في قطاع غزة (حتى تصل إلى 70 عاماً)، وهذا مرتبط بشكل أساسي بنسبة الأشخاص دون 15 عاماً، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ البطالة المرتفعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2022[43]

	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأطفال دون 18 عاماً (%)	40.7	26.5	24.2	26.8	21.6
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.6	5.6	5.2	4.8	4.7
معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)	3.6	3.6	3.2	2.7	2.7
معدل الإعالة	70	48.6	43.3	46.5	47.9

أما بخصوص التحصيل العلمي، فتشير البيانات المتوفرة إلى أن اللاجئين يتقدمون على غير اللاجئين في التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث يصل معدل الأمية إلى 2.5% بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) مقابل 3% عند غير اللاجئين، كما تشير البيانات إلى أن نسبة اللاجئين الحاصلين على درجة البكالوريس هي أعلى بنحو 16% مقابل 14% عند غير اللاجئين.[44]

4. اتجاهات النمو السكاني:

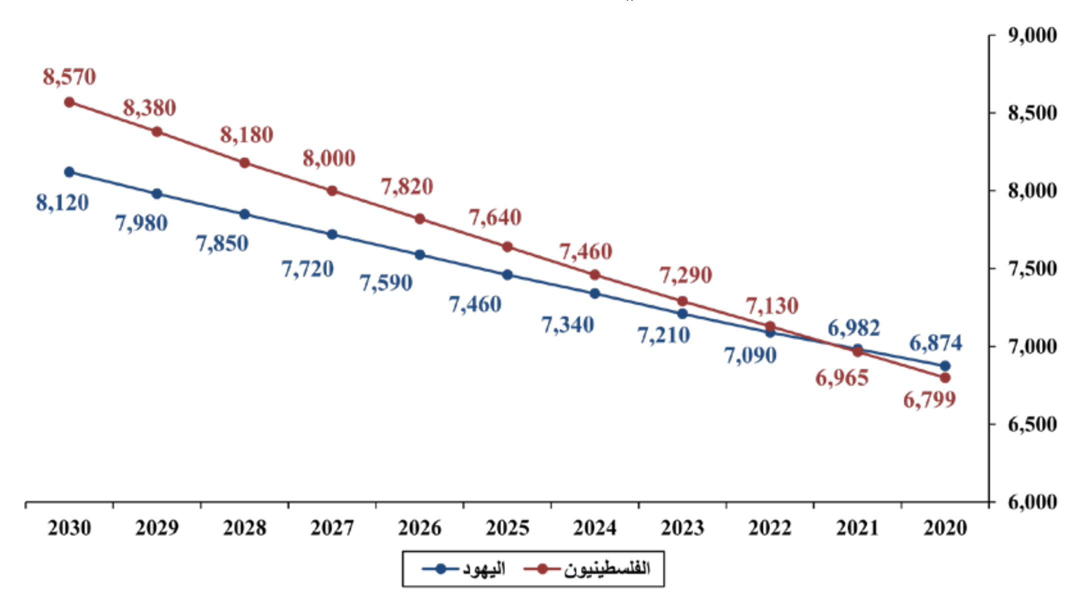
على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 7.3 ملايين نسمة في نهاية سنة 2023، في حين بلغ عدد اليهود بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 7.2 ملايين نسمة في نهاية السنة نفسها،[45] وكان عددُ الفلسطينيين قد تجاوزَ عددُ اليهود لأول مرة منذ سنوات طويلة في سنة 2022 بنحو 40 ألفاً، ومن المتوقع أن يتجاوز عددُ الفلسطينيين عدد اليهود بنحو 450 ألف نسمة في سنة 2030.

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2030 (بالألف نسمة)[46]

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2020	6,799	6,874
2021	6,965	6,982
2022	7,130	7,090
2023	7,290	7,210
2024	7,460	7,340
2025	7,640	7,460
2026	7,820	7,590
2027	8,000	7,720
2028	8,180	7,850
2029	8,380	7,980
2030	8,570	8,120



عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2030 (بالألف نسمة)



هذه التوقعات في إطارها الإيجابي تؤكد على أن الشعب الفلسطيني بالرغم مما عاناه ويعانيه من قهر وتشريد واحتلال، ما زال صامداً على أرضه. وأن المشروع الصهيوني بعد نحو 125 عاماً على نشأة المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization، ونحو 74 عاماً على إنشاء الكيان الصهيوني، يجد نفسه أمام حقيقة أن عدد الشعب الفلسطيني في الداخل يتجاوز عدد المستوطنين اليهود الذين قام بتجميعهم من أكثر من مئة بلد حول العالم على مدار تلك السنين والأعوام. وهذا بلا شكّ حقيقة مقلقة للكيان الصهيوني. في المقابل، فإن الحديث عن "القنبلة الديموجرافية" الفلسطينية لا ينبغي أن يُصيب الفلسطينيين بنشوة الانتصار أو الاسترخاء. إذ إن الصمود الفلسطيني على الأرض والزيادة السكانية ظاهرة مهمة، ولكنها غير كافية، إذ إن التجارب الاستعمارية عبر التاريخ أظهرت قدرة الاستعمار في أحيان عديدة على التعامل مع هكذا ظواهر وتجاوزها.

ومن ناحية ثانية، فإن الصهاينة الذين يدركون خطورة هذه الظاهرة يعملون منذ عشرات السنوات على تجاوزها؛ فكان انسحابهم من قطاع غزة سنة 2005، وكانت خطتهم في الضفة الغربية لضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، وإيجاد بيئة حياة طاردة للفلسطينيين. كما أن ملفات التهجير و"الترانسفير" ما تزال موجودة على طاولة صانع القرار الإسرائيلي، والتي حاول تفعيلها في حربه ضدّ غزة إثر معركة طوفان الأقصى، غير أنه فشل حتى الآن في ذلك.

5. فلسطينيو الخارج وحقّ العودة:

يلعب اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الشتات دوراً بارزاً في التعريف بالقضية الفلسطينية، وتعميق ارتباط الأجيال الناشئة بفلسطين وبأهمية حقّ العودة والتمسك بالأرض. وعلى الرغم من التهميش السياسي، إلا أن الجاليات الفلسطينية استطاعت إطلاق الكثير من المبادرات خارجَ إطار ما تبقّى من التنظيمات، ومن المؤسسات القائمة المرتبطة بها.

واستمراراً للنهج المعمول به منذ سنوات، عُقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 20، في مدينة مالمو السويدية في 2023/5/27، تحت شعار "القدس توحدنا والعودة موعدنا"، بمشاركة آلاف الفلسطينيين الذين قَدِمُوا من كافة أقطار القارة الأوروبية وبحضور شخصيات فلسطينية وعربية وأوروبية. وشارك في هذا المؤتمر 11 نائباً سويدياً، إضافة إلى برلمانيين من إيرلندا ومن إيطاليا ومن إسبانيا.[47] ودعا المؤتمر إلى استعادة اللُّحمة الوطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.[48]

وضمن حملة "جرحنا واحد" الإغاثية التي أطلقتها مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني في شهر أيار/ مايو 2021، والتي تهدف إلى دعم المستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة بالأجهزة والمعدات الطبية، أعلنت اللجنة الطبية التابعة للمبادرة، في أيلول/ سبتمبر 2022، عن تنفيذ المشروع الثالث للحملة من خلال توفيرها لجهاز ألترا ساوند Ultra Sound متطور لقسم جراحة الأوعية الدموية في مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة.[49]

وبهدف تسليط الضوء على واقع القدس في إطار العدوان الإسرائيلي المتواصل ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية، قدَّم مجتمعون في مؤتمر القدس الأوروبي الأول، الذي عُقد في مدينة ميلانو الإيطالية، في 2022/10/29، عدَّة مبادرات أوروبية تُعنى بالعمل الفلسطيني في القارة الأوروبية، وتعزز التواصل مع الداخل، إضافة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أوروبا.[50]

ونشط المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في نحو خمسين بلداً حول العالم، ونظَّم في 2023/3/5، مؤتمر "الحالة الفلسطينية خلال عام 2022 والآفاق المستقبلية والدور المطلوب من فلسطينيي الخارج"، والذي عُقِد على هامش الاجتماع الثاني للهيئة العامة للمؤتمر الشعبي عبر منصة زووم Zoom، بمشاركة شخصيات وطنية من الداخل والخارج. وأكد المؤتمر على أهمية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أساس التحرير، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والعمل على بناء جبهة وطنية قائمة على المقاومة، والتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[51]

ونَشِطَ مركز العودة الفلسطيني في العديد من مجالات العمل في الخارج، وطالب المركز بالتعاون مع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، خلال مداخلته الشفهية أمام

مجلس حقوق الإنسان الدولي التابع للأمم المتحدة The United Nations Human Rights Council بجنيف، في 2022/3/14، بالإفراج عن المعتقلات الفلسطينيات في السجون السورية.[52]

وتتَّسع رقعة التضامن مع القضية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، في ظلّ جهود حثيثة تقوم بها الجالية العربية والمسلمة، خصوصاً الفلسطينية منها، لتعريف شعوب تلك القارة بالمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على حقّ العودة. ففي 2023/3/19، اختُتمت أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية (أوبال) Union Palestinian of Latin America (UPAL)، والذي استمر ثلاثة أيام، عُقد في مدينة برانكيا الكولومبية. وقد شاركت وفود في المؤتمر من أبناء وبنات الجاليات الفلسطينية في كل من كولومبيا، والبرازيل، وفنزويلا، وبوليفيا، وهندوراس، والسلفادور، وغواتيمالا. وناقش المؤتمر عدداً من المواضيع التي تَهمُّ الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، وخصوصاً توسيع برنامج المقاطعة للكيان الصهيوني في إطار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement، والتأثير في مجريات السياسة الداخلية لتلك البلاد، بما يخدم القضية الفلسطينية. واعتمد المؤتمر بياناً ختامياً أكد فيه المشاركون على عمق انتمائهم للشعب الفلسطيني.[53]

استمرت الجاليات الفلسطينية المنتشرة في أوروبا والولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية في عقد فعاليات ونشاطات وتنظيم تظاهرات ووقفات، تأكيداً على حقّ الفلسطينيين بأرضهم، وعلى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، ورفضاً لعمليات التهويد والتهجير في القدس المحتلة وباقي الضفة الغربية، واستنكاراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ومنذ عملية طوفان الأقصى وما تبعها من عدوان إسرائيلي غير مسبوق على قطاع غزة، شهدت العديد من عواصم هذه الدول انطلاق العشرات من التظاهرات من أبناء الجاليات الفلسطينية ونشطاء السلام ومناصري الحق الفلسطيني.[54]

ففي أمريكا اللاتينية، كان للجاليات الفلسطينية دوراً بارزاً في التنظيم والمشاركة في العديد من التظاهرات والفاعليات التضامنية مع قطاع غزة شملت عدة عواصم ومدن. وقال اتحاد المؤسسات الفلسطينية في البرازيل (فيبال) Federation of Palestinian Institutions in Brazil (VIBAL)، إن "المقاومة الفلسطينية، أطلقت عملية دفاع عن النفس، للشعب الواقع في ظروف الاحتلال والاستعمار وعدم الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية". كما أقام النادي الفلسطيني في تشيلي، محاضرة جماهيرة، حول "حقيقة مزاعم (إسرائيل) عن السلام، مقارنة بواقع قتلها وإبادتها للفلسطينيين في قطاع غزة".[55] وشارك خبراء حملات من شبكة المؤسسات الفلسطينية الأمريكية ومتطوعون من الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة، في تشكيل اللجنة

التحضيرية لمناهضة الأبارتهايد الإسرائيلي على مستوى دول قارة أمريكا الجنوبية، التي أُعلن عنها في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في العاصمة المكسيكية مكسيكو، وتضمّ ممثلين عن أحزاب ونواب في برلمانات معظم دول أمريكا اللاتينية.[56]

وفي الولايات المتحدة، نظّمت الجالية الفلسطينية والمؤسسات والأطر الشبابية الفلسطينية العديد من الوقفات والتظاهرات والنشاطات، ومن أبرز الأطر الفلسطينية الناشطة هناك، حركة الشباب الفلسطيني "بي واي إم PYM"، وشبكة الجالية الفلسطينية الأمريكية "يو إس بي سي إن USPCN".[57]

وفي العاصمة النمساوية فيينا، تظاهر نحو 10 آلاف شخص من أبناء الجاليات الفلسطينية والعربية وبعض المؤيدين الأوروبيين في 2023/11/4؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة. وشهدت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا ودول أوروبية أخرى تظاهرات حاشدة داعمة لفلسطين ومستنكرة للعدوان الإسرائيلي على غزة.[58]

ثانياً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

ألقت معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بظلالها الكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة؛ هذا بالإضافة إلى استمرار المعاناة الفلسطينية بسبب السياسات والإجراءات الإسرائيلية القاسية، التي تستغل المقدَّرات الفلسطينية، وتمنع تطور الاقتصاد الفلسطيني، وتجعله اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

ومع تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة براً وبحراً وجواً، منذ 2023/10/7، ما أسفر في يومه الـ 200 (2024/4/23)، وبعد قيامه بـ 3,025 مجزرة، وإلقاء 75 ألف طن من المتفجرات، عن استشهاد 34,183 فلسطينياً، غالبيتهم من النساء والأطفال (14,778 طفلاً و9,752 أمرأة)، وإصابة 77,143 آخرين، وفقدان نحو 7 آلاف فلسطيني تحت الركام وفي الطرقات، 72% منهم من الأطفال والنساء، واستشهاد 485 من الطواقم الطبية، و67 من الدفاع المدني، و140 من الصحفيين. كما أسفر هذا العدوان عن نزوح مليونَيْ فلسطيني، وتدمير 181 مقراً حكومياً، و103 مدارس وجامعات بشكل كلي، و309 مدارس وجامعات بشكل جزئي، و239 مسجداً بشكل كلي، و317 مسجداً بشكل جزئي، و3 كنائس، و86 ألف وحدة سكنية بشكل كلي، و294 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي ولكنها غير صالحة للسكن، و206 مواقع أثرية وتراثية. وأخرج العدوان الإسرائيلي 32 مستشفى و53 مركزاً صحياً عن الخدمة، كما استهدف 160 مؤسسة صحية بشكل جزئي، ودمّر 126 سيارة إسعاف.[59]

وقد عرض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2023/12/30، تقريراً عن التداعيات الاقتصادية الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أدّى إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) في القطاع، رافقه ارتفاع كبير في معدل البطالة. كما أثَّر أيضاً على الناتج المحلي في الضفة الغربية بالتراجع بنسبة 22%، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 29%، وأدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تصل إلى 33%، وإلى انخفاض حاد في مستوى الاستهلاك في مناطق السلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 33%، وإلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 30%، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الفقر في فلسطين.[60]

وقُدِّرت الخسائر المباشرة خلال الشهرين الأوليين من العدوان الإسرائيلي على القطاع بأكثر من 12 مليار دولار. ومع دخول الحرب الشهر السادس على التوالي، ذكر المكتب الإعلامي الحكومي أن الحرب في قطاع غزة أسفرت عن أضرار بقيمة 30 مليار دولار، وقُدِّرت نسبة الدمار في مباني مدينة غزة بـ 80%. وأضاف المكتب أن الأضرار العامة أحدثت دماراً شاملاً في المباني السكنية، والمنشآت الاقتصادية، والبنى التحتية؛ مثل الطرق، والكهرباء، ومواسير المياه، وأنظمة الصرف الصحي.[61]

وفي 2024/4/17، ناشدت الأمم المتحدة توفير تمويل بقيمة 2.8 مليار دولار لمساندة أكثر من 3 ملايين شخص في قطاع غزة والضفة الغربية حتى نهاية السنة، وفي المساعدة في تخفيف نقص الغذاء ودرء خطر المجاعة في القطاع. وجاء في مناشدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian (OCHA) أن حصة كبيرة من التمويل تقدر بنحو 782.1 مليون دولار ستُخصص لتوفير المساعدات الغذائية لنحو 2.2 مليون شخص في غزة، وما يقارب 400 ألف شخص في الضفة الغربية.[62]

وكان قطاع غزة قد تعرَّض لعدوانَيْن كبيرَيْن في السنتين 2022–2023، الأول خلال الفترة 5–2022/8/7، وعُرِفَ بعملية "وحدة الساحات" وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة استشهاد 46 فلسطينياً خلاله، بالإضافة إلى إصابة 360 بجراح مختلفة. وأظهرت إحصائية أصدرتها وزارة الأشغال والإسكان في قطاع غزة أن الاحتلال دمّر خلال عدوانه 18 وحدة سكنية دماراً كلياً، و71 بشكل جزئي غير صالح للسكن، و1,675، جزئياً، صالحاً للسكن.[63] وبحسب مسؤول ملف الإعمار في وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة، فإن التقديرات

للخسائر المباشرة تتجاوز الـ 3 ملايين دولار، بينما قُدِّرت الخسائر غير المباشرة بأكثر من 10 ملايين.[64] أما العدوان الثاني فعُرف بعملية "ثأر الأحرار" خلال الفترة 9–2023/5/13، حيث وثَّقت إحصائية للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة استشهاد 33 فلسطينياً، فيما بلغ إجمالي الوحدات السكنية المتضررة 2,041 وحدة سكنية، وبلغت قيمة الخسائر في القطاع الزراعي 3 ملايين دولار، علماً بأنه تمّ تقدير الخسائر المالية المباشرة وغير المباشرة بنحو 50 مليون دولار.[65]

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعكس هذا الناتج حصيلة النشاط الذي قامت به كافة المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات في القطاعين العام والخاص وغيرهما لبلد ما على امتداد عام واحد، وهو مؤشر واسع الانتشار، يجري استخدامه والتعامل به محلياً وإقليمياً ودولياً وعلى مختلف الأصعدة. وهو يُوضّح حالة التطور والنمو الاقتصادي من وقت لآخر، ويتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قياسه دورياً وعرض بياناته الحاضرة وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت سنتا 2021–2022 تحسناً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية بلغ 7% و4.1% على التوالي. وبالرغم من أن الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023 شهدت ارتفاعاً في الناتج المحلي بنسبة 3% مقارنة مع الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2022، إلا أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 أدى إلى تراجع الناتج المحلي في القطاع خلال الربع الرابع إلى أكثر من 80% مقارنة مع الربع الرابع 2022، حيث تعطلت الحياة الاقتصادية بشكل شبه كامل وتمّ تدمير معظم مقومات الإنتاج؛ كما سجَّل الناتج المحلي انخفاضاً بنسبة 22% في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023 مقارنة بالربع الرابع 2022. وبالمحصلة، أدى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 6% سنة 2023، بعد أن كان من المتوقّع أن يحقق نمواً بنسبة 3%.[66]

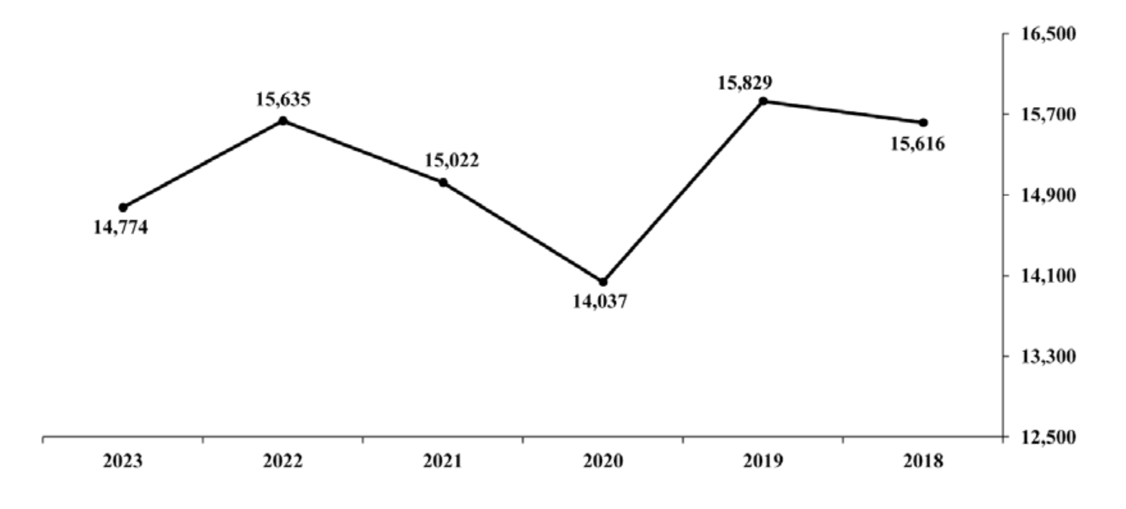
وجاء في تقرير أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) في 2024/1/31 أنه بحسب صور الأقمار الصناعية والبيانات الرسمية المتوفرة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 24% خلال سنة 2023، وأوضح أنه إذا ما انتهت العملية العسكرية الحالية وبدأت عملية إعادة الإعمار على الفور واستمر اتجاه النمو المسجل في الفترة 2007–2022 بمتوسط معدل نمو قدره 0.4%، فلن يتمكن الاقتصاد من استعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 في غزة إلا بعد 70 عاماً (أي سنة 2092).[67]

جدول 2/8: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[68]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	15,616	15,829	14,037	15,022	15,635	14,774
معدل النمو السنوي (%)	1.2+	1.4+	11.3–	7+	4.1+	5.5–

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ب. معدل نمو الناتج المحلي في كلٍّ من الضفة والقطاع:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة والقطاع، ففي القطاع ارتفع المعدل بنسبة 4.2% سنة 2021، وبنسبة 5.2% سنة 2022؛ مقابل ارتفاع في النمو في الضفة قدره 7.6% سنة 2021، و3.8% سنة 2022. وجاء العدوان الإسرائيلي ليزيد هذه الفجوة، حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الناتج المحلي في القطاع بنسبة 22.6% سنة 2023 مقابل انخفاض في الضفة بنسبة 1.9% للسنة نفسها. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فهناك استمرار في التراجع في حصة قطاع غزة حيث انخفضت إلى 17.2% سنة 2021، و17.4% سنة 2022، ولا يُتوقع أن تمثل أكثر من 14% في سنة 2023. في المقابل، مثَّلت حصة الضفة 82.6% من مجموع الناتج لسنة 2022، بالرغم من أن حصتها من مجموع

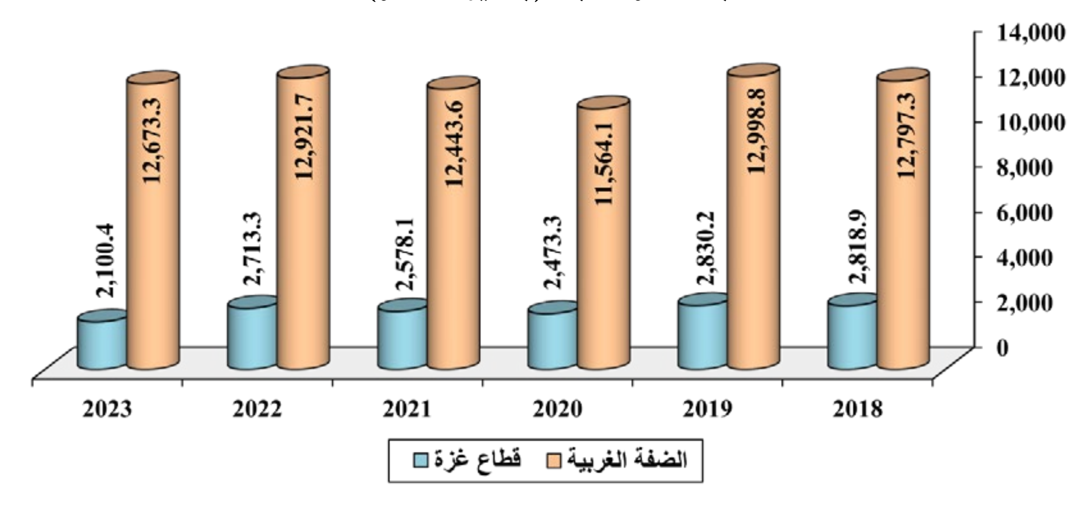
السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% لقطاع غزة. وهذه الأرقام غير مستغربة في ضوء أن القطاع يعاني حصاراً خانقاً على مدى الـ 16 عاماً الماضية، ويدفع ضريبة المقاومة وخوض المعارك مع الاحتلال الإسرائيلي، وما يستتبع ذلك من شهداء وجرحى ودمار في المنازل والممتلكات والبنى التحتية، وصعوبة التنمية الاقتصادية.

جدول 2/9: الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[69]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2018	12,797.3	81.9	2,818.9	18.1	**15,616.2**	**100**
2019	12,998.8	82.1	2,830.2	17.9	**15,829**	**100**
2020	11,564.1	82.4	2,473.3	17.6	**14,037.4**	**100**
2021	12,443.6	82.8	2,578.1	17.2	**15,021.7**	**100**
2022	12,921.7	82.6	2,713.3	17.4	**15,635**	**100**
2023*	12,673.3	85.8	2,100.4	14.2	**14,773.7**	**100**

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



جدول 2/10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[70]

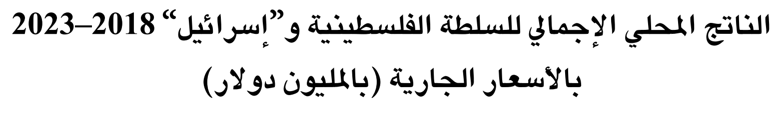
البيان		فعلي					تقديرات أولية
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الضفة الغربية	القيمة	12,797.3	12,998.8	11,564.1	12,443.6	12,921.7	12,673.3
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	2.3+	1.6+	11–	7.6+	3.8+	1.9–
قطاع غزة	القيمة	2,818.9	2,830.2	2,473.3	2,578.1	2,713.3	2,100.4
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.5–	0.4+	12.6–	4.2+	5.2+	22.6–

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

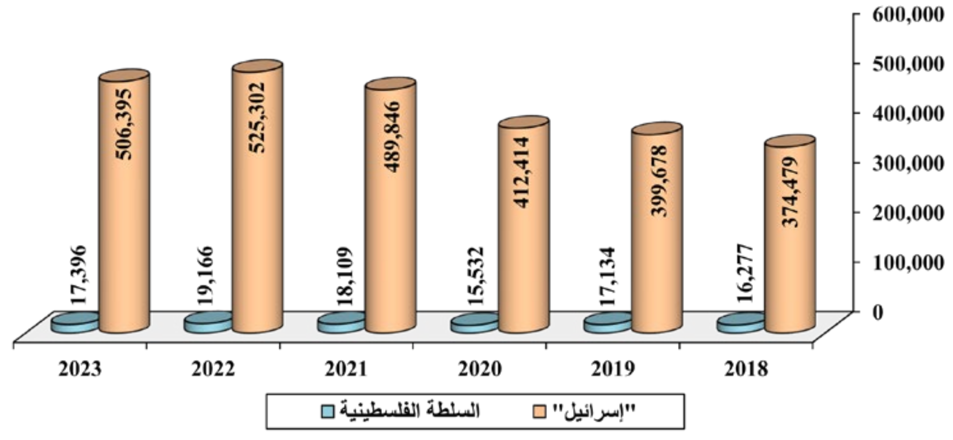
عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 506 مليارات دولار سنة 2023، كما بلغ 525 مليار دولار سنة 2022، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بأكثر من 29 ضعفاً في سنتي 2022 و2023. وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحريّة وكفاءة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان في الكيان الإسرائيلي لسنة 2023 يبلغ 9.84 ملايين نسمة، مقابل 5.55 ملايين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[71]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2018	16,277	374,479	4.3
2019	17,134	399,678	4.3
2020	15,532	412,414	3.8
2021	18,109	489,846	3.7
2022	19,166	525,302	3.6
2023	17,396	506,395	3.4



الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدُّ هذا المؤشر انعكاساً لإجمالي تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه بالأسعار الثابتة، أي بعد استبعاد معدلات التضخم ومعدلات نمو السكان، ويشير إلى متوسط حصة الفرد المقيم في البلاد من إجمالي الناتج المذكور عبر الزمن، والتي يجري إعادة صياغتها كمتوسط لنصيب الفرد من الدخل، وكذلك من الدخل المتاح للإنفاق، الذي يُترجم إلى قوة شرائية متاحة للفرد الواحد، والتي تتأثر بدورها بحصيلة ما يرِدُ من الخارج من تحويلات، وما يتمّ استقطاعه عن الفرد من خصومات.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طرأ عليه تحسنٌ محدودٌ بنسبة بلغ متوسطها 3% لسنتي 2021–2022، كما يظهر في الجدول 2/12، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,100 دولار سنة 2022 مقارنة بنحو 3,052 دولاراً سنة 2021.

وبالرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة سجَّل ارتفاعاً بنسبة 0.5% خلال الربع الثالث من سنة 2023 مقارنة مع الربع الثاني من السنة نفسها، إلا أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 8% سنة 2023 بحسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[72]

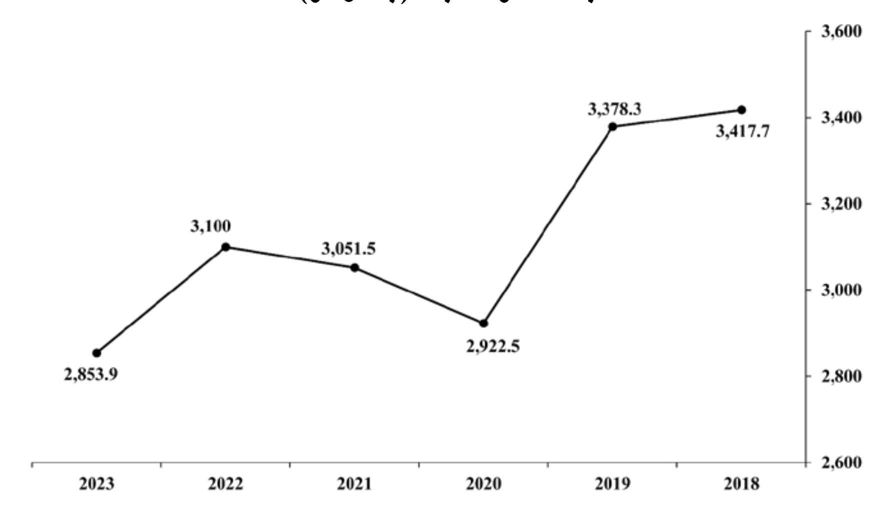
من ناحية أخرى، ذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في 2024/1/31 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي انخفض بسبب الحرب بنسبة 26.1% خلال سنة 2023، وأضاف أنه في ظلّ السيناريو الأكثر تفاؤلاً فإن نصيب الفرد في قطاع غزة لن يعود إلى المستوى الذي حققه سنة 2006، أي قبل الحصار، إلا في سنة 2035.[73]

جدول 2/12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[74]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	*2023
القيمة	3,417.7	3,378.3	2,922.5	3,051.5	3,100	2,853.9
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.3–	1.2–	13.5–	4.4+	1.6+	7.9–

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع:

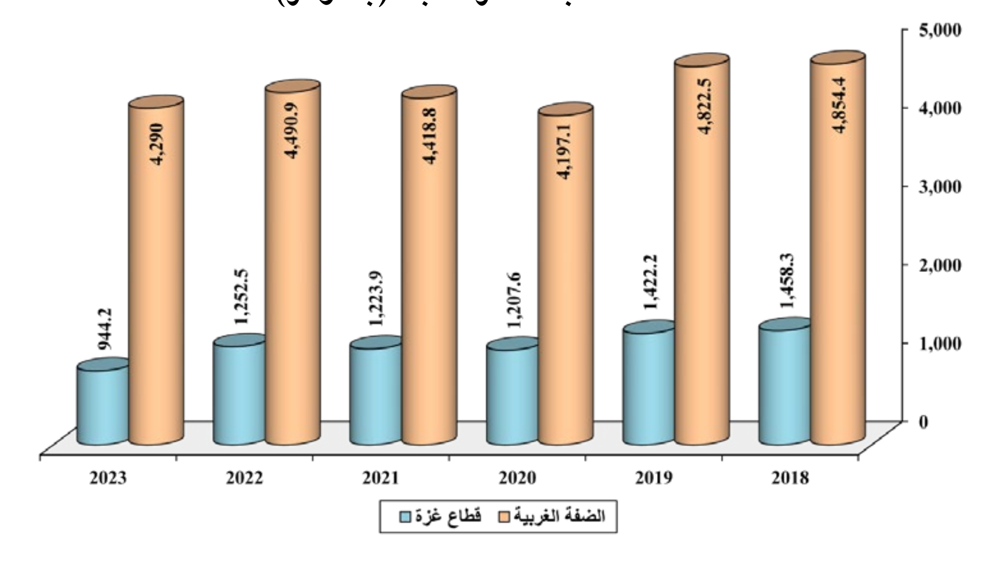
يُلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2022، حيث بلغ في الضفة نحو 4,491 دولاراً، مقابل نحو 1,253 دولاراً في القطاع. أما في سنة 2023، وبسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فتشير التقديرات إلى انخفاض نصيب الفرد في الضفة إلى نحو 4,290 دولاراً بنسبة 4.5% عن سنة 2022، وانخفاض حاد إلى نحو 944 دولاراً في غزة بنسبة 24.6%.

ويشكّل نصيب الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية 3.6 ضعفاً مقابل نظيره في قطاع غزة سنة 2022، وبعد العدوان الإسرائيلي نهاية سنة 2023 ارتفع إلى 4.5 ضعفاً مقابل نظيره في القطاع (انظر جدول 2/13).

جدول 2/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[75]

البيان		فعلي					تقديرات أولية
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الضفة الغربية	القيمة	4,854.4	4,822.5	4,197.1	4,418.8	4,490.9	4,290
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	0.1+	0.7–	13–	5.3+	1.6+	4.5–
قطاع غزة	القيمة	1,458.3	1,422.2	1,207.6	1,223.9	1,252.5	944.2
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6.3–	2.5–	15.1–	1.3+	2.3+	24.6–

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



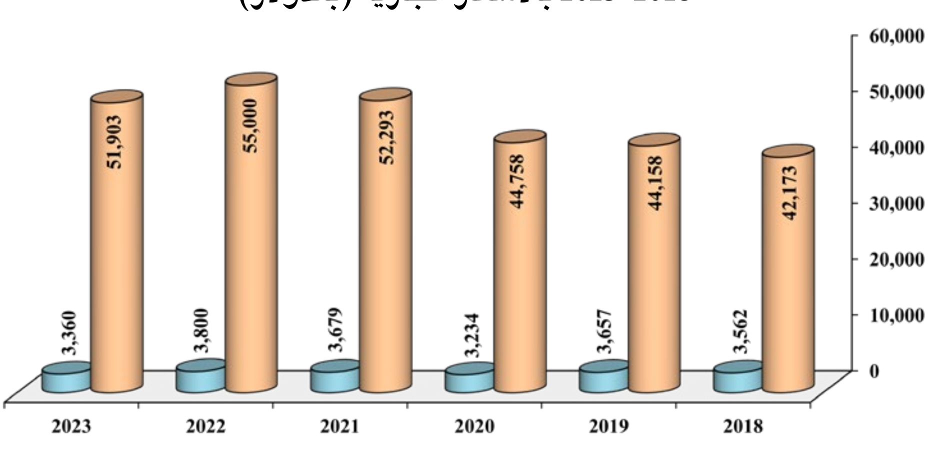
ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية نحو 3,800 دولار و3,360 دولاراً لسنتي 2022 و2023 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 55 ألف دولار و51,903 دولاراً للفترة نفسها، مما جعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 15.4 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم، فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع، مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 2/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالدولار)[76]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2018	3,562	42,173	8.4
2019	3,657	44,158	8.3
2020	3,234	44,758	7.2
2021	3,679	52,293	7
2022	3,800	55,000	6.9
2023	3,360	51,903	6.5

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالدولار)



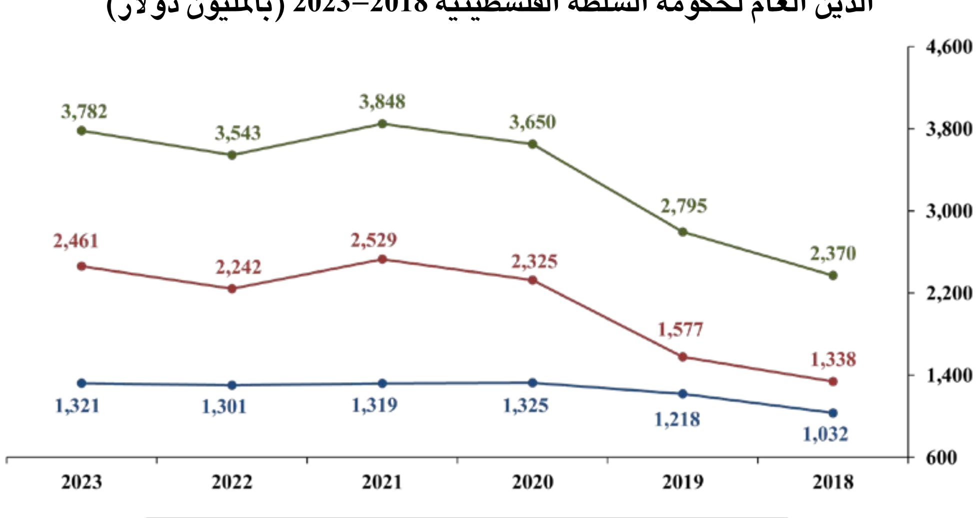
3. الدَّين العام:

ارتبط الدَّين العام بشقَّيه المحلي والخارجي بالتوسع الكبير في النفقات الحكومية ومن ثم العجز الدائم والمزمن للموازنة، مع تراجع كبير في الدعم الخارجي وبشكل ملحوظ ومتتابع مع التقلب منذ سنة 2009، ثم تزايد الالتزامات المترتبة على الجائحة الوبائية كورونا، بالإضافة إلى الاستقطاعات الإسرائيلية الجائرة، بحيث كانت السلطة تتجه دوماً للاستدانة، كملاذٍ مُيسَّر لها خصوصاً من المصادر المحلية، كالجهاز المصرفي والهيئات العامة، بما في ذلك هيئة التقاعد الفلسطينية.

جدول 2/15: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)[77]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدَّين العام المحلي	1,338	1,577	2,325	2,529	2,242	2,461
معدل النمو السنوي (%)	10.9–	17.9+	47.4+	8.8+	11.3–	9.8+
الدَّين العام الخارجي	1,032	1,218	1,325	1,319	1,301	1,321
معدل النمو السنوي (%)	1–	18+	8.8+	0.4–	1.4–	1.5+
إجمالي الدين العام	**2,370**	**2,795**	**3,650**	**3,848**	**3,543**	**3,782**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	16,276.6	17,133.5	15,531.7	18,109	19,165.5	17,396.3
إجمالي الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.6	16.3	23.5	21.2	18.5	21.7

الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)



ومن الجدير بالذكر أن الدَّين العام الحكومي في مجموعه قد اتَّخذ أكثر من مسار خلال الفترة 2015–2023؛ اتَّجه المسار الأول نحو الانخفاض حتى سنة 2018، ثم نحو الارتفاع للسنوات 2019–2021، بعدها عاد للانخفاض مرة ثانية بنحو 8% سنة 2022.

وقد أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية في نهاية سنة 2023 ارتفاع الدَّين العام بنسبة 6.7% مقارنة بسنة 2022، ليبلغ 3.78 مليار دولار أو ما يعادل 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن على الرغم من تقلّب حجم الدَّين، إلا أنه ما يزال عند مستويات مرتفعة مقارنة بالفترات السابقة، بسبب استمرار أزمة إيرادات المقاصة والخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من هذه الأموال، إضافة إلى الانخفاض الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها. وقد توزع الدَّين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 65%، ودين خارجي بنحو 35%. وشكَّل الدَّين العام الحكومي، خلال سنة 2023 نحو 80% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 87% من صافي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 70% و76% على التوالي خلال السنة السابقة، وهو ما يشير إلى ضعف الوضع المالي للحكومة وهشاشته، وارتهانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أم الخارجية للدول المانحة. ويُعدّ ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة للسداد، مما يعني استنزاف الموارد المالية للحكومة. ومن الجدير بالذكر، أن هذه النسب ترتفع إلى مستويات تفوق السقف المسموح به بحسب قانون الدَّين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي) عند إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد.[78] ولم تتوفر حتى كتابة هذا التقرير معطيات محددة حول انعكاس معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على اقتصاد السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وشكَّل الدَّين المحلي الجانب الأكبر من مجموع الدَّين العام طوال السنوات الماضية، وقد بلغ 65% سنة 2023. وكان الجهاز المصرفي هو المزود الأكبر لهذا الدَّين بِحُكم ما يتوفر لديه من سيولةٍ فائضة ورغبةٍ في توظيفها، في ظلِّ التزام الحكومة بالوفاء بهذه الديون والفوائد الربوية المترتبة عليها في مواعيدها. كما تتمّ هذه الاستدانة بالعملة المحلية، مما يجعل المصارف المحلية قادرة على الاحتفاظ بسيولة نقدية كافية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يُجنّب السلطة الفلسطينية مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

ويبقى هناك جانب آخر من جوانب المديونية، مُتمثلاً فيما يُطلق عليه "المتأخرات"، التي تُمثل ديوناً عامّة إضافية لم يُحدَّد لها فترة مُلزِمة للسَّداد كسلوك حكومي من جانب واحد؛ وهي وسيلة تلجأ إليها السلطة لإخفاء الحجم الكلي الحقيقي لمديونياتها، بتجاوز النسبة المسموح بها قانوناً للاستدانة العامة وهي 40%. إضافة إلى أن لهذه المتأخرات انعكاسات سلبية ضارة للجهات المزودة للخدمات التي تحتاجها السلطة؛ كنفقات العلاج في المستشفيات،[79] وحقوق مورِّدي السلع، وشركات المقاولات وغيرها. وبلغ إجمالي المتأخرات التي ترتبت على الحكومة الفلسطينية خلال سنة 2022 نحو 3.5 مليار شيكل (نحو 960 مليون دولار)، وفي الوقت ذاته استطاعت الحكومة دفع ما يقارب 1.9 مليار شيكل (نحو 520 مليون دولار) من متأخرات سنوات سابقة، لتبلغ قيمة صافي المتأخرات خلال سنة 2022 نحو 1.6 مليار شيكل (نحو 440 مليون دولار). وتوزَّع إجمالي المتأخرات بشكل أساسي بين متأخرات غير الأجور بنحو 49.7% تعادل 1.7 مليار شيكل (نحو 466 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 35.9% نحو 1.2 مليار شيكل (نحو 330 مليون دولار)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنسبة تقارب 8.7%، بنحو 0.3 مليار شيكل (نحو 82 مليون دولار)، ومتأخرات المدفوعات المخصصة بنسبة 3.3%، وبما يقارب نحو 0.1 مليار شيكل (نحو 27 مليون دولار)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بما نسبته 2.4% من إجمالي المتأخرات خلال سنة 2022.[80]

وأشار "الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة" في بيان له في أيار/ مايو 2023، إلى أنّ حكومة السلطة الفلسطينية باتت غارقة في الديون الداخلية والخارجية التي بلغت نهاية سنة 2022 نحو 12.5 مليار شيكل (نحو 3.4 مليارات دولار)، وهو رقم غير مسبوق منذ تأسيس السلطة الفلسطينية. وأشار الفريق إلى أن "صافي المتأخرات التراكمي بلغ 11.2 مليار شيكل (نحو 3 مليارات دولار) في نهاية سنة 2022، كما ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور منذ سنة 2018 لسنة 2022 نحو 2 مليار شيكل (نحو 540 مليون دولار)، وتجاوزت فاتورة الرواتب على أساس الالتزام بالمبلغ المرصود في موازنة سنة 2022 بنسبة 7%.[81]

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

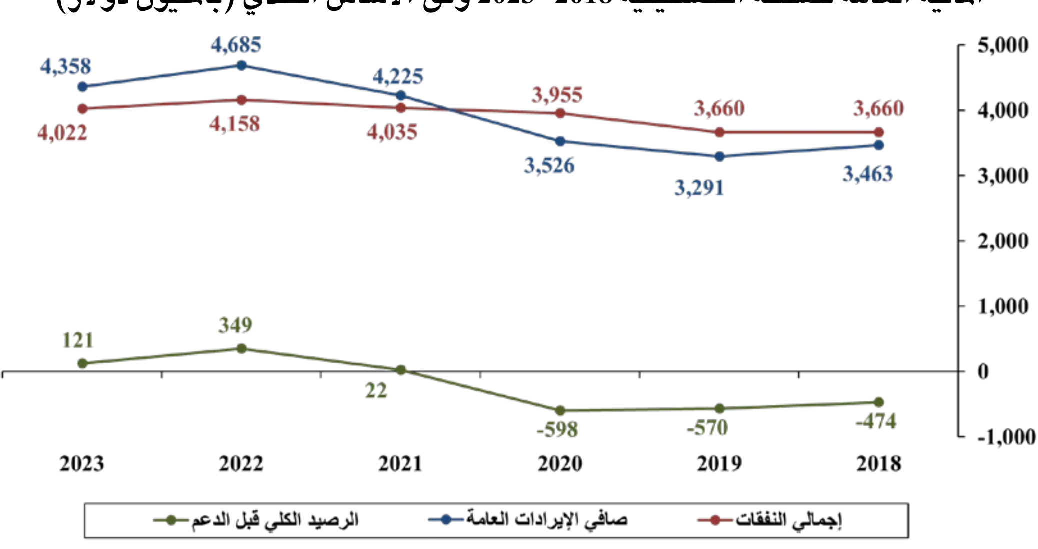
تعكس الموازنة العامة النشاط المالي الحكومي لبلد ما في سنة معينة؛ ويشمل الإيرادات والنفقات بأشكالها وصورها المختلفة، وحالة الرصيد الكُلّي من حيث الفائض أو العجز، ومن ثم كيفية توجيه هذا الفائض واستخدامه عند حدوثه، وسُبُل تغطية العجز عند تحققه. وتتناول البيانات التالية الفترة ما قبل العدوان الإسرائيلي المدمر على قطاع غزة، والذي له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى توقف تحويل أموال المقاصة وما تشهده من قرصنة واقتطاع وخصومات جائرة.

جدول 2/16: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[82]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	*2023
– إيرادات محلية	1,346	1,210	1,210	1,539	1,776	1,639
– إيرادات المقاصة	2,255	2,219	2,400	2,777	3,146	2,730
– إرجاعات ضريبية	138-	138–	84–	91–	237–	11–
صافي الإيرادات العامة	3,463	3,291	3,526	4,225	4,685	4,358
معدل النمو السنوي (%)	5.2–	5–	7.1+	19.8+	10.9+	7–
– رواتب وأجور	1,658	1,678	1,891	1,988	2,048	1,892
– غير الأجور	1,688	1,590	1,659	1,624	1,614	1,611
– صافي الإقراض	268	320	351	373	366	365
– مخصصات مدفوعات	46	73	54	50	131	154
إجمالي النفقات	3,660	3,660	3,955	4,035	4,158	4,022
معدل النمو السنوي (%)	3.5–	0	8.1+	2+	3+	3.3–
الرصيد الجاري	197–	370–	429–	190	527	336
النفقات التطويرية	277	200	169	168	178	215
الرصيد الكلي قبل الدعم	474–	570–	598–	22	349	121
مجموع الدعم	665	492	464	321	345	358
الرصيد الكلي بعد الدعم	191	77–	133–	343	694	479

* أرقام غير نهائية، حيث إنه من المفترض أن تشهد تغيراً كبيراً بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/16 أن مالية الحكومة قد مرّت بتقلبات من حيث النمو، ففي سنة 2021 كانت هناك زيادة ملحوظة في إجمالي الإيرادات بنسبة 19.8% نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنسبة 27.2% وزيادة إيرادات المقاصّة بنسبة 15.7%، وذلك لاحتجازها لعدة أشهر سابقة. وبالرغم من أن النفقات الكُلّية ارتفعت بنسبة 2%، فإن الرصيد الكُلّي حقَّق فائضاً بقيمة 190 مليون دولار، وبقيمة 22 مليون دولار بعد احتساب النفقات التطويرية. وفي سنة 2022، وصل الرصيد الكُلّي إلى فائض قدره 349 مليون دولار، وهذه سابقة استثنائية الحدوث، نتيجة لزيادة في إيرادات المقاصّة بنسبة 13.3%، وزيادة الإيرادات المحلية بنسبة 15.4%، وزيادة محدودة بالنفقات الكُليّة والنفقات التطويرية.

أما بالنسبة لسنة 2023، فتشير التقديرات إلى تراجع في الإيرادات العامة للخزينة الفلسطينية بنسبة 7%، حيث انخفضت كلٌّ من إيرادات الجباية المحلية بنسبة 7.7%، وإيرادات المقاصة بنسبة 13.2%. كما شكلت إيرادات المقاصة ما يقارب 63% من إجمالي الإيرادات العامة، وغطت نحو 68% من إجمالي النفقات سنة 2023، مما يظهر الأهمية الكبيرة لهذه الإيرادات بالنسبة للموازنة العامة الفلسطينية في ظلّ التراجع المستمر لأموال الدعم الخارجية، الذي تراجع بنسبة 30.8% سنة 2021 وبنسبة 7.5% سنة 2022، وعاد وارتفع بنسبة 3.8% سنة 2023.[83]

من جهة أخرى، أصدرت وزارة المالية الفلسطينية بياناً في 2023/11/9 ذكرت فيه أن وزارة المالية الإسرائيلية قامت باقتطاع مبلغ 600 مليون شيكل (نحو 156 مليون دولار) من أموال المقاصة بذريعة أن جزء من هذا المبلغ يشمل رواتب ومخصصات موظفين في قطاع غزة.[84] وهي إجراءات اعتادت السلطات الإسرائيلية على اتخاذها، حيث ذكرت وزارة المالية في 2023/10/2 أن حكومة "إسرائيل" قامت بمضاعفة الخصومات غير القانونية من أموال دافعي الضرائب الفلسطينيين التي تحتجزها على نحو غير مسبوق، حيث تتراوح هذه الخصومات شهرياً من 240–260 مليون شيكل (63–68 مليون دولار)، أي ما يعادل 25% من عائدات السلطة من أموال الضرائب التي تجبيها "إسرائيل".[85]

وكانت وزارة المالية الفلسطينية قد نشرت توقعات بأن يتجاوز العجز في ميزانية سنة 2023 الـ 600 مليون دولار في حال استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية، والاعتداءات المتكررة التي كانت ولم تزل عاملاً رئيسياً في عرقلة النمو الاقتصادي وخطط الاستثمار، بالإضافة إلى الضغوطات المالية على الحكومة وتراجع الدعم الخارجي إلى مستويات غير مسبوقة،... .[86] غير أن سبب العجز الأكبر سيكون الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي لم تظهر أرقامه النهائية بعد.

5. العمل والبطالة والفقر:

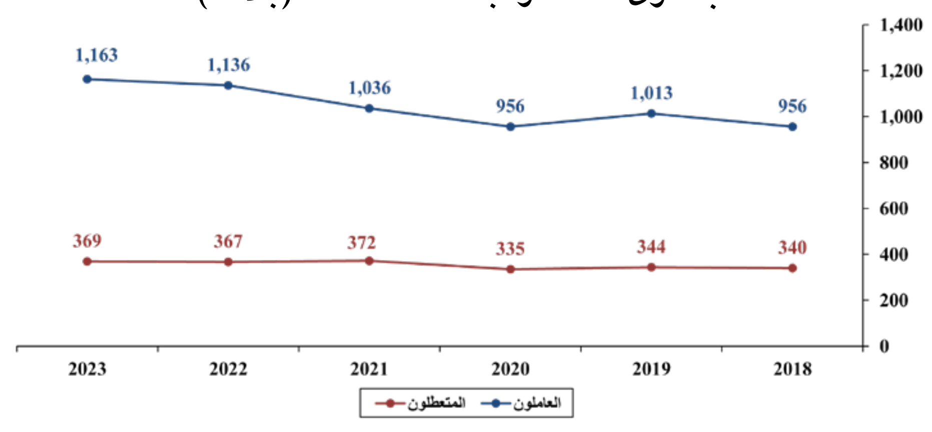
يُمثّل العنصر البشري أساس النشاط الاقتصادي، وعملياته الإنتاجية، والذي يتخذ شكل عمالة متعددة المهارات، إذ يشمل الحرفيين والمهنيين وذوي الاختصاص والخبرات في تخصصات شتى في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى كالأرض، والاستثمارات. ويرتبط العنصر البشري ارتباطاً مباشراً مع أعداد السكان الذين يتزايدون من مرحلة عمرية إلى أخرى، ليتجهوا لاحقاً وتباعاً إلى سوق العمل، أملاً في الحصول على فرصة مناسبة، وتحاشياً للبطالة والوقوع في دائرة الفقر.

جدول 2/17: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2018–2023 (بالألف)[87]

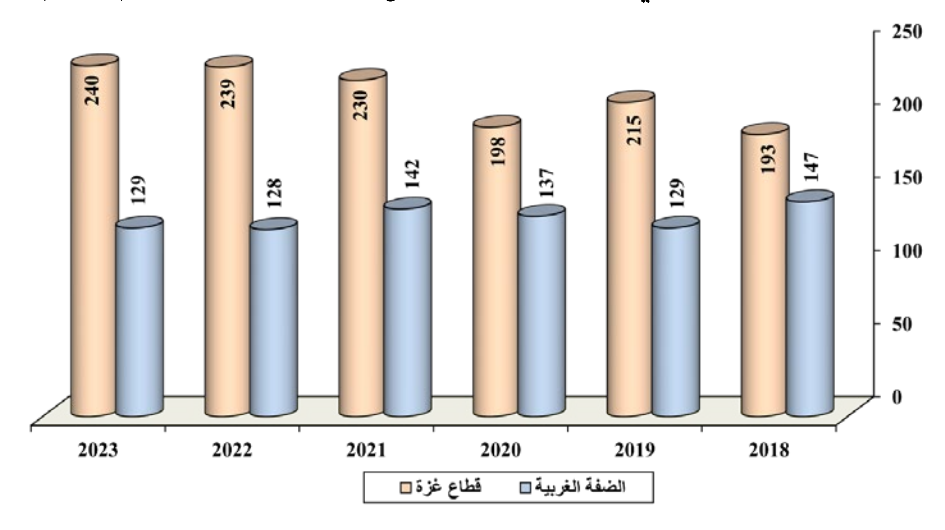
البيان		2018	2019	2020	2021	2022	*2023
الضفة الغربية	القوى العاملة	849	881	867	918	976	1,000
	العاملون	702	752	730	776	848	871
	المتعطلون	147	129	137	142	128	129
	نسبة البطالة (%)	17.3	14.6	15.7	15.5	13.1	12.9
قطاع غزة	القوى العاملة	447	476	424	490	527	531
	العاملون	254	261	226	260	288	291
	المتعطلون	193	215	198	230	239	240
	نسبة البطالة (%)	43.1	45.1	46.6	46.9	45.3	45.1
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,296	1,357	1,291	1,408	1,503	1,532
	العاملون	956	1,013	956	1,036	1,136	1,163
	المتعطلون	340	344	335	372	367	369
	نسبة البطالة (%)	26.2	25.3	25.9	26.4	24.4	24.1
العاملون في "إسرائيل"		105	110	125	124	164	153
العاملون في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية		22	23		21	29	25

* بيانات الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة.

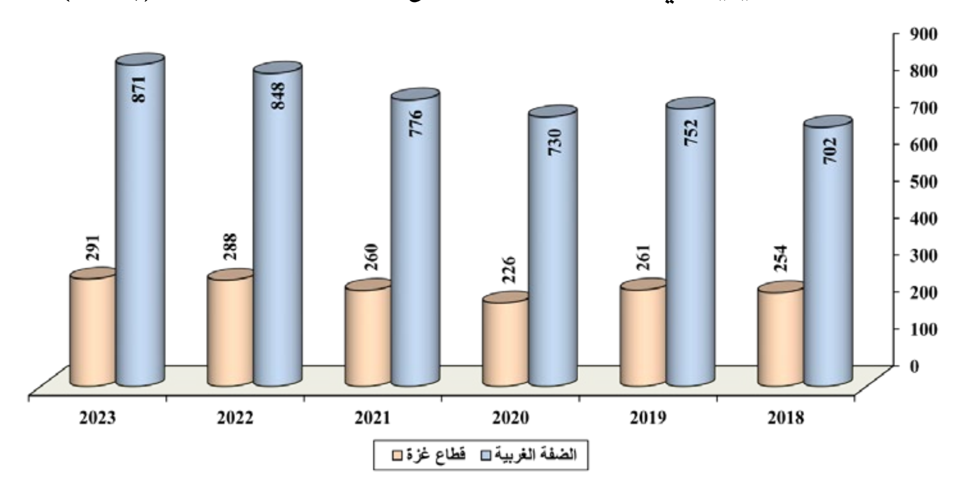
توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2018–2023 (بالألف)



المتعطلون الفلسطينيون في كلّ من الضفة والقطاع للسنوات 2018–2023 (بالألف)



العاملون الفلسطينيون في كلّ من الضفة والقطاع للسنوات 2018–2023 (بالألف)



أ. واقع العمل والبطالة:

يتضح من الجدول السابق أن نسبة البطالة انخفضت بشكل عام سنة 2022، حيث بلغت 24.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقارنة بـ26.4% سنة 2021، ولكن بقيت معدلات البطالة متفاوتة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 45.3% في القطاع، مقابل 13.1% في الضفة الغربية. وقد تركّز أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 عاماً حيث بلغت 36.1%، وذلك سنة 2022.[88] من جهة أخرى، بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 31%، وفقاً لمعايير

منظمة العمل الدولية المنقحة، حيث بلغ الاستخدام الناقص للعمالة 500 ألف شخص، يتضمن 56 ألف من الباحثين عن عمل المحبطين*، و22 ألف في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت**.[89]

وتظهر نتائج مسح القوى العاملة لسنة 2022 ارتفاع عدد العاملين في السوق المحلي بنسبة 5.7% (4% في الضفة الغربية و9.9% في قطاع غزة)، كما ارتفع عدد العاملين في "إسرائيل" والمستعمرات إلى 193 ألف بعد أن كان 145 ألف سنة 2021. وبلغت نسبة الأطفال (10–17 عاماً) العاملين في الضفة والقطاع 3%، بواقع 5% في القطاع و1% في الضفة.[90]

أما بالنسبة لسنة 2023، فوِفْقَ نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث (قبل الحرب على قطاع غزة)، بلغ عدد العاملين نحو 1.2 مليون عامل؛ 983 ألف عامل في السوق المحلي، و153 ألفاً في "إسرائيل" و25 ألفاً في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأشارت النتائج إلى أن 37% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة والقطاع يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحدِّ الأدنى (1,880 شيكل أي نحو 500 دولار)، حيث بلغ معدل الأجر الشهري في قطاع غزة 736 شيكل (نحو 200 دولار) مقابل 1,432 شيكل (نحو 390 دولار) في الضفة الغربية، وذلك حسب نتائج الربع الثالث لسنة 2023.[91] من جهة أخرى، بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستعمرات 276 شيكل (نحو 80 دولار) حسب أرقام سنة 2022، ويسجل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة تشغيل حيث بلغت 57.4% من إجمالي العاملين.[92]

وبلغ معدل البطالة، حسب نتائج الربع الثالث 2023، نحو 24% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 13% في الضفة و45% في القطاع، في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة نحو 29% (457 ألف شخص) حيث يتضمن 32 ألفاً من الباحثين عن عمل المحبطين ونحو 20 ألفاً في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.[93]

وفي ظلّ تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7 وحتى كتابة هذا التقرير، ونزوح نحو مليونَيْ فلسطيني، وتدمير معظم المؤسسات والمقار والمنازل والجامعات والمدارس، وما نتج عن ذلك من توقف للاقتصاد في قطاع غزة لأجلٍ غير معلوم، يصبح تقدير معدلات البطالة والعمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أمراً غير واقعي. فمع بداية العدوان،

* هم الأشخاص المصنفون على أنهم متاحون للعمل، لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد، ولكن بحثوا عن عمل خلال الأشهر الستة الماضية.

** الأفراد العاملون خلال فترة الإسناد الزمني، وبلغ مجموع ساعات عملهم الفعلية في جميع الأعمال أقل من 35 ساعة، ويرغبون في زيادة عدد ساعات عملهم.

أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدلات البطالة في القطاع ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصلت إلى 75% في الربع الرابع من سنة 2023، مما يعني فقدان ما لا يقل عن 200 ألف وظيفة. وانعكس هذا الوضع على الضفة الغربية، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 317 ألفاً في الربع الرابع 2023، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 32% مقارنة مع نحو 13% في الربع الثالث 2023. وانخفض عدد العاملين في الضفة الغربية من نحو 870 ألف عامل في الربع الثالث 2023 إلى نحو 665 ألف عامل في الربع الرابع 2023.[94]

أما بالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فقد انخفض العدد بشكل كبير جداً ما بين الربع الثالث والرابع من سنة 2023، نتيجة الإغلاقات المشددة التي فرضها الاحتلال عقب العدوان على القطاع، حيث بلغ إجمالي العاملين في "إسرائيل" نحو 17 ألف عامل، ونحو 7 آلاف عامل في المستعمرات الإسرائيلية في الربع الرابع 2023.[95]

ب. واقع الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

يُعدُّ الفقر مشكلة عالمية، وهي منتشرة في البلدان الفقيرة والغنية على حدٍّ سواء، ولخطورتها فقد حدّد العالم يوماً عالمياً لمكافحة الفقر منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1992. ثم تجددت الدعوة بشكل أوسع في بداية الألفية الميلادية الثالثة، ليجري اعتماد الهدف الأول للتنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول سنة 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولاراً يومياً.[96]

ومن الطبيعي أن ترتبط حالة الفقر بمعدلات البطالة ومستويات الأجور السائدة. ولمعالجة هذه المشكلة، حدَّدت السلطة الفلسطينية الحد الأدنى للأجور بقيمة 1,880 شيكل شهرياً (نحو 500 دولار)، وبالرغم من ذلك فإن 19% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية تَقلّ أجورهم عن هذا المستوى، بمعدل أجر شهري نحو 1,419 شيكل (نحو 380 دولاراً)، وهناك 89% من العاملين في قطاع غزة تقل أجورهم أيضاً عن هذا المستوى، بمعدل أجر شهري نحو 697 شيكل (نحو 190 دولاراً) لسنة 2022.[97]

وليس خافياً ارتباط الفقر بالجوع ونقص الغذاء محلياً وعالمياً، وأن سوء التغذية يسبّب ضعف الكفاءة في مراحل الإنتاج، والتصنيع، والتوزيع، والنزاعات المحلية، والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، إذ إن أزمة الغذاء تفاقمت بفعل الفقر واتساع

حالاته، وعدم العدالة في الدخل، والقدرة الإنتاجية، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا.[98] وكان الأمن الغذائي في العالم يسير في سياق التعافي البطيء بعد جائحة كورونا إلى أن اندلعت الحرب في أوكرانيا مما أحدث اضطرابات في الأسواق، مع ارتفاع في أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية والطاقة، وصاحب ذلك آثار مختلفة على الجوع وانعدام الأمن الغذائي.[99]

أما عن التوقعات لأوضاع القوى العاملة لسنة 2024، فيظهر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من نصف مليون وظيفة فُقدت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العدوان الإسرائيلي على القطاع في 2023/10/7 وحتى 2024/1/31، مما أدى إلى خسائر يومية في الدخل تُقَّدر بـ 21.5 مليون دولار أمريكي، وترتفع الخسارة إلى 25.5 مليون دولار أمريكي يومياً إذا ما تمّ احتساب الخسائر الناجمة عن الدفع الجزئي لأجور الموظفين وانخفاض دخل العاملين في القطاع. وفي حال استمرار الحرب للربع الثاني من سنة 2024، فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة السنوي إلى 45.5%،[100] مع تركُّز البطالة بشكل أساسي في القطاع. وقالت المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية ربا جرادات إن تدمير البنى التحتية والمدارس والمرافق الطبية والشركات أدى إلى "تدمير قطاعات اقتصادية بأكملها وشلّ نشاط سوق العمل، مع تداعيات لا توصف على حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم لأجيال قادمة".[101]

6. النشاط الصناعي:

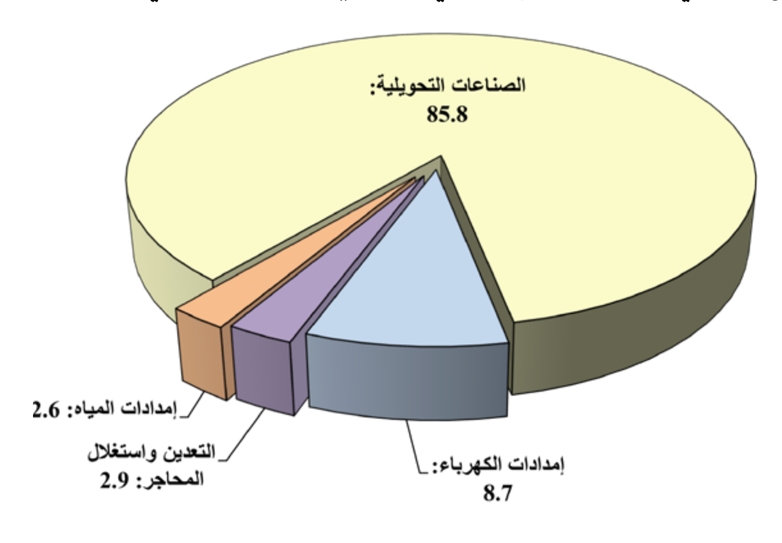
اقترن التطور الاقتصادي العالمي بحدوث ثورات صناعية متتابعة، أسهمت في إدخال أساليب إنتاجية حديثة، وأغرقت الأسواق بمنتجات جديدة، سواء من خلال تصنيع وتشغيل الآلات أو المعدات، أم من خلال الطاقة المستخدمة في هذا التشغيل، بالإضافة إلى القدرة على التنقيب وصولاً إلى المعادن والنفط والغاز ومختلف مدخلات الصناعة. وقد أسهم هذا في انتقال العديد من بلدان العالم من حالة لأخرى لتصبح في عداد الدول المتقدمة. وتمتلك الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 الكثير من مقومات إحداث نهضة صناعية حين يتحقّق التحرر من الاحتلال، وحين تتوفر الإرادة الحقيقية للتنمية والنهضة.

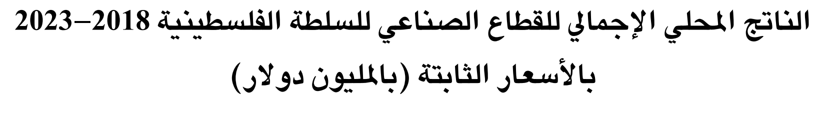
جدول 2/18: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[102]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
التعدين واستغلال المحاجر	66.7	68.7	49.9	49.7	48.8	50.8
الصناعات التحويلية	1,762.8	1,779	1,500.7	1,537.7	1,623	1,497.5
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	165.9	164.1	138.6	146	160.1	152.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	61.2	62.9	55.2	56.7	56	45.1
المجموع	**2,056.6**	**2,074.7**	**1,744.4**	**1,790.1**	**1,887.9**	**1,745.7**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.8–	0.9+	15.9–	2.6+	5.5+	7.5–
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.2	13.1	12.4	11.9	12.1	11.8

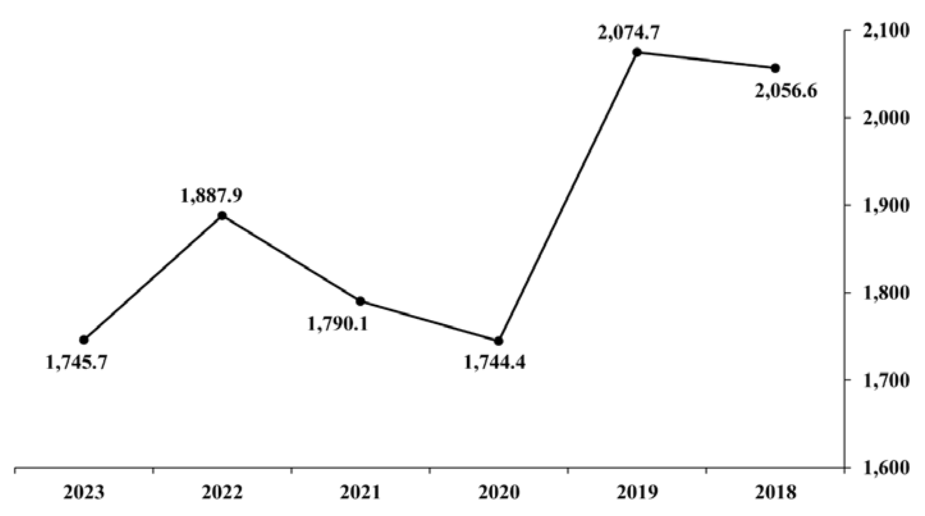
* تقديرات أولية.

التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2023 (%)





الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/18 أن الصناعات التحويلية تأخذ المرتبة الأولى من حيث أشكال الصناعة، وبنسبة 85.8%، كدلالة على أهميتها القصوى من منطلق قدراتها الواسعة على توليد منتجات جديدة، ودورها في خدمة القطاعات الأخرى خصوصاً الزراعة، مع دور واعد في صناعات تدوير النفايات الصلبة، والوصول إلى مجتمع تختفي فيه مكبات النفايات؛ تليها إمدادات الكهرباء بنسبة 8.7%، ثم التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.9%، وأخيراً المياه والصرف والنفايات بنسبة 2.6%، وذلك حسب التقديرات الأولية لسنة 2023.

ويظهر أن هناك انخفاضاً في صناعات التعدين واستغلال المحاجر، بالرغم من الاحتياطات الضخمة كالأحجار والرخام والجرانيت، حيث يأتي هذا البند في الترتيب الأول لقائمة أعلى عشرة أصناف من الصادرات الفلسطينية. كما يزخر شاطئ غزة باحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، إذ جرى إيقاد شعلة آبارها في أيلول/ سبتمبر 2000، دون أن يتمكن الجانب الفلسطيني حتى الآن من الحصول على حقه في الاستفادة منها.

أما عن تطور النشاط الصناعي في مجمله، فقد ظلَّ محدوداً ومتقلباً من سنة إلى أخرى، وبقي إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 12.5% كمتوسط للسنوات 2015–2022 مقارنة بنحو 15.4% كمتوسط للسنوات 2000–2004،[103] وذلك بالرغم مما ذُكر من اعتماد سياسة الانفكاك عن "إسرائيل"، ومن ثَمَّ الرغبة في توسيع المنتج الوطني، واعتماد النافذة الاستثمارية للمدن الصناعية. وقد يكون اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المقاصّة، كأبرز مصادر الإيرادات العامة، قد حال دون حدوث قفزة ملحوظة في النشاط الصناعي، الذي اقترن بإلغاء وزارة الصناعة التي كانت قائمة في بدايات إنشاء السلطة الفلسطينية.

وباستقراء واقع الصناعة في مناطق السلطة الفلسطينية لسنة 2021، نجد أنها تُصنف في عداد الصناعات الصغيرة أو الصغيرة جداً، إذ بلغ عدد العاملين في المؤسسات الصناعية 116 ألف عامل، وتعتمد جُزئياً على التشغيل الأُسري غير مدفوع الأجر، إذ شكّل أصحاب العمل وأُسرهم نحو 19.1% من المجموع الكُلّي للعاملين.[104] وخلال الفترة 1994–2023 تراجع إسهام النشاط الصناعي من الناتج المحلي من 22% إلى 11.8%، حيث تراجع النشاط الصناعي بنسبة 7.5% سنة 2023، بعد أن كان قد شهد تحسناً بنسبة 5.5% سنة 2022، وذلك نتيجة استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7، وما رافق ذلك من تداعيات على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجعت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة 28% مقارنة بالربع الرابع من سنة 2022، ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع خلال سنة 2024.[105]

7. النشاط الزراعي:

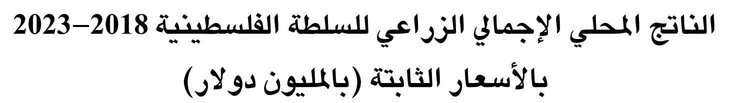
كان للنشاط الزراعي عبر الزمن، وما يزال، دورٌ مهمٌ في تحقيق الاكتفاء الذاتي لكثير من المحاصيل الزراعية، وتغطية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الغذائية والضرورية، باعتباره نشاطاً إنتاجياً تقليدياً مرتبطاً بالمساحات المتاحة للاستصلاح والاستغلال الزراعي، ومدى وفرة مياه الريّ، مع القدرة على مواكبة التطورات التقنية القادرة على زيادة الإنتاجية والاستفادة من المساحات الضيقة والمحدودة. وفي الحالة الفلسطينية تشتد الحاجة لاستغلال كافة المساحات القابلة للزراعة، وتكثيف هذا النشاط تثبيتاً للهوية الفلسطينية، ومواجهةً للهجمة الاستيطانية الآخذة في التصاعد بلا هوادة، بالرغم من ما يبذله المواطنون من تضحيات لإيقاف هذا التمدد على حساب أصحاب الأرض الشرعيين.

جدول 2/19: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[106]

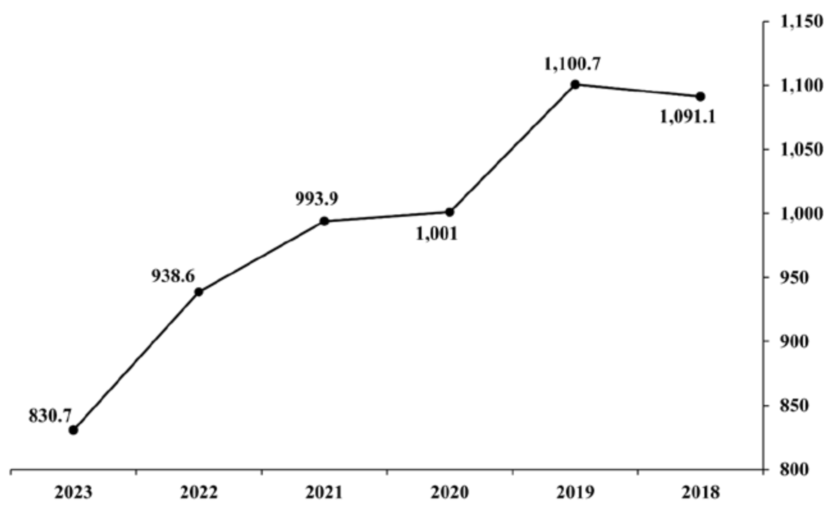
البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023**
القيمة*	1,091.1	1,100.7	1,001	993.9	938.6	830.7
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.6+	0.9+	9.1–	0.7–	5.6–	11.5–
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7	7	7.1	6.6	6	5.6

* يشمل أنشطة الحراجة وصيد الأسماك.

** تقديرات أولية.



الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/19 أن سمة النمو الزراعي الراهنة تميل إلى التقلب من حيث الارتفاع والانخفاض وبطء النمو، مع اتجاه إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي نحو التراجع. وبالرغم من الدور الذي يمكن لهذا النشاط أن يستوعبه في تشغيل العمالة الزراعية، يلاحظ أن هذه النسبة تضاءلت، خصوصاً أنها مثّلت نحو 14.1% سنة 2008 واستمرت في التراجع إلى أن وصلت إلى 6.3% سنة 2022.[107]

إن هذا التراجع الذي يعانيه القطاع الزراعي من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي أو في نسبة العاملين يعود لأسباب عديدة، كانخفاض مخصصاتها المالية الحكومية ضمن اعتمادات الموازنة العامة السنوية، والتوسع الاستيطاني واعتداءاته المتكررة وحرمان المزارعين من زراعة مساحات شاسعة من أراضيهم. يحدث هذا بالرغم من القرارات الدولية المعتمدة لصالح الفلسطينيين في مجال الحق في السيادة الدائمة على مواردهم الطبيعية.[108]

وتبقى الزراعة نشاطاً واعداً، إذ إنها تتعامل مع شرائح شتى من أصحاب الأرض والمزارعين والمهنيين الذين تتوفر لديهم قدرات لا محدودة في العطاء، بما فيها العناية بالمساحات الصغيرة وداخل البيوت، في نشاط متنوع بين أصناف شتى من المحاصيل والثروة الحيوانية والداجنة، والتي تلقى اهتماماً واسعاً من المؤسسات غير الربحية في الداخل والخارج، في ظلِّ إدماج الخبرات الواسعة والطاقات المبدعة.[109]

ولعلَّ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي يكون لها دور في نهضة النشاط الزراعي، من خلال رؤيتها المتمثلة في السعي لتنمية زراعية مستدامة بخدمات تمويلية مميزة، ومن خلال رسالتها في تحسين مستوى الأمن الغذائي ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.[110]

8. التبادل التجاري الخارجي:

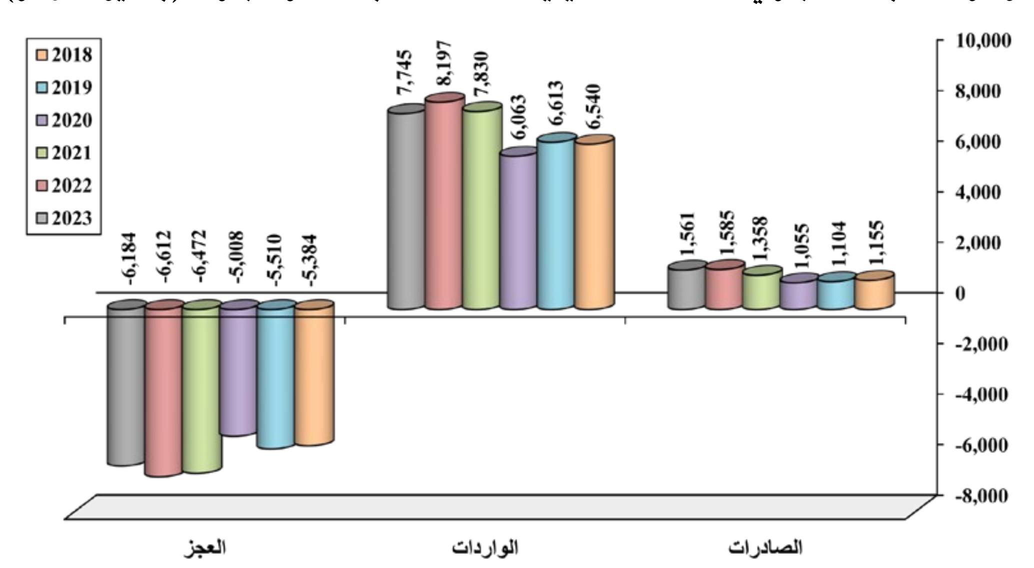
يشكل التبادل التجاري الخارجي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تربط بلدان العالم بعضها ببعض، كصورة من صور العلاقات الدولية واسعة الانتشار. ولأهمية هذه المبادلات حرص المجتمع الدولي على تنظيمها بما يحقق مصالح مختلف الأطراف من حيث انتظام وتطوير هذه المبادلات، وتذليل الصعوبات ضمن منظمة التجارة العالمية World Trade Organization. وتسعى السلطة الفلسطينية على أن تكون جزءاً من هذه المنظومة، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع كثير من البلدان العربية والأجنبية والسعي للانضمام لهذه المنظمة.

جدول 2/20: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[111]

البيان	2018	2019	2020	*2021	2022	2023
حجم التبادل التجاري	7,695	7,717	7,118	9,187	9,782	9,306
الصادرات	1,155	1,104	1,055	1,358	1,585	1,561
الواردات	6,540	6,613	6,063	7,830	8,197	7,745
العجز	–5,384	–5,510	–5,008	–6,472	–6,612	–6,184
نسبة الصادرات من الناتج المحلي (%)	7.1	6.4	6.8	7.5	8.3	9
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	82.3	83.3	82.6	82.7	80.7	79.8
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)	33.1	32.2	32.2	35.7	34.5	35.5

* هناك فروقات محدودة راجعة للتقريب.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



يتضح من الجدول 2/20 أن مؤشرات التبادل التجاري تتجه نحو الزيادة مع التقلب سواء من حيث الصادرات أم من حيث الواردات، بالإضافة إلى التدني الذي فرض نفسه نتيجة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى أواخر سنة 2023. وبصورة عامة يشير حجم صادرات سنة 2023 إلى حالة متدنية بالنسبة إلى الواردات، وهي أكثر هبوطاً في قطاع غزة، والتي تُعزى إلى ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء معيقات الحركة والتنقل والنفاذ، إلى جانب عوامل أخرى كمستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج ووفورات الحجم وغيرها.

وإذا كان ارتباط السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي متزايداً بشكل كبير، إلا أنه أكثر ارتباطاً مع "إسرائيل" وبنسبة 86% و57% للصادرات والواردات على التوالي لسنة 2023، حيث بلغت الصادرات إلى "إسرائيل" نحو 1.34 مليار دولار والواردات منها نحو 4.44 مليار دولار.[112] ويتخذ الاتجاه العام للصادرات والواردات نمواً متزايداً مع بعض التقلب، مما يعكس أهمية هذه المبادلات والمزايا المترتبة عليها والتحديات التي تواجهها؛ إلا أن السمة الغالبة لهذه التجارة هي العجز الشديد في الميزان التجاري الفلسطيني، وأن هذا العجز يُشكِّل نسبة مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بقيت نسبة الصادرات إلى الواردات للسنوات المذكورة عند مستوى متدنٍ.

يعدُّ استمرار هذا العجز علامة واضحة على ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، كما يعكس مواطن ضعف الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي، مما يدفعه إلى اللجوء للعالم الخارجي لتوفير النقص في احتياجاته وتحديداً

مع "إسرائيل" التي تسمح لسلعها بالتدفق الحر إلى السوق الفلسطيني، سواء بصورة مشروعة أم غير مشروعة، مع فرض قيود مشددة على الصادرات الفلسطينية، ومن ثم حرمان الفلسطينيين من الاستفادة بالمزايا المتعددة المتاحة على امتداد الكرة الأرضية.[113]

وعلى المستوى الجغرافي، احتلت دول الاتحاد الأوروبي مركز الشريك التجاري الأكبر للسلطة الفلسطينية سنة 2022، بنسبة 8.6%، تلتها الدول العربية الآسيوية التي ارتفع تبادلها التجاري بشكل ملحوظ عن سنة 2021، لتبلغ 7.7% من مجمل حجم التبادل التجاري للسلطة سنة 2022. وجاءت الدول العربية الإفريقية كثالث شريك تجاري بنسبة 3% (انظر جدول 2/21).

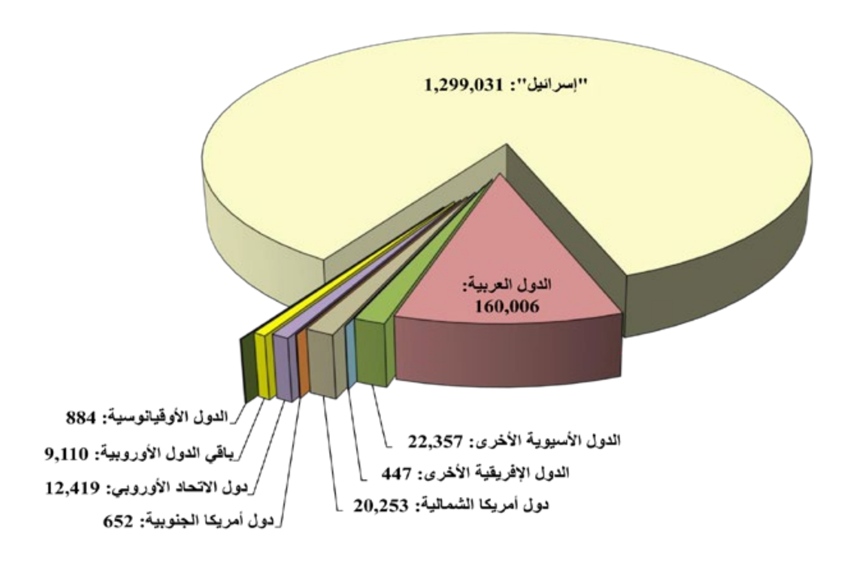
جدول 2/21: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2021–2022 (بالألف دولار)[114]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
"إسرائيل"	6,049,458	5,325,724	1,299,031	1,168,682	4,750,427	4,157,041
الدول العربية الآسيوية	812,604	575,565	157,967	119,631	654,637	455,934
الدول الآسيوية الأخرى	2,005,301	1,674,837	22,357	18,517	1,982,944	1,656,320
الدول العربية في إفريقيا	306,809	168,944	2,039	1,820	304,770	167,125
الدول الإفريقية الأخرى	18,556	15,962	447	386	18,109	15,575
دول أمريكا الشمالية	135,091	136,381	20,253	17,917	114,838	118,464
دول أمريكا الوسطى	25,533	19,280	–	–	25,533	19,280
دول بحر الكاريبي	1,045	754	–	–	1,045	754
دول أمريكا الجنوبية	70,067	58,445	652	743	69,415	57,702
دول الاتحاد الأوروبي	907,649	912,512	12,419	16,597	895,230	895,915
باقي الدول الأوروبية	265,846	289,501	9,110	11,984	256,736	277,516
الدول الأوقيانوسية	13,917	9,439	884	1,362	13,033	8,077
متفرقات	–	–	–	–	1,919	–
المجموع	**10,613,794**	**9,187,345**	**1,525,160**	**1,357,640**	**9,088,634**	**7,829,705**

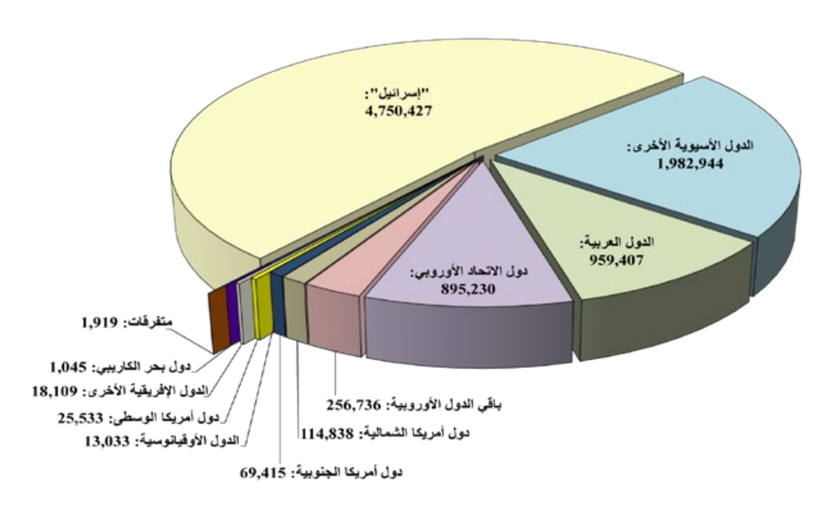
(–): لا يوجد قيمة.

ملاحظة: مجموع الصادرات والواردات المذكورة في هذا الجدول هي بحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشورة في 2023/11/20، وهي تختلف عن أرقام الجدول رقم 2/20 المحدثة حتى 2024/2/22.

الصادرات السلعية الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2022 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2022 (بالألف دولار)



ومن الواضح أن الاستراتيجية الوطنية للتصدير ما تزال تواجه الكثير من المُعيقات، حيث لم تنجح حتى الآن في تحقيق النمو الإجمالي المستهدف في الصادرات. من ناحية أخرى، قامت الحكومة بإنشاء شركة غاز فلسطين في 2021/9/6 على أمل تحرير قطاع الطاقة، وتسهيل استغلال الموارد الطبيعية، وإدارة خطوط الغاز الناقلة وخطوط التوزيع.[115] هذا مع الاهتمام بالطاقة المتجددة، وإعطائها مكانة الأولوية كرمز سيادي على الأرض وعلى الموارد، ويأتي ذلك في إطار التوجهات العالمية الخاصة بتطوير مصادر الطاقة النظيفة.[116]

9. الدعم الخارجي والمساعدات الأجنبية:

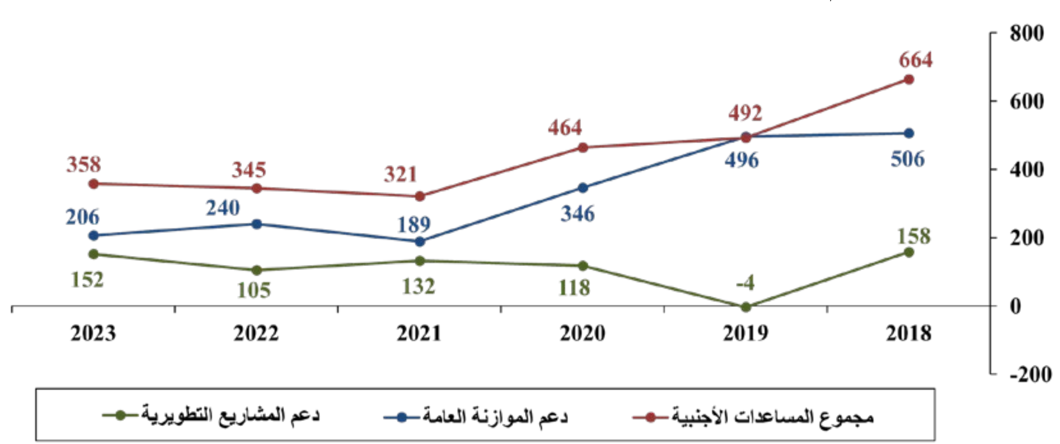
ارتبط الدعم الخارجي على الدوام بالحالة الفلسطينية، خصوصاً مع نشأة السلطة تحت الاحتلال واستتباعاته القاسية، وحاجتها الماسة إلى هذا الدعم، الذي ارتبط أساساً بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التوسع في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة قاد إلى توجيه الجزء الأكبر من هذا الدعم نحو تغطية العجز المشار إليه، مع توجيه جزء أقل أو محدود نحو المشاريع التطويرية.

جدول 2/22: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)[117]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
دعم الموازنة العامة	506	496	346	189	240	206
دعم المشاريع التطويرية	158	–4*	118	132	105	152
مجموع المساعدات الأجنبية	664	492	464	321	345	358
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	7.8–	25.9–	5.7–	30.8–	7.5+	3.8+
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	23.8	0.8–	25.4	41.1	30.4	42.5

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع نحو 125 مليون دولار (وفق المعطيات المذكورة) إلى القنصلية الأمريكية كردٍّ فعلٍ للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/22 يتضح أن تراجع الدعم بشقَّيه كان السمة الغالبة عبر السنوات 2018–2021 مع بلوغه حداً غير مسبوق سنة 2021، إذ مثّل الانخفاض نحو 30.8%، ثم ارتفع بشكل محدود بنسبة 7.5% سنة 2022، وبنسبة 3.8% سنة 2023 وفق آخر المعطيات. وكانت وطأة هذه التطورات شديدة من حيث القدرة على الوفاء بالخدمات العامة الموكلة إلى السلطة الفلسطينية، مع التوسع في الاستدانة المحلية بشكل كبير لتعويض هذا النقص. ويستلزم هذا التسليم بأن الدعم الخارجي غير ملزم للدول التي تقدمه؛ إذ يتم طواعية ويخضع لظروف وسياسات البلدان المانحة ذاتها، من حيث قدراتها وقناعتها، وهو في معظم الأحيان يكون ذا أجندة سياسية. وليس من الواضح حتى الآن، مدى انعكاس معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة على الدعم الخارجي للسلطة.

وكانت المفوضية الأوروبية European Commission قد اعتمدت في بيان لها في 2023/12/22 حزمة مساعدات بقيمة 118.4 مليون يورو (نحو 130 مليون دولار) لدعم السلطة الفلسطينية كجزء من المخصص السنوي لفلسطين لسنة 2024؛ وأضاف البيان "يُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر مُقدِّم للمساعدات الخارجية للفلسطينيين والتي تبلغ ما يقرب من 1.2 مليار يورو [نحو 1.3 مليار دولار] للفترة 2021–2024 بموجب الاستراتيجية الأوروبية المشتركة، والتي تمّ اعتماد 809.4 مليون يورو [نحو 890 مليون دولار] منها بالفعل".[118]

من جهة ثانية، وبعد الادِّعاء الإسرائيلي بأن 12 موظفاً في الأونروا في قطاع غزة قد شاركوا في هجوم طوفان الأقصى على غلاف غزة 2023، علَّقت 17 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مساعداتها لوكالة الأونروا، وهذه الدول تغطي 78.4% من الإيرادات السنوية للأونروا، بحسب آخر ميزانية معلنة للأونروا (الإنفاق الحقيقي لسنة 2022)؛ أي نحو 921 مليون دولار مما مجموعه 1,175 مليون دولار، وذلك حتى شباط/ فبراير 2024؛ ومع نهاية شهر آذار/ مارس استأنفت 6 دول تمويلها للأونروا، وما تزال 10 دول تواصل تعليق التمويل.[119] وثمة استئناف تدريجي بطيء من دول أخرى لتمويلها، بعد انكشاف ضعف الادِّعاءات الإسرائيلية.

وكان زعماء الدول المشارِكة في المؤتمر الإنساني حول قطاع غزة من باريس قد تعهَّدوا بتقديم مساعدات تتجاوز قيمتها مليار يورو (نحو 1.07 مليار دولار) إلى القطاع. ومن المفترض أن يُستخدم جزء كبير من هذه المساعدات لتلبية حاجات الأمم المتحدة لمساعدة سكان غزة والضفة الغربية المحتلة، والتي تقدّر بنحو 1.2 مليار دولار دولار حتى نهاية 2023.[120] كما أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دفعت نحو 796 مليون دولار؛ استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة بشأن قطاع غزة. وقال المكتب إن المبلغ المدفوع يشكل 66% من الاستجابة المطلوبة، والبالغة 1.2 مليار دولار.[121]

خلاصة

تعرَّض الشعب الفلسطيني إلى حرب إبادة جماعية قام بها الاحتلال الإسرائيلي في خريف 2023 في أثناء عدوانه على قطاع غزة؛ وهي تعبير عن استمرار السلوك الصهيوني في تهويد الأرض والإنسان في فلسطين المحتلة، وإيجاد ظروف طاردة لتهجير الفلسطينيين. غير أن الشعب الفلسطيني ظلّ صامداً في أرضه بالرغم من شدة المعاناة وأفشل مشروع التهجير من قطاع غزة في أثناء العدوان. بل، وتجاوزت أعدادُ الفلسطينيين أعدادَ اليهود في فلسطين التاريخية. وما زال أبناء فلسطين في الخارج مرتبطين بأرضهم ومقدساتهم، وينشطون بكل السبل دعماً لقضيتهم ومشروع عودتهم.

وقد تفاقم الوضع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالنظر إلى وجود حكومة إسرائيلية هي الأشد تطرفاً في تاريخ الكيان، وبالنظر إلى العدوان المستمر من الاحتلال على الشعب الفلسطيني الذي وصل ذروته في الحرب على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والتي دمَّرت معظم البنى التحتية والمستشفيات والمدارس والمساجد ونحو 70% من منازل أبناء قطاع غزة؛ مع إيصال الحصار إلى درجة المجاعة على الشعب الفلسطيني في القطاع، الذين تابعوا "القبض على الجمر" والالتفاف حول المقاومة، ما دامت هذه الأثمان المستحقة تصب باتجاه التحرير وإنهاء الاحتلال.

هوامش

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2022** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2022)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2639.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2687.pdf

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[3] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2022**.

[4] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع المسنين في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/10/1، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4598

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[8] المرجع نفسه.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2688.pdf

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/9/8، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Literacy2023A.pdf

[14] المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/9/8.

[16] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**.

[17] بلدنا: ارتفاع غير مسبوق في عدد ضحايا جرائم القتل عام 2023، عرب 48، 2024/1/17.

[18] تفاصيل أول جريمة قتل في 2023 بالداخل المحتل، فلسطين أون لاين، 2023/1/6، انظر:
https://felesteen.news/p/126195

[19] Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[20] "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023: المؤشرات الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في:
https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Health/KIR_DHS2023.pdf

[21] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[22] Ibid.

[23] شاهد: اللاجئون الفلسطينيون في سورية مصير مجهول، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2023/5/25، انظر: https://actionpal.org.uk/ar/post/18919



[24] فايز أبو عيد، ومحمد الباش، وسعيد سليمان، فلسطينيو سورية: البقاء على قيد الحياة، تقرير ميداني سنوي يرصد أوضاع فلسطينيي سورية للعام 2023، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2024/2/29، انظر: https://actionpal.org.uk/ar/reports/special/final_2023.pdf

[25] المرجع نفسه.

[26] المرجع نفسه.

[27] المرجع نفسه.

[28] المرجع نفسه.

[29] المرجع نفسه.

[30] المرجع نفسه.

[31] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، انظر: https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

[32] فايز أبو عيد، ومحمد الباش، وسعيد سليمان، فلسطينيو سورية: البقاء على قيد الحياة، تقرير ميداني سنوي يرصد أوضاع فلسطينيي سورية للعام 2023، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2024/2/29.

[33] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[34] الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017/12/21، في: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3010

[35] **الشرق الأوسط**، 2022/1/4.

[36] انظر: "تقرير العمل السنوي 2022"، وكالة الأونروا، 2023، في: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2022_annual_operational_report_-_arabic.pdf

[37] أزمة البطالة تنهش النسيج المجتمعي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان (تقرير حقوقي)، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2023/5/23، انظر: https://pahrw.org/ar/

[38] وكالة الأونروا، انظر: https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

[39] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**؛ و"مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023: المؤشرات الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

[40] ملاحظة: أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إصداره الفلسطينيون في نهاية عام 2023 إلى أعداد اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق إحصاءات 2017 التي استندنا إليها أعلاه في استنتاج أعدادهم في نهاية 2023. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[41] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[42] See Ibid.

[43] "Health Department," Annual Report 2022, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/annual_report_2022_final_version_compressed-july_2023.pdf

[44] الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/6/20، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485

[45] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/b1.pdf

[46] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[47] عرب 48، 2023/5/27.

[48] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/5/27.

[49] فلسطين أون لاين، 2022/9/15.

[50] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/10/30، انظر: https://palinfo.com/news/2022/10/30/299302

[51] "مؤتمر الحالة الفلسطينية 2022" يجدد الدعوة إلى إعادة بناء المشروع الوطني على أساس المقاومة والتحرير، موقع المؤتمر الشعبي لفسطينيي الخارج، 2023/3/5، في: https://palabroad.org/ar/post/91K4

[52] في مداخلة بمجلس حقوق الإنسان: مجموعة العمل تطالب بإطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2022/3/15، في: https://actionpal.org.uk/ar/post/16968

[53] **القدس العربي**، 2023/3/20.

[54] وكالة وفا، 2023/10/10.

[55] قدس برس، 2023/10/14.

[56] وكالة وفا، 2023/10/7.

[57] الجزيرة.نت، 2023/10/31؛ وانظر أيضاً: تضامنا مع غزة.. مظاهرة حاشدة في شيكاغو في الولايات المتحدة، يورونيوز، 2023/10/12، في:
https://arabic.euronews.com/2023/10/12/demonstration-chicago-gaza-solidarity-bombing-israel-human-crises

[58] تضامنا مع فلسطين.. تظاهرات في عدة مدن حول العالم للمطالبة بوقف الحرب على غزة: أوقفوا الإبادة (فيديوهات)، موقع درب الإلكتروني، 2023/11/4، انظر: https://daaarb.com

[59] صفحة إسماعيل الثوابتة (ismailalthwabta@)، مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، موقع إكس X/ تويتر، 2024/4/23، في: https://twitter.com/ismailalthwabta/status/1782680298301317496

[60] انظر: د. علا عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_ForecastingPCBSA.pdf

[61] **الشرق الأوسط**، 2024/3/9.

[62] **القدس العربي**، 2024/4/17.

[63] فلسطين أون لاين، 2022/8/8.

[64] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/8/15؛ و**القدس العربي**، 9 و2022/8/15.

[65] فلسطين أون لاين، 2023/5/14؛ و**القدس**، 2023/5/14، في: https://alquds.com/ar/posts/71509؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2023/5/14، في: https://palinfo.com/news/2023/05/14/836655

[66] انظر: الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Forecasting2024PCBSPMAA.pdf

[67] تقرير أممي: تعافي غزة من مستويات غير مسبوقة من التدمير الاقتصادي سيستغرق عقوداً، موقع الأمم المتحدة، فلسطين، 2024/2/1، في: /https://palestine.un.org/ar؛ وانظر:
"Preliminary Assessment of the Economic Impact of the Destruction in Gaza and Prospects for Economic Recovery," site of United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 31/1/2024, https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2024d1_en.pdf

[68] بالنسبة إلى السنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA-Constant-94-2022-Pub.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2024)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42023A.pdf

[69] المرجعين نفسيهما.

[70] المرجعين نفسيهما.

[71] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA_Current-94-2022-Pub.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.
أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2018–2023، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/f1.pdf

[72] انظر: د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.

[73] تقرير أممي: تعافي غزة من مستويات غير مسبوقة من التدمير الاقتصادي سيستغرق عقوداً، الأمم المتحدة، فلسطين، 2024/2/1؛ وانظر:
"Preliminary Assessment of the Economic Impact of the Destruction in Gaza and Prospects for Economic Recovery," UNCTAD, 31/1/2024.

[74] بالنسبة إلى السنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.

[75] المرجعين نفسيهما.

[76] بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.
أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2018–2023، انظر:
CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/f1.pdf

[77] بالنسبة إلى الدَّين العام للسنوات 2018–2022، انظر: الدين الخارجي والداخلي على الحكومة الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xlsx
أما بالنسبة إلى الدين العام 2023، انظر: الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_36.xlsx
بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
أما بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.

[78] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي 2022،" حزيران/ يونيو 2023، ص 23.

[79] مطالبة الحكومة بصرف مستحقات مستشفى النجاح ومناشدة الرئيس بالتدخل العاجل، **القدس**، 2021/12/15.



[80] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي 2022،" حزيران/ يونيو 2023، ص 23.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهر حزيران/ يونيو 2023، الذي بلغ في معدله 3.6446.

[81] قدس برس، 2023/5/30، انظر: https://qudspress.com/52863
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/5/30، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.709.

[82] بالنسبة للسنوات 2018–2022، انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_35.xlsx

[83] انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_35.xlsx

[84] صفحة وزارة المالية الفلسطينية، موقع فيسبوك، 2023/11/9، في:
https://www.facebook.com/photo/?fbid=727074986120222&set=a.295432889284436

[85] صفحة وزارة المالية الفلسطينية، فيسبوك، 2023/10/2، في: https://www.facebook.com/PMOFPS/posts/pfbid02YphDt1xLGN6PMpej8EV8k8BDNnaVTf8hqpBGeGDZW864hnMk8xqThkeqbugqofZDl
ولمزيد من التفاصيل، انظر: المالية: التقارير عن تسهيلات إسرائيلية مضللة والاحتلال مسؤول عن الأزمة، وكالة وفا، 2023/10/2، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/79494

[86] فيديو: الموازنة العامة للعام 2023، صفحة وزارة المالية الفلسطينية، فيسبوك، 2023/6/21، في:
https://www.facebook.com/PMOFPS/videos/1184248758912733

[87] انظر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز – أيلول، 2023) الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ32023A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/14، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSY2022A.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/2/15، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2022-LF-year-ar.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/2/23، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-2-2021-LF-ar.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/2/13، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF2019-ar.pdf

[88] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022**.

89 انظر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/14.

90 انظر: المرجع نفسه.

91 انظر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز – أيلول، 2023) الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي بحسب معدل الصرف لسنة 2023، الذي بلغ 3.6897.

92 انظر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/14.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/2/14، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.502.

93 انظر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز – أيلول، 2023) الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8.

94 د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/4/30، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InterWorkDay2024A.pdf

95 المرجع نفسه.

96 الهدف رقم 1: القضاء على الفقر، أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=1

97 الإحصاء الفلسطيني يستعرض نتائج مسح القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2022، 2023/2/15، في:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4422

98 3 دول عربية تواجه أسوأ أزمات الغذاء عالمياً، عن تقرير للفاو ومنظمات أممية أخرى بعنوان "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021"، **القدس**، 2021/11/28.

99 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023: التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل** (روما: موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)، ص 6، انظر:
https://www.fao.org/3/cc3017ar/cc3017ar.pdf

100 International Labour Organization (ILO) and Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3, site of International Labour Organization (ILO), 18/3/2024, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_918919.pdf

101 توقعات بارتفاع معدل البطالة بين الفلسطينيين إلى 57 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2024، موقع منظمة العمل الدولية، 2024/3/18، في: https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_920140/lang--ar/index.htm

102 انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2022–2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2024/1/17، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant_20151234.xlsx؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.

103 مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant2015.xlsx



104 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني يستعرضان واقع القطاع الصناعي بمناسبة اليوم الوطني للمنتج الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/11/1، انظر:
https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_NationalPPI2022A.pdf

105 انظر: الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30.

106 انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2022–2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2024/1/17.

والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

107 التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي 1995–2022، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Labor_Force/distribution_of_labour_force_by_economic_activity.xlsx

108 انظر: الجمعية العامة تعتمد مشروع قرار لصالح فلسطين حول السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، **القدس**، 2021/12/18.

109 الإغاثة الزراعية تنظم مؤتمر ريادة الأعمال الزراعية "الشباب والابتكار نحو رؤية مستقبلية"، **القدس**، 2022/1/12.

110 المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تستقبل وفدا من البنك الإسلامي للتنمية، وكالة معا، 2021/10/25، انظر:
https://www.maannews.net/news/2052584.html

111 بالنسبة للسنوات 2018–2022، انظر: إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين للفترة 1996–2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/main%20indicators%20arabic.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2022 و2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=2399

علماً بأن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة غير المرصودة وتعتمد على فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية والتخطيط كمصدر رئيسي لبيانات التبادل التجاري مع "إسرائيل"، والاعتماد على مصادر أخرى لبيانات التبادل التجاري مع بلدان العالم.

112 النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2022 و2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

113 للمزيد انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي 2020،" ص 32–33.

114 انظر: إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية للفترة 1996–2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Detailed-Indicators-Arabic%202022.xlsx

115 قرار الحكومة بإنشاء شركة غاز فلسطين، **القدس**، 2021/9/7.

116 سلسلة لقاءات حوارية في رام الله 2021، **القدس**، 2021/9/9.

117 بالنسبة للسنوت 2018–2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2023** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2024)، ص 4–5.

أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_35.xlsx

[118] المفوضية الأوروبية تعتمد حزمة مساعدات للسلطة الفلسطينية بأكثر من 118 مليون يورو، وكالة وفا، 2023/12/22، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/86875

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو في 2023/12/22، على أساس أن دولار واحد يساوي 0.908 يورو.

[119] وكالة وفا، 2024/3/30.

[120] موقع فرانس 24، 2023/11/9.

[121] صحيفة **الغد**، عمّان، 2024/2/8.

الفصل الثالث

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

باتت سياسة التهويد والاستيطان والتهجير في الضفة الغربية بما فيها القدس، ومحاولة السيطرة على إدارة المسجد الأقصى، وتهويد المقدسات الإسلامية والمسيحية، استراتيجية ثابتة تتنافس على تحقيقها أغلب المكونات السياسية وصانعي السياسة في الكيان الإسرائيلي.

ومع صعود "جماعات المعبد"، وتَرسُّخ موقعهم في المنظومة السياسية الإسرائيلية ومؤسسات صنع القرار، استعرت الهجمة على الأرض والمقدسات وزادت وتيرتها، بشكل بات يهدد الوجود الفلسطيني ويَحرم الفلسطينيين من السيادة ولو على جُزءٍ مما تبقى من أرضهم.

ونحاول في هذا الفصل الحديث عن الممارسات والإجراءات الإسرائيلية خلال سنتي 2022 و2023، لتهويد ما تبقى من مدينة القدس، وفرض السيطرة على إدارة المسجد الأقصى وعمليات الحفر والتجريف بالقرب من المسجد، ونعرض لعمليات هدم الأحياء العربية القديمة وطرد سكانها، وسحب الهويات، واستهداف التعليم في القدس. كما نُسلِّط الضوء على المشاريع والخطط الاستيطانية في القدس وباقي الضفة الغربية، والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

تعُد سنتا 2022–2023 من أخطر السنوات التي مرت على المسجد الأقصى المبارك، وتجلّى ذلك بوضوح خلال الأعياد اليهودية، التي تُستغل لتمرير المخططات والبرامج المختلفة؛ لاستباحته من قِبل أعضاء الكنيست، و"جماعات المعبد" المزعوم، وكبار الحاخامات، وضباط وشرطة الاحتلال، وفرض سياسة التقسيم الزماني والمكاني للأقصى، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ بالبوق، والسماح باقتحام الأقصى عبر باب الأسباط، وإدخال "القرابين النباتية". وخلال شهر رمضان المبارك، تحوّل الأقصى إلى ساحة مواجهة، وتمت اعتقالات للفلسطينيين بالمئات وإطلاق طائرات مسيَّرة تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع.

ويحاول الاحتلال وأذرعه المختلفة فرض أمر واقع جديد على المسجد الأقصى المُبارك ينسجم مع رؤيته ونظرته له. ويهدف الاحتلال، بالتناغم مع "جماعات المعبد"، وبأساليبه المتنوعة، إلى

إزالة المسجد الأقصى المُبارك من الوجود، وتأسيس "المعبد المزعوم" مكانه. وقد تُبنى في سبيل ذلك العديد من المخططات والمشاريع التهويدية التي نُفِّذت والتي ينوي تنفيذها، واستمر في مشاريع الحفر تحت الأقصى وحوله، ومنع عمليات ترميم المسجد وصيانته. وفي المقابل، يواجه المقدسيون، تدعمهم فصائل المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذه المخططات بإرادة صلبة وصمود منقطع النظير، مؤكدين أن المساس بمدينتهم وأقصاهم هو لعبٌ بالنار، وأنهم يقفون سداً منيعاً في وجه مكائد الاحتلال حتى إفشالها. وقد جاءت عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7 لتضع المسجد الأقصى في قلب الصراع مع الاحتلال الذي يغتصب الأرض والمقدسات.

وسنعرض في السطور التالية للمشاريع، والمخططات، والإجراءات، والاعتداءات، التي قامت بها سلطات الاحتلال مدعومة بـ"جماعات المعبد" والمستوطنين للسيطرة على المسجد الأقصى وفرض واقع جديد، تمهيداً لإقامة المعبد المزعوم مكانه.

أ. السيطرة على إدارة المسجد:

تعزيز مسار الصعود السياسي لـ"جماعات المعبد":

ترافق الصعود التدريجي لـ"جماعات المعبد" سنة 1967، وارتفاع عددها وإحكام تنظيمها وقدرتها على حشد التمويل، مع نجاح ملحوظ في الصعود النيابي والحكومي، الذي مكَّنها من الانخراط بقوة في الحياة السياسية، حتى أصبحت هذه المنظمات والجماعات، تمتلك نفوذاً كبيراً داخل المؤسسات الرسمية، ولها حصة متنامية داخل الكنيست الإسرائيلي، وهو ما أسهم في تحقيق العديد من المكاسب. كما تمكنت "جماعات المعبد" خلال السنوات الأخيرة، من تولي حقائب وزارية عديدة، والتربع كلاعب رئيسي في صناعة السياسة الإسرائيلية، وقد باتوا يشكلون، في دورات انتخابات الكنيست، كتلة ثابتة بين 17 إلى 18 نائباً في الكنيست، ويشغلون نحو 15% من مقاعده.[1] وفي انتخابات الكنيست الـ 25، التي عُقدت في 2022/11/1، فاز الائتلاف المكوَّن من حزب الليكود Likud، وتيار "الصهيونية الدينية Religious Zionism"، والأحزاب الحريدية، بـ 64 مقعداً من أصل 120 مقعداً.[2]

وبحسب التقديرات، فإن 16 وزيراً في حكومة بنيامين نتنياهو المكونة من 31 وزيراً، والتي شكلها في 2022/12/29، محسوبون على "جماعات المعبد"، ليس فقط لأنهم يؤيدون بناء المعبد مكان الأقصى، بل لأنهم يُجنّدون نفوذهم وصلاحياتهم في الوزارات التي يشغلونها من أجل تحقيق ذلك. ولفت تحقيق للقناة 12 الإسرائيلية، النظر إلى أن تدشين المعبد على أنقاض المسجد الأقصى يُعَدّ "حلماً لبعض المشاركين في الحكومة"، في إشارة إلى حزب "القوة اليهودية (عوتسما يهوديت) (Jewish Power (Otzma Yehudit" التي يقودها وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير

Itmar Ben—Gvir، وحزب "الصهيونية الدينية" بقيادة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش. وعلى الرغم من أن الحاخامية الرسمية في "إسرائيل" والتيارات الدينية المركزية تُحرِّم على اليهود دخول المسجد الأقصى، وتُحذِّر من يخالف الفتوى بأنه يرتكب خطيئة؛ إلا أن "جماعات المعبد" التي نمت واتَّسع نفوذها، تطالب الجميع بضرورة اقتحام المسجد الأقصى والصلاة فيه بزعم أنه حقٌّ مقدَّسٌ لليهود.[3]

اقتحامات المسجد الأقصى ضمن خطة التأسيس المعنوي للمعبد:

بدأت عمليات اقتحامات المستوطنين الإسرائيليين للمسجد الأقصى بالارتفاع بشكل ملحوظ منذ نجاحهم في سنة 2003 في الحصول على قرار قضائي يجيز الاقتحام الفردي والجماعي للمسجد،[4] وأخذت أعدادهم تزداد سنوياً. كما ارتفع باضطراد عدد قوات الأمن التي تتجول في باحات الحرم، وأصبحت الشرطة الإسرائيلية تتدخل بشكل أوسع في إغلاق ساحات الحرم أمام المصلين، ناهيك عن منع دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس من القيام بأي ترميم أو إصلاحات داخل مباني المساجد، ومنع دخول المصلين من الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة سنة 1948.

تصاعدت وتيرة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، واتخذت هذه الاقتحامات طابعاً منهجياً منظماً، وشنَّت "جماعات المعبد" حملة واسعة من التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي، لرفع وتيرة الاقتحامات، خصوصاً خلال الأعياد والمناسبات اليهودية، التي تزامنت في بعض الأحيان مع حلول شهر رمضان المبارك وبعض الأعياد والمناسبات الإسلامية.

وبحسب دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، فإن 48,238 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى المبارك في سنة 2022،[5] و48,223 مستوطناً في سنة 2023.[6] وحسب الأوقاف فإن المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى 258 مرة خلال سنة 2023،[7] مقارنة بـ 262 مرة خلال سنة 2022.[8]

إضافة إلى دائرة الأوقاف، هناك جهات فلسطينية أخرى توثّق أعداد مقتحمي المسجد الأقصى، من بينها مركز معلومات فلسطين (مُعطى)، الذي وثّق اقتحام 55,545 مستوطناً المسجد الأقصى خلال سنة 2022،[9] و54,684 مستوطناً في سنة 2023.[10]

ويعود سبب هذا التباين حول عدد مقتحمي الأقصى، إلى أن دائرة الأوقاف لا تحتسب الطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية في إحصاءاتها السنوية، في حين أن مراكز أخرى ترصد مختلف الفئات التي تقتحم الأقصى، إضافةً إلى اختلاف أدوات الرصد المستخدمة في متابعة موضوع اقتحامات المسجد، التي بسببها يحدث هذا التباين بين الأرقام الصادرة عن دائرة الأوقاف الإسلامية وبين الجهات الأخرى.

ويمكن القول إن استهداف المسجد الأقصى بات خطاً مركزياً ثابتاً لدى الاحتلال الإسرائيلي، وليس مسألة طارئة أو مؤقتة، وهذا يعني أن "جماعات المعبد" المتطرفة، بات لها تأثير قوي في المنظومة السياسية الإسرائيلية، وباتت أجندة تهويد المسجد الأقصى مضمونة الحضور في الحكومة الإسرائيلية بعض النظر عن الكتلة التي ستشكلها.

وهناك عوامل أخرى أسهمت في ارتفاع وتيرة الاقتحامات، منها:[11]

- أدى بناء الجدار العازل في الضفة الغربية وتطوره منذ سنة 2002، إلى الحد من قدرة الفلسطينيين على حشد أعداد كبيرة للتصدي لعمليات الاقتحام.
- أسهمت تضييقات الاحتلال غير المسبوقة على رواد المسجد الأقصى، خصوصاً أهالي القدس والمناطق الفلسطينية المحتلة سنة 1948، في تقليص أعداد المصلين لا سيّما خلال أوقات الاقتحام.
- حظر سلطات الاحتلال الحركة الإسلامية في الداخل المحتل منذ 2015/11/17، خلال حكومة نتنياهو السابقة؛ وقد أسهمت الحركة بشكل فاعل في الحشد للأقصى، إذ أنشأت خمس مؤسسات متخصصة في خدمته منذ سبعينيات القرن الماضي. وكانت تدعو إلى نفير يستجيب له الآلاف عند كل اقتحام.
- تصاعُد مسار التطبيع مع بعض الدول العربية أعطى دفعة معنوية للجانب الإسرائيلي في الاستمرار في ممارساته ضدّ الأقصى.

لم تقتصر "جماعات المعبد" على استغلال الأعياد والمناسبات الدينية لزيادة عدد الاقتحامات للمسجد الأقصى خلال سنتي 2022–2023، بل عملت على اقتحام الأقصى بالتزامن مع أي مناسبة دينية أو سياسية لدى الاحتلال، واستخدام الاقتحام لفرض واقع جديد على المسجد الأقصى، ودفع الحكومة الإسرائيلية إلى تبني هذه السياسة والعمل على قوننتها في تشريعات ومراسيم.

فخلال عيد الفصح العبري وذكرى احتلال القدس العبرية (نيسان/ أبريل – أيار/ مايو 2022)، اقتحم الأقصى 3,738 مستوطناً خلال أسبوع عيد الفصح، وفي ذكرى احتلال القدس اقتحمه 1,687 مستوطناً، وفي شهر حزيران/ يونيو اقتحمه 1,052 مستوطناً في ما يسمى "عيد نزول التوراة/ الشفوعوت".[12]

واستمرت محاولات منظمات الاحتلال المتطرفة الاستفادة من الأعياد اليهودية، لحشد أكبر أعداد ممكنة من المقتحمين، ومنها ذكرى "خراب المعبد" في 2022/8/7، حيث اقتحم 2,201 من المستوطنين المسجد الأقصى خلال خمس ساعات.[13]

وشكّل "عيد العُرش"، 10–2022/10/17، أبرز مواسم اقتحام المسجد الأقصى في سنة 2022، إذ شهد المسجد موجة اقتحامات كثيفة. وأدى آلاف المستوطنين طقوساً تلمودية عند حائط البراق (غرب المسجد الأقصى) وعند باب القطانين، وأدُّوا رقصات توراتية عند باب الأسباط، حاملين "القرابين النباتية"؛ وأدى مستوطنون ما يسمى "السجود الملحمي" (الارتماء أرضاً في باحات الأقصى) على عتبة باب السلسلة، وبحسب مصادر الأوقاف الإسلامية، فقد بلغ عدد مقتحمي المسجد الأقصى 5,795 مستوطناً في "عيد العُرُش".[14]

مستوطن متطرف يؤدي طقس "السجود الملحمي"
عند باب السلسلة أحد أبواب المسجد الأقصى



وخلال الاحتفالات بعيد "الأنوار – الحانوكاه Hannukkah" (18–2022/12/26)، اقتحم المسجد الأقصى 1,797 مستوطناً متطرفاً، وتمكّنوا بحماية شرطة الاحتلال من أداء طقس "السجود الملحمي" بشكل جماعي، للمرة الثانية منذ احتلال المسجد الأقصى سنة 1967، وهي المرة الثانية خلال سنة 2022 نفسها، كما استطاعوا أداء صلوات توراتية جماعية على أبواب المسجد الأقصى، وتكريس طقس "السجود الملحمي" في الساحة الشرقية، وكان من بين المقتحمين خلال أيام عيد "الأنوار" المتطرف موشيه فيجلين Moshe Feiglin، وهو أحد قادة "جماعات المعبد" المتطرفة، وعضو الكنيست عن تكتّل "الصهيونية الدينية" تسفيكا فوغل Zvika Vogel، وعضو الكنيست من حزب الليكود نيسيم فاتوري Nissim Vaturi، إضافة إلى قيادات من جماعة "نساء من أجل المعبد".[15]

وفي سنة 2023 استمرت اقتحامات المستوطنين اليهود للمسجد الأقصى في المناسبات الدينية اليهودية:

عيد الفصح العبري (5–2023/4/13): تزامناً مع العيد، ازدادت أعداد المستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى، ومن ضمنهم 3,430 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال "الفصح" العبري، وأدوا خلالها صلوات وطقوساً توراتية علنية. وقد تقاطع شهر رمضان مع عيد الفصح العبري، وخاض المرابطون في المسجد الأقصى معركة الاعتكاف هذه السنة مبكراً وذلك استعداداً لصد الاقتحامات المتوقعة للمسجد الأقصى. وشهد الأقصى عمليات اقتحام متكررة من قبل قوات الاحتلال للمعتكفين في المسجد، حيث حاولت فض الاعتكاف كل ليلة، لكن صمود المعتكفين المرابطين أدى إلى تثبيت معركة الاعتكاف وإدامتها، وفي ليلة 15 رمضان، أصدر مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية في القدس بياناً بفتح باب الاعتكاف باقي أيام شهر رمضان (وهو الموقف الذي كان منتظراً منهم قبل اليوم الأول من شهر رمضان المبارك).[16]

ذكرى احتلال القدس بالتقويم العبري (2023/5/18) وما يسمى "عيد نزول التوراة/ الشفوعوت" (2023/5/25): حشدت "جماعات المعبد" لاقتحام المسجد الأقصى المُبارك خصوصاً خلال ذكرى "احتلال القدس"، واقتحم 1,286 مستوطناً المسجد الأقصى خلال مسيرة "الأعلام الإسرائيلية" في هذه الذكرى. كما اقتحم 380 مستوطناً المسجد الأقصى في يوم "عيد نزول التوراة/ الشفوعوت"، مع ممارسة طقوس تلمودية، وارتداء لباس الكهنة، ووصلت حصيلة الاقتحامات للمسجد الأقصى خلال فترة "الأعياد" العبرية ما يقارب 6 آلاف مستوطنٍ.[17]

وعقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو جلستها الأسبوعية داخل نفق أسفل الناحية الغربية من المسجد الأقصى احتفاء بالذكرى الـ 56 لاحتلال القدس، وذلك بعد ساعات من اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن جفير وعشرات المستوطنين ساحات الأقصى. وفي مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية هذه، قال نتنياهو إن "إسرائيل" وحَّدت مدينة القدس بعد الحرب قبل 56 عاماً، لكن معركة توحيدها ما تزال مستمرة.[18]

ذكرى خراب المعبد (2023/7/27): شَهِدَ شهر تموز/ يوليو اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى مع ممارسة طقوس استفزازية خلال ذكرى "خراب المعبد"، حيث اقتحم 2,180 مستوطناً ساحات الأقصى في 2023/7/27، أدوا خلالها صلوات وطقوساً توراتية علنية. وتقدم مجموع المقتحمين وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن جفير ساحات المسجد صباحاً، وهي المرة الثالثة التي يقتحم بها الأقصى منذ توليه منصبه في الحكومة مطلع سنة 2023.[19]

وكان المتطرف يهودا جليك Yahuda Glick قد اقتحم المسجد الأقصى في 2023/7/26، هو ومجموعة من عشرات المستوطنين.[20] وعَقَدَت حكومة الاحتلال اجتماعاً، أسفل الجدار الغربي للمسجد الأقصى، مع عدد من الجمعيات الاستيطانية، ووقَّعت على اتفاقيات من أجل مشروع "صنم الهيكل" الجديد.[21]

موسم أعياد رأس السنة العبرية والغفران والعُرش (15–2023/9/16، و2023/9/24، و2023/9/29–2023/10/6): اقتحم نحو 1,600 مستوطناً المسجد الأقصى خلال عيدَي "رأس السنة العبرية" و"يوم الغفران"[22] (1,144 مستوطناً في يوم الغفران)[23]، وكان من بين المقتحمين للمسجد الأقصى عضو الكنيست السابق، المتطرّف يهودا جليك، الذي قاد مجموعة سياح أجانب في جولة ترويج للأكاذيب التلمودية، من خلال تقديم شروح توراتية مزيّفة.[24] وفي أثناء اقتحاماتهم الخاصة بعيد رأس السنة العبرية، نفخ المستوطنون بالبوق في ساحات المسجد الأقصى المُبارك الشرقية، وهو ما يعد تطوراً خطيراً في الاقتحامات، وأدوا الصلوات التوراتية بشكل جماعي علني.[25] وخلال أيام "عيد العُرش"، اقتحم 5,739 مستوطناً الأقصى.[26]

عيد "الأنوار –الحانوكاه" (7–2023/12/15)، وتداعيات معركة "طوفان الأقصى": بدأ عيد الأنوار، وهو آخر موسم الأعياد لسنة 2023، مساء الخميس 2023/12/7، واستمر وفق التقاليد اليهودية ثمانية أيام، لكن الاقتحام امتد في الأقصى خمسة أيام فقط؛ بسبب إغلاق باب المغاربة يومَي الجمعة والسبت. قبل أسبوع من بداية العيد حشدت تسع من "جماعات المعبد" المزعوم أنصارها للمشاركة في مسيرة حملت اسم "المكابيين" بموافقة وحماية شرطة الاحتلال، تطالب بطرد الأوقاف الإسلامية من الأقصى وفرض السيطرة اليهودية عليه، اشترطت شرطة الاحتلال مشاركة 200 مستوطن في المسيرة، لكن 150 فقط شاركوا، كما انطلقت المسيرة بعد موعدها المفترض بنصف ساعة، لكن الشرطة أوقفتها بعد انطلاقها بدقائق، ومنعت تقدمها إلى باب الحديد قرب باب الخليل.[27] وبلغ عدد مقتحمي الأقصى في هذا العيد 1,332 مستوطناً.[28]

جدول 3/1: عدد المستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى خلال الأعياد والمناسبات اليهودية على مدى سنتي 2022–2023

الأعياد والمناسبات اليهودية	2022	2023
عيد الفصح العبري	3,738	3,430
ذكرى احتلال القدس العبرية	1,687	1,286
"عيد نزول التوراة/ الشفوعوت"	1,052	380
ذكرى "خراب المعبد"	2,201	2,180
عيدا "الغفران والعُرش"	7,941	6,883
عيد "الأنوار – الحانوكاه"	1,797	1,332

وبسبب إقصاء حراس المسجد الأقصى منذ عملية طوفان الاقصى في 2023/10/7، وإبعادهم عن مجموعات المقتحمين نحو خمسين متراً، إلى جانب منع المصلين والصحفيين من دخول المسجد عامة، خصوصاً خلال ساعات الاقتحام، لم يُعلم عن انتهاكات "جماعات المعبد" في المسجد، إلا بقدر ما نشروه على حساباتهم الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي.[29]

بن جفير (يمين) يضيء شمعة في شمعدان عيد الأنوار العبري بساحة البراق قرب المسجد

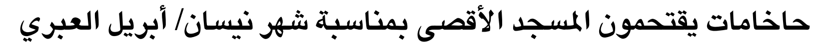


اقتحامات الحاخامات وطلاب المدارس الدينية: أدَّى الحاخامات اليهود ورؤساء "يشيفوت yeshivot" (مدارس دينية يهودية) وطلاب المدارس الدينية دوراً مهماً في تطور مسار اقتحامات المسجد الأقصى وتكثيفها؛ وتحت ستار المزاعم التوراتية ومخططات إقامة "المعبد" الثالث، كثَّف الحاخامات ورؤساء المدارس الدينية اليهودية الدعوات إلى تنفيذ اقتحامات متتالية

للمسجد الأقصى، وإقامة الصلوات اليهودية فيه وتقديم القرابين، وذلك بهدف "البناء المعنوي للمعبد"، تحضيراً لإقامته مادياً. وقد شارك الحاخامات وطلاب المعاهد الدينية في العديد من الاقتحامات التي نفَّذها المستوطنون على مدى سنتي 2022 و2023.

وفي هذا الإطار، اقتحم الأقصى أكثر من خمسين حاخاماً يهودياً ورؤساء المدارس الدينية اليهودية في 2022/4/3، في ما يسمونه "الصعود المركزي" إلى "جبل المعبد"، أيّ المسجد الأقصى وباحاته، بمناسبة شهر نيسان/ أبريل العبري، وتقدَّم الحاخامات في الاقتحام الجماعي الحاخام ورئيس المدرسة الدينية ومعهد "المقدس"، شلومو روزنفلد Shlomo Rosenfeld، ورئيس المدرسة الدينية في "سدموت محولا"، ورئيس المحكمة الدينية، العيزر شنكولبسكي Eliezer Shankolbsky، من مستوطنة "بيت شيمش". وأكّد الحاخام يسرائيل أريئيل Yisrael Ariel، أهمية "الصعود إلى جبل المعبد"، كجزء من الشريعة اليهودية، معتبراً أن اقتحام خمسين حاخاماً مهم لناحية فرض السيادة، أمّا الحاخام شموئيل مورنو Shmuel Moreno، فقال خلال الاقتحام "نحظى يومياً بالصلاة هنا في الفجر والغروب. فرض وإنفاذ القانون في جبل المعبد هما أمر مستمدّ من التوراة، نحن نتمتع اليوم بأمور لم نتمتع بها في عهد داود الملك، حتى عندما لم يُحتلّ قصر الملك".[30]

ومن بين المقتحمين أيضاً، كان الحاخام يوئال إلتسور Yoel Eltsur، وهو من أوائل المنظّرين والداعين إلى "عودة إسرائيل لجبل المعبد". وقال رئيس "اتحاد منظمات المعبد"، الحاخام شمشون إلبويم Shimshon Elboim، إنه "بغضّ النظر عن الفجوة الكبيرة بين الواقع والإرادة في جبل المعبد، فإن ما تحقق اليوم كبير جداً بالمقارنة مع ما كان هنا قبل ثمانين عاماً".[31]


حاخامات يقتحمون المسجد الأقصى بمناسبة شهر نيسان/ أبريل العبري



أما في 2022/4/19، فقد اقتحم المسجد الأقصى كل من الحاخام يسرائيل هرئيل Yisrael Harel، والحاخام نوعام فريدمان Noam Friedman مدير المعهد الديني التوراتي في مستوطنة كريات أربع، وشلومو نئمان Shlomo Neeman رئيس مجلس مستوطنات جوش عتصيون؛ وكانوا من ضمن 853 مستوطناً شاركوا في اقتحام الأقصى بمناسبة عيد الفصح اليهودي.[32]



طلاب معاهد يهودية يقتحمون المسجد الأقصى



اقتحامات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين: وفي سياق اقتحامات الأقصى، نُشير إلى أنّ عدداً من المسؤولين السياسيين الإسرائيليين اقتحموا المسجد في سنتي 2022 و2023. ففي سنة 2022، اقتحم عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن جفير الأقصى خمس مرات.[33] وفي 2022/1/26 اقتحم عضو الكنيست إيلي كوهين Eli Cohen (حزب الليكود) المسجد الأقصى ونظّم فيه جولة للعشرات من أعضاء الحزب برفقة الحاخام شمشون إلبويم.[34] كما اقتحم عضو الكنيست سمحا روتمان Simcha Rotman (حزب الصهيونية الدينية) المسجد الأقصى أربع مرات.[35] وفي 2022/11/7، عشية "عيد الغفران"، اقتحم روتمان برفقة عضو الكنيست السابق يهودا جليك، مقبرة باب الرحمة، ونفخا في البوق مع مستوطنين آخرين، وأدى عدد منهم ما يسمى بـ"السجود الملحمي" عند أبواب الأقصى.[36] وفي 2022/12/21، اقتحم الأقصى عضو الكنيست تسفيكا فوغل (حزب القوة اليهودية)، برفقة رئيس "اتحاد منظمات المعبد" الحاخام المتطرف شمشون إلبويم.[37] وفي 2022/12/22، اقتحم المسجد الأقصى عضو الكنيست نيسيم فاتوري برفقة 249 مستوطناً إسرائيلياً، تحت حراسة الشرطة بالتزامن مع فرض قيود على دخول المصلين المسلمين إلى المسجد في مدينة القدس المحتلة.[38]

وفي سنة 2023، استمر المسؤولون الإسرائيليون في تنفيذ عمليات اقتحام في عدة مناسبات، وأبرز المقتحمين وزير الأمن القومي في حكومة نتنياهو إيتمار بن جفير، ووزير تطوير الجليل يتسحاق فاسلروف Yitzhak Wasserlauf، وعضو الكنيست يتسحاق كروزر Yitzhak Kroizer، بالإضافة إلى أعضاء كنيست عن حزب الليكود، وعشرات الحاخامات والمسؤولين عن "جماعات المعبد".[39]

تحويل المسجد الأقصى وباحاته إلى معلم سياحي إسرائيلي: وفي سياق متصل باقتحامات المسجد الأقصى، دأب الاحتلال الإسرائيلي على توظيف الوسائل كافة من أجل السيطرة على المسجد الأقصى وتضييق الخناق على المصلين المسلمين، وإحدى هذه الوسائل تحويل المسجد الأقصى وباحاته إلى معلم سياحي إسرائيلي؛ بهدف فتحه للسائحين ولعامة الجمهور الإسرائيلي، ونزع الحرمة الدينية الإسلامية عن المكان.

وبلغ الاستهداف الإسرائيلي ذروته من بوابة السياحة للمسجد الأقصى سنة 2017 مع إطلاق جهات يهودية وجمعيات استيطانية المشروع المعروف باسم "القدس/ أورشليم 2050"، الذي يديره رجل الأعمال اليهودي من أصول أسترالية كيفين بيرمستر Kevin Bermeister، ويهدف هذا المشروع، الذي أطلقه بيرمستر سنة 2011، إلى تحويل المسجد الأقصى إلى مركز سياحي يقصده الزوار من مختلف دول العالم خلال الـ 30 عاماً المقبلة، عبر تغيير ملامحه الإسلامية.[40]

وفي آب/ أغسطس 2022، شَهِدَ المسجد الأقصى دخول العشرات من السياح الأجانب خصوصاً عارضات الأزياء بلباس لا يليق بحرمة المكان، وعرضت بعض السائحات صوراً لهن على مواقع التواصل الاجتماعي بأوضاع غير ملائمة،[41] ويعلق ناصر هدمي رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد، على ذلك بالقول: "تلك الصور تهدف إلى الترويج بأن ساحات الأقصى تُعدّ حدائق عامة كما يريد الاحتلال أن تكون"، لافتاً النظر إلى أن الاحتلال يسعى إلى تأكيد أنه صاحب السيادة على مدينة القدس والمسجد الأقصى وهو يقرر من يدخله.[42]


سياح أجانب ينتهكون باحات المسجد الأقصى



ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد للسيطرة على الأقصى، فمنذ سنوات تشجع لجنة التعليم في الكنيست على إدراج المسجد ضمن برنامج الرحلات للمدارس الإسرائيلية، ودمج مواد تعليمية في البرنامج التعليمي لدروس التاريخ، وذلك لأول مرة منذ احتلال القدس سنة 1967، ودعت إلى "إدخال موضوع جبل الهيكل والهيكل في الامتحانات وشهادة الثانوية البجروت [Bagrut]، والتشديد على تدريس تراث الهيكل في المدارس، وتشجيع وزيادة الزيارات الطلابية والرحلات المدرسية".[43]

استمرار محاولات تقويض دور الأوقاف الإسلامية:

تُشكل دائرة الأوقاف الإسلامية عقبة أمام مخططات الاحتلال في تهويد المسجد الأقصى، إذ يسعى الاحتلال إلى فرض سيادته الكاملة على المسجد، وضرب الحصرية الإسلامية في إدارة شؤونه، عبر تهميش دور الأوقاف، في سياق الإحلال مكانها، وصولاً إلى "السيادة الإسرائيلية" الكاملة على الأقصى، بناء على رؤية الاحتلال ومنظماته المتطرفة.

وفي هذا السياق، حذَّر نائب مدير دائرة الأوقاف الإسلامية بمدينة القدس الشيخ ناجح بكيرات، في 2023/1/18، من محاولات الاحتلال الحثيثة لتجفيف الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي في المسجد الأقصى، من خلال قرارات الإبعاد ضدّ المقدسيين، بالإضافة إلى حملات الاعتقال بحق حراس المسجد، والتضييق عليهم.[44]

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سنتي 2022–2023 في تكثيف سياستها وإجراءاتها التي تستهدف دائرة الأوقاف الإسلامية وموظفيها ومنع مشاريع الترميم والصيانة والتوسيع، ونورد في ما يأتي أبرز الاعتداءات والإجراءات بحق دائرة الأوقاف:

- منعت شرطة الاحتلال دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة سنة 2022، من القيام بأعمال الترميم والتصليح داخل المسجد الأقصى 103 مرات، واعتقلت 24 من عمّال الصيانة ورئيس قسم الصيانة داخل المسجد الأقصى المبارك.[45]

- ما يزال عشرات الحراس الجدد الذين عيّنتهم دائرة الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى (تمّ تعيين 15 حارساً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 للحراسة الليلية)، أو منذ ما عُرف بـ"هبّة البوابات الإلكترونية"، صيف 2017 (60 حارساً وحارسة عُيّنوا في ذلك الوقت) ممنوعين من العمل بأوامر الاحتلال، إلى جانب تعرّض حرّاسه الحاليين للاعتقال والإبعاد والتضييق على عملهم، بشكل متكرر.[46]

- يبلغ عدد الحراس الحاليين 256 حارساً وحارسة، يعانون تضييقاً يوميّاً في أثناء قيامهم بواجبهم تجاه المسجد الأقصى والمصلين، وتحتاج دائرة الأوقاف إلى تعيين 70 حارساً جديداً لسد النقص في عدد الحراس.[47]

- سلمت سلطات الاحتلال، في 2022/4/3، نائب مدير دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ناجح بكيرات، قراراً بالإبعاد عن المسجد الأقصى مدة ستة أشهر.[48] وفي 2023/6/20، أصدرت قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، قراراً يقضي بإبعاد بكيرات عن مدينة القدس وعن بلدته، صور باهر، لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد.[49]

- منعت سلطات الاحتلال الأوقافَ من ترميم المسجد وصيانته، ومنعت إصلاح نظام الصوتيات في المُصلى القِبلي المسقوف داخل المسجد الأقصى؛ الذي يعاني 60% من إجمالي عدد سماعاته الداخلية الموجودة في هذا المصلى من أعطال، حيث يوجد أكثر من 40 سماعة تالفة.[50]

- في 2023/7/2 أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بمنع موظفي لجنة الإعمار من العمل في جميع أقسامها داخل المسجد الأقصى بشكل كامل.[51] ووضعت شرطاً أساسياً لاستئناف عملية الصيانة يقضي بإغلاق مصلى باب الرحمة الذي فُتِحَ خلال هبَّة باب الرحمة الشعبية سنة 2019.[52]

- وفي سنة 2023 اعتقلت قوات الاحتلال العديد من حراس الأقصى خلال ممارستهم مهامهم.[53]

سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى:

استمرَّت سلطات الاحتلال في تطبيق سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى، بهدف إضعاف عزيمة المرابطين والمرابطات، وترسيخ مبدأ كي الوعي لدى المقدسيين، وصولاً إلى تحقيق الهدف المركزي المتمثل بإفراغ المسجد الأقصى من المرابطين والمصلين، وتحقيق التهويد النهائي للمسجد. وقد جاءت معظم عمليات الإبعاد في أثناء وجود المرابطين في الاحتجاز داخل السجون،

واستخدام ذلك وسيلة ضغط ومساومة، أي القبول بالإبعاد ليكون شرطاً مسبقاً للإفراج. وقد تراوحت مدة الإبعاد بين ثلاثة أيام وستة أشهر.

ووفق مركز معلومات وادي حلوة، فإن سلطات الاحتلال أصدرت في سنة 2022 نحو 523 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و436 قرار إبعاد عن البلدة القديمة في القدس، و31 قرار إبعاد عن مدينة القدس.[54] وفي سنة 2023، رَصَدَ المركز 568 قرار إبعاد عن البلدة القديمة، و412 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و29 قرار إبعاد عن مدينة القدس.[55]

وشملت قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى، عدداً من رموز القدس، من بينهم الشيخ ناجح بكيرات، وعبد الرحمن بكيرات، مدير مركز زيد بن ثابت لتحفيظ القرآن عن الأقصى،[56] والمدرّسة المقدسية هنادي حلواني.[57]

وبعد مدة إبعاد دامت 15 عاماً، أدى الشيخ رائد صلاح، صلاة المغرب، في المسجد الأقصى، في 2022/2/6. وكانت سلطات الاحتلال قد أبعدت الشيخ صلاح في 2007/2/7 عن المسجد الأقصى، عقب أحداث الحفريات في باب المغاربة.[58]

ومن خلال المعطيات آنفة الذكر يمكننا رسم أبرز السياقات التي عملت سلطات الاحتلال على فرضها في سنتي 2022 و2023، والتي تهدف إلى فرض المزيد من السيطرة على المسجد الأقصى عبر اقتحامات المسجد:

- تثبيت استراتيجية "التأسيس المعنوي للمعبد"، خصوصاً في الأعياد اليهودية والمناسبات التهويدية، وتحويل أداء الطقوس اليهودية المتصلة بـ"المعبد" إلى ثابت دائم لدى "جماعات المعبد".
- لم يعد أداء الصلوات العلنية سلوكاً فردياً لدى المستوطنين، بل أصبح أداة رئيسية لـ"جماعات المعبد"، وعملت سلطات الاحتلال على فرضها عبر قرارات صادرة عن محاكم الاحتلال. ففي 2022/5/22 أصدرت محكمة الصلح الإسرائيلية قراراً يقضي بالسماح للمستوطنين بأداء "السجود الملحمي" الكامل داخل الأقصى، إلى جانب أداء صلوات "الشماع" بصوت مرتفع، واعتبار أن هذه الطقوس لا تهدد "السلم"، وأن أداء الصلوات العملية "حقّ لجميع الديانات".[59]
- فرض سياسة التقسيم الزماني للأقصى "بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال فترة الاقتحامات"، والتقسيم المكاني "بمنع المصلين من الوجود في المنطقة الشرقية للأقصى"، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، والنفخ بالبوق، والسماح باقتحام الأقصى عبر باب الأسباط لأول مرة منذ احتلال الشقّ الشرقي من القدس

سنة 1967، حيث إنّ الاقتحامات تمر عادة من باب المغاربة الذي تسيطر عليه سلطات الاحتلال منذ ذلك الوقت.

- محاولة إفراغ المسجد الأقصى من المصلين والمعتكفين بالقوة قبيل هذه الاقتحامات.
- إضعاف تأثير حراس المسجد الأقصى، من خلال التضييق عليهم، ومنع زيادة أعدادهم.
- تحقيق المزيد من المكاسب عبر الشراكة بين المنظمات المتطرفة وأذرع الاحتلال الأمنية والسياسية والقضائية، ومحاولة الاستحصال على المزيد من القرارات التي تؤيد اقتحام المسجد، وتشرك المزيد من المقتحمين.
- الاستمرار في تكريس قرار إدراج الأقصى ضمن الجولات التعليمية للطلبة اليهود بزعم أنه "جبل المعبد".
- الاستمرار في اقتحام المسجد الأقصى في الأعياد الإسلامية.
- العمل على تكثيف عمليات الاقتحام، من خلال رفع عدد المقتحمين في الفوج الواحد، وجعل الاقتحامات تتم بالتزامن وليس بالتتالي، وتخفيض مدة الانتظار أمام باب المغاربة.

ب. الإنشاءات والحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه:

الإنشاءات في محيط المسجد:

استمرت سلطات الاحتلال على مدى سنتي 2022–2023، في تنفيذ وتطوير عدة مشاريع تهويدية في محيط المسجد الأقصى المبارك تتركز على البنى التحتية، خصوصاً مع تشكيل حكومة نتنياهو نهاية سنة 2022، وتولي سموتريتش وبن جفير حقائب وزارية مهمة؛ فباتت عملية تهويد الأقصى ومحيطه من أولويات هذه الحكومة.

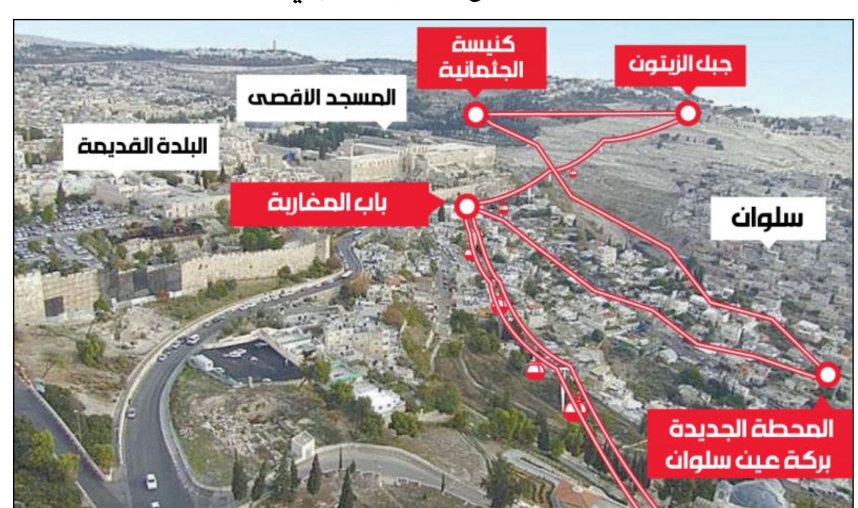
1. مشروع القطار المعلّق (التلفريك):

توقَّع مسؤولون إسرائيليون أن يُنفِّذ الاحتلال مشروع القطار المعلّق (التلفريك) في مدينة القدس في المستقبل القريب. ويأتي القرار بعد أن صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية Supreme Court of Israel، في 2022/5/15، على المشروع، بعد ردها أربعة التماسات قدمتها منظمات إسرائيلية يسارية ضدّه؛ وهذا ما يعني إزالة جميع العوائق التي تحول دون تنفيذه.[60]

وكانت الحكومة الإسرائيلية السابقة وافقت على خطة بناء القطار المعلّق في كانون الثاني/ يناير 2019، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المرحلة الأولى منه 200 مليون شيكل (نحو 61.4 مليون دولار). وبحسب الخطة يبلغ مسار القطار 1.4 كم، بقدرة استيعابية تصل إلى 3 آلاف شخص في ساعة الذروة.[61] ويمتد المشروع، من محطة القطارات القديمة في طريق الخليل إلى "جبل

صهيون"، وبعدها سيصل إلى باب المغاربة، حيث ستقام محطة ليستخدمها المستوطنون في الوصول إلى حائط البراق والقدس القديمة، ومن هناك سيواصل القطار مسيره باتجاه "ناحال كدرون" وجبل الزيتون وفندق الأقواس.[62]

خريطة 3/1: مسار مشروع القطار المعلق في مدينة القدس[63]



2. القطار التهويدي الخفيف:

استكمالاً لتنفيذ مشروع القطار التهويدي الخفيف في القدس، قُدمت في 2022/8/9، أربع مناقصات لإنشاء "الخط الأزرق" للقطار وتشغيله، سيلحق هذا الخط بشبكة خطين تشغيليين إضافيين، ضمن شبكة جي-نت J-Net، بدأ العمل بإنشائها سابقاً هما: "الخط الأحمر" و"الخط الأخضر".[64] يتضمن المشروع، إنشاء بنية تحتية جديدة للسكك الحديدية الخفيفة بطول نحو 20 كم مع قسم علوي من تقاطع "روزماري" في جنوب مدينة القدس، على طول طريق الخليل و"كرين هايسود" وشارع الملك جورج في الوسط من مدينة القدس. وهناك قسم تحت الأرض بطول نحو 2 كم في وسط المدينة، يضم ثلاث محطات مترو أنفاق. ومن المقرر تشغيل الجزء الأول من الخط في سنة 2028، وأن يكون التشغيل الكامل في سنة 2030.[65]

3. توسيع باب المغاربة لزيادة الاقتحامات:

كشفت المنظمات الاستيطانية، عن مخططات لتوسيع باب المغاربة الذي تجري منه عادة الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك، ضمن رؤيتها لسنتي 2023-2024. وقالت منظمات "المعبد" المزعوم، إن هذه المخططات جرى نقاشها مع مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية وبلدية القدس، وذكرت أنها طالبت بتوسيع ساعات اقتحام المسجد الأقصى من أربع ساعات إلى عشر ساعات تمتد إلى ساعات العصر، وخلال الأعياد اليهودية إلى الليل. وحول مخططات

توسيع باب المغاربة، أوضحت المنظمات الاستيطانية أنها بحثت مع المسؤولين إزالة التلة الترابية والجسر الخشبي الذي يصل من ساحة البراق إلى باب المغاربة، وبناء جسر ثابت يحمل عبارات توراتية، ويكون واسعاً لتحقيق طموحاتها في زيادة أعداد المقتحمين للمسجد الأقصى.[66]

الحفريات:

تستمر سلطات الاحتلال في استهداف منطقة المسجد الأقصى، تحت الأرض وفوقها، بعدد من المشروعات التهويدية التي تنفذها مؤسسات الاحتلال الرسمية وغير الرسمية، وقد وثَّق التقرير أخطر هذه المشاريع.

الحفريات الملاصقة للأساس الخارجي للمسجد الأقصى في منطقتَي حائط البراق والقصور الأموية: تهدد الحفريات المستمرة التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسفل المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، أساساته بشكل خطير. وكشفت مؤسسات مقدسية بروز تشققات جديدة ظهرت في أرضية المسجد الأقصى، نتيجة الحفريات الإسرائيلية المتواصلة أسفله، حيث ظهرت التشققات في المنطقة الغربية للمسجد، بالقرب من المتحف الإسلامي وباب المغاربة الملاصق لحائط البراق، وصولاً إلى منطقة القصور الأموية.[67]



حفريات الاحتلال الإسرائيلي تتسبَّب بتشققات وتساقط الأتربة من أعمدة مصلى الأقصى



وحذَّر مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في القدس المحتلة، من خطورة الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال في محيط المسجد الأقصى. وأفاد المجلس، في 2022/6/23، أن ما تسمى سلطة الآثار الإسرائيلية وجمعية "إلعاد Elad" الاستيطانية تُجريان منذ مدة "حفريات مريبة وغامضة" وباستخدام الجرافات وآلات الحفر الكبيرة في محيط الأقصى، خصوصاً من

الجهتين الجنوبية والغربية الملاصقة للأساس الخارجي للمسجد، في منطقتَي حائط البراق والقصور الأموية، في المنطقة الملاصقة للأساسات السفلية للمسجد الأقصى. وأكَّد أن المراقبين رصدوا عمليات تكسير مستمر منذ أشهر لحجارة أثرية مهمة، حيث يتم تحويلها إلى حجارة صغيرة بهدف إخفاء أثرها، وإخراجها على أنها طمم يذهب للقمامة، وذلك من قِبَل عُمّال حفريات تابعين لجمعيات استيطانية.[68]

في حين كشفت المؤسسات المقدسية عن أعمال الحفر التهويدي التي تجريها سلطات الاحتلال قرب سور المسجد الأقصى، وفق منصة "القسطل" المقدسية، التي تطابقت معلوماتها مع نشطاء مقدسيين أشاروا إلى أعمال الحفر الإسرائيلية المستمرة في منطقة القصور الأموية المحاذية للسور الجنوبي للمسجد. وتعد منطقة القصور الأموية المنطقة الملاصقة للأساسات السفلية للمسجد الأقصى، وهذا ما ينذر بخطورة بالغة في حال استمرت هذه الانتهاكات، لكونها ملاصقة للأساسات، وفق المؤسسات المقدسية.[69] ونوَّهت إلى نفق وحفريات جديدة تُجريها جمعية "إلعاد" الاستيطانية بسرية تامة، على بعد 130م من السور الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى. وتُدخل قوات الاحتلال العمال والآليات داخل فتحة النفق، الملاصق تماماً لمجمع مياه "عين العذراء" التي حفرها الكنعانيون، وصولاً لمجمع عين سلوان تحت الأرض بطول 533م.[70]

سلطات الاحتلال في أثناء قيامها بحفريات في الحرم القدسي الشريف



2. المقدسات الإسلامية في القدس:

أ. المقبرة اليوسفية:

واصلت سلطات الاحتلال استهداف المقبرة اليوسفية الواقعة شمال مقبرة باب الرحمة بمحاذاة سور الأقصى الشرقي، ففي 2022/2/28، صادقت "اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء" الإسرائيلية في القدس على مصادرة جزء من المقبرة اليوسفية وأرض مقابلها، لغرض إقامة

ممشى وحديقة. وقال المحامي مهند جبارة، إن القرار الإسرائيلي يتعلق بأرض تقع بملكية عربية خاصة تستخدم كموقف وأرض ضريح الشهداء التي بدأت سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية بأعمال التجريف فيها سنة 2021 وكشفت من خلالها عن بعض القبور.[71] وقال خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية، إن قرار اللجنة اللوائية يهدف لتحويل سوق الأغنام "الجمعة" أو "أرض الخندق" وجزء من أرض المقبرة اليوسفية في الزاوية الشرقية من سور البلدة القديمة إلى متنزه سياحي حول أسوار البلدة القديمة على مساحة 4.5 دونم (الدونم ألف متر مربع). وأضاف أن الأرض هي ملكية عربية لعائلات عويس وحمد وعطا الله.[72]

ب. استهداف المساجد بالهدم:

وفي انتهاك صارخ لحرمة الأماكن الدينية المقدسة في القدس، أصدرت سلطات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2022، قراراً يقضي بهدم مسجد التقوى في بلدة العيسوية، وتمّ إصدار أوامر هدم لقبة مسجد الرحمة الذهبية في بلدة بيت صفافا والقائم منذ أكثر من مئة عام، وفي 2022/10/15 قَدَّم عشرون مقدسياً من قرية بيت صفافا جنوب القدس المحتلة، اعتراضاً أمام محكمة الشؤون المحلية الإسرائيلية؛ لمنع هدم مسجد قريتهم ذي "القبة الذهبية".[73]

3. المقدسات الإسلامية في بقية أنحاء فلسطين:

أ. المسجد الإبراهيمي:

شهدت السنتان 2022–2023 تصعيداً نوعياً في طبيعة الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي، وخصوصاً بعد إزالة أجزاء من درج الحرم الإبراهيمي "الدرج الأبيض" التاريخي، وتنفيذ عمليات حفر كبيرة في إطار المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير معالمه الأثرية، واستكمال مشروع "المصعد الكهربائي" الذي يخدم اقتحامات المستوطنين،[74] والذي كان وزير الحرب الإسرائيلي حينها نفتالي بينيت Naftali Bennett قد أعطى الضوء الأخضر للعمل به في 2020/2/24،[75] وأجازت لجنة التخطيط في الإدارة المدنية المضي بتنفيذ المصعد،[76] وشَرَعَت سلطات الاحتلال بالحفريات التأسيسية للمصعد في 2021/8/10.[77] وسيقتطع مشروع المصعد بحسب لجنة إعمار الخليل 91م^2 من حيز المسجد، إضافة إلى 300م^2 كساحات خارجية وممرات مؤدية إليه.[78]

ومنذ بدء العدوان على قطاع غزة في 2023/10/7، شدَّدت قوات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها الأمنية حول المسجد الإبراهيمي، وقيّدت حركة الوصول إليه وهو ما أدى إلى تراجع أعداد المصلّين والزائرين، حيث أغلق الاحتلال اثنين من ثلاثة حواجز عسكرية تؤدي مباشرة إلى المسجد الإبراهيمي، هما حاجز أبو الريش وحاجز 160، ما يعني منع نحو 3 آلاف ممن يقطنون

قرب المسجد من الصلاة فيه وزيارته. وفتحت سلطات الاحتلال حاجز أبو الريش اليوم الثاني من شهر رمضان، ما دفع الجماعات الاستيطانية المتطرفة إلى التظاهر احتجاجاً في أوقات صلاة التراويح، رفضاً للقرار، مطالبين بإعادة إغلاقه، وهو ما حصل فعلاً ليفتح بطريقة غير منتظمة. هذا بالإضافة إلى رفع المستوطنين الأعلام الإسرائيلية والرموز الدينية والتاريخية كالشمعدان على أسواره، وإقامة حفلات صاخبة وتكرار إغلاقه ومنع ترميمه وصيانته وفرض حظر التجول في محيطه.[79] وخلال سنتي 2022–2023 بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي 1,747 اعتداء، مفصلةً كالآتي:

جدول 3/2: الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي لسنتي 2022–2023[80]

الاعتداء	2022	2023
اقتحام وتأدية طقوس يهودية داخل المسجد	63	59
حفريات ونصب إنشاءات وتغيير معالم محيطه	67	17
إغلاق المسجد	16	13
عمليات اعتقال من محيط المسجد	4	7
اعتداء على المصلين والمرابطين وموظفي الحرم	24	13
اعتداءات على البنية التحتية	2	2
التعدي على صلاحيات مديرية أوقاف الخليل	13	1
منع الآذان	617	714
عرقلة ومنع وصول المصلين	53	55
اعتداءات على مقتنيات الحرم	1	6
المجموع	**860**	**887**

ب. المقدسات الإسلامية في قطاع غزة وباقي الضفة الغربية خلال الفترة 2022–2023:

شهدت سنة 2023، بحسب تقرير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية السنوي، ازدياداً في عدد المساجد التي تعرضت للانتهاكات نتيجة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فوفق التقرير تعرض 388 مسجداً للتدمير منها 145 تمّ تدميرها تدميراً كلياً، فيما تعرض 243 مسجداً إلى تدمير جزئي يَحوْل دون إقامة الصلاة فيها.[81]

وفي الضفة الغربية، أشار تقرير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية إلى انتهاكات واعتداءات مسَّت 24 مسجداً في الخليل، والبيرة، ومسافر يطا، وسلفيت، وبيت صفافا، وبيت لحم، وطولكرم ومخيمها، وجنين ومخيمها، بعضها تكرر الاعتداء عليها حتى ثماني مرات، كمسجد أبو بكر الصديق في مخيم نور شمس في طولكرم، كما تمّ قصف بعض المساجد بالصواريخ لعدد من المرات في مخيم جنين ومحيطه كمسجد الأنصار ومسجد خالد الأسير، كما انتهك عدد من جنود الاحتلال الإسرائيلي مسجد مخيم جنين الكبير "مسجد الشيخ زايد" وأدوا صلوات تلمودية فيه.[82]

كما اعتدى المستوطنون على مقبرة الكرنتينا بالخليل وقاموا بتدنيسها، وأخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم سبعة قبور في قرية البرج جنوب غرب الخليل، بحجة البناء في المنطقة المسماة ج. وحطَّم مستوطنون شواهد عدد من القبور في إحدى مقابر قرية برقة، شمالي غرب نابلس، في الأراضي القريبة من موقع مستوطنة حومش المخلاة.[83]

ج. مقبرة القسام في حيفا:

أقام نشطاء من فلسطينيي 48 ومتولّو وقف الاستقلال في حيفا في كانون الثاني/ يناير 2022 خيمة احتجاج لمواجهة خطة إزالة المقبرة الإسلامية في قرية بلد الشيخ، في غرب مدينة حيفا شمالي فلسطين، وهي أكبر مقبرة للشهداء في فلسطين خصوصاً شهداء النكبة وما قبلها وعلى رأسهم الشهيد الشيخ عز الدين القسام والذي سميت المقبرة باسمه، بعد أن أصدرت السلطات الإسرائيلية قراراً بإقامة مشروع تجاري على أرض المقبرة.[84] واقتحمت جرافات وآليات إسرائيلية في 2022/2/7 المقبرة بحماية قوات من الشرطة الإسرائيلية، وباشرت أعمال حفريات وتجريف داخلها تمهيداً لإقامة بنية تحتية بتوكيل من شركة كيرور أحزكوت Kerur Akhzakot الإسرائيلية التي تدّعي ملكيتها على جزء من المقبرة وتريد بناء مشروع تجاري، لكن المعتصمين في الخيمة أخرجوا الآليات.[85]

وفي كانون الثاني/ يناير 2023، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عملية ترميم المباني في المقبرة بدعوى عدم استصدار تراخيص لترميمها، بالرغم من محاولة وقف الاستقلال في حيفا صيانتها "بشكل قانوني"، لكن بلدية نيشر التابعة للاحتلال، والتي قامت على بلدة الشيخ المهجَّرة، ولجنة التنظيم والبناء تتعنتان بالمنع من الصيانة والترميم.[86]

ويُقسّم الاحتلال المقبرة إلى ثلاثة أجزاء؛ الأول 14 دونماً مقبرة يعترف بها الاحتلال، والثاني مساحته 14 دونماً أيضاً تدَّعي ما تسمى "دائرة أراضي إسرائيل" أنها تملكها، وما تبقى من المقبرة يتبع لشركة إسرائيلية تدَّعي ملكيتها للأرض.[87]

جرافات إسرائيلية تحاول الاعتداء على أرض مقبرة القسام



قبر القسام



4. المقدسات المسيحية في القدس وفلسطين:

ترسيخاً لسياسة الإقصاء والتطهير الديني التي ينتهجها الاحتلال في القدس المحتلة منذ عشرات السنين؛ ولإضفاء الصبغة اليهودية كطابع وحيد وطاغي في المدينة، تواصلت الاعتداءات المستمرة على الكنائس والأملاك المسيحية، مع استمرار محاولات السيطرة على الأملاك والأوقاف المسيحية التي تتعرض لمحاولات تسريب، تقوم بها أذرع الاحتلال المتنوعة.

أ. تراجع أعداد المسيحيين العرب في القدس:

على مدى عشرات السنين، استمر الاحتلال في سياسة التمييز والتهميش الاقتصادي والتضييق بحق الفلسطينيين في القدس، ومن ضمنهم الفلسطينيين المسيحيين. وقد أدت هذه السياسة إلى دفع كثير من المسيحيين إلى الهجرة مما تسبب في تراجع أعدادهم على مدى السنوات المتعاقبة. وقد أشار تقرير لصحيفة دايلي ميل Daily Mail البريطانية، نُشر في 2022/12/25، إلى أن المسيحيين في القدس، والبالغ عددهم 31 ألفاً سنة 1948، كانوا يشكّلون 20% من عدد السكان، بينما يبلغ عددهم اليوم 10 آلاف مسيحي فقط، أي أقل من 2% من عدد الفلسطينيين، لافتة النظر إلى أن الأرقام آخذة في الانخفاض.[88]

ووفقاً لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، بحلول نهاية سنة 2022 بلغ عدد المسيحيين العرب في القدس 13 ألف مواطناً، وإذا ما أضفنا لهم 3,500 مسيحي غير عربي يعيشون في المدينة فإن العدد يصبح 16,500 (انظر جدول 3/3)، وإذا ما قِيس هذا العدد إلى إجمالي سكان المدينة بشطريها، فإن نسبة المسيحيين في المدينة في سنة 2022 تكون 1.7%، وهي أدنى نسبة يصلها الوجود المسيحي في القدس منذ بداية الكنيسة على أرضها قبل ألفي عام.

جدول 3/3: الاتجاه العام لنسبة المسيحيين إلى سكان المدينة 2014–2022[89]

السنة	المسيحيون العرب	نسبتهم من المقدسيين (%)	المسيحيون عموماً	نسبتهم للمدينة بشطريها (%)
2014	12,300	3.9	15,600	1.8
2015	12,600	3.9	15,800	1.8
2016	12,600	3.8	15,800	1.8
2017	12,600	3.7	15,800	1.8
2019	12,900	3.6	16,200	1.7
2020	12,900	3.4	16,300	1.7
2021	12,900	3.4	16,400	1.7
2022	13,000	3.4	16,500	1.7

ب. تسريب الممتلكات والعقارات المسيحية إلى الجمعيات الاستيطانية:

استمر مسلسل تسريب الممتلكات والعقارات المسيحية إلى الجمعيات الاستيطانية بطرق ملتوية وعمليات تزوير، وقد تحصنت هذه الجمعيات بقرارات المحكمة العليا الإسرائيلية

المنحازة ضدّ المقدسيين؛ فقد أعطت المحكمة العليا الضوء الأخضر لجمعية "عطيرت كوهنيم Ateret Cohanim" الاستيطانية للاستيلاء على ممتلكات لبطريركية الروم الأرثوذكس في شرقي القدس المحتلة. ويفسح القرار، الصادر في 2022/6/8، للجمعية الاستيطانية للاستيلاء على فندقَي "إمبريال" و"بتراء" في ميدان عمر بن الخطاب في باب الخليل بالبلدة القديمة ومبنى "المعظمية" في البلدة. ورفضت المحكمة في قرارها طعن البطريركية في قانونية وثائق قدمتها "عطيرت كوهنيم" قبل سنوات لزعم شراء هذه العقارات.[90] وتُعدّ المنطقة التي يقع فيها فندق البتراء، المدخل الرئيسي للمسيحيين للوصول إلى كنيسة القيامة.

وكُشف النقاب خلال التداول في المحكمة المركزية في القدس، في 2022/6/30، أن مستوطنين متطرفين أنشأوا شركات وهمية، بينها واحدة مغربية، واستخدموها في عملية السيطرة على عدد من العقارات العربية التابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس بغرض تهويدها.[91]

وفي 2022/2/18، حذّر رؤساء كنائس في مدينة القدس، من وجود "أجندة أيديولوجية" إسرائيلية، تُنكر مكانة وحقوق المسيحيين في القدس. وجاء تحذير رؤساء الكنائس في رسالة موجَّهة إلى وزيرة البيئة الإسرائيلية تمار زاندبرغ Tamar Zandberg، بعد الكشف عن مخطط لمصادرة أراضٍ تابعة للكنائس، في شرقي القدس.[92]

فندق البتراء في القدس



ج. الاعتداءات على المسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية في القدس:

استمرت سلطات الاحتلال والمستوطنين في تنفيذ اعتداءات ضدّ المسيحيين والمقدسات والأوقاف المسيحية في القدس. وفي ما يلي أبرز ما وثّقه هذا التقرير من هذه الاعتداءات في سنة 2022:

- في 2022/3/27، اقتحم مستوطنون من جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، فندق البتراء، قرب "باب الخليل"، في البلدة القديمة من القدس، واستولوا على جزء منه.[93]
- في 2022/4/12، اعتدى مستوطنون بالضرب على رجال دين مسيحيين قرب كنيسة القيامة، بالقدس المحتلة.[94]
- في 2022/4/21، وتزامناً مع حلول عيد الفصح المسيحي حدَّدت سلطات الاحتلال عدد المشاركين في احتفالات "سبت النور" في كنيسة القيامة بـ 4 آلاف مشارك فقط، منهم 1,800 داخل كنيسة القيامة، والباقي في باحتها، بناء على قرار صادر من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية.[95]
- في 2022/6/7، اعتدى مستوطنون على كنيسة "الروح القدس" والحديقة اليونانية التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس على جبل صهيون في مدينة القدس المحتلة، وخرَّبوا ممتلكاتها، وعبثوا بمحتوياتها، ونبشوا قبور الأموات، وألقوا القمامة في باحاتها.[96]
- في 2022/7/17، اعتدى عدد من الشباب الحريديم المتدينين بالسب والشتم والبصق، على 140 قساً وراهباً عندما وصلوا إلى البلدة القديمة في القدس المحتلة.[97]
- في 2022/12/2، هدمت مجموعة من المستوطنون جدران أثرية من فندق البتراء قرب باب الخليل بمدينة القدس.[98]
- في 2022/12/27، استولت عصابات المستوطنين بحماية من عناصر شرطة الاحتلال، على "أرض الحمراء" في منطقة العين في بلدة سلوان بالقدس المحتلة. وتبلغ مساحة الأرض نحو ثمانية دونمات، وتتبع لدير الروم الأرثوذكس في سلوان والتي تديرها البطريركية اليونانية.[99]

وفي سنة 2023، استمرت اعتداءات المستوطنين على المقدسات المسيحية والمسيحيين في القدس المحتلة، وفي ما يلي أبرز هذه الاعتداءات:[100]

- في 2023/1/1، تعرضت المقبرة التاريخية البروتستانتية في جبل صهيون بالقدس المحتلة، إلى تدنيس وتحطيم لأكثر من ثلاثين قبراً نفَّذه مستوطنون.
- في 2023/1/4، اعتدى مستوطنون متطرفون على مقبرة تابعة للكنيسة الأسقفية الإنجيلية بالقدس، ودنَّسوا حرمة القبور، وكسروا الصلبان.
- في 2023/2/2، اقتحم مستوطن كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من القدس المحتلة وحاول إضرام النار فيها.

- في 2023/4/15، فرضت سلطات الاحتلال، قيوداً مشددة على وصول المواطنين المسيحيين إلى كنيسة القيامة بالقدس المحتلة للاحتفال بيوم "سبت النور"، عبر إغلاق عدد من أبواب البلدة القديمة المؤدية للكنيسة.
- خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وبالتزامن مع "عيد العرش" اليهودي، اعتدى المستوطنون خلال سيرهم وصلواتهم في أزقة البلدة القديمة، على المسيحيين والحجاج والكنائس في البلدة القديمة، بالبصق وتوجيه الشتائم، وتكرر ذلك عدة مرات.[101]

د. الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في قطاع غزة خلال معركة طوفان الأقصى في الفترة (2023/10/7–2023/12/31):

منذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة في 2023/10/7، لم يسلم المسيحيون الفلسطينيون إلى جانب الكنائس والمؤسسات المسيحية من الهجمات الإسرائيلية، حيث استهدف الاحتلال الإسرائيلي في 2023/10/17، مبنى المستشفى الأهلي المعمداني في غزة، والتي تعود إدارته للكنيسة الأسقفية العربية الأنجليكانية في الأراضي المقدسة، والذي وفّر الرعاية الطبية للمرضى والجرحى الفلسطينيين، والمأوى لآلاف النازحين الفلسطينيين، بصاروخ، أدى لمقتل 500 فلسطيني، كثير منهم من الأطفال، كما لحقت أضرار بالكنيسة المجاورة للمستشفى. وفي 2023/10/19، استهدفت "إسرائيل" مجمع كنيسة القديس برفيريوس للروم الأرثوذكس في غزة، وأدى الهجوم إلى تدمير مبنى مجلس الكنيسة، ومقتل 17 مسيحياً فلسطينياً بينهم 9 أطفال، أكبرهم يبلغ من العمر 12 عاماً، وأصغرهم يبلغ من العمر 3 أشهر. بالإضافة إلى استهداف المركز الثقافي والاجتماعي العربي الأرثوذكسي التابع للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، ومدرسة راهبات الوردية التابعة للكنيسة الكاثوليكية، وكنيسة العائلة المقدسة الكاثوليكية، وراهبات الأم تريزا (راهبات المحبة).[102]

ووفق معطيات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة فقد دمَّر الاحتلال حتى 2024/1/22؛ ثلاث كنائس تدميراً كلياً.[103]

ثانياً: السكان في ظلّ الاحتلال:

1. واقع المعركة السكانية:

أعدّت بلدية الاحتلال في القدس "مخطط القدس الهيكلي"، الذي بُني بناء على توقعات سرجيو ديلا بيرجولا Sergio DellaPergola، أشهر المختصين في الديموجرافيا اليهودية حول العالم، التي كانت تقول إن المقدسيين العرب سيشكّلون 40% من سكان مدينة القدس بشطريها في سنة 2020، وتمحور التخطيط حول كيفية تجنب الوصول إلى نسبة 40% عرب مقابل 60% يهود، بعد أن كانت الخطط السابقة مبنية على توصية اللجنة الوزارية لمراقبة السكان في شرقي القدس، والتي وضعت سياسة ملزمة للحكومة الإسرائيلية أقرها الكنيست، بمنع زيادة نسبة المقدسيين عن 30% مقابل 70% للمستوطنين اليهود.[104]

في سنة 2021، انتقل ما مجموعه 11,900 ساكن جديد إلى القدس من مناطق أخرى في "إسرائيل"، وهو أعلى من العدد الذي انتقل في سنة 2020 والذي بلغ 11 ألف شخص. كما انتقل سنة 2021 ما مجموعه 22,700 من السكان من القدس إلى مناطق أخرى في "إسرائيل"، وهو أعلى من العدد الذي انتقل في سنة 2020 والذي بلغ 18,800 شخص. وبالتالي فإنّ صافي الهجرة بين المدن في القدس في سنة 2021 كان سلبياً، حيث بلغ 10,800.[105]

شكَّل المقدسيون العرب في القدس في سنة 2022 ما نسبته 39.2% مقابل 60.8% لليهود (انظر جدول 3/4)، وذلك بالرغم من وجود الهجرة اليهودية الداخلية والخارجية، وسياسات الحكومة الإسرائيلية المُجحفة بحق وجود المقدسيين العرب، وارتفاع معدل الخصوبة لدى النساء اليهوديات في القدس عن النساء المقدسيات العرب، حيث وصل معدل الخصوبة إلى 4.4 لدى النساء اليهوديات، و3.1 لدى النساء المقدسيات.[106]

ووفقاً لدائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن عدد المسلمين الذين يسكنون القدس في نهاية سنة 2022 بلغ نحو 371 ألفاً، أي 37.9% من سكان المدينة بشقيها الشرقي والغربي، وأشارت إلى أنهم مجتمع فتي، حيث إن 32.2% منهم تقل أعمارهم عن 14 عاماً، بينما بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) نحو 4.7%.[107]

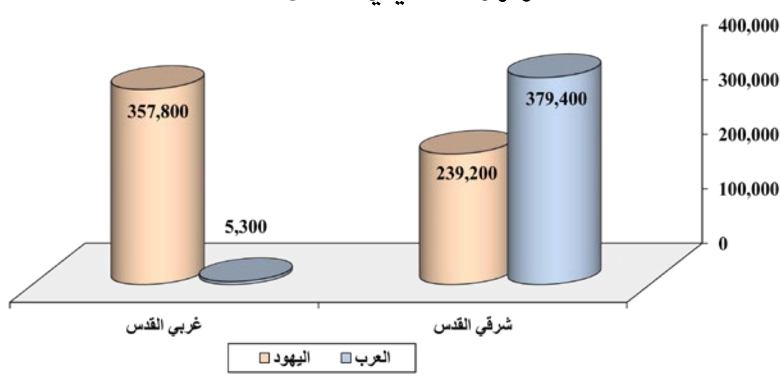
وفيما يلي أعداد العرب واليهود في القدس في الفترة 2019–2022:

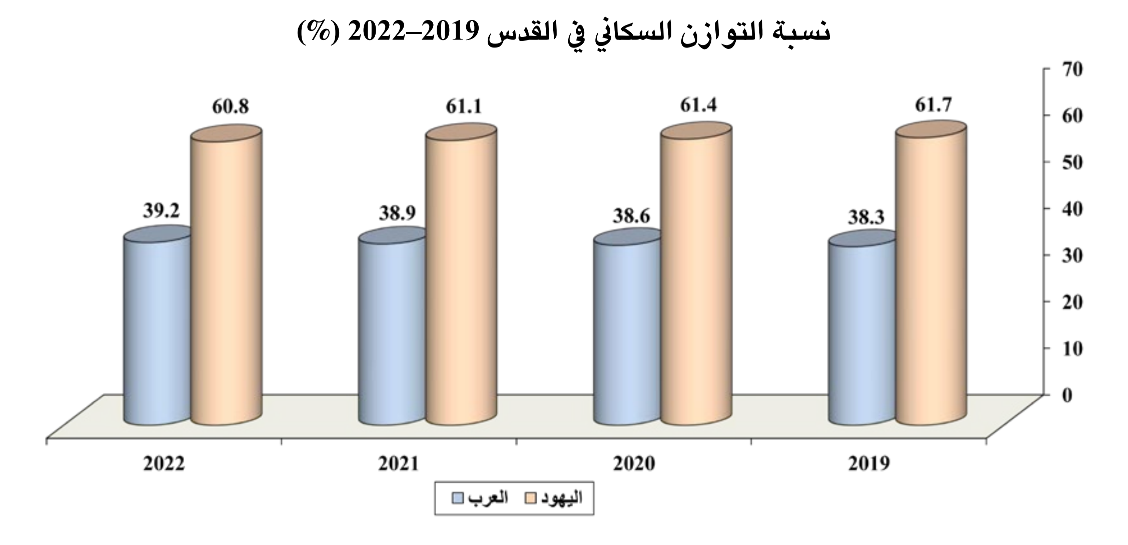
جدول 3/4: التوازن السكاني في القدس 2019–2022[108]

		شرقي القدس (المحتل عام 1967)		غربي القدس (المحتل عام 1948)		الإجمالي لشطري القدس	
		العرب	**اليهود**	**العرب**	**اليهود**	**العرب**	**اليهود**
2019	**العدد**	354,000	227,100	4,800	350,500	358,800	577,600
	النسبة (%)	61	39	1.4	98.6	38.3	61.7
الإجمالي		**581,100**		**355,300**		**936,400**	
2020	**العدد**	361,700	233,700	5,000	350,700	366,700	584,400
	النسبة (%)	60.7	39.3	1.4	98.6	38.6	61.4
الإجمالي		**595,400**		**355,700**		**951,100**	
2021	**العدد**	370,500	236,600	5,100	354,000	375,600	590,600
	النسبة (%)	61	39	1.4	98.6	38.9	61.1
الإجمالي		**607,100**		**359,100**		**966,200**	
2022*	**العدد**	379,400	239,200	5,300	357,800	384,700	597,000
	النسبة (%)	61.3	38.7	1.5	98.5	39.2	60.8
الإجمالي		**618,600**		**363,100**		**981,700**	

* تمّ احتساب أرقام شرقي وغربي القدس سنة 2022 بالاعتماد على نسب النمو في القدس التي نشرتها دائرة الإحصاء الإسرائيلية، والتي بلغت 2.4% للعرب، و1.1% لليهود.


التوازن السكاني في القدس 2022





2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. حي الشيخ جراح:

تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات، تهجير أهالي حيّ الشيخ جرّاح في القدس المحتلة، بطرق شتّى ترهيبية وترغيبية، ومن ضمنها محاولة تقديم "مغريات مالية" لأصحاب منازل الحيّ، الذين يرفضون ذلك، متشبّثين بمنازلهم على الرغم من كل محاولات الاحتلال لثنيهم عن ذلك.

ويقطن الشيخ جرّاح أكثر من 3 آلاف فلسطيني في مساحة أراضٍ تُقَدَّر بنحو ألف دونم، وهي آخر ما تبقّى لهم من أراضٍ بعد مصادرة آلاف الدونمات من أراضي السكان التي أُقيمت فوقها ثلاث مستوطنات تُعرَف بمستوطنات "التلة الفرنسية".[109] ويواجه 160 فلسطينياً ينتمون إلى 12 عائلة في حي الشيخ جراح، خطر إخلاء منازلهم بعد تلقيهم أوامر إخلاء مؤخراً، في إطار الهجمة الاستيطانية الصهيونية المتواصلة الرامية لتهجير العائلات الفلسطينية من هذا الحي.[110]

ومع بداية سنة 2022، جدَّد الاحتلال ومستوطنوه اعتداءاتهم على الحيّ، حيث اقتحم عشرات المستوطنين يتقدمهم عضو الكنيست المتطرف إيتمار بن جفير، ونائب رئيس بلدية الاحتلال في القدس آريه كينج Aryeh King، برفقة المستوطن وعضو جمعية "نحلات شمعون Nahalat Shimon" الاستيطانية، وممثلها في المحاكم تساحي مامو Tzachi Mamo.[111] وشهد شباط/ فبراير عودة التوتر في الحيّ، عقب قيام بن جفير فتح مكتبه الاستفزازي في أرض عائلة سالم في الجانب الغربي من الحيّ، مما أشعل الأحداث في الحيّ.[112] حيث واصل بن جفير اقتحام الحيّ بشكل يومي وبصورة استفزازية برفقة قطعان المستوطنين وبحماية من قبل

شرطة الاحتلال، وكذلك تعرضوا للرسول محمد ﷺ بالشتم والسباب بالألفاظ النابية وسط حماية مشددة وانتشار مكثف لعناصر قوات وشرطة الاحتلال.[113]

ودعا ما يسمى "مجلس حاخامات التوراة Council of Torah Sages"، في 2022/2/17، إلى تعزيز الوجود اليهودي في الشيخ جراح، وجاء في بيان الحاخامات، أن "حي شمعون هاتزاديك (حي الشيخ جراح)، يقع في قلب القدس، وواجهة للسيطرة اليهودية على المدينة المقدسة؛ عاصمة إسرائيل" على حدّ زعمهم.[114]

وفي خطوة استفزازية، دعا بن جفير، في 2022/3/12، الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelensky، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin، لإجراء مفاوضات بينهما في مكتبه بالشيخ جراح.[115]

وفي 2022/1/19، داهمت شرطة الاحتلال منزل عائلة المقدسي محمود صالحية بحي الشيخ جراح، قبل أن تهدمه طواقم بلدية الاحتلال، واعتقلت ستة من أفراد عائلته، ونحو عشرين متضامناً معهم، وتبلغ مساحة الأرض التي يملكها صالحية، ومُشيد عليها منزله، ومشتل ومعرض سيارات تمّ هدمهما، نحو 6 آلاف متر مربع.[116]

وتعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من خلال وزارة القضاء، على تهويد مساحات واسعة من الأراضي في مدينة القدس، عن طريق تسجيل ملكية مناطق واسعة في المدينة المحتلة، تشمل مساحات في محيط البلدة القديمة والمسجد الأقصى وفي حي الشيخ جراح، باسم أشخاص يهود، وذلك باستخدام ميزانية مخصصة بزعم "تقليص الفجوات وتحسين نوعية حياة" الفلسطينيين في القدس. جاء ذلك بحسب ما أفادت صحيفة هآرتس Haaretz، في تقرير أوردته عبر موقعها الإلكتروني في 2022/6/26. ووفقاً للصحيفة فإن عملية التسجيل انتهت تقريباً في حي الشيخ جرّاح في القدس المحتلة، وقالت إنه "تمّ تسجيل جميع الأراضي تقريباً باسم ملاك يهود".[117] وأوضح التقرير أن العملية تستهدف كذلك مساحات في منطقة التلة الفرنسية؛ حيث من المخطط أن يتم بناء حي استيطاني جديد يسمى "جفعات هشاكيد" في جنوب القدس. كما تستهدف عملية التهويد منطقة تقع بين مستوطنة "هارحوما" وبلدة صور باهر، بالقرب من المستوطنة الحريدية "هار شلومو" مسجلة بملكية "حارس الأملاك".[118] ووفق تقرير تمّ نشره لمؤسسة "أوروبيون لأجل القدس"، خلال تموز/ يوليو 2022، تمّ تسجيل أربعين منزلاً تقطنه 45 عائلة فلسطينية في حيّ الشيخ جرّاح بأسماء جمعيات استيطانية دون علم أصحابها.[119]

وتعمل سلطات الاحتلال على التضييق على حي الشيخ جراح من خلال مشاريع استيطانية تحيط بالحي، كما تتطلع بلدية الاحتلال في القدس إلى توسيع البؤرة الاستيطانية "شمعون

هتصديق" ومضاعفة عدد المستوطنين في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، من خلال ثلاثة مشاريع استيطانية بالتعاون مع ما يسمى "صندوق أرض إسرائيل Israel Land Fund"، وبشراكة مع شركات استثمار يهودية أجنبية.[120]

ب. سلوان:

تُعد بلدة سلوان من أكثر بلدات القدس استهدافاً بالاستيطان عبر المشاريع التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية مباشرة، أو عبر الجمعيات الاستيطانية وعلى رأسها "إلعاد" و"عطيرت كوهنيم". الوسيلة الأساسيّة التي تستعملها هذه الجمعيات من أجل خطة الاستيطان في القدس، والاستيلاء على منازل الفلسطينيين، هي تقديم أوامر الإخلاء والإزالة للعائلات الفلسطينية التي تسكنها منذ عشرات السنين، بادّعاءات مختلفة حول ملكيّة المنازل، وباستخدام الغطاء القانوني الذي تفرضه سلطات الاحتلال.

ويعيش في بلدة سلوان نحو 59 ألف مقدسي، وتبلغ مساحة أراضي البلدة 5,640 دونماً. وفي المقابل هناك 2,800 مستوطن يهودي زُرعوا بقوة الاحتلال في 78 بؤرة استيطانية، ويهدد خطر التهجير القسري نحو 7,500 فرد يعيشون في ستة أحياء مستهدفة في البلدة، وهي: وادي الحلوة، والبستان، وبطن الهوى، ووادي الربابة، ووادي ياصول، وعين اللوزة. وهؤلاء مهددون إما بهدم منازلهم بحجة البناء دون ترخيص أو بإخلائها وطردهم لصالح الجمعيات الاستيطانية.[121]

وللاستيطان في سلوان عامة، وحيّ بطن الهوى خاصة، الذي يقع في قلب البلدة، آثار استراتيجية بالغة الأهمية، وذلك بسبب موقعها بين المستوطنة الكبيرة في جبل الزيتون بجانب باب العامود، وبين مستوطنات جمعية "إلعاد" في حيّ وادي الحلوة بمحاذاة باب المغاربة. وتنفيذ الخطة الاستيطانية في سلوان من شأنه إنشاء شبكة استيطانية واسعة ومترابطة في منطقة البلدة القديمة، التي ستمنع البلدة عن امتدادها الفلسطيني، وتمسّ حقّ سكّانه في حرية التنقّل حتى مشياً على الأقدام، بوجود مستوطنين مسلّحين ووحدة حراسة خاصة وقوى من الشرطة وحرس الحدود.

ومن خلال تهويد سلوان والشيخ جرّاح يكتمل المخطط الاحتلالي بالاستيلاء على الحيّز العام في البلدة القديمة، وإعطائه الطابع اليهودي الخالص، وربط المستوطنات والحيّز اليهودي ببعضه البعض حول البلدة القديمة.

وعلى مدار سنة 2022، تعرَّضت أحياء بلدة سلوان لخطط استيطانية وعمليات استهداف متواصل من قبل سلطات الاحتلال والجمعيات الاستيطانية، ووفقاً للباحث في شؤون الاستيطان

أحمد صب لبن، فإن البلدة مستهدفة بعشرة مشاريع استيطانية منها ما نُفّذ، ومنها ما ينتظر المصادقة عليه في دوائر التخطيط والبناء الإسرائيلية.[122] وخلال سنة 2023، قامت سلطات الاحتلال بهدم ثلاث بنايات سكنية و12 منزلاً، وقتلت ثلاثة مقدسيين بينهم طفل في حي سلوان. وفي 2023/8/4، شيَّدت سلطات الاحتلال جسراً استيطانياً معلقاً فوق أراضي منطقة وادي الربابة في حي سلوان.[123]

3. سياسة الاعتداءات والاعتقال والإبعاد:

شهدت القدس خلال سنتي 2022 و2023، انتهاكات جمّة توزعت على مختلف مناطقها، وشملت أعداداً كبيرة من المقدسيين الذين لم يستسلموا لإملاءات الاحتلال على الرغم من كلِّ الضغوطات، ودفع المقدسيون ثمناً كبيراً مقابل صمودهم في وجه الاحتلال، وكان الثمن الأكبر هو الدم؛ حيث استشهد 18 مقدسياً خلال سنة 2022،[124] و37 مقدسياً خلال سنة 2023 جراء الاعتداءات الإسرائيلية.[125]

أ. الاعتداءات:

بلغ عدد اعتداءات قوات الاحتلال ومستوطنيه ضدّ المقدسيين، وفق إحصاءات مركز مُعطى، 5,363 اعتداءً؛ شملت جميع أنواع الجرائم والانتهاكات، من قتل وإبعاد واعتقال وهدم للمنازل إضافة إلى تجريف للأراضي ومصادرة الممتلكات، واعتداءات على قطاع التعليم والقطاع الصحي.[126] وفي سنة 2023، بلغ عدد اعتداءات قوات الاحتلال ومستوطنيه ضدّ المقدسيين 5,703 اعتداءً.[127]

وأعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية، وجمعيات استيطانية، وبلدية الاحتلال في القدس في 2022/7/18، عن تشكيل ميلشيات مسلحة من المستوطنين المتطرفين للقيام بـ"مهام أمنية". ووفقاً لصحيفة معاريف العبرية، فإن إحدى مهام الميلشيات "التدخل عند وقوع أي عمليات فدائية في المستوطنات أو في القدس ومحيطها".[128]

ب. الاعتقال:

واصل الاحتلال الإسرائيلي، خلال سنتي 2022 و2023، توظيف سياسة الاعتقال لإرهاب المقدسيين، والتضييق عليهم، وتقييد حركتهم وفعالياتهم المناهضة لوجوده.

ففي سنة 2022، شنَّت قوات الاحتلال حملات اعتقال واسعة في صفوف المقدسيين، تحت ذرائع واهية، وتمّ رصد 3,003 حالات اعتقال لمواطنين مقدسيين شملت نساء وشيوخاً وأطفالاً، من بينهم 35 طفلاً أقل من جيل المسؤولية (أقل من 12 عاماً)، و619 قاصراً، و120 من الإناث

بينهن 9 فتيات قاصرات.[129] وخلال سنة 2023، رصد مركز معلومات وادي حلوة، 3,261 حالة اعتقال في مدينة القدس، بينها 53 طفلاً أقل من جيل المسؤولية، و643 فتى، و165 من الإناث. ولفت المركز النظر إلى أنّ من بين الاعتقالات 987 حالة اعتقال سجلت منذ 2023/10/7 وحتى نهاية سنة 2023.[130]

قوات الاحتلال تعتقل فتاة مقدسية في القدس



وواصلت سلطات الاحتلال سياسة الاعتقال فور الإفراج، المُتَّبعة ضدّ الأسرى المحررين المقدسيين، باعتقالهم فور الإفراج عنهم من بوابة السّجن أو فور وصولهم إلى مناطق سكنهم، وبعد ساعات أو أيام يتم الإفراج عنهم بشروط أبرزها: الإبعاد عن مدينة القدس، والإبعاد عن مكان السكن، ومنع الاحتفاء بالتحرر.

وأشار مركز فلسطين لدراسات الأسرى إلى أن الاعتقالات خلال سنة 2022 شملت قيادات إسلامية ووطنية، منهم النائب المقدسي المبعد عن المدينة أحمد عطّون، ومدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني، ورئيس لجنة أهالي الأسرى المقدسيين أمجد أبو عصب بتهمة التحريض على موقع فيسبوك. وجدَّدت مخابرات الاحتلال قرار منع دخول الضفة المحتلة لمحافظ القدس عدنان غيث عدة مرات، كما جدَّدت قرار منع خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري من التواصل مع بعض الشخصيات وعلى رأسها الشيخ رائد صلاح ونائبه كمال الخطيب، وأصدرت قرار اعتقال إداريٍّ بحق النائب المقدسي في المجلس التشريعي محمد أبو طير.[131]

وفي أواخر شهر أيلول/ سبتمبر 2022، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس، أمراً يقضي بالحجز ومصادرة أموال أسرى فلسطينيين، من مدينة القدس، والداخل الفلسطيني، حسب قانون ما يسمى "مكافحة الإرهاب لعام 2019"، واستهدف القرار 41 أسيراً من الداخل الفلسطيني، و8 أسرى من القدس من بينهم أسير محرر.[132]

وخلال سنة 2022، تمّ رصد تحويل 33 فلسطينياً "للحبس المنزلي" بعد تقديم لوائح اتهام ضدهم.[133] ومن أبرز من صدر بحقه قرار بالحبس المنزلي الصحفية المقدسية لمى غوشة التي ما زالت تعاني من هذا القرار منذ الربع الأخير من سنة 2022.[134]

وفي سنة 2022، حوَّلت سلطات الاحتلال 43 مقدسياً للاعتقال الإداري، ومن بينهم نائبَي المجلس التشريعي محمد أبو طير، وأحمد عطون، علماً بأن بعض الأسرى جُدِّد لهم الاعتقال الإداري لأكثر من مرة.[135] أما في سنة 2023، فقد تمّ تحويل 21 شاباً مقدسياً للاعتقال الإداري.[136]

ج. الإبعاد:

تستخدم سلطات الاحتلال سياسة الإبعاد سلاحاً فعالاً في وجه المقدسيين لإفراغ المسجد الأقصى والأحياء المقدسية من ساكنيها والمرابطين فيها. وسجَّلت سنة 2022، نحو 523 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و436 قرار إبعاد عن البلدة القديمة في القدس، و31 قرار إبعاد عن مدينة القدس.[137] أما سنة 2023، فقد سجَّلت 412 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى، و568 قرار إبعاد عن البلدة القديمة، و29 قرار إبعاد عن مدينة القدس.[138]

جدول 3/5: أوامر الإبعاد والمنع بحق المقدسيين 2022–2023[139]

طبيعة أمر الإبعاد والمنع	2022	2023
إبعاد عن المسجد الأقصى	523	412
إبعاد عن البلدة القديمة	436	568
إبعاد عن مدينة القدس	31	29
إبعاد عن الأراضي الفلسطينية	1	–
منع دخول الضفة الغربية	2	–
المجموع	**993**	**1,105**

ومن بين من تمّ إبعاده بشكل نهائي عن مدينة القدس منصور أبو غريبة،[140] ومراد غازي العباس.[141] وكذلك الأسير المحامي صلاح الحموري، الذي تمّ سحب هويته وترحيله إلى فرنسا، في 2022/12/18، بعد أن استمر اعتقاله تسعة أشهر.[142]

4. هدم المنازل والمنشآت:

تنتهج سلطات الاحتلال سياسة هدم منازل المواطنين في القدس المحتلة، والتي تأتي في سياق الإجراء العقابي والتهجير القسري والتطهير العرقي للمقدسيين، وتهويد المدينة المحتلة، وتبرر سلطات الاحتلال هدم المنازل بشكل عام بذريعة إقامتها من دون ترخيص، ونادراً ما يوافق

الاحتلال على منح التراخيص اللازمة لبناء منازل مقدسيين، بينما يقوم بفرض رسوم باهظة على التراخيص التي نادراً ما يمنحها.

وخلال سنتي 2022 و2023، واصلت سلطات الاحتلال عمليات الهدم في مدينة القدس، تحت ذريعة "البناء دون ترخيص"، وأجبرت بلدية الاحتلال المقدسيين على تنفيذ قرارات الهدم بأنفسهم، "الهدم الذاتي"، تحت طائلة التهديد بفرض غرامات مالية أو الحبس الفعلي، حيث تخيِّرهم البلدية بين تنفيذ الهدم بأنفسهم، أو تقوم هي بذلك وعليهم دفع تكاليف آلياتها، وطواقمها، والقوات المرافقة والعمال.

ورصد مركز معلومات وادي حلوة 140 عملية هدم في القدس في سنة 2022، شملت كافة البلدات والأحياء في المدينة،[143] في حين بلغ عددها 209 منشآت في مدينة القدس في سنة 2023، ومنها 68 عملية جرت خلال فترة معركة طوفان الأقصى.[144]

وفي سنة 2022، بلغ عدد أوامر الهدم 984، وتمّ تقديم 521 طلب تراخيص للبناء لبلدية الاحتلال في السنة نفسها؛ رُفض 509 طلبات منها لأمور سياسية بحتة. ويتهدد الهدم 22,389 منزلاً في مدينة القدس، وهذا ما يعني أن نحو 124 ألف مقدسي مهددون بالتهجير القسري، وهناك 1,380 مقدسياً في حي الشيخ جراح وبطن الهوى، يواجهون خطر التطهير العرقي، بعدما أصدرت محاكم الاحتلال قرارات تقضي بطردهم من منازلهم، لمصلحة الجمعيات الاستيطانية.[145]

وبموجب أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن المنشآت المهدَّمة على مدى السنوات الست الماضية كانت على الشكل التالي:

جدول 3/6: المنشآت المهدَّمة في القدس 2018–2023[146]

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
العدد	178	208	178	181	144	229

بإضافة حصيلة هذه السنوات إلى ما هُدِّم من منشآت خلال الفترة 2000–2017 البالغة 1,352 منشأة،[147] فإن حصيلة هدم سلطات الاحتلال للمنشآت في القدس خلال الفترة 2000–2023 تكون 2,470 منشأة، تتكون في معظمها من المنشآت السكنية.

5. المصادرة والاستيلاء على ممتلكات المقدسيين وعقاراتهم:

استمرت محاولات الاحتلال للسيطرة على أراضي المقدسيين وعقاراتهم، وشهدت سنتا 2022 و2023، تصعيد سلطات الاحتلال استهداف عوائل أحياء حي الشيخ جراح والأحياء

المختلفة في سلوان، وقد سبق أن سلَّطنا عليها الضوء في هذا الفصل، وهو ما يُدلل على أن سلطات الاحتلال تستخدم أدواتها المختلفة لمصادرة ممتلكات المقدسيين، والتضييق عليهم.

ويستولي المستوطنون، على العقارات والمنازل الفلسطينية، عبر عدة طرق، وذرائع شتى، مثل قانون "حارس أملاك الغائبين" الذي يعود تاريخه إلى سنة 1950، أو بحجة أن العقارات تعود ملكيتها ليهود تملَّكوها قبل حرب سنة 1948، أو عن طريق البيع والشراء، بمعنى شراء الحقوق في العقار، بما فيها حقّ الملكية أو التصرف للمستأجر المحمي، الذي يقطن في العقار قبل سنة 1967، وهي الطريقة التي تزايد استخدامها مؤخراً من قِبَل المستوطنين.

ويقول مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي إن سلطات الاحتلال صادرت منذ سنة 1967 حتى 2022/3/30، أكثر من 35% من أراضي شرقي القدس بحجة استخدامها "للمصلحة العامة"، بما يعادل 24 كم^2. بالإضافة لذلك فإن 87% من المساحة المتبقية صنّفتها سلطات الاحتلال كأراضٍ خضراء يُمنع البناء عليها أو مصادرتها لإقامة شوارع، وبذلك بقيت مساحة الأراضي المخصصة للبناء للمقدسيين هي 13% فقط.[148]

وبدأت ما تسمى وزارة "القضاء" التابعة للاحتلال بتسجيل ملكية أراضٍ واسعة تابعة للأوقاف الإسلامية، وأخرى لفلسطينيين فيما يسمى بـ"الحديقة الأثرية" جنوب المسجد الأقصى، ضمن مشروع "تسجيل وتسوية الأراضي" في المدينة المحتلة؛ الذي أطلقته حكومة الاحتلال منتصف سنة 2018 بميزانية بلغت نحو 15.5 مليون دولار، وذلك ضمن القطاعات التي تستهدفها خطتها الخمسيّة. ويستهدف المشروع تسجيل 50% من أراضي شرقي القدس حتى نهاية سنة 2021، واستكمال تسوية أوضاع ما تبقى من أراضٍ حتى نهاية سنة 2025.[149]

وفي نيسان/ أبريل 2022، أدّى تطبيق المشروع على حي الشيخ جراح إلى تسجيل قسم من الأراضي في الجزء الشرقي والغربي منه، لصالح يهود ادَّعوا ملكيتها قبل سنة 1948 دون أي إثبات أو وثائق، بالرغم من أن الأهالي قدَّموا كواشين طابو تركي (ملكية أصلية)، إلا أن محكمة الاحتلال رفضت النظر فيها.[150]

وفي محاولة لتسهيل عمليات مصادرة وتسريب ممتلكات المقدسيين وعقاراتهم لليهود، أطلقت "إسرائيل" يد المحاكم الإسرائيلية لمنح الفلسطينيين "حجج حصر إرث" دون الرجوع إلى المحاكم الفلسطينية، رداً على الحملة الفلسطينية المكثفة لمنعها. وفي 2022/7/27، قالت صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom"، إن العمل بالقرار الذي أصدره يهودا فوكس Yehuda Fox قائد المنطقة الوسطى لجيش الاحتلال الإسرائيلي،[151] هدفه تسهيل عمليات البيع، و"حماية" البائع الفلسطيني الذي قام بتسريب وبيع أراضي وعقارات لليهود، من

ملاحقة السلطة الفلسطينية له. وكان فوكس قد أصدر أمراً عسكرياً يحمل الرقم 2081، في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2021، لم تتضح أسبابه آنذاك، يقضي بمنح المحاكم الإسرائيلية صلاحية إصدار "حجج حصر إرث" للفلسطينيين الراغبين في الضفة الغربية، وبقي طي الكتمان حتى الآونة الأخيرة "لحسابات سياسية".[152]

أ. مصادرة الأراضي من خلال المقابر الوهمية والحدائق التوراتية:

وظَّف الاحتلال الإسرائيلي مزاعم وجود مقابر في أحياء القدس، دُفن فيها يهود، بهدف السيطرة على الأراضي وحجزها للتطوير الاستيطاني في المدينة، وقد دأب الاحتلال على هذه السياسة منذ سنوات. وتعمل الجمعيات الاستيطانية منذ سنوات على وضع قبور وهمية في مناطق عديدة ببلدة سلوان، بدعوى أنها كانت مقابر لليهود ويتم إعادة تأهيلها، كما وضعت سلطات الاحتلال أكثر من خمسين قبراً مزيفاً شمال البلدة. كذلك تسعى للسيطرة على الأراضي من خلال الحدائق التوراتية، وقد صادر الاحتلال مئات الدونمات من أراضي القدس، لإقامة سبع حدائق توراتية، من بلدتَي سلوان وجبل المكبر جنوباً، إلى العيسوية وجبل المشارف شمالاً، ورأس العامود وبلدة الطور شرقاً، وصولاً لبرك سليمان غرباً.[153]

وأظهرت معطيات مقدسية أن الحدائق التوراتية والمقابر الوهمية التي أقامها الاحتلال في القدس، باتت تسيطر على أكثر من 5 آلاف دونم من أراضي المدينة المحتلة. وبدأت سلطات الاحتلال بزراعة القبور الوهمية سنة 1978، ومنذ ذلك التاريخ وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، زرع الاحتلال 12,800 قبر وهمي في محيط المسجد الأقصى، 32% منها في سلوان جنوب المسجد الأقصى، من بينها 935 في حي وادي الربابة، منها ما يزيد عن 50 قبراً وضعت حديثاً في أراضي الحي.[154]

قبور وهمية لليهود في القدس بهدف حجز الأراضي الفارغة لأغراض استيطانية



ب. سحب الهويات الزرقاء المقدسيّة:

منذ قيام دولة الكيان الصهيوني باحتلال مدينة القدس سنة 1967، وهي تعمل على تغيير معالم المدينة المقدسة بهدف تهويدها وطمس هويتها وإنهاء الوجود العربي، الإسلامي والمسيحي، فيها، مستخدمة لأجل ذلك العديد من السياسات والإجراءات ضدّ المدينة وسكانها. ويُعدّ تهجير الفلسطينيين من القدس أحد أبرز السياسات التي تتبعها حكومات الاحتلال المتعاقبة، والساعية لإيجاد واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في المدينة.

وأكّد التقرير الذي أعدّته دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، أن سلطات الاحتلال سحبت ما يزيد على 14 ألف بطاقة هوية من المواطنين المقدسيين في الفترة بين سنتَي 1967 و2009، حيث شمل ذلك في تأثيره ما يزيد عن 20% من الأسر الفلسطينية المقدسية. كما سحبت سلطات الاحتلال ما مجموعه 4,577 بطاقة هوية في الفترة الممتدة بين سنتَي 2006 و2008 وحدها، أي ما يشكل زيادةً تقدر بنسبة 50% عن العدد الكلي لبطاقات الهوية التي صادرتها تلك السلطات من المقدسيين. وتبين الإحصاءات الإسرائيلية أن دولة الاحتلال تخطط لزيادة عدد المستوطنين إلى نصف مليون، بحيث يبقى في المستقبل فقط من 70 إلى 80 ألف فلسطيني أي ما يعادل 22% من السكان.[155]

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ما زالت البيانات عن مصادرة وإلغاء بطاقات الهوية المقدسية تستند بشكل أساسي على ما يتم الإعلان عنه رسمياً من خلال وزارة الداخلية التابعة للاحتلال، والتي تشير إلى مصادرة 14,701 بطاقة في الفترة ما بين 1967–2020، جزء من هذا الرقم يمثل هويات أرباب الأسر، وهذا يعني سحب هوية الأفراد المسجلين ضمن هوية رب الأسرة بشكل تلقائي، وعليه فإن عدد الأفراد الذين تمّ سحب هوياتهم أعلى من هذا الرقم بكثير.[156] ويوضح المختص في شؤون القدس فخري أبو دياب، أن نحو 20 ألف مقدسي تمّ سحب هوياتهم وإبعادهم عن مدينة القدس كلياً منذ احتلال القدس سنة 1967 وحتى 2022/12/19، مبيناً أن هذه السياسة ازدادت في سنوات التسعينيات.[157]

ج. استهداف التعليم في القدس:

تتعدد الجهات المشرفة على التعليم في القدس؛ فهناك مدارس تابعة لوزارة التعليم التابعة للاحتلال الإسرائيلي، وأخرى أهلية تابعة لمؤسسات، وتخضع أغلبها للمناهج الإسرائيلية بالفعل، ولا يبقى لمناهج السلطة الفلسطينية سوى مدارسها، والأوقاف الإسلامية، ووكالة الأونروا. ويعمل الاحتلال على محو الهوية الفلسطينية والعربية عن الأراضي العربية المحتلة، منذ قدومه سنة 1948، واستكمال احتلال فلسطين سنة 1967.[158]

سَمَحَ هذا الاختلاف في المرجعيات باستفراد الاحتلال بكل فئة على حدة، ليفرض المزيد من إجراءاته التعسفية لأسرلة التعليم في القدس المحتلة، الذي يعاني من ثلاث مشاكل أساسية؛ الأولى هي التسرّب المدرسي، نتيجة الظروف الاقتصادية للمقدسيين، واعتداءات الاحتلال على المدارس الفلسطينية والطلاب على حدٍّ سواء، إذ تشير الأرقام إلى أن 32% من الطلاب الفلسطينيين في القدس المحتلة لا يكملون أعوام الدراسة الـ 12، في مقابل نحو 1.5% من الطلاب اليهود.[159] وتصل نسبة التسرب المدرسي بين الطلاب المقدسيين إلى أكثر من 13% كل عام مقارنة بـ 1% فقط في المدارس الإسرائيلية الواقع في الشق الغربي من القدس المحتلة.[160]

أما الثانية فهي عدم قدرة المدارس الفلسطينية المتمسكة بالمنهاج الفلسطيني على سدّ العجز القائم بالغرف الصفية، فبحسب جمعيتي "عير عميم Ir Amim" و"حقوق المواطن The Association for Civil Rights in Israel" الإسرائيليتين، بلغ النقص في الغرف الصفية في القدس المحتلة في السنة الدراسية 2022/2021 نحو 2,500 غرفة. وبالمقابل، تغدق سلطات الاحتلال الدعم والتمويل على المدارس التي تنزلق إلى مستنقع المنهاج الإسرائيلي، أو لتلك التي تتبعها مباشرة.[161]

والمشكلة الثالثة هي الاكتظاظ في مدارس القدس، بسبب سياسة الإهمال التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية. ويشير التقرير الذي أصدرته مؤسسة فيصل الحسيني في آب/ أغسطس 2022 إلى أن المساحات المتوفرة في المدارس تحت المظلّة الفلسطينية تكفي في الحالة المثالية إلى 31,500 طالب، ولكنها فعلياً تخدم 45,500 من الطلاب، وهذا يعني أنه من المفترض إضافة 560 وحدة صفيّة لاستيعاب الـ 14 ألف طالب، الذين يشكّلون الزيادة في القدرة الاستيعابية للمدارس، كما يتوجب إضافة 80 صفٍّ سنوياً لاستيعاب الزيادة السنوية في عدد الطلبة والبالغ ألفَيْ طالب.[162]

ونتيجة للدعوات التي كان يقدمها اتحاد أولياء الأمور واللجان والمؤسسات القانونية، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الأحكام التي ألزمت وزارة المعارف بسدّ الفجوة في الغرف الصفيّة، ولسدّ ذلك العجز بدأت وزارة المعارف بشراء الخدمات التعليمية من المدارس الخاصة، وذلك بدفع مبالغ مالية عن كل طالب، وتلك الخطوة دعمت سلطة الاحتلال من عدّة زوايا، حيث شجّعت المدارس الخاصة على قبول التمويل الحكومي، وكان في البداية غير مشروط فبنت خططها وموازناتها على ذلك الأساس، فوصلت نسبة المدارس الخاصة والأهلية التي تتلقى تمويلاً إسرائيلياً إلى 98%؛ وهذا جعلها اليوم لُقمة سائغة وهدفاً سهلاً للاختراق وتنفيذ مخططات الأسرلة لا سيّما في ظلّ انعدام الدعم المقدّم من السلطة الفلسطينية.[163]

ودأبت البلدية على بناء مدارس جديدة وحديثة تابعة لوزارة المعارف تتبنى المنهاج الإسرائيلي، وقد ارتفع عدد مدارس البلدية من 54 مدرسة فقط عام 2012/2011 إلى 92 مدرسة متاحة للتسجيل للعام الدراسي 2023/2022، وقد وُجد أن هذه الطريقة هي الأسهل لتوسيع نطاق العمل بالمنهاج الإسرائيلي، دون الحاجة لخوض الصراعات المرتبطة بانتقال مدارس عريقة من المنهاج الفلسطيني الذي تدرّسه منذ عقود إلى المنهاج الإسرائيلي.[164]

ولتعزيز مسار الأسرلة أُقرّت الخطة الخمسيّة للفترة 2018–2023، وبنت عليها الخطة الخمسيّة التالية للفترة 2023–2028، وهما أكبر خطتان تستهدفان شرقي القدس؛ ظاهرهما تطوير شرقي المدينة وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين شطرَي المدينة، وباطنهما اختراق البنية الديموجرافية، والجغرافية، والاقتصادية، والثقافية للمدينة. وقد حظيَ قطاع التعليم والتعليم العالي على اهتمام خاص في كلتا الخطتين، فبلغ تمويل التعليم في الخطة الأولى 445 مليون شيكل (نحو 120 مليون دولار)، ومن ثم ارتفع إلى ما يقارب الضعف في الخطة الثانية، 800 مليون شيكل (نحو 216 مليون دولار)، وقد وزّعت على تعزيز المنهاج الإسرائيلي في المدارس، وتعليم اللغة العبريّة، والأنشطة اللا منهجيّة، والتعليم العالي، غير أن بند التعليم العالي شُطِب من الخطة الأخيرة بسبب اعتراض بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية، بحجة التطرّف المزعوم للطلاب العرب في الجامعات.[165]

وكان من أبرز أهداف الخطة الأولى أسرلة التعليم بنسبة 90%؛ في حين فشلت خططها المتتالية في تحويل الطلبة المقدسيين نحو نظام التعليم الإسرائيلي "البجروت"، وبقيت أفضل نسبة وصلت لها هي 21% في العام 2020/2019، فكان الوصول لهدفها عبر ذاك الطريق مستحيلاً؛ لذا قررت تغيير استراتيجياتها بجعل المنهاج الفلسطيني المحرّف لا يقل خطورة عن المنهاج الإسرائيلي نفسه، وفرضته على مدارس البلدية والخاصة على حدّ سواء، كما أبدت في السنتين الأخيرتين تشديداً غير مسبوق في تتبع المناهج المعتمدة في مدارس شرقي القدس.[166]

ولتعزيز قبضتها على قطاع التعليم في شرقي القدس، رصدت ما تُسمى بِـ"اللجنة المالية" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، في حزيران/ يونيو 2022، ميزانية تقدر بنحو 514 مليون شيكل (نحو 152 مليون دولار)، وتشمل 18 مشروعاً لبناء فصول دراسية ورياض أطفال في قرى وأحياء المدينة والمباني العامة، وتعزيز البنية التحتية.[167]

ويواصل الاحتلال حربه على التعليم في القدس، محاولاً أسرلته بشتى الوسائل، ففي 2022/7/28، ألغت وزارة التعليم التابعة للاحتلال، رخص التّشغيل الدائمة لستّ مدارس فلسطينية شرقي القدس، بزعم احتواء مناهجها التدريسية على "تحريض خطير"، على أن يتم منحهم ترخيصاً مؤقتاً لمدة عام، باعتباره مهلة لسحب "كتب التحريض". واستهدف القرار

مدارس الإيمان الإسلامية بأفرعها الخمسة، ويبلغ عدد طلابها نحو 1,755 طالباً وطالبة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، إضافة إلى الكلية الإبراهيمية، وعدد طلبتها نحو 288 طالباً وطالبة في المرحلة الثانوية.[168] وفي 2022/10/26، اقتحمت قوات الاحتلال ترافقها طواقم مما تسمى "دائرة المعارف الإسرائيلية" مدارس الإيمان الإسلامية في مدينة القدس المحتلة بحثاً عن كتب المنهاج الفلسطيني.[169]

وبعد جولات من المواجهة، أجبرت سلطات الاحتلال مدارس في القدس المحتلة على إلغاء تدريس المنهج الفلسطيني، وفرضت عليها منهجاً معدلاً. ويستند الاحتلال في حربه على المدارس (بالإضافة إلى كونه الجهة المسيطرة على المدينة) إلى حاجة المدارس في المدينة بشتى أنواعها إلى دعم مالي، أو ترميم، أو مساعدات، أو توظيف معلمين. وتخضع 70% من المدارس لسيطرة لوزارة التعليم الإسرائيلي: 45% تابعة لها، و25% يجري تمويلها من "المعارف الإسرائيلية".[170]

ومع بداية أيلول/ سبتمبر 2023، بداية العام الدراسي 2024/2023، عمّمت "وزارة المعارف الإسرائيلية" كتباً رسمية لمدارس في القدس عنوانها "استلام كتب تعليمية لمؤسسة تعليمية من قِبَل بلدية القدس"، هددت فيه بإلغاء ترخيص المؤسسة التعليمية، في حال "توزيع المنهاج الذي يحتوي مضموناً تحريضياً"، إشارة الى كتب المنهاج الفلسطيني. كما سلَّمت للشرطة المتمركزة على أبواب الأقصى، قوائم بأسماء الكتب التي يمنع إدخالها مع طلبة مدارس الأقصى الشرعية. وفي آب/ أغسطس 2023 صادرت الشرطة الإسرائيلية "كتب المناهج الفلسطينية" خلال نقلها إلى مدرسة "بيلارا"، في القدس القديمة. كما أجبرت بلدية الاحتلال بعض المدارس في القدس على إزالة "العلم الفلسطيني والكوفية" عن غلاف كتب المنهاج الفلسطيني. كما قام الاحتلال باقتحام وتفتيش العديد من مدارس القدس.[171]

ثالثاً: تطور التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية

يصعب تحديد أرقام دقيقة لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، إذ تتعمد الإحصائيات الإسرائيلية عدم ذكر أعداد المستوطنين في شرقي القدس، كما يتم الحديث ببعض التحفظ عن باقي الأعداد في الضفة، ربما للتخفيف من ردود الأفعال الفلسطينية والدولية ضدّ برامجها الاستيطانية. ففي تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان السنوي لسنة 2022، ذكر أنّ عدد المستعمرين في الضفة الغربية بلغ 726,427 مستعمر،[172] وذكر تقرير الهيئة لسنة 2023، أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية بلغ ما مجموعه 740 ألف مستعمر.[173] بينما ذكر معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) في 2024/5/14 أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية هو أكثر من 954 ألف مستوطن، منهم 350 ألف (36.7%) في شرقي القدس المحتلة.[174]

أما بالنسبة لعدد المستوطنات في الضفة الغربية، فقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتزامن مع استمرار عدوانها على قطاع غزة بإصدار المخططات الاستيطانية التي ترمي إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لصالح البناء الاستيطاني والنشاطات الاستيطانية، واتّباع السياسات المنهجة، التي لا تراعي حقّ الفلسطينيين في الأرض والمسكن وحرية الحركة وحرية العبادة، لفرض القيود والمعيقات عليهم، وتسعى لاستمرار عمليات التهجير والتهويد وتقييد الحريات وتقويض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهناك صعوبة في تحديد أعداد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، حيث تشير بيانات "حركة السلام الآن Peace Now" إلى وجود 147 مستوطنة في الضفة الغربية باستثناء شرقي القدس، أنشأتها الحكومة بشكل رسمي، و191 بؤرة استيطانية أخرى.[175] غير أن معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، ذكر أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية يبلغ 199 مستوطنة.[176] وذكر تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان السنوي لسنة 2022، أنّ عدد المستعمرات في الضفة الغربية بلغ 176 مستعمرة، و186 بؤرة استيطانية،[177] ووصل في سنة 2023 إلى 180 مستعمرة، و194 بؤرة استعمارية.[178]

وعلى أي حال، فبالإضافة إلى تعمد الغموض الرسمي الإسرائيلي، فثمة إشكالية مرتبطة بتحديد ما يسمى "رسمياً" في معايير الاحتلال الإسرائيلي وما هو "غير رسمي"؛ وما هو بؤر متنقلة غير مستقرة، أم أن هذه البؤر اكتسبت طبيعة دائمة وتنتظر "شرعنتها" من جانب الاحتلال.

وما زالت المستوطنات الإسرائيلية، آخذة بالتوسع والتمدد، فخلال الفترة 2023 – آذار/ مارس 2024، تمّ إصدار أوامر وعطاءات لبناء أكثر من 30 ألف وحدة استيطانية، من خلال إصدار أكثر من 220 مخطط على مساحة قرابة 16 ألف دونم، لتبلغ مساحة الأراضي المصادرة في الفترة نفسها لصالح البناء الاستيطاني والمحميات الطبيعية أكثر من 36 ألف دونم. أما فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية، فقد بلغ عددها 243 بؤرة حتى نهاية سنة 2022، ومع تسلم الحكومة الإسرائيلية الحالية مهامها خلال سنة 2023 وحتى الربع الأول من سنة 2024، تمّ إنشاء 26 بؤرة، وتمّ شرعنة 15 بؤرة منها.[179]

ورصد معهد أريج 58 مخططاً استيطانياً في المستوطنات الإسرائيلية شرقي القدس، بواقع 5,760 وحدة استيطانية على مساحة 3,470 دونماً من الأراضي الفلسطينية خلال سنة 2023. كما أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 152 مخططاً استيطانياً في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية شملت بناء 21,988 وحدة استيطانية ومناطق صناعية وطرق التفافية ومباني عامة وغيرها على مساحة 9,657 دونماً من الأراضي الفلسطينية.[180]

أما هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد ذكرت في تقريرها السنوي لسنة 2023، أنّ مجلس التخطيط الأعلى التابع للإدارة المدنية الاحتلالية عقد سبع جلسات لدراسة إيداع ومصادقة على مخططات هيكلية بغرض توسعة مستعمرات قائمة، أو تغيير استخدامات الأراضي التي تمّ السيطرة عليها سابقاً وتمّ تحويلها لصالح الاستيطان الاستعماري، وتمت دراسة ما مجموعه 173 مخططاً هيكلياً بواقع 18,625 وحدة استيطانية، نتج عنها المصادقة على بناء 8,137 وحدة استيطانية، وتمّ إيداع 10,486 وحدة استيطانية للمصادقة اللاحقة، وتستهدف هذه الأعمال 17,881 دونماً من أراضي الفلسطينيين من مختلف محافظات الضفة الغربية والقدس.[181]

وقد تصاعدت هجمات المستوطنين الإسرائيليين على المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم وأراضيهم في الضفة الغربية منذ تولي الحكومة الحالية مهامها مطلع سنة 2023، التي شهدت تزايداً ملحوظاً في حجم الاعتداءات خصوصاً بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وسجّلت إحصائية لمعهد أريج 2,191 اعتداء خلال سنة 2023، منها 707 اعتداءات (أي نحو 32% من الاعتداءات) حصلت بعد 2023/10/7.[182] بينما سجّلت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2,616 اعتداء سنة 2023، و1,187 اعتداء سنة 2022.[183]

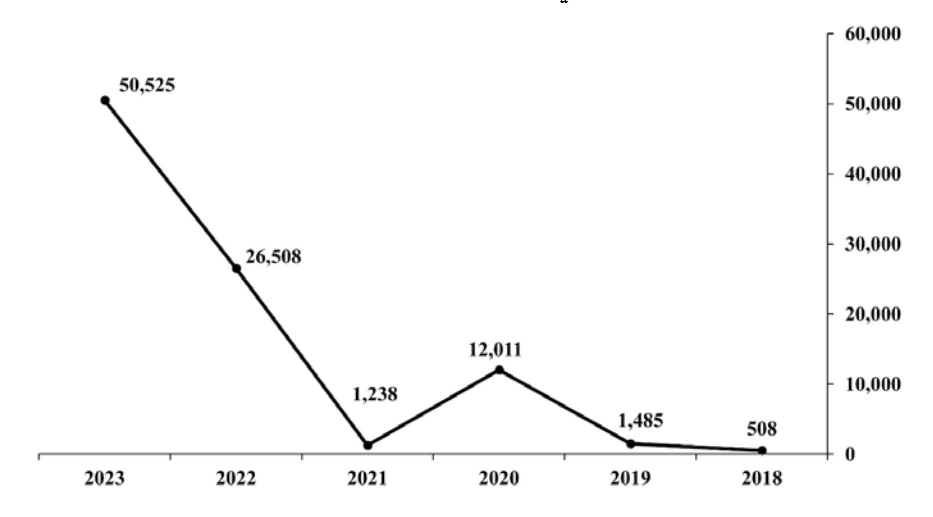
كما شهدت سنة 2023 استهدافاً مباشراً للتجمعات البدوية في الضفة الغربية، فهاجر جزء منها خوفاً على حياته وحياة أفراد أسرته، والجزء الآخر هاجر قسراً من خلال الاعتداءات المتكررة والوحشية للمستوطنين على ممتلكاتهم، حيث بلغ عدد التجمعات التي تمّ تهجيرها 28 تجمعاً بدوياً خلال سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّ عدد التجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية يبلغ 126 تجمعاً، منها 33 في شرقي القدس، ويصنفها الاحتلال الإسرائيلي تجمعات "غير قانونية" في منطقة تقع تحت "السيادة الإسرائيلية".[184]

1. مصادرة الأراضي:

بلغت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية في سنة 2023 ارتفاعاً يصل إلى الضعف مقارنة بسنة 2022، حيث بلغت مساحات الأراضي المصادرة 26,508 دونم خلال سنة 2022، ونحو 50,525 دونم خلال سنة 2023، تحت مسميات: إعلان محميات طبيعية، وأوامر استملاك، وأوامر وضع يد، وإعلانات أراضي الدولة. وبلغ عدد الدونمات التي تمّ تجريفها من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين نحو 7,152 دونماً. كما شهدت سنة 2023 المزيد من الانتهاكات والاعتداءات بحق الأشجار الفلسطينية على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية، على غرار السنوات السابقة، وازدادت وتيرة الاعتداءات بحق الأشجار بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وبلغ عدد العمليات التي استهدفت الأشجار الفلسطينية خلال سنة 2023 ما مجموعه 379 عملية اعتداء، استهدفت 21,731 شجرة، من ضمنها

18,964 شجرة زيتون، أي نحو 87% من الأشجار المستهدفة. وشهدت محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية أعلى نسبة اقتلاع للأشجار المثمرة، حيث بلغ عدد الأشجار التي تمّ اقتلاعها 4,910 شجرات، تليها كل من محافظات نابلس بـ 4,352 شجرة، ورام الله بـ 5,811 شجرة.[185]


مساحات الأراضي المُصادرة خلال الفترة 2018–2023[186]



2. هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية:

نفّذت سلطات الاحتلال خلال سنة 2022، بحسب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ما مجموعه 378 عملية هدم، هدمت خلالها 715 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، وتضرر جراء ذلك 1,235 شخصاً منهم 430 طفلاً. وتركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ 118 عملية هدم خلفت 178 منشأة مهدومة، تليها محافظة الخليل بـ 76 عملية هدم خلفت 171 منشأة مهدومة. أما في سنة 2023، فقد نفّذت سلطات الاحتلال ما مجموعه 514 عملية هدم، هدمت خلالها 659 منشأة في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، وتركزت معظم عمليات الهدم في محافظة القدس بـ 171 عملية هدم خلفت 209 منشآت مهدومة، تليها محافظة الخليل بـ 67 عملية هدم خلفت 82 منشأة مهدومة. وشملت عمليات الهدم لسنة 2023 المنشآت التالية: المساكن المأهولة، والمساكن غير المأهولة وقيد الإنشاء، والمنشآت الزراعية، والبيوت المتنقلة (الكرفانات)، والبركسات التجارية والصناعية، وآبار المياه.[187]

كما أصدرت سلطات الاحتلال 1,220 إخطاراً لهدم منشآت فلسطينية خلال سنة 2022، بحجة عدم الترخيص، تركّزت معظمها في محافظتَي الخليل (400 إخطاراً)، وبيت لحم (225 إخطاراً). وفي سنة 2023، أصدرت سلطات الاحتلال 1,333 إخطاراً لهدم منشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص، تركّزت معظمها أيضاً في محافظتَي الخليل (356 إخطاراً)،

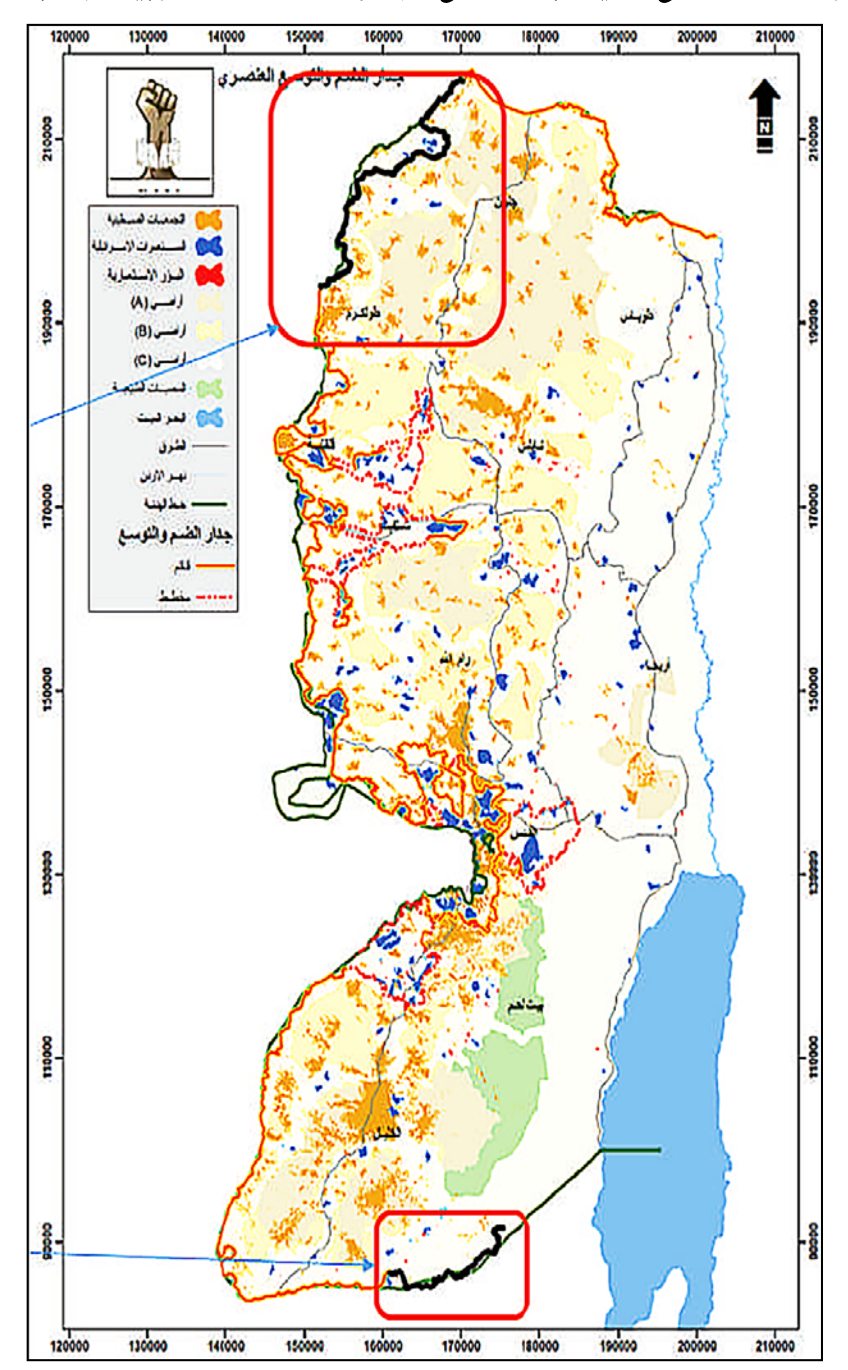
وبيت لحم (246 إخطاراً). ويلاحظ أنّ الإخطارات تتركّز في منطقة جنوب الخليل وخصوصاً منطقة "مسافر يطا" المهددة كلياً بالتهجير القسري وترحيل السكان، وفي محافظة بيت لحم التي تشهد مخططاً استيطانياً كبيراً، يطلق عليه مخطط إي2 أو E2، ويهدف إلى عزل القرى والبلدات الفلسطينية عن بعضها البعض لربط المستعمرات جغرافياً فيما بينها.[188]

تصاعد توزيع الإخطارات خلال الفترة 2015–2023[189]

3. جدار الفصل العنصري:

وافقت حكومة الاحتلال في النصف الأول من سنة 2022، على بناء 67 كم إضافي من الجدار بقيمة تصل إلى 360 مليون شيكل (نحو 107 مليون دولار)،[190] وتتضمن الخطة بناء جدار باطون مع كافة الوسائل التكنولوجية وبارتفاع تسعة أمتار، في المناطق التي تعدّها "إسرائيل" ممراً للعمال، ويُطلق عليها "الفتحات". وفي مطلع تموز/ يوليو 2022، بدأت سلطات الاحتلال ببناء مقطعَين في جدار الفصل العنصري؛ المقطع الأول شمال غرب الضفة الغربية، وهو جدار إسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار بجانب السياج المعدني، وبطول 45 كم من قرية سالم غرب محافظة جنين إلى غرب قرية شويكة في محافظة طولكرم. أما المقطع الثاني جنوبي الضفة الغربية، يتضمن حفر خندق بطول نحو 20 كم من قرية ليسفير إلى جنوب قرية خشم الدرج في محافظة الخليل. وبالرغم من الادِّعاء حول وجود متطلبات أمنية لهذه الخطوة، إلا أنها تأتي كجزء من عزل مناطق وأراضي "مسافر يطا" وهي التجمعات التي يسعى الاحتلال لتهجيرها. ويبلغ طول جدار الفصل العنصري بعد اكتمال بنائه 714 كم، اكتمل منه حتى الآن 489 كم من الأراضي الفلسطينية.[191]

خريطة 3/2: مواقع عمليات بناء مقاطع الجدار شمال الضفة الغربية وجنوبها[192]



4. الحواجز:

بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية حتى 2023/10/6، بحسب معهد أريج، 567 حاجزاً، منها 77 حاجزاً رئيسياً، و490 حاجزاً آخر تشمل سواتر ترابية، ومكعبات إسمنتية، وبوابات حديدية، وتمّ إضافة 140 حاجزاً وعائقاً جديداً بعد الحرب على غزة في 2023/10/7. والهدف منها عزل وإغلاق مداخل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية ومنع التواصل بينها من جهة، وتقييد حركة المواطنين ومنعهم من استخدام الطرق الالتفافية التي أصبحت بعد هذه الإجراءات التعسفية لاستخدام المستوطنين فقط، من جهة أخرى. وبحسب تقرير لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد بلغ عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة 593 حاجزاً وبوابة في سنة 2022، وارتفع إلى 694 حاجزاً وبوابة في سنة 2023. وفي ظلّ هذه الإجراءات التعسفية التي يفرضها الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية أصبح أكثر من 3 مليون فلسطيني رهائن لهذه الإجراءات التي جعلت تنقلهم بين المدن والبلدات الفلسطينية أكثر صعوبة.[193]

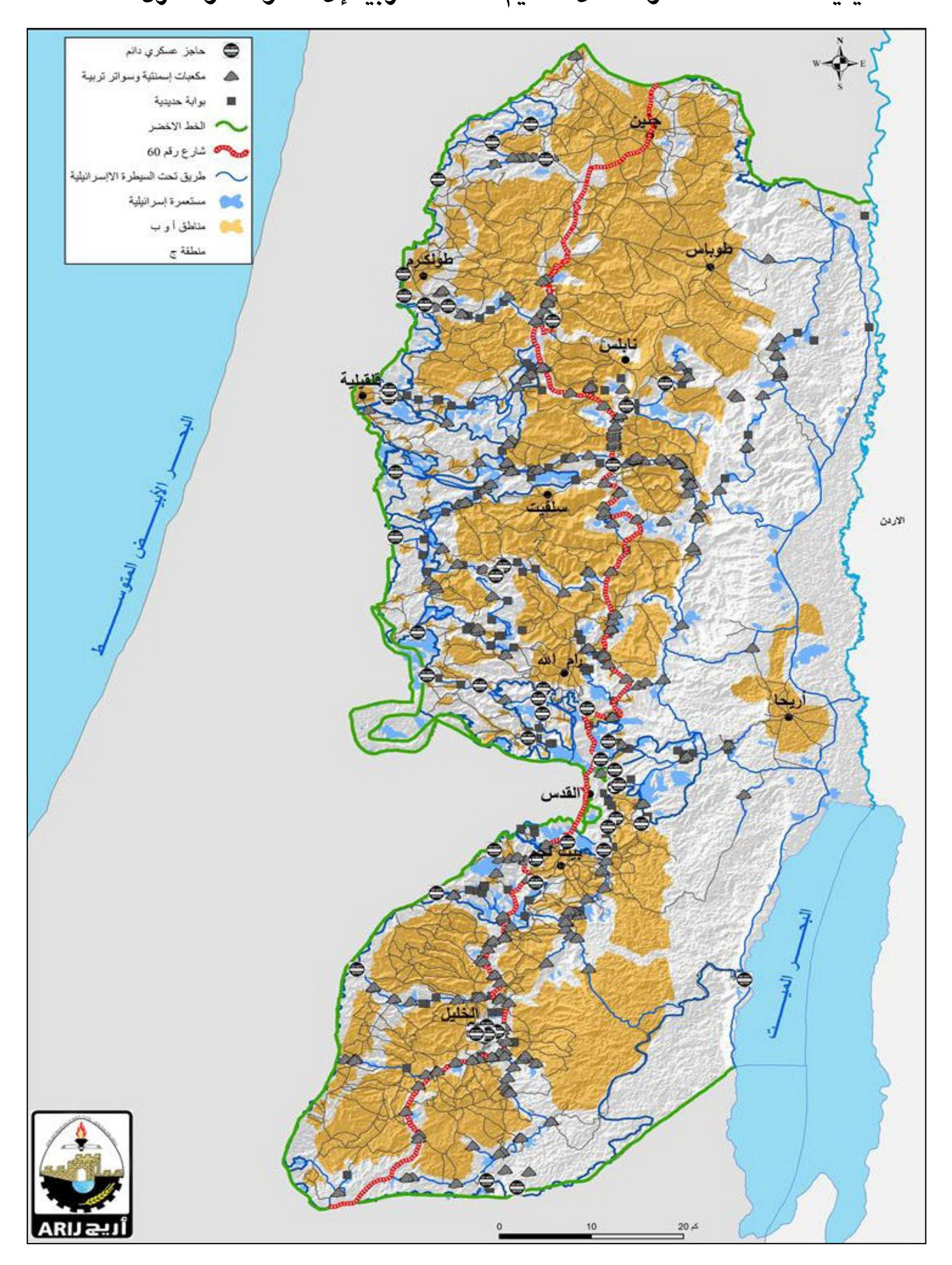
ومنذ 2023/10/7، منعت "إسرائيل" العمال الفلسطينيين من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، ورفع جيش الاحتلال في الضفة الغربية من عدد الحواجز العسكرية على الطرقات ومداخل البلدات والقرى الفلسطينية، وفصل المحافظات الفلسطينية، وحوّل الضفة الغربية إلى أكثر من 35 معزلاً.[194]

ووفقاً لتقرير الأونكتاد لسنة 2022، يفقد الفلسطينيون بسبب القيود المفروضة على التنقل 60 مليون ساعة عمل سنوياً، أي ما يعادل 274 مليون دولار، وتكلف نقاط التفتيش وحدها اقتصاد الضفة الغربية ما لا يقل عن 6% من الناتج المحلي الإجمالي.[195]

جدول 3/7: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه في الضفة الغربية خلال الفترة 2022–2023[196]

	2022	2023
اعتداءات المستوطنين	1,187 اعتداء	2,616 اعتداء
قطع أو حرق أو تدمير الأشجار	10,291 شجرة	21,731 شجرة
مساحة الأراضي التي استولت عليها سلطات الاحتلال	26,508 دونماً	50,525 دونماً
عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال	715 منشأة	659 منشأة
عدد الحواجز الدائمة والمؤقتة (بوابات، حواجز عسكرية أو ترابية)	593 حاجزاً وبوابة	694 حاجزاً وبوابة

خريطة 3/3: الحواجز الإسرائيلية التي أقامتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بين المحافظات الفلسطينية منذ 2023/10/7 وأدت الى تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات ومعازل منفصلة [197]



خلاصة

استمرت خلال سنتَي 2022 و2023 المخططات والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض مزيد من الهيمنة على الأرض والمقدسات، بهدف حسم الملفات والقضايا الأساسية على أرض الواقع، في ضوء استراتيجية حسم الصراع دون دفع أكلاف، مستغلة الحرب العدوانية على قطاع غزة منذ 2023/10/7 وتداعياتها، لحرف الأنظار عمّا يجري من حرب حقيقية في القدس المحتلة وباقي الضفة الغربية.

ازدادت مكانة التيار الصهيوني الديني القومي المتطرف ترسخاً في منظومة صنع القرار الإسرائيلي، وباتت "جماعات المعبد" تمتلك نفوذاً كبيراً داخل المؤسسات الرسمية، ولها حصة متنامية داخل الكنيست الإسرائيلي، كما تمكنت "جماعات المعبد" خلال السنوات الأخيرة من تولّي حقائب وزارية عديدة، مستغلة كل ما باتت تملكه من أدوات وصلاحيات من أجل تحقيق مزيد من مخططات التهويد والسيطرة على المسجد الأقصى والقدس وباقي الضفة الغربية.

فعلى مستوى المقدسات الإسلامية، كانت محاولات السيطرة على إدارة المسجد الأقصى هدفاً أساسياً خلال المدة التي وثّقها التقرير، بدءاً من زيادة عدد اقتحامات المستوطنين للأقصى، وزيادة المدة الزمنية لعمليات الاقتحام، ورفع عدد الأفواج المقتحمة، وترسيخ التقسيم الزماني والمكاني للمسجد، واستمرار محاولات تقويض دور الأوقاف الإسلامية، وتثبيت استراتيجية "التأسيس المعنوي للمعبد"، خصوصاً في الأعياد اليهودية والمناسبات التهويدية، والتي تقاطعت مع المناسبات والأعياد الإسلامية.

الخط الثاني للاستهداف الصهيوني للأقصى كان المشاريع التهويدية في محيطه، في ظلّ استمرار منع عمليات ترميم الأقصى، حيث استمرت سلطات الاحتلال على مدى سنتي 2022–2023، في تنفيذ وتطوير عدة مشاريع تهويدية في محيط المسجد الأقصى المبارك تتركز على البنى التحتية، كان أبرزها مشروع القطار المعلّق، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ مشروع القطار التهويدي الخفيف في القدس، والذي من المقرر تشغيل الجزء الأول من الخط في سنة 2028. كما برزت في هذا الإطار، مخططات لتوسيع باب المغاربة، الذي تجري منه عادة الاقتحامات للمسجد الأقصى، ولتحقيق ذلك؛ تتجلى خطة إزالة التلة الترابية والجسر الخشبي الذي يصل من ساحة البراق إلى باب المغاربة، وبناء جسر ثابت يحمل عبارات توراتية.

الخط الثالث لاستهداف الأقصى هو الحفريات، والتي تشمل المناطق الملاصقة للأساس الخارجي للمسجد الأقصى في منطقتَي حائط البراق والقصور الأموية، كما تشمل الحفريات المنطقة أسفل المسجد الأقصى المبارك ومحيطه، حيث باتت تهدد أساساته بشكل خطير، فظهرت التشققات في المنطقة الغربية للمسجد، وتساقطت الأتربة من أعمدة مصلى الأقصى.

وعلى مستوى استهداف المقدسيين وتهجيرهم، تركزت هذه المعركة في مخططات تهجير أهالي حيّ الشيخ جرّاح وبلدة سلوان في القدس، بطرق شتى ترهيبة وترغيبية، مستخدمة الغطاء القانوني الذي تفرضه سلطات الاحتلال. وتمّ توظيف العديد من المشاريع الاستيطانية، التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية مباشرة، أو عبر الجمعيات الاستيطانية وعلى رأسها "إلعاد" و"عطيرت كوهنيم". كما كثّف الاحتلال عمليات هدم المنازل وتقديم أوامر الإخلاء، وقرارات الاعتقال والإبعاد عن مدينة القدس والمسجد الأقصى، وسحب الهويات، وفرض المنهاج الإسرائيلي في القدس.

وعلى مستوى المقدسات الإسلامية الأخرى، استمرت سياسة تهويد المسجد الإبراهيمي وتنفيذ عمليات حفر كبيرة في إطار المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير معالمه الأثرية، واستكمال مشروع "المصعد الكهربائي" الذي يخدم اقتحامات المستوطنين. وفي العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إثر معركة طوفان الأقصى، تعرضت المئات من المساجد إلى التدمير الكلي والجزئي، بالإضافة إلى تَعَرُّض 24 مسجداً في الخليل، والبيرة، ومسافر يطا، وسلفيت، وبيت صفافا للاعتداءات.

على صعيد المقدسات المسيحية، استمر مسلسل تسريب الممتلكات والعقارات المسيحية إلى الجمعيات الاستيطانية بطرق ملتوية وعمليات تزوير، تحت غطاء قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية. وتمّ الاستيلاء من قبل المستوطنين على "أرض الحمراء"، التابعة لدير الروم الأرثوذكس، في منطقة العين في بلدة سلوان بالقدس المحتلة. وارتفعت حدة اعتداءات المستوطنين على المسيحيين ورجال الدين المسيحيين في القدس، وشملت الاعتداءات عدداً من الكنائس، كان أبرزها محاولة إضرام النار بكنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة، وتدنيس وتحطيم عددٍ من قبور المسيحيين.

الاستيطان في مدينة القدس المحتلة استمر في التوسع، من خلال رصد وطرح عدد من المشاريع والخطط الاستيطانية، تحت مسمى التطوير العمراني للأحياء المقدسية وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين السكان؛ والتي أدت إلى زيادة الخناق على المقدسيين وفرض مزيد من العزلة والقيود على حركة التنقل والتوسع العمراني، وتمكين أكبر عدد من المستوطنين للاستيلاء على المزيد من العقارات والأراضي والإطباق على الأحياء الفلسطينية.

على مستوى باقي الضفة الغربية، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتزامن مع استمرار عدوانها على قطاع غزة، بإصدار المخططات الاستيطانية التي ترمي إلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية، والاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لصالح

البناء الاستيطاني والنشاطات الاستيطانية، ومصادرة الأراضي من خلال استكمال بناء جدار الفصل العنصري واستحداث أجزاء جديدة منه، ومن خلال الطرق الالتفافية، والحواجز العسكرية. ترافق ذلك مع فرض مزيد من القيود على حركة الفلسطينيين، وهدم منازلهم، وتهجير التجمعات البدوية، وإطلاق يد المستوطنين لشن العديد من الهجمات التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين وعقاراتهم وممتلكاتهم.

لقد عبرّت معركة طوفان الأقصى عن تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ومقدساته، واستعداده لبذل الغالي والنفيس للحفاظ عليها. وبالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية المتطرفة تحاول امتصاص التداعيات، وتسعى لمواصلة برامجها بكافة الأشكال، غير أنها تدرك أكثر من أي وقت مضى مدى الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وتصاعد قدرة المقاومة والشعب الفلسطيني مدعوماً بالأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم على إفشال المخططات الصهيونية التهويدية.

هوامش

[1] رغدة عتمة، "جماعات الهيكل" من هامشية وصغيرة إلى سدة الحكم في إسرائيل، موقع اندبندت عربية، 2024/4/25، في: https://www.independentarabia.com/

[2] نتائج نهائية للانتخابات الإسرائيلية: تحالف أقصى اليمين بقيادة نتنياهو يفوز بالأغلبية، الجزيرة.نت، 2022/11/3.

[3] رغدة عتمة، "جماعات الهيكل" من هامشية وصغيرة إلى سدة الحكم في إسرائيل، اندبندت عربية، 2024/4/25.

[4] "الأقصى".. 20 عاماً من الاقتحامات الإسرائيلية (إطار)، وكالة الأناضول، 2023/4/9.

[5] عام 2022 الأسوأ من حيث انتهاكات الاحتلال بالمسجد الأقصى.. أكثر من 48 ألف مستوطن اقتحموا الحرم القدس، الجزيرة.نت، 2022/12/30.

[6] أكثر من 48 ألف مستوطن اقتحموا المسجد الأقصى خلال 2023، وكالة الأناضول،2024/1/1 .

[7] في 2023.. 258 اقتحاماً للأقصى ومنع الأذان 704 مرات بـ"الإبراهيمي"، وكالة الأناضول، 2024/1/21.

[8] "الأوقاف" الفلسطينية: اقتحام الأقصى 262 مرة خلال 2022، وكالة الأناضول، 2023/1/8.

[9] "التقرير السنوي لانتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية لعام 2022،" موقع مركز معلومات فلسطين (مُعطى)، 2023/1/5، في: https://mo3ta.ps/?p=3969

[10] "التقرير السنوي لانتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/4، في: https://mo3ta.ps/?p=8731

[11] اقتحام الأقصى بين شارون وبن غفير.. ماذا تغيرّ خلال 22 عاماً؟، الجزيرة.نت، 2023/1/3.

[12] حصاد القدس لعام 2022، موقع مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31، انظر: https://www.silwanic.net/home/index/ar

[13] أساؤوا للنبي ورفعوا العلم الإسرائيلي.. تفاصيل اقتحام ألفي مستوطن للأقصى في ذكرى "خراب الهيكل"، الجزيرة.نت، 2022/8/7.

[14] رصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى خلال تشرين أول 2022، وكالة وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=FMD0sea28165226529aFMD0se

[15] 1,797 مستوطناً دنّسوا باحاته.. هكذا مرّ عيد الأنوار اليهودي على المسجد الأقصى، الجزيرة.نت، 2022/12/26.

[16] تقارير القدس رقم 149 شهر 4 عام 2023، موقع هيئة علماء فلسطين، 2023/5/4، انظر: https://palscholars.org/

[17] تقارير القدس151 شهر 5 عام 2023، موقع هيئة علماء فلسطين، 2023/6/1.

[18] وصفتها حماس بحرب دينية.. نتنياهو يعقد اجتماع حكومته تحت الأقصى وبن غفير يقتحم ساحاته، الجزيرة.نت، 2023/5/21.

[19] ذكرى خراب الهيكل.. توظيف المرويات اليهودية في إذكاء التطرف وانتهاك المقدسات الإسلامية، الجزيرة.نت، 2023/7/27.

[20] اقتحام الأقصى.. جماعات متطرفة تحضّر لإدخال آلاف المستوطنين إلى الحرم القدسي ودعوات للرباط وشد الرحال (فيديو)، موقع الجزيرة مباشر، 2023/7/26، انظر: https://www.aljazeeramubasher.net/

[21] 164 معتقلاً وقرابة 7 آلاف مقتحم للمسجد الأقصى.. تصاعد خطير في الانتهاكات خلال تموز، موقع القسطل، 2023/8/1، انظر: https://alqastal.info/

[22] "الأعياد اليهودية" أيام أشدّ سواداً على الأقصى.. شبكة القسطل توثّق أحداث القدس في أيلول، القسطل، 2023/9/30.

[23] حصاد أيلول في مدينة القدس، مركز معلومات وادي حلوة، 2023/10/1.

[24] "الأعياد اليهودية" أيام أشدّ سواداً على الأقصى.. شبكة القسطل توثّق أحداث القدس في أيلول، القسطل، 2023/9/30.

25 التقرير الشهري حول الاعتداءات الصهيونية على مدينة القدس والمسجد الأقصى المُبارك عن شهر سبتمبر أيلول (9) 2023، موقع هيئة علماء فلسطين، 2024/10/5.

26 حصاد تشرين الأول في مدينة القدس، مركز معلومات وادي حلوة، 2023/11/1.

27 في 5 أيام.. هذا ما شهده الأقصى خلال عيد الأنوار اليهودي، الجزيرة.نت، 2023/12/14.

28 حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

29 في 5 أيام.. هذا ما شهده الأقصى خلال عيد الأنوار اليهودي، الجزيرة.نت، 2023/12/14.

30 أكثر من 50 حاخاماً يقتحمون الأقصى لمناسبة بدء "نيسان اليهودي"، **الأخبار**، 2022/4/4.

31 المرجع نفسه.

32 قوات الاحتلال تنسحب من باحات الأقصى بعد انتهاء اقتحام المستوطنين، **العربي الجديد**، 2022/4/19.

33 عضو الكنيست اليميني "بن غفير" يقتحم المسجد الأقصى، وكالة الأناضول، 2022/3/31؛ وأبرز الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال أيار 2022، وكالة وفا، 2022/6/1، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=qCXHnQa28105266090aqCXHnQ؛ ورصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى خلال آب 2022، وكالة وفا، 2022/9/1، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=de39Nna28127156409ade39Nn؛ وبن غفير يقتحم المسجد الأقصى وشرطة الاحتلال تمنع دخول المصلين، موقع قناة الميادين، 2022/9/22؛ ورصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى خلال تشرين أول 2022، وكالة وفا، 2022/11/1، في:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=FMD0sea28165226529aFMD0se

34 22 اقتحاماً لـ"الأقصى" و50 منعاً للأذان في "الإبراهيمي" يناير المنقضي، قدس برس، 2022/2/2.

35 مستوطنون يؤدون طقوساً تلمودية وينفخون بالبوق قرب المسجد الأقصى، **الغد**، 2022/9/23؛ وبالفيديو عضو بالكنيست ينفخ بالبوق في باحات المسجد الأقصى، وكالة شهاب للأنباء، 2022/10/2، في: https://shehabnews.com/p/108287؛ وبالفيديو، بعد تطويق القدس.. مستوطنون يقتحمون الأقصى على شكل مجموعات، موقع قناة المنار الفضائية، 2022/10/5، في: https://almanar.com.lb/10006581

36 مستوطنون إسرائيليون يقتحمون ساحات المسجد الأقصى المبارك، صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2022/11/7، انظر: https://www.youm7.com

37 عضو "الكنيست" تسفيكا فوغيل يقتحم الأقصى ويدعو إلى تغيير الوضع القائم في المسجد، موقع مدينة القدس، 2022/12/21، في: https://qii.media/index.php?s=news&cat=7&id=41019&skw=%D8%B4%D9%85%D8%B4%D9%88%D9%86

38 بحماية الشرطة وبمشاركة عضو بالكنيست.. 249 مستوطناً يقتحمون المسجد الأقصى، الجزيرة.نت، 2022/12/22.

39 حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

40 القدس 5800.. مشروع تهويدي من بوابة السياحة، موقع تقريب، 2017/3/4، انظر:
https://www.taghribnews.com/ar/

41 صور غير لائقة ورقص في باحات المسجد الأقصى.. من دنس قدسية المكان واستفز مشاعر المسلمين؟، الجزيرة.نت، 2022/8/25.

42 مها شهوان، لماذا يروج الاحتلال لـ"السياحة" في الأقصى؟، موقع نون بوست، 2022/9/8، في:
https://www.noonpost.com/content/45137/

43 المرجع نفسه.

44 بكيرات يحذر من محاولات الاحتلال تجفيف الوجود الإسلامي بالأقصى، المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/1/18، في:
https://palinfo.com/news/2023/01/18/302148

45 تقارير القدس 142 عام 2022، موقع هيئة علماء فلسطين، 2023/1/9.

46 اعتقالات وإبعاد ومنع من العمل.. المسجد الأقصى يواجه نقصاً حاداً في حُراسه، الجزيرة.نت، 2022/1/12.

47 المرجع نفسه.



[48] إسرائيل تصدر قراراً بإبعاد نائب مدير أوقاف القدس عن الأقصى، وكالة سبوتنيك عربي، 2022/4/3، انظر: https://sarabic.ae/

[49] الاحتلال يقرر إبعاد الشيخ ناجح بكيرات لخارج مدينة القدس لستة أشهر، **العربي الجديد**، 2023/6/20.

[50] "أوقاف" القدس: الشرطة الإسرائيلية تُعطّل إصلاح نظام الصوتيات بـ"الأقصى"، عرب 48، 2022/9/19.

[51] الاحتلال يمنع ترميم الأقصى، صحيفة **الدستور**، عمّان، 2023/7/10، انظر: /https://www.addustour.com

[52] عبد الله معروف، الأطماع الإسرائيلية في إدارة المسجد الأقصى، الجزيرة.نت، 2023/8/22.

[53] زياد ابحيص وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2022/8/1 و2023/8/1، التقرير السابع عشر** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2023/8/21)، في: https://qii.media/index.php?s=9&cat=51&id=1948

[54] حصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[55] حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

[56] المرجع نفسه.

[57] الاحتلال يجدد إبعاد المرابطة هنادي حلواني عن الأقصى لـ 6 شهور، موقع الرسالة.نت، 2022/6/19، انظر: https://alresalah.ps/

[58] بعد إبعاده 15 عاماً.. الشيخ رائد صلاح يصلي في الأقصى، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/2/6.

[59] علي إبراهيم، قراءة أسبوعية في تطورات الأحداث والمواقف في مدينة القدس، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، موقع مدينة القدس، 2022/5/25، في: https://qii.media/index.php?s=items&cat=65&id=1707

[60] مشروع القطار الطائر... لماذا تصر إسرائيل على تنفيذه وما خطورته على مدينة القدس؟، سبوتنيك عربي، 2022/5/16.

[61] المرجع نفسه.

[62] العليا الإسرائيلية ترد الالتماسات ضد مشروع "تلفريك" بالقدس القديمة، عرب 48، 2022/5/15.

[63] الاحتلال يبحث مشروعاً يغير وجه القدس، الجزيرة.نت، 2019/1/29.

[64] موقع القطار الخفيف، انظر: https://jet.gov.il/ar/light-rail

[65] مناقصة القطار الخفيف في القدس – الخط الأزرق يخرج للطريق، وزارة المواصلات والأمان على الطرق، موقع gov.il، 2022/8/10، في: https://www.gov.il/ar/pages/bids-tender-establishment

[66] جماعات "الهيكل" المزعوم تكشف عن خططها المقبلة: توسيع باب المغاربة لزيادة الاقتحامات، شبكة قدس الإخبارية، 2022/7/27.

[67] تشققات بأرضية "الأقصى" بسبب حفريات الاحتلال، **الغد**، 2022/6/26.

[68] أوقاف القدس تحذّر من حفريّات الاحتلال في محيط الأقصى: "أساسات المسجد باتت مكشوفة"، عرب 48، 2023/6/23.

[69] تشققات بأرضية "الأقصى" بسبب حفريات الاحتلال، **الغد**، 2022/6/26.

[70] المرجع نفسه.

[71] **الأيام**، رام الله، 2022/3/1.

[72] **الأيام**، رام الله، 2022/6/14.

[73] القدس في 2022.. اعتداءات غير مسبوقة وصراع وجود لا ينتهي، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2022/12/27، انظر: /https://safa.ps

[74] **الأيام**، رام الله، 2022/5/24.

[75] مشروع جديد يعزز السيطرة الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي، الجزيرة.نت، 2020/2/24.

[76] Petition by Emek Shaveh and Palestinians against plan to build lift at Tomb of the Patriarchs in Hebron has been Rejected, site of Emek Shaveh, 30/11/2020, https://emekshaveh.org/en/tomb-of-the-patriarch-loss/



[77] الاحتلال يشرع بتنفيذ مشروع تهويدي يشمل تركيب مصعد كهربائي في المسجد الإبراهيمي، وكالة وفا، 2021/8/10، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/28928

[78] لجنة إعمار الخليل: مشروع المصعد الكهربائي مخطط إسرائيلي لتهويد الحرم الإبراهيمي، موقع قناة روسيا اليوم، 2021/8/16، انظر: https://arabic.rt.com/

[79] ممارسات الاحتلال والمستوطنين تحاصر المسجد الإبراهيمي، **العربي الجديد**، 2024/3/15؛ والجزيرة.نت، 2024/1/25.

[80] الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي الشريف عام 2022، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=m7U46xa28053871428am7U46x؛ والاعتداءات الإسرائيلية على الحرم الإبراهيمي الشريف عام 2023، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=wrzmyya28214717685awrzmyy

[81] وزارة الأوقاف تصدر تقريها السنوي لواقع الانتهاكات الاسرائيلية على المقدسات، موقع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، 2024/1/30، في: https://www.pal-wakf.ps/ministry-news/1609.html

[82] المرجع نفسه.

[83] المرجع نفسه.

[84] خيمة احتجاج ضدّ إزالة مقبرة القسام في حيفا، الشرق الأوسط، 2022/1/10.

[85] رداً على تدنيس مقبرة القسام: دعوة للمشاركة في وقفة احتجاجية الجمعة، موقع موطني 48، 2022/2/8، في: https://www.mawteni48.com/archives/190212

[86] الاحتلال يمنع ترميم مباني مقبرة عز الدين القسام في حيفا، المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/1/4، في: https://palinfo.com/news/2023/01/04/300710/

[87] حراكٌ فلسطينيٌّ لوقف مخُطّطات الاحتلال بحقّ مقبرة القسّام في حيفا، فلسطين أون لاين، 2022/2/10.

[88] Church cries for help as Christians are driven from the Holy Land: Fears the faith will be little more than a 'museum piece' in Jerusalem after followers of Jesus fell by two thirds to 10,000 since 1948, site of MailOnline, 25/12/2022, https://www.dailymail.co.uk/news/article-11558827/Church-cries-help-Christians-driven-Holy-Land.html

[89] جرى إعداد الجدول للفترة 2014–2019 بالاعتماد على سلسلة تقارير *Jerusalem Facts & Trends* الصادرة خلال الفترة 2012–2021.

بالنسبة لسنة 2020، انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2021*, no. 72, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

أما بالنسبة لسنة 2021، انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2022*, no. 73, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2022/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

وبالنسبة لسنة 2022، انظر:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[90] **الأيام**، رام الله، 2022/6/10.

[91] شركات وهمية للسيطرة على أملاك الكنيسة في القدس، **الشرق الأوسط**، 2022/7/1.

[92] رؤساء كنائس يحتجون على مخطط إسرائيلي لمصادرة أراضٍ بالقدس، وكالة الأناضول، 2022/2/21.

[93] مستوطنون يستولون على جزء من فندق البتراء بالقدس المحتلة، عربي 21، 2022/3/28.

[94] مستوطنون يعتدون على رجال دين مسيحيين قرب كنيسة القيامة، **القدس**، 2022/4/12.

[95] محكمة إسرائيلية تسمح بمشاركة 4 آلاف شخص في احتفالات "سبت النور" بالقدس، **العربي الجديد**، 2022/4/21.

[96] مستوطنون يعتدون على كنيسة "الروح القدس" في القدس، **الغد**، 2022/6/7.

[97] مركز إسرائيلي: يهود متزمتون يعتدون على 140 راهباً في القدس تحت مرأى وسمع شرطة الاحتلال، **القدس العربي**، 2022/7/24.

[98] بالصور مستوطنون يهدمون جدراناً أثرية من فندق البتراء في القدس، وكالة شهاب، 2022/12/2، في: https://shehabnews.com/p/112053

[99] مستوطنون يستولون على أرض لدير الروم الأرثوذكس بسلوان، عرب 48، 2022/12/27.

[100] أبرز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال العام 2023، موقع محافظة القدس، دولة فلسطين، 2024/1/2، في: http://www.jerusalemgov.ps/ar_page.aspx?id=KVmbw1a4140125550aKVmbw1

[101] المرجع نفسه.

[102] أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المقدسات المسيحية والفلسطينية منذ بداية العام 2023، موقع اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين، 2024/1/22، في: https://www.hcc.ps/archives/51837

[103] الجزيرة.نت، 2024/1/25.

[104] Planning Administration, City Engineer and City Planning Department, "Report No. 4: The Proposed Plan and the Main Planning Policies," prepared for the Jerusalem Municipality, 2004, Chapter 7.

[105] See Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2023* (Jerusalem: Jerusalem Center for Policy Studies, 2023), p. 21, https://jerusaleminstitute.org.il

[106] Ibid.

[107] CBS, Statistical Abstract of Israel 2023, no. 74, table 2.14; and Eid Mubarak! Muslims around the world mark Eid al-Adha, The Jerusalem Post, 27/6/2023, https://www.jpost.com/international/article-747936

[108] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2021* (Jerusalem: Jerusalem Center for Policy Studies, 2021), pp. 15–16, https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2021/05/Pub_564_facts_and_trends_2021_eng.pdf; Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2022* (Jerusalem: Jerusalem Center for Policy Studies, 2022), p. 18; Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2023*; and CBS, Statistical Abstract of Israel 2023, no. 74, table 2.14.

[109] حي الشيخ جراح: لماذا يُربك الاحتلال الإسرائيلي؟، موقع قناة الميادين، 2022/2/17.

[110] مخطط استيطاني جديد لخنق حي الشيخ جراح المهدد بالتهجير، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/10/22، انظر: https://refugeesps.net/

[111] مستوطنون يقتحمون حي الشيخ جراح بقيادة المتطرف "بن غفير"، وكالة وفا، 2022/1/10، في: https://www.wafa.ps/pages/details/39436

[112] هل يدفع "بن غفير" نحو تفجير الأوضاع مجدداً في القدس؟، **الغد**، 2022/2/14.

[113] خطيب الأقصى: المستوطنون يسبون النبي محمد أثناء اقتحامهم المسجد الأقصى، موقع قناة الكوفية الفضائية، 2022/5/29، في: https://alkofiya.tv/post/145116

[114] مجلس حاخامات التوراة يدعو لتعزيز الوجود اليهودي بالشيخ جراح، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/2/17، في: https://palinfo.com/news/2022/02/17/65289/

[115] بن غفير يدعو زيلينسكي وبوتين للتفاوض في "مكتبه" بالشيخ جراح، وكالة سما، 2022/3/12.

[116] قوات الاحتلال الإسرائيلي تهدم منزل عائلة صالحية في حي الشيخ جراح بالقدس وتعتدي على المتواجدين فيه، **العربي الجديد**، 2022/1/19؛ والاحتلال يهدم بيت "صالحية" بـ"الشيخ جراح" ويعتقل 26 من أسرته ومجاوريه، قدس برس، 2022/1/19.

[117] هآرتس: الاحتلال الاسرائيلي يشرع بتسجيل أراض حول المسجد الأقصى بملكية يهود، وكالة سما، 2022/6/27.

[118] المرجع نفسه.

[119] وثَّقها تقرير لـ"أوروبيون لأجل القدس" القدس في يوليو .. 88 مصاباً و188 معتقلاً وإجراءات مكثفة للتهويد، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/8/1.

[120] 3 مخططات لتوسيع المشاريع الاستيطانية بالشيخ جراح، عرب 48، 2022/10/20.

[121] تقرير الهدم في القدس.. فصل جديد من النكبة والتهجير والقهر، فلسطين أون لاين، 2022/5/27.

[122] أكثر أحياء القدس استهدافا بالاستيطان.. لماذا تعد عملية سلوان حساسة بالنسبة للإسرائيليين؟، الجزيرة.نت، 2023/1/28.

[123] "التقرير السنوي لانتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية لعام 2023"، مُعطى، 2024/1/4.

[124] القسطل يوثق انتهاكات الاحتلال في القدس خلال 2022، القسطل، 2023/1/1.

[125] "التقرير السنوي لانتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية لعام 2023"، مُعطى، 2024/1/4.

[126] عن تقرير لمركز معطى: 176 شهيداً في 35520 انتهاكاً للاحتلال بالضفة والقدس خلال 2022، فلسطين أون لاين، 2023/1/5.

[127] "التقرير السنوي لانتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية لعام 2023"، مُعطى، 2024/1/4.

[128] إعلام الاحتلال يكشف عن تشكيل عصابات من المستوطنين بالقدس، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/7/18، في: https://palinfo.com/news/2022/2250/18/0718/

[129] حصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[130] حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

[131] موقع مركز الأسرى للدراسات، 2022/12/31؛ و2022 .. العام الأكثر إجراماً بفلسطين، موقع العهد الإخباري، 2023/1/1، في: https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=49222&cid=126

[132] حصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[133] المرجع نفسه.

[134] القسطل يوثق انتهاكات الاحتلال في القدس خلال 2022، القسطل، 2023/1/1.

[135] حصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[136] حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

[137] حصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[138] حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

[139] المرجع نفسه؛ وحصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[140] محكمة الاحتلال تبعد مواطناً عن القدس نهائياً، موقع مصدر الإخبارية، 2022/5/28، في: https://msdrnews.com/133711/

[141] الاحتلال يبعد مراد العباسي عن مدينة القدس نهائياً، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/6/3، في: https://palinfo.com/news/2022/06/03/88682/

[142] صلاح حموري: إسرائيل تُرحّل المحامي الفلسطيني إلى فرنسا وسط إدانة من منظمات حقوقية، موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2022/12/18، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64017446

[143] حصاد القدس لعام 2022، مركز معلومات وادي حلوة، 2022/12/31.

[144] حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.

[145] القدس في 2022.. اعتداءات غير مسبوقة وصراع وجود لا ينتهي، وكالة صفا، 2022/12/27.

[146] Data on demolition and displacement in the West Bank, site of United Nations Office for the Coordination of Human Affairs – occupied palestinian territory (OCHA-opt), https://www.ochaopt.org/data/demolition

[147] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 176.

[148] يوم الأرض.. مصادرة أراضي القدس كابوس يطارد سكانها منذ 55 عاماً، الجزيرة.نت، 2022/3/30.

149 "تسجيل وتسوية الأراضي".. مشروع إسرائيلي يستهدف ما تبقى من أملاك فلسطينية بالقدس، الجزيرة.نت، 2022/3/15.

150 المرجع نفسه.

151 تتبع لقائد المنطقة الوسطى لجيش الاحتلال الإسرائيلي "الإدارة المدنية الإسرائيلية" المسؤولة مباشرة عن إدارة شؤون الفلسطينيين المدنية، ومن ضمنها تراخيص البناء والملكية، في الضفة الغربية ضمن الوصاية تحت الاحتلال، والتي استمرت سلطتها حتى بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993.

152 إسرائيل تلتف على السلطة الفلسطينية لتسهيل "تسريب الأراضي" ليهود، **الشرق الأوسط**، 2022/7/26.

153 دعوات شعبية للمشاركة في صلاة الجمعة والاعتصام الجماهيري في وادي الربابة، موقع مدينة القدس، 2022/11/17، في: https://qii.media/news/40716

154 مقابر بلا أموات لتهويد القدس، وكالة وفا، 2022/11/11، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/59051

155 منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات، "القدس: الصمود... البقاء... التنمية،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2012، ص 6، في: https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/plond2012.pdf؛ وأسعد عبد الرحمن، الهوية المقدسية: مجزرة سحب البطاقات، صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2012/4/5، انظر: https://www.aletihad.ae/

156 سحب هويات المقدسيين، وكالة وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=cVvzZia27437135484acVvzZi

157 لحسم الصراع الديمغرافي.. الاحتلال يحرم 20 ألفاً من هويتهم المقدسية، وكالة صفا، 2022/12/19.

158 واقع التعليم في مدينة القدس والاحتلال، وكالة وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=VUxGjia28071002982aVUxGji

159 علي إبراهيم، نصف المدارس الفلسطينية تدرّس منهاجاً إسرائيلياً! كيف يُهوّد الاحتلال الإسرائيلي قطاع التعليم في القدس المحتلة؟، موقع عربي بوست، 2022/6/11، انظر: https://arabicpost.net/

160 واقع التعليم في مدينة القدس والاحتلال، وكالة وفا، في: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=VUxGjia28071002982aVUxGji

161 علي إبراهيم، نصف المدارس الفلسطينية تدرّس منهاجاً إسرائيلياً! كيف يُهوّد الاحتلال الإسرائيلي قطاع التعليم في القدس المحتلة؟، موقع عربي بوست، 2022/6/11.

162 التعليم في القدس، موقع مؤسسة فيصل الحسيني، 2023/1/2، في: https://www.fhfpal.org/programs/63.html؛ وأنوار حمدالله قدح، ورقة علمية: أسرلة المناهج في القدس "تحدٍ وجوديّ"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/2/19، في: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_AnwarHamdallahKadah_Education-Jerusalem-Israel_2-24.pdf

163 المرجعين نفسيهما.

164 المرجعين نفسيهما.

165 المرجعين نفسيهما.

166 المرجعين نفسيهما.

167 بلدية الاحتلال ترصد ميزانية مقدارها 514 مليون (شيكل) لاستكمال تهويد قطاع التعليم في القدس، موقع مدينة القدس، 2022/6/10، في: https://qii.media/news/39060

ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2022/6/10، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.375.

168 إسرائيل تسحب تراخيص مدارس في القدس.. حرب على المنهاج الفلسطيني، **القدس العربي**، 2022/7/29.

169 الاحتلال يقتحم مدارس الإيمان بالقدس المحتلة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/10/26، في: https://palinfo.com/news/2022/2987/26/1091/

170 إسرائيل تجبر مدارس القدس على شطب المنهج الفلسطيني وتدريس آخر، **الشرق الأوسط**، 2022/11/9.

171 حصاد القدس لعام 2023، مركز معلومات وادي حلوة، 2024/1/1.



172 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، موقع هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1، في: https://www.cwrc.ps/file/attachs/1742.pdf

173 خلال عام 2023.. هذا ما فعلته إسرائيل في أراضي الضفة الغربية، سكاي نيوز عربية، 2024/1/8.

174 في الذكرى الـ 76 للنكبة، موقع معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2024/5/14، في: https://www.arij.org/ar/latest-ar/nakbeh-2024-ar

175 Population, site of Peace Now, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population (accessed on 8/5/2024)

176 ذكرى الـ 48 ليوم الأرض: ألم وحزن على الشهداء وسرقة الأراضي تعلوها عزيمة ملؤها نشوة الانتصار، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2024/3/29، في: https://www.arij.org/ar/latest-ar/ard-day-2024

177 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1.

178 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2024/1/1، في: https://www.cwrc.ps/file/attachs/1863.pdf

179 ذكرى الـ 48 ليوم الأرض: ألم وحزن على الشهداء وسرقة الأراضي تعلوها عزيمة ملؤها نشوة الانتصار، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2024/3/29.

180 "حصيلة 2023"، غزة سيدة المشهد الفلسطيني في ظل همجية حرب الاحتلال الإسرائيلي عليها وتسارع الاستيطان وعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2023/12/23، في: https://www.arij.org/ar/category/publications-ar/special-reports-ar/

181 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2024/1/1.

182 ذكرى الـ 48 ليوم الأرض: ألم وحزن على الشهداء وسرقة الأراضي تعلوها عزيمة ملؤها نشوة الانتصار، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2024/3/29.

183 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1؛ وملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجداروالاستيطان، 2024/1/1.

184 "حصيلة 2023"، غزة سيدة المشهد الفلسطيني في ظل همجية حرب الاحتلال الإسرائيلي عليها وتسارع الاستيطان وعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2023/12/23؛ وذكرى الـ 48 ليوم الأرض: ألم وحزن على الشهداء وسرقة الأراضي تعلوها عزيمة ملؤها نشوة الانتصار، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2024/3/29.

185 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1؛ وملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2024/1/1.

186 المرجعين نفسيهما.

187 المرجعين نفسيهما.

188 المرجعين نفسيهما.

189 ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2024/1/1.

190 تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2022، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.3577.

[191] ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1، ص 56؛ وانظر:

IDF launches major engineering drive to strengthen defenses along West Bank barrier, Site of The Times of Israel, 21/7/2024,

https://www.timesofisrael.com/idf-launches-major-engineering-drive-to-strengthen-defenses-along-west-bank-barrier/

[192] ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1، ص 57.

[193] "حصيلة 2023"، غزة سيدة المشهد الفلسطيني في ظل همجية حرب الاحتلال الإسرائيلي عليها وتسارع الاستيطان وعنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2023/12/23؛ وملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1؛ وملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2024/1/1.

[194] ذكرى الـ 48 ليوم الأرض: ألم وحزن على الشهداء وسرقة الأراضي تعلوها عزيمة ملؤها نشوة الانتصار، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2024/3/29.

[195] المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين، الجزيرة.نت، 2023/11/3.

[196] ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2022، التقرير السنوي 2022، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2023/1/1؛ وملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2023، التقرير السنوي 2023، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2024/1/1.

[197] تطبيق سياسة الفصل العنصري على استخدام الطرق الرئيسية في الضفة الغربية وتقيد حركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2023/10/19، في:

https://www.arij.org/ar/latest-ar/road-westbank-in-gaza-war-ar/

الفصل الرابع

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة

وصلت المقاومة الفلسطينية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير إلى أعلى ذُراها منذ إنشاء الكيان الصهيوني سنة 1948. حيث مثَّلت عملية طوفان الأقصى التي نفذتها كتائب القسام التابعة لحركة حماس، أقوى وأرقى أشكال العمل المقاوم وأشدّها تأثيراً في الكيان الإسرائيلي. فقد أسقطت نظريته الأمنية، وضربت فكرة وجوده ودوره الوظيفي في الصميم، وأفقدت اليهود الصهاينة الشعور بالملاذ الآمن، وعطَّلت مشاريع التطبيع، وعزَّزت خيار المقاومة المسلحة، مع انهيار مسار التسوية السلمية. وكان للوحشية غير المسبوقة للاحتلال في هجومه على قطاع غزة، وللمقاومة البطولية الفلسطينية في مواجهته، والتفاف الحاضنة الشعبية حول المقاومة، دور كبير في إعادة تشكيل الوعي العربي والإسلامي والعالمي تجاه قضية فلسطين.

يستعرض هذا الفصل مسارات العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، ويُبرز شراسة الاحتلال، في ضوء تولي أشد الحكومات الإسرائيلية تطرفاً في تاريخ الكيان زمام الحكم. ويُبرز تصاعد المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتَي 2022–2023، ويستعرض عمليات المقاومة ومعاركها، وعلى رأسها طوفان الأقصى؛ كما يستعرض أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال؛ بينما يُركّز جزؤه الأخير على تطور مسار التسوية السلمية خلال الفترة التي يُغطِّيها التقرير.

أولاً: عمليات المقاومة والتصعيد في الضفة الغربية

تابع الكيان الإسرائيلي في 2022 و2023 احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني؛ الذي واصل مقاومته. ففي الضفة الغربية، وبالرغم من التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، فقد تصاعدت العمليات الفردية، كذلك استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شهد العمل المقاوم الفلسطيني تطوّراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، والتي تجلَّت في العملية التي أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم عملية "طوفان الأقصى"، بينما أطلق الاحتلال الإسرائيلي على حرب الرد عليها اسم "السيوف الحديدية Swords of Iron"، والتي نفّذتها كتائب القسام التابعة لحركة حماس في 2023/10/7، ثم انضمت إليها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. وكان قد سبق وأن قام الاحتلال الإسرائيلي بعدوانين كبيرين ضدّ قطاع غزة، حيث

استهدف فيهما بشكل أساسي حركة الجهاد الإسلامي وجناحها العسكري "سرايا القدس"؛ الأولى هي عمليّة "وحدة الساحات"، أو ما أُطلق على الرد عليها إسرائيلياً عملية "الفجر الصادق Breaking Dawn"، خلال الفترة الممتدة ما بين 5–2022/8/7. والثانية هي عمليّة "ثأر الأحرار"، أو ما أُطلق على الرد عليها إسرائيلياً عملية "الدرع والسهم Shield and Arrow"، خلال الفترة الممتدة ما بين 9–2023/5/13.

ونتيجة لهذه العمليات الثلاث، فقد شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية في سنتي 2022 و2023 باتجاه "البلدات والمدن الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد تمّ إطلاق 1,245 صاروخاً في سنة 2022، معظمها في عملية "وحدة الساحات" (1,233 صاروخاً)، مقابل إطلاق 1,671 صاروخاً أُطلقت منذ بداية 2023 وحتى نهاية آب/ أغسطس 2023، معظمها في عملية "ثأر الأحرار" (1,582 صاروخاً)،[1] ما عدا ما تمّ إطلاقه خلال عملية "طوفان الأقصى"، حيث تمّ إطلاق أكثر من 12 ألف صاروخ من القطاع المحاصر،[2] وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، ووزارة الخارجية الإسرائيلية.

كذلك استمرت "إسرائيل" في سنتي 2022 و2023 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشديدها للحصار، وإقفالها بشكل كامل في حربها على قطاع غزة إثر عملية "طوفان الأقصى"، بالإضافة إلى قطع الكهرباء والماء بشكل كلي عن القطاع خلال العدوان، وقطع الإنترنت خلال أيام كثيرة من العدوان؛ لتُشدِّد بذلك سياسة الحصار البري والبحري على قطاع غزة، ولتُكرس واقعاً غير مسبوق من الخنق الاقتصادي والاجتماعي لسكان القطاع، ولتتسبّب في تهجير نحو مليونَيْ مواطن من أبناء غزة من أماكن سكنهم، ومنعهم من العودة، من خلال ارتكاب المذابح وتدمير المنازل والممتلكات العامة، وأساليب التجويع، بما في ذلك منع الحصول على الاحتياجات الأساسية.

حافظت عمليات المقاومة على معدلاتها المرتفعة خلال سنتي 2022 و2023، فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 3,825 عملية مقاومة في سنة 2022، في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، مقابل 4,578 عملية سُجلت في سنة 2023، ما عدا عمليات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال عملية "طوفان الأقصى".

فقد سجل الشاباك 2,152 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2022، مقابل 2,657 عملية في سنة 2023، وسجل 392 عملية في شرقي القدس في سنة 2022، مقابل 305 عمليات سُجلت حتى نهاية آب/ أغسطس 2023، وسجل 30 عملية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2022، مقابل 18 عملية سُجلت حتى نهاية آب/ أغسطس 2023. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات المسجّلة في الضفة كانت مواجهات، ورشق

حجارة وزجاجات حارقة، وغيرها... مما يؤشر على تصاعد روح المقاومة في بيئة أمنية صعبة ومعقدة تجري فيها مطاردة المقاومة بشكل منهجي منظم منذ سنوات طويلة، وبتنسيق كامل بين السلطة الفلسطينية والاحتلال. وفي قطاع غزة سجّل الشاباك 1,251 عملية في سنة 2022، مقابل 1,598 عملية سُجلت حتى نهاية آب/ أغسطس 2023. وكانت معظم أعمال المقاومة المسجّلة في قطاع غزة؛ إطلاق قذائف صاروخية (معظمها في عملتي "وحدة الساحات" و"ثأر الأحرار")، حيث بلغت 2,916 صاروخاً.[3]

جدول 4/1: توزيع أعمال المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنتي 2022–2023، حسب تقرير الشاباك[4]

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة	المجموع
2022	2,152	392	30	1,251	3,825
2023 (حتى آب/ أغسطس)	2,657	305*	18*	1,598**	4,578***
المجموع	4,809	697**	48*	2,849**	8,403***

* تقارير الشاباك أضافت عمليات شرقي القدس والأراضي المحتلة سنة 1948 إلى إحصاءات الضفة الغربية بعد آب/ أغسطس 2023.
** لم تصدر أي إحصائية من جهاز الشاباك لعمليات قطاع غزة بعد آب/ أغسطس 2023.
*** دون احتساب أرقام العمليات في "طوفان الأقصى".

من جهة أخرى، فإن التقارير السنوية الذي يصدرها مركز معلومات فلسطين "مُعطى"، تذكر أن أشكال المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، تصاعدت بشكل ملحوظ ونوعي؛ حيث نفّذ الفلسطينيون، خلال سنة 2022، في أنحاء الضفة، بما فيها شرقي القدس، 12,188 عملاً مقاوماً، بينها 1,380 عملية مؤثرة (مسلحة). وجاء في التقرير أنّ عدد العمليات المؤثرة تضاعف أكثر من أربع مرات مقارنة مع سنة 2021.

وبحسب التقرير، شهدت محافظات جنين ونابلس والخليل أعلى وتيرة في عمليات المقاومة المؤثرة لا سيّما عمليات إطلاق النار، حيث بلغت على التوالي 445، و382، و131. وتوزعت أعمال المقاومة في مختلف مناطق الضفة والقدس خلال سنة 2022، وكانت أعلاها في نابلس 2,420، والخليل 1,943، والقدس 1,854، ورام الله 1,724، وجنين 1,308. وأفاد التقرير أن 31 إسرائيلياً قُتلوا نتيجة لذلك، معظمهم من الجنود، فيما جرح 525 آخرين.[5]

وخلال سنة 2023، سجلت المقاومة تطورات جديدة في عملياتها النوعية، ونفَّذ الفلسطينيون، خلال سنة 2023، في أنحاء الضفة، بما فيها شرقي القدس، 14,183 عملاً مقاوماً، بينها

3,258 عملية مؤثرة (مسلحة)، وبذلك يكون عدد العمليات المؤثرة قد تضاعف أكثر من مرتين مقارنة مع سنة 2022.

وبحسب التقرير، شهدت محافظات جنين ونابلس وطولكرم أعلى وتيرة في عمليات المقاومة المؤثرة لا سيّما عمليات إطلاق النار، حيث بلغت على التوالي 1,066، و704، و338. وتوزعت أعمال المقاومة في مختلف مناطق الضفة والقدس خلال سنة 2023، وكانت أعلاها في نابلس 2,700، وجنين 2,162، والخليل 1,899، ورام الله 1,815، والقدس 1,675. وأفاد التقرير أن 43 إسرائيلياً قُتلوا نتيجة لذلك، فيما جرح 507 آخرين.[6]

جدول 4/2: تطور العمل المقاوم في الضفة الغربية 2020–2023[7]

السنة	2020	2021	2022	2023
أعمال المقاومة الشعبية*	5,433	10,189	10,808	10,925
عمليات مؤثرة**	97	404	1,380	3,258
المجموع	5,530	10,593	12,188	14,183

* وتشمل المواجهات، وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، والإضرابات، والتظاهرات...
** وتشمل عمليات إطلاق النار، والطعن، والدهس...

جدول 4/3: تطور عمليات المقاومة المؤثرة حسب نوعها 2020–2023[8]

السنة	2020	2021	2022	2023
عمليات إطلاق النار	29	171	848	2,053
عمليات الطعن أو محاولات الطعن	27	36	37	46
عمليات الدهس أو محاولات الدهس	11	18	18	25
عمليات زرع عبوات ناسفة أو إلقائها	30	53	222	653
حرق منشآت وآليات وأماكن عسكرية	–	106	65	109
تحطيم مركبات ومعدات عسكرية	–	17	187	336
إسقاط طائرة درون Drone	–	3	2	26
عملية تفجير مزدوجة	–	–	1	–
إطلاق صواريخ	–	–	–	10
المجموع	97	404	1,380	3,258

وفي المقابل، تسبّب التنسيق الأمني في الضفة الغربية في كشف العديد من خلايا المقاومة، وإحباط الكثير من عمليات المقاومة، فقد ادعى رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي Aviv Kochavi أن قواته أحبطت أكثر من 400 هجوم في الضفة الغربية خلال سنة 2022.[9]

يأتي ذلك على الرغم من استمرار الاحتلال في جرائمه وعدوانه على الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من إعلان المجلس المركزي الفلسطيني في 2022/2/9، عن "وقف التنسيق الأمني بأشكاله المختلفة"،[10] وإعلان السلطة الفلسطينية تعليقه، عقب العملية العسكرية في جنين ومخيمها خلال كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليو 2023،[11] وتأكيد قيادة السلطة على استمرار وقف التنسيق الأمني بسبب العدوان على غزة بعد عملية "طوفان الأقصى".[12]

وقد أجمعت تقديرات المحللين ومراكز أبحاث الأمن القومي على أن التنسيق الأمني "مصلحة" مشتركة للسلطة الفلسطينية ولـ"إسرائيل"، فالسلطة تعي أن غياب التنسيق يعني حلّها، وإسقاط حكمها في الضفة الغربية، بينما تهدف "إسرائيل"، من خلاله، إلى إحباط "العمليات المسلحة"، وتقويض المقاومة الفلسطينية. ولِكونه "مصلحة" مشتركة، فإن التنسيق الأمني لم ينقطع، ولم يتوقف بشكل كلي، وحتى عند الأزمات والتوترات بين الطرفين، وتَحوّل لورقة ضغط، وآلية ابتزاز.[13]

ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية، فقد برز دور التنسيق الأمني وأهميته، خلال عملية "كاسر الأمواج"، التي بدأت في 2022/3/31، حيث نفّذت قوات الجيش حملات اقتحامات وتفتيشات واعتقالات واسعة في الضفة، وبشكل يومي؛ "بناء على معلومات استخباراتية من الجيش والشاباك، وبالتنسيق مع أجهزة الأمن الفلسطينية، وذلك لتجنب الاحتكاك والصدام مع القوات العسكرية"، بحسب الجانب الإسرائيلي.[14] ونتيجة لذلك، اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية الأعضاء الفاعلين المقاومين، ومنهم القائد في كتائب القسام مصعب اشتية، والمطارد والمطلوب لدى قوات الاحتلال، في 2022/9/19.[15]

وقد أكّد وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس أنه يُقيم اتصالات مستمرّةٍ مع الرئيس عباس في القضايا الأمنية من وقتٍ لآخر، مشدداً على أنه يجب تعزيز التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، بهدف إضعاف حماس، ولأنه "يخدم أمن الفلسطينيين والإسرائيليين، ويتيح الرفاه الاقتصادي والمدني".[16] ووصف العقيد احتياط موشيه إلعاد Moshe Elad، في مقال له نشره موقع القناة 13 الإسرائيلية، وقف التنسيق الأمني بـ"التهديد الفارغ وعديم الجدوى"، موضحاً أن التهديدات والمناقشات التي تدور في أروقة حركة فتح

برئاسة محمود عباس، ما هي إلا محاولة من السلطة لتحسين صورة عباس لدى الجمهور الفلسطيني.[17]

وفي السياق نفسه، التقى اثنان من كبار المسؤولين في المنظومة الأمنية الإسرائيلية بشكل سري، في 2022/9/8، مع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ، ورئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، بهدف إعادة الأجهزة الأمنية إلى نشاطها لمنع تصعيد محتمل خلال الأعياد اليهودية.[18] وتوصَّلت السلطة الفلسطينية، في 2023/2/19، إلى تفاهمات مع الحكومة الإسرائيلية، بوساطة أمريكية، تهدف إلى "خفض التوترات ومنع تصعيد أمني واسع في الضفة".[19]

وتعهّد مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون، في ختام قمةٍ، هي الأولى من نوعها منذ سنوات، عُقدت في مدينة العقبة الأردنية، في 2023/2/26، بـ"خفض التصعيد على الأرض ومنع المزيد من العنف". وشارك في القمة رئيس جهاز الاستخبارات الفلسطيني ماجد فرج، ورئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي رونين بار، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، ومنسق البيت الأبيض للشؤون الأمنية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بريت ماكغورك Brett McGurk، وبحضور مسؤولين أمنيين من الأردن ومصر.[20]

وخلال "طوفان الأقصى"، هناك من دعا، من الجانب الإسرائيلي، إلى إعادة هيكلة المنظومة الأمنية للسلطة الفلسطينية، في سياق المقترح الأمريكي لإعادة بناء السلطة الفلسطينية، تمهيداً لما يُدعى احتمال تولي الحكم مستقبلاً في قطاع غزة، فيما يسمونه اليوم التالي للحرب، وذلك بحسب تقدير موقف صادر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) في تل أبيب. وقال منسق البرامج الإسرائيلي الفلسطيني بالمعهد ريم كوهين Reem Cohen: "حينما يكون الهدف هو القضاء على وجود حماس في قطاع غزة، يتعين على إسرائيل أن تعمل من أجل إنشاء سلطة فلسطينية فاعلة مدنياً وأمنياً، تكون قادرة على التعامل مع غزة على غرار نموذج الضفة، وهو مصلحة إسرائيلية قبل أن تكون فلسطينية".[21]

وفي السياق نفسه، أكّد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، خلال مؤتمرٍ صحفي في 2023/11/5، أن السلطة الفلسطينية تلعب دوراً مهماً جداً في الضفة الغربية لتحاول الحفاظ على الاستقرار هناك، مشدداً على أنها "تحرز فعلاً تقدماً في ظلّ ظروف صعبة جداً للقيام بالعمل اللازم".[22]

ثانياً: أبرز المجموعات المقاومة في الضفة الغربية

شهدت الضفة الغربية نمطاً جديداً من أنماط المقاومة المسلحة، خلال سنتي 2022 و2023، هي المجموعات المسلحة التي ظهرت في بعض المناطق، وتباينت في مسار تشكّلها وتطورها، واستطاعت إيجاد نمط يختلف عن البنية التنظيمية للأحزاب الفلسطينية التقليدية، وشكّلت قيادة ميدانية، واندمجت عناصر من الفصائل الفلسطينية المختلفة في هذه المجموعات، دون إلغاء ارتباطها بتنظيماتها الأصلية. وبدأت تلك المجموعات بالتشكل في شمال الضفة أواخر سنة 2021، وانتقلت بشكلٍ أقل إلى جنوبها ووسطها، ومن أبرزها كتيبة جنين في مخيم جنين، وعرين الأسود وكتيبة بلاطة في نابلس، وكتيبة طولكرم في مخيمي طولكرم ونور شمس، ومجموعة عقبة جبر في أريحا...[23]

1. كتيبة جنين:

تُعدّ كتيبة جنين أولى هذه التشكيلات، وظهر اسمها لأول مرة في 2021/9/7، في مخيم جنين، في أعقاب أحداث نفق الحرية، بعد هروب ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع، بهدف حمايتهم، والدفاع عنهم. أما الوجود الفعلي للكتيبة فقد تشكل في أعقاب استشهاد جميل العموري، ابن مخيم جنين، في 2021/6/10، الذي يُعدّ المؤسس الأول لهذه الكتيبة. والتواجد الأقوى في كتيبة جنين هو لسرايا القدس، الجناح العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي؛ ولم يقتصر نشاطها على مخيم جنين، وتوسع ليشمل بعض مناطق ريف جنين، والمستعمرات، وداخل الخط الأخضر.[24] واتبعت الكتيبة، منذ إعلان بيانها الأول، أسلوب الاشتباك المباشر مع قوات الاحتلال، والتصدي لتوغل الاحتلال، وإسقاط المسيرات العسكرية الإسرائيلية...[25]

ومنذ الإعلان عن الكتيبة قامت "إسرائيل" باستهدافٍ ممنهج لقياداتها، وشرعت في تنفيذ سلسلة من الإجراءات، من أبرزها الاقتحامات الموجهة، وعمليات الاغتيال والاعتقال. وأبرز هذه العمليات معركة "بأس جنين"، في تموز/ يوليو 2023، حيث قام الاحتلال بالهجوم على مخيم جنين باستخدام لواء كامل. ومع ذلك، فقد فشل الاحتلال في تحقيق أهدافه، ولم يتمكن من القضاء على هذه الظاهرة، وزادت عمليات المقاومة،[26] وأكدت كتيبة جنين أن "مسيرة المقاومة لن تتوقف، وستكون دماء الشهداء وقوداً لاستمرار المواجهة والنضال حتى التحرير والعودة".[27]

وعدد عناصر الكتيبة الدقيق غير معروف، ولكن قائد سرايا القدس أكرم العجوري أكّد، في لقاء مع برنامج "ما خفي أعظم"، عُرض في 2023/1/6، أن كتيبة جنين في طور البناء والتصاعد، وفي صفوفها العشرات من الأفراد المجهزين بالكامل بالسلاح والخبرة، وقال إن الكتلة الصلبة للكتيبة تتكون من نحو مئة مقاتل. وقال القائد الميداني في الكتيبة أبو الحسن إن

الكتيبة مكونة من ثلاث وحدات: وحدة الرصد والمتابعة، ووحدة المتفجرات، ووحدة المواجهة والاشتباك.[28] فيما يُقدر الجيش الإسرائيلي عدد أفرادها بنحو 300 عنصر.[29] ومن الأسماء البارزة في كتيبة جنين، بالإضافة إلى العموري، الشهداء: نعيم الزبيدي، ومحمد السعدي، وفاروق سلامة، وأحمد العامر، وسميح أبو الوفا، ومجدي عرعراوي، وأوس حنون، وعلي الغول، ورعد خازم...[30]

وفي سياق متصل، اتهمت كتيبة جنين الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالاعتداء على عناصرها، وملاحقتهم، واعتقالهم، وإطلاق النار عليهم، داعية من وصفتهم بـ"الشرفاء من حركة فتح وكتائب الأقصى والأجهزة الأمنية" للوقوف عند مسؤوليتهم الدينية والأخلاقية والوطنية، والضغط على أجهزة السلطة من أجل إنهاء ما وصفتها بـ"مهزلة الاعتقال والملاحقة".[31] وفي ردّها على ذلك، أكّدت السلطة الفلسطينية، بحسب بيانات وزارة الداخلية، ومحافظ جنين اللواء أكرم الرجوب، على أنها لن تتهاون، أو تقصر، أو تجامل، في تطبيق القانون والأمن العام في المحافظات الفلسطينية، وأنها ستقطع أي يد تعبث بالأمن.[32] ومن أبرز كوادر الكتيبة المعتقلون في سجون السلطة: مراد ملايشة، ومحمد براهمة، وعيد حمامرة، ومحمد علاونة، ومحمد ملايشة، ومؤمن فشافشة، وعماد خليلية، وخالد عرعراوي، وجميل جعار، وسلامة عبد الجواد...[33]

2. كتيبة نابلس (عرين الأسود):

تشكّلت كتيبة نابلس أواخر سنة 2021، وانبثقت منها مجموعة عرين الأسود التي ظهرت رسمياً بعد مرور أقل من شهر على استشهاد إبراهيم النابلسي، في 2022/9/2، بعد إطلاق النار على سيارة يقودها مستوطن قرب قرية حوارة، وأعلنت المجموعة تبنيها العملية، وبرز اسمها بعد عدة عمليات هجومية مباغتة ضدّ القوات الإسرائيلية، بحسب ما ذكر أبو مجاهد (أبو فلسطين)، الذي يقود عرين الأسود، في برنامج "ما خفي أعظم"، عُرض في 2023/1/6، حيث تحدث عن تأسيس المجموعة والعمليات النوعية التي قامت بها.[34] واندمجت عناصر من الفصائل الفلسطينية في هذه المجموعة، دون إلغاء ارتباطها بتنظيماتها الأصلية.

وشنّ الاحتلال جملة من الاغتيالات والاعتقالات الممنهجة ضدّ قيادات العرين؛ وأبرز هذه العمليات كانت عملية "كاسر الأمواج" في نابلس، التي بدأت في 2022/3/31، حيث استعان بأعداد كبيرة من قوات جيشه المتواجدة في الضفة. إذ استشهد العشرات من عناصر عرين الأسود، أبرزهم محمد الدخيل، وأشرف مبسلط، وأدهم مبروكة، وإبراهيم النابلسي، وإسلام صبوح، وحسين طه، وعبد الرحمن صبح، ومحمد العزيزي...[35]

وفي ظلّ فشل "إسرائيل" في تطويق تصاعد مجموعات المقاومة المسلحة في الضفة، وتمددها، فقد عوَّلت على تنسيقها الأمني مع السلطة الفلسطينية سعياً لاحتواء المشهد. وشهدت نابلس صدامات عنيفة بين أجهزة الأمن الفلسطيني ومحتجين غاضبين على اعتقال السلطة أحد النشطاء البارزين في عرين الأسود، وهو مصعب اشتية القيادي في كتائب القسام. وأكد عضو المجلس الثوري لحركة فتح فخري البرغوثي أن السلطة غير معنية بظهور أي قوة للمقاومة في الضفة، لذلك تسعى للتفاوض مع مقاومي عرين الأسود وكتيبة جنين.[36] وسلّم بعض عناصر العرين نفسه للسلطة، في محاولة لإنهاء ملف ملاحقته من قبل "إسرائيل".[37]

وعقب "طوفان الأقصى"، قالت عرين الأسود إنّها معركة الكلّ الفلسطيني، وهي معركة التحرير الكبرى، مشيرةً إلى وجوب انتقال المقاومين من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم في الضفة.[38] وأكدت المجموعة، في رسالة لمحمد الضيف وصالح العاروري وكل قادة المقاومة أنّ "الضفة الغربية لن تكون إلا سيفاً ودرعاً لكم بإذن الله".[39]

3. كتيبة طولكرم:

تأسست في آذار/ مارس 2022، على أيدي مجموعة من شباب طولكرم، يتقدمهم سيف أبو لبدة ومحمد جابر أبو شجاع، تمركزت في طولكرم ومخيم نور شمس المجاور لها، وتضمّ عناصر من الفصائل الفلسطينية. نفذت العديد من العمليات العسكرية النوعية ضدّ الاحتلال. وفي وقت لاحق انضم إليها فصيل أسسه أمير أبو خديجة في شباط/ فبراير 2023، ويطلق عليه "مجموعة الردّ السريع".[40]

وتعرضت طولكرم ومخيم نور شمس لعشرات عمليات الاقتحام، والتي زادت بشكل كبير عقب "طوفان الأقصى"؛ وذلك بعدما حققت كتيبة طولكرم تطوراً في التكتيك، والأساليب القتالية، وتدريب الأفراد، وتصنيع العبوات الناسفة، بحيث أصبحت أكثر قدرة على الانفجار وإحداث الأضرار المباشرة، مما مكنها من تنفيذ عمليات نوعية ضدّ الاحتلال عند نقاط التماس والحواجز العسكرية، بالإضافة إلى التصدي للاقتحامات العسكرية والقتال أحياناً خارج حدود المخيم.[41]

وفي السياق نفسه، تعرضت عناصر كتيبة طولكرم للملاحقة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وقُتل بعضهم برصاصها إثر عمليات الملاحقة،[42] وشهدت طولكرم سلسلة فعاليات احتجاجية ومسيرات رافضة لذلك. ودعت الكتيبة الأجهزة الأمنية الفلسطينية "لتصحيح المسار والكف عن ملاحقة أبناء الأذرع العسكرية".[43] ووجّهت الكتيبة رسائل للأجهزة الأمنية الفلسطينية، أكدت فيها موقفها بعدم رغبتها في مواجهتها.[44]

ثالثاً: قطاع غزة ما قبل الطوفان

شهدت سنتا 2022 و2023 العديد من جولات القتال والتصعيد ما بين قصير استمر لأيام، وطويل استمر لأشهر، في قطاع غزة، شهد خلالها القطاع تصاعداً كبيراً في عملية إطلاق القذائف الصاروخية والهاون. وسنركز هنا الحديث على عمليات وحدة الساحات، وثأر الأحرار، وطوفان الأقصى.

1. عمليّة "وحدة الساحات" (5–2022/8/7):

بعد أيام من التوتر والاستنفار، أعقبت اعتقال قوات الاحتلال القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي في جنين بسام السعدي 2022/8/1، حيث أعلنت الحركة في قطاع غزة حالة "استنفار"، ورفعت "جاهزية" مقاتليها بعد اعتقاله؛[45] شنّت "إسرائيل" حملة عسكرية ضدّ الحركة، في 2022/8/5، أطلقت عليها اسم عملية "الفجر الصادق"، وأطلقت عليها المقاومة الفلسطينية عملية "وحدة الساحات"، استهلها جيش الاحتلال باغتيال عضو المجلس العسكري لسرايا القدس، قائد الجبهة الشمالية فيها تيسير الجعبري، وقائد وحدة الصواريخ عبد الله قدوم، واستهداف مواقع عدة للحركة في قطاع غزة.[46]

وفور العدوان الإسرائيلي، أعلنت حركة الجهاد أنه "لا وساطات الآن، ولا حديث عن أي تهدئة"، وأعلنت أن العدو يتحمل المسؤولية الكاملة عن الجريمة، وأنها لن تتهاون في الردّ على العدوان الذي يمثل إعلان حرب. وأعطى الأمين العام للحركة زياد النخالة أمراً ميدانياً لجميع عناصر سرايا القدس، بالتصرف والبدء بالردّ على جريمة الاحتلال الصهيوني في غزة. وأكّد النخالة أنه لا خطوط حمراء في المعركة، وستكون تل أبيب تحت قائمة صواريخ المقاومة. وقال المتحدث باسم الحركة إنه "جرت اتصالات مع المسؤولين المصريين قبل ساعة من القصف وكانت الردود إيجابية"، مشدداً على أن جريمة اغتيال الجعبري جاءت لعرقلة الجهود والمساعي المصرية لإنهاء حالة التوتر.[47]

وبالمقابل، حمّلت الغرفة المشتركة للفصائل الفلسطينية العدو الصهيوني المسؤولية كاملةً عن العدوان على قطاع غزة، مؤكدة أنه بفعله هذا يخطئ التقدير. وأكدت الغرفة المشتركة، في بيان لها، أن هذا العدوان لن يمر مرور الكرام، وأن ردّ المقاومة قادمٌ، وبالطريقة التي تحددها قيادة المقاومة. وأعلنت الغرفة أنها في "حالة انعقادٍ الآن، وتقدّر الموقف بالاشتراك مع الأجنحة العسكرية كافة، ولن تسمح للعدو بالتغول على أبناء شعبنا، ولن يفلح بكسر صمود شعبنا ومقاومته".[48]

وفي 2022/8/1، أعلنت حركة الجهاد الإسلامي موافقتها على اتفاق هدنة مع "إسرائيل" عبر وساطة السلطات المصرية، وقالت إنها نجحت في فرض شروطها على الاحتلال خلال مفاوضات

غير مباشرة. ومن طهران، قال الأمين العام للحركة زياد النخالة إن الحاضنة الشعبية والغرفة المشتركة للمقاومة شكلتا دعماً، "لكن الجهاد قامت بالجزء الأكبر من القتال".[49] وأبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد، من جهته، رؤساء البلديات الإسرائيلية في منطقة غلاف قطاع غزة، أن أهداف العملية العسكرية على غزة تحققت، "لذا لا فائدة من استمرارها". وكان رئيس جهاز الشاباك رونين بار قد أوصى الحكومة الإسرائيلية بالسعي لإنهاء العملية العسكرية في غزة قبل حدوث ما وصفها "بأخطاء يمكن أن تورطها في عملية أوسع لا تريدها".[50]

شنّ الجيش الإسرائيلي، خلال العدوان، 147 غارة جوية ضدّ أهداف في قطاع غزة.[51] وبالمقابل، وحسب تقديرات جهاز الشاباك الإسرائيلي، أطلقت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد، 1,233 صاروخاً، باتجاه تل أبيب والقدس وغلاف غزة و"مدن الوسط الإسرائيلية"، في إطار ردّها على ذلك.[52]

ونتيجة للعدوان، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، استشهاد 46 فلسطينياً، بينهم 16 طفلاً، و4 نساء، بالإضافة إلى إصابة 360 بجراح مختلفة، من بينهم 151 طفلاً و58 امرأة.[53] وأعلنت سرايا القدس، في بيان لها، أن من بين الشهداء 12 من عناصرها، من بينهم اثنين من أبرز قادتها، وهما "القائد الكبير تيسير الجعبري، مسؤول المنطقة الشمالية، والقائد الكبير خالد منصور مسؤول المنطقة الجنوبية".[54] بينما تمّ الإعلان عن إصابة 70 إسرائيلياً، نتيجة إطلاق الصواريخ من غزة.[55]

وأظهرت إحصائية أصدرتها وزارة الأشغال والإسكان في قطاع غزة أن الاحتلال دمّر خلال عدوانه 18 وحدة سكنية دماراً كلياً، و71 بشكل جزئي غير صالح للسكن، و1,675 بشكل جزئي صالح للسكن.[56]

2. عمليّة "ثأر الأحرار" (9–2023/5/13):

نفّذ الجيش الإسرائيلي، في 2023/5/9، في ساعة مبكرة، عبر 40 طائرة مقاتلة غارات على قطاع غزة أدّت إلى استشهاد 13 فلسطينياً، بينهم 3 قيادات بارزة من سرايا القدس، استشهدوا مع زوجاتهم وعدد من أبنائهم؛ والقادة هم أمين سر المجلس العسكري لسرايا القدس جهاد الغنام، وقائد المنطقة الشمالية خليل البهتيني، وطارق محمد عز الدين أحد قادة العمل العسكري في الضفة الغربية.[57]

واستمر العدوان حتى مساء 2023/5/13، وقال جيش الاحتلال إنه هاجم خلاله 422 هدفاً لحركة الجهاد الإسلامي، التي تولت العبء الأكبر في مواجهة العدوان، بينما وفّرت لها حماس وفصائل المقاومة الدعم اللوجيستي، وعملياً الحماية. وحسب تقديرات جهاز الشاباك الإسرائيلي، أطلقت المقاومة (وتحديداً الجهاد الإسلامي) 1,582 صاروخاً، باتجاه تل أبيب

والقدس وغلاف غزة و"مدن الوسط الإسرائيلية"، في إطار ردّها على العدوان الصهيوني؛[58] قُتل فيها إسرائيلي واحد، وأُصيب 77 آخرون، واستشهد 33 فلسطينياً، وجرح 190.[59] ومن بين الشهداء 11 عضواً من القادة العسكريين لسرايا القدس.[60]

وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن إجمالي الوحدات السكنية المتضررة 2,041 وحدة سكنية، بقيمة تقديرية للخسائر تقدر بـ 9 ملايين دولار؛ وشملت 31 منزلاً هدماً كلياً، بما مجموعه 93 وحدة سكنية، وأصبحت 128 وحدة سكنية غير صالحة للسكن، فيما 1,820 وحدة سكنية تضررت بشكل جزئي. وبلغت قيمة الخسائر في القطاع الزراعي 3 ملايين دولار، علماً بأنه تمّ تقدير الخسائر المرتبطة بتوقف العجلة الاقتصادية بـ 40 مليون دولار طيلة أيام العدوان الخمسة.[61]

في المحصلة، سُجّل إنجازان في معركتَي وحدة الساحات وثأر الأحرار، في مصلحة المقاومة، وقد بينّ ميزان القوى العام ذلك. وهو ما سيتأكد بصورة قاطعة في عملية طوفان الأقصى الاستثنائية.

رابعاً: معركة "طوفان الأقصى" والعدوان الإسرائيلي على القطاع:

1. تنفيذ عملية "طوفان الأقصى":

قامت كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس بهجوم صاعق واسع في 2023/10/7، استهدف الفرقة العسكرية الإسرائيلية المتمركزة حول قطاع غزة، حيث تمكنت من تحطيم هذه الفرقة والسيطرة على مواقعها، كما تمكنت من اجتياح مستوطنات غلاف غزة، وبمساحة تزيد عن ضِعْف مساحة قطاع غزة نفسه. وحقق ذلك نحو 1,400 من مقاتلي القسام في بضع ساعات فقط؛ وتمكنوا من قتل نحو 1,200 صهيوني وأسر نحو 250 آخرين. ثم انضمت حركة الجهاد الإسلامي وفصائل المقاومة لمعركة طوفان الأقصى منذ اليوم الأول. وقد بادرت حماس لهذه العملية لوضع حدٍّ لكل جرائم الاحتلال المتواصلة بحقّ الشعب الفلسطيني، واقتحاماته المتكررة للمسجد الأقصى، كما سعت لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من سجون الاحتلال، كما أعلن قائد هيئة الأركان في كتائب القسام محمد الضيف "أبو خالد"، عند إعلانه بدء عملية "طوفان الأقصى" في 2023/10/7.[62]

ولقد مثَّلت عملية "طوفان الأقصى" ضربة تاريخية نوعية للكيان الصهيوني، لم يسبق لها مثيل منذ إنشائه قبل 75 عاماً، حيث اجتمعت فيها عناصر المفاجأة الصاعقة العسكرية والأمنية

الاستراتيجية، وحسن الإعداد والتخطيط والتنفيذ، واجتياح منطقة معتبرة من فلسطين المحتلة سنة 1948، وإحداث أكبر قدر من القتلى والجرحى والأسرى مقارنة بكل المعارك التي خاضها الفلسطينيون منذ إنشاء الكيان، بل وبمعظم الحروب العربية الإسرائيلية. وشعر الكيان الصهيوني، الذي بدا مرتبكاً مصدوماً، بالمهانة وهو يرى بعينه تحطّم نظرية الأمن، وانهيار جدران الردع المادي والنفسي، ورأى بنفسه كيف اقتحم رجال القسام 20 مستوطنة، و11 موقعاً عسكرياً في بضع ساعات.[63] من جهة أخرى، فإن نظرة مُدقَّقة في عملية طوفان الأقصى، وما تأكد لاحقاً لا سيّما في الحرب البرية، تُثبت أننا أمام قيادة عسكرية فلسطينية على أعلى مستوى، لم يظهر لها مثيل من قبل، من جهة المقاومة العسكرية.

2. الدلالات الاستراتيجية لعملية طوفان الأقصى:

أ. سقوط "نظرية الأمن الإسرائيلي" القائمة على مبادئ الردع والإنذار المبكر والقدرة على الحسم؛ والتي أضيف إليها مبدأ رابع سنة 2015 هو مبدأ الدفاع. حيث تهاوت هذه المبادئ الأربعة في هذه العملية.

ب. سقوط فكرة "الملاذ الآمن لليهود": فلِأن الأمن هو أمرٌ جوهري في العقيدة الصهيونية وأساس في بنية الكيان الإسرائيلي، باعتباره يوفر ملاذاً آمناً ليهود العالم، وباعتباره قادراً على سحق وردع كل القوى والجيوش في البيئة الاستراتيجية المحيطة؛ فإن الضربة التي تلقاها في الصميم ستُفرغ المشروع الصهيوني من محتواه، وتفقد "أرض الميعاد" جاذبيتها، وتجعل اليهود الصهاينة المقيمين يتطلعون للهجرة المعاكسة وللعودة إلى البلدان التي جاؤوا منها.

ج. فشل "إسرائيل" في تقديم نفسها كقلعة متقدمة للعالم الغربي، وكشرطي للمنطقة والقوة المهيمنة فيها. فبعد حالة العجز والفشل في التعامل مع المقاومة الفلسطينية، وبعد سقوط نظرية الأمن، وانهيار الردع، وانكشاف أن "نِمرها" هو "نِمر من ورق"، أصبح هناك مخاوف حقيقية لدى الغرب أن تكون "إسرائيل" قوة يعتمد عليها في الهيمنة على المنطقة. أدى ذلك إلى ضرب الدور الوظيفي للكيان والأساس الذي أنشئ لأجله، وأدت إلى خلخلة منظومة التحكم والسيطرة الغربية في المنطقة، باعتبار "إسرائيل" حجر الزاوية في تنفيذ السياسة الأمريكية الغربية فيها.

د. وجَّهت ضربة قاسية لمشاريع التطبيع الإسرائيلية مع العالم العربي والإسلامي؛ فمع بروز الأداء البطولي للمقاومة، وانكشاف الوجه الوحشي البشع للاحتلال الإسرائيلي وارتكابه المجازر بحق المدنيين، فإن الأنظمة الحاكمة توقفت عن اندفاعتها تجاه التطبيع.

من جهة أخرى، فَقَدَ التطبيع مبرراً أساسياً لتسويق نفسه، فلسنوات طويلة سعت "إسرائيل" لتقديم نفسها كقوة يُعتمد عليها في إدارة النزاعات في المنطقة، وفي ترجيح كفة أي طرف يتحالف معها ويطبّع معها. وكان ذلك مبرراً للتطبيع لدى عدد من دول المنطقة. غير أن الضربة القاصمة التي تلقتها من مجموعة محدودة من المقاتلين في 7 تشرين الأول/ أكتوبر قد أضرت بصورتها الرادعة بشكل كبير، ولم تعد قادرة على تسويق نفسها كقوة موثوقة تلجأ إليها دول المنطقة في حلّ نزاعاتها، وفي حسم صراعاتها مع أعدائها.

هـ. هزّت عملية طوفان الأقصى الكيان الإسرائيلي؛ فقد جعلت موضوع "الوجود" والبقاء لدى الكيان الإسرائيلي محلَّ تساؤل. ولذلك، فإن الكيان الإسرائيلي رأى أن هذه المعركة "معركة الاستقلال الثانية"[64] أو "معركة وجود"؛[65] كما قال وزير الحرب الإسرائيلي يوآف جالانت إنه إذا لم يُفكّك الجيش قدرات حماس بشكل كامل، "فلن نتمكن من العيش في إسرائيل".[66] وهزّت العملية الوضع السياسي الداخلي خصوصاً حزب الليكود الحاكم، الذي يَتسيّد الساحة السياسية منذ 15 عاماً متواصلة، والتي تشير استطلاعات الرأي أنه سيفقد نحو نصف مقاعده في أي انتخابات قادمة.

و. مَثَّل الإنجاز الكبير الذي حققته معركة طوفان الأقصى، حالة إلهام غير مسبوقة للأمة العربية والإسلامية بإمكانية تحرير الأرض المقدسات. وشعر الكثير من الناس أنهم أمام "بيت عنكبوت" وأن هيمنته وجبروته واحتلاله ليس قدراً، وأنه يمكن هزيمته. وأن ضعف الحكومات والأنظمة الرسمية العربية والإسلامية وعجزها لا مبرر له.

ز. عزّزت معركة طوفان الأقصى المشروع الإسلامي لفلسطين، إذ إن حركة حماس التي نفذت الهجوم، وتولت العبء الأكبر في مواجهة العدوان الصهيوني، والتي تدير قطاع غزة منذ 17 عاماً، هي حركة إسلامية تتبنى الإسلام عقيدة وفكراً ومنهجاً، ومرجعية لمشروع تحرير فلسطين. وتقف إلى جانبها حركة الجهاد الإسلامي شقيقتها الأصغر التي تتبنى المبادئ والمرجعية نفسها.

ح. عبَّرت معركة طوفان الأقصى عن مركزية الأقصى والقدس في الوجدان الفلسطيني والعربي والإسلامي، بما يجعله مهوى القلوب ومصدر إلهام عظيم. ولذلك، فإن تمادي الصهاينة في العدوان على القدس ومحاولة تهويد الأقصى، كان طوال العقود الماضية عنصر تثوير وتفجير في مواجهة المشروع الصهيوني...، وهو ما كان سبباً أساسياً لمعركة طوفان الأقصى التي حملت اسمه.

ط. كرّست المعركة عملياً مشروع المقاومة، باعتباره الأداة الفعالة الصحيحة لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني ودحر الاحتلال. وقد تزامن هذا مع سقوط مسار التسوية السلمية،

وفشل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الاعتماد على اتفاقات أوسلو Oslo Accords على مدى 30 عاماً، لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على فلسطين المحتلة سنة 1967.

ي. أكدت المعركة فشل المشروع الصهيوني في تطويع الإنسان الفلسطيني. فخلال 30 عاماً من الاحتلال البريطاني وخلال 75 عاماً من إنشاء الكيان الإسرائيلي لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن الانتفاضة والثورة...، موجات تصعد وتهبط ولكنها مستمرة. ولم تنفع معه كافة أشكال القهر والتهجير والتدمير والمعاناة.

ك. عززت معركة طوفان الأقصى انكشاف وفشل منظومة القيم الغربية أمام العالم. وإذا كان عددٌ من هذه القيم وزيفها مكشوفاً منذ زمن لدى كثيرين في عالمنا الإسلامي، إلا أن هذه الحرب قد أظهرتها بشكل فاضح.

3. تطورات المعركة والحرب على غزة:

أخذ الاحتلال الإسرائيلي يُلملم نفسه ليستوعب الحجم التاريخي الهائل للحدث، الذي ضرب كيانه في الصميم، وجعله يستحضر "الخطر الوجودي" على بقائه وعلى مشروعه، في هكذا بيئة معادية. ولذلك، سعى أولاً بأقصى طاقته لتوحيد جبهته الداخلية، ولإظهار وحدته وتماسكه، فعمل لاستعادة صورته الرادعة التي هشمتها عملية "طوفان الأقصى"، من خلال حملة عسكرية واسعة مدمرة، وباغتيال عدد من القيادات السياسية والعسكرية للمقاومة وخصوصاً حماس... مستفيداً من الدعم الأمريكي والأوروبي الغربي المفتوح، الذي تجاوز تحفظاته تجاه الحكومة الصهيونية المتطرفة، ودخل منذ اليوم الأول سنداً معنوياً ومادياً للكيان، وغطاءً للعدوان البشع على قطاع غزة.[67]

وقد تميّزت معركة طوفان الأقصى، والحرب الإسرائيلية التي تلتها على القطاع بما يلي:[68]

أ. **شكل المعركة:** بحيث كانت مبادرة هجومية الشكل، من كتائب القسام، وبأسلحة وأدوات وأهداف بعيدة عن تلك المرتبطة بالمواجهات العسكرية السابقة، وتحديداً فرض المعركة على "أرض العدو".

ب. **القتل الجماعي للمدنيين:** الذي اتّسم به الرد على طوفان الأقصى، وهو ما يعدّ جرائم حرب وإبادة غير مشروعة ومحرمة ولا تدخل في إطار الحرب أو يُعدُّ الطوفان سبباً لها.

ج. **أهداف العملية العسكرية:** وفي مقدمتها القضاء على قيادة حماس ومقاومتها في القطاع، وخططُ تهجير السكان وتفريغ القطاعِ منهم، وإنهائِه كحالة سياسية، وإعادة احتلاله إن أمكن... ويعود ذلك لنظر الاحتلال لهذه المعركة على أنها حرب وجودية، ترتبط بمصيره،

ولذلك فهو يسعى لردع دائم بإيقاع أكبر قدر من الخسائر، وبات أكثر قدرة على تحمّل خسائر لم يكن ليقبل أقل القليل منها، في مواجهات سابقة.

د. ثمة تشابه كبير بين بعض التطورات الحالية، ووقائع إنشاء المشروع الصهيوني على في فلسطين خلال نكبة 1948؛ من ناحية المجازر والدمار والتهجير الذي أحدثه الاحتلال.

هـ. نفي الصفات الإنسانية عن أهالي غزة؛ لتبرير عملياته واستهدافه من جهة ثانية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تشديد الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج Isaac Herzog على أنه "ليس هناك أبرياء في غزة"، وتصريح وزير الدفاع يوآف جالانت بأن الفلسطينيين أو المقاومين "حيوانات بشرية".

و. المواقف: "الموقفُ الغربي" الداعم للاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنظر للحرب على أنها حربها هي، مقابل موقف "عربي – إسلامي" أقل ما يقال فيه؛ إنه عاجز عن إغاثة غزة، عِوضاً عن نُصرتها، بل يصل موقف بعض الأنظمة حدود التواطؤ والتناغم مع الأهداف الإسرائيلية المتعلقة بإسقاط حركة حماس على وجه التحديد.

فاجأت كتائبُ القسام، الاحتلالَ الإسرائيلي بعملية "طوفان الأقصى"، وأطلقت، في ساعة مبكرة من صباح يوم السبت 2023/10/7، رشقات صاروخية مكثفة من قطاع غزة باتجاه الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1948، وأعلن محمد الضيف أن "الضربة الأولى التي استهدفت مواقع العدو وتحصيناته تجاوزت 5 آلاف صاروخ وقذيفة"،[69] إضافة إلى تنفيذ هجومٍ بري وبحري وجوي. حيث اقتحم جنود القسام مستعمرات غلاف غزة. وأظهرت مشاهد عدَة دخول عناصر القسام داخل "المدن الإسرائيلية"، واشتباكهم مع قوات الاحتلال، فيما سيطروا على مرافق وميادين رئيسة. وبثّ نشطاء إحراق المقاومة لدبابة إسرائيلية قرب الحدود الفاصلة مع قطاع غزة. وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth إن جنود القسام استولوا على مركبات مدرّعة للجيش الإسرائيلي وسحبوها إلى قطاع غزة.[70]

وأعلن الجيش الإسرائيلي "التأهب لحالة الحرب بعد تسلل فلسطينيين إلى قلب إسرائيل".[71] وأعلن وزير الدفاع الإسرائيلي حالة الطوارئ في نطاق 80 كم من قطاع غزة، وأكّدت صحيفة هآرتس العبرية أن الهجوم من غزة شكّل مفاجأة كبيرة للاستخبارات العسكرية. ووفق مصادر عبرية فَقَدَ جيش الاحتلال السيطرة على إحدى قواعده وعلى حاجز إيرز Erez. وأضافت مصادر أخرى أن مقاتلي القسام تمكنوا من التسلل إلى منطقة زيكيم الساحلية.[72] ونقل تلفزيون أي 24 نيوز i24NEWS العبري، عن مفوض الشرطة الإسرائيلي قوله إن "مسلحين من حركة حماس اشتبكوا في معارك في 21 موقعاً في جنوب إسرائيل".[73]

وقالت كتائب القسام إن سلاحها الجوي شارك بـ 35 مسيّرة انتحارية من طراز "الزواري" في جميع محاور القتال، وأسهم في التمهيد الناري لعبور مقاتليها إلى الأراضي المحتلة.[74] وأكّد الناطق الرسمي لكتائب القسام أبو عبيدة، خلال كلمة متلفزة، في 2023/10/8، على أن مجاهدي القسام تمكنوا من الوصول إلى منطقة مفكاعيم، جنوب عسقلان المحتلة، وخاضوا اشتباكات ضارية أدّت إلى عدد كبير من القتلى والإصابات في صفوف العدو. وكشف بأن عدداً من المجاهدين تمكّنوا من الانسحاب بسلام من قاعدة "أوريم Urim"، التي تضمّ وحدة 8200، التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية، بعد انتهاء مهمتهم فيها. وأعلن أبو عبيدة عن "تمكن مجموعة من مجاهدي القسام خلال اليوم الأحد من اقتياد مجموعة جديدة من أسرى العدو والعبور بهم إلى قطاع غزة"، وكشف بأن "مجاهدي القسام في مواقع القتال وثّقوا حالات قتلٍ من قبل العدو لعددٍ من أسراه، بعد أن تَمكَّن المجاهدين من احتجازهم".[75]

تواصلت الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية ومقاومين فلسطينيين بمواقع داخل مستعمرات غلاف غزة، لعدة أيام. وأعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن قرار إخلاء 25 مستعمرة وكيبوتس في غلاف غزة. وذكرت قناة ريشت كان العبرية أن عناصر حماس اقتحموا 20 مستعمرة، و11 موقعاً عسكرياً للجيش الإسرائيلي، واخترقوا السياج من 80 ثغرة، وقدّرت عدد المقتحمين من 800 إلى 1,000، وذكرت أن حماس أعدّت هذه الخطة منذ أكثر من عام، دون أن ينضمّ إليها أي شريك في خطتها السرية.[76]

وأكّد أبو عبيدة أن حماس وضعت خططاً مكثفة ودقيقة لتنفيذ "طوفان الأقصى"،[77] وقال إن "عدد الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية ما بين 200 و250 أسيراً، لدى القسام نحو 200 أسير، والبقية موزعون لدى مكونات المقاومة الأخرى". وأقر أبو عبيدة بوجود محتجزين من جنسيات أخرى، مؤكداً أنهم ضيوف لدى الشعب الفلسطيني، وتابع قائلاً: "سيتمّ إطلاق سراح الأسرى الأجانب حينما تسمح الظروف الميدانية".[78] وأكّد الأمين العام لحركة الجهاد زياد النخالة أن لدى حركته أكثر من 30 أسيراً إسرائيلياً حتى اللحظة، و"لن يعودوا إلى بيوتهم إلا بتحرير أسرانا".[79] وفي سياق متصل، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تعيين الجنرال المتقاعد جال هيرش Gal Hirsch، مسؤولاً عن ملف الأسرى والمفقودين في قطاع غزة وغلافه.[80]

وقُتِل خلال عملية اقتحام غلاف غزة في 2023/10/7 أكثر من 1,200 إسرائيلي، بعدما كانت التقديرات الإسرائيلية الحكومية تشير في السابق إلى مقتل أكثر من 1,400. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية ليؤور هايات Lior Hayat، في 2023/11/10، إنه جرى تعديل عدد القتلى في 2023/11/9، لأن "الكثير من الجثث التي لم يتمّ التعرف إليها" سابقاً تعود إلى عناصر شاركوا في هجوم 2023/10/7.[81]

وشدّد محمد الضيف على أن قيادة "القسام" قررت وضع حدٍّ لكل جرائم الاحتلال، "وانتهى الوقت الذي يعربد فيه دون محاسب". وذكر أن "اليوم يتفجر غضب الأقصى، وغضب أمتنا، ومجاهدونا الأبرار، وهذا يومكم لتفهِموا العدو أنه قد انتهى زمنه"، مؤكّداً أنه "بدءاً من اليوم ينتهي التنسيق الأمني، وكل من عنده بندقية فليخرجها فقد آن أوانها". وقال الضيف: "ابدأوا بالزحف الآن نحو فلسطين، ولا تجعلوا حدوداً ولا أنظمة ولا قيوداً تحرمكم شرف الجهاد والمشاركة في تحرير المسجد الأقصى". ووجّه رسالته للمقدسيين وأهالي الداخل المحتل، قائلاً: "أهلنا في القدس اطردوا المحتلين واهدموا الجدران، ويا أهلنا في الداخل والنقب والجليل والمثلث أشعلوا الأرض لهيباً تحت أقدام المحتلين".[82]

وبدوره، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إن المقاومة الفلسطينية في غزة تخوض "ملحمة بطولية عنوانها الأقصى ومقدساتنا وأسرانا"، و"معركة الشرف والمقاومة والكرامة للدفاع عن المسرى والأقصى"، مشدداً على أن "هذا الطوفان بدأ من غزة، وسوف يمتدُّ للضفة والخارج، وكل مكان يتواجد فيه شعبنا وأمتنا".[83] وقال نائب رئيس المكتب السياسي لحماس صالح العاروري، في كلمة له عبر قناة الأقصى الفضائية: "علينا أن نخوض جميعاً هذه المعركة، وأخصّ المقاومين بالضفة"، مؤكداً على أن الضفة هي كلمة الفصل في هذه المعركة، وتستطيع أن تفتح اشتباكاً مع كل المستعمرات فيها.[84] وأكّد العاروري، في اتصال مع الجزيرة، أن عملية "طوفان الأقصى" جاءت استباقاً لهجوم كانت تنوي "إسرائيل" شنّه على قطاع غزة فور انتهاء الأعياد اليهودية، مشدداً على أن الخطة الدفاعية للعملية أقوى من الخطة الهجومية.[85]

وفي المقابل، قرّر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت) تفعيل بند الحرب في "قانون أساس: الحكومة"، وفق ما ذكرت هيئة البث الإسرائيلي (كان). ويسمح تفعيل هذا البند للحكومة بإصدار أوامر بشأن "تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة من شأنها أن تؤدي باحتمالية قريبة من اليقين إلى حرب".[86] وأعلن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي Avichay Adraee، عبر منصة إكس X، إطلاق عملية "السيوف الحديدية" في قطاع غزة، رداً على "طوفان الأقصى". وأعلن جيش الاحتلال حالة "تأهب الحرب".[87]

وفي 2023/10/11، أعلن نتنياهو وعضو المعارضة بني جانتس، في بيان مشترك، تشكيل "حكومة طوارئ وحكومة حرب"، حيث انضم إليها حزب المعسكر الوطني National Unity party برئاسة جانتس.[88] وفي 2023/10/12، أعلن نتنياهو "بيان إعلان الحرب" أمام الهيئة العامة للكنيست، حيث صوتوا بعد ذلك على منح "حكومة الطوارئ" الثقة طول مدة الحرب،

وأعلن عن قرار الكابينت تطبيق المادة 40 من القانون الأساسي فيما يتعلق بـ"القيام بأعمال عسكرية كبيرة".[89]

وقال نتنياهو، في خطاب مصوّر: "لقد بدأت حماس حرباً ضارية وشريرة. نحن سننتصر في هذه الحرب لكن الثمن باهظ. إنه يوم صعب لنا جميعاً. ترغب حماس في قتلنا جميعاً". وشدد نتنياهو على أنهم في "إسرائيل" سيسدِّدون "لهم ضربة مبرحة لننتقم لهذا اليوم الأسود الذي سببوه لدولة إسرائيل ومواطنيها. وأقول لأهل غزة: غادروها الآن لأننا سنتصرف في كل مكان وبكامل قوتنا. وستستغرق هذه الحرب الكثير من الوقت وستكون صعبة وسنواجه أياماً مليئة بالتحديات".[90] وزعم نتنياهو، في اتصال مع الرئيس الأمريكي جو بايدن Joe Biden: "تعرضنا السبت [في 2023/10/7] لهجوم بوحشية غير مسبوقة منذ المحرقة...".[91]

وقد ترافق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مع حملة أكاذيب وادّعاءات مضلِّلة حول العملية التي قامت بها حماس، بما في ذلك اتهامات بقتل أطفال وعمليات اغتصاب وغيرها مما ثبت كذبه لاحقاً.

وأكّدت حركة حماس، في تصريح صحفي، "بشكلٍ قاطع كذب الادّعاءات الملفقة التي تروّج لها بعض وسائل الإعلام الغربية، والتي تتبنى بشكلٍ غير مهني الرواية الصهيونية المليئة بالأكاذيب والافتراءات على شعبنا الفلسطيني ومقاومته، والتي كان آخرها الادعاء بقتل أطفال وقطع رؤوسهم واستهداف مدنيين". وشددت حماس على أنها "استهدفت المنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية في معركة طوفان الأقصى وهي أهدافٌ مشروعة".[92] وبثّت كتائب القسام مقاطع فيديو لتعامل مقاتليها مع أطفال مستوطنين في كيبوتس "حوليت" خلال اقتحام طوفان الأقصى في 2023/10/7.[93] كما روت مستوطنة إسرائيلية كيف رفض مقاتلو المقاومة الفلسطينية إيذاءها رفقةً بأولادها خلال عملية طوفان الأقصى، مشيرة إلى أن "هذا فاجأني وطمأنني أيضاً".[94]

وفي خطوة قالت عنها منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch الحقوقية، إنها "دعوة لارتكاب جرائم حرب"؛[95] أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت مجموعة إجراءات، رداً على هجوم حركة حماس في 2023/10/7، وقال: "لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود، كل شيء مغلق"، مضيفاً: "نحن نحارب حيوانات بشرية، ونتصرف وفقاً لذلك". كذلك أمر وزير الطاقة يسرائيل كاتس Yisrael Katz شركة المياه الوطنية بقطع إمدادات المياه عن قطاع غزة "فوراً".[96] وشدّد جالانت على أن حماس ارتكبت خطأً فادحاً من خلال الهجوم

الذي نفذته داخل مدن وبلدات إسرائيلية،[97] متوعداً بـ"إسقاط حكومة حماس وتدمير قدراتها العسكرية".[98]

وفي السياق نفسه، أصدر زعماء الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا بياناً مشتركاً، أعربوا فيه عن "دعمهم الثابت والموحد" لـ"إسرائيل". وجاء في البيان، الذي أصدره الرئيس الأمريكي جو بايدن، ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron، والمستشار الألماني أولاف شولتس Olaf Scholz، ورئيسة حكومة إيطاليا جورجيا ميلوني Giorgia Meloni، ورئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك Rishi Sunak، ونشره قصر الإليزيه، أنه "خلال الأيام المقبلة، سنبقى متَّحدين وسنواصل التنسيق معاً كحلفاء وأصدقاء مشتركين لإسرائيل، لضمان قدرتها على الدفاع عن نفسها، ولتهيئة الظروف في نهاية المطاف لشرق أوسط ينعم بالسلام والاندماج".[99]

وفي حين قال البيت الأبيض إنه ليس لدى واشنطن أي نية لنشر قوات عسكرية على الأرض،[100] أمر بايدن بـ"دعم إضافي" لـ"إسرائيل"، وأشار البيت الأبيض إلى أن بايدن أبلغ نتنياهو بأن مساعدة عسكرية أمريكية إضافية في طريقها إلى "إسرائيل".[101] وأكّد بايدن استعداده لإرسال مزيد من الموارد العسكرية إلى "إسرائيل"، وتعزيز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، تأهباً للردع إذا تطلب الأمر. وأضاف بايدن أنه وجّه بتحرّك حاملة الطائرات "يو أس أس جيرالد آر فورد USS Gerald R. Ford" إلى شرق المتوسط لدعم وجودهم البحري في المنطقة.[102]

4. العدوان البري:

بعد الضربة الاستباقية الكبيرة التي تعرّضت لها المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية في 2023/10/7، تركزت التصريحات الإسرائيلية على ضرورة إطلاق حرب برية في قطاع غزة، وذلك لتحقيق ما أعلنه نتنياهو وأعضاء حكومة الحرب من أهداف، وهي: إطلاق سراح الأسرى لدى الفصائل المقاومة في قطاع غزة، والقضاء على حركة حماس، وإنهاء حكمها في القطاع، وخططُ تهجير السكان وتفريغ القطاعِ منهم، وإنهائِه كحالة سياسية، وإعادة احتلاله إن أمكن.

فعلى الرغم من العدد الكبير، وغير المسبوق، من الشهداء والجرحى والمفقودين، والتدمير الواسع والشامل لقطاع غزة، لم يستطع الاحتلال كسر حماس وبنيتها العسكرية، إذ كان النصيب الأكبر من انتقام قوات الاحتلال من حظّ المدنيين العُزّل، والبُنى التحتية، والمقار الحكومية. فالعقلية الصهيونية قائمة على العنف لتحقيق أهدافها، فإن ما لا يتحقق بالقوة، يمكن أن يتحقق بالعنف، ومزيد من العنف.

ووفق هذه الدوافع، بدأ الجيش الإسرائيلي عمليته البرية في غزة في 2023/10/27، في شمال قطاع غزة، ودعا سكان الشمال للانتقال إلى الجنوب، زاعماً أنه منطقة آمنة، ولكن مجريات

العدوان أكدت أنه لا يوجد مكان آمن في القطاع، حيث توزعت المجازر الصهيونية على كافة مناطق قطاع غزة.

وبالمقابل، أعلنت القسام أن المقاومة جاهزة للتصدّي لتوغل القوات الإسرائيلية في جميع المحاور، وأكد الناطق الرسمي لكتائب القسام أبو عبيدة أن التهديد بحرب برية أمر مثير للسخرية، وأنهم جاهزون لمعركة طويلة ومستعدون لكل الاحتمالات.[103] ووجه أبو عبيدة رسالة إلى قادة "إسرائيل"، قائلاً إنه "يبشر نتنياهو وأركان حربه أنهم سيجثون على الركب في نهاية المعركة، والحرب في غزة ستكون نهايته السياسية"، مؤكداً أن المقاومة ما تزال في "جعبتها الكثير، وغزة ستكون مقبرة للعدو ووحلاً لجنوده وقيادته السياسية والعسكرية".[104] وشدّد على أن أعداد القتلى الإسرائيليين أكبر بكثير مما تعلنه القيادة الإسرائيلية، متوعِّداً بجعل غزة "لعنة التاريخ" على هذا الكيان.[105] وأكد أبو عبيدة أن العدد الكبير من الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة ثمنه "تبييض كافة سجونه من كافة الأسرى" الفلسطينيين.[106]

وبعد هدنة إنسانية مؤقتة استمرت 7 أيام (23–2023/11/30)، تمّ إطلاق 240 أسيراً فلسطينياً (75 امرأة، و165 قاصراً)، وإطلاق المقاومة الفلسطينية لسراح 80 أسيراً إسرائيلياً (44 امرأة، و36 قاصراً)، عدد منهم مزدوجي الجنسية، و27 من الأجانب؛ أعلن الجيش الإسرائيلي، في 2023/12/3، أنه وسّع عمليته البرية في غزة، وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن الجيش بدأ عملية برية شمال خانيونس، جنوبي القطاع، في حين قال المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية بأن عمليتهم العسكرية تتركز على خانيونس. وقال مصدر قيادي بكتائب القسام للجزيرة إن العملية البرية الإسرائيلية تتركز جنوب قطاع غزة، بالتزامن مع عمليات مناورة محدودة في الشمال، مؤكداً أن 70% من القوات الإسرائيلية انسحبت لخارج شمال قطاع غزة، نتيجة فشل عملياتها، وبسبب ضربات المقاومة.[107]

وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2023، وسّع الجيش الإسرائيلي نطاق عدوانه البري ليشمل مخيمات البريج، والنصيرات، والمغازي في وسط قطاع غزة. ودعا الجيش الإسرائيلي إلى إخلاء مناطق وسط غزة، والانتقال جنوباً إلى بلدة دير البلح.

5. الخسائر:

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين في قطاع غزة، خلال عملية "طوفان الأقصى"، في الفترة 10/7–2023/12/31 أي بعد 86 يوماً من العدوان الصهيوني المتواصل، 21,822 شهيداً، و56,451 مصاباً، وأكثر من 7 آلاف مفقود، 70% منهم من الأطفال والنساء، في أكثر من 1,825 مجزرة، بينهم نحو 9 آلاف شهيد من الأطفال، و6,450 شهيدة من النساء، و312 من الطواقم الطبية، و40 من الدفاع المدني، و106 من الصحفيين، و136 موظفاً بالأمم المتحدة.

وبلغ عدد الشهداء في القطاع التعليمي أكثر من 4,037 طالباً و209 موظفين تعليميين، ومن بين الجرحى 7,259 طالباً و619 موظفاً.[108]

وذكر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro–Mediterranean Human Rights Monitor، أن إحصاءاته الأولية حتى مساء 2023/12/26، تفيد باستشهاد 29,124 فلسطينياً، 26,706 هم من المدنيين، منهم 11,422 طفلاً، و5,822 من النساء، و481 من الكوادر الصحية، و101 صحفي، فيما أُصيب 56,122 بجروح مختلفة بينهم المئات في حالة خطيرة. وذكر المرصد أن أرقامه تشمل آلاف الضحايا ممن تمّ إحصاؤهم تحت أنقاض المباني المدمرة. وقال المرصد الأورومتوسطي إن "إسرائيل" تصرّ على تصعيد جريمة الإبادة الجماعية التي تمارسها بحقّ المدنيين الفلسطينيين بغرض دفعهم للتهجير القسري، بما ينتهك القانون الدولي وقد يرتقي إلى جريمة حرب. وأكد أن "إسرائيل" استهدفت، وما تزال، بشكل ممنهج الأعيان المدنية لإيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا، وإلحاق الدمار، والخسائر المادية، كشكل من أشكال الانتقام والعقاب الجماعي.[109]

ومن أبرز شهداء قطاع غزة رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، القيادي في حركة حماس، أحمد بحر، والنائبة الفلسطينية وعضو المكتب السياسي في حركة حماس جميلة الشنطي، ورئيس دائرة العلاقات الوطنية في حركة حماس في قطاع غزة زكريا أبو معمر، ورئيس الدائرة الاقتصادية في الحركة في قطاع غزة جواد أبو شمالة. كذلك نعت كتائب القسام عدداً من أبرز قادتها، بينهم أحمد الغندور، عضو المجلس العسكري وقائد لواء شمال قطاع غزة، وأيمن نوفل قائد لواء المنطقة الوسطى، والشهداء القادة وائل رجب، ورأفت سلمان، وأيمن صيام.[110]

وكشف مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة، في مطلع 2024 لصحيفة "اليوم السابع"، حجم المتفجرات التي ألقاها جيش الاحتلال على قطاع غزة، موضحاً أن أكثر من 65 ألف طن من المتفجرات تمّ إلقاءها على القطاع، وهو ما يقارب ثلاث قنابل نووية كالتي تمّ إلقاؤها على مدينة هيروشيما اليابانية، مؤكداً استخدام جيش الاحتلال الإسرائيلي لأسلحة محرمة دولياً في قصفه. وأكد الثوابتة أن ثلثيْ القنابل والصواريخ التي ألقتها طائرات الاحتلال هي قنابل غير موجهة وغير دقيقة، أو ما تعرف باسم "القنابل الغبية"، مما يشير إلى القتل العشوائي وغير المبرر والمخالف للقانون الدولي وللاتفاقيات الدولية.[111]

وأسقطت طائرات الاحتلال على قطاع غزة أكثر من 45 ألف صاروخ وقنبلة عملاقة، يزن بعضها ألفيْ رطل (نحو 906 كغ) من المتفجرات. واستعرض الثوابتة أبرز الأسلحة المحرمة دولياً التي يستخدمها جيش الاحتلال؛ ومنها القنابل الخارقة للحصون من نوع بي أل يو–113 أو BLU–113، ونوع بي أل يو–109 أو BLU–109، ونوع أس دي بي أس SDBs، مثل قنابل

جي بي يو–28 أو GBU–28، والقنابل الموجهة بنظام جي بي أس GPS، وقنابل الفوسفور الأبيض المحرم دولياً، والقنابل المستخدمة في القتل الجماعي للمدنيين وتدمير المنشآت والمنازل والتي يطلقون عليها "قنابل غبية" أو غير موجهة، ويتم تركيب منظومة "جدام – JDAM" لتحويلها إلى قنابل ذكية. وأكد الثوابتة أن استخدام هذه الأسلحة تؤدي إلى إحداث الضرر الدائم للضحايا مثل التشوهات أو الإعاقات الدائمة والبتر، بالإضافة إلى التلوث البيئي بشكل كبير.[112]

وذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هنالك نحو 1.9 مليون فلسطيني داخل القطاع بعيداً عن أماكن سكناهم. وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة أن عدد الوحدات السكنية المتضررة بلغ 369 ألف وحدة، حيث قام الاحتلال، منذ بداية العدوان في 2023/10/7 وحتى 2024/3/9، بتدمير ما لا يقل عن 79 ألف وحدة سكنية بشكل كلي، وأكثر من 290 ألفاً بشكل جزئي. وأشارت الوزارة إلى أن عدد المباني المهدمة بلغ أكثر من 25,010، وأنه تمّ تدمير 161 مسجداً،[113] فيما أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة، في 2024/1/21، أن عدد المساجد التي تمّ تدميرها بشكل كلي أو جزئي بلغ ألف مسجد من أصل 1,200، بما في ذلك المساجد الأثرية، التي تحتاج إلى جهود لإعادة الإعمار بتكلفة تُقدّر بنحو 500 مليون دولار.[114] وأعلنت وزارة الأشغال تدمير ثلاث كنائس، و140 مقراً حكومياً، و433 مدرسة وجامعة (99 كلياً، و334 جزئياً)، وذكرت أن هناك 30 مستشفى و53 مركزاً صحياً أصبحت خارج الخدمة، و25 مستشفى متضرر نتيجة القصف، و122 سيارة إسعاف مدمرة،[115] وتدمير مقرات 50 وسيلة إعلامية.[116] بالإضافة إلى تضرر نحو 18% من المساحات الزراعية في قطاع غزة، وقد كان الضرر المباشر والأكبر في محافظات شمال غزة حيث إن الضرر قد استهدف نحو 39% من المساحات الزراعية في محافظة شمال غزة، و27% في محافظة غزة.

علاوة على ذلك، أصبح سكان قطاع غزة يفتقرون لأساسيات الحياة من مسكن ومأكل ومياه. حيث أشارت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى أن ما لا يقل عن 40% من سكان قطاع غزة معرضون لخطر المجاعة، مما يعني أن سكان قطاع غزة يعانون من جوع كارثي، وهذا يشير إلى أن قطاع غزة يُعدُّ من أكثر المناطق مجاعة في العالم.[117]

وفي سياق متصل، أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي بأنّ تقديرات الجيش تشير إلى أن الحرب لن تنجح في القضاء كلياً على قدرات حركة حماس بإطلاق قذائف صاروخية باتجاه "إسرائيل". ونقلت الإذاعة المذكورة عن مسؤولين في الجيش أن تعميق القتال والعمليات البرية يسهم في

تقليص قدرات حماس والتنظيمات الأخرى، لكن لا ينهيها بشكل مطلق. ونقلت عن مسؤولين عسكريين أنّ قدرة الجيش على ضرب منصات إطلاق القذائف بعيدة المدى أفضل، لكن من الصعب خفض إطلاق القذائف قصيرة المدى على مناطق "غلاف غزة" إلى الصفر.[118]

وفي المقابل، وعلى الرغم مما ادَّعاه الاحتلال من إنجازات، لكنه تكبَّد خسائر كبيرة، من الأكبر في تاريخه، في تلك المواجهة؛ ووصفت بأنها غير مسبوقة، حيث اعترف الاحتلال بوقوع 242 أسيراً لدى حماس في 2023/10/7، منهم 137 ما يزالون محتجزين في قطاع غزة.

ومن أهم إنجازات "طوفان الأقصى" إعلان كتائب القسام، في أول يوم من العملية، أن "فرقة غزة" سقطت بكاملها. و"فرقة غزة" فرقة تعمل تحت إمرة المنطقة العسكرية الجنوبية في جيش الاحتلال، وهي من قوات النخبة ومقرها قاعدة "رعيم Re'im"، التي تبعد عن قطاع غزة 7 كم، وكانت قاعدة "رعيم" من أول الأهداف التي استهدفتها كتائب القسام. وتكمن مهمة "فرقة غزة" في حراسة الحدود المتاخمة لقطاع غزة، وإدارة عمليات الاغتيال، وتدمير الأنفاق التي تكتشفها في غلاف غزة، وتضمّ لواءين: شمالي وجنوبي.

وكشف نائب رئيس المكتب السياسي لحماس الشهيد صالح العاروري أن خطة "طوفان الأقصى" قامت على أساس اقتحام عناصر القسام غلاف غزة، ومهاجمة "فرقة غزة" المسؤولة عن حصار قطاع غزة، وعمليات الاغتيال، والقتل التي تنفذ بحقّ الفلسطينيين في القطاع. وبالرغم من أن الخطة كانت تتوقع "أن تستمر المعارك مع فرقة غزة لساعات طويلة، فإن مقاتلي القسام فوجئوا بانهيار الفرقة كاملة خلال ساعات قصيرة، وتمكنوا من الوصول بسهولة لمركز قيادتها وللمطار والكيبوتسات والمستوطنات القريبة"، بعد أن هرب من نجا من الجنود الإسرائيليين، في حين قتل وأسر الكثير منهم.[119]

وبعد ما يقرب من 3 أشهر على الأحداث، قرر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هليفي Herzi Halevi تشكيل فريق أمني للبدء في إجراء تحقيق في إخفاقات أحداث 2023/10/7، بجوانبها الأمنية والعسكرية والاستخباراتية. ويضمّ الفريق عدداً من المسؤولين الأمنيين السابقين، من بينهم: وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز Shaul Mofaz، الذي سيكون على رأس الفريق، والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية أهارون زئيفي فركش Aharon Ze'evi–Farkash، والقائد السابق لقيادة الجيش الجنوبية سامي ترجمان Sami Turgeman، وسيتولى كل واحد من الثلاثة التحقيقات في مجاله.[120]

وذكرت صحيفة النيويورك تايمز The New York Times، في تحقيق لها، استند إلى وثائق حكومية إسرائيلية داخلية، ومراجعة لعشرات الآلاف من مقاطع الفيديو الموجودة في مخبأ عسكري إسرائيلي يعرف باسم "باندورا Pandora"، بما في ذلك لقطات من الكاميرات

التي كان يرتديها مقاتلو حماس ولقطات كاميرات المراقبة الإسرائيلية، ومقابلات مع عشرات الضباط والجنود وشهود العيان، أن الفشل العسكري الذي عانت منه "إسرائيل" وقت هجوم 2023/10/7، كان بسبب عدم وجود خطة للردّ على هجوم واسع النطاق لحماس، إلى جانب سلسلة من الأخطاء الاستخباراتية في الأشهر والسنوات التي سبقت الهجوم.[121]

وبلغ عدد قتلى الاحتلال، التي سُمح بنشرها، نحو 1,200 إسرائيلي، بالإضافة إلى إصابة ما يزيد عن 7,262 جريحاً، منهم 5 آلاف جندي، سيتمّ الاعتراف بـ 3 آلاف جندي كمعاقين. فقد اعترف الاحتلال بمقتل ما يزيد عن 181 من جنوده منذ بداية العملية العسكرية البرية في قطاع غزة في 2023/10/27، وإصابة 2,707 آخرين. إضافة إلى اعترافه بمقتل ما يزيد عن 1,200 قتيل في 2023/10/7، منهم 328 ضابطاً وجندياً في الجيش، و57 شرطياً، و10 من جهاز الشاباك، و845 ممن يسميهم "مدنيين"،[122] وإعلان وزارة الصحة الإسرائيلية، في 2023/10/22، ارتفاع عدد الجرحى إلى 5,431، معظمهم في 2023/10/7.[123] يضاف إليها 15 قتيلاً، ونحو 700 جريح، أُصيبوا نتيجة إطلاق فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لنحو 12 ألف صاروخ على "المدن الإسرائيلية".[124]

وذكر الخبير بالشؤون الإسرائيلية مهند مصطفى أن معدل الضباط القتلى بصفوف الجيش الإسرائيلي هو الأعلى في تاريخ حروب تل أبيب،[125] وشكّل هؤلاء الضباط، في 2023/12/28، ما نسبته 23% من مجمل قتلى الجيش الإسرائيلي في الحرب على غزة، والتي سُمح بنشر أسمائهم، ومن بينهم 56 برتبة قائد فصيل، و43 برتبة قائد سرية، و8 برتبة قائد كتيبة، و5 برتبة قائد لواء.[126]

وأفادت هيئة البث الإسرائيلية بأن 29 من قتلى الجيش سقطوا "بنيران صديقة" وحوادث عملياتية منذ بدء الحرب البرية، في حين كشفت صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post عن مقتل 15 جندياً في القطاع دون العثور على جثثهم.[127] وكشف مدير مقبرة عسكرية إسرائيلية، في 2023/11/18، عن أن عدد قتلى الجيش الإسرائيلي في معارك قطاع غزة كبير، مؤكِّداً أن 50 جندياً دفنوا في المقبرة التي يعمل فيها خلال يوميْن فقط. وأكّد مدير مقبرة جبل هرتزل العسكرية Mount Herzl Military Cemetery ديفيد أورن باروخ David Oren Baruch، في مقطع فيديو نشرته وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن المقبرة تستقبل عدداً كبيراً من القتلى بمعدل جنازة كل ساعة، أو كل ساعة ونصف الساعة.[128]

وتُشير التقارير الواردة من ميدان المعارك من فصائل المقاومة الفلسطينية، في نهاية سنة 2023، إلى قيام المقاومة بتدمير ما يزيد عن 896 من الآليات العسكرية جزئياً أو كلياً، منها دبابات وجرافات وناقلات جند منذ بداية التوغل البري. وحلَّل مركز معلومات فلسطين "مُعطى"

885 إعلاناً لكتائب القسام عن العمليات التي نفذها مجاهدوها في كافة محاور التوغل خلال المعركة البرية، منها 38 إعلاناً أكدت فيها الكتائب مقتل 278 ضابطاً وجندياً في استهدافاتها للقوات الراجلة، والوحدات الخاصة، وفرق النجدة، وكذلك 42 إعلاناً أكدت فيها الكتائب وقوع 299 ضابطاً وجندياً بين قتيل وجريح، و92 إعلاناً أكدت فيه الكتائب وقوع ضباط وجنود بين قتيل وجريح دون تحديد الأعداد، منها تضمّن عبارة، "عدد كبير"، أو بـ"العشرات"، أو "جميع أفراد القوة"، أو "سقوطهم جميعاً"، أو "الإجهاز على من تبقى". ويضاف إلى ذلك الآليات التي تمّ تدميرها كلياً أو جزئياً، ولم يتمّ التطرق إلى مصير طواقمها.[129]

ولتأكيد اختلاف الأرقام التي يعلنها جيش الاحتلال والأرقام التي تُقدِّرها فصائل المقاومة الفلسطينية، كشفت صحيفة هآرتس أن ثمة فجوة كبيرة بين عدد الجنود الجرحى الذي أعلنه الجيش الإسرائيلي، وما تُظهره سجلات المستشفيات. وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن العدد الذي أعلن عنه الجيش حتى 2023/12/10، هو 1,593 جريح منذ بدء العمليات العسكرية في قطاع غزة، بينما تظهر القوائم الجزئية التي أعلنت عنها المستشفيات أنها استقبلت 4,591 جريحاً خلال الفترة نفسها. وتزامن ذلك مع ما كشفته يديعوت أحرونوت من أن عدد الجرحى من الجنود بلغ 5 آلاف جريح، وأكثر من ألفيْن اعترف رسمياً بأنهم أصبحوا معاقين، وذلك قبل أن تسحب هذه الصحيفة الإسرائيلية تقريرها، وتقلِّل العدد إلى ألفيْن فقط عوضاً عن 5 آلاف. وإعلان مستشفى سوروكا Soroka الإسرائيلي في بئر السبع أنه استقبل 2,034 جندياً مصاباً، بدرجات متفاوتة الخطورة منذ بداية الحرب البرية في 2023/10/27.[130]

ووجّه منتدى مديري مراكز الصحة النفسية The Mental Health Center Directors' Forum الإسرائيلي رسالة إلى السلطة المختصة قال فيها "نتوجه إليكم يائسين بشأن الوضع الصعب لنظام الصحة العقلية في إسرائيل"، مشيرة إلى الطلب المتزايد على الأطباء النفسيين منذ اندلاع حرب غزة، وذكرت أن "أحداث 7 أكتوبر أدت إلى ما يقدر بنحو 300 ألف مريض إضافي يحتاجون إلى العلاج"، محذرة من أن عواقب الحرب على الصحة العقلية مثيرة للقلق.[131] فيما ذكرت مصادر في الجيش الإسرائيلي أن نحو 1,600 جندي عانوا من أعراض التوتر والخوف وصدمة المعركة منذ بداية الحرب. وبحسب المصادر فإن معظم الجنود جاءوا للعلاج بعد أربعة أسابيع من 7 تشرين الأول/ أكتوبر، الذي سبق بداية المناورة البرية في قطاع غزة، واتصل نحو 3 آلاف جندي بخط المساعدة للصحة النفسية التابع للجيش الإسرائيلي، وتمّ تسريح 90 جندياً من الخدمة بسبب صعوباتٍ عقلية.[132]

وتكبّد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة تمت الإشارة إليها في الفصل الخامس من هذا التقرير.

6. الضفة الغربية في أثناء طوفان الأقصى:

كما أشرنا سابقاً، فقد شهدت الضفة الغربية خلال سنتي 2022–2023 تصعيداً غير مسبوق، منذ سنوات عديدة، للعمل المقاوم. وقد خشي الاحتلال الإسرائيلي من انتفاضة الضفة تجاوباً مع طوفان الأقصى، لا سيّما أنّ جُلّ الأسباب متوفرة، فمعظم الأسرى من أبناء الضفة، والمسجد الأقصى ومدينة القدس جغرافياً في نطاق الضفة، وهاتان القضيتان هما الدافعان الرئيسيان لـ"طوفان الأقصى". ثم إنّ انخراط الضَّفة في "طوفان الأقصى"؛ سيكون ربما، أكثر إيلاماً للاحتلال، حيث التداخل بين البلدات الفلسطينية والمستعمرات، إضافةً إلى الإمكانيّة النسبية للدخول إلى الأراضي المحتلة سنة 1948؛ لذلك سارع الاحتلال فور "طوفان الأقصى" إلى إغلاق شامل للضفة، وعزل المدن عن بعضِها بحواجزَ عسكرية، وأطلق العنان لميليشيات المستوطنين لإثارة الرعب في مناطق التّماس.[133] كما قامت السلطة الفلسطينية في رام الله بمحاولة قمع أي مظاهر للتصعيد والعمل الانتفاضي، وأغلقت الجامعات، وتابعت تنسيقها الأمني مع الاحتلال.

قدمت الضفَّة الغربية مع نهاية سنة 2023 لمعركة "طوفان الأقصى" 319 شهيداً، بينهم 74 طفلاً، وخمسة مسنين، وتسعة أسرى، وما زال الاحتلال يحتجز جثامين 34 منهم، وإصابة 3,822 جريحاً، وتمّ اعتقال 4,876 أسيراً،[134] وشهدت الضفة، بما فيها شرقي القدس، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2023، بعد بداية "طوفان الأقصى"، سلسلة من الأحداث البارزة التي أظهرت إرادة الشعب الفلسطيني في مواصلة المقاومة والتصدي للاحتلال الإسرائيلي والدفاع عن حقوقه المشروعة. إذ وثّق مركز معلومات فلسطين "مُعطى" 4,438 عملاً مقاوماً، بينها 1,360 عملية مؤثرة (مسلحة). وتوزعت أعمال المقاومة النوعية والشعبية في مختلف مناطق الضفة، وأسفرت في مجملها عن مقتل 8 إسرائيليين، وإصابة أكثر من 122 آخرين. وتعكس هذه الأرقام حالة الإصرار والتحدي التي تزخر بها الضفة، وتغلّبها على محاولات الاحتلال الرامية لتحييدها عن مشهد المقاومة والإسناد لقطاع غزة.[135]

وطوال معركة طوفان الأقصى كانت تحدث في كل يوم عمليات إطلاق النار تجاه المستعمرات والحواجز العسكرية، يضاف إليها مواجهاتٌ شعبية، لا سيّما في مناطق التماس، ومظاهرات في مراكز المدن، فيما تتصاعد حالة الغليان يوماً بعد يوم وِفق تطور الأحداث. ومما لا شكَّ فيه أن المِزاج العام في الضفة داعمٌ للمقاومة، وفي حالة غليان كبيرة، إضافة إلى وجود بؤر مشتعلة، لا سيّما في جنين، ونابلس، وطولكرم، وأريحا.[136]

7. لبنان:

منذ بداية عملية "طوفان الأقصى"، اتجهت الأنظار نحو حزب الله في جنوب لبنان، وموقفه من الانخراط في المواجهة، حيث تُمثِّل درجة مشاركته عاملاً مهماً في مسار المعركة، حيث بدأ الحزب

من صباح اليوم الثاني من المعركة باستهداف منطقة مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، وأعلنت "مجموعات عماد مغنية في المقاومة الإسلامية"، التابعة لحزب الله اللبناني، في 2023/10/8، عن قيامها بـ"قصف ثلاثة مواقع للاحتلال الصهيوني في منطقة مزارع شبعا اللبنانية المحتلة بأعداد كبيرة من قذائف المدفعية والصواريخ الموجّهة، وتمّت إصابة المواقع إصابات مباشرة"، وفق بيان للمقاومة. وجاء ذلك قبل أن يتبعها موقف سياسي أعلنه رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين حاسماً "أن المقاومة في لبنان ليست على الحياد في المعركة القائمة بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال".[137]

وبعد ذلك تصاعدت حدّة الهجمات المتبادلة بين حزب الله وجيش الاحتلال على طول الحدود اللبنانية الجنوبية مع فلسطين المحتلة، هي الأعنف منذ سنة 2006، حيث توسعت لتشمل أماكن عميقة داخل الأراضي اللبنانية، في خرق واضح للقرار الدولي 1701. وأثارت هذه العمليات العسكرية التساؤلات عن اندلاع جبهة ثانية... وقد اتفق الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، والأمين العام لحركة الجهاد في فلسطين زياد النخالة، على "مواصلة التنسيق والمتابعة الدائمة للتطورات بشكل يومي ودائم" في الحرب المتواصلة منذ 2023/10/7.[138] وفي خطابه الأول منذ "طوفان الأقصى"، قال نصر الله، في 2023/11/3، إن حرب غزة امتدت إلى أكثر من ساحة، مشدِّداً على أنها معركة كاملة الشرعية إنسانياً وأخلاقياً. وأكّد أن على "إسرائيل" أن تقلق من توسع الحرب والتصعيد، وأن حزب الله نجح في تخفيف الضغط على جبهة غزة عبر إرغام الجيش الإسرائيلي على نقل قسم كبير من قواته البرية والجوية والبحرية إلى الجبهة الشمالية.[139]

وأعلن حزب الله اللبناني عن استشهاد 147 من عناصره في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي عند الحدود، حتى تاريخ 2024/1/4.[140] واعترف الجيش الإسرائيلي بمقتل تسعة من جنوده في هجمات تبناها كلّ من حزب الله والمقاومة الإسلامية الفلسطينية على الحدود مع لبنان منذ بدء القتال.[141]

وذكر نصر الله أن "المقاومة الإسلامية نفّذت ما يزيد عن 670 عمليةً خلال 3 أشهر، كما تمّ استهداف 48 موقعاً حدودياً أكثر من مرة"، منذ 2023/10/8. وأكد، في كلمة له في 2024/1/5، أن "المقاومة الإسلامية نفّذت 494 استهدافاً، بينها 50 نقطةً حدوديةً استهدفت أكثر من مرة"، مشيراً إلى أن "المقاومة الإسلامية استهدفت أيضاً التجهيزات الفنية والاستخبارية على طول الحدود وتم تدميرها بالكامل". وأعلن نصر الله أنه "تمّ تدمير عدد كبير من الآليات والدبابات على طول الحدود"، وأن "العمليات كانت مُستنزفة جداً للعدو الذي مارس تكتماً شديداً على خسائره الكبيرة".[142]

وفي السياق نفسه، أعلنت قوات الفجر، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية في لبنان، مشاركتها في مساندة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأعلنت عن توجيه ضربات صاروخية لمواقع الاحتلال الصهيوني شمال فلسطين المحتلة عدة مرات، مشيرة إلى أنها حقّقت فيها إصابات مباشرة. وأكّدت أن "صلياتنا الصاروخية ستستمر وتزداد كلّما أمعن العدو الصهيوني وتمادى في عدوانه على أهلنا في جنوب لبنان وقطاع غزة"، وأكّدت أيضاً "أننا قادرون على توسيع دائرة ردّنا لثنيه عن عدوانه".[143] وأكّد الأمين العام للجماعة الإسلامية اللبنانية الشيخ محمد طقوش، في حوار مع صحيفة الأخبار، أن عدد العمليّات التي نفّذتها قوات الفجر، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية، ضدّ العدو الإسرائيلي بعد سنوات من الانقطاع، كان "أكبر من المُعلَن"، مشيراً إلى أن "الجماعة" في طوْر إنشاء إطار مخصّص للراغبين بالانضمام إلى الجهاد. ورأى أن ما يفعله حزب الله وباقي الفصائل اللبنانية والفلسطينية على الجبهة الجنوبية لديه جدوى في إشغال العدو وإسناد أهل غزّة.[144]

وعلى صعيد الفصائل الفلسطينية في لبنان، فقد شاركت الأجنحة العسكرية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في العمليات العسكرية من لبنان، حيث اقتحمت مواقع صهيونية، وأطلقت رشقات صاروخية تجاه المدن المحتلة في فلسطين.

فمنذ 2023/10/7، صعّدت حماس في لبنان من تحركاتها الميدانية على جبهة الجنوب اللبناني، وصولاً للإعلان عن تشكيلها لـ"طلائع طوفان الأقصى" في 2023/12/4. وإلى جانب حزب الله، كان اسم "كتائب القسام في لبنان" الأبرز من ضمن الأطراف التي أطلقت سلسلة عملياتها مستهدفة مواقع الاحتلال الإسرائيلي ومستعمراته على طول الحدود مع لبنان، مما سلّط الضوء على دور حماس في لبنان، الذي شهد تصاعداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. فقد تبنت كتائب القسام في لبنان إطلاق صواريخ تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدة مناسبات، قال رئيس دائرة العلاقات الوطنية لحركة حماس في الخارج علي بركة، إنها "رسالة رمزية تحمل عنوان التضامن مع الشعب الفلسطيني، ورسالة للعدو الصهيوني بأننا لن نسمح بالاستفراد بالمقاومة في غزة".[145]

فقد أعلنت كتائب القسام في لبنان تنفيذ قصف صاروخي مركّز، بمئات الصواريخ، وعلى دفعات؛ على مدن الجليل ومستعمراته من جنوب لبنان، ضمن عملية "طوفان الأقصى". وقالت الكتائب، في بيان عسكري، إنها "خطوة على طريق التحرير والعودة" و"انتصار للقدس والمسجد الأقصى المبارك"، وردّ على المجازر بحقّ المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.[146]

كذلك أعلنت حركة حماس وكتائب القسام استشهاد 11 من أعضائها؛ حيث أعلنت القسام، في 2023/10/14، استشهاد ثلاثة من أعضائها من المخيمات الفلسطينية في لبنان، هم أحمد عثمان، ويحيى عبد الرازق، وصهيب كايد، ارتقوا خلال عملية ضدّ قوات الاحتلال الإسرائيلي شمال فلسطين، بعدما تمكنت هذه المجموعة من النفاذ نحو فلسطين المحتلة، والاشتباك مع جيش العدو الصهيوني.[147] كذلك أعلنت كتائب القسام، في 2023/11/21، استشهاد "القائد القسامي، خليل حامد خرازِ (أبو خالد)، الذي اغتالته يد الغدر الصهيوني على مشارف فلسطين المحتلة في الجنوب اللبناني"، مع أربعة شبان، في غارة صهيونية.[148]

وفي 2024/1/2، اغتال الاحتلال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشهيد صالح العاروري، مع 6 من رفاقه، في غارة جوية على ضاحية بيروت الجنوبية، وقال رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية إن اغتيال العاروري هو "عمل إرهابي مكتمل الأركان وانتهاك لسيادة لبنان"، معلناً أن الاحتلال اغتال القياديين في كتائب القسام، سمير فندي وعزام الأقرع، و4 آخرين من كوادر وأبناء حماس هم: محمود شاهين، ومحمد بشاشة، ومحمد الريس، وأحمد حمود.[149]

وفي السياق نفسه، أعلنت حركة الجهاد الإسلامي استشهاد 7 من مجاهديها، على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وذكرت الحركة، و"ضمن معركة طوفان الأقصى المستمرة"، أن مجموعة من مقاتليها في سرايا القدس تمكنت، في 2023/10/9، من اقتحام أحد مواقع الاحتلال شمال فلسطين المحتلة، ونفذت اشتباكاً مسلحاً من نقطة صفر، ما أسفر عن مقتل ضابطين صهيونيين، أحدهما نائب قائد اللواء 300 في جيش الاحتلال، وإصابة خمسة من الجنود بجراح مختلفة. وقد ارتقى، خلال العملية اثنان من مجاهدي سرايا القدس، هما: حمزة موسى، ورياض قبلاوي.[150] وفي 2023/10/21، أعلنت السرايا استشهاد محمد موسى، في جنوب لبنان، في أثناء قيامه بواجبه الجهادي نصرة لغزة.[151] كذلك أعلنت استشهاد إبراهيم عثمان ومصطفى حسين، خلال اشتباك مسلح قرب الحدود اللبنانية، في 2023/10/30، في أثناء تنفيذهما عملية اختراق للسياج الأمني الإسرائيلي في موقع حانيتا العسكري.[152] وفي 2023/12/29، أعلنت استشهاد أحمد جبريل ومحمد الفريج، على حدود فلسطين المحتلة في جنوب لبنان، ضمن "طوفان الأقصى"، في أثناء أدائهما واجبهما الجهادي.[153]

8. اليمن:

في 2023/10/31، أي في اليوم الـ 25 من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أعلن اليمن، وعلى لسان حكومة تصريف الأعمال التابعة لحركة أنصار الله "الحوثيين"، بشكل رسمي، دخول القوات اليمنية في عملية "طوفان الأقصى"، بعد الإعلان عن استهداف مواقع إسرائيلية في فلسطين المحتلة، بالصواريخ والمسيّرات؛ من خلال عمليتيْن، "نصرة لإخواننا المظلومين

في فلسطين، وأن القوات اليمنية مستمرة في تنفيذ المزيد من الضربات النوعية بالصواريخ والطائرات المسيرّة حتى يتوقف العدوان الإسرائيلي".[154]

وكان زعيم حركة أنصار الله اليمنية عبد الملك بدر الدين الحوثي قد أكد، في الأيام الأولى لطوفان الأقصى، على أن هناك تنسيقاً بين "محور الجهاد والمقاومة"، وأن "التنسيق فيه مستويات معينة للأحداث وخطوط حمر، من ضمنها إذا تدخل الأمريكي بشكل مباشر، نحن مستعدون للمشاركة بالقصف الصاروخي والمسيّرات والخيارات العسكرية".[155] كذلك هدّد رئيس حكومة "تصريف الأعمال" التابعة لحركة أنصار الله في اليمن، عبد العزيز صالح بن حبتور، باستهداف سفن الاحتلال الإسرائيلي في البحر الأحمر.[156]

بعد ذلك تعددت العمليات العسكرية التي نفّذها الحوثيون من اليمن، مما استدعى تفعيل منظومة الاعتراض الإسرائيلية جنوبي فلسطين المحتلة،[157] حتى وصل الأمر إلى اعتراض السفن المتجهة للكيان الصهيوني. ففي 2023/11/14 أعلنت جماعة أنصار الله بدء مرحلة جديدة من استهداف الاحتلال الإسرائيلي، والمتمثلة بـ"اتخاذِ كافة الإجراءات العملية لتنفيذ التوجيهات الصادرة بشأن التعامل المناسب مع أيّ سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر"، حتى تتوقف الحرب على غزة. وأعلنت الجماعة على أنها ستقوم باستهداف جميع أنواع السفن التي تحمل علم الكيان الصهيوني، والتي تقوم بتشغيلها شركات إسرائيلية، والتي تعود ملكيتها لشركات إسرائيلية، داعيةً جميع دول العالم إلى "سحب مواطنيها العاملين ضمن طواقم هذه السفن، وتجنب الشحن على متن هذه السفن أو التعامل معها، إضافة إلى إبلاغ سفنهم بالابتعاد عن هذه السفن".[158]

وبالفعل، اقتادت حركة أنصار الله، في 2023/11/19، سفينة إسرائيلية لشواطئ اليمن.[159] بعد ذلك تعددت العمليات ضدّ هذه السفن، وقال قائد البحرية الأمريكية بالشرق الأوسط الأميرال براد كوبر Brad Cooper، في 2024/1/4، إن الحوثيين نفذوا 25 هجوماً في البحر الأحمر، منذ ذلك التاريخ. وتسبّبت هجمات الحوثيين في تعطيل حركة الشحن الدولي، ودفع بعض الشركات إلى تعليق عمليات العبور من البحر الأحمر، وتغييرها إلى رحلات أطول وأكثر كلفة حول إفريقيا.[160]

وقد أدّت هجمات الحوثيين المتكررة إلى زيادة الضغط على الرئيس الأمريكي للردّ عسكرياً، حيث أطلقت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى، في 2023/12/18، عملية "حارس الازدهار Prosperity Guard" لحماية السفن التي يستهدفها الحوثيون في البحر الأحمر.[161] وقد استشهد عشرة يمنيين، وأُصيب اثنان آخران، في 2023/12/31، جراء قصف أمريكي استهدف زوارق هاجمت سفينة حاويات في جنوب البحر الأحمر.[162]

9. سورية والعراق:

توالت الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على أهداف أمريكية في كل من العراق وسورية، بعد عملية "طوفان الأقصى"، والعدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة؛ وتأتي هذه الهجمات بعدما هددت فصائل عراقية باستهداف مصالح الولايات المتحدة في العراق على خلفية الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" في حربها على قطاع غزة. ووسّعت الفصائل العراقية، تحت مسمى "المقاومة الإسلامية في العراق"، وهو تجمع تمّ الإعلان عنه والكشف عن مهمته بعد "طوفان الأقصى"، من دائرة استهدافها، إذ تبنّت استهداف أهداف حيوية جنوبيّ فلسطين المحتلة (إيلات)، واستهدفت، أيضاً، منصة حقل كاريش Karish الإسرائيلي للغاز،[163] و"هدفاً حيوياً" في مدينة حيفا بواسطة صاروخ "الأرقب" (كروز Cruise مطور) بعيد المدى،[164] وأطلقت صواريخ تجاه الجولان السوري المحتل، مؤكدة أن الهجمات أصابت أهدافها بصورة مباشرة.

وقد شكّلت هذه العمليات ضغطاً على الإدارة الأمريكية، مع الاحتمال المتزايد للخسائر في صفوف الجنود الأمريكيين؛ ففي الفترة 10/17–2023/12/31 تعرّضت القوات الأمريكية لما لا يقل عن 128 هجوماً في سورية والعراق، واستهدفت "المقاومة الإسلامية في العراق" وغيرها عدة قواعد أمريكية، بالصواريخ أو بالطيران المسيّر، من بينها: عين الأسد، وخراب الجير، والشدادي، وحرير، والتنف، والرميلان، والمالكية، ومحيط حقليْ كونيكو والعمر، إضافة إلى القوات الأمريكية قرب مطار أربيل وفي القرية الخضراء.[165] ورداً على ذلك، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ ضربات عدة على تلك الفصائل.

10. أنفاق قطاع غزة:

تُعدّ الأنفاق في قطاع غزة عنصراً مهماً جداً من ناحية الحرب البرية، وقد حوّلت المدافع إلى مهاجم والمهاجم إلى مدافع لأنه دخل بدباباته ولم يرَ أمامه مقاوماً أو خط مواجهة للمقاومة، مما سمح للمقاومة أن تمتلك زمام المبادرة. وبهذا لعبت الأنفاق دوراً عطّل إلى حدٍّ بعيدٍ التفوق الصهيوني بالدبابات والطائرات والمسيّرات. وقد شكلت الأنفاق في قطاع غزة دوراً محورياً في صمود المقاومة، في الحروب المتتالية السابقة التي شنّها الاحتلال على القطاع، حيث خرجت المقاومة في كل مرة بأقل الخسائر في صفوفها؛ وتمكّنت في عملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية التي تلتها من الحفاظ على قدرتها العسكرية، ومفاجأة جيش الاحتلال الإسرائيلي، موقعة فيه خسائر كبيرة.

وذلك على الرغم من بناء "جدار غزة" الحديدي، الذي يمتد فوق الأرض وتحتها بطول 65 كم، ليغطي الحدود البرية والبحرية للقطاع، ويرتفع نحو 6 أمتار فوق الأرض وعدداً سرياً

من الأمتار تحت الأرض، بالإضافة إلى مئات الكاميرات وعشرات الرادارات التي نُصبت فوقه. وقد قال عنه وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس أنه "مشروع تكنولوجي وعملاني، ذو أهمية عليا، يسلب حماس إحدى قدراتها التي حاولت تطويرها، ويضع جداراً حديدياً، مجسات وإسمنتاً، بينها وبين سكان الجنوب".[166]

ويُقدّر أنه توجد ثلاثة أنواع رئيسية من الأنفاق المستخدمة في قطاع غزة، هي:[167]

أ. **الأنفاق الهجومية:** تستخدم هذه الأنفاق لاختراق الحدود وتنفيذ هجمات خلف خطوط قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتُستخدم أيضاً مرابض لراجمات الصواريخ ومدافع الهاون...

ب. **الأنفاق الدفاعية:** تستخدم هذه الأنفاق داخل الأراضي الفلسطينية لإقامة الكمائن ونقل المقاتلين بعيداً عن الرؤية الجوية للطائرات الإسرائيلية والغارات...

ج. **الأنفاق اللوجيستية:** تستخدم هذه الأنفاق مراكز قيادة وسيطرة لإدارة العمليات وتوجيه المقاتلين. يجري استخدامها لإقامة القادة الميدانيين وتخزين الذخائر والعتاد العسكري وتجميع القوات. تحتوي هذه الأنفاق على غرف اتصالات داخلية لتسهيل التواصل بين أفراد المقاومة.

وأخفق الجيش الإسرائيلي في الكشف عن الأنفاق الهجومية التي حفرتها حماس باتجاه مستعمرات "غلاف غزة" ضمن التحضيرات لعملية "طوفان الأقصى". وأعلن جيش الاحتلال في 2023/12/17، عن اكتشاف نفق شمالي قطاع غزة، بطول 4 كم قبالة مستعمرات الغلاف، وروّج له على أنه إنجاز، بالرغم من أن اكتشافه جاء بعد نحو 60 يوماً من التوغل البري للقوات الإسرائيلية في المنطقة.

وبحسب أحد الخبراء العسكريين، فإنّ هناك نحو 1,300 نفق في قطاع غزة، وأن ما كشفه الاحتلال بعد أكثر من شهرين من العدوان لا قيمة كبيرة له.[168]

وتكشّفت ملامح "إخفاق النفق" من خلال تحقيق نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، في 2023/12/24، وأعده الصحفي الاستقصائي والمختص في الشؤون العسكرية والاستخباراتية رونين بيرجمان Ronen Bergman، وتبلورت عندما أعلنت كتائب القسام أن الحديث يدور عن نفق هجومي تمّ تحضيره واستخدامه في اقتحام "طوفان الأقصى". واستعرض بيرجمان الإخفاق في الكشف عن الأنفاق الهجومية باتجاه "غلاف غزة" التي واصلت حركة حماس حفرها في آذار/ مارس 2023، ضمن التحضيرات للهجوم المفاجئ، بدون أن تكتشف مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الحفريات. وشدّد بيرجمان على أن الجيش الإسرائيلي لم يكن مستعداً بما فيه الكفاية لعملية كشف الأنفاق وتدميرها.[169]

وعندما بدأت الحملة البرية في 2023/10/27، كان هناك تقديران لدى معظم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، الأول أنه لدى حماس 100–200 كم من الأنفاق تحت غزة، والثاني أنه مع نهاية سنة 2020، لم يكن لديها أي نفق هجومي باتجاه مستعمرات "غلاف غزة". وبحسب الصحيفة، فإنه تمّ تفريغ التقديرات الإسرائيلية بخصوص شبكة الأنفاق من مضمونها، فمن الأيام الأولى للحرب تمّ اكتشاف ما خططت حماس لفعله في نفق قرب معبر بيت حانون/ إيرز.[170]

وفيما يتعلق بالتقدير الإسرائيلي الأول بشأن طول شبكة الأنفاق، فقد تبيّن من خلال تحقيق الصحيفة أنه "لم يكن ناجحاً"، ويُقدّر الجيش الإسرائيلي أنه لدى حماس 500–600 كم من الأنفاق تحت غزة. ولم يكن الإخفاق في تقييم شبكة الأنفاق من حيث الطول فحسب، بل أيضاً من حيث العرض، والعمق، وقوة التحصينات، ومقدار خطوطها المتعرجة، والتغييرات المفاجئة في الاتجاهات بمسارها، وكمية احتياطي الوقود والغذاء والمياه المخزنة فيها، وبالتالي طول الفترة الزمنية التي يمكن لمسلحي حماس أن يقضوها فيها. وأضاف التحقيق أن الجيش الإسرائيلي أقرّ بمدى صعوبة اكتشاف الأنفاق وتفجيرها، بدون تعريض جنوده للخطر، وضمان تدميرها دون انهيار أحياء سكنية بأكملها. ويخطط الجيش الإسرائيلي إلى وضع خطة عمل لمدة تصل إلى عامَيْن "لتفكيك الأنفاق"، ويقول بيرجمان "لكن الخطة صيغت بشكل ضبابي وغامض، خصوصاً بكل ما يتعلق بتعميق السيطرة الإسرائيلية بالقطاع، وهو ما لن يتحقق بسبب المعارك والضغوطات الدولية، ما سيدفع الجيش للانسحاب إلى السياج الأمني، وبالتالي عدم إنجاز الخطة".[171]

إنّ متابعة الحرب البرية تكشف كم كانت قيادة المقاومة التي أطلقت طوفان الأقصى جاهزة ومستعدة في توقع الهجوم البري (عدا الإبادة والتدمير الذين لا يمكن تَوقُّعهما مطلقاً، وليس لهما مثيل طوال وجود الكيان الصهيوني منذ 75 عاماً)، من خلال الجهد الذي تمّ في تهيئة الأنفاق تهيئة دقيقة، وأن مرور ستة أشهر على الحرب، والمقاومة مستمرة قد هيأت ما تحتاج إليه من عُدّة وعتاد، يشير إلى ما بذلته المقاومة من شهداء ومال وهندسة وسنوات عمل؛ ويدلّ على المستوى المتقدّم الذي تتمتع به قيادة المقاومة في غزة.

خامساً: الشهداء والجرحى

استشهد في سنة 2022 ما مجموعهُ 224 فلسطينياً (انظر جدول 4/4)، بينهم 53 شهيداً في قطاع غزة، و171 شهيداً في الضفة الغربية. وبيّنت وزارة الصحة الفلسطينية، في تقريرها السنوي، أن 53 طفلاً شهيداً كانوا من بين مجموع الشهداء،[172] بينما، استشهد في سنة 2023 ما مجموعه 22,404 فلسطينيين، بينهم 22,141 شهيداً منذ 2023/10/7 وحتى نهاية السنة نفسها، 98% بينهم في قطاع غزة (21,822 شهيداً)، بينهم نحو 9 آلاف طفل و6,450 امرأة، في حين بلغ عدد

الشهداء في الضفة الغربية 319 شهيداً منذ 2023/10/7، بينهم 111 طفلاً و4 نساء. في حين بلغ عدد المفقودين الذين تمّ التبليغ عنهم في قطاع غزة أكثر من 7 آلاف مفقودٍ، بينهم 67% من الأطفال والنساء.[173] وجُرح 10,500 فلسطيني في سنة 2022،[174] بينما جُرح أكثر من 60,273 فلسطينياً في سنة 2023 (56,451 في قطاع غزة، و3,822 في الضفة الغربية).[175]

وفي المقابل سجَّل جهاز الشاباك مقتل 31 إسرائيلياً في سنة 2022، بينما سجَّل الجهاز نفسه مقتل 43 إسرائيلياً[176] (ما عدا ما تمّ تسجيله خلال "طوفان الأقصى"، والتي تشير إلى مقتل نحو 1,400 إسرائيلي)،[177] خلال سنة 2023 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. وجُرح 281 إسرائيلياً في سنة 2022، وذلك مقابل 181 إسرائيلياً[178] (ما عدا ما تمّ تسجيله خلال "طوفان الأقصى"، والتي تشير إلى إصابة ما يزيد عن 7,262 جريحاً)،[179] في سنة 2023 (انظر جدول 4/4).

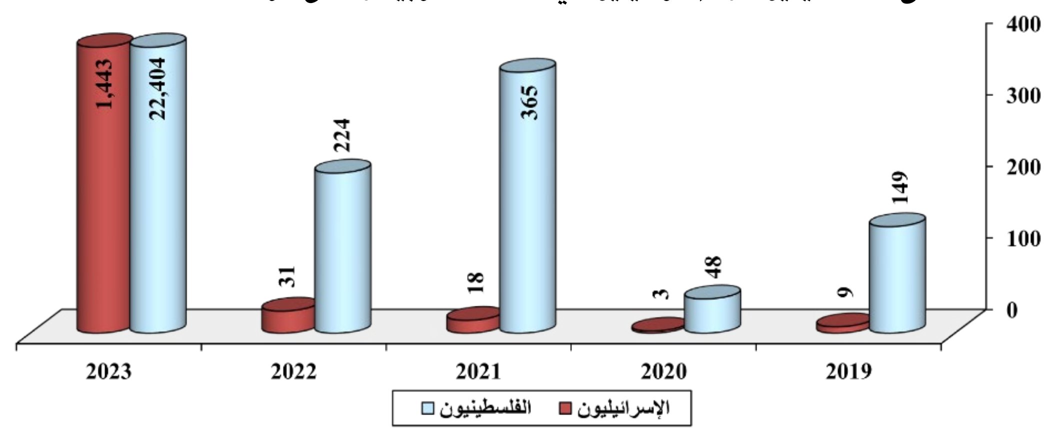
جدول 4/4: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2019–2023[180]

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2019	149	9	15,287	65
2020	48	3	2,614	46
2021	365	18	17,042	190
2022	224	31	10,500	281
2023	22,404*	1,443**	60,273	7,443**

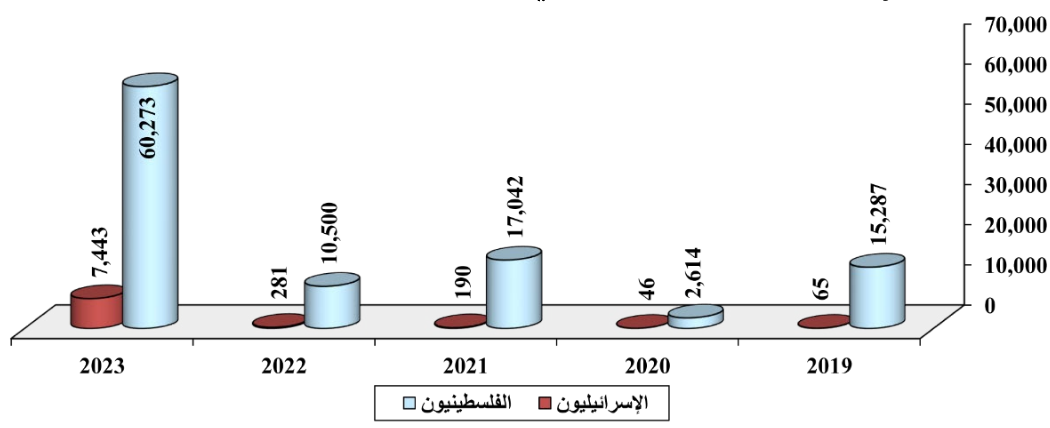
* بالإضافة إلى أكثر من 7 آلاف مفقود.

** ما سمح الإسرائيليون بنشره حتى إعداد التقرير.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2019–2023



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2019–2023



سادساً: الأسرى والمعتقلون

شهدت سنتا 2022 و2023 العديد من التّحولات على صعيد واقع عمليات الاعتقال التي نفّذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي ارتبطت بشكلٍ أساس بتصاعد حالة المقاومة ضدّ الاحتلال، ولطالما شكّلت عمليات الاعتقال الممنهجة سياسة ثابتة اتخذ منها الاحتلال الأداة الأبرز في محاولته لتقويض المقاومة التي يمكن أن تسهم في تحقيق تقرير المصير، والحرية للشعب الفلسطيني.

في 2022/12/12 بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 4,700 أسيرٍ، بينهم 34 أسيرة، و150 طفلاً، وخمسة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد أسرى الضفة الغربية 4,400 أسيرٍ، منهم 400 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 200 أسيرٍ، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 100 أسير، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 835 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 4/5).

وقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 8,800 أسيرٍ في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2023، وهذه الإحصائية لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد 2023/10/7، فيما لم تتوفر حصيلة دقيقة للفئات من الأطفال، والنساء (62 أسيرة في سجن الدامون فقط)، والمسنين في السجون. وبلغ عدد المعتقلين الإداريين 3,291، وعدد من صنفهم الاحتلال بالمقاتلين غير الشرعيين 661، وتعني هذه الحصيلة أنّ عدد إجمالي الأسرى زاد بـ 3,550 أسيراً عن عدد الأسرى في السجون قبل 2023/10/7، وزاد عدد الإداريين بـ 1,971 معتقلاً. (انظر جدول 4/5).

ورصدت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان تزايد حالات الاعتقال في سنة 2023 بشكل كبير، فقد شهدت قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين تحولات كبيرة لم

تشهدها منذ سنوات الانتفاضات والهبّات الشعبيّة التي شهدها الفلسطينيون، وارتبط هذا التحوّل مع مطلع السنة باعتلاء الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ دولة الاحتلال سدة الحكم، وكان تاريخ ما بعد 2023/10/7 التّحول الأهم والأكبر على صعيد قضية الأسرى، وما تلاه من عدوان شامل ومتواصل على الشعب الفلسطيني، وإبادة جماعية يواصل الاحتلال الإسرائيلي تنفيذها في قطاع غزة.

وذكرت مؤسسة الضمير أن حالات الاعتقال التي نفّذها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2023 في الضفة، بما فيها شرقي القدس، إضافة إلى حالات الاعتقال من غزة قبل 2023/10/7، بلغت نحو 11 ألف حالة اعتقال، بينهم 1,085 طفلاً، و300 امرأة وفتاة؛[181] بالإضافة إلى أكثر من 2,600 حالة اعتقال في قطاع غزة بعد 2023/10/7،[182] وهي تشكل زيادة بنحو 95% عن سنة 2022، والتي شهدت 7 آلاف حالة اعتقال، بينهم 882 طفلاً، و172 امرأة وفتاة.[183]

وارتفعت أعداد الأسرى الفلسطينيين المعتقلين من قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى أرقام قياسية منذ بدء العدوان في 2023/10/7، ولفت المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان النظر إلى أن الجيش الإسرائيلي سمح لجنوده شنّ عمليات اعتقال تعسفية وعشوائية وواسعة النطاق في قطاع غزة تحت إطار "قانون المقاتلين غير الشرعيين"، الذي يجرد الأسرى والمعتقلين من كافة الحقوق التي يوفرها لهم القانون الدولي الإنساني، ومعايير حقوق الإنسان. وقد عدّل هذا القانون مع بدء جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، بحيث يسمح باحتجاز الفلسطينيين من قطاع غزة لمدة 75 يوماً قابلة للتمديد إلى ما لا نهاية، وذلك على أساس أدلة سرية لا يحقّ للمحتجز أو محاميه الاطلاع عليها، مما يحرمه من حقه في الدفاع والمحاكمة بأدنى معايير المحاكمة العادلة. وأشار المرصد إلى أنه بحسب البيانات التي قدّمتها سلطة السجون الإسرائيلية، فإن عدد الفلسطينيين المعتقلين من غزة بموجب القانون المذكور بلغ في 2024/3/9، نحو 800 معتقل، إلى جانب آلاف آخرين يتمّ احتجازهم في منشآت اعتقال عسكرية.[184] وكان المرصد الأورومتوسطي قد ذكر، في 2024/2/23، أن عدد المعتقلين والمختفين قسراً من قطاع غزة، منذ بدء العدوان، قد بلغ 3,120.[185]

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2022 و2023، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال، والنساء، والأكاديميون، والأسرى المحرَّرون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحفيون، والنواب، ونُفذت الاعتقالات بأشكال عدة كاقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع، وأماكن العمل، واقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كذلك اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2022، وبلغ متوسط الاعتقالات حيث بلغ 583 حالة شهرياً، ونحو 19 حالة يومياً. أما نسبة الاعتقالات خلال سنة 2023 فارتفعت أعلى بكثير من نسبة الاعتقالات خلال سنة 2022، حيث بلغ متوسطها الشهري 1,133 معتقلاً، واليومي نحو 37 حالة. وكان الحجم الأكبر من الاعتقالات خلال سنتي 2022 و2023 من نصيب منطقة القدس، حيث بلغت نحو 3 آلاف حالة اعتقال خلال سنة 2022، شكلت نحو 43% من إجمالي الاعتقالات، و3,261 حالة خلال سنة 2023، شكلت نحو 24% من إجمالي الاعتقالات.[186]

وأصدر الاحتلال الإسرائيلي 2,409 قرارات إدارية في سنة 2022، ما بين أوامر جديدة وتجديد، حيث شكّلت قضية الاعتقال الإداري المحطة الأبرز في التحوّلات التي شهدتها سنة 2022. وشكلت جريمة الاعتقال الإداري في سنة 2023 التحوّل الأبرز من حيث التصاعد الكبير في أعداد المعتقلين الإداريين، والتي لم تُشهد منذ أكثر من 30 عاماً، حيث بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداري أكثر من 5,500 أمرٍ، من بينهم 3,819 أمراً جديداً، و1,689 أمر تجديد، وكان عدد الأوامر الصادرة بعد 2023/10/7 أكثر من 2,670، أي ما نسبته نحو 49% من عدد الأوامر الصادرة خلال سنة 2023.[187]

وأصدرت محاكم الاحتلال خمسة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2022، وسبعة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2023. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 243 شهيداً، وذلك بارتقاء ستة أسرى في سنة 2022، و10 في سنة 2023. يشار إلى أنّ 17 شهيداً من شهداء الحركة الأسيرة واصل الاحتلال الإسرائيلي احتجاز جثامينهم حتى نهاية سنة 2023، من بينهم ثمانية استشهدوا خلال 2023. وكان من بين شهداء الحركة الأسيرة الشهيد خضر عدنان، إثر إضرابه عن الطعام، رفضاً لاعتقاله التعسفي، استمر لمدة 86 يوماً، واستشهد في 2023/5/2، فيما استشهد 6 أسرى داخل سجون الاحتلال بعد 2023/10/7، علماً أن إعلام الاحتلال كشف عن معطيات تشير إلى استشهاد معتقلين آخرين من غزة في معسكر سديه تيمان في بئر السبع، والاحتلال يرفض الكشف عن أي معطى بشأن مصير معتقلي غزة.[188]

وشهدت سنتا 2022 و2023 تصاعداً في وتيرة الاقتحامات والتفتيشات التي نفذتها الوحدات الخاصة لأقسام الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وبشكل خاص بعدما تولى المتطرف إيتمار بن جفير وزارة الأمن القومي الإسرائيلي، وإشرافه على إدارة السجون، فقد وثقت مؤسسات الأسرى العديد من شهادات الأسرى الذين تعرضوا لاعتداءات وتنكيل على يد قوات القمع الخاصة بالسجون، تخللّها اعتداء مباشر بالضرب وسوء شديد بالمعاملة الذي يرتقي إلى التعذيب. فقد شهدت سنة 2023 تحوّلات كبيرة جداً، نفّذ الأسرى خطوات احتجاجية شاملة في كافة السّجون، رداً على تلك الإجراءات، والتي هدف بن جفير منها، إلى سلب الأسرى ما تبقى

لهم من حقوق، وقد مسّت هذه الإجراءات أبسط حقوق الأسرى، بدءاً من المدة المسموح للأسرى الاستحمام فيها، وكمية المياه التي تصل إلى أقسامهم، عدا عن التصاعد في سياسة الاقتحامات المتكررة لأقسام الأسرى، وقمعهم، وعزلهم، وفرض عقوبات بحقّهم، منها الغرامات المالية، والحرمان من زيارة العائلة، وكذلك الحرمان من (الكانتينا Cantina)، وهذه الإجراءات مسّت كافة الأسرى بما فيهم الأسيرات والأطفال.

ومع بداية العدوان على قطاع غزة، بدأت سلطات الاحتلال وإدارة سجونها، بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، وبلغ القمع والتوحش ذروته منذ 2023/10/7، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وتعذيبهم، وسُجلت العشرات من الإصابات بين صفوف الأسرى والأسيرات الذين تعرضوا للاعتداء من قبل وحدات القمع، وتنوعت سبل التنكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجويع، بالإضافة إلى سحب كل مستلزمات الحياة الأساسية والإبقاء على الحدّ الأدنى منها، وعزلتهم عن العالم الخارجي، وقامت بزجّ العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة ضَيِّقة. ومع دخول فصل الشتاء والبرد القارس اشتدت قسوة الإجراءات داخل السجون... ومنعت قوات الاحتلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross من تنفيذ أي زيارة للسجون بالتزامن مع إيقاف الزيارات العائلية بشكل مطلق.[189]

ونتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات، خاض الأسرى خلال سنتي 2022–2023 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّلت إضرابات الأسرى و"معارك الأمعاء الخاوية" سلاحاً في فرض التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، وانتزاع حريتهم وحقوقهم.

جدول 4/5: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2019–2023 [190]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170
2021	4,550	4,250	230	544	32	170
2022	4,700	4,400	200	551	34	150
2023	9,000**	8,520	280**	561	70	200

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

** لا تشمل معتقلي قطاع غزة بعد 2023/10/7.

الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتيْ 2022 و2023 في إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحقّ شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 2,070 معتقلاً في 2023/11/6، بينهم 16 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 835 في نهاية سنة 2022، بينهم 5 نواب، و500 في نهاية 2021، و380 في نهاية 2020، و461 في نهاية 2019.[191]

جدول 4/6: المعتقلون الإداريون 2019–2023[192]

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
المعتقلون الإداريون	461	380	500	835	2,070

وفي إطار مواجهة جريمة الاعتقال الإداري، نفّذ 50 معتقلاً إدارياً إضراباً مفتوحاً عن الطعام، في 2022/9/25، تحت شعار إضرابنا حرية، وبالتزامن مع الإضراب قاطع المعتقلون الإداريون كافة درجات المحاكم العسكرية المختصة بالاعتقال الإداري. وخاض نحو 75 أسيراً خلال سنة 2022 عدة معارك للأمعاء الخاوية احتجاجاً على عدة إجراءات تعسفية نفذتها سلطات الاحتلال بحقهم، وكان من بين هذه الإضرابات إضرابات تكلّلت بالنجاح؛ حقق من خلالها الأسرى والمعتقلين مطالبهم، ومعظمها كانت إضرابات ضدّ الاعتقال الإداري. وفي سنة 2023، بالإضافة لاستشهاد المعتقل خضر عدنان، كان إضراب المعتقل الإداري كايد الفسفوس، من أبرز الإضرابات أيضاً، حيث استمر فيه لمدة 75 يوماً، رفضاً لاعتقاله الإداري، وعلّقه مع بداية عملية "طوفان الأقصى".[193]

سابعاً: الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها على قطاع غزة للعام الـ 17 على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، واستمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2022 و2023 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمسّ التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

وقد استمر فتح معبر رفح الحدودي خلال سنتي 2022 و2023 لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً خلال سنة 2022، والتي تمكّن خلالها 144,042 مسافراً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد 132,162 مسافراً خلال الفترة ذاتها، فيما أرجعت السلطات المصرية 5,476 فلسطينياً ومنعتهم من السفر. وما زال آلاف الفلسطينيين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية الفلسطينية غير قادرين على السفر، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة. ويعاني المسافرون العائدون إلى قطاع غزة من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة.[194]

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، واصلت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2022 و2023 فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، والتي يدّعي الاحتلال أن هذه المواد، بالرغم من استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية. وتضع السلطات الإسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً، غير أن هذه الأصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف "معدات الاتصال" يشمل وحده عشرات السلع. وتُعدّ المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويسهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، والمضخات، ومولدات الكهرباء الكبيرة، والقضبان الحديدية، وأنابيب الحديد بجميع أقطارها، وأجهزة لحام المعادن، وقضبان الصهر المستخدمة في اللحام، وأنواع متعددة من الأخشاب، وأجهزة التصوير بالأشعة السينية، والرافعات والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة...

واستمرت سلطات الاحتلال في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، وللأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، والعالم للعام الـ 17 على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية (معظمها سلع زراعية). ويُشكّل معدل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها نحو 12.7% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في سنة 2007. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق آلاف المصانع، ما أسهم في رفع معدلات البطالة والفقر في القطاع المحاصر.[195]

وواصلت سلطات الاحتلال فرض حصارها البحري على امتداد شواطئ قطاع غزة، حيث حرمت الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك. وعلى الرغم من سماحها للصيادين بالعمل لمسافة تتراوح من 6–15 ميل بحري، فقد قامت سلطات الاحتلال بتقليص

مسافة الصيد، أو إغلاق البحر بشكل كلي عشرات المرات، مدعية أن قرارات التقليص اتخذت كردٍّ فعل على إطلاق البالونات الحارقة والقذائف الصاروخية من قطاع غزة.[196]

وفي خطوة نجم عنها تدهور خطير في مستوى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لأكثر من مليونَيْ فلسطيني يعيشون في القطاع، وقالت عنها هيومن رايتس ووتش إنها "دعوة لارتكاب جرائم حرب"؛[197] وبعد 2023/10/7، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت مجموعة إجراءات ضدّ قطاع غزة، رداً على عملية "طوفان الأقصى"، وقال: "لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود، كل شيء مغلق". كذلك أمر وزير الطاقة يسرائيل كاتس شركة المياه الوطنية بقطع إمدادات المياه عن قطاع غزة "فوراً".[198]

ويمثل هذا إقراراً رسمياً معلناً من الحكومة الإسرائيلية بفرض التجويع والتعطيش بالتوازي مع القتل والتدمير، في سلوك يكاد يكون غير مسبوق، مع صمت دولي يصل إلى حدّ التواطؤ. وواصلت قوات الاحتلال منذ بدء العدوان في 2023/10/7، فرض إغلاق مُحكَم على قطاع غزة، ومنعت إمدادات الغذاء والمياه والدواء، باستثناء عدد محدود من الشاحنات، سمحت بإدخاله، وشددت على تخصيصه لجنوب القطاع. ولم تقتصر قوات الاحتلال على ذلك، فأقدمت على قصف المخابز، والمحال والمراكز التجارية، ومخازن مواد التموين، ومزارع الدواجن، ومساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، واستهدفت المزارعين في غزة، ما يعطي مؤشرات عن وجود قرار تنفيذي بحرمان المدنيين من الاستفادة من المواد الغذائية القليلة المتبقية في القطاع وتجويع السكان.

وفي 2023/10/11، غرق قطاع غزة تماماً في الظلام مع توقف محطة الكهرباء الوحيدة عن العمل، وبقيت بعض المنشآت والمنازل التي لديها طاقة بديلة... وانعكس ذلك سريعاً على العديد من الخدمات؛ منها إمدادات المياه والاتصالات والإنترنت، ما جعل القطاع في شبه عزلة تامة مع الإغلاق المحكم للمعابر. وتسبّب القصف الإسرائيلي للعديد من مرافق البلديات، إلى شلّ قدرتها على تقديم المياه والخدمات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك تعطّل ترحيل النفايات، ما قد يتسبب بكارثة إنسانية غير مسبوقة. واضطر مئات الآلاف إلى شرب مياه ملوثة أو غير محلاة، ما سيكون له تداعيات صحية عديدة وخطيرة.[199]

وبالعودة إلى سير الأمور في قطاع غزة قبل عملية "طوفان الأقصى"، وفيما يتعلق بحركة الأفراد، ما زالت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون/ إيرز شمالي القطاع، ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه. وفي المقابل، تسمح بمرور بعض الفئات، في نطاق ضيق جداً، كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم، والمواطنون الفلسطينيون

حملة الجنسية الإسرائيلية، والصحفيون الأجانب، والعاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، والتجار ورجال الأعمال، وأهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.[200]

وفرضت سلطات الاحتلال قيوداً حتى على الراغبين في السفر في إطار الاستثناءات القليلة ضمن سياسة الإغلاق، وأغلب سكان القطاع لا تنطبق عليهم هذه الاستثناءات. كذلك منعت سلطات الاحتلال الفلسطينيين الشباب أبناء الطوائف المسيحية في قطاع غزة من دخول القدس وبيت لحم والناصرة خلال عطلة الميلاد للمشاركة في ممارسة وأداء الشعائر الدينية.[201]

وبالإضافة إلى التقييدات الشاملة على حركة الفلسطينيين التي تفرضها "إسرائيل" في الأيام العادية، غالباً ما يستخدم إغلاق المعابر كإجراء عقابي. على سبيل المثال، خلال العدوان على قطاع غزة في آب/ أغسطس 2022، وأيار/ مايو 2023، وعملية "طوفان الأقصى"، أغلقت "إسرائيل" معبر بيت حانون/ إيرز بشكل كامل، واستمرت في فرض تقييدات إضافية على حركة الأشخاص من خلاله حتى بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار.

ثامناً: مسار التسوية السلمية

لم تشهد الفترة التي يغطيها التقرير أي جهود أو مبادرات حقيقية وجدِّية تهدف إلى إحياء ما يسمى "عملية السلام"، بل مجرد تصريحات على لسان الرئيس الأمريكي جو بايدن وأركان إدارته، وكذلك الاتحاد الأوروبي، عن التمسك بـ"حل الدولتين"، ولكن على أساس أن هذا لن يحدث الآن بل لاحقاً، ومن دون تحديد من هو الطرف الأساسي الذي يُعيق التقدم باتجاه تحقيقه؛ إذ جدّد بايدن خلال زيارة إلى "إسرائيل"، يوم 2023/10/18، بعد أيام من معركة طوفان الأقصى، التزامه بإقامة دولة فلسطينية، على الرغم من الحرب المستمرة بين "إسرائيل" والمقاومة في غزة، قائلاً: "مهما بلغت صعوبته، علينا أن نستمر في مواصلة السعي نحو إحلال السلام، علينا أن نواصل السعي نحو مسار يمكِّن كلاً من إسرائيل والشعب الفلسطيني من العيش بأمان وكرامة وسلام".[202]

وجاء الموقف الأوروبي في غير مرة متمسكاً بـ"حل الدولتين"؛ إذ قال جوزيب بوريل Josep Borrell، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خلال كلمته بالمنتدى الإقليمي السنوي للاتحاد من أجل المتوسط في نسخته الثامنة، إنه "لن يكون هناك سلام أو أمن لإسرائيل من دون دولة فلسطينية".[203]

وفي أحيان عديدة، عند التطرق إلى هذا الموضوع، يتم تحميل الطرفين المعنيين المسؤولية عن استمرار تجميد مسار التسوية، من خلال الحديث عن أن الحكومة الإسرائيلية غير جاهزة، وأن الجانب الفلسطيني غير جاهز جراء استمرار الانقسام الفلسطيني، وعدم وجود شريك فلسطيني واحد يُمثّل الفلسطينيين، مع أن أي تقييم يتحلى بأي قدر من الموضوعية والحقيقة يصل سريعاً إلى أن العائق الأساسي لعدم استئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق هو الحكومات الإسرائيلية، بل أكثر من ذلك؛ فقد تمّ تشكيل حكومة إسرائيلية في بداية سنة 2023 تبنّت رسمياً في برنامجها هدف ضمّ "يهودا والسامرة" إلى "إسرائيل" بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من "أرض إسرائيل"، وضمّت في داخلها حزب الصهيونية الدينية الذي يتبنى خطة الحسم، التي تقوم على أن بمقدور الحكومة الإسرائيلية تحقيق ما عجزت عن تحقيقه الحكومات السابقة، وهو حسم الصراع وليس إدارته أو تقليصه أو تحقيق الأهداف الاستعمارية والاستيطانية والعنصرية والعدوانية الإسرائيلية ببطء، وعلى مراحل، وإنما بسرعة وبضربة واحدة.

في المقابل، استمر الجانب الرسمي الفلسطيني في تبني نهج المفاوضات، والدعوة إلى استئنافها من النقطة التي انتهت إليها، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي، والطلب من الأمم المتحدة والدول الاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين، على أساس المطالبة بالتزام الحكومة الإسرائيلية بالمفاوضات والالتزامات المترتبة عليها في اتفاق أوسلو وملحقاته، مع أن اتفاق أوسلو قتلته الحكومات الإسرائيلية من جانب واحد منذ زمن بعيد، والالتزامات الإسرائيلية فيه غير قائمة ومرفوضة إسرائيلياً. وعندما لم تُقدِم الحكومات الإسرائيلية على عدم إلغاء رسمي له، فهذا يرجع إلى أنها لا تريد تحمّل المسؤولية عن موته، وحتى تبقي حجة للجانب الفلسطيني الرسمي للتمسك به، وحتى لا تغضب الولايات المتحدة وأوروبا وبقية أطراف المجتمع الدولي، وخصوصاً أنّ عدم الإلغاء الرسمي لم يمنع تجاوزه جوهرياً على الأرض، من خلال الاستمرار في سياسة الضم الزاحف، والقضم المتدرج، وإيجاد الحقائق الاحتلالية والاستيطانية والعنصرية على الأرض، واستكمال فرض أمر واقع يجعل الحل الإسرائيلي هو الحل الوحيد الممكن عملياً.

وتطرَّق الرئيس محمود عباس إلى هذه المطالب في خطاباته خلال السنتين 2022 و2023، لا سيّما في الجمعية العامة في الأمم المتحدة؛ إذ قال في الدورة الـ 77 للجمعية العامة، يوم 2022/9/23:

> إن إسرائيل التي تتنكر لقرارات الشرعية الدولية، قرَّرت ألّا تكون شَريكاً لنا في عملية السلام، فهي التي دمرت اتفاقات أوسلو التي وقَّعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي سَعت وتَسعى بسياستها الراهنة وعن سبق إصرار وتصميم إلى تدمير حلّ الدولتين، وهو ما يُثبت بالدليل القاطع أنها لا تؤمن بالسلام، بل بسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة الغاشمة والعدوان، وبالتالي لم يعد هناك شريك إسرائيلي يمكن الحديث معه. وهي بذلك تنهي العلاقة التعاقدية معنا، وتجعل العلاقة بين دولة فلسطين وإسرائيل،

علاقة بين دولة احتلال وشعب محتل، وليس غير ذلك، وسوف لن نتعامل مع إسرائيل إلا على هذا الأساس، ونطالب المجتمع الدولي التعامل معها أيضاً على هذا الأساس أيضاً.[204]

وعلى الرغم من النقد الذي جاء في الخطاب، فإن الممارسة السياسية للقيادة الرسمية لم تتجاوز استراتيجيتَيْ الانتظار والبقاء، وهذا أدى عملياً وبصورة متزايدة إلى التعايش مع سياسة الأمر الواقع الاحتلالي التي دأبت على ممارستها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

كما ذهب عباس إلى المطالبة بتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 181 الذي شكَّل أساساً لحل الدولتين في سنة 1947، وكذلك القرار رقم 194 المنادي بحق العودة، مشيداً بخطابَي الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد بشأن الموقف المؤيد لحل الدولتين، موضحاً أنه هذا أمر إيجابي، مشيراً إلى أن الاختبار الحقيقي لجدية ومصداقية هذا الموقف، هو "جلوس الحكومة الإسرائيلية إلى طاولة المفاوضات فوراً، لتنفيذ حلّ الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ومبادرة السلام العربية، ووقف كلّ الإجراءات أحادية الجانب التي تقوِّض حلّ الدولتين".[205]

كما جدّد الرئيس دعوته لعقد مؤتمر دولي خلال القمة العربية الصينية الأولى المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض، في 2022/12/9، وإلى "تأمين الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية".[206]

وطُرحت مبادرة صينية للحل، وسط إشارات على تنشيط الدور الصيني؛ إذ جدَّد الرئيس الصيني شي جين بينج Xi Jinping في أثناء لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس رغبة بلاده في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل حلّ شامل ودائم وعادل للقضية الفلسطينية.

وعرض الرئيس الصيني رؤية من ثلاث نقاط، تتمثل في:

إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدود العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان توفير احتياجات فلسطين اقتصادياً ومعيشياً، بزيادة المساعدات الإنمائية والإنسانية، واحترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وتجنّب الأقوال والأفعال المفرطة والاستفزازية. ولأجل ذلك يتعين العمل على عقد مؤتمر سلام دولي بما يضمن تهيئة الظروف لاستئناف مفاوضات التسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.[207]

كما قام المبعوث الصيني لـ"السلام" بزيارات متكررة إلى المنطقة، والتقى عدداً من المسؤولين، بمن فيهم الرئيس الفلسطيني، ولكن هذا لم يُحدث تأثيراً كبيراً؛ لأن اللاعب الرئيسي لما يسمى "عملية السلام"، كان وما يزال الولايات المتحدة، على الرغم من تجميدها الكامل لها، نزولاً عند رغبة "إسرائيل".

وهدَّدت القيادة الرسمية الفلسطينية باستبدال الراعي الأمريكي لـ"السلام"، أو بإضافة رعاة جدد إلى أطراف اللجنة الرباعية الدولية، ولكن هذا بقي كلاماً ولم يخرج إلى حيّز التطبيق.

وحاولت أوروبا بالتعاون مع دول عربية إطلاق مبادرة سياسية تهدف إلى إحياء "عملية السلام"، وعقدت أكثر من لقاء على هامش اجتماعات الأمم المتحدة أسمته "يوم السلام"، وهي محاولات لسدِّ تجاهل القضية الفلسطينية، ولملء الفراغ وقطع الطريق على قيام لاعبين آخرين بملئه، ولكن لم تؤدِّ إلى تحرك جدي أو مبادرة قادرة على تحريك ما يسمى "عملية السلام"، التي باتت منذ زمن بعيد "عملية بلا سلام".

وفي هذا السياق، أطلق الاتحاد الأوروبي والسعودية وجامعة الدول العربية، بالتعاون مع مصر والأردن مبادرة لتحقيق "السلام" في الشرق الأوسط، وقد صدر بيان مشترك، في أيلول/ سبتمبر 2023، عن الاتحاد الأوروبي والسعودية بخصوص هذه المبادرة التي تمّ إطلاقها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بحضور نحو 50 وزيراً للخارجية من مختلف أنحاء العالم، تهدف إلى "إنشاء حزمة دعم السلام لتعظيم فوائد السلام للإسرائيليين والفلسطينيين بمجرد التوصل إلى اتفاق نهائي".[208]

وتتركز الجهود، بحسب البيان، على "الحفاظ على حلّ الدولتين، واحترام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وتعتمد على مبادرة السلام العربية وعرض السلام الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للعام 2013، مع التركيز على تحقيق مكاسب السلام الشامل"، إضافة إلى "وضع حدّ للإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض حلّ الدولتين، ودعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية".[209]

كما قامت روسيا بجهود وعقد لقاءات، وطالبت بإحياء "عملية السلام"، ولكنها كانت أيضاً بلا جدوى.

وأكد عباس المطالب السابقة وغيرها في الدورة الـ 78 للجمعية العامة خلال خطابه الذي ألقاه في 2023/9/21، إذ طالب بـ"عقد مُؤتمرٍ دوليٍ للسلام، تُشارك فيه جميع الدول المعنية بتحقيق السلام في الشرق الأوسط بشكل عام... الذي قد يكون الفُرصةَ الأخيرةَ لإبقاء حل الدولتين مُمكناً، ولمنع تدهور الأوضاع بشكل أكثر خطورة، ما يهدد أمن واستقرار منطقتنا والعالم أجمع".[210] كما دعا "إلى اتخاذ خطوات عملية مستندة لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وللقانون الدولي"، وإلى مطالبة "الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى إعلان هذا الاعتراف، وكذلك أن تحظى دولة فلسطين بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة"، مضيفاً:

أنا لا أستطيع أن أفهم ولا أن أتقبل أن تُحجِم بعض الدول، بما فيها أمريكا ودول أوروبية، عن الاعتراف بدولة فلسطين، التي قبلتها الأمم المتحدة عضواً مراقباً فيها، هذه الدول التي تؤكد كل يوم تأييدها لحل الدولتين، لكنها تعترف بدولة منهما فقط وهي إسرائيل، لماذا؟ وما هو الخطر الذي يُشكله حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؟[211]

وكالعادة، بقيت كل هذه المطالبات حبراً على ورق من دون تنفيذ، ومن دون الإقدام على ما تتطلبه من تغيير المسار، تطبيقاً لقرارات المجلسَيْن المركزي والوطني منذ دورة المجلس المركزي التي عقدت في آذار/ مارس 2015 وحتى كتابة هذا التقرير.

فالسر الذي يفسر استمرار القيادة الرسمية بالسياسة الفاشلة ذاتها وإعادة إنتاجها باستمرار هو اعتماد استراتيجية التعويل، والرِّهان عليها من دون رفدها باستراتيجيات أخرى، خصوصاً بهدف جمع أوراق القوة والضغط، وذلك من خلال استراتيجية المقاومة بكل أشكالها، وعلى رأسها المقاومة المسلحة، وكذلك المقاطعة التي حقَّقت نتائج جيدة، وكذلك استراتيجية اللجوء إلى المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) ومحكمة العدل الدولية، وكذلك الوحدة الوطنية، التي لجأت إليها القيادة الرسمية بوصفها ورقة ضغط تكتيكية وليست استراتيجيات دائمة، وما يمنعها من ذلك الخشية من المواجهة التي يمكن أن تؤدي إليها اعتماد سياسة جديدة، وكذلك للحفاظ على مصالح ونفوذ وقوة وشبكة علاقات متنوعة أفقياً وعمودياً بُنيت خلال عشرات السنين من الاحتلال ونحو 17 عاماً من الانقسام؛ إذ تولدت بنية كاملة متكاملة وجماعات مصالح أصبحت مصالحها ودورها، وربما بقاؤها، مرتبطة ببقاء الوضع دون تغيير.

ومضت الحكومات الإسرائيلية أكثر من ذلك، وتحديداً منذ تولي بنيامين نتنياهو سدة الحكم في "إسرائيل" منذ سنة 2009، واستثمرت في الانقسام الفلسطيني كما صرَّح نتنياهو مراراً، وفي فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وفي فرض "السلام" الاقتصادي والأمني بوصفه حلاً وحيداً وسقفاً للتعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لدرجة رفض عقد أي لقاء سياسي مع الرئيس محمود عباس أو أي من القيادات الفلسطينية؛ حيث لم يعقد ولا لقاء سياسي، واللقاءات القليلة التي عقدت كان عنوانها ومضمونها أمنياً اقتصادياً ومن دون مشاركة الرئيس. وهذا ما تعاملت معه القيادة الرسمية عملياً، مع أنها رفضته رسمياً، ولم تقم بتنفيذ كما أشرنا آنفاً قرارات الإجماع الفلسطيني، بما في ذلك قرارات المجلسَين المركزي والوطني، اللذين تسيطر عليهما تماماً، في ظلّ عدم قبول دخول حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، ومقاطعة فصائل أساسية، أبرزها الجبهة الشعبية، اعتراضاً على نهج التفرد، وعدم تنفيذ القرارات

التي أرادت إعادة النظر في العلاقة بدولة الاحتلال، والتخلي عن أوسلو والتزاماته السياسية والاقتصادية والأمنية.

وجاء في هذا السياق عقد قمتَي العقبة وشرم الشيخ، اللتين كان عنوانهما أمنياً واقتصادياً؛ حيث نصّ البيان الختامي لقمة شرم الشيخ على أن الأطراف الخمسة أجرت "مناقشات مستفيضة حول سُبل وأساليب التخفيف من حدة التوترات على الأرض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بهدف تمهيد السبيل أمام التوصل إلى تسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين".[212]

وأضاف البيان التزام المشاركين بـ"تعزيز الأمن والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين، على حدّ سواء، والإقرار بضرورة تحقيق التهدئة على الأرض، والحيلولة دون وقوع مزيد من العنف، فضلاً عن السعي من أجل اتخاذ إجراءات لبناء الثقة، وتعزيز الثقة المتبادلة، وفتح آفاق سياسية، والتعاطي مع القضايا العالقة عن طريق الحوار المباشر".[213]

كما جددت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية، من خلال البيان، "استعدادهما والتزامهما المشترك بالتحرك بشكل فوري لإنهاء الإجراءات الأحادية لفترة من 3 إلى 6 أشهر. ويتضمن ذلك التزاماً إسرائيلياً بوقف مناقشة أيّ وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر، ووقف إصدار تراخيص لأي نقاط استيطانية لمدة 6 أشهر".[214]

إن المشاركة في قمتَي العقبة وشرم الشيخ يدل على الاستمرار بالمراهنة على المقاربة الأمنية، وهي محاولات جديدة لتقوية السلطة التي تزداد ضعفاً وتتآكل شرعيتها باستمرار، في ظلّ فشل برنامجها السياسي، والتَّهرُب من إجراء الانتخابات في إطار الدفاع عن بقاء السلطة؛ حيث غدت السلطة عملياً هي الهدف، وليس كما هو معلن إنهاء الاحتلال وتجسيد استقلال دولة فلسطين التي اعتُرِف بها عضواً مراقِباً في الأمم المتحدة، واستخدمت الولايات المتحدة الفيتو veto في مجلس الأمن الدولي UN Security Council لمنع الاعتراف بها بوصفها دولة كاملة العضوية.

1. طوفان الأقصى ومسار التسوية:

من دون أدنى شك، ترك طوفان الأقصى تأثيره في مسار التسوية، فهو لم يترك شيئاً كما كان قبله، فأدى إلى جعل القضية الفلسطينية حاضرة كما لم تكن من قبل، وأثبت مجدداً بقوة غير مسبوقة أن مختلف المحاولات والمبادرات والمخططات لتصفية القضية الفلسطينية أو القفز عنها أو تأجيلها، أو تصور أن التطبيع العربي الإسرائيلي قادر على تهميشها، باءت بالفشل، فأطاح طوفان الأقصى بحلم نتنياهو على استكمال التطبيع والتوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية التي أعلنت عن تجميد المباحثات بخصوصه، وأكدت التزامها بمبادرة السلام العربية وتطبيق "حلّ الدولتين".

بعد طوفان الأقصى، ومهما كانت نتيجة هذه الحرب، ستطرح القضية الفلسطينية نفسها على مختلف اللاعبين الدوليين، من دون أن يعني ذلك توفر فرصة كبيرة للتوصل إلى حلّ متوافق عليه بين القيادة الفلسطينية الرسمية والقيادة الإسرائيلية. فهناك فرصة، ولكنها محاصرة وممنوعة التحقق، بحكم عدم وجود شريك إسرائيلي لـ"السلام"، وعدم وجود إرادة دولية، وخصوصاً أمريكية للضغط على "إسرائيل"، بل تكيَّفت إدارة بايدن مع واقع وجود حكومات يمينية إسرائيلية ضدّ "التسوية"، وتعارض معارضة كاملة حتى مبدأ قيام دولة فلسطينية، حتى لو كانت دولة شكلية لا تملك من مقومات الدول إلا الاسم، وكل ما تريده واشنطن من حكام تل أبيب هو مسايرتها وإبداء مرونة فيما يتعلق بقيام دولة فلسطينية من دون قيامها فعلاً؛ من أجل استدراج السعودية وغيرها من الدول العربية والإسلامية إلى مستنقع التطبيع.

فإدارة بايدن لا تريد دولة فلسطينية لأنها لو أرادتها لمارست الضغط على "إسرائيل"، وهي تعرف أن إيجاد واقع احتلالي استيطاني في الضفة وصل إلى حدٍّ بلوغ عدد المستعمرين المستوطنين إلى نحو مليون مستوطن؛ يجعل إمكانية قيام الدولة أمراً صعباً جداً، ويكاد أن يكون مستحيلاً.

ومما يزيد الطين بِلَّةً، ضَعفُ الموقف العربي الرسمي، وتعايشه مع الواقع الذي تُنشِئُه الحكومات الإسرائيلية، ما أدى إلى خفض سقف الموقف العربي الرسمي باستمرار، حيث أصبح التطبيع مع "إسرائيل" سراً وعلناً، والاقتراب من الانضمام إلى ما يسمى "الاتفاقات الإبراهيمية Abraham Accords" من دون حلّ القضية الفلسطينية سيّد الموقف، لدرجة أن اللمسات الأخيرة للتطبيع السعودي الإسرائيلي كادت أن توضع قبل 2023/10/7، مقابل تحسين حياة الفلسطينيين، وبداية مسار سياسي ينتهي ولا يبدأ كما هو مفترض بإقامة دولة فلسطينية.

وهذا يعني تجريباً للمجرب بشروط أسوأ وبعد معرفة النهاية منذ البداية؛ أي بلا أوهام كبيرة ولا رهانات خاسرة، حيث بات فريق رسمي عربي كبير يرى أن التطبيع لا بدّ منه، ولو جاء على حساب القضية الفلسطينية.

في هذا السياق، نُفسِّر الدفعة القوية التي حصلت، وأبرزت حتى في ذروة الحرب ضرورة التمسك بما يسمى "حلّ الدولتين"، والدعوة للسعي إلى تطبيقه، لدرجة أن تكرار ورود "حلّ الدولتين" في تصريحات بايدن وأركان إدارته دفع، كما ورد في وسائل الإعلام الإسرائيلية، الحكومة الإسرائيلية بمختلف أركانها، بمن فيهم بني جانتس، وكذلك يائير لابيد، زعيم المعارضة، إلى انتقاد هذا الأمر، ومطالبة إدارة البيت الأبيض بالكف عنه لأنه يرفع سقف التوقعات الفلسطينية والعربية، ويحرج "إسرائيل" ويضعف موقفها، بالإضافة إلى تأكيد

إصرار الاتحاد الأوروبي على حلّ الدولتين من دون الإقدام على مبادرة خاصة به، بل بقي في دائرة انتظار الموقف الأمريكي، مع أن حاجات ومصالح الاتحاد الأوروبي تفرض عليه ضرورة توسيع هامش تحركه المستمر، كما يظهر في التحركات والمبادرة التي أطلقها بوريل، التي تذهب إلى حدّ العمل على فرض "السلام" وعدم الاكتفاء بالدعوة إليه.[215]

لكن التجربة علمتنا أن أوروبا لا تذهب بعيداً عن الموقف الأمريكي، وأنها تلعب في الوقت الضائع عندما تنشغل الإدارة الأمريكية، حتى لا ينشأ فراغ يملؤه لاعبون آخرون غير مرغوبين.

في المقابل، قال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في خطاب له في 2023/11/1، في ذروة الحرب، إن حركته قدّمت تصوراً شاملاً يبدأ بوقف العدوان، وفتح المعابر، ومروراً بصفقة لتبادل الأسرى، و"انتهاء بفتح المسار السياسي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وحق تقرير المصير".[216] هذا، بالطبع مع احتفاظ حماس بثوابتها وعلى رأسها عدم الاعتراف بـ"إسرائيل".

2. هل سيتحقق "حلّ الدولتين"؟

ليس ثمة فرصة، على الأغلب، لتحقّق "حلّ الدولتين" بعد أن تضع الحرب أوزارها، على الرغم من الحراك السياسي الذي يمكن أن نشهده؛ لأن مجمل الدّعم والتفاعلات والضغوط باتجاه هذا الحلّ ليست كافية لتحقيقه؛ حيث ستعود الأمور إلى شيء قريب مما كانت عليه قبل الحرب، مع احتمال تنشيط الجهود باتجاه مسار التسوية السلمية، لدرجة يمكن أن تصل إلى عقد مؤتمر دولي وإطلاق مسار سياسي جديد يهدف إلى التوصل إلى اتفاق، يستخدم للتغطية على ما تقوم به دولة الاحتلال، وعلى المحاولات الرامية إلى تفعيل مسار التطبيع.

ويمكن أن تصل الأمور إلى طرح قيام دولة فلسطينية على غرار الدولة التي طرحها دونالد ترامب في "صفقة القرن"، وهي لا تحقق دولة، ولكن طرحها لازم لاستكمال تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها وأبعادها.

وهنا، لا بدّ من الحذر ورفض أي عودة أو إعادة إنتاج للمفاوضات كما كانت في السابق، التي أوصلتنا إلى الكارثة التي نحن فيها، وإنما لا بدّ من الإصرار من الجانب الفلسطيني، وبالتالي العربي، على أن أي تفاوض أو مؤتمر دولي يجب أن يستند إلى تغيير موازين القوى، وجمع أوراق القوة والضغط، وعلى رأسها المقاومة، وكذلك على الاتفاق على مرجعية سياسية منذ البداية، وليس التفاوض على الحقوق الفلسطينية وتركها في يد العدو الذي يرفضها ويعمل على تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها.

وهذا يتطلب وضع اختبار لواشنطن والدول الغربية وكل الدول التي تطالب بما يسمى حلّ الدولتين، يقضي بمطالبتها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس، والاعتراف الأممي بها في مجلس الأمن؛ حيث تحصل على العضوية الكاملة. وبعدها تبدأ عملية سياسية جادة لتطبيق قيامها وتحقيق سيادتها.

وما يجعل هذا السيناريو ليس هو السيناريو الأول والأكثر احتمالاً أن "إسرائيل" بمختلف تياراتها واتجاهاتها الفاعلة، وليس فقط حكومة نتنياهو، لا يوجد فيها شريك لـ"التسوية السلمية"، وحتى لو سقطت الحكومة الإسرائيلية الحالية، وتشكلت حكومة برئاسة بني جانتس فلن تكون مستعدة للانخراط بشكل جدي في عملية سياسية لها أفق حقيقي يُنبِّئ بإمكانية التوصل إلى اتفاق شامل. نعم، يمكن أن توافق حكومة جديدة في "إسرائيل" على استئناف مفاوضات "السلام" بضغط من إدارة بايدن، ولكن فوز بايدن بولاية ثانية غير مضمون، كما أن احتمال نجاح دونالد ترامب أو أي مرشح يختاره الحزب الجمهوري Republican Party لخوض انتخابات الرئاسة الأمريكية، يجعل فرص التوصل إلى تسوية فُرصاً أقل أو منعدمة.

3. عوائق أمام مسار التسوية:

من العوائق الضخمة أمام إطلاق مسار جدي للتوصل إلى تسوية ما يأتي:

أ. الواقع الذي أوجده الاحتلال في الضفة الغربية بسبب وجود نحو مليون مستوطن، وكل ما يترتب على ذلك من عوائق مادية وإشكالات، من كل الأنواع، تجعل أي بحث بالتوصل إلى تسوية بحاجة إلى ضغوط كبيرة جداً على "إسرائيل"، داخلية وخارجية، وهي غير متوفرة. فهناك ضغوط ولكنها تسمح بالحدِّ الأقصى بحلول انتقالية جديدة مع وعد بحلول نهائية لاحقة.

ب. استمرار الانقسام الفلسطيني، مع أن حرب الإبادة التي تشنّها دولة الاحتلال لا تفرّق بين فلسطيني وآخر، ومع أن نتنياهو يرفض العودة إلى أوسلو أو اتفاق شبيه فيه، لأنه يرى أن أوسلو أصل البلاء، وهو يرفض "فتحستان" كما يرفض "حماسستان"، لذلك رفض عودة السلطة إلى قطاع غزة، وألمح تساحي هنغبي، مستشاره للأمن القومي، إلى أن حكومته يمكن أن تقبل ذلك إذا أجرت السلطة تعديلات جوهرية تلبي الشروط والمصالح الإسرائيلية، أي تحول السلطة من سلطة متعاونة مع الاحتلال إلى سلطة عميلة.

ج. إن الصمود الفلسطيني وشبه الإجماع على دعم المقاومة، واستبسال المقاومة التي فاجأت العالم كله في 2023/10/7 وفي الحرب البرية، لم يؤدِّ إلى هزيمة ساحقة لأحد طرفَي الصراع، بما في ذلك لقوات الاحتلال، فالنصر سيحدث بالنقاط، مع أن الثمن الفلسطيني باهظ جداً، والأهم أن هذا يعني نوعاً من الانتصار، فما دام الطرف الضعيف لم يمكّن الطرف القوي من

عدم تحقيق أهدافه، فالحرب لم تنتهِ على الرغم من دخولها مرحلة جديدة تثبت فشل المراحل السابقة في تحقيق الأهداف التي حددتها حكومة الطوارئ الإسرائيلية، لذا ستأخذ الحرب أشكالاً جديدة سياسية وعسكرية واقتصادية، تحاول فيها حكومة العدوان تحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالحرب العسكرية، حتى لو اقتضى الأمر أشهراً عدة، وربما عاماً أو اثنين.

د. ما تزال حكومة الطوارئ التي يرأسها نتنياهو في سدة الحكم حتى كتابة هذه السطور، ويمكن أن تبقى حتى نهاية الحرب، وهذا يمكن أن يستغرق أشهراً عدة، وربما عاماً أو أكثر، وهي ترفض أي طرح سياسي وأي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى إعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تراهن على أن الإدارة الأمريكية بعد ثلاثة أشهر تدخل في مرحلة "البطة العرجاء" (بدء الحملة الانتخابية). كما ستدفع حكومة نتنياهو الأمور إلى حين الانتخابات، وتراهن على فوز دونالد ترامب أو أي مرشح جمهوري آخر، وهم كلهم سيكونون إلى جانبها بدرجات متفاوتة، وسيتبنون "صفقة القرن" أو خطة تماثلها.

يبقى العامل الأهم الذي يمكن أن يؤثر في مسار التسوية وكل المسارات، وهو صمود الشعب وبسالة المقاومة، والخسائر الفادحة التي توقعها بالعدو، والعمل على تحويل الوحدة الشعبية والميدانية إلى وحدة سياسية ومؤسسيَّة، على أساس رؤية شاملة جديدة وقيادة موحدة تتسلح ببرنامج الحد الأدنى والقواسم المشتركة، ووحدة وطنية ديموقراطية كفاحية؛ وحدة تقوم على شراكة حقيقية تستند إلى التوافق الوطني بشكل مؤقت، وتعمل جاهدة على الاحتكام إلى الشعب عبر الانتخابات عندما يكون ذلك ممكناً وفي أسرع وقت ممكن.

إن طرح برنامج متكامل سياسي اقتصادي ثقافي كفاحي للمرحلة الراهنة، يحدد ما يمكن ويجب تحقيقه في هذه المرحلة، مع أن إمكانية تحقيقه بصورة كاملة ضعيفة، ولكنه يمكن أن يساعد على درء الأخطار وتقليل الأثمان ويقدم حاجزاً اعتراضياً؛ لأن المعركة في الميدان والسياسة تدور على مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب خوض المعركة السياسية حتى النهاية وبالجدارة نفسها التي خاضت فيها المقاومة المعركة العسكرية، بشرط ألا يمسّ التحرك السياسي ولا يتناقض مع الحقوق الأساسية، بل يبقى خطوة في منتهى الأهمية، ورافعة لا غنى عنها على طريق الصراع الطويل الذي يشكّل طوفان الأقصى مجرد جولة فيه؛ جولة فارقة نعم، ولكن ستتبعها جولات.

إذا ما تمّ التوصل إلى موقف موحَّد، وقيادة فلسطينية واحدة، فستكون هي القاطرة القادرة على حشد عربي وعالمي، قادر مع استخدام مختلف أشكال النضال على إنهاء الاحتلال وإنجاز الحرية والعودة والاستقلال، بوصفه مرحلة على طريق تحرير كل فلسطين على أساس هزيمة وتفكيك المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري.

خلاصة

مثّلت الفترة 2022–2023 إحدى أبرز مراحل العمل العسكري المقاوم منذ إنشاء الكيان الصهيوني سنة 1948. إذ قفز العمل المقاوم في الضفة الغربية قفزات نوعية كبيرة لم تشهد مثيلاً منذ نحو عشرين عاماً (انتفاضة الأقصى)، وتشكلت لأول مرة معاقل للمقاومة في جنين ونابلس وطولكرم، وتضاعفت العمليات النوعية كما تضاعفت خسائر الاحتلال الإسرائيلي.

وشهد قطاع غزة مواجهات ساخنة في معركتي "وحدة الساحات"، و"ثأر الأحرار"؛ غير أن معركة طوفان الأقصى جاءت لتكون أبرز عمل عسكري مقاوم في داخل الأرض المحتلة على مدى 75 عاماً، فهزّت أركان الكيان الإسرائيلي وأسقطت نظريته الأمنية وأفقدته فكرة الملاذ الآمن لليهود، وضربت الدور الوظيفي للاحتلال كقلعة متقدمة للمشروع الغربي وشرطي المنطقة.

وبالرغم من العدوان الوحشي الشرس الذي شنّه الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة، ووقوع عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، ودمار معظم البنى التحتية للقطاع؛ إلا أن حماس وقوى المقاومة قدّمت أداء عسكرياً أسطورياً، وألحقت بالاحتلال خسائر ضخمة غير مسبوقة، ومنعته من تحقيق أيٍّ من أهدافه، وقدّمت مدرسة جديدة في فنون العمل العسكري وحرب العصابات وحرب المدن. غير أن أبرز ما ميَّز هذه المقاومة كان الحاضنة الشعبية التي التفّت حولها ودعمتها، وأفشلت كافة خطط الاحتلال في الضغط على المدنيين لعزل المقاومة عن حاضنتها. ولا شك أن انكشاف الوجه البشع للاحتلال أدى لضرب مسارات التطبيع في المنطقة العربية، كما أدى لعزل الكيان الصهيوني في البيئة الدولية وتحويله إلى كيان منبوذ.

أثبتت تجربة الفترة 2022–2023 جدوى مشروع المقاومة، واتساع تأييده في الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وحشرت سلطة رام الله في زاوية الكيان الواقع تحت الغضب الشعبي والذي لم تعد تثق به أغلبية الشعب الفلسطيني، ولا تحصل قيادته إلا على نسبٍ ضئيلة مقابل المقاومة في استطلاعات الرأي.

وفي هذه الأجواء تكرس فشل مسار التسوية، وسقوط تجربة أوسلو، وتجاوز الكيان الإسرائيلي لها وإسقاطه حل الدولتين، ومحاولة فرض رؤيته الصهيونية في إغلاق الملف الفلسطيني، كما تجاوز الشعب الفلسطيني هذا المسار. وبالرغم من تعالي أصوات قادة غربيين وغيرهم لتفعيل حلّ الدولتين، إلا أن أولئك الذين يمسكون بمفاتيح النفوذ والضغط وخصوصاً الأمريكان، ليسوا جادين (وليس من المتوقع ضمن الظروف المتاحة) في دعم قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها شرقي القدس ودعم حق العودة؛ وهي حقوق مُقرَّة عالمياً منذ زمن طويل. ولذلك سيظل خيار المقاومة هو الخيار الذي يكاد يجمع عليه الشعب الفلسطيني.

هوامش

[1] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية والسنوية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر: https://www.shabak.gov.il/ar/reports/؛
وباللغة الإنكليزية، انظر: https://www.shabak.gov.il/en/reports/؛
وباللغة العبرية، انظر: https://www.shabak.gov.il/reports/

[2] Israel-Hamas Conflict 2023: Humanitarian Efforts, site of Ministry of Foreign Affairs of Israel, 16/12/2023, https://www.gov.il/en/pages/israel-hamas-conflict-2023-humanitarian-efforts

[3] التقارير الشهرية والسنوية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك.

[4] المرجع نفسه.

[5] "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2022،" مُعطى، 2023/1/3، انظر: https://mo3ta.ps/?p=3932

[6] "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2، انظر: https://mo3ta.ps/?p=8714

[7] للمزيد انظر: "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2022،" مُعطى، 2023/1/3؛ و"التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2.

[8] المراجع نفسها. للمزيد انظر التقارير الدورية لمركز مُعطى، في: https://mo3ta.ps/?page_id=826

[9] تايمز أوف إسرائيل، 2023/1/12.

[10] وكالة وفا، 2022/2/9، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/41150

[11] وكالة وفا، 2023/1/26، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/63659؛ ووكالة وفا، 2023/7/3، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/74132

[12] وكالة وفا، 2023/10/18، انظر: https://www.wafa.ps/Pages/Details/82112

[13] التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية.. ماذا يعني وهل يستمر؟ الجزيرة.نت، 2023/12/26.

[14] المرجع نفسه.

[15] الجزيرة.نت، 2022/9/19؛ و**الشرق الأوسط**، 2022/10/27.

[16] الجزيرة.نت، 2022/12/29. للمزيد انظر: رأي اليوم، 2022/4/14؛ وصفحة حسين الشيخ (@HusseinSheikhpl)، إكس X/ تويتر، 2022/7/8؛ ووكالة الأناضول، 2022/12/28. وانظر أيضاً:
Benny Gantz (@gantzbe), site of X (Twitter), 8/7/2022, https://twitter.com/gantzbe/status/1545161476238938118

[17] انظر: التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية.. ماذا يعني وهل يستمر؟ الجزيرة.نت، 2023/12/26.

[18] رأي اليوم، 2022/9/13.

[19] عرب 48، 2023/2/19.

[20] **الشرق الأوسط**، 2023/2/27.

[21] التنسيق الأمني بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية.. ماذا يعني وهل يستمر؟ الجزيرة.نت، 2023/12/26. وانظر أيضاً:
Reem Cohen, "A Functional Palestinian Authority: An Essential Israeli Interest," site of The Institute for National Security Studies (INSS), Insight No. 1796, 11/12/2023, https://www.inss.org.il/publication/functioning-pa/

[22] Secretary Antony J. Blinken Remarks to the Press, Remarks to the Press, The Secretary of State, Baghdad, Iraq, site of U.S. Department of State, 5/11/2023, https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-remarks-to-the-press-16/

[23] آلاء العملة، "مجموعات المقاومة في الضفة الغربية... تفاصيل النشأة والتطور،" المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2023/9/19.

[24] كتيبة جنين.. نشأت للدفاع عن أسرى هاربين وأصبحت درع مخيم جنين، الجزيرة.نت، 2023/12/22، في: https://aja.ws/15er94

[25] للمزيد انظر: قدس برس، 2023/6/8؛ والجزيرة.نت، 2023/7/2، في: https://aja.me/nfte9n؛ والجزيرة.نت، 2023/8/21، في: https://aja.me/8gqupe

[26] محمود الرنتيسي، "تطور المقاومة في الضفة الغربية،" الجزيرة.نت، 2023/8/22، في: https://aja.me/jc8nxe

[27] **العربي الجديد**، 2023/7/4؛ وقدس برس، 2023/7/5، في: /https://qudspress.com/61864؛ وفلسطين أون لاين، 2023/8/18.

[28] كتيبة جنين وعرين الأسود.. لقاءات حصرية وتفاصيل وأسرار عن المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية، الجزيرة.نت، 2023/1/8، انظر: https://aja.me/22ojca

[29] كتيبة جنين.. نشأت للدفاع عن أسرى هاربين وأصبحت درع مخيم جنين، الجزيرة.نت، 2023/12/22.

[30] المرجع نفسه.

[31] للمزيد انظر: قدس برس، 2022/11/27، في: https://qudspress.com/9342؛ وقدس برس، 2023/5/2، في: https://qudspress.com/44485؛ و**القدس العربي**، 2023/7/18؛ والجزيرة.نت، 2023/7/18، في: https://aja.me/ned545

[32] **القدس**، 2023/7/17؛ و**الشرق الأوسط**، 2023/7/19.

[33] كتيبة جنين.. نشأت للدفاع عن أسرى هاربين وأصبحت درع مخيم جنين، الجزيرة.نت، 2023/12/22.

[34] كتيبة جنين وعرين الأسود.. لقاءات حصرية وتفاصيل وأسرار عن المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية، الجزيرة.نت، 2023/1/8.

[35] آلاء العملة، "مجموعات المقاومة في الضفة الغربية... تفاصيل النشأة والتطور،" مسارات، 2023/9/19.

[36] صفحة وكالة شهاب للأنباء (ShehabAgency@)، إكس X/ تويتر، 2022/10/26، في: https://twitter.com/ShehabAgency/status/1585294483071160320

[37] **الشرق الأوسط**، 2023/4/29؛ و**القدس العربي**، 2023/5/3.

[38] موقع قناة الميادين، 2023/10/9.

[39] موقع قناة الميادين، 2023/11/9.

[40] الجزيرة.نت، 2024/4/25، في: https://aja.ws/p3xgdo

[41] الجزيرة.نت، 2023/12/17، في: https://aja.ws/ijo90v

[42] الجزيرة.نت، 2023/8/30، في: https://aja.me/kkz8x1

[43] الجزيرة.نت، 2023/7/18.

[44] للمزيد انظر: قدس برس، 2023/3/6، في: https://qudspress.com/30392؛ وقدس برس، 2023/10/6، في: https://qudspress.com/82119

[45] **الشرق الأوسط**، 2022/8/3.

[46] **الشرق الأوسط**، 2022/8/6. وانظر أيضاً:
Haaretz newspaper, 5/8/2022, https://www.*haaretz*.com

[47] موقع قناة الميادين، 2022/8/5؛ والجزيرة.نت، 2022/8/6.

[48] عربي 21، 2022/8/5.

[49] **الشرق الأوسط**، 2022/8/7؛ والجزيرة.نت، 2022/8/8.

[50] موقع ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 2022/8/8. وانظر أيضاً:
Site of The Times of Israel, 7/8/2022, https://www.timesofisrael.com/with-gaza-ceasefire-imminent-lapid-tells-mayors-israel-has-achieved-its-goals

[51] Ceasefire Between Israel, Palestinian Militants 'Fragile', Middle East Coordinator Tells Security Council, Urging All Parties to Uphold Truce, Safeguard Past Gains, site of United Nations (UN), Security Council, 9107TH Meeting (PM), SC/14994, 8/8/2022, https://press.un.org/en/2022/sc14994.doc.htm

[52] التقرير الشهري آب/ أغسطس 2022، الشاباك، في: https://www.shabak.gov.il/media/3n1cpbvt/082022.pdf

[53] فلسطين أون لاين، 2022/8/8. وانظر أيضاً:
Ceasefire Between Israel, Palestinian Militants 'Fragile', Middle East Coordinator Tells Security Council, Urging All Parties to Uphold Truce, Safeguard Past Gains, UN, Security Council, 9107TH Meeting (PM), SC/14994, 8/8/2022.

[54] الجزيرة.نت، 2022/8/8.

[55] Ceasefire Between Israel, Palestinian Militants 'Fragile', Middle East Coordinator Tells Security Council, Urging All Parties to Uphold Truce, Safeguard Past Gains, UN, Security Council, 9107TH Meeting (PM), SC/14994, 8/8/2022.

[56] فلسطين أون لاين، 2022/8/8.

[57] الجزيرة.نت، 2023/5/9.

[58] التقرير الشهري أيار/ مايو 2023، الشاباك، في: https://www.shabak.gov.il/media/x2hnr0fx/%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%AA-%D7%9E%D7%90%D7%99.pdf

[59] **الشرق الأوسط**، 2023/5/14؛ وقدس برس، 2023/5/14، في: https://qudspress.com/48677

[60] **الأيام**، رام الله، 2023/5/15.

[61] فلسطين أون لاين، 2023/5/14.

[62] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/7، في: https://palinfo.com/?p=852723؛ ووكالة صفا، 2023/10/7، في: https://safa.ps/p/363487

[63] محسن محمد صالح، طوفان الأقصى.. التعامل مع اليوم التالي للعملية، عربي 21، 2023/10/13.

[64] Maayan Jaffe-Hoffman, Netanyahu: Israel fighting second War of Independence, *The Jerusalem Post* newspaper, 27/10/2023, https://www.jpost.com/breaking-news/article-770514

[65] Netanyahu: 'We are in an existential war, Israel has to win,' The Times of Israel, 7/3/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/netanyahu-we-are-in-an-existential-war-israel-has-to-win/

[66] Emanuel Fabian, Gallant: If Hamas isn't totally dismantled, we won't be able to live in Israel, The Times of Israel, 17/1/2024, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/gallant-if-hamas-isnt-totally-dismantled-we-wont-be-able-to-live-in-israel/

[67] محسن محمد صالح، طوفان الأقصى.. التعامل مع اليوم التالي للعملية، عربي 21، 2023/10/13.

[68] سعيد الحاج، حقائق حول الاحتلال تبشّر بزواله، الجزيرة.نت، 2024/1/1. وانظر:
Paul Blumenthal, Israeli President Suggests That Civilians In Gaza Are Legitimate Targets, site of Huffpost, 13/10/2023, https://www.huffpost.com/entry/israel-gaza-isaac-herzog_n_65295ee8e4b03ea0c004e2a8; and Emanuel Fabian, Defense minister announces 'complete siege' of Gaza: No power, food or fuel, The Times of Israel, 9/10/2023, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-announces-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel/

[69] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/7، في: https://palinfo.com/?p=852723؛ ووكالة صفا، 2023/10/7، في: https://safa.ps/p/363487

[70] فلسطين أون لاين، 2023/10/7.

[71] الجزيرة.نت، 2023/10/7.

[72] فلسطين أون لاين، 2023/10/7؛ وانظر:
Emanuel Fabian, Gallant declares emergency situation in south, center; gatherings restricted, The Times of Israel, 7/10/2023, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/gallant-declares-emergency-situation-in-south-center-gatherings-restricted/; Amos Harel, Analysis, Israel-Gaza War: A Catastrophic Failure That Will Send Political Shockwaves, *Haaretz*, 8/10/2023, https://www.haaretz.com/israel-news/2023-10-08/ty-article/.premium/a-failure-of-all-systems-with-political-shock-waves-like-73/0000018b-0c06-dae3-a1cb-bd0f3be90000; and Dan Williams, How the Hamas attack on Israel unfolded, Reuters News Agency, 7/10/2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/how-hamas-attack-israel-unfolded-2023-10-07/

[73] **الشرق الأوسط**، 2023/10/7.

[74] قدس برس، 2023/10/8، في: https://qudspress.com/82969

[75] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/9، في: https://palinfo.com/?p=853173؛ وموقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2023/10/8، في: https://www.alqassam.ps/arabic/news/details/19625

[76] **القدس**، 2023/10/9.

[77] الجزيرة.نت، 2023/10/12.

[78] الجزيرة.نت، 2023/10/16.

[79] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2023/10/8، في: https://alray.ps/ar/post/282783

[80] **القدس العربي**، 2023/10/8.

[81] تايمز أوف إسرائيل، 2023/11/11.

[82] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/7، في: https://palinfo.com/?p=852723؛ ووكالة صفا، 2023/10/7، في: https://safa.ps/p/363487

[83] فلسطين أون لاين، 2023/10/7.

[84] قدس برس، 2023/10/7، في: https://qudspress.com/82193

[85] الجزيرة.نت، 2023/10/12.

[86] عرب 48، 2023/10/8.

[87] **الشرق الأوسط**، و**القدس العربي**، 2023/10/7. وانظر أيضاً:

Israel Defense Forces (@IDF), X (Twitter), 7/10/2023, https://x.com/IDF/status/1710580568302223374

[88] Jeremy Sharon, Carrie Keller-Lynn and Amy Spiro, After days of indecision, Netanyahu, Gantz agree to establish emergency war government, The Times of Israel, 11/10/2023.

[89] وكالة سما، 2023/10/12.

[90] موقع ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 2023/10/7، في:

https://www.gov.il/ar/departments/news/event-statement071023

[91] **الشرق الأوسط**، 2023/10/10. وانظر أيضاً:

Site of Israeli Prime Minister's Office, 10/10/2023,

https://www.gov.il/en/Departments/news/spoke-biden101023

[92] وكالة الأناضول، 2023/10/11.

[93] **القدس العربي**، 2023/10/13.

[94] الجزيرة.نت، 2023/10/10.

[95] وكالة الأناضول، 2023/10/10.

[96] فرانس 24، 2023/10/10، انظر: https://www.france24.com/ar؛ وبي بي سي، 2023/10/10، في: https://www.bbc.com/arabic/articles/c518kr2yrxpo

[97] **الشرق الأوسط**، 2023/10/7.

[98] **الشرق الأوسط**، 2023/10/13.

[99] الجزيرة.نت، 2023/10/10.

[100] المرجع نفسه.

[101] **الشرق الأوسط**، 2023/10/8. وانظر أيضاً:

Readout of President Biden's Call with Prime Minister Netanyahu of Israel, site of The White House, 8/10/2023,https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/10/08/readout-of-president-bidens-call-with-prime-minister-netanyahu-of-israel/

[102] الجزيرة.نت، 2023/10/10. وانظر أيضاً:

Remarks by President Biden on the Terrorist Attacks in Israel, The White House, 10/10/2023, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/10/10/remarks-by-president-biden-on-the-terrorist-attacks-in-israel-2/

[103] الجزيرة.نت، 2023/10/10.

[104] الجزيرة.نت، 2023/10/31.

[105] الجزيرة.نت، 2023/11/2.

[106] **العربي الجديد**، 2023/10/28.

[107] الجزيرة.نت، 2023/12/3.

[108] الجزيرة.نت، 2023/12/31؛ والجزيرة.نت، 2024/1/1.

[109] نحو 30 ألف قتيل فلسطيني خلال 82 يوماً من جريمة الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2023/12/27، انظر: https://euromedmonitor.org/ar

[110] الجزيرة.نت، 2023/11/26.

[111] **اليوم السابع**، 2024/1/2.

[112] المرجع نفسه.

[113] انظر: عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: https://www.pcbs.gov.ps (اطلع عليه في 2024/3/9)

[114] الجزيرة.نت، 2024/1/22، في: https://aja.ws/lz7og0

[115] انظر: عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (اطلع عليه في 2024/3/9)

[116] الجزيرة.نت، 2023/12/31.

[117] للمزيد انظر: د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2023، عشية رأس السنة الجديدة 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/31، في:

https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=4675&mid=3915&wversion=Staging

[118] الجزيرة.نت، 2023/12/31.

[119] الجزيرة.نت، 2023/10/12.

[120] الجزيرة.نت، 2024/1/5. وانظر أيضاً:

Site of Ynet News, 4/1/2024, https://www.ynetnews.com/article/hjcvwindp

[121] *The New York Times* newspaper, 30/12/2023, https://www.nytimes.com/2023/12/30/world/middleeast/israeli-military-hamas-failures.html

[122] للمزيد انظر: "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2؛ وموقع الجيش الإسرائيلي، انظر: https://www.idf.il (باللغة العبرية)؛ وانظر:

The Times of Israel, 8/10/2023, https://www.timesofisrael.com/authorities-name-44-soldiers-30-police-officers-killed-in-hamas-attack (Accessed on 3/1/2024)

[123] وكالة الأناضول، 2023/10/23.

[124] *The New York Times*, 27/12/2023, https://www.nytimes.com/2023/12/27/world/middleeast/israel-hamas-gaza-rockets.html

[125] الجزيرة.نت، 2023/12/26.

[126] الجزيرة.نت، 28/12/2023؛ وموقع الجيش الإسرائيلي باللغة العبرية. وانظر أيضاً:

The Times of Israel, 3/1/2024.

[127] الجزيرة.نت، 2024/1/1.

[128] الجزيرة.نت، 2023/11/19.



129 "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2.

130 الجزيرة.نت، 2023/12/11. وانظر أيضاً:

Ido Efrati and Yaniv Kubovich, IDF Reports 1,593 Wounded Since October 7, but Hospital Data Is Much Higher, *Haaretz*, 10/12/2023, https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-10/ty-article/.premium/idf-reports-1-593-wounded-since-october-7-but-hospital-data-is-much-higher/0000018c-552d-df4b-a78e-d52f47ac0000

131 الجزيرة.نت، 2024/1/1. وانظر أيضاً:

Haaretz, 31/12/2023, https://www.*haaretz*.com/israel-news/2023-12-31/ty-article/.premium/as-mental-health-system-in-israel-collapses-psychiatrists-are-leaving-for-britain/0000018c-c026-d3e0-abac-d8af89aa0000

132 وكالة معا، 2024/1/3. وانظر أيضاً:

Ido Efrat, 1,600 Israeli Soldiers Suffer From PTSD Since Start of War; 90 Discharged From Service, *Haaretz*, 3/1/2024, https://www.haaretz.com/israel-news/2024-01-03/ty-article/.premium/1-600-israeli-soldiers-suffer-from-ptsd-since-start-of-war-90-discharged-from-service/0000018c-cfb7-d4e1-ad8f-ffb7ac230002

133 أحمد أبو الهيجاء، الضفة الغربية وصراع المسارات.. لماذا تغيب عن مشهد "طوفان الأقصى"؟، الجزيرة.نت، 2023/11/14.

134 انظر: عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (اطلع عليه في 2023/12/31)

135 "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2.

136 أحمد أبو الهيجاء، الضفة الغربية وصراع المسارات.. لماذا تغيب عن مشهد "طوفان الأقصى"؟، الجزيرة.نت، 2023/11/14.

137 **الأخبار**، 2023/10/9، في: https://al-akhbar.com/Politics/370817

138 الجزيرة.نت، 2023/10/25.

139 **الشرق الأوسط**، 2023/11/3.

140 وكالة الأناضول، 2024/1/4؛ وانظر: شهداء على طريق القدس، موقع قناة المنار، 2024/1/4، في: https://www.almanar.com.lb/qods-martyrs

141 للمزيد انظر موقع الجيش الإسرائيلي باللغة العبرية. وانظر أيضاً:
The Times of Israel، 3/1/2024.

142 موقع قناة المنار، 2024/1/5، في: https://www.almanar.com.lb/11488160

143 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/18، في: https://palinfo.com/?p=855481؛ والوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/29.

144 **الأخبار**، 2023/10/27.

145 الجزيرة.نت، 2023/10/12.

146 الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/10؛ وقدس برس، 2023/10/19، في: https://qudspress.com/87482؛ وقدس برس، 2023/10/29، في: https://qudspress.com/90578؛ والوكالة الوطنية للإعلام، 2023/11/2؛ والوكالة الوطنية للإعلام، 2023/11/6؛ ووكالة الأناضول، 2023/12/19.

147 المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/14، في: https://palinfo.com/?p=854466

148 الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/11/22.

149 الجزيرة.نت، 2024/1/2.

150 الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/10.

151 موقع النشرة، 2023/10/21، انظر: https://www.elnashra.com/



[152] الجزيرة.نت، 2023/10/30.

[153] الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/12/29.

[154] **العربي الجديد**، 2023/11/1؛ وعربي 21، 2023/11/1.

[155] موقع قناة العالم، 2023/10/10، انظر: https://www.alalam.ir/

[156] عربي 21، 2023/10/22.

[157] للمزيد انظر: **العربي الجديد**، 2023/11/6؛ و**القدس العربي**، 2023/11/9.

[158] موقع قناة المنار، 2023/12/5، في: https://www.almanar.com.lb/11339957

[159] الجزيرة.نت، 2023/11/19.

[160] الجزيرة.نت، 2024/1/5. وانظر أيضاً:

Erin Banco, Lara Seligman and Alexander Ward, The war in Gaza may widen. The Biden admin is getting ready for it, site of POLITICO, 4/1/2024, https://www.politico.com/news/2024/01/04/war-gaza-widen-biden-getting-ready-00133949

[161] الجزيرة.نت، 2024/1/5؛ وانظر:

Statement from Secretary of Defense Lloyd J. Austin III on Ensuring Freedom of Navigation in the Red Sea, U.S. Department of State, 18/12/2023, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3621110/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-ensuring-freedom-of-n/#:~:text=Therefore%2C%20today%20I%20am%20announcing,security%20in%20the%20Red%20Sea

[162] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2023/12/31.

[163] للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/11/3، في: https://palinfo.com/?p=859299؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2023/12/28، في: https://palinfo.com/?p=869485

[164] موقع قناة روسيا اليوم، 2024/1/7.

[165] Michael Knights, Amir al-Kaabi and Hamdi Malik, Tracking Anti-U.S. Strikes in Iraq and Syria During the Gaza Crisis, site of Washington Institute for Near East Policy, 16/5/2024, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/tracking-anti-us-strikes-iraq-and-syria-during-gaza-crisis

[166] **الشرق الأوسط**، 2021/12/8. وانظر أيضاً:

The Times of Israel, 7/12/2021.

[167] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2023/10/21.

[168] الجزيرة.نت، 2023/12/21.

[169] الجزيرة.نت، 2023/12/25؛ وصحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2023/12/25، في:

https://www.ynet.co.il/news/article/yokra13729290 (باللغة العبرية)

[170] المراجع نفسها.

[171] المراجع نفسها.

[172] التقرير السنوي 2022: اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، صفحة الإدارة العامة للطوارئ – وزارة الصحة الفلسطينية، فيسبوك، 2023/2/2، في:

https://www.facebook.com/photo?fbid=548011950759105&set=a.274345968125706

[173] انظر: عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (اطلع عليه في 2023/12/31)

[174] التقرير السنوي 2022: اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، صفحة الإدارة العامة للطوارئ – وزارة الصحة الفلسطينية، فيسبوك، 2023/2/2.

[175] انظر: عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (اطلع عليه في 2023/12/31)

[176] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية والسنوية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك).

[177] للمزيد انظر: "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2؛ وموقع الجيش الإسرائيلي باللغة العبرية. وانظر أيضاً:
The Times of Israel, 3/1/2024.

[178] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية والسنوية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك).

[179] للمزيد انظر: "التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2؛ وموقع الجيش الإسرائيلي باللغة العبرية. وانظر أيضاً:
The Times of Israel, 3/1/2024.

[180] بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين وللقتلى والجرحى الإسرائيليين للسنوات 2019–2021، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، ص 206؛ ومحسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 205.
وبالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين لسنتي 2022 و2023، انظر: التقارير الشهرية والسنوية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)؛ و"التقرير السنوي لأعمال المقاومة في الضفة الغربية لعام 2023،" مُعطى، 2024/1/2؛ وموقع الجيش الإسرائيلي باللغة العبرية.
أما بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2022 و2023، انظر: التقرير السنوي 2022: اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، صفحة الإدارة العامة للطوارئ – وزارة الصحة الفلسطينية، فيسبوك، 2023/2/2؛ وعدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (اطلع عليه في 2023/12/31)

[181] خلال 2023: نحو 11 ألف فلسطيني/ ة تعرضوا للاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيليّ نصفهم بعد السابع من أكتوبر، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2024/1/3، انظر:
https://www.addameer.org/ar/news/5257

[182] انظر: عدوان الاحتلال الاسرائيلي على فلسطين منذ 2023/10/7، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في: https://www.pcbs.gov.ps (اطلع عليه في 2023/12/31)

[183] تقرير حصاد عام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال عام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/1/1، انظر: https://www.addameer.org/ar/media/4966

[184] غزة: عشرات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين لدى الجيش الإسرائيلي ضحايا عمليات إعدام وقتل ممنهجة وسط تعتيم شديد، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2024/3/9، في: http://euromedmonitor.org/a/6214

[185] اليوم 140، الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، 7 أكتوبر – 23 فبراير 2024، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2024/2/23، في: https://euromedmonitor.org/uploads/IMG_8906.png

[186] تقرير حصاد عام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال عام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/1/1؛ وخلال 2023: نحو 11 ألف فلسطيني/ ة تعرضوا للاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيليّ نصفهم بعد السابع من أكتوبر، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2024/1/3.

[187] المراجع نفسها.

[188] المراجع نفسها.

[189] خلال 2023: نحو 11 ألف فلسطيني/ ة تعرضوا للاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيليّ نصفهم بعد السابع من أكتوبر، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2024/1/3.

[190] انظر تقارير مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في: إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في: http://www.addameer.org/ar/statistics؛ وبخصوص سنة 2023 تمّ اعتماد الأرقام التي تمّ نُشرت في 2024/2/5.

[191] المرجع نفسه.

[192] المرجع نفسه.



193 تقرير حصاد عام 2022 صادر عن مؤسسات الأسرى خلال عام 2022: الاحتلال اعتقل 7000 فلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2023/1/1؛ وخلال 2023: نحو 11 ألف فلسطيني/ ة تعرضوا للاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيليّ نصفهم بعد السابع من أكتوبر، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2024/1/3.

194 للمزيد انظر: "التقرير السنوي 2022،" موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2022/6/26؛ ويمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة المعابر في قطاع غزة في: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:
https://pchrgaza.org/ar/category/%d8%a7%d8%b5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d8%ae%d8%b1%d9%89/page/2

195 المراجع نفسها.

196 المراجع نفسها. (1 ميل بحري = 1.852 كم)

197 وكالة الأناضول، 2023/10/10.

198 فرانس24، 2023/10/10؛ وبي بي سي، 2023/10/10.

199 تقرير حول العدوان الشامل الذي تواصل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تنفيذه على قطاع غزة منذ 7-28 أكتوبر 2023، موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2023/11/13، في: https://www.mezan.org/fr/post/46305

200 للمزيد انظر: "التقرير السنوي 2022،" موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2022/6/26؛ ويمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة المعابر في قطاع غزة في: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، انظر:
https://pchrgaza.org/ar/category/%d8%a7%d8%b5%d8%af%d8%a7%d8%b1%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d8%ae%d8%b1%d9%89/page/2

201 **القدس العربي**، 2022/12/24.

202 بايدن يؤكد أن الحرب الحالية تعزز الحاجة إلى حلّ الدولتين، فرانس24، 2023/10/18.

203 دعوات لحل الدولتين بمنتدى برشلونة وبوريل: حماس فكرة لا يمكن قتلها، الجزيرة.نت، 2023/11/27.

204 خطابات الرئيس محمود عباس "أبو مازن" 2022، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=CMuZd7a28052919675aCMuZd7

205 المرجع نفسه.

206 المرجع نفسه.

207 شي يقدم اقتراحاً لتسوية القضية الفلسطينية ويدعو إلى عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وكالة سما، 2023/6/14، انظر: samanews.ps/ar/post/558238

208 الإعلان عن مبادرة لـ"تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط" بجهود عربية وأوروبية، CNN بالعربية، 2023/9/19، انظر: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/09/19/european-union-saudi-arabia-arab-league-in-cooperation-with-egypt-and-jordan-launched-peace-day

209 المرجع نفسه.

210 خطابات الرئيس محمود عباس "أبو مازن" 2023، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، انظر:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=xSDTina28183309836axSDTin

211 المرجع نفسه.

212 أهم ما جاء في البيان الختامي لاجتماع شرم الشيخ الخماسي بشأن فلسطين، **العربي الجديد**، 2023/3/19.

213 المرجع نفسه.

214 المرجع نفسه.

215 جوزيب بوريل: حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يجب فرضه من الخارج، موقع المرصد، 2024/1/3، انظر: https://almarsad.co/؛ وانظر أيضاً: الاتحاد الأوروبي يدعو إلى ضرورة التوقف عن قتل المدنيين في غزة وتنفيذ حل الدولتين، يورونيوز، 2024/1/13، في: https://arabic.euronews.com/2024/01/13/high-repre`sentative-european-union-foreign-affairs-security-policy-josep-borrell-war-gaza

216 هنية: حماس قدمت تصوراً شاملاً لوقف العدوان ونتنياهو سبب الحرب، الجزيرة.نت، 2023/11/1.



الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

إذا كانت سنة 2022 سنة خارقة في تاريخ الكيان الإسرائيلي بتولي أكثر الحكومات تطرفاً دينياً وقومياً زمام القيادة، فإن سنة 2023 تعد سنة تاريخية فاصلة بتعرض الكيان لأقوى وأوسع اجتياح داخلي منذ تأسيسه. وهو هجوم هز أركان استقرار الكيان ونظريته الأمنية وفلسفة الملاذ الآمن للتجمع الاستيطاني الصهيوني اليهودي في فلسطين؛ وأعاد مبرر وجود الكيان وفلسفة مشروعه إلى مُربّع النقاش؛ ودفع الكيان لخوض حرب دموية شرسة على قطاع غزة لمحاولة استرجاع الصورة التي فقدها. لقد تأثر الكيان الإسرائيلي بـ"طوفان الأقصى" عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وانعكست المعركة وتداعياتها على بيئته الداخلية والإقليمية وعلى صورته ومكانته الدولية.

يعالج هذا الفصل الأوضاع السياسية الداخلية للكيان الإسرائيلي، كما يعالج الأوضاع السكانية والاقتصادية والعسكرية خلال الفترة 2022–2023.

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

شهدت أواخر سنة 2022 إعادة تشكيل المشهد السياسي الداخلي، ويتابع هذا المبحث الأوضاع الداخلية، ويركّز على التطورات التي سبقت أحداث 2023/10/7، والإخفاق الأمني الكبير، والحرب على قطاع غزة، من وجهة النظر الإسرائيلية الداخلية.

1. انتخابات الكنيست الـ 25 وتشكيل الحكومة:

عززت نتائج انتخابات الكنيست الـ 25 التي عُقدت في 2022/11/1 الصعود اليميني الديني والقومي، فقد زادت مقاعد الليكود من 30 إلى 32، وشاس Shas من 9 إلى 11، وحافظ يهود التوراة (يهدوت هتوراة) (*Yahadut HaTorah*) United Torah Judaism على مقاعده الـ 7. أما القفزة الكبرى فكانت لصالح حزب الصهيونية الدينية الذي زادت مقاعده من 6 إلى 14 مقعداً. وفي المقابل، وعلى الجانب المسمى وسطي ويساري خسر حزب العمل Labor Party 3 من مقاعده الـ 7، بينما خرج حزب ميرتس Meretz من الكنيست Knesset بخسارته لكل مقاعده الستة. وبالرغم من أن حزب يش عتيد Yesh Atid حسّن من موقعه بزيادة 7 مقاعد،

إلا أن ذلك لم يمنع من التراجع العام للأحزاب المنافسة لنتنياهو وتكتله. وقد لعبت نسبة الحسم 3.25% دوراً لصالح نتنياهو وتحالفه؛ إذ لم يتمكن ميرتس من تحقيقها بالرغم من اقترابه الشديد منها (3.16%)؛ وهو ما حدث كذلك لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (بلد) National Democratic Assembly (Balad)، وهو حزب عربي برئاسة سامي أبو شحادة، حصل على نحو 138 ألف صوت (2.9%).[1]

لم تكن المعركة الانتخابية الإسرائيلية، كما تمّ تداوله، بين اليمين الديني والقومي وبين ائتلاف الوسط واليسار. إذ إن التوصيف الأدق هو أنها كانت بين نتنياهو (الليكود) وحلفائه المحتملين، وهم بشكل عام من التيارات الدينية والقومية؛ وبين خصوم نتنياهو الرافضين لتوليه رئاسة الحكومة، وهؤلاء يتوزعون على تيارات مختلفة يمينية ويسارية ووسطية صهيونية، بالإضافة إلى الأحزاب العربية التي لا تدخل في هذه التصنيفات. ولذلك، فإن الإعلان عن فوز نتنياهو وحلفائه بـ 64 مقعداً، كان في الواقع إعلاناً عن إفساح المجال لعودته لرئاسة الوزراء للمرة السادسة، ليتابع احتفاظه بالرقم القياسي في المدة الزمنية وفي تشكيل الحكومات في تاريخ الكيان الصهيوني.

والحقيقة أن معسكر اليمين تجاوز منذ زمن موضوع الأغلبية البرلمانية، بل إن ما يسمى قوى يسارية ووسطية تبنت في السنوات الماضية طروحات "يمينية" وكيّفت نفسها على ذلك، للتجاوب مع البيئة اليمينية التي تجتاح المجتمع الصهيوني.

وعلى سبيل المثال، فإن حزب "إسرائيل بيتنا Yisrael Beitenu" اليميني المتطرف الذي يقوده أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman والذي حصل على 6 مقاعد تمّ احتسابه مع ما يُسمى ائتلاف الوسط واليسار، نظراً لموقفه المعادي لعودة نتنياهو لرئاسة الحكومة. كما أن حزب معسكر الدولة/ المعسكر الرسمي الذي فاز بـ 12 مقعداً هو في الواقع تحالف بين حزب أزرق أبيض Blue and White برئاسة بني جانتس، وحزب أمل جديد New Hope برئاسة جدعون ساعر Gideon Sa'ar، وهو حزب يميني منشق عن الليكود، وساعر نفسه كان من كبار قادة الليكود ومنافساً لنتنياهو على رئاسة الحزب. كما انضم لحزب معسكر الدولة اثنان من قادة حزب يمينا Right Wing Union المتطرف الذي كان يقوده نفتالي بينيت هما ماتان كاهانا Matan Kahana وشيرلي بنتو Shirley Pinto وبالتالي لم يبتعد هذا الحزب عن تصنيفات اليمين. أي أن اليمين حصد في هذه الانتخابات نحو 75–80 مقعداً.

أعطى حزب الصهيونية الدينية الذي حقَّق 14 مقعداً، رسالة قوية على دوره الأساس المتوقع في حكومة نتنياهو القادمة. والحزب يُعبّر عن تيار تصاعدت قوته بشكل كبير خصوصاً في العقد الأخير، وتزايد نفوذه في الجيش والقضاء وأجهزة الكيان الصهيوني المختلفة. وهو يجمع في أيديولوجيته بين الأرثوذكسية اليهودية وبين الحركية الصهيونية. فهو أقرب إلى التدين "الحركي" وليس التقليدي، ويجمع بين التّطرُفين الديني والقومي اليهودي الصهيوني.

شكَّل نتنياهو حكومة في 2022/12/31 من الليكود ومن الأحزاب الدينية، تستند إلى أغلبية برلمانية من 64 مقعداً، وهي منسجمة في تطرفها الديني والقومي؛ ولديها قواسم مشتركة في الكثير من الملفات السياسية والاقتصادية، وخصوصاً فيما يتعلق بالقدس والتهويد والاستيطان ومسار التسوية السلمية. غير أن الوجود الوازن للأحزاب الدينية هذه المرة (32 مقعداً: 14 للصهيونية الدينية، و11 لشاس، و7 ليهدوت هتوراة) مقابل عدد المقاعد نفسها لليكود (32 مقعداً)، يعني أن هكذا حكومة ستكون أكثر تطرفاً دينياً، وأن نتنياهو سيضطر للاستجابة لعدد من طلباتها واشتراطاتها، بما في ذلك مناصب حكومية مهمة (انظر جدول 5/1).

يمكن اعتبار حكومة بنيامين نتنياهو الحكومة اليمينية "الخالصة" الأولى في تاريخ "إسرائيل" السياسي. وقد وضعت هذه الحكومة أمامها تحقيق هدفيْن مركزيين؛ الأول تعميق الاستيطان وزيادة المستوطنين في الضفة الغربية، من أجل التمهيد لضمّ الضفة الغربية أو أجزاء منها، والثاني إحداث تغيير ببنية النظام السياسي الإسرائيلي من خلال التغييرات الدستورية التي أعلن عنها وزير القضاء الإسرائيلي في بداية سنة 2023، والتي جرّت "إسرائيل" إلى موجة احتجاجات غير مسبوقة في مثابرتها وضخامة حجمها، وهو ما لم يحدث سابقاً في تاريخ الاحتجاج السياسي في "إسرائيل".

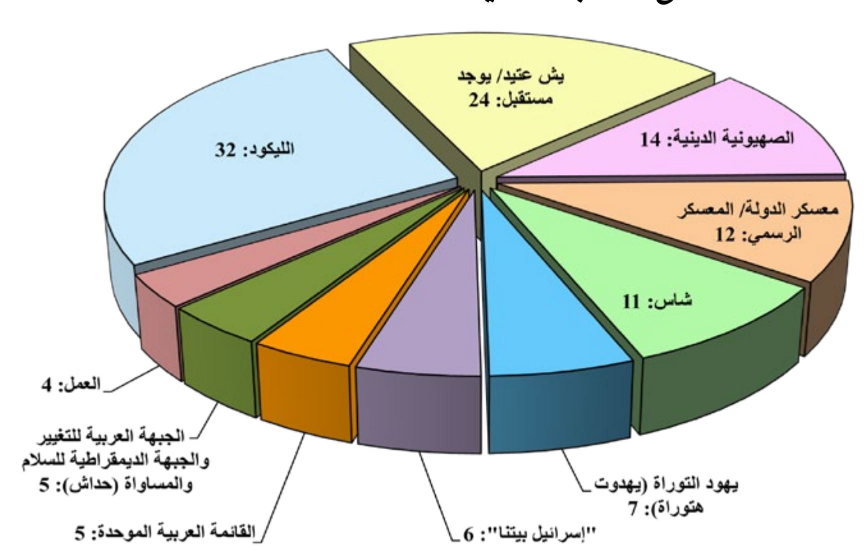
جدول 5/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ25 مقارنة بالكنيست الـ23، و24[2]

اسم القائمة*	الكنيست الـ25 (2022/11/1)		الكنيست الـ24 (2021/3/23)		الكنيست الـ23 (2020/3/2)	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	1,115,336	32	1,066,892	30	1,352,449	36
يش عتيد/ يوجد مستقبل**	847,435	24	614,112	17	–	–
الصهيونية الدينية	516,470	14	225,641	6	–	–
معسكر الدولة/ المعسكر الرسمي	432,482	12	–	–	–	–
شاس	392,964	11	316,008	9	352,853	9
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	280,194	7	248,391	7	274,437	7
"إسرائيل بيتنا"	213,687	6	248,370	7	263,365	7
القائمة العربية الموحدة United Arab List (Ra'am)	194,047	5	167,064	4	–	–
الجبهة العربية للتغيير The Democratic Front for Peace والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) The Democratic Front for Peace and Equality-Hadash	178,735	5	–	–	–	–
العمل	175,992	4	268,767	7	–	–
أزرق أبيض**	–	–	292,257	8	1,220,381	33
يمينا (اتحاد اليمين: نيسان 2019)	–	–	273,836	7	240,689	6
القائمة المشتركة The Joint List (حداش، والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد)، والجبهة العربية للتغيير)	–	–	212,583	6	–	–
"أمل جديد"	–	–	209,161	6	–	–
ميرتس	–	–	202,218	6	–	–
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	–	–	–	–	581,507	15
العمل – جيشر Gesher – ميرتس	–	–	–	–	267,480	7
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**6,788,804**	–	**6,578,084**	–	**6,453,255**	–
مجموع الأصوات الصالحة	**4,764,742**	–	**4,410,052**	–	**4,553,161**	–

* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

** قام حزب يش عتيد بالانضمام إلى حزب أزرق أبيض قبيل انتخابات الكنيست الـ 21؛ ثم عاد للانفصال في انتخابات الكنيست الـ 24 والـ 25.

نتائج انتخابات الكنيست الـ25، 2022/11/1



2. التغييرات الدستورية:

في 2023/1/4، قدَّم ياريف ليفين Yariv Levin، وزير القضاء الإسرائيلي مشروعاً للتغييرات القضائية والدستورية، وترمي الخطة إلى إحداث تغيير جوهري في مكانة ووظيفة السلطة القضائية عموماً، والمحكمة العليا خصوصاً. ويُعدُّ ليفين، منذ سنوات، من السياسيين الناقدين اللاذعين للمحكمة العليا الإسرائيلية، وقرار نتنياهو تعيينه وزيراً للقضاء كان يحمل معه تحقيق مطلب اليمين بتغيير صلاحيات السلطة القضائية، هذا المطلب الذي تحول إلى محور مهم من مشروع اليمين في الأعوام الأخيرة. عرض ليفين خطته[3] التي طمح من خلالها تحقيق التالي:

أ. فقرة "التغلب"، حيث تقترح الخطة تشريع قانون "التغلب"، والمقصود تعديل قانون أساس السلطة القضائية، والذي بموجبه يستطيع الكنيست إعادة التشريع من جديد لقانون ألغته المحكمة العليا وذلك بأغلبية 61 عضو كنيست.

ب. إلغاء بند "المعقولية"، والذي منح المحكمة العليا صلاحية إلغاء إجراءات وقرارات إدارية حكومية. للتوضيح، فإن البند الأول والثاني معنيّان بتعديل قانون أساس القضاء.

ج. تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة: بحيث تمنح سلطة أقوى للحكومة في تعيين القضاة، ومنهم رئيس المحكمة العليا، ولذلك طالب الوزير بإلغاء طريقة "الأقدمية" التي بموجبها يتم تعيين القاضي الأقدم من بين قضاة المحكمة العليا، بحيث يمنح التغيير الجديد إمكانية تعيين رئيس للمحكمة العليا حتى من خارج طاقم القضاة في المحكمة.

د. تغيير مكانة المستشارين القضائيين، حيث ترمي الخطة إلى تحويل هذا المنصب إلى منصب ثقة، بحيث يعيّن الوزير نفسه المستشار القضائي للوزارة.

لاقت الخطة معارضة شديدة من المعارضة الإسرائيلية، وحتى من السلطة القضائية نفسها، حيث خرجت رئيسة المحكمة العليا آنذاك، استر حيوت Esther Hayut، بخطاب حادٍّ ضدّ مشروع وزير القضاء، وعدّته خطراً على استقلالية السلطة القضائية، ويرمي إلى نزع صلاحياتها في الدفاع عن حقوق الفرد والمواطن أمام السلطة، ورأت أن المشروع المقترح ليس من أجل إصلاح السلطة القضائية بل للقضاء عليها، وختمت خطابها بالقول "إن معنى الخطة السيئة المقترحة هو تغيير هوية إسرائيل الديمقراطية بشكل جوهري".[4]

من بين مركبات مشروع التغييرات الدستورية، استطاعت الحكومة أن تمرر تعديلاً واحداً، وهو بند المعقولية. حيث شرَّع الكنيست يوم الإثنين 2023/7/24 بند المعقولية، من خلال تعديل قانون أساس القضاء، والذي يلغي صلاحية المحكمة العليا في التدخل والرقابة على قرارات الحكومة الإدارية. وقد صوّت لصالح القانون 64 عضواً، أي جميع أعضاء الائتلاف الحكومي، ومقاطعة المعارضة وخروجها خلال التصويت. تشير هذه النتيجة إلى أنه لم يتخلف أحد من الائتلاف الحكومي عن التصويت، وذلك بسبب تهديد نتنياهو بأنه سيقيل كل وزير لا يصوّت لصالح التعديل.

ألغت المحكمة العليا قانون المعقولية في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2023 في خضم الحرب على غزة، وعملياً أنهت المحكمة بقرارها مشروع التغييرات الدستورية، الذي توقَّف أصلاً مع اندلاع الحرب، وهي المرة الأولى التي تلغي فيها المحكمة العليا تعديلاً في قانون أساس، لم يكن قرار المحكمة بالإجماع، فقد صوَّت مع الإلغاء 8 مقابل 7 قضاة معارضين.[5]

3. تداعيات مشروع التغييرات الدستورية:

فور إعلان المشروع الذي حظي بدعم كافة مركبات الائتلاف الحكومي، بدأت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست بجلسات حثيثة من أجل تحويل المشروع إلى سلسلة من اقتراحات القوانين للتصويت عليها. حمل مشروع الحكومة للتغييرات الدستورية تداعيات كبيرة، وقد وصلت تداعياتها على مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة التي طالبت نتنياهو بعدم إجراء التغييرات إلا من خلال التوصل إلى توافق حولها، ومع ذلك فيمكن الإشارة إلى ثلاثة تداعيات على المستوى الداخلي: انطلاق حركة احتجاج شعبية غير مسبوقة في التاريخ الإسرائيلي، وبدء حركة عصيان في صفوف جنود الاحتياط، وتداعيات اقتصادية، خصوصاً على أهم قطاع اقتصادي وهو التكنولوجيا المتقدمة "هايتك" High Technology Industries "High-Tech".

أ. انطلاق حركة احتجاج شعبية:

دفعت التغييرات الدستورية إلى انطلاق موجة من الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي تفاقمت مع الوقت، وتحولت إلى شبه أسبوعية شارك فيها مئات الآلاف من الإسرائيليين. وقد رأت حركة الاحتجاج أن التغييرات الدستورية تهدف إلى بناء نظام سياسي غير ديموقراطي، لذلك أطلقت حركة الاحتجاج على التغييرات الدستورية وصف "انقلاب سياسي". ضمّت حركة الاحتجاج شرائح اجتماعية متنوعة ولكن أبرزها كانت الشرائح الأشكنازية Ashkenazi العلمانية، وشرائح من اليمين الليبرالي، ولكنها لم تخلُ من نخب وشرائح شرقية علمانية أيضاً، وإن لم تكن بارزة في الاحتجاج.

أسهمت، في حركة الاحتجاج، قطاعات مهنية مختلفة، كان أبرزها قطاع الهايتك الإسرائيلي، وجزء كبير من المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وأطباء من الجهاز الصحي، وضباط احتياط من المؤسسة العسكرية. رأت حركة الاحتجاج أن التغييرات الدستورية تهدف إلى فرض رؤية اليمين القومي – الديني على مؤسسات "الدولة"، وذلك من خلال إضعاف الجهاز القضائي في "إسرائيل". وصلت حركة الاحتجاج ذروتها بعد خطاب وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت في آذار/ مارس 2023، الذي أعلن فيه أن التغييرات الدستورية أصبحت تُشكّل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي، وطالب بوقفها أو التوصل لإجماع عليها، وقد أعلن نتنياهو عن إقالة جالانت بعد خطابه، الأمر الذي أدخل المظاهرات في مرحلة جديدة، دفعت نتنياهو إلى تجميد إقالة جالانت وتجميد التغييرات الدستورية بشكل مؤقت. وقد عادت الاحتجاجات على خلفية تشريع وتعديل بند المعقولية في تموز/ يوليو 2023، وعملياً انتهت الاحتجاجات مع اندلاع الحرب على قطاع غزة. وبُذلت جهود كبيرة من أجل التوصل إلى توافق على التغييرات الدستورية خلال الفترة من آذار/ مارس وحتى حزيران/ يونيو، ولكنها باءت جميعها بالفشل.

عبّرت الاحتجاجات عن حالة الانقسام الشديد في المجتمع الإسرائيلي، فكل طرف شعر بالتهديد من الطرف الآخر، فالشرائح المعارضة للتغييرات الدستورية رأت أن التغييرات الدستورية تهدف إلى تغيير طابع "الدولة" وبنيتها السياسية والنظامية بشكل يتناقض مع قيمها وتوجهاتها السياسية وإرثها التاريخي، على اعتبار أن النظام السياسي هو إرث ورثته هذه الشرائح من الآباء المؤسسين الذين جاؤوا منهم. أما اليمين الديني والقومي، فقد رأى أن لا معنى لهيمنته السياسية بدون تغيير النظام السياسي بناء على توجهاته، بالإضافة إلى رؤيته أن "الدولة" عليها أن تخدم أجنداته الاستعمارية ومشروعه الديني.

ب. التداعيات العسكرية:

حملت خطة التغييرات الدستورية تداعيات كبيرة على المؤسسة العسكرية، وذلك بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه المؤسسة، حيث أعلن الآلاف من قوات الاحتياط الطوعية عن تعليق خدمتهم في الجيش بسبب التغييرات الدستورية، وزادت الأعداد بعد تشريع قانون المعقولية، وشمل وحدات مختلفة في الجيش، على نحو: السايبر Cyber، والاستخبارات العسكرية، والتكنولوجيا، والهندسة، وسلاح البحرية والجو والقوات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك، وقّع أكثر من ألف فرد من سلاح الطيران، ونحو 10 آلاف من قوات الاحتياط من وحدات عسكرية مختلفة على عرائض أعلنوا فيها عن تعليق خدمتهم الطوعية في منظومة الاحتياط، ونفّذ المئات منهم قرارهم بعد تشريع قانون المعقولية. أقلق هذا الأمر الجيش على مستوى جهوزيته العسكرية في الوحدات الفاعلة، بالإضافة إلى قلقه من وحدة الجيش الداخلية.[6]

تأثّر الجيش بالأساس من احتجاج ضباط الاحتياط في الوحدات المهمة فيه، حيث يعتمد الجيش في هذه الوحدات على الخدمة الطوعية، وليس على أفراد الجيش النظامي، بالذات في الوحدات النخبوية، لا سيّما سلاح الجو، وقد عرَّض هذا الأمر جهوزية الجيش للخطر بالإضافة إلى دخول الانقسام السياسي الخارجي لصفوفه، فظهر منقسماً بين وحداته النخبوية وبين سلاح المشاة الذين رأوا أن الاحتجاج فيه نزعة طبقية وأيديولوجية. فقد دخل الخلاف السياسي إلى الجيش بين الأفراد والوحدات، وبين النظاميين والاحتياط، وبين الوحدات المرموقة والوحدات الأخرى.

يشير تامير هايمن Tamir Hayman، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، ورئيس معهد دراسات الأمن القومي حالياً، أنه على المدى البعيد تأثّر الجيش كثيراً من التغييرات الدستورية، ويُعدد ثلاث تداعيات على الجيش:[7]

1. على المدى القصير: تتعلق بتماسك الجيش وتكتله الداخلي، حيث تمّ إدخال الجيش إلى الساحة السياسية.
2. على المدى المتوسط: حيث ستكون تداعيات التغييرات الدستورية على جهوزية وقدرات الجيش، فكلما ازداد عدد الضباط الذين لا يلتزمون بالاحتياط وطالت مدة ذلك، فإن الجيش يخسر من قدراته.
3. على المدى البعيد: تتعلق بالدافعية للتجند للجيش، وهو أمر حيوي وخطير لجودة وهوية الجيش.[8]

ويتفق العقيد احتياط أريل هايمن Ariel Heimann مع هذا التوجه، بأن تداعيات التغييرات الدستورية على الجيش لن تكون على المدى القصير، بل على المدى البعيد، وسيكون وقعها "آلاف الأضعاف" مما يشهده الجيش حالياً.[9]

ج. التداعيات الاقتصادية:

حملت التغييرات الدستورية خطورة على قوة الاقتصاد الإسرائيلي من جوانب مختلفة، فقد حذَّر مئات الخبراء الاقتصاديين الإسرائيليين من التداعيات السلبية على قوة الاقتصاد ومكانته على المستوى الدولي، والأهم على حجم الاستثمار الخارجي في الاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في قطاع الهايتك.

وفي رسالة وقَّع عليها 200 شخص من أهم الشخصيات الاقتصادية الإسرائيلية، وعلى رأسهم بروفيسور يعقوب فرنكل Jacob Frenkel، محافظ "بنك إسرائيل Bank of Israel" السابق، حذَّروا فيها أنه على المدى البعيد، ستحمل التغييرات الدستورية تداعيات اقتصادية على النمو الاقتصادي، وعلى جودة حياة المواطن.[10]

وقد حذّر العاملون السابقون، 200 شخص، في قسم الميزانيات في وزارة المالية، من تداعيات التغييرات الدستورية على الاقتصاد، وتحديداً بعد ضعف الشيكل، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع التضخم المالي، الذي سيؤدي إلى رفع الفائدة وغلاء المعيشة.[11]

لم تنحصر التحذيرات من التداعيات الاقتصادية للتغييرات الدستورية على المستوى المحلي، بل تعدى ذلك للمستوى الدولي. فقد نشر بنك الاستثمارات "جي بي مورجان تشيس JPMorgan Chase"، تقريراً عن الاقتصاد الإسرائيلي أشار فيه إلى أن التغييرات الدستورية سوف تنعكس سلباً على "إسرائيل" بكل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتصنيفها الائتماني، مثلما حصل في بولندا. وبيّن التقرير أن "الأسواق في إسرائيل دخلت في حالة من عدم الاستقرار بسبب صعود التوترات الجيو–سياسية، والتي تُضاف إلى المخاوف الناشئة عن خطط الحكومة من الإصلاحات القضائية".[12]

كان القلق من نقل الكثير من الشركات إلى خارج البلاد، هو القلق الأساسي في قطاع الهايتك الإسرائيلي، حيث أن تمرير التغييرات الدستورية كان سيدفع إلى سحب الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع، مما يؤدي إلى انتقال الكثير من الشركات الإسرائيلية للعمل خارج "إسرائيل".[13] ويزداد قلق هذا القطاع بسبب حالة التراجع الذي أصابته نهاية سنة 2022 في قدرته على جذب استثمارات جديدة، مما أدى به إلى إقالة آلاف الموظفين فيه. وحسب معطيات مؤسسة الخريطة الإسرائيلية في نيويورك Israeli Mapped in NY، فإن هنالك 400 شركة هايتك إسرائيلية تعمل في نيويورك، وفي السنة الأخيرة انتقلت عشرات الشركات للولايات المتحدة عموماً، وإلى

نيويورك خصوصاً، بسبب الأوضاع السياسية الداخلية التي تتميز بالاستقطاب الشديد، وصعود قوى اجتماعية لا تعمل (المقصود الحريديم Haredim)، وسيطرة خطاب ديني متطرف في "إسرائيل".[14]

وقد دخل قطاع الهايتك حالة من الضبابية حول مصير الاستثمار فيه، بعد بدء التغييرات الدستورية، فالكثير من المستثمرين جمَّدوا خططهم المستقبلية بالنسبة للاستثمار في القطاع حتى تتضح الصورة النهائية لهذه التغييرات، ففي تصريح لأحد المستثمرين، قال "هنالك أوامر عليا [داخل شركته] بعدم الاستثمار في قطاع الهايتك الإسرائيلي حتى تتضح صورة التغييرات التمييزية غير الديموقراطية"، وهي السياسة نفسها، برأيه التي تُوجه الشركة بعدم الاستثمار في المجر وتركيا.[15]

والخلاصة أن التغييرات الدستورية وما رافقها من انقسام داخلي، خلَّفت تداعيات كثيرة سترافق "إسرائيل" طويلاً، واحدة من هذه التداعيات كانت انهيار مؤسسات "الدولة"، وفقدان جهوزية الجيش، وضعف النخب السياسية والبيروقراطية، والذي ظهر بشكل واضح خلال عملية طوفان الأقصى.

4. إخفاق السابع من تشرين الأول/ أكتوبر والحرب على قطاع غزة:

أخذت عملية طوفان الأقصى تأطيرات كثيرة في الخطاب الإسرائيلي، وتُمثل هذه التأطيرات حجم الصدمة التي يمرّ بها المجتمع الإسرائيلي، وقد تباينت التأطيرات بين اعتبار الهجمات بأنها تشبه هجمات 11 أيلول/ سبتمبر على الولايات المتحدة، وبين من عدَّ الإخفاق العسكري والسياسي شبيهاً بالإخفاق في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وبين من عدَّها استمراراً للكارثة اليهودية من خلال وصف العملية بأنها أكبر "بوغروم Pogrom"، أي اعتداءات جماعية على اليهود منذ الكارثة اليهودية، واصفين حماس بـ"النازية".[16] ورأى أوري بار يوسف Uri Bar-Joseph، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، والذي ألّف كتباً عن حرب 1973، أن الإخفاق في 7 تشرين الأول/ أكتوبر أكبر بكثير من سنة 1973؛ ففي حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 كانت جهوزية الجيش ومستواه عاليَيْن، في حين أن الإخفاق الحالي ينمّ عن فشل عسكري وسياسي كبيريْن للقيادتيْن العسكرية والسياسية معاً. كما يُشير بار يوسف إلى أن الإخفاق سنة 1973 كان إخفاقاً فردياً لبعض المسؤولين السياسيين والعسكريين، في حين أن الإخفاق في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 كان إخفاقاً مؤسساتياً مسَّ المؤسسة العسكرية والسياسية.[17]

تُعبِّر هذه التأطيرات عن حالة الصدمة وإنتاج الوعي والذاكرة في المجتمع الإسرائيلي حول هذه الهجمات، والتي تميل إلى توصيف الحدث بأنه جزء من الكارثة اليهودية، وأن المهاجمين إما "نازيين" أو "دواعش"، وأنها أكبر كارثة أصابت المجتمع اليهودي منذ الكارثة اليهودية.

يُثير هذا التوصيف والتأطير للحدث موجة من المواقف المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي تجاه قطاع غزة وليس تجاه حركة حماس فقط، فقد انتشرت عبارات مثل "يجب محو غزة" أو "تسويتها في الأرض"، دون استعداد لقبول أي نوع من المساواة بين القتلى الإسرائيليين المدنيين والقتلى الفلسطينيين المدنيين، وتُفسِّر هذه الصدمة التجنيد الكبير في المجتمع الإسرائيلي، والتأييد الشامل لعملية عسكرية إسرائيلية قاسية في القطاع سواء من الجو أم من خلال دعم عملية بريّة للقضاء على حكم حركة حماس في قطاع غزة.[18]

5. تشكيل حكومة الطوارئ:

بعد الحرب مباشرة، تأسست حكومة طوارئ في "إسرائيل"، من خلال انضمام حزب المعسكر الرسمي بقيادة بني جانتس للحكومة. تعود فكرة تشكيل حكومة طوارئ في وقت الحرب إلى سنة 1967، حيث انضم مناحيم بيجن Menachem Begin، رئيس حزب "حيروت Herut" (لاحقاً: حزب الليكود) إلى حكومة حزب العمل برئاسة ليفي أشكول Levi Eshkol عشية اندلاع حرب حزيران/ يونيو، وقد استمرت هذه الحكومة لفترة الحرب، ومن ثم خرج منها بيجن مرة أخرى لصفوف المعارضة. وقد تأسس مجلس حرب مصغر (مطبخ عسكري) في "إسرائيل" خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وضمّ أربعة أعضاء اتخذوا القرارات المتعلقة بسير العمليات العسكرية بدون الرجوع للحكومة التي أقرت قرارات "المطبخ" بأثر رجعي. ومن هذه التجربة، على ما يبدو، استوحى المعسكر الرسمي فكرة "المطبخ الحربي" الضيق التي طرحها على نتنياهو.

تختلف حكومة الطوارئ عن حكومة الوحدة الوطنية، فالأخيرة يتم فيها توزيع حقائب وزارية بين مركبات الحكومة، وتستمر بالعمل كحكومة عادية حتى إجراء انتخابات جديدة. أما حكومة الطوارئ فإنها تعمل وقت الحرب بدون توزيع حقائب وزارية فعلية على الأعضاء الجدد فيها. ولا تعدّ قرارات مجلس الحرب ملزمة من الناحية القانونية، فعليها أن تُقر بالمجلس الوزاري المصغر لكي تأخذ طابعاً قانونياً.

في جلسة رؤساء قوائم الائتلاف الحكومي يوم الثلاثاء 2023/10/10، أقرَّت القوائم تشكيل حكومة طوارئ، بمشاركة حزب المعسكر الرسمي برئاسة بني جانتس، وإقامة مجلس وزاري مصغر جداً (مجلس حرب) يضمّ نتنياهو، وجانتس، وجادي آيزنكوت Gadi Eisenkot من المعسكر الرسمي، ووزير الدفاع يوآف جالانت، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر Ron Dermer.[19] وقد أقرت الحكومة تشكيل هذا المجلس المصغر (مطبخ الحرب) بناء على طلب المعسكر الرسمي الذي اشترط انضمامه لحكومة الطوارئ بتشكيل هذا المجلس، واستبعاد الكثير من الوزراء في المجلس الحالي والذي وصل عددهم إلى عشرة، ومنهم

وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ووزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير القضاء ياريف ليفين.

رفض حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لابيد، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان الانضمام لحكومة الطوارئ، فقد اشترط لابيد انضمامه بإقالة وزراء اليمين المتطرف بن جفير وسموتريتش، في حين اشترط ليبرمان الانضمام بتصفية حركة حماس وقادتها في قطاع غزة، وعلى الرغم من أن هذه الأهداف كانت معلنة فلم ينضم ليبرمان للحكومة، وربما يعود السبب لعدم تحمس نتنياهو نفسه لانضمام ليبرمان، وعدم ثقته به.

سعى نتنياهو من حكومة الطوارئ إلى توزيع مسؤولية نتائج الحرب على شخصيات أخرى، ويدرك نتنياهو أن لجنة تحقيق رسمية سوف تُقام بعد الحرب، وسوف تفحص اللجنة، ومن بين ما ستفحصه المسؤولية عن إدارة الحرب ونتائجها والثمن الذي تمّ دفعه خلالها. لذلك فمع بقاء الحكومة الحالية، فإن المسؤولية ستكون على كاهل نتنياهو وحده، فقد حذّره وزير الدفاع جالانت في آذار/ مارس 2023 من العواقب الأمنية للتغييرات الدستورية، وصورة "إسرائيل" الضعيفة في عيون أعدائها بسبب الانقسام الداخلي. لذلك فإن تشكيل حكومة طوارئ سوف يوزع المسؤولية على أطراف أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتنياهو يحتاج الحصول على شرعية للخطوات العسكرية القادمة، وشرعيته ستكون أعلى في ظلّ وجود حكومة طوارئ، يكون في عضويتها جنرالات سابقين، وخصوصاً رؤساء هيئة أركان سابقين مثل جانتس وآيزنكوت.

أما المعسكر الرسمي فإن له مصلحة في المشاركة في قيادة دفة الحرب من هذه النقطة، والظهور أنه المنقذ لـ"إسرائيل" في ظلّ حكومة فاشلة، ومجلس وزاري غير مؤهل، وخصوصاً وأن لديه شخصيتان عسكريتان لهما تجربتهما واحترامها الشعبي الكبير (جانتس وآيزنكوت). ينسجم انضمام المعسكر الرسمي للحكومة ضمن نهج سياسي تبناه منذ اندلاع الأزمة الدستورية، وهو الظهور بأنه حزب يتعالى عن الخلافات الحزبية والسياسية من أجل مصلحة "الدولة"، وكما فعل خلال الأزمة الدستورية من خلال استجابته لكل نداءات المباحثات للتوصل لتوافق جماعي حول التغييرات الدستورية، ويأمل جانتس أنه بعد انتهاء الحرب، أن يتحول إلى حزب سلطة بلا منافس، وخصوصاً وأن مستقبل نتنياهو السياسي أصبح مشكوكاً فيه بعد هذا الإخفاق الكبير، بغضّ النظر عن النتائج النهائية للحرب.

ظهر المجتمع الإسرائيلي خلال الحرب كقبيلة واحدة، مُجمعة على الحرب والانتصار فيها، وما زال تأييد الحرب كبيراً في المجتمع الإسرائيلي وذلك على الرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبّدها الجيش في المعارك، والضغط الاقتصادي الكبير، والعيش في حالة الطوارئ، وإخلاء مئات الآلاف من الناس من منطقة الشمال والجنوب.

6. مستقبل نتنياهو والحرب:

بات واضحاً أن نتنياهو يُدير الحرب بناء على مصالحه السياسية الداخلية، ومحاولته البقاء في المشهد السياسي بعد أحداث 2023/10/7 التي وقعت تحت حكمه. ويرى نتنياهو في إطالة الحرب وسيلة مركزية في الحفاظ على بقائه، ومحاولة ترميم مكانته السياسية والشعبية. تلتقي مصالح نتنياهو مع مصالح المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فالطرفان معنيان باستمرار الحرب حتى تحقيق الأهداف العسكرية منها، وهو القضاء على حركة حماس، حتى لو استمرت الحرب شهوراً عديدة أو حتى أعوام. وعلى الرغم من التوتر المتراكم بين نتنياهو وحكومته والجيش، والذي بدأ قبل 2023/10/7 واستمر خلال الحرب على غزة، فإنهما متفقان على استمرار الحرب كل لمصالحه، نتنياهو يبحث عن البقاء السياسي، في حين أن الجيش يريد استعادة هيبته التي كسرت في 2023/10/7، وغير مهتم بالمشهد والسجالات السياسية الداخلية في "إسرائيل"، ولا شكّ أن الجيش كان سيفضّل تبديل نتنياهو بشخص آخر قادم من عمق المؤسسة العسكرية، ولكن يضمن له استمرار الحرب.[20]

يعمل نتنياهو بمثابرة للحفاظ على حكمه، فبالإضافة إلى إطالة الحرب، وتصريحاته المتكررة بأنه لن يوقف الحرب حتى القضاء على حركة حماس، فإنه عمل على تثبيت حكومته من خلال الحفاظ على مصالح مركّباتها المختلفة، فقد حافظ على الميزانيات المخصصة للأحزاب الدينية الأرثوذكسية في الموازنة العامة لسنة 2023 في أعقاب الحرب، ولم ينفذ تقليصات جوهرية في الأموال المخصصة للتعليم الديني. كما أنه دعم مساعي وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير في توزيع السلاح على الناس، وإقامة فرق حراسة محلية مسلحة في البلدات اليهودية، والتي وصل عددها لنحو 750 فرقة حراسة. وتوافق مع اليمين الاستيطاني، الذي يمثله حزب الصهيونية الدينية برئاسة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، فيما يتعلق بتجميد الأموال المخصصة للسلطة الفلسطينية، وتصريحه بأنه لن يسمح بعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.

وينتج نتنياهو، إلى جانب تصميمه على إطالة الحرب، وتثبيت أركان حكومته، سردية يمينية لأحداث 2023/10/7 لتسويقها لقواعد اليمين، وتتمحور هذه السردية في النقاط التالية:

- أن المؤسسة العسكرية والأمنية هي المسؤولة عن إخفاق 2023/10/7، فهي من تقع على عاتقها مهمة الإنذار بتحضيرات حماس بتنفيذ هجوم كبير في جنوب "إسرائيل".
- تحميل الاحتجاجات الشعبية التي خرجت في "إسرائيل" ضدّ حكومته بسبب التغييرات الدستورية التي كانت تنوي الحكومة تنفيذها، والعصيان العسكري الذي رافق هذا الاحتجاج، وخصوصاً في سلاح الجو الإسرائيلي، مسؤولية الانطباع الذي وصل لأعداء "إسرائيل" أن الأخيرة منقسمة داخلياً، وأن المؤسسة العسكرية ضعيفة بسبب رفض الخدمة العسكرية.

- تحميل اتفاقيات أوسلو وفكِّ الارتباط عن قطاع غزة سنة 2005، مسؤولية الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن هذه الأحداث هي التي أدت إلى صعود حركة حماس كقوة عسكرية، بسبب غياب السيطرة العسكرية والأمنية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

يهدف نتنياهو إلى تقديم صورة انتصار في الحرب، يستطيع من خلالها التغطية على إخفاق 2023/10/7، وتثبيت مركبات حكومته، وإعادة تشكيل وبناء قواعده الانتخابية حول قيادته لليمين و"إسرائيل".[21] ويدرك نتنياهو أن بقاءه في السلطة يتعلق في إقناع مؤيديه بدعمه بعد الحرب، وهكذا يراهن على غياب إجماع في الشارع الإسرائيلي على خروجه من المشهد. وفي تحليل للاستطلاعات التي أجريت في المجتمع الإسرائيلي منذ بداية الحرب، ظهر أن التغيير الأساسي الذي أحدثه نتنياهو هو في إعادة تجميع قواعده التقليدية حول قيادته من جديد. وفي الاستطلاع الأخير للقناة 13 أو Channel 13 الإسرائيلية، تبين أن 72% من الإسرائيليين يؤيدون استقالة نتنياهو فوراً أو بعد الحرب مباشرة (31% عليه الاستقالة فوراً، و41% عليه الاستقالة مباشرة بعد انتهاء الحرب)، وعند فحص مواقف الذين صوتوا لمركبات الحكومة في الانتخابات الأخيرة، يشير الاستطلاع إلى أن 70% يؤيدون بقاء نتنياهو في الحكم حتى بعد انتهاء الحرب، وفقط 20% منهم يعتقدون أن عليه الاستقالة بعد الحرب.[22]

7. السجال الإسرائيلي حول أهداف الحرب:

يشير السجال في المجتمع الإسرائيلي إلى تحول، تدريجي بطيء، في الثقة بقدرة "إسرائيل" على تحقيق أهداف الحرب، المعلنة بشكل رسمي في القضاء على حركة حماس، واستعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة. ويمكن الإشارة إلى أن السجال يدور حول النقاط التالية:

أ. التناقض الجوهري بين هدفيّ الحرب: القضاء على حماس وتحرير المحتجزين، فلا يمكن تحقيقهما معاً، وتحقيق واحد منهما سيعني التنازل عن الآخر، فالذهاب إلى حرب طويلة هدفها المعلن هو القضاء على البنية المدنية والعسكرية لحركة حماس وسيكون ثمنه تعريض حياة المحتجزين للخطر، وربما موتهم جميعاً، سواء جراء القصف والعمليات العسكرية الإسرائيلية، أم كما يزعم بعض الخبراء، جراء قتلهم من طرف آسريهم عندما يشعرون أن نهايتهم اقتربت. في المقابل، فإن استعادة المحتجزين الإسرائيليين أحياء سيكون معناه التنازل عن هدف القضاء كُلياً على البنية المدنية والعسكرية لحركة حماس، التي أعلنت أن أي حديث عن صفقات تبادل أسرى ورهائن سيكون فقط بعد وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وهذا ما دفع رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت Ehud Olmert إلى المطالبة بوقف الحرب من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تحرير المحتجزين الإسرائيليين، الذي يجب أن يكون برأيه الهدف الأساسي من الحرب.[23]

ب. مدى واقعية فكرة القضاء على حركة حماس: فهذا الهدف أصبح في نظر الكثير من الإسرائيليين هدفاً غير واقعي ولا يمكن تحقيقه، أو أن تحقيقه يعني استمرار الحرب لسنوات واحتلال قطاع غزة وما يترتب على ذلك من تكاليف اقتصادية، وعسكرية، وبشرية، ودولية. لذلك تحوّل الالتفاف الجماهيري حول هذا الهدف إلى بداية التشكيك في واقعية تحقيقه، أو أن تحقيقه يتأتى من خلال الأدوات العسكرية فقط.[24]

ج. تحييد السياسة في زمن الحرب: فمع بداية الحرب تمّ الإجماع على تحييد الخلافات السياسية والحزبية جانباً، والحديث عن أهمية الوحدة في زمن الحرب، حتى لو استدعى ذلك، في نظر المعارضين للحكومة، في عدم مطالبة نتنياهو بالاستقالة، وحتى الانضمام لحكومة وحدة وطنية، والتي تمخضت بالنهاية عن حكومة طوارئ. ففي بداية الحرب، أعلن رئيس المعارضة يائير لابيد عن استعداده المشاركة في الحكومة، ورفض المطالبة باستقالة نتنياهو بسبب 2023/10/7. ولكن هذا الإجماع تصدّع بعد عدة أسابيع باتجاه مطالبة نتنياهو بالاستقالة، حيث غيّر لابيد موقفه السابق مطالباً نتنياهو بالتنحي عن الحكم.[25] كما أن شعار الحرب "معاً ننتصر" لم يعد محل إجماع في المجتمع الإسرائيلي، فقد ظهرت الخلافات السياسية من جديد، حتى إن تياراً في حزب المعسكر الرسمي برئاسة بني جانتس طالب بالانسحاب من الحكومة،[26] وبدأت المظاهرات بالخروج للمطالبة باستقالة نتنياهو.

لا تملك "إسرائيل" تصوراً سياسياً واضحاً أو على الأقل تصوراً توافقياً على اليوم التالي، هنالك توجهات متباينة داخل الحكومة بهذا الشأن، وهي واحدة من نقاط الخلاف بين "إسرائيل" والولايات المتحدة. والمفارقة في هذا الصدد، أن الولايات تدعم "إسرائيل" في حربها عسكرياً وديبلوماسياً واقتصادياً، ولكن "إسرائيل" هي العائق الأساسي أمام التصور السياسي الأمريكي لليوم التالي، طبعاً كل ذلك على فرض أن "إسرائيل" نجحت في تحقيق أهدافها. التصور الأمريكي هو عودة ما تطلق عليه سلطة فلسطينية متجددة إلى قطاع غزة، أما التصورات الإسرائيلية تبدأ من الترانسفير وعودة الاستيطان للقطاع، مروراً بفكرة إدارة مدنية فلسطينية محلية على غرار روابط القرى في الضفة الغربية في أواخر السبعينيات، وانتهاء بالسيطرة الأمنية العسكرية على قطاع غزة. وكان نتنياهو قد نشر مقالاً في "وول ستريت جورنال The Wall Street Journal" أشار فيه إلى رؤيته للأفق السياسي لقطاع غزة، المتمثل في ثلاثة محاور، هي: القضاء على حركة حماس، وتحويل غزة إلى منطقة منزوعة السلاح، و"تعليم الفلسطيني وتثقيفه على عدم كراهية اليهود"!![27] بالرغم من أن جوهر المشكلة يكمن في احتلال الصهاينة اليهود لأرض الفلسطيني، ومصادرة أملاكه، وامتهان كرامته، وحرمانه من حقوقه الإنسانية الطبيعية. ويرفض نتنياهو حسم الموضوع في الحكومة بسبب خوفه من تفكيك حكومته والذهاب إلى انتخابات سيخسر فيها حتماً.

ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2023 بنحو 9.842 ملايين نسمة، بينهم 7.208 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.2% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 9.662 ملايين نسمة، بينهم 7.101 ملايين يهودي، أي ما نسبته 73.5% من السكان في نهاية سنة 2022. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدّرته الدائرة سنة 2023 بنحو 2.079 مليون، مقارنة بنحو 2.039 مليون سنة 2022، أي ما نسبته 21.1% من السكان (انظر جدول 5/2). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (389 ألفاً تقريباً)[28] والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.665 مليون سنة 2023، أي نحو 16.9% من السكان.

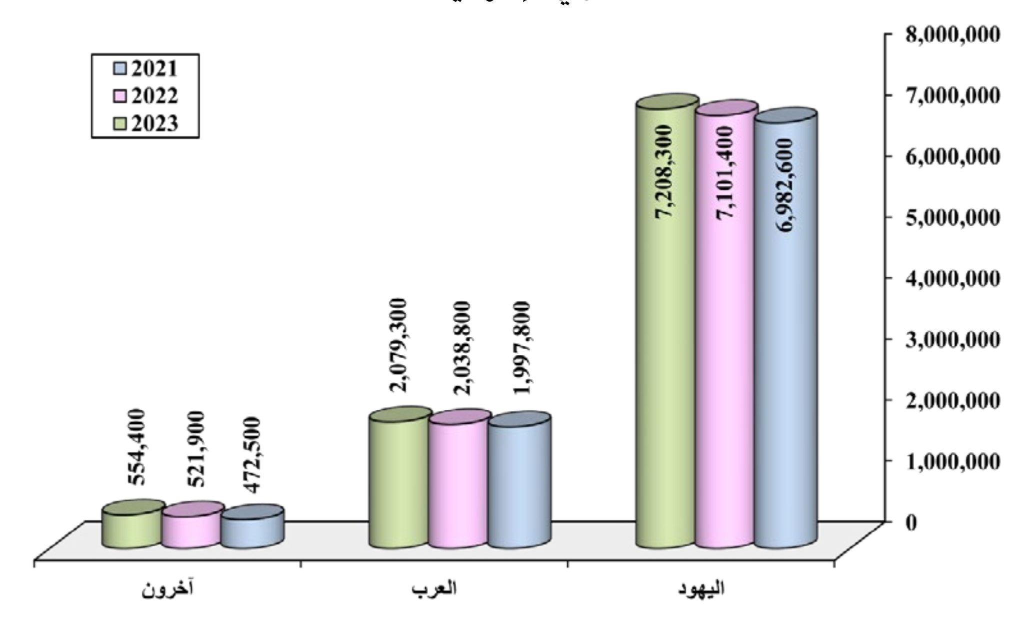
وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2023 نحو 554 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 5.6%، مقارنة بنحو 522 ألفاً سنة 2022. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

وبحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فإن القدس هي المدينة الأكبر في فلسطين المحتلة وإنَّ سكانها يمثلون 10% من مجمل السكان في دولة الاحتلال؛ حيث وصل عدد سكان القدس في نهاية سنة 2022 إلى نحو 979 ألفاً، من بينهم نحو 595 ألف مستوطن ونحو 384 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 39.2%.[29] وبناء على تقديرات إسرائيلية فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس سنة 2023 يبلغ نحو 845 ألف مستوطن، حيث كان عدد اليهود نحو 800 ألف مستوطن في سنة 2021، وحيث ذكر تقرير موقع إحصائيات السكان اليهود في الضفة الغربية WestBankJewishPopulationStats.com أن نسبة نمو المستوطنين زادت إلى 2.5% سنة 2022 و3% سنة 2023؛ أما التقديرات الفلسطينية الصادرة عن معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) فتذكر أن عدد المستوطنين بلغ نحو 954 ألفاً في سنة 2022.[30]

جدول 5/2: أعداد السكان في "إسرائيل" – سنوات مختارة[31]

السنة	الإجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2010	7,695,100	5,802,400	1,573,100	319,600
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2020	9,289,800	6,873,900	1,957,300	458,600
2021	9,453,000	6,982,600	1,997,800	472,500
2022	9,662,000	7,101,400	2,038,800	521,900
2023	9,842,000	7,208,300	2,079,300	554,400

أعداد السكان في "إسرائيل" 2021–2023



وفي سنة 2022 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2.2%؛ والحقيقة أن ارتفاع هذه النسبة عن المؤشرات السنوية المعتادة يعود إلى أن 38% من الزيادة كانت بسبب قدوم أعداد أكبر من المهاجرين اليهود معظمهم من روسيا وأوكرانيا (0.84% من معدل الزيادة 2.2%)، أي أن الزيادة الفعلية الناتجة عن النمو الطبيعي بسبب المواليد لم تتجاوز 1.4%.[32] وبلغت الزيادة نحو 1.86% في سنة 2023؛ بنسبة زيادة لليهود في سنة 2023 بلغت 1.5%، وللعرب بمن فيهم

شرقي القدس والجولان 1.99%. واستناداً إلى بيانات النمو السكاني، يتوقع أن يصل عدد السكان في "إسرائيل" إلى 10 ملايين في نهاية سنة 2024، في الأوضاع المعتادة. غير أن معركة طوفان الأقصى، وما أحدثته من اهتزاز عميق في نظرية الأمن الإسرائيلي، وفكرة الملاذ الآمن لليهود، قد أربكت كافة التوقعات بشأن النمو السكاني اليهودي. ويصعب تقديم أي توقعات سكانية مستقبلية في ضوء أن هذه المعركة ما زالت محتدمة حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

ووفق إحصائيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية والمكتبة الافتراضية اليهودية Jewish Virtual Library لسنة 2021، فقد بلغ متوسط العمر في "إسرائيل" 80.5 عاماً للرجال، و84.6 عاماً للنساء، وقد تمّ تصنيف "إسرائيل" في المرتبة الثامنة عالمياً من حيث ارتفاع معدل متوسط العمر، حيث تتقدم على العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وإيطاليا وفرنسا وغيرها.[33] ومن بين اليهود الذين تبلغ أعمارهم 20 عاماً فأكثر، هناك 44% يعرّفون أنفسهم بأنهم علمانيون، ويُعرّف 21% أنفسهم بأنهم محافظون لكن ليسوا متدينين، وهناك 12% يرون أنفسهم متدينين محافظين، وهناك 12% متدينون، و11% أرثوذكس متشددون.[34]

وفي سنة 2018، تجاوزت خصوبةُ المرأة اليهودية خصوبةَ المرأة العربية لأول مرة، وبلغ المعدل بين النساء اليهوديات اللاتي يعشن في "إسرائيل" ومستوطنات الضفة الغربية 3.05 مقابل 3.04 للنساء العربيات، وبلغ معدل الخصوبة الإجمالي 3.17 طفل لكل امرأة، وذلك سنة 2018. ووصلت هذه النسبة إلى 3.03سنة 2022، وكان الانخفاض معظمه في المجتمعات الإسلامية (3.2 إلى 2.91)، والدرزية (2.16 إلى 1.85)، والمسيحية (2.06 إلى 1.68).[35]

فلسطينيو 1948:

يجدر الانتباه إلى أن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار. أما بالإشارة إلى التوزيع الديني لفلسطينيي 1948، فوفق معطيات نهاية سنة 2022، هناك نحو 1.747 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 85.7%، ونحو 150 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.4%، ونحو 140 ألفاً من المسيحيين بنسبة 6.8%.[36]

وقد عانى مجتمع فلسطينيي 1948 بشكل كبير من انتشار الجريمة والجريمة المنظمة وفوضى انتشار السلاح غير المرخَّص. كما عانى فلسطينيو الـ 48 من تقاعس السلطات المسؤولة وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع عصابات الجريمة؛ فيما يبدو سعياً إسرائيلياً غير معلن لإيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين.

ومع تولي الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة الحكم في نهاية سنة 2022، حدث تصاعدٌ حادٌ ومضاعف في أعداد ضحايا العنف والجريمة في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 في المجتمع العربي الفلسطيني في "إسرائيل". وبحسب التقرير السنوي لمركز أمان – المركز العربي لمجتمع آمن، حول أعداد ضحايا العنف والجريمة في المجتمع العربي مع نهاية سنة 2023، وصل عدد الضحايا مع نهاية 2023 إلى رقم قياسي غير مسبوق بلغ 247 ضحية، وهو ما يشكّل ارتفاعاً بنسبة 122% مقارنة بسنة 2022 الذي بلغ عدد الضحايا فيه 111 ضحية. وتُعدُّ اللد البلدة العربية الأكثر معاناةً من العنف والإجرام بواقع 18 قتيلاً، تليها الناصرة بواقع 16 قتيلاً، ثم رهط 14 قتيلاً. وتشير المعطيات إلى ارتفاع في أعداد الضحايا القاصرين دون سن الـ 17 بنسبة 33%، حيث وصل عددهم سنة 2023 إلى 14 ضحية، بينهم جنين في رحم أمه، مقارنة بـ 9 ضحايا سنة 2022؛ وارتفاع في أعداد الضحايا النساء سنة 2023 بنسبة 45%، واللاتي بلغن 16 ضحية مقابل 11 ضحية سنة 2022.[37]

وأفادت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية، أنّه بعد معركة طوفان الأقصى، تقدّم نحو 256 ألف إسرائيلي بطلبات للحصول على تراخيص لحمل السلاح، ونقلت الصحيفة عن المدير العام السابق لوزارة الأمن القومي الإسرائيلية تومر لوتان Tomer Lotan قوله إن الحكومة الإسرائيلية أصدرت 13 ألف ترخيص لحمل الأسلحة النارية في سنة 2022، كما أصدرت 23 ألف ترخيص منذ بداية سنة 2023 وحتى 2023/10/7. وأضاف لوتان أنه بعد عملية طوفان الأقصى وحتى أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 تمّت الموافقة على 26 ألف ترخيص جديد لحمل السلاح في أقل من 8 أسابيع، في حين تلقى 44 ألف إسرائيلي آخر "موافقة مشروطة". وحذّر لوتان من أن "إسرائيل" ستدفع "ثمناً باهظاً" لانتشار الأسلحة الخاصة، حيث ستشهد المزيد من حوادث إطلاق النار وحالات الانتحار والصراعات اليومية التي تتصاعد إلى مسلحة.[38]

ومن جهة أخرى، زاد التحريض في الأوساط الإسرائيلية الصهيونية ضدّ فلسطينيي 1948 وضدّ الفلسطينيين عموماً. ووفق مؤشر العنصرية والتحريض في المحادثات العامة المنشورة باللغة العبرية على الإنترنت خلال سنة 2022، الذي نشره المركز العربي لتطوير الإعلام في 2023/3/28، فقد شهدت سنة 2022 ازدياداً ملحوظاً في حجم الخطاب العنيف تجاه الجمهور العربي والفلسطيني، حيث ارتفع الخطاب العنيف بما نسبته 10% مقارنة بسنة 2021، ووصل عدد المنشورات العنيفة المنشورة عبر الشبكات باللغة العبرية إلى 685 ألف محادثة، مقارنة بـ 620 ألف منشور عنيف خلال سنة 2021.[39]

الهجرة اليهودية:

قدِمَ إلى "إسرائيل" خلال سنة 2023، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 45,985 مهاجراً، مقارنةً بـ 74,714 مهاجراً و25,497 مهاجراً في سنتي 2022 و2021 على التوالي، وقد تضاعف عدد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" سنة 2022 ثلاثة أضعاف السنة عن التي سبقتها، ويرجح أن يكون السبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، حيث كانت نسبة القادمين من روسيا 58% ومن أوكرانيا 21.3% من المهاجرين لتلك السنة.[40] من ناحية أخرى، أشارت دائرة الإحصاء الإسرائيلية أنه منذ من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حدث انخفاض كبير في عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" بسبب معركة طوفان الأقصى، وظروف الحرب والعدوان على قطاع غزة (انظر جدول 5/3).

وذكرت الإحصائيات أن عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ إقامته سنة 1948 بلغ 3.4 ملايين، منهم 46.2% وصلوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1990.[41] وتظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2005–2023، غير أنها تظلّ معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتهم على نحو واسع.

وتشير المعطيات الأولية إلى تصاعد الهجرة اليهودية المعاكسة من "إسرائيل" إلى الخارج نتيجة معركة طوفان الأقصى وفقدان المجتمع اليهودي الصهيوني الشعور بالأمن والاستقرار، وأن نحو 370 ألف يهودي على الأقل غادروا الكيان في الشهرين الأولين للحرب.[42]

جدول 5/3: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2023[43]

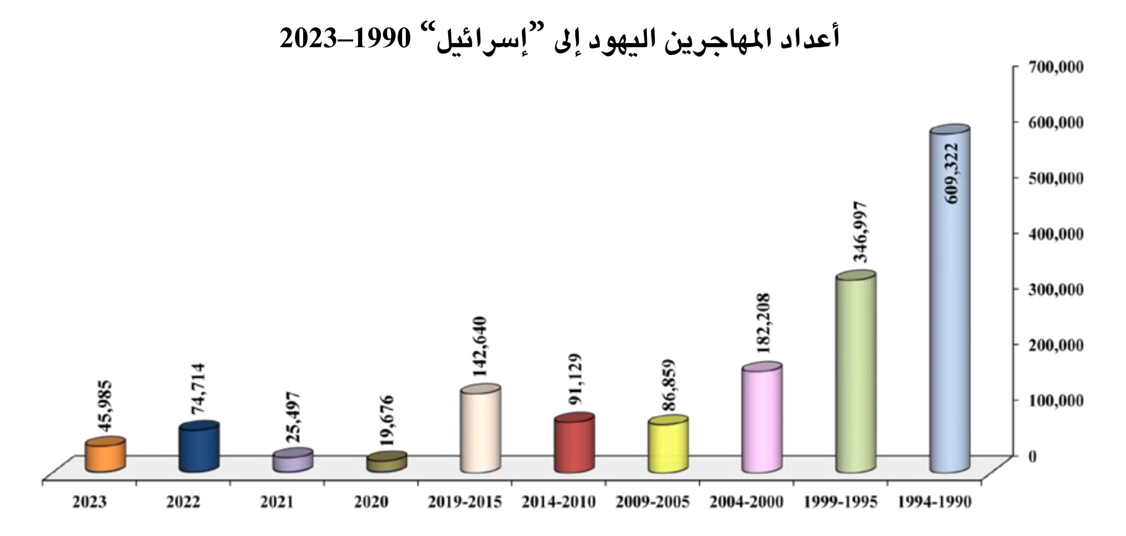
السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2019–2015	2020	2021	2022	2023	المجموع الكلي
العدد	142,640	19,676	25,497	74,714	45,985	**1,625,027**

ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 560–596 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2016، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد.[44]

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019، ما عدا الفترة 2020–2023.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2023



يهود العالم:

يُقدّر عدد اليهود في العالم بنحو 16.783 مليون نسمة في بداية سنة 2023، تعيش غالبيتهم العظمى في الولايات المتحدة و"إسرائيل". ويُعدُّ هذا الرقم قفزة في تقديرات أعداد اليهود مقارنة بالسنوات الماضية. وترجع أسباب الزيادة "المفاجئة" في الأرقام التي اعتادت المصادر نفسها نشرها، أنها ضمَّت إليها مؤخراً أولئك اليهود الذين لا يؤمنون باليهودية ديناً، والأبناء الذين يكون أحد والديهم من اليهود، ومعظمهم في الولايات المتحدة.

وفي مطلع 2023، كان يقيم في الولايات المتحدة نحو 7.5 ملايين يهودي، حيث تمثل التجمّع الأكبر لليهود في العالم، بنسبة 44.7%، تليها "إسرائيل" بنحو 7.2 ملايين (42.9%)، ثم فرنسا وكندا وبريطانيا وغيرها.

وبحسب الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، يعيش نحو 27 ألف يهودي في بلدان ذات أغلبية مسلمة، حيث يتواجد نحو 14 ألف يهودي في تركيا، و9 آلاف في إيران، وألفين في المغرب. وأشارت الوكالة أنه إذا ما تمّ إضافة اليهود المؤهلين للحصول على الجنسية الإسرائيلية بموجب قانون العودة، الذي يتطلب وجود جدٍّ واحد على الأقل، فإن عدد اليهود في العالم سيصل إلى 25.5 مليون نسمة.[45]

وكان سرجيو ديلا بيرجولا، المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية، قد أشار إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ نحو 6 ملايين نسمة سنة 2020؛ بينما يشير استطلاع أجراه معهد بيو للأبحاث Pew Research Center إلى أن عدد اليهود في الولايات المتحدة في السنة نفسها بلغ 7.5 ملايين نسمة، بزيادة قدرها 800 ألف عن سنة 2013.

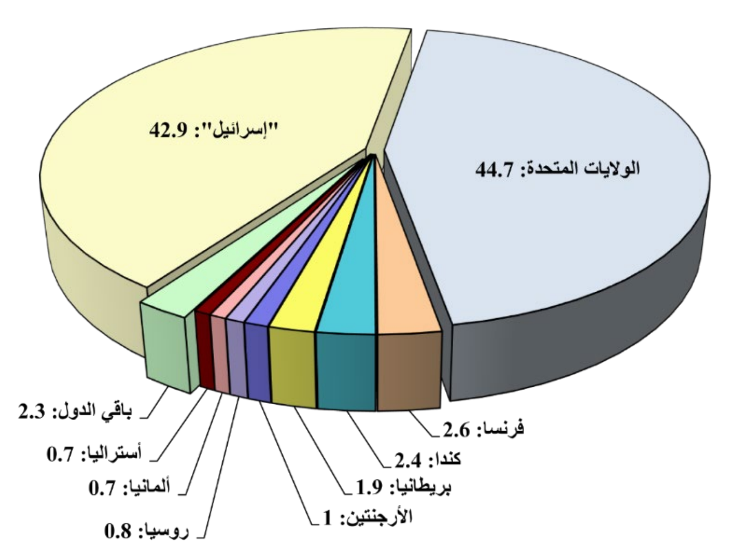
وقد اعتمدت المكتبة الافتراضية اليهودية هذا العدد لاحقاً، ولكن اعتباراً من بداية سنة 2023. وظهر تقدير آخر سنة 2020 في الكتاب السنوي اليهودي الأمريكي American Jewish Year Book لإيرا شيسكين Ira Sheskin وأرنولد داشيفسكي Arnold Dashefsky أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يبلغ 7.3 ملايين نسمة، وهو عدد قريب لما قدره استطلاع معهد بيو. ووفقاً لإيرا شيسكين فإن غالبية علماء الاجتماع الأمريكيين يقبلون هذا الاختلاف في الأرقام باعتبارها تقديرات معقولة، وأوضح أن ديلا بيرجولا لم يحسب 1.5 مليون شخص يُعرفون بأنهم "يهود بلا دين".[46] أي ينتمون لليهودية كقومية وليس كدين. ولذلك، فضّلنا في هذا التقرير تثبيت الأرقام الجديدة المحدثة لدى أبرز المصادر المتخصصة.

وبلا شكّ، فإن هذا التباين الكبير في تقدير أعداد اليهود، الذي يرجع أساساً لتعريف من هو اليهودي، يجعل الأمر مربكاً للمتابعين؛ لكنه على كل حال لا ينفي ضآلة عدد اليهود على مستوى العالم، وتركزهم بنسبة تزيد عن 87% في بلدَيْن اثنَيْن، ونسبة النمو البطيئة بشكل عام لأعدادهم؛ كما يؤكد حالة "الذوبان" في المجتمعات الأخرى، وانعكاس مشاكل العولمة وتحدياتها على يهود العالم.

جدول 5/4: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2023[47]

البلد	الولايات المتحدة	"إسرائيل"	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	روسيا	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	7,500	7,208	440	398	312	171	132	125	117	380	**16,783**
النسبة (%)	44.7	42.9	2.6	2.4	1.9	1	0.8	0.7	0.7	2.3	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2023 (%)



ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

تعيش "إسرائيل" حالة اقتصادية متقدمة مقارنة بمستويات الحياة والبيئات الاقتصادية بدول الشرق الأوسط. وهي حالة تعيش على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه وثرواته الطبيعية، وتستفيد من الدعم الأمريكي ومن النفوذ في العالم الغربي؛ كما تستفيد من غياب المخاطر الرسمية العربية، ومن التطبيع مع العديد من البلدان العربية. غير أن معركة طوفان الأقصى وجّهت ضربة قاسية للاقتصاد الإسرائيلي، وأفقدته حالة الاستقرار والأمان، وأوجدت بيئة طاردة للاستثمارات.

وبشكل عام، عانى الاقتصاد الإسرائيلي من عدد من المصاعب في الفترة 2020–2023، التي أمكن تجاوزها، سواء بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)، أم بسبب المقاومة الفلسطينية، فقد ارتفع العجز الحكومي إلى 11.6% والدَّين العام إلى 72.6% من الدخل القومي سنة 2020،[48] بالإضافة إلى خسائر بلغت 2.14 مليار دولار بسبب العدوان على قطاع غزة في معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021.[49] أما معركة طوفان الأقصى فقد شطبت عدة سنوات من النمو الاقتصادي، وتجاوزت الخسائر المباشرة وغير المباشرة كل الأرقام والإحصائيات السلبية التي شهدتها "إسرائيل" خلال حروبها السابقة.

فقد شهد الشيكل انخفاضاً يزيد عن 5% من قيمته مقابل الدولار، ووصل إلى أدنى مستوياته منذ سنة 2012، حيث وصل إلى 4.08 شيكل، وذلك بالرغم من التدخل المباشر من قبل "بنك إسرائيل"، الذي قام بضخّ نحو 30 مليار دولار لاحتواء الطلب المتزايد على الدولار، كما قام ببيع 8.2 مليار دولار من النقد الأجنبي في تشرين الأول/ أكتوبر كخطوة أولى للحيلولة دون تفاقم أكبر في سعر صرف الشيكل.[50]

وفي 2024/1/22، أطلق محافظ "بنك إسرائيل"، أمير يارون Amir Yaron، تحذيراً بشأن تكاليف الحرب على قطاع غزة، مشيراً إلى أنها قد تبلغ 255 مليار شيكل (68 مليار دولار).[51] وتشير تقديرات "بنك إسرائيل" إلى نمو اقتصادي بنسبة 1.5% فقط سنة 2023؛ وبينما كانت تشير بيانات "بنك إسرائيل" وصندوق النقد الدولي إلى نمو اقتصادي سنة 2024 بنسبة 3.4%، فإن توقعات ما بعد الحرب تشير إلى نمو بنسبة 0.4% فقط خلال سنة 2024.[52] وفي نيسان/ أبريل 2024 نشر "بنك إسرائيل" تقريراً حذّر فيه من التأثير العميق لتراجع سوق البناء على الاقتصاد الفلسطيني، مما قد يتسبب بانخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنحو 25 مليار شيكل (نحو 6.8 مليار دولار). وقدّر التقرير أن الأضرار المباشرة الناجمة عن انكماش قطاع البناء بنسبة 50% تبلغ 14 مليار شيكل (نحو 3.8 مليار دولار)، أي ضعف التقديرات الأولية لوزارة المالية الإسرائيلية.[53] وما زال من السابق لأوانه إعطاء توقعات قريبة إلى الدقة في ظلّ استمرار العدوان على قطاع غزة، وقوة المقاومة، وحالة اللا استقرار في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية الإسرائيلية.

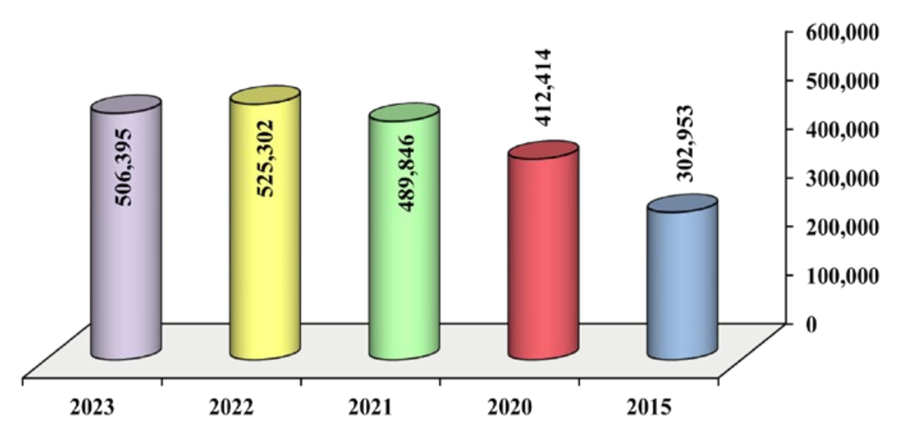
الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، لسنة 2023 ما مجموعه 1,868.4 مليار شيكل (نحو 506 مليارات دولار)، مقارنة بـ 1,763.8 مليار شيكل (نحو 525 مليار دولار) سنة 2022، و1,582 مليار شيكل (نحو 490 مليار دولار) سنة 2021. ووفق هذه التقديرات، فإن الناتج المحلي سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 5.9% لسنة 2023، و11.5% لسنة 2022، و11.6% لسنة 2021. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أنَّ نسبة النمو انخفضت بنسبة 3.6% سنة 2023، بينما ارتفعت بنسبة 7.2% سنة 2022، وبنسبة 18.8% سنة 2021 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/5). مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 5/5: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 و2020–2023 بالأسعار الجارية[54]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2015	1,176,638	302,953	3.8839
2020	1,417,344	412,414	3.4367
2021	1,581,860	489,846	3.2293
2022	1,763,806	525,302	3.3577
2023	1,868,446	506,395	3.6897

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2015 و2020–2023 (بالمليون دولار)



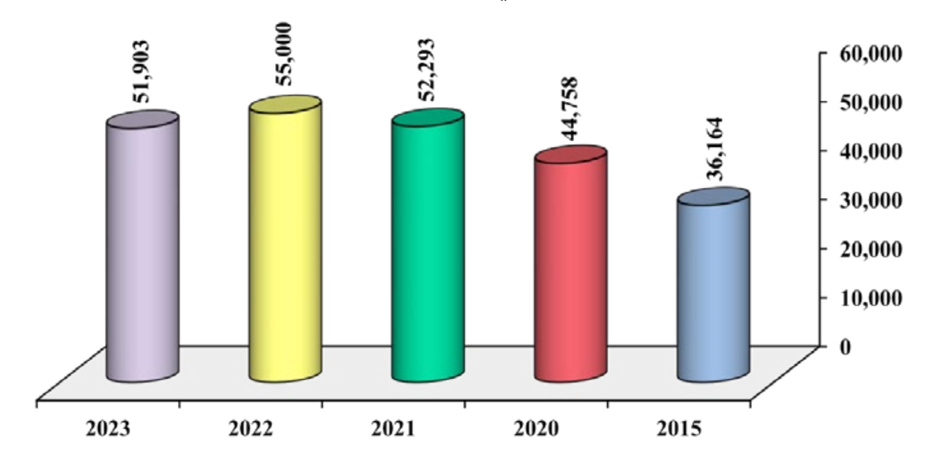
معدل دخل الفرد:

وحسب الإحصائيات فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي سنة 2023 بلغ 191,508 شيكل (نحو 52 ألف دولار)، مقارنة بـ 184,672 شيكل (55 ألف دولار) سنة 2022، و168,869 شيكل (52,293 دولار) سنة 2021. ووفق هذه الإحصائيات، فإن معدل دخل الفرد سجل نمواً بالعملة المحلية بلغ 3.7% سنة 2023، و9.4% لسنة 2022، و9.8% لسنة 2021. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن هذه النسبة سجلت تراجعاً مقداره 5.6% سنة 2023، بينما ارتفعت بنسبة 5.2% سنة 2022، وبنسبة 16.8% سنة 2021 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/6).

جدول 5/6: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015 و2020–2023 بالأسعار الجارية[55]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2015	140,459	36,164
2020	153,820	44,758
2021	168,869	52,293
2022	184,672	55,000
2023	191,508	51,903

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2015 و2020–2023 (بالدولار)



مؤشرات الفقر:

تراجع دخل الإسرائيليين بنسبة 20% بعد عملية طوفان الأقصى والعدوان على قطاع غزة، وذلك بحسب تقرير الفقر السنوي لمنظمة "لاتيت Latet" الإسرائيلية الذي نشر في 2023/12/19. وقدّر التقرير أن هناك نحو 710 آلاف أسرة (22%) في "إسرائيل" تعيش في حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنة بـ 522 ألف أسرة سنة 2021، وأشار 85% ممن شملهم الاستطلاع إلى صعوبة ضمان إمدادات الماء الساخن أو الكهرباء اللازمة لتشغيل الأجهزة في منازلهم. وحدّد التقرير خط الفقر بـ 5,107 شيكل (نحو 1,400 دولار) شهرياً للفرد، وأضاف أن 81.8% ممن يتلقون مساعدات مديونون، و81.6% من متلقي المساعدات المسنين يعيشون تحت خط الفقر؛ هذا بالإضافة إلى أن 100% من الجمعيات المخصصة لدعم الفقراء، لم تتلقَ أي مساعدات من الحكومة الإسرائيلية منذ بداية الحرب.[56]

أما تقرير الفقر السنوي الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني National Insurance of Israel (NII) في 2023/12/28 فقد حدّد خط الفقر بـ 3,076 شيكل (نحو 850 دولار) لسنة 2022، وأشار إلى أن نحو 1.98 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في "إسرائيل"، بنسبة فقر 21% بين الأفراد و20.2% بين الأسر. وأضاف التقرير إلى أن نسبة الفقر بين العرب كانت 39%، وبين اليهود غير الحريديم 14%.[57]

ميزانية الحكومة الإسرائيلية:

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2023 بلغ 698.149 مليار شيكل (نحو 182.8 مليار دولار)؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 674.27 مليار شيكل (200.8 مليار دولار) في سنة 2022 (انظر جدول 5/7). غير أن الأرقام النهائية لسنة 2023، والتي لم تظهر بعد، ستكشف على الأغلب ارتفاعاً كبيراً؛ نتيجة معركة طوفان الأقصى ونفقات الحرب على قطاع غزة.

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية المشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2022 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 441.458 مليار شيكل (نحو 131.5 مليار دولار)، من ضمنها 83.446 مليار شيكل (نحو 24.85 مليار دولار) صرفت على الجيش، و21.375 مليار شيكل (نحو 6.4 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و86.758 مليار شيكل (نحو 25.8 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و69.679 مليار شيكل (نحو 20.75 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية، و53.632 مليار شيكل (نحو 15.97 مليار دولار) صرفت على الصحة.

كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً لا بأس به من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 126.565 مليار شيكل (نحو 37.69 مليار دولار) سنة 2022 مقارنة بـ 119.78 مليار شيكل (نحو 37.1 مليار دولار) سنة 2021.[58]

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2022 كان 655.07 مليار شيكل (نحو 195.1 مليار دولار) مقارنة بـ 670.43 مليارات شيكل (نحو 207.6 مليار دولار) سنة 2021. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (214.3 مليار شيكل أي نحو 63.8 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (نحو 129.6 مليار شيكل أي نحو 38.6 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2022.[59] ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2021–2023:

جدول 5/7: الإيرادات والمصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية 2021–2023[60]

		2021		2022		2023	
		مليون شيكل	**مليون دولار**	**مليون شيكل**	**مليون دولار**	**مليون شيكل**	**مليون دولار**
الإيرادات	إيرادات جارية	390,922	121,055	445,551	132,695	446,257	116,852
	إيرادات رأسمالية	201,176	62,297	105,256	31,348	164,489	43,071
	إيرادات مخصصة لأغراض محددة في الوزارات	32,435	10,044	47,333	14,097	48,595	12,725
	مشاريع	45,897	14,213	56,931	16,955	38,808	10,162
مجموع الإيرادات الكلي		**670,429**	**207,608**	**655,072**	**195,095**	**698,149**	**182,809**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	452,785	140,212	441,458	131,476	460,940	120,697
	ميزانية التطوير وسداد الديون	167,379	51,831	175,915	52,392	198,401	51,951
	مشاريع	45,779	14,176	56,892	16,944	38,808	10,162
مجموع المصروفات الكلي		**665,944**	**206,219**	**674,266**	**200,812**	**698,149**	**182,809**
نسبة العجز (%)		**0.67–**		**2.9–**		**0**	

ملاحظة: أرقام سنتي 2021 و2022 هي للأداء الحقيقي للمصروفات والإيرادات، أما أرقام سنة 2023 فهي للميزانية المعتمدة.

وتظهر إحصائيات وزارة المالية الإسرائيلية إنفاقاً تراكمياً مقداره 516.1 مليار شيكل (نحو 139.9 مليار دولار) سنة 2023، مقابل إنفاقٍ مقداره 500.2 مليار شيكل (نحو 149 مليار دولار) سنة 2022، قبل احتساب الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. كما وأظهرت أرقام وزارة المالية ارتفاعاً ملحوظاً في نفقات وزارة "الدفاع" في الأشهر الثلاث الأخيرة من سنة 2023 بلغت 40% من مجمل ميزانية وزارة "الدفاع" لتلك السنة، بسبب معركة طوفان الأقصى والعدوان على قطاع غزة، حيث وصلت النفقات إلى 39.3 مليار شيكل (نحو 10.3 مليار دولار) مقابل 20.3 مليار شيكل (نحو 5.8 مليارات دولار) للأشهر الثلاث الأخيرة من سنة 2022.[61]

وفي 2024/3/13 صادق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون الموازنة العامة المعدلة بسبب الحرب لسنة 2024، حيث سيكون سقف الإنفاق الحكومي هو 584.1 مليار شيكل (نحو 160 مليار دولار) بعد نفقات الحرب، بزيادة إجمالية تبلغ 70 مليار شيكل (نحو 19 مليار دولار)، مقارنة مع موازنة الأساس المصادق عليها في أيار/ مايو 2023، آخذة بعين الاعتبار زيادة المصاريف على ما يُسمى "العمليات الدفاعية" جراء الحرب الدائرة على قطاع غزة.[62] وبذلك يتوقع أن يتسع عجز الميزانية إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024.[63]

وفي محاولة لإيجاد سبل لتعزيز الخزانة العامة وتعويض النفقات المستجدة بسبب استنزاف الموارد المالية الإسرائيلية جراء نفقات العدوان على القطاع، تخطط "إسرائيل" لاستدانة 60 مليار دولار في سنة 2024، وتجميد التوظيف الحكومي، وزيادة الضرائب. وفي ظلّ هذه التطورات، تخطط الحكومة لزيادة الإنفاق الدفاعي في سنة 2024 بمقدار 55 مليار شيكل (نحو 15.1 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 85% عن موازنة الدفاع قبل الحرب.[64] كما فرضت السلطات على البنوك دفع ضرائب إضافية تصل إلى 2.5 مليار شيكل (نحو 700 مليون دولار) على مدى العامين المقبلين،[65] بالإضافة إلى حزمة من التدابير تنطوي على فرض ضرائب أعلى وزيادة تكاليف الخدمات الأساسية، حيث شهدت أسعار مختلف السلع والخدمات، بما في ذلك الكهرباء والوقود، زيادات كبيرة بالفعل، وهو ما أثّر على السُكّان في جميع أنحاء "إسرائيل".[66]

ويجب الانتباه إلى أنه قد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

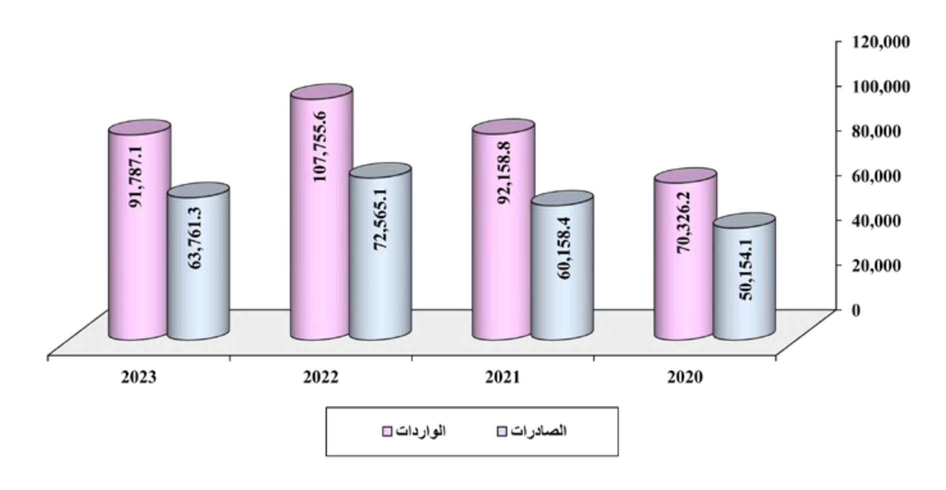
الصادرات والواردات:

بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2023 ما مجموعه 63.76 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 72.57 مليار دولار سنة 2022، و60.16 مليار دولار سنة 2021؛ وبذلك تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة 12.1% سنة 2023، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 20.6% سنة 2022. أما الواردات لسنة 2023، فبلغت ما مجموعه 91.79 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 107.76 مليار دولار سنة 2022، و92.16 مليار دولار سنة 2021؛ وبذلك تكون الواردات قد انخفضت بنسبة 14.8% سنة 2023، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 16.9% سنة 2022 (انظر جدول 5/8). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً؛ وأن النسب مُحتسبة على أساس الدولار، وليس على أساس الشيكل.

جدول 5/8: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2020–2023 بالأسعار الجارية[67]

		الصادرات	الواردات	نسبة العجز (%)
2020	مليون شيكل	172,326.2	241,463.5	40.1–
	مليون دولار	50,154.1	70,326.2	
2021	مليون شيكل	194,080	297,445.8	53.3–
	مليون دولار	60,158.4	92,158.8	
2022	مليون شيكل	243,749.8	361,801.4	48.4–
	مليون دولار	72,565.1	107,755.6	
2023	مليون شيكل	234,824.9	337,774.5	43.8–
	مليون دولار	63,761.3	91,787.1	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2020–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2023 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 17.58 مليار دولار، أي ما يمثل 27.6% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 18.6 مليار دولار في سنة 2022 (25.7% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت نحو 9 مليارات دولار سنة 2023، أي ما يمثل 9.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 9.6 مليارات دولار في سنة 2022 (8.9% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" بعضاً من عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 8.5 مليارات دولار سنة 2023 و9 مليارات دولار سنة 2022، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً مهماً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 5/9).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 3.44 مليارات دولار سنة 2023 و4.6 مليارات دولار سنة 2022، والواردات الإسرائيلية منها 11.2 مليار دولار سنة 2023، ونحو 13.1 مليار دولار سنة 2022. واحتلت ألمانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 8.7 مليارات دولار سنة 2023، بعد أن كان 8.96 مليارات دولار سنة 2022.

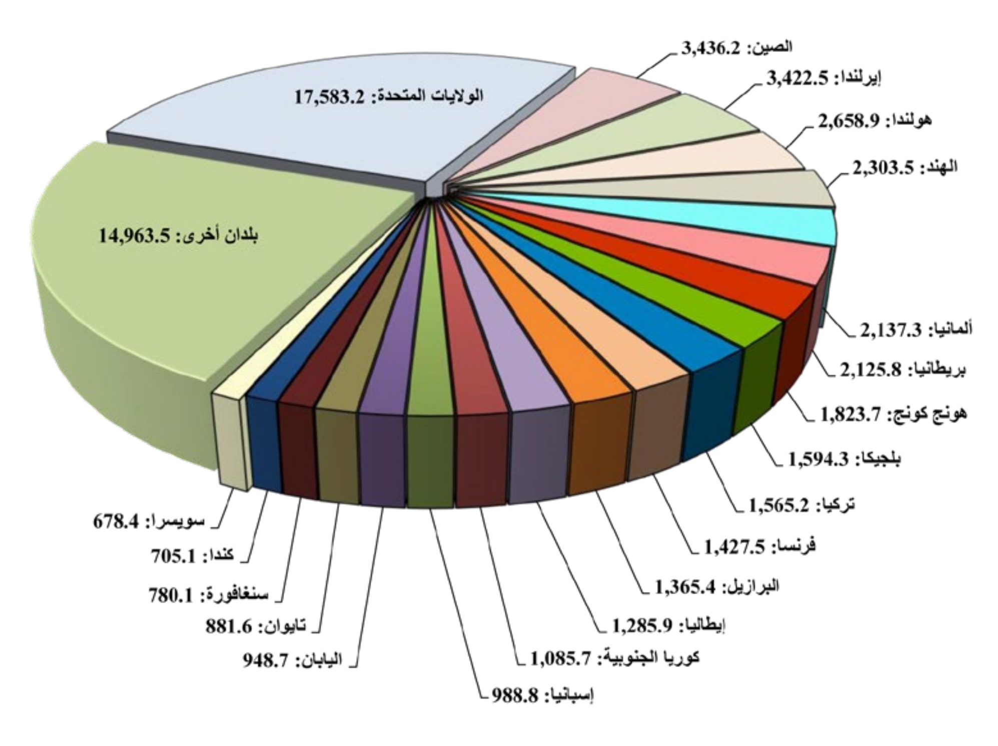
وتقدمت هولندا من المركز السادس سنة 2022 إلى المركز الرابع في سنة 2023، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.6 مليارات دولار. وتراجعت تركيا من المركز الرابع سنة 2022 إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.2 مليارات دولار في سنة 2023، بعد أن كان 8.04 مليارات دولار سنة 2022. واحتلت كل من سويسرا وبلجيكا المركزَين السادس والسابع بتبادل تجاري بلغ 5.6 مليارات دولار و5.45 مليارات دولار على التوالي. وتقدمت إيرلندا من المركز الثالث عشر سنة 2022 إلى المركز الثامن بتبادل تجاري بلغ نحو 5.3 مليارات دولار سنة 2023 (انظر جدول 5/9).

وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2023 هي الهند (2.3 مليار دولار)، وبريطانيا (2.1 مليار دولار)، وهونج كونج (1.8 مليار دولار)، وفرنسا (1.4 مليار دولار)، والبرازيل وإيطاليا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2023 فهي إيطاليا (3.3 مليارات دولار)، وبريطانيا (2.9 مليار دولار)، وفرنسا (2.6 مليار دولار)، وكوريا الجنوبية (2.51 مليار دولار)، وهونج كونج (2.5 مليار دولار)، والهند (2 مليار دولار) (انظر جدول 5/9).

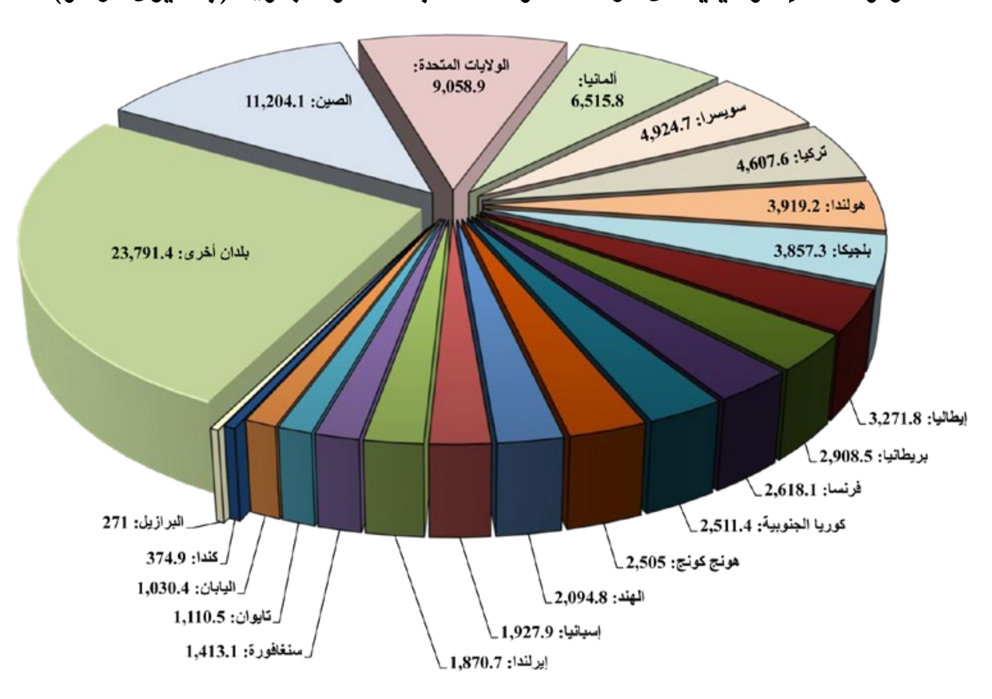
جدول 5/9: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2022–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار) [68]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2023	2022	2023	2022	2023	2022
1	الولايات المتحدة	26,642.1	28,255.8	17,583.2	18,616.8	9,058.9	9,639
2	الصين	14,640.3	17,782	3,436.2	4,631.3	11,204.1	13,150.7
3	ألمانيا	8,653.1	8,956.3	2,137.3	1,880.6	6,515.8	7,075.7
4	هولندا	6,578.1	6,717.5	2,658.9	2,439.3	3,919.2	4,278.2
5	تركيا	6,172.8	8,039.2	1,565.2	2,338.9	4,607.6	5,700.3
6	سويسرا	5,603.1	7,619.5	678.4	1,530.3	4,924.7	6,089.2
7	بلجيكا	5,451.6	6,540.3	1,594.3	1,996.9	3,857.3	4,543.4
8	إيرلندا	5,293.2	4,496.1	3,422.5	2,576.1	1,870.7	1,920
9	بريطانيا	5,034.3	6,308	2,125.8	3,121.2	2,908.5	3,186.8
10	إيطاليا	4,557.7	4,994.7	1,285.9	1,524.4	3,271.8	3,470.3
11	الهند	4,398.3	6,057	2,303.5	3,354.4	2,094.8	2,702.6
12	هونج كونج	4,328.7	4,828.3	1,823.7	1,622.1	2,505	3,206.2
13	فرنسا	4,045.6	5,632.4	1,427.5	2,081.4	2,618.1	3,551
14	كوريا الجنوبية	3,597.1	4,100.8	1,085.7	1,304.2	2,511.4	2,796.6
15	إسبانيا	2,916.7	3,309.2	988.8	1,198.4	1,927.9	2,110.8
16	سنغافورة	2,193.2	3,309.5	780.1	1,143	1,413.1	2,166.5
17	تايوان	1,992.1	2,714.8	881.6	1,395.6	1,110.5	1,319.2
18	اليابان	1,979.1	2,307.2	948.7	906	1,030.4	1,401.2
19	البرازيل	1,636.4	2,339.7	1,365.4	1,942	271	397.7
20	كندا	1,080	1,514.1	705.1	1,042.4	374.9	471.7
21	بلدان أخرى	38,754.9	44,498.3	14,963.5	15,919.8	23,791.4	28,578.5
المجموع العام		**155,548.4**	**180,320.7**	**63,761.3**	**72,565.1**	**91,787.1**	**107,755.6**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2022 و2023؛ حيث بلغت نسبتها 91.1% و93.3% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 7.7% سنة 2022 و5% سنة 2023. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها نحو 1.6% و2.3% في سنتي 2022 و2023 على التوالي (انظر جدول 5/10). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا Technological Intensity فإن صناعات التكنولوجيا المتقدمة "هايتك" شكلت في سنة 2022 ما نسبته 39% من مجمل هذه الصادرات، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 55%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 6%.[69]

جدول 5/10: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2021–2023 (بالمليون دولار)[70]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس المصقول والخام	أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
2021	1,151.9	50,227.5	5,314.4	14.2	340.5–	**56,367.6**
2022	1,091.7	60,592.2	5,149.1	0.4	348.5–	**66,484.8**
2023	1,336.6	55,249.8	2,983.5	0.4	383–	**59,187.3**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2022 و2023، حيث بلغت نسبتها 43% و43.1% على التوالي، وبلغت نسبة واردات الوقود 13.6% و11.9% على التوالي، والسلع الاستهلاكية 23.9% و25.1%، ومواد الاستثمار 13.4% و15.5%، أما واردات الماس فبلغت نسبتها نحو 4.8% و3.6% في سنتي 2022 و2023 (انظر جدول 5/11).

جدول 5/11: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2021–2023 (بالمليون دولار)[71]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2021	23,429.2	39,265	13,792.7	9,009.5	5,128.1	350.4	**90,975**
2022	25,363.7	45,744.1	14,235.3	14,461.5	5,061.8	1,459.6	**106,326**
2023	22,747.4	38,999.8	14,034.1	10,753.1	3,274.2	658.1	**90,466.7**

الدعم الأمريكي:

على الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً، بل إن هذا الدعم شهد زيادة بنحو 700 مليون دولار سنوياً منذ سنة 2018؛ ليرتفع الدعم إلى 3.8 مليارات دولار سنوياً، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية. وفي السنة المالية 2022 تمّ إضافة مليار دولار لتجديد نظام القبة الحديدية. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2023 ما مجموعه نحو 154.5 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس (سي آر أس) Congressional Research Services (CRS) والمكتبة الافتراضية اليهودية.[72]

وفي آذار/ مارس 2023، نشرت خدمة سي آر أس، أنه وفقاً لقانون تفويض الدفاع الوطني لسنة 2023 الذي أقره الكونجرس، تمّ تخصيص مبلغ قدره 520 مليون دولار لبرامج الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" للسنة المالية 2023، وهذا يشمل 500 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي. وتمّ وفقاً لشروط مذكرة التفاهم، تخصيص مبلغ قدره 3.8 مليارات دولار من الكونجرس لصالح "إسرائيل"، وذلك في إطار مساعدة الدعم العسكري الأجنبي وبرامج الدفاع الصاروخي في قانون التعديلات الموحد لسنة 2023. وقد تمّت إضافة 98.58 مليون دولار إضافية في التمويل لصالح برامج التعاون الدفاعي وغير الدفاعي الأخرى.[73]

وبعد معركة طوفان الأقصى، ارتفعت المساعدات الأمريكية، وخصوصاً العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل" بشكل كبير، وأعلن بايدن من البيت الأبيض في 2023/10/20 تخصيص مبلغ 14.3 مليار دولار كمساعدات لـ"إسرائيل"،[74] وقد أقر مجلس الشيوخ US Senate طلب التمويل بتأييد 70% من أعضائه في شباط/ فبراير 2024، لكنه تعثر في مجلس النواب US House of Representatives.[75] غير أن الرئيس بايدن استخدم صلاحياته في تقديم التمويل دون انتظار موافقة مجلس النواب.

جدول 5/12: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2023 (بالمليون دولار)[76]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9

الفترة	2008–1999	2018–2009	2019	2020	2021	2022	*2023	المجموع الكلي
مجموع المساعدات	29,374.7	30,878.2	3,800	3,800	3,800	4,800	3,800	**154,492.6**

* هذا المبلغ من دون احتساب الدعم المرتبط بمعركة طوفان الأقصى والعدوان على غزة.

رابعاً: المؤشرات العسكرية

تعرّضت النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى ضربة كبيرة إثر عملية طوفان الأقصى؛ أدت إلى تصدع أُسسها المتمثلة في الردع والإنذار المبكر والقتال في أرض الخصوم، وكشفت العديد من العيوب والثغرات لدى المنظومة الأمنية العسكرية، كما ضربت عمليات التطوير والتحديث التي أُدخلت على الاستراتيجيات والخطط والمفاهيم والاستعدادات على مدى السنوات السابقة، والتي دأبت قيادة هيئة الأركان على تقديمها كصمام أمان وكتصور لما يجب أن يكون عليه الجيش الإسرائيلي في المستقبل لمواجهة التحديات والأخطار في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل". ليس هناك شكّ في مدى تفوق الإمكانات العسكرية المادية الإسرائيلية مقارنة بالمقاومة، وحتى بجميع الدول العربية، لكن بقي السؤال الأهم، لماذا فشلت "إسرائيل" في إخضاع المقاومة، لماذا لم يمنع هذا التفوق حدوث عملية السابع من تشرين الأول/ أكتوبر. وفيما يلي أبرز المؤشرات العسكرية لسنتي 2022–2023.

1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت سنتا 2022 و2023 بعض التعيينات في مناصب مهمة في الجيش الإسرائيلي في إطار التعيينات الاعتيادية، أبرزها تعيين اللواء هرتسي هليفي رئيساً لهيئة الأركان خلفاً لأفيف كوخافي، تسلّم مهامه رسمياً في 2023/1/16.[77]

وفي أيار/ مايو 2023، تمّ تعيين اللواء إليعازر توليدانو Eliezer Toledano، الذي كان يشغل منصب رئيس القيادة الجنوبية، ضابطاً مسؤولاً عن شؤون إيران وقسم التخطيط الاستراتيجي. وسيحل العميد يارون فينكلمان Yaron Finkelman مكان توليدانو كرئيس للقيادة الجنوبية. كما تمّ تعيين نمرود ألوني Nimrod Aloni رئيساً لفيلق العمق والكليات العسكرية، وديفيد زيني David Zini رئيساً لقيادة التدريب. وعُيّن إيال هاريل Eyal Harel رئيساً لمديرية التخطيط. وتمّ استبعاد الجنرال عوفر فينتر Ofer Winter من الترقيات الأخيرة، وهو قائد لواء المظليين السابق، على الرغم من حملة أقطاب اليمين الداعية إلى منحه منصباً كبيراً في الجيش.[78]

2. القوى البشرية:

يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي نحو 635 ألفاً، بينهم نحو 170 ألفاً في الخدمة الفعلية، و465 ألفاً في الاحتياط.[79] وهو احتياط فعّال يمكن أن ينضـــم للخدمة والقتال خلال أربعة أيام فقط. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد نفوذ التيار اليميني الديني حتى في الرتب العليا للجيش.

وفي ما يتعلق بدافعية الشبان في "إسرائيل"، من الخدمة في الوحدات القتالية بالجيش الإسرائيلي، كشف موقع أي 24 نيوز العبري، في 2023/4/23، عن قلق كبير يسود قيادة الجيش الإسرائيلي، بسبب استمرار انخفاض الرغبة والدافعية، من قبل الشباب، للالتحاق بالخدمة العسكرية. ونوّه الموقع إلى أنه في كانون الأول/ ديسمبر 2022، قال 66% فقط من الشباب الذكور إن لديهم رغبة في الالتحاق بوحدات قتالية، مقارنة بـ 73% في سنة 2021. كما انخفضت الدافعية لدى الفتيات الإسرائيليات، ففي سنة 2022 أعربت 48% من المجندات فقط عن رغبتهن في الالتحاق في وحدات قتالية، مقارنة بـ 50% في سنة 2021، و53% في سنة 2020، و60% في سنة 2018.[80]

وبعد تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية سنة 2023، وشروعه بإقرار خطة للتعديلات القضائية؛ شهد الجيش الإسرائيلي أزمة خطيرة بعد رفض جنود وضباط في "خدمة الاحتياط" و"الخدمة الدائمة" الالتحاق بوحداتهم، خصوصاً الجوية والبحرية. ونقلت قناة 13 الإسرائيلية عن كثير من الضباط أن لديهم تردداً بشأن الاستمرارية في الجيش، لأنهم فقدوا الحافزية للخدمة.[81]

أظهرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7، احتياجاً أكبر للتوسع في سلاح الاحتياط؛ بعد أن تمّ تجنيد أكبر عدد من جنود الخدمة الاحتياطية في تاريخ "إسرائيل"؛ بلغ 337 ألف جندي. وبسبب طول الحرب واحتمال استمرارها وتوسعها، والعدد المرتفع من الجنود القتلى والجرحى، قررت الحكومة الإسرائيلية[82] طرح قانون عاجل لتغيير تركيبة جيش الاحتياط وسُلَّم أولوياته، ينطوي على تكبير حجم هذا الجيش، وأيضاً إطالة مدة خدمته، ورفع قيمة رواتب مُنتسبيه. وبموجب هذا القانون، سيجري تمديد الخدمة الإلزامية في الجيش للرجال أربعة شهور على الأقل، من 32 إلى 36 شهراً، وزيادة السقف الأعلى لعمر جندي الاحتياط من 40 إلى 45 عاماً، والضباط من 45 إلى 50 عاماً، وجنود المهامات الخاصة من 49 إلى 55 عاماً.[83]

ومن جهة أخرى، أفاد تقرير أصدره اتحاد الطلاب في "إسرائيل" National Union of Israeli Students أوائل سنة 2024، أن نسبة مرتفعة من الطلاب يواجهون مصاعب في الدراسة في ظلّ الحرب على غزة؛ وقال 40% من الطلاب أنهم يفكرون في الانسحاب من دراستهم بسبب "آثار الحرب"، وترتفع هذه النسبة إلى 42% بين الطلاب الذين يؤدون الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط، وأفاد 77% من الطلاب الذين يشاركون في الحرب أن استدعاءهم مرة أخرى للخدمة سيُصعِّب من إنهائهم للعام الدراسي الحالي. وأشار 33% من الطلاب الذين تمّ إجلاؤهم من بيوتهم أنهم يواجهون مصاعب اقتصادية، وأفاد نحو 50% منهم أنهم يفكرون بترك الدراسة الجامعية، بينما أفاد نحو 73% منهم بتراجع حالتهم النفسية.[84]

3. خطط وتوجهات الجيش:

شهدت سنتا 2022–2023 العديد من المتغيرات والأحداث على صعيد البيئة العالمية والإقليمية والمحلية؛ ما أدى إلى زيادة منسوب التحديات والمخاطر لدى صانع القرار الإسرائيلي. ولا شكّ أن أبرز هذه التحديات الهجوم الصَّاعق الذي شنّته كتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس، في 2023/10/7، والذي أطلقت عليه عملية طوفان الأقصى. وقد أدى هذا الهجوم إلى قلب الموازين والمعادلات والمرتكزات التي قامت عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية، وتحديداً مرتكزات الإنذار المبكر، والردع، والحسم، ونقل المعركة إلى أراضي العدو، حيث تلقت هذه المرتكزات ضربات قاسية وعانت من الفشل والإخفاق.

وكان معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي قد قدَّم التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي لسنة 2022، الذي خلص إلى أنه أمام حركة حماس في قطاع غزة، التوصل إلى تفاهمات حول تهدئة طويلة الأمد مقابل إعادة إعمار قطاع غزة وتخفيف الحصار، ولكن في المقابل على الجيش الإسرائيلي الاستعداد لعملية عسكرية لتدمير حماس. أما في الضفة الغربية فدعا التقدير إلى تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية واستمرار التنسيق الأمني معها. وفيما يتعلق بالتهديدات على المستوى الإقليمي، فقد رأى أن إيران تقف على رأس هذه التحديات.[85] وفي تقريره لسنة 2023، رأى المعهد أن "إسرائيل" ستواجه عدة تهديدات رئيسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي. الجديد في هذه التهديدات كان على صعيد "العلاقة الإسرائيلية الأمريكية"، والتخوف من اندلاع انتفاضة مسلحة في الضفة الغربية، والانقسام الداخلي في المجتمع الإسرائيلي.[86]

الخوف الإسرائيلي بدى واضحاً في التقييم السنوي لشعبة الاستخبارات الإسرائيلية لسنة 2023، بحيث تبدلت التحذيرات الإسرائيلية عن السابق، وتحولت لتكون تحذيرات إسرائيلية – إسرائيلية بسبب الانقسامات الداخلية. ولعل أبرز تصريح كان على لسان الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج، الذي قال إنّ "إسرائيل تشهد انشقاقاً خطيراً يهدد بتقويضها من الداخل".[87] ولم يأتِ مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference الذي عقد في 22 و2023/5/23، بجديد فيما يخصّ تحديد التحديات والمخاطر التي تحيط بالكيان الإسرائيلي على مجمل الجبهات، وكان التهديد الأبرز الذي سجله المؤتمر هو قطع إيران شوطاً كبيراً باتجاه امتلاكها سلاحاً نووياً.[88]

بعد أربع سنوات من إطلاق قائد هيئة أركان الجيش الإسرئيلي السابق أفيف كوخافي خطته المتعددة السنوات (زخم أو قوة دافع) "تنوفا–Tnufa"،[89] تعرض مفهوم "النصر الحاسم"، إحدى أهم توصيات خطة "تنوفا" إلى اختبار حقيقي بعد عملية 7 تشرين الأول/ أكتوبر.[90]

يتضمن مفهوم "النصر الحاسم" عمليات هجومية سريعة، تعتمد على استخدام وحدات أصغر مدعومة بقوة نيران هائلة، بحسب ما أوضح كوخافي في خطاباته.[91]

على المستوى العملياتي دعت خطة "تنوفا" إلى إنشاء وحدة جديدة تسمى "وحدة الأشباح Ghost Unit" والتي تسمى أحياناً "الوحدة متعددة الأبعاد Multi-Dimensional Unit". تجمع قوة النخبة هذه القدرات العسكرية – بما في ذلك المشاة، والمدرعات، والمدفعية، والمهندسين القتاليين، والقوات الجوية، والطائرات بدون طيار، والعملاء السيبرانيين – في وحدة واحدة "مع القدرات البشرية للكتيبة، ولكن مع القوة النارية للفرقة".[92] شاركت "وحدة الشَّبح"، بشكل مكثف ضمن العملية البرية التي أطلقها الجيش الإسرائيلي خلال معركة طوفان الأقصى، وقد انخرطت هذه الوحدة في مهمة اقتحام الأحياء ذات الكثافة العمرانية والسكانية العالية، كمخيم جباليا في مدينة غزة على سبيل المثال.[93] وكان الجيش الإسرائيلي أعلن مقتل قائد "وحدة الشبح" روي ليفي Roi Levy على يد مقاتلي كتائب القسام مع بداية عملية طوفان الأقصى.[94]

برز تحدٍّ جدِّيّ لخطة "تنوفا"، يندرج ضمن تحديات "العمل المشترك"، يتمثل في مدى القدرة على التنسيق بين "وحدة الشبح"، وبين أذرع القوات البرية والجوية والسيبرانية، وهو أمر يصعب تحقيقه؛ وقد أدى هذا الأمر إلى وقوع حوادث خطيرة قاتلة تحت ما يُسمى "النيران الصديقة"؛ وقد أعلن الجيش الإسرائيلي عن العديد منها خلال معركة طوفان الأقصى، حيث كشفت القناة 12 أو Channel 12 الإسرائيلية، في 2024/2/5، أنه منذ بدء المعارك البرية في قطاع غزة في 2023/10/27، أُصيب 540 جندياً إسرائيلياً عن طريق الخطأ،[95] ووفق معطيات الجيش الإسرائيلي، فإنه منذ بداية المعركة البرية وحتى 2023/12/29، قُتل 18 جندياً إسرائيلياً بـ"النيران الصديقة" من أصل 170 جندياً قتلوا في تلك المرحلة.[96]

وفي دراسة نشرها موقع فورن بولسي Foreign Policy في 2023/10/26، أشارت إلى أن أحد أهم أسباب فشل الجيش الإسرائيلي في توقع واستيعاب عملية 2023/10/7، هو اعتماد الجيش على التكنولوجيا بشكل مفرط؛ فعندما دُمرت وعُطّلت هذه التقنيات كان الجيش يفتقر إلى قوات ميدانية كافية، لديها القدرة على مواكبة الأحداث بشكل سريع وفعّال، ولم تكن لدى الجيش خطة بديلة للرد سريعاً على العملية.[97]

وقبل إسدال الستار على خطة "تنوفا"، شرع القائد الجديد لهيئة الأركان هرتسي هليفي، في صياغة خطّة "معالوت Ma'alot"، والتي تعني "الصعود المستمر" بالعبرية، المتعددة السنوات، التي ستحل مكان "تنوفا"، تتضمن هذه الخطة زيادة الاستعداد والتحضير لمواجهة متعددة الجبهات والساحات، والتركيز على العنصر البشري، وزيادة المناورات العملياتية، والدفاع عن الحدود.[98] وفي محاولة لترميم الثغرات التي قد تقع بها خطة "معالوت"، نصحت دراسة أعدها

يعقوب لابن Yaakov Lappin، وهو مراسل ومحلل عسكري، ونشرها مركز بيجن والسادات للدراسات الاستراتيجية The Begin–Sadat Center for Strategic Studies (BESA) في 2023/11/1، والتي جاءت توصياتها على ضوء إخفاق المؤسسة العسكرية في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، قيادة الجيش بإعادة تقييم الخطة، والبناء على منجزات "تنوفا"، في ضوء انهيار مفهوم الدفاع عن الحدود، والإنذارات المبكرة القائمة على أجهزة الاستشعار، والإفراط في الاعتماد على معلومات استخباراتية مسبقة للنوايا.[99]

4. المناورات العسكرية:

خلال سنتي 2022–2023، كثّف الجيش الإسرائيلي استعداداته من خلال سلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة والتي جمعت معظم الأسلحة، والتي تحاكي مواجهة على عدة جبهات، في مسعى لرفع جاهزيته في ظلّ ما يصفها بالمخاطر الأمنية التي تحيط به، مع التركيز على التهديد الإيراني والجبهة الشمالية.

ففي 2022/1/30، انطلق التمرين البحري الدولي (آي أم أكس/سي إي 2022) International Maritime Exercise (IMX/CE 2022)، أكبر تمرين بحري في الشرق الأوسط، أُجري في البحر الأحمر، بقيادة أمريكية، بمشاركة 60 دولة ومنظمة دولية، من بينها سلاح البحرية الإسرائيلية لأول مرة، بجانب كل من تركيا ومصر والسعودية والإمارات والبحرين.[100] وفي مطلع سنة 2022، أجرى الجيش الإسرائيلي مناورة جوية سرية تحاكي تنفيذ هجوم على إيران.[101] وفي 2022/11/29، بدأت "إسرائيل" والولايات المتحدة، مناورات جوية مشتركة، تحاكي ضربات هجومية ضدّ البرنامج النووي الإيراني.[102]

تعدّ مناورة "سنديان البازلت Juniper Oak" التي أقامها الجيش الإسرائيلي بالشراكة مع الجيش الأمريكي، في كانون الثاني/ يناير 2023، من أبرز المناورات في السنوات الأخيرة، حيث اختبرت مدى الجاهزية الإسرائيلية الأمريكية المشتركة، وعززت العلاقات العملياتية بين الجيشين.[103] وأجرى الجيش الإسرائيلي، في 2023/2/23، مناورة مشتركة مع قوات مشاة يونانية وأمريكية حاكت سيناريوهات متعددة ونفذت على أرض اليونان.[104] وفي مطلع حزيران/ يونيو 2023، أنهى الجيش الإسرائيلي مناورات عسكرية شاملة، استمرت لأسبوعين، تحاكي حرباً متعددة الجبهات، أطلق عليها اسم "يد ثابتة Firm Hand".[105] وفي حزيران/ يونيو 2023، أكدت "إسرائيل" مشاركة جنودها في مناورات "الأسد الإفريقي" بالمغرب، لتكون المرة الأولى التي ينخرط جنود إسرائيليون "بصورة فعالة" في تدريبات عسكرية على أراضي المملكة. وشاركت 18 دولة في المناورات التي تعدّ الأضخم في إفريقيا.[106]

غير أن كل هذه المناورات والاستعدادات فشلت في توقع هجوم "طوفان الأقصى" فشلاً ذريعاً، حيث تمّ تدمير فرقة عسكرية كاملة في بضع ساعات؛ على يد قوة (القسام) هي أضعف بما لا يقارن في الإمكانات والأسلحة والدعم اللوجيستي.

5. التسلح وتجارة الأسلحة:

بلغت صادرات الأسلحة الإسرائيلية حول العالم 12.5 مليار دولار في سنة 2022. وذكرت وزارة الدفاع الإسرائيلية Ministry of Defense of Israel أن صادرات الأسلحة زادت بأكثر من الضعف منذ سنة 2014، وقفزت بنسبة 50% في السنوات الثلاث الماضية فقط. وقالت مديرية التعاون الدفاعي الدولي التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلي، إن إجمالي الصادرات الدفاعية كان قد بلغ 11.4 مليار دولار في سنة 2021، وهو الرقم القياسي السابق. وبين سنتي 2011 و2016، تراوح هذا الرقم بين 5.6 مليارات دولار و7.5 مليارات دولار.[107]

ترتبط الزيادة في الطلب على الأسلحة الإسرائيلية الصنع بمتغيرين استراتيجيين؛ الأول "التغيرات الجيو-استراتيجية" في أوروبا الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، أما الثاني فيرتبط بالطلب على الأسلحة من قبل الدول العربية التي قامت مؤخراً بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل".[108]

ووفق معطيات سنة 2022 الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية، شكّلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، التي قامت بتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، 24% من مشتريات الأسلحة. وشكّلت أمريكا الشمالية 11%، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية 3% لكل منهما. ووقّعت نحو 120 شركة إسرائيلية مئات من عقود البيع الجديدة مع دول في جميع القارات، بعضها أيضاً "صفقات ضخمة".[109]

مع إطلاق الجيش الإسرائيلي عملية "السيوف الحديدية" ضدّ قطاع غزة، رداً على عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7، استخدم الجيش عشرات آلاف الأطنان من الأسلحة والذخائر؛ ما دفعه لتقديم طلبات شراء لتعويض النقص الحاصل في المخزون، دافعاً أموالاً إضافية للتَّسلح.

وقد باشرت عدة دول ببيع أسلحة قتالية بوتيرة متسارعة إلى "إسرائيل"، بعد 2023/10/7، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث وصل إلى "إسرائيل" أكثر من 300 طائرة و50 سفينة تحمل ذخائر ومعدات عسكرية تحتوي على نحو 35 ألف طن من أنظمة الأسلحة والذخائر وغيرها من الأسلحة وفق صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom" في 2024/3/18؛[110] من بينها أكثر من 5,400 قنبلة مزودة برؤوس حربية من طراز أم كي 84 أو MK84 تزن 900 كغ، ونحو ألف قنبلة ذات قطر صغير من طراز جي بي يو-39 أو GBU-39.[111]

ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute (Sipri)، قدمت الولايات المتحدة 70.2% من إمدادات الأسلحة لـ"إسرائيل" في الفترة 2011–2020. تلتها ألمانيا بنسبة 23.9%، وإيطاليا بنسبة 5.9%. وبحسب تقرير "سياسة تصدير الأسلحة للحكومة الفيدرالية الألمانية لعام 2023"، فقد زادت مبيعات ألمانيا من الأسلحة والمعدات العسكرية لـ"إسرائيل" خلال سنة 2023 عشر مرات مقارنة بسنة 2022، ووصلت إلى نحو 352 مليون دولار. وفي الأسابيع القليلة الأولى بعد بدء الهجمات الإسرائيلية على غزة في 2023/10/7، وافقت الحكومة الألمانية على 185 طلباً إضافياً لترخيص تصدير إمدادات الأسلحة لـ"إسرائيل".[112]

أما كندا فزعمت أن الأسلحة التي ترسلها "غير فتاكة".[113] وصدّرت بلجيكا 16 طناً من البارود، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.[114] فيما استمرت بريطانيا في إصدار أذونات بيع الأسلحة إلى "إسرائيل"، وتشمل هذه الأذونات طائرات ومروحيات ومسيّرات وقنابل وصواريخ، ومركبات مدرعة ودبابات وذخيرة، ومكونات طائرات إف 35 أو F 35.[115] وصدّرت إسبانيا ما مجموعه 1.6 مليون دولار من المواد الحربية خلال سنة 2023، وتمّ إرسال ثلثي هذه الواردات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023.[116] وأرسلت هولندا شحنة واحدة على الأقل.[117] أما الهند فأرسلت 20 مسيّرة من طراز هيرمز 900 أو Hermes 900، تمّ تصنيعها في الهند.[118]

6. الموازنة العسكرية:

بلغت الميزانية العسكرية الإسرائيلية 24.85 مليار دولار (83.45 مليار شيكل) سنة 2022 بناء على الصرف الحقيقي للميزانية؛ بينما تمّ تقدير الميزانية العسكرية لسنة 2023 بنحو 21.63 مليار دولار (82.59 مليار شيكل)، وذلك دون احتساب تكاليف الحرب التي شنّتها "إسرائيل" على قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (انظر جدول 5/13). ومن الجدير بالذكر أنه قد يحدث بعض التعارض أو الاختلاف في الإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية، إما بسبب اختلاف سعر صرف العملة أو بسبب الاختلاف بين الموازنة المقرّة والصرف الفعلي.

وبسبب الحرب ضدّ قطاع غزة، وافق الكنيست الإسرائيلي، في 2023/12/14، على إضافة 25.9 مليار شيكل (7 مليارات دولار) أخرى إلى الميزانية العامة للمساعدة في تغطية تكاليف الحرب، مثل تعويضات جنود الاحتياط العسكريين والإسكان الطارئ للنازحين داخلياً.[119] وبحسب الاقتراح، الذي تمّ إقراره من قبل اللجنة المالية التابعة للكنيست، يبلغ إجمالي الإنفاق لاحتياجات الحرب في سنة 2023، في الواقع، 28.9 مليار شيكل (7.8 مليارات دولار)، منها 17 مليارأ (4.6 مليارات دولار) لنفقات الدفاع، ونحو 12 مليارأ (3.2 مليارات دولار) للنفقات المدنية وغيرها.[120] وقدّرت وزارة الدفاع الإسرائيلية تكلفة الحرب حتى نهاية سنة 2023، بنحو 65 مليار شيكل، أي نحو 18 مليار دولار.[121]

ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، في 2024/1/7، بعد دخول الحرب شهرها الرابع، تقريراً، ذكرت فيه أن التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحرب وصلت إلى 217 مليار شيكل (59.35 مليار دولار). تشمل التكلفة كلاً من الميزانية القتالية للجيش، والمساعدات الواسعة للاقتصاد في جميع المجالات. وأوضح التقرير أن تكلفة اليوم القتالي للجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بما في ذلك تجنيد 360 ألف جندي احتياط في بداية الحرب بلغت مليار شيكل (270.35 مليون دولار). وتابعت: "نظراً للتسريح الجماعي لعشرات الآلاف من الجنود في الأيام الأخيرة، تبلغ التكلفة، حالياً [بداية سنة 2024]، 600 مليون شيكل (164.11 مليون دولار) يومياً". وستستمر "إسرائيل" في دفع مبلغ 300 شيكل (82 دولاراً) يومياً حتى نهاية سنة 2024 لكل جندي احتياط تمّ تجنيده، مشيرة إلى أن "هذه المدفوعات وحدها وصلت حتى الآن إلى نحو 9 مليارات شيكل (2.46 مليار دولار).[122]

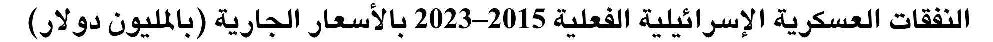
وفي 2024/1/16، صادقت الحكومة على مقترح الموازنة المعدلة لسنة 2024، القاضي بإضافة نحو 55 مليار شيكل (14.86 مليار دولار) لموازنة الدفاع. كما تضمّن مقترح الموازنة نحو 9 مليارات شيكل (2.43 مليار دولار) لـ"برنامج التجنيد للاحتياط".[123]

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2015–2023:

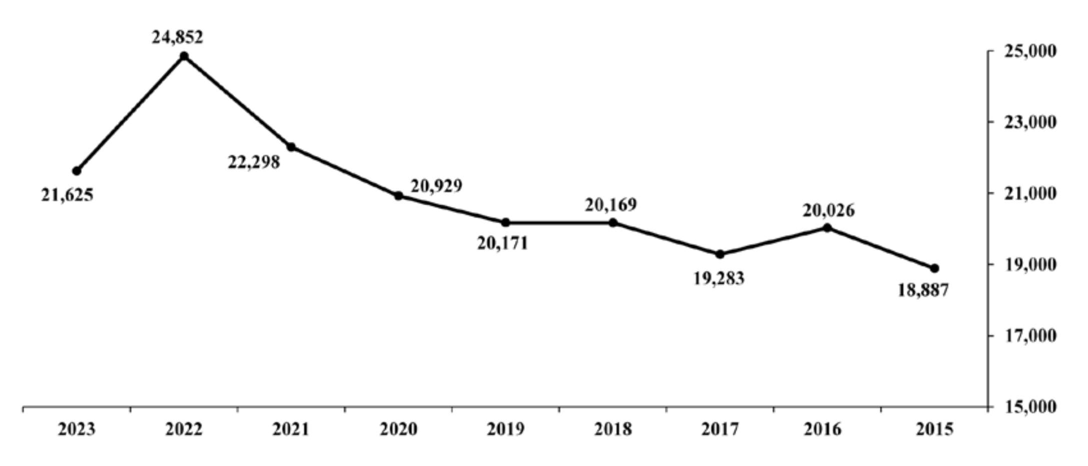
جدول 5/13: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2023 بالأسعار الجارية[124]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2015	73,356	18,887
2016	76,912	20,026
2017	69,414	19,283
2018	72,547	20,169
2019	71,897	20,171
2020	71,928	20,929
2021	72,008	22,298
2022	83,446	24,852
2023*	82,586	21,625

* موازنة سنة 2023 مُحتسبة من دون النفقات على الحرب على قطاع غزة إثر معركة طوفان الأقصى، والتي تقدّر بنحو 18 مليار دولار حتى نهاية السنة نفسها.



النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2015–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)



خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" سياستها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي في سنتي 2022–2023، والتي شكلت امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة، في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أي دور عربي وإسلامي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني.

استمرت "إسرائيل" في التعاطي مع قطاع غزة على أساس تصنيفه كإقليم معادٍ، الأمر الذي يسمح لها بفرض حصار على القطاع واتخاذ إجراءات وتدابير معادية تجاهه. وقد اتبعت سياسة خنق القطاع مع تجنب وصوله إلى حالة الانفجار الشامل، وتحميل حركة حماس مسؤولية ما يجرى في القطاع من فقر وبطالة وأي أحداث أمنية، وتوظيف ذلك كورقة ضغط تساعدها في محاولة فرض شروطها على الحركة وتطبيق استراتيجية الاحتواء تجاه القطاع.

قدمت "إسرائيل" بعض التسهيلات في إطار سياسة "العصا والجزرة"، بشرط توفير الهدوء النسبي لمستوطنات غلاف غزة، عبر فتح المعابر بصورة جزئية، وزيادة عدد الشاحنات التي تدخل إلى القطاع لكي تصل إلى أكثر من 500 شاحنة يومياً، كما زادت مساحة الصيد[125] من 9 أميال بحرية (16.7 كم) إلى 12 ميلاً بحرياً (22.2 كم)، منذ 2021/7/29،[126] ورفعت عدد تصاريح عمال قطاع غزة الذين يعملون في "إسرائيل" من 12 ألفاً إلى 20 ألفاً، قبل بداية شهر رمضان سنة 2022.[127]

مع اندلاع معركة طوفان الأقصى، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت، في 2023/10/9، بفرض حصار مطبق شامل على قطاع غزة.[128] وربط وزير الطاقة الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في 2023/10/12، تقديم المساعدات الإنسانية أو الكهرباء أو المياه أو الوقود بإطلاق حركة حماس الأسرى الإسرائيلين لديها.[129]

وفي الضفة الغربية سيطرت حالة من الشكّ على الطرف الإسرائيلي في إمكانية احتواء حالة الغليان والغضب المتصاعدة في الشارع الفلسطيني. وبحسب صحيفة هآرتس، فإن الإغراءات الاقتصادية لن تؤدي إلى تهدئة الوضع هناك.[130]

أبدت "إسرائيل" حرصها على استمرار التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وترسيخه، خصوصاً مع تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية، وأكد يائير لابيد رئيس الحكومة الإسرائيلية، في 2022/9/8، أن "واحدة من الطرق لكبح التصعيد (في الضفة الغربية المحتلة) هي تقوية الأجهزة الأمنية الفلسطينية في المدن الفلسطينية".[131] في حين قال وزير الدفاع الإسرائيلي، بني جانتس، في 2022/8/18، "علينا الحفاظ على استقرارنا الأمني، وعلينا الحرص على التنسيق الأمني".[132] وفي أعقاب استضافة عباس في منزله قرب تل أبيب، في 2021/12/28،[133] أكد جانتس أن سبب لقائه أبو مازن هو الحفاظ على الأمن الإسرائيلي ومحاربة حركة حماس.[134]

ولم يكن إعلان الرئاسة الفلسطينية، في 2023/7/4، "قطع الاتصالات واللقاءات" مع "إسرائيل" رداً على شنّ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية على مدينة جنين، أدت إلى استشهاد أكثر من 10 فلسطينيين وجرح 50 آخرين،[135] إلا مشهداً مكرراً في مسلسل ممتدّ منذ سنة 2015.[136] لكن وراء تلك التصريحات، ظلّ التنسيق الأمني مستمراً، وظلت أجهزة الأمن الفلسطينية تتناوب على ملاحقة المقاومين مع الاحتلال، فقبل أسبوع من الهجمة على مدينة جنين في 2023/7/3، جرى اتصالٌ هاتفيٌّ بين وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ؛ ثم شهدت، مع الساعات الأولى للهجوم الإسرائيلي، اعتقال أجهزة السلطة الفلسطينية مقاومَين من "كتيبة جبع"، في أثناء توجههما لمساندة رفاق السلاح في جنين. أحد المعلّقين على هيئة البث الإسرائيلية (مكان) فسّر هذه الازدواجية بالقول إنها باتت مريحة للطرفين؛ أي أن تعلن السلطة عن وقف التنسيق حفظاً لماء الوجه أمام جمهورها، بينما يدير الطرفان اتصالاتهما تحت الطاولة.[137] وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي، في 2023/7/3، إن "إسرائيل" أبلغت السلطة الفلسطينية والسلطات الأردنية بشأن عملية جنين.[138]

أدّت ممارسات الجانب الإسرائيلي في الضفة الغربية إلى إضعاف السلطة الفلسطينية وخلخة أركانها؛ من خلال الاقتحامات المتكررة للمناطق التي تسيطر عليها السلطة؛ واقتطاع جزء من

أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وربط منع انهيار السلطة بوقف أنشطتها ضدّ الكيان الإسرائيلي في الساحة الدولية واستمرار التزامها بمقتضيات التنسيق الأمني؛ حيث أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في 2023/7/9، أن "مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت)، قرر دعم خطوات منع انهيار السلطة الفلسطينية مقابل وقف السلطة أنشطتها ضدّ إسرائيل على الساحة الدولية".[139]

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، في 2023/7/9، أن الحكومة بحثت تقديم تسهيلات جديدة للسلطة الفلسطينية لتقويتها، من بينها إقامة منطقة صناعية في مدينة ترقوميا في الضفة الغربية، والموافقة على تطوير حقل غاز "غزة مارين Gaza Marine"، الواقع أمام شواطئ قطاع غزة، مع تقديم تسهيلات في ملف الديون.[140] إلا أن الوزراء في حكومة نتنياهو، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن جفير وعميحاي إليهاو Amihai Eliyahu رفضوا تقديم أي تسهيلات اقتصادية أو مالية للسلطة، وفضّلوا انهيارها.[141]

على الرغم من الحرص الإسرائيلي، خلال هذه المرحلة، على عدم انهيار السلطة؛ خوفاً من تصاعد عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال وخروج الوضع عن السيطرة؛ حيث رأى نتنياهو أن هناك "مصالح مشتركة" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، مؤكداً أنه "لا مصلحة لنا في انهيارها، وحيث تعمل وتنجح فهي تقوم بذلك لنا".[142] إلا أن نتنياهو أكّد أنه يجب العمل على اجتثاث فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، وأشار إلى الاستعداد لفترة ما بعد محمود عباس.[143]

ورأى جالانت، في 2023/7/25، أن ما تقوم به السلطة الفلسطينية من مهام في جنين ومناطق أخرى، بمثابة مصلحة أمنية إسرائيلية.[144]

ومع الأيام الأولى للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في 2023/10/7، صعّد نتنياهو تهديده للسلطة حيث قال، في 2023/12/12، إن "إسرائيل" مستعدة لمحاربة قوات الأمن التابعة للسلطة في الضفة الغربية، مشدداً على أن قطاع غزة سيبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية بعد الحرب. وأنه لن يسمح للسلطة الفلسطينية بالعودة للحكم في قطاع غزة بأي حال من الأحوال.[145] ويحاول نتنياهو استنساخ تجربة "روابط القرى" الموجودة في الضفة الغربية المحتلة، وتطبيقها في قطاع غزة، وفق خطط إدارة القطاع بعد الحرب وتقسيمه لمناطق تسيطر عليها العشائر والعائلات التي ستتولى الاتصال مع الإسرائيليين في توزيع المساعدات وتدبير حياة السكان، مع احتفاظ الجيش بالسيطرة الأمنية، بحسب ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت.[146]

ما تزال "إسرائيل" تولي اهتماماً كبيراً لقضية خلافة الرئيس محمود عباس، ومع غياب هذه القضية في المعالجات أو النقاشات داخل الأطر الرسمية للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركة فتح أو حتى في النقاشات "العلنية" على المستوى الشعبي أو الفصائلي، بدا وكأن

"إسرائيل" تسعى لأن تملك ميزة احتكار المسألة والانفراد في التأثير على الحالة الفلسطينية، حتى على مستوى طرح الأسماء المرشحة والفرص وسيناريوهات ما بعد عباس، أو اليوم التالي في حال غاب عباس فجأة واحتمال حدوث فوضى أو صراع أو حتى اقتتال داخلي، وكيف ستتدخل "إسرائيل" في الأمر.

ما يزال حسين الشيخ أحد أبرز المرشحين لخلافة عباس، خصوصاً بعد تكليفه من قبل محمود عباس مهام أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 2022/5/26.[147] كما يدعم ذلك طبيعة الجولات الخارجية التي يقوم بها ولقاءاته مع دوائر القرار في الدول التي يزورها. بالإضافة إلى لقاءاته السرية والعلنية مع مسؤولين إسرائيليين كبار. ففي 2022/3/9، التقى مع يائير لابيد وزير الخارجية الإسرائيلي في حكومة نفتالي بينيت، لمناقشة عملية التسوية؛ بحسب ما أعلن الشيخ.[148] كما ترأس الشيخ الوفد الفلسطيني المشارك في "قمة العقبة الأمنية"، التي انعقدت في 2023/2/26، والتي ضمّت مسؤولين من الحكومة الإسرائيلية، على رأسهم رئيس الشاباك رونين بار ومستشار الأمن القومي تساحي هنغبي، وإلى جانب مشاركة الولايات المتحدة ومصر والأردن.[149] كما التقى الشيخ سراً، مع هنغبي وبار ومنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة غسان عليان Ghassan Alian في تل أبيب، في 2024/2/6، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بهدف منع التصعيد بالضفة الغربية؛ ضمن ما أسمته "الجهود المشتركة" لتهدئة الأوضاع الميدانية قبل شهر رمضان، بحسب القناة 12 الإسرائيلية.[150]

خلاصة

جاءت الانتخابات الإسرائيلية بحكومة هي الأكثر تطرفاً دينياً وقومياً في تاريخ "إسرائيل" والتي سادت المشهد السياسي طوال الفترة 2022–2023. وبقدر ما كانت هذه الحكومة راغبة في إحداث تغييرات جذرية في بنية "الدولة" وفي السعي لإغلاق الملف الفلسطيني، بقدر ما كانت النتائج معاكسة لرغباتها. وبغض النظر عن تفاقم الصراع المجتمعي؛ فقد جاءت معركة طوفان الأقصى زلزالاً جعل وجود "إسرائيل" نفسها ودورها الوظيفي ومستقبلها محل نقاش؛ وأحدثت سلسلة هزات أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.

حملت سنة 2023 تطورات مهمة على الصعيد الإسرائيلي، حيث وصلت حالة الانقسام إلى مرحلة لم يعد فيها بالإمكان تجسير العلاقة بين الأطراف المختلفة. وقد عبّرت التغييرات الدستورية، وعلى الرغم من فشل الحكومة في تمريرها، عن هذا الانقسام وعن مفهوم وجوهر "إسرائيل" كـ"دولة يهودية". فقد انقسم المجتمع الإسرائيلي حول معنى تعريف "إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، بين تيارات دينية، وليبرالية، وقومية، ومحافظة، وعلمانية، تصارعت

وتقاطعت جميعها حول هذا المفهوم. بالإضافة إلى أن الصراع تمحور حول فكرة "الدولة" نفسها وحدودها ومشروعها الاستيطاني في الضفة الغربية.

وقد شكّلت عملية طوفان الأقصى والإخفاق في 2023/10/7 صدمة كبيرة للمجتمع الإسرائيلي، فقد كشفت العملية ضعف مؤسسات "الدولة"، وهشاشة الوزارات الحكومية التي لم تستطع التأقلم سريعاً مع الأوضاع المستجدة، كما كشفت العملية ضعف المؤسسة الأمنية بذراعيْها العسكري والاستخباراتي، وأظهرت غياب رجال "الدولة" الحقيقيين، وأعادت الحاجة إلى قيادات لهم خلفية ونزعة عسكرية في قيادة "الدولة".

يبدو أن الحرب على قطاع غزة تحمل تداعيات جمّة على "إسرائيل"، سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، واستراتيجياً، وبناء على ذلك ستعيش "إسرائيل" في الأعوام القادمة ما يمكن أن نطلق عليه "إسرائيل ما بعد غزة". هذا الحدث الذي سيبقى حاضراً في المشهد الإسرائيلي لأعوام عديدة. فكما أن "إسرائيل الثانية" تشكلت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، فإن "إسرائيل الثالثة" تشكلت بعد 2023/10/7، غير أنه لم تتضح معالمها الحقيقية بعد، كما لم يتضح إلى أي مدى يمكنها التكيّف مع الأحداث ومواجهة التحديات.

ويتوقع أن تشهد المرحلة القادمة بعد انتهاء الحرب انتخابات جديدة تؤدي لإسقاط نتنياهو وحزبه، وربما انتهاء حياته السياسية، مع تطلع الشارع الإسرائيلي لقيادات سياسية ذات نزعة عسكرية، كما يتوقع تجميد التعديلات الدستورية، بانتظار ظروف أكثر استقراراً.

ويظهر أن حالة الانقسام في المجتمع الإسرائيلي سوف تتعمق حول الأفق السياسي لقطاع غزة وحلّ الدولتين، كما ستتزايد النزعة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي، مصحوبة بتوجهات عنصرية، وسيتفاقم التصدع الديني العلماني، والتنازع حول امتيازات المتدينين. ومن المتوقع أن تتفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية، جراء تداعيات الحرب على قطاع غزة، مما سيؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وغلائها، وتَقلُّص قطاع الهايتك وتعميق أزمته. وفي المقابل، من المتوقع زيادة الإنفاق الحكومي على المؤسسة العسكرية، وعلى أجهزة الاستخبارات المختلفة. كما سيتم تشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاق 2023/10/7، والتي ستتشكل وقوداً لتعميق الانقسام في المشهد الإسرائيلي.

هوامش

[1] انظر: موقع لجنة الانتخابات المركزية: https://votes25.bechirot.gov.il (باللغة العبرية)

[2] بالنسبة لنتائج انتخابات الكنيست الـ 23، و24، انظر:

Elections for the Knesset, site of The Knesset, https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

أما بالنسبة لنتائج انتخابات الكنيست الـ 25، انظر: لجنة الانتخابات المركزية:

https://votes25.bechirot.gov.il (باللغة العبرية)

[3] انظر: إسرائيل: وزير القضاء يعلن عن خطته الإصلاحية في جهاز القضاء عشية بت المحكمة العليا بتعيين درعي وزيراً، موقع i24NEWS، 2023/1/4، انظر:https://www.i24news.tv/ar

[4] طوبا تسوميكي وايتان غليكمان، الهجوم غير المسبوق لرئيس المحكمة العليا: الخطاب الكامل للقاضية حيوت، **يديعوت أحرونوت**، 2023/1/12، في: https://www.ynet.co.il/news/article/hkylfr6co (باللغة العبرية)

[5] "دراما قضائية": المحكمة العليا الإسرائيلية تلغي "قانون الغاء بند المعقولية" الذي يقيد صلاحياتها، i24NEWS، 2024/1/1.

[6] عميحاي كوهن، احتجاج العسكريين ضدّ الانقلاب الدستوري هي مؤشر أولي لانهيار منظومة جيش الشعب، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2023/8/1، في: https://www.idi.org.il/articles/50355 (باللغة العبرية)

[7] تامير هايمن، سنحتاج سنوات لإصلاح ما تضرر منه الجيش – ويجب البدء من الآن، موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2023/8/1، في: https://www.inss.org.il/he/social_media/idf (باللغة العبرية)

[8] المرجع نفسه.

[9] أريل هايمن، فخ قوات الاحتياط – وأيضاً الجيش، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2023/7/30. (باللغة العبرية)

[10] شلومو طايتلباوم، الاقتصاديون في رسالة ثانية: الأضرار الاقتصادية ستحدث بقوة وبسرعة لم نكن نتوقعها، صحيفة **كالكاليست**، 2023/3/2، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hjtp7ctrj (باللغة العبرية)

[11] عماليا دويك، رسالة حادة لرؤساء قسم الميزانيات ضد التغييرات الدستورية: "ضربة شديدة للاقتصاد والسوق"، موقع ماكو، 2023/3/12، انظر: /https://www.mako.co.il (باللغة العبرية)

[12] Zachy Hennessey, JP Morgan report warns: Israel's judicial reform will negatively impact economy, *The Jerusalem Post*, 3/2/2023, https://www.jpost.com/breaking-news/article-730497

[13] يائير غيبع، هكذا سوف ينتج الانقلاب الدستوري إلى كارثة في قطاع الهايتك، **كالكاليست**، 2023/2/2، في: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hjsjgm002j (باللغة العبرية)

[14] حاييم هاندفوركر، أنا أقول للزملاء استعدوا للبديل الآن، عندما يختار مليون إسرائيلي ترك البلاد، سيكون أكثر صعوبة، صحيفة **ذا ماركر**، 2023/2/24. (باللغة العبرية)

[15] صوفي شولمن، لا تجلبوا لنا شركات هايتك إسرائيلية جديدة حتى نرى أين يتطور مسار تغيير النظام، **كالكاليست**، 2023/1/16، في: https://www.calcalist.co.il/calcalistech/article/rk3p8cbos (باللغة العبرية)

[16] مهند مصطفى، المشهد السياسي والعسكري في إسرائيل بعد "طوفان الأقصى"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2023/10/28، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5772

[17] أوري بار–يوسف، بين 1973 و2023، صحيفة **هآرتس**، 2023/10/9. (باللغة العبرية)

[18] مهند مصطفى، المشهد السياسي والعسكري في إسرائيل بعد "طوفان الأقصى"، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/10/28.

[19] عطارا غيرمن، تم تمهيد الطريق لتشكيل حكومة طوارئ وطنية، صحيفة **مكور ريشون**، 2023/10/10، في: https://www.makorrishon.co.il/news/678065 (باللغة العبرية)



[20] مهند مصطفى، تأثيرات الوضع السياسي الإسرائيلي على إدارة الحرب على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2023/12/27، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5815

[21] موشيه كوهن، في ظل تحرير المخطوفين، انتعاش لليكود ونتنياهو، صحيفة **معاريف**، 2023/12/1، في: https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-1056342 (باللغة العبرية)

[22] نتالي شيم–طوف، استطلاع أخبار 13: أغلب الجمهور يعتقد أن على نتنياهو الاستقالة، موقع القناة 13، 2023/12/8، في: https://13tv.co.il/item/news/politics/politics/new-poll-903840583 (باللغة العبرية)

[23] إيهود أولمرت، وقف القتال مقابل المخطوفين، **هآرتس**، 2023/12/22. (باللغة العبرية)

[24] شلومو بن عامي، وجه الانتصار غير المؤكد، **هآرتس**، 2023/12/22. (باللغة العبرية)

[25] موقع "عنيان مركزي"، لبيد: يجب على نتنياهو الاستقالة حالاً وتشكيل حكومة وحدة وطنية مع الحريديم والمركز برئاسة الليكود، صحيفة **عنيان مركزي**، 2023/11/15، انظر: https://www.news-israel.net/ (باللغة العبرية)

[26] أوري مسغاف، جانتس: هذه المرة لن نسامحك، **هآرتس**، 2023/11/30. (باللغة العبرية)

[27] Benjamin Netanyahu: Our Three Prerequisites for Peace, *The Wall Street Journal*, 25/12/2023, https://www.wsj.com/articles/benjamin-netanyahu-our-three-prerequisites-for-peace-gaza-israel-bff895bd

[28] تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شطرَي **القدس** (شرقيها وغربيها) بلغ في نهاية سنة 2022 نحو 384.7 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.4% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2023 نحو 394 ألفاً؛ فإذا ما حذفنا نحو خمسة آلاف يقيمون غربي **القدس**، فيتبقى نحو 389 ألفاً يقيمون شرقي **القدس**. انظر:

Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[29] See Selected Data on the Occasion of Jerusalem Day 2023, CBS, 17/5/2023, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/159/11_23_159b.pdf (in Hebrew)

[30] معهد "أريج": تعداد المستوطنين في الضفة الغربية يقترب من المليون، موقع مدينة القدس، 2022/11/20، في: https://qii.media/news/40744. وانظر أيضاً:

Jewish settler population in West Bank hits a landmark, and under Israel's new government, it may soar, site of CBS News, 2/2/2023, https://www.cbsnews.com/news/israel-settlers-jewish-settlement-population-west-bank-netanyahu/; and West Bank settler population surges by nearly 3 percent in 2023, i24NEWS, 12/2/2024, https://www.i24news.tv/en/news/middle-east/palestinian-territories/1707734589-west-bank-settler-population-surges-by-nearly-3-percent-in-2023-report

[31] See CBS, http://www.cbs.gov.il/publications16/yarhon0116/pdf/b1.pdf; and CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/b1.pdf

[32] See The Times of Israel, 29/12/2022, https://www.timesofisrael.com/israels-population-approaches-9-7-million-as-2022-comes-to-an-end/#:~:text=73.6%25%20of%20residents%20Jewish%2C%2021.1,immigrants%20from%20Russia%20and%20Ukraine&text=Israel%20has%20close%20to%209.7,mark%20the%20end%20of%202022

[33] Israel in Figures, Selected Data From the Statistical Abstract of Israel 2022, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/DocLib/isr_in_n/sr_in_n22e.pdf; and Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel, site of Jewish Virtual Library, 5/2/2024, https://www.jewishvirtuallibrary.org/latest-population-statistics-for-israel

[34] Vital Statistics: Latest Population Statistics for Israel, Jewish Virtual Library, 5/2/2024.

[35] Ibid.

[36] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[37] العنف والجريمة في المجتمع العربي، التقرير السنوي لمركز "أمان" – المركز العربي لمجتمع آمن لعام 2023، موقع مركز أمان – المركز العربي لمجتمع آمن، 2023/12/31، انظر: https://aman–center.net/

[38] Aaron Boxerman and Talya Minsberg, Private Gun Ownership in Israel Spikes After Hamas Attacks, *The New York Times*, 15/12/2023, https://www.nytimes.com/2023/12/15/world/middleeast/israel-gun-ownership-spikes.html

[39] انظر: مؤشر العنصرية والتحريض 2022، موقع حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2023/3/28، في: https://7amleh.org/2023/03/28/mushr-alansryh-walthrydh-mrkz-hmlh-yrsd-685-alf-khtab-ansry-wmhrdh-fy-allghh-alabryh-fy-alaam-2022

[40] Media Release, Population of Israel on the Eve of 2023, CBS, 29/12/2022, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2022/426/11_22_426e.pdf

[41] See Media Release, Immigration to Israel 2022, CBS, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/ 2023/280/01_23_280b.pdf

[42] Israeli exodus: 370,000 flee since October 7, seeking homes in Europe, Site of Jordan News, 11/12/2023, https://www.jordannews.jo/Section-20/Middle-East/Israeli-exodus-370-000-flee-since-October-7-seeking-homes-in-Europe-32933

[43] For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
As for 1996–2023, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/e1.pdf

[44] *The Jerusalem Post*, 16/8/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/Israelis-emigrating-Lowest-number-in-nearly-three-decades-565015

[45] Rosh Hashana 2023: World Jewish population reaches 15.7 million, i24NEWS, 16/9/2023, https://www.i24news.tv/en/news/judaism/1694847188-rosh-hashana-2023-world-jewish-population-reaches-15-7-million

[46] See Jewish Americans in 2020, site of Pew Research Center, 11/5/2021, https://www.pewforum.org/2021/05/11/jewish-americans-in-2020/; and Debate Over the Number of American Jews (2021), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/debate-over-how-many-american-jews

[47] Vital Statistics: Jewish Population of the World (1882–Present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world

[48] Bank of Israel, "Annual Report 2020," March 2021, https://boi.org.il/media/jqrnd0yx/annual-full.pdf

[49] الجزيرة.نت، 2021/5/21.

[50] سوليكا علاء الدين، زلزال "طوفان الأقصى" يهزّ الإقتصاد الإسرائيلي، موقع الاقتصاد والأعمال، 2023/12/13، انظر: https://www.iktissadonline.com

[51] بنك إسرائيل يحذر: نفقات الحرب ستبلغ 68 مليار دولار، الجزيرة.نت، 2024/1/23.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/1/23، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.771.

[52] بنك إسرائيل يحذر: نفقات الحرب ستبلغ 68 مليار دولار، الجزيرة.نت، 2024/1/23.

[53] بنك إسرائيل: خسائر قطاع البناء الإسرائيلي ضعف التوقعات، الجزيرة.نت، 2024/4/2.

[54] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0324/f1.pdf

[55] Ibid.



[56] A Fifth of Israelis' Income Declines Amid War; Almost Half Fear Economic Difficulty, *Haaretz*, 19/12/2023, https://www.*haaretz*.com/israel-news/2023-12-19/ty-article/.premium/a-fifth-of-israelis-income-declined-amid-war-almost-half-fear-economic-difficulty/0000018c-839a-db89-ad8f-f3ba54850000; Poverty rate in Israel skyrockets following military offensive in Gaza, site of Middle East Monitor (MEMO), 19/12/2023, https://www.middleeastmonitor.com/20231219-poverty-rate-in-israel-skyrockets-following-military-offensive-in-gaza/; Amid War, Half of Israelis Fear Economic Difficulty, site of The Communist Party of Israel, 20/12/2023, https://maki.org.il/en/?p=31459; and Alternative Poverty Report 2023, site of Latet, 2023, https://www.latet.org.il/upload/files/170521879265a392e859470447415.pdf (in Hebrew)

[57] تقرير مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية حول الفقر 2022، موقع مؤسسة التأمين الوطني، 2023/12/28، انظر: https://www.btl.gov.il/About/news/Pages/DochONI2023b.aspx (باللغة العبرية)

[58] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[59] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf

[60] Ibid; and CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[61] See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/data-for-2023-eng/en/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_GovRevenue_2023.xlsx

[62] انظر: الجزيرة.نت، 2024/3/13؛ وانظر أيضاً:

The Knesset, 13/3/2024, https://main.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press13032024_3.aspx; and Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/data-for-2024/he/budget-execution_budget-execution-estimate_BudgetExecutionEstimate_BudgetDeficit_2024.xlsx

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2024/3/13، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.66.

[63] بعد محاولات.. حكومة إسرائيل تصدق على الموازنة المعدلة لـ 2024، الجزيرة.نت، 2024/1/15؛ وانظر أيضاً:

Cabinet approves 2024 budget, making cuts to offset massive wartime defense boost, The Times of Israel, 15/1/2024, https://www.timesofisrael.com/cabinet-approves-budget-making-cuts-to-offset-massive-wartime-defense-boost/

[64] الجزيرة.نت، 2024/2/26. وانظر أيضاً:

Israel plans $60bn debt raising and tax rises to fuel defence spending, *Financial Times* newspaper, 26/2/2024, https://www.ft.com/content/b84aae92-3bbb-49db-b021-befbeb0fb0f1

[65] **العربي الجديد**، 2024/3/4.

[66] الجزيرة.نت، 2024/2/8. وانظر أيضاً:

Public set to pay for NIS 33b state revenue shortfall, site of Globes, 8/2/2024, https://en.globes.co.il/en/article-public-set-to-pay-for-nis-33b-state-revenue-shortfall-1001470759

[67] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1s.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[68] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[69] See Israel's Trade Balance of Manufacturing Exports and Imports by Technological Intensity, 2022, CBS, 24/7/2023, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2023/240/16_23_240e.pdf

[70] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/h5.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/yarhon1223/h5.pdf

[71] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/h3.pdf; https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/yarhon1223/h3.pdf

[72] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," site of Congressional Research Services (CRS), 1/3/2023, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33222/49

تجدر الملاحظة إلى أن موقع Jewish Virtual Library ذكر أن المساعدة الأمريكية المقدمة إلى "إسرائيل" بلغت 160.55 مليار دولار خلال الفترة 1949–2023. انظر:

US Foreign Aid to Israel: Total Aid (1949–present), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/total-u-s-foreign-aid-to-israel-1949-present (seen 28/2/2024)

[73] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 1/3/2023.

[74] White House to Congress: We want $106 billion for the wars and the border, POLITICO, 20/10/2023, https://www.politico.com/news/2023/10/20/white-house-to-congress-we-want-106-billion-for-the-wars-and-the-border-00122704

[75] Patricia Zengerle, US military support for Israel: What does it provide?, Reuters, 8/4/2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/what-military-support-does-us-provide-israel-2024-04-08

[76] بالنسبة للسنوات 1949–2021، انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 263.
أما بالنسبة لسنتي 2022–2023، انظر:

Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 1/3/2023.

[77] وكالة الأناضول، 2022/10/23.

[78] The Times of Israel, 3/5/2023, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/idf-announces-a-series-of-appointments-to-general-staff

[79] Israel Military Strength, 2024, site of Globalfirepower.com, https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=israel

[80] i24NEWS, 23/4/2023, https://www.i24news.tv/en/news/israel/defense/1682233971-idf-survey-reveals-combat-units-attracting-fewer-recruits

[81] **الشرق الأوسط**، 2023/8/19.

[82] **الشرق الأوسط**، 2024/2/8.

[83] المرجع نفسه.

[84] بسبب الحرب: 40% من الطلاب الإسرائيليين يفكرون بالتخلي عن الدراسة، عرب 48، 2024/2/13؛ وانظر أيضاً:

42% of Israeli student reservists in army consider leaving school: Poll, site of Anadolu Agency, 11/2/2024, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/42-of-israeli-student-reservists-in-army-consider-leaving-school-poll/3134039

[85] Dror Shalom and Anat Kurz, *Strategic Survey for Israel 2022: A Time for Decisions* (INSS, January 2022), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2022/02/StrategicAssessment21-22_ENG_5.pdf

[86] Tamir Hayman, Ram Yavne and Anat Kurz, *Strategic Analysis for Israel 2023: Israel Among the World's Democracies* (INSS, February 2023), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2023/02/StrategicAssessment22-23_ENG.pdf

[87] Site of The National News, 24/4/2023, https://www.thenationalnews.com/mena/2023/04/24/isaac-herzog-israels-main-existential-threat-comes-from-within

[88] **العربي الجديد**، 2023/5/23.

[89] Daniel Pipes, "What Does 'Victory' Really Mean to the Israel Defense Forces," *The Jerusalem Post*, 26/11/2020, https://www.jpost.com/opinion/idf-sees-victory-as-rapid-destruction-of-enemy-capabilities-opinion-650265

[90] Jean-Loup Samaan, "The 'Dahya Concept' and Israeli Military Posture vis-à-vis Hezbollah since 2006," *Comparative Strategy* journal, vol. 32, no. 2, 2013, pp. 146–159.

[91] عرب 48، 2023/12/16.

[92] Jean-Loup Samaan, "IDF 'Decisive Victory' and Israel's Quest for a New Military Strategy," *Middle East Policy* journal, site of Middle East Policy Council, no. 3, 2023, https://mepc.org/journal/decisive-victory-and-israels-quest-new-military-strategy

[93] IDF 'Ghost' unit uses new tech to fight Hamas in Gaza, *The Jerusalem Post*, 31/12/2023, https://www.jpost.com/israel-hamas-war/article-780104

[94] The Times of Israel, 8/10/2023, https://www.timesofisrael.com/authorities-name-44-soldiers-30-police-officers-killed-in-hamas-attack/

[95] **القدس**، 2024/2/5.

[96] The Times of Israel, 1/1/2024, https://www.timesofisrael.com/idf-deaths-of-29-of-170-soldiers-in-gaza-op-were-so-called-friendly-fire-accidents/

[97] Franz-Stefan Gady, "Israel's Military Tech Fetish Is a Failed Strategy," *Foreign Policy* magazine, 26/10/2023, https://foreignpolicy.com/2023/10/26/israel-hamas-gaza-military-idf-technology-surveillance-fence-strategy-ground-war/#cookie_message_anchor

[98] The IDF's New Multi-Year Program: "Ascent" , site of The Israel Defense Forces (IDF), 8/8/2023, https://www.idf.il/en/articles/2023/the-idf-s-new-multi-year-program-ascent/

[99] Yaakov Lappin, "Ma'alot (Ascent): The IDF Will Need to Drastically Update Its Multi-Year Program," The Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), 1/11/2023, https://besacenter.org/maalot-ascent-the-idf-will-need-to-drastically-update-its-multi-year-program/

[100] Israeli Navy first time in US Navy-led international maritime exercise, *The Jerusalem Post*, 17/2/2023, https://www.jpost.com/israel-news/article-696812

[101] *The Jerusalem Post*, 1/2/2022, https://www.jpost.com/israel-news/article-695222

[102] الجزيرة.نت، 2022/11/29.

[103] The times of Israel, 26/1/2023, https://www.timesofisrael.com/israel-us-wrap-up-largest-ever-joint-drill-in-message-to-iran/

[104] انتهاء مناورة مشتركة للقوات البرية الإسرائيلية اليونانية والأمريكية، موقع الجيش الإسرائيلي، 2023/2/23، في: https://www.idf.il/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/exercises/greece-army-idf-23

[105] The Times of Israel, 8/6/2023, https://www.timesofisrael.com/idf-wraps-up-major-drill-focused-on-multi-front-war-with-iran-middle-east-proxies

[106] The Times of Israel, 5/6/2023, https://www.timesofisrael.com/in-first-idf-sends-troops-to-participate-in-major-us-led-drill-in-morocco

[107] Ministry of Defense Spokesperson's Statement: Israel Sets New Record in Defense Exports: Over $12.5 Billion in 2022, Israeli Prime Minister's Office, 14/6/2023, https://www.gov.il/en/departments/news/esibat

[108] The Times of Israel, 14/6/2023, https://www.timesofisrael.com/israeli-arms-sales-doubled-in-a-decade-hit-new-record-of-12-5-billion-in-2022

[109] Ministry of Defense Spokesperson's Statement: Israel Sets New Record in Defense Exports: Over $12.5 Billion in 2022, Israeli Prime Minister's Office, 14/6/2023.

[110] *Israel Hayom* newspaper, 18/3/2024, https://www.israelhayom.com/2024/03/18/israel-concerned-biden-officials-trying-to-slow-arm-shipments-to-israel/

[111] *The Wall Street Journal*, 1/12/2023, https://www.wsj.com/world/middle-east/u-s-sends-israel-2-000-pound-bunker-buster-bombs-for-gaza-war-82898638

[112] وكالة الأناضول، 2024/2/18.

[113] موقع راديو كندا الدولي، 2024/1/31، انظر: https://ici.radio-canada.ca/rci/ar

[114] منصة تأكد الإعلامية، 2024/2/8، انظر: https://verify-sy.com

[115] الجزيرة.نت، 2023/12/17.

[116] Site of Eldiario, 12/2/2024, https://www.eldiario.es/internacional/espana-mando-municion-israel-pese-haber-anunciado-tenia-suspendidas-exportaciones-armamento-cat_1_10909622.html

[117] سكاي نيوز عربية، 2024/2/12.

[118] Site of Middle East Eye, 12/2/2024, https://www.middleeasteye.net/news/war-on-gaza-indian-made-israel-killer-hermes-drone-make-way

[119] *Haaretz*, 14/12/2023, https://www.*haaretz*.com/israel-news/2023-12-14/ty-article/israel-approves-supplementary-wartime-budget-for-2023/0000018c-6838-de5e-a3ef-6bfd79920000

[120] The Times of Israel, 12/12/2023, https://www.timesofisrael.com/additional-budget-funds-for-financing-gaza-war-approved-for-final-knesset-votes/

[121] سكاي نيوز عربية، 2024/1/1.

[122] وكالة الأناضول، 2024/1/7.

[123] وكالة الأناضول، 2024/1/16.

[124] See CBS, Statistical Abstract of Israel nos. 68–74, 2017–2023, http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm

[125] تقوم "إسرائيل" باستمرار بتعديل منطقة الصيد البحري وفقاً لمستوى التوتر حول غزة، وتسمح أحياناً للمراكب بالصيد حتى مسافة 15 ميلاً بحرياً، وأحياناً أخرى تقلصها إلى ستة أميال أو تحظر الصيد فيها كلياً، تنص اتفاقية "أوسلو" على السماح للصيادين بالإبحار مسافة 20 ميلاً بحرياً (قرابة 37 كم) بعيداً عن الشاطئ، انظر: عرب 48، 2023/4/15.

[126] موقع قناة الميادين، 2023/8/1.

[127] **الشرق الأوسط**، 2022/3/27.

[128] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2023/10/9.

[129] **القدس العربي**، 2023 /10/12.

[130] عرب 48، 2022/9/11.

[131] عرب 48، 2022/9/8.

[132] عرب 48، 2022/8/18.

[133] الجزيرة.نت، 2021/12/29.

[134] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/3.

[135] الجزيرة.نت، 2023/7/3.

[136] **العربي الجديد**، 2023/7/7.

[137] المرجع نفسه.

[138]**الشرق الأوسط**، 2023/7/3.
[139]وكالة سبوتنيك عربي، 2023/7/9.
[140]المرجع نفسه.
[141]الجزيرة.نت، 2023/7/9.
[142]**الأخبار**، 2023/6/27.
[143]الجزيرة.نت، 2023/6/26.
[144]**القدس**، 2023/7/25.
[145]الجزيرة.نت، 2023/12/12.
[146]نتنياهو يدرس فرص التعاون مع عشائر في غزة بعد الحرب، **الشرق الأوسط**، 2023/12/29.
[147]وكالة وفا، 2022/5/26.
[148]تايمز أوف إسرائيل، 2022/3/11.
[149]عرب 48، 2023/2/26.
[150]الجزيرة.نت، 2024/2/7.

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

شهد العالم العربي اندفاعة أكبر نحو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي خلال الفترة 2022–2023، وقطعت الإمارات والبحرين والمغرب أشواطاً كبيرة في هذا المجال؛ بينما كانت الجهود على قدم وساق لدفع السعودية إلى مسار التطبيع. غير أن معركة طوفان الأقصى جاءت لتعطل قطار التطبيع، وإن كانت الأنظمة الرسمية ما زالت راغبة في المضي بعلاقاتها مع "إسرائيل".

البيئة العربية الضعيفة والمشتتة والمنكفئة على قُطريتها وهمومها المحلية استمرت على نسقها المعتاد، وبالرغم من الهزة العظيمة التي أحدثها طوفان الأقصى، إلا أن ذلك لم يُغيِّر في جوهر السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية. غير أن البيئات المؤيدة للمقاومة في لبنان واليمن والعراق دعمت غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، مع تجنب توسيع المعركة إلى معركة إقليمية كبيرة. أما الشعوب العربية فكان تفاعلها مع قضية فلسطين كبيراً، وإن لم تستطع التعبير عن مواقفها ودعمها بالشكل الحقيقي بسبب السلوك القمعي أو المانع لعدد من الأنظمة العربية. وحافظت دول مثل قطر والكويت والجزائر وسورية وموريتانيا وعُمان على مواقف أكثر إيجابية تجاه المقاومة.

يناقش هذا الفصل المواقف العربية تجاه قضية فلسطين، ويستعرض مواقف جامعة الدول العربية، ويركز على دول الطوق مصر والأردن وسورية ولبنان؛ ويناقش بشكل عام مواقف دول المشرق والمغرب العربي الأخرى، كما يناقش المواقف الشعبية في العالم العربي.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية:

1. الموقف من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ومن مشروع المقاومة:

أكّدت جامعة الدول العربية، خلال قممها الثلاث التي عُقدت خلال السنتين التي يغطيهما التقرير، سواء العادية منها، في القمة الـ 31 في الجزائر في 1–2022/11/2، وفي القمة الـ 32 في جدة في 2023/5/19، أم الاستثنائية المشتركة مع منظمة التعاون الإسلامي لبحث العدوان على قطاع غزة في الرياض في 2023/11/11، مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتمسك بـ"مبادرة السلام العربية" لسنة 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، مع "التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، لإنهاء الاحتلال

الإسرائيلي وحلّ الصراع العربي الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن". كذلك أكدت الجامعة العربية، في بياناتها، تبني توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ودعمه، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك.[1]

وهو الموقف نفسه الذي شدّد عليه الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الذي قال إن الجامعة العربية لا يمكنها "تجاوز الموقف الفلسطيني والرؤية الفلسطينية"، وهو مطلب "حلّ الدولتين"، مؤكداً أن تصميم الجانب الإسرائيلي على مواقفه وعلى رفضه لمفهوم الدولتَينْ؛ سيؤدي لوجود أغلبية فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط في الأعوام المقبلة.[2] وكشف أبو الغيط عن وجود "اتجاه لتنشيط عملية السلام"، من خلال جهود عربية – أوروبية.[3]

وفي السياق نفسه، دعت اللجنة الوزارية العربية لدعم فلسطين، في بيان لها، في أيار/ مايو 2023، الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، إلى الاستمرار في إجراء اتصالاتها مع مختلف دول العالم، لحثّها على الاعتراف بدولة فلسطين، خصوصاً الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن، ودعم حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.[4]

وفيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، عبرّت الأمانة العامة للجامعة العربية والبرلمان العربي عن رفضهما لأي اقتراحات أو محاولات للمساس بمسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وباختصاصاتها الكاملة، السياسية والإنسانية، تجاه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين أياً كان تأويلها أو تبريرها، تأسيساً على التفويض الأصلي المنوط بالوكالة، حتى إيجاد الحلّ العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية.[5]

وبالمقابل، اقتصر دور الجامعة العربية على استنكار الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية والمتعلقة بالانتهاكات، ومصادرة الأراضي، والاعتداءات على المقدسات، والعدوان المتصاعد، وسياسة الحرب المفتوحة، والمجازر المستمرة بحقّ أبناء الشعب الفلسطيني، ولكن هذا الاستنكار لم يتبعه أي إجراء عملي لوقفها، غير تحميل الاحتلال تبعات التصعيد، ودعوة المجتمع الدولي وكافة الأطراف ذات التأثير الدولي، بالتدخل لوقفه.[6] فقد حثّ مجلس جامعة الدول العربية، في ختام أعمال الدورة العادية 157، على مستوى وزراء الخارجية، في 2022/3/9، المحكمة الجنائية الدولية على المضي قدماً في التحقيق الجنائي في جرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، التي ارتكبتها وترتكبها "إسرائيل" بحقّ الشعب الفلسطيني الأعزل.[7] وسلّمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في 2023/7/27، نسخة من مرافعتها المكتوبة إلى محكمة العدل الدولية، بمقرّها

في لاهاي، وذلك في إطار القضية المتعلقة بإصدار فتوى قانونية حول طبيعة الاحتلال في أراضي السلطة الفلسطينية، وآثاره والتبعات القانونية المترتبة عليه.[8]

وبعد مرور أكثر من شهر من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عقب عملية "طوفان الأقصى"، في 2023/10/7، تداعت الدول العربية والإسلامية إلى عقد قمّة طارئة بشأن العدوان على غزة، وعقدت قمة عربية إسلامية في الرياض في 2023/11/11، بعدما أعلنت وزارة الخارجية السعودية، في 2023/11/10، عن دمج "القمة العربية غير العادية" و"القمة الإسلامية الاستثنائية" في قمة موحّدة. وبحسب ما نقلت صحيفة العربي الجديد عن مصادر، فإنّ الدمج جاء بسبب عدم التوافق على قرارات مهمّة ضدّ "إسرائيل"، حيث حالت دول متنفذة وازنة في الجامعة من دون تبني مقترحات جادة تحمل إجراءات ضاغطة على الاحتلال لوقف عدوانه، حيث ضغطت هذه الدول المتنفذة للاستعاضة عن الإجراءات بفقرات باهتة.[9]

ولم تخرج القمة بأيّ قرار عملي، ولم تعلن أيّ التزام من جانبها، أو خطة فعالة للضغط من أجل وقف العدوان، بل وجّه بيانها مطالبات إلى دول العالم، وكأنّ الدول العربية والإسلامية مجتمعة لا تملك وسيلة للضغط على الاحتلال لوقف مجازره بحقّ المدنيين في غزة. بل إنّ وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح شدّد، في 2023/11/7، في منتدى بلومبيرغ للاقتصاد الجديد Bloomberg New Economy Forum، في سنغافورة، على أن التلويح بأسعار النفط للضغط من أجل وقف الحرب على قطاع غزة ليس مطروحاً على الطاولة، وإن السعودية تحاول تحقيق "السلام" عبر المفاوضات.[10] وفي الوقت نفسه، فإن عدداً من البلدان العربية كانت ترغب سرّاً في القضاء على حماس، وكانت طرفاً في حصار القطاع، وتابعت علاقاتها الديبلوماسية والتجارية مع "إسرائيل" وتزويدها بالكثير من احتياجاتها.

فقد دعت القمة الإسلامية العربية، في بيانها الختامي، إلى كسر الحصار على غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية. ودان البيان "العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية الوحشية واللا إنسانية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري"، ودعا جميع الدول لوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى "إسرائيل"، ورَفَضَ البيان توصيف "هذه الحرب الانتقامية دفاعاً عن النفس، أو تبريرها تحت أي ذريعة".[11]

وبدوره، دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إلى "وقف العمليات العسكرية في غزة بشكل فوري".[12] فيما دعا وزراء الخارجية العرب، في ختام اجتماعهم في القاهرة، إلى "تحرك دولي (عاجل) لوقف الحرب على غزة". وأكّدوا، على "إدانة استهداف المدنيين من الجانبين"، محذّرين من "محاولات تهجير الشعب الفلسطيني".[13]

2. الموقف من التطبيع:

حرصت جامعة الدول العربية، في كل قراراتها وبياناتها، على رفض التطبيع مع "إسرائيل" قبل تنفيذ "مبادرة السلام العربية" لسنة 2002، بـ"كافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها الموقف العربي التوافقي الموحد وأساس أي جهود لإحياء السلام في الشرق الأوسط"، وشددت على أن الشرط المسبق لـ"السلام" مع "إسرائيل"، و"تطبيع العلاقات معها" كما ورد في نص القمتين العاديتين، أو "إقامة علاقات طبيعية معها"، كما ورد في نص القمة العربية والإسلامية المشتركة، والتي تحفّظت على تلك العبارة كل من الجزائر والعراق، هو إنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية، وتجسيد استقلال دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 1967/6/4، وعاصمتها "القدس الشرقية"، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقّه في تقرير المصير، وحقّ العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحلّ قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948.[14]

ولكن رئيس بعثة جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة السفير ماجد عبد الفتاح قال، خلال مقابلة مع برنامج "المسائية" على قناة الجزيرة مباشر، إن تطبيع بعض الدول العربية العلاقات مع "إسرائيل" قد يكون في مصلحة الفلسطينيين. ولا يرى السفير أن "التطبيع مع إسرائيل خطوة ضدّ القضية الفلسطينية، بل على العكس يمكن استخدامه للضغط على إسرائيل من خلال الاتصالات المباشرة لتحقيق إنجازات والتوصل إلى تفاهمات تخصّ القضية الفلسطينية".[15]

3. الصراع الداخلي والمصالحة:

كرّرت الجامعة العربية موقفها الداعم للمصالحة الفلسطينية، وأشادت بالجهود العربية المبذولة في سبيل توحيد الصف الفلسطيني، ورحّبت بتوقيع الفصائل الفلسطينية على وثيقة "إعلان الجزائر"، في 2022/10/13، في ختام "مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية"، بوساطة جزائرية، وعدّ الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الوصول إلى اتفاق بين الفصائل الفلسطينية، بمثابة "تطور مهم على طريق تحقيق المصالحة الفلسطينية التي يتطلع جميع العرب إلى تحقيقها"، مشيداً بالدور الذي اضطلعت به الجزائر في التوصل إلى هذا "الإنجاز الطيب".[16]

وقد أعادت الجامعة العربية التأكيد على هذا الموقف في القرارات الصادرة بختام أعمال الدورة العادية في القمة الـ 31 في الجزائر في 1–2022/11/2، وفي القمة الـ 32 في جدة في 2023/5/19، والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية للتوحد تحت مظلتها، وأن يتحمل الجميع مسؤولياته في ظلّ شراكة وطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[17]

4. الموقف من القدس:

تمسّكت الجامعة العربية بموقفها الرافض لإعلان القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، واقتصر دورها على التنديد والاستنكار، دون اتخاذ أي إجراءات عملية بحقّ الدول التي تعترف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، أو تنقل سفارتها إلى القدس. فقد أعرب أمين عام جامعة الدول العربية، خلال كلمة وجهها إلى مؤتمر حزب المحافظين Conservative Party البريطاني، عبر تقنية الدائرة التلفزيونية المغلقة فيديو كونفرنس Video Conference، في 2022/10/4، عن الانزعاج الشديد حيال تصريحات رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس Liz Truss حول نيتها نقل سفارة بريطانيا إلى القدس، مؤكداً رفض الجامعة لأي إجراءات أحادية تمثل خرقاً للقانون الدولي، ولوضعية القدس التاريخية والقانونية.[18]

راوحت الجامعة مكانها في التنديد بعمليات الاستيطان ومخططات الاحتلال وإجراءاته في القدس، واقتحامات المستوطنين المتواصلة للمسجد الأقصى، وعدّت ذلك انتهاكاً واستفزازاً كبيراً للمشاعر العربية والإسلامية، وخرقاً سافراً للقانون الدولي. وأعلنت الجامعة، في قراراتها وبياناتها، رفضها لجميع ممارسات الاحتلال داخل المدينة المقدسة، التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس والأقصى، مشددة على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية القدس ومقدساتها. وفي السياق ذاته، وفي مؤشر على دعم الجامعة العربية للأردن، أكدت الجامعة على أهمية الوصاية الهاشمية في القدس ودورها بحماية المقدسات.[19]

إلا أنه لم يتغيّر شيء على أرض الواقع، وبقي الفعل العربي مقتصراً على التنديد والشجب؛ فقد دانت اللجنة الوزارية العربية التي انعقدت في الأردن، في 2022/4/21، "الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية" في القدس، داعية المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن، إلى "التحرّك الفوري والفاعل" لوقف تلك الإجراءات، والحؤول دون تفاقم موجة العنف.[20] وأكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، تعليقاً على مسيرة الأعلام الصهيونية في 2022/5/29، بالتزامن مع اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك، أن "هذا التحرك يشكل انتهاكاً جديداً للوضع القائم، واستفزازاً كبيراً للمشاعر العربية والإسلامية، ويمكن أن يترتب عليه إشعال الأوضاع في مدينة القدس ومناطق أخرى"، محذراً من أن ذلك من شأنه "دفع الجميع إلى أتون مواجهات دينية لن يحمد عقباها".[21] ودان البرلمان العربي، من جهته، بشدة اقتحام أعداد كبيرة من المستوطنين والمتطرفين اليهود باحات المسجد الأقصى، ورفع أعلام سلطات الاحتلال في ساحاته الشريفة.[22]

وفي سياق تعزيز صمود المقدسيين، توافق المشاركون في مؤتمر دعم "القدس صمود وتنمية" في جامعة الدول العربية، في 2023/2/12، على إجراءات لتعزيز صمود المقدسيين، من بينها تأسيس آلية تمويل مشتركة لدعم المشروعات الهادفة إلى تعزيز صمود أهل القدس، ومواجهة سياسات "إسرائيل" الهادفة إلى تقويض وجودهم.[23] واعتمد مجلس وزراء الاتصالات العرب، خلال اجتماع مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب للدورة الـ 26، في القاهرة، في 2023/1/23، مدينة القدس "العاصمة الرقمية للعام 2023".[24]

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

لا يمكن تجاهل محورية الدور المصري في مسارات القضية الفلسطينية، كما لا يمكن التغافل عن التغيرات التي طرأت على الدور المصري في ظلّ تزايد أدوار لاعبين آخرين في المنطقة كالإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر، وتطور علاقات الدول الخليجية مع الكيان الصهيوني، والتي وصل إلى تطبيع العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين بعض دول الخليج كالإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني، والسعي إلى تطبيع العلاقات الصهيونية مع السعودية.

في المقابل، عانت مصر خلال السنوات الماضية من أزمات اقتصادية متتالية، حيث لم تكد تنتهي مفاعيل جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي حتى دخلت الأزمة الروسية الأوكرانية لتفرض نفسها؛ من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب، وهو ما أثّر فعلياً حسب التقارير الاقتصادية على الاقتصاد المصري الذي بات يعاني من انخفاض السيولة الأجنبية. وبالتالي أصبح النظام المصري أكثر حاجة إلى تفعيل الديبلوماسية السياسية في سبيل استقراره في أكثر دولة عربية قدرة في التأثير بشكل إيجابي أو سلبي على القضية الفلسطينية. وبناء على ما سبق، قد يفسر البعض تراجع فعالية النظام المصري في التأثير في العديد من المسارات السياسية في المنطقة لصالح بعض الدول الداعمة له، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على دور النظام بشكل أو بآخر في القضية الفلسطينية.

في هذا الإطار كشف الإعلام العبري في آذار/ مارس 2022، عن قمة كان يفترض أن تكون سرية جمعت كُلّاً من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في قمة ثلاثية وصفت بالنادرة وغير العادية، وقد تمّ مناقشة قضايا مركزية في هذه القمة منها الأمن وإمكانية تشكيل تحالف دفاعي إقليمي ضدّ

الطائرات المسيَّرة والصواريخ والتهديدات، في إشارة إلى مواجهة الجمهورية الإيرانية. وقد عرض بينيت استخدام منظومات دفاعية إسرائيلية موجهة بالليزر، والتي يتم تطويرها في الكيان الإسرائيلي. وتمّ التباحث في ملف القضية الفلسطينية، وخصوصاً الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها الكيان الإسرائيلي بالضفة وغزة، خصوصاً المخاوف بشأن الوضع الأمني خلال فترة رمضان وضرورة الحفاظ على الهدوء خلال هذا الشهر.[25]

على ما يبدو، فإن المخاوف الإسرائيلية من تدهور الأوضاع الأمنية خلال شهر رمضان (نيسان/ أبريل – أيار/ مايو 2022) في مدينة القدس قد كانت محقة، خصوصاً مع تزايد هجمات المستوطنين وتكرار اقتحاماتهم للمسجد الأقصى. وفي هذه الأثناء دخلت الديبلوماسية العربية في محاولة لإعادة الهدوء إلى المنطقة قبل تطورها وتمدّدها، كما حدث في سنة 2021 التي أدت إلى اندلاع معركة سيف القدس بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والكيان الإسرائيلي. كما شددت قمة ثلاثية أخرى مصرية إماراتية أردنية على ضرورة وقف كل الإجراءات الإسرائيلية التي تُقوِّض "السلام"، وعلى أهمية استدامة الجهود لاستعادة الهدوء في القدس.[26]

استمرت مصر في متابعة تفاصيل القضية الفلسطينية، فقد دانت الخارجية المصرية في آذار/ مارس 2022 العملية الفدائية في تل أبيب، حيث وصف المتحدث الرسمي باسم الخارجية أحمد حافظ العملية بـ"الإرهاب" وحذر من تدهور الأوضاع بين الجانبَين الفلسطيني والإسرائيلي.[27] في المقابل دان الحافظ اقتحامات القوات الإسرائيلية للمسجد الأقصى، وما تبع هذا الاقتحام من أعمال عنف تعرّض لها الفلسطينيون في باحات المسجد الأقصى، ما أسفر عن إصابة واعتقال العشرات من المصلين.[28]

وفي ظلّ ما شهدته مدينة القدس خلال شهر رمضان 1443هـ (2022م)، وما قام به النظام المصري في سبيل إعادة الهدوء إلى المدينة، قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في اتصال مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد إن مصر قامت بجهود ومساعٍ حثيثة ومركزة لاحتواء الموقف الميداني، والحيلولة دون امتداد نطاق المواجهة وزيادة الأعمال العسكرية، ومن ثم هناك أهمية بالغة للبناء على التهدئة الحالية وقطع الطريق على أي محاولة لتوتر الأوضاع سواء بالضفة الغربية أم في قطاع غزة، والإسراع في تحسين العلاقات الاقتصادية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعم الرئيس محمود عباس.[29]

وعلى ما يبدو، فإن محاولات مصر في الحفاظ على الهدوء في المنطقة تعدى البعد الأمني، ففي خبر تمّ نشره في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 أشار إلى نجاح مصر في إقناع الكيان الإسرائيلي بالبدء في استخراج الغاز قبالة سواحل قطاع غزة بعد تطويره،[30] وهذا يبعث الكثير من التساؤلات حول المخططات التي كانت ترسم للمنطقة قبل وقوع أحداث 2023/10/7، خصوصاً

مع اشتداد الحاجة إلى الغاز لتصديره إلى أوروبا مع استمرار الحرب الأوكرانية – الروسية وتوقف تصدير الغاز إلى أوروبا.

ويظهر أن المساعي المصرية في شأن غاز غزة كانت جادة، فقد أعلن بشكل رسمي وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا أنه تمّ التوصل إلى اتفاق إطار لتطوير حقل غزة، وأن هذه المساعي قد بدأت قبل سنتين مع الكيان الإسرائيلي، إلا أن السلطة الفلسطينية نفت التوصل إلى هذا الاتفاق، مع تأكيد أحد مسؤولي السلطة هذا دون الإفصاح عن اسمه، قائلاً إنه تمّ التوصل إلى اتفاق بشأن "الشروط الأساسية" لكن ستكون هناك حاجة لمزيد من المحادثات حول الجوانب الفنية وموافقات نهائية من السلطة الفلسطينية.[31]

وفي الإطار ذاته، قامت السلطات المصرية بالعمل على إنشاء طريق دولي على الحدود مع قطاع غزة، حيث شرعت الآليات الهندسية المصرية بإجراء إصلاحات على الجدار الفاصل مع قطاع غزة، كما كانت قد سبقت هذه الخطوة عمليات تجريف وهدم للأنفاق الممتدة بين سيناء والقطاع، بالإضافة إلى تفريغ المناطق المصرية المحاذية للقطاع من سكانها. ويمتد هذا الطريق بعرض 40م من شاطئ بحر مدينة رفح الفلسطينية، بمحاذاة الشريط الحدودي، ويصل حتى معبر كرم أبو سالم شرق المدينة، في المثلث الذي تجتمع فيه الحدود المصرية مع قطاع غزة وكذلك مع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، والتي يوجد فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه. كما تزامن هذا المشروع مع استكمال مشروع إنشاء خط لسكة الحديد يربط بين شرق قناة السويس وغربها، انطلاقاً من محافظة الإسماعيلية وصولاً إلى رفح، حيث الحدود مع قطاع غزة.[32]

استمرت الديبلوماسية المصرية خلال سنة 2023 في متابعة الحالة الفلسطينية، فقد سعت مصر إلى وقف التصعيد في الضفة الغربية التي شهدت عمليات فدائية ضدّ المستوطنين الذين كثّفوا من اقتحاماتهم للمسجد الأقصى، بدعم من الحكومة الصهيونية المتشددة وخصوصاً من وزير الأمن الداخلي إيتمار بن جفير. فقد قدم وزير الاستخبارات الحربي عباس كامل مبادرة من الرئيس السيسي لوقف التصعيد، وتضمنت المبادرة تحرُّك الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية لاستعادة السيطرة على مناطق الضفة، واستعادة سيطرتها على المخيمات، مقابل وقف الاقتحامات الإسرائيلية لهذه المخيمات.[33]

ويبدو أن الجهود المصرية في منع حالة التصعيد لم تنجح، خصوصاً في ظلّ حكومة إسرائيلية متطرفة في إجراءاتها، والتي وصلت إلى حدّ محاولات تقسيم المسجد الأقصى، ضاربة بعرض الحائط الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية في القدس، ودافعةً إلى تصعيد الوضع الأمني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استمرت الإجراءات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خصوصاً عمليات الاغتيال والاعتقال ضدّ شباب المقاومة الفلسطينية في المخيمات والمدن

والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث ارتقى منذ بداية سنة 2023 حتى 7 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها 263 شهيداً فلسطينيّاً، وذلك حسب ما ذكره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[34]

ب. علاقاتها بـ"إسرائيل":

شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية حالة من الاستقرار في إطار التعاون الثنائي على مختلف الصعد، وخصوصاً الاقتصادية منها التي شهدت خلال سنتي 2022–2023 حالة التعاون المتصاعد، ومن الطبيعي أن يترافق ذلك مع حالة من التعاون الديبلوماسي بين الطرفين، فالجانب الإسرائيلي يدرك أهمية الدور المصري في المنطقة. وقد استضافت مصر لأول مرة في كانون الثاني/ يناير 2022 أمسية إسرائيلية بذكرى "المحرقة" تحت عنوان "اليوم الدولي لذكرى الهولوكوست".[35]

ومع استمرار الحاجة المصرية لمصادر الطاقة وخصوصاً "الغاز الإسرائيلي" (بالأحرى الغاز الفلسطيني المسروق)، طورت مصر من تعاونها مع الكيان الصهيوني في هذا الإطار، حتى وصل إلى مستويات لم تشهده العلاقات بين الطرفين منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد Camp David، ففي شباط/ فبراير 2022، وافق الكيان الصهيوني على فتح خط إمداد جديد للغاز لمصر من حقل "ليفياتان Leviathan" مروراً بالأردن.[36] وقد ترافق ذلك مع مفاوضات ثنائية بين الطرفين بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية والسياحية، في زيارة لوفدٍ مصريٍّ للكيان الصهيوني ترأسه نائب وزير المخابرات المصرية وضمّ كبار رجال الأعمال المصريين، في المقابل ترأس الوفد الإسرائيلي مدير مكتب رئيس الحكومة في تل أبيب يائير بينس Yair Pence، وكبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي، ورجال أعمال. وتمّ الاتفاق على تطوير واسع النطاق للمعبر الحدودي في نيتسانا Nitzana، بطريقة تسمح بنقل البضائع على نطاق واسع، وتشمل استيراد الأسمنت الأبيض والأمونيا والمنتجات الزراعية المصرية. وحسب المصادر الصحفية الإسرائيلية فإن مصر مهتمة بوصول السياح الإسرائيليين إلى شرم الشيخ، لكن بعض الصعوبات المتعلقة بالتهديدات الأمنية حالت مسبقاً دون ذلك، ولذا تمّ الاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تضمّ مجموعة عمل مع القطاع الخاص يكون دورها الأساسي إزالة العوائق.[37]

وبالفعل سعت مصر إلى تخطي هذه العوائق، حيث اتفق الرئيس المصري مع نظيره الصهيوني على تسيير خط طيران مباشر بين مطار بن جوريون Ben Gurion Airport في اللد ومنتجع شرم الشيخ. وقد رأى بينيت في ذلك "خطوة أخرى في تسخين اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، حيث تتوسع رقعة التعاون القائم بين الدولتين في العديد من المجالات".[38]

وفي شهر آذار/ مارس 2022 وقّعت مصر اتفاقية لتسهيل مرور السلع مع الكيان الإسرائيلي، حيث جاء ذلك في إطار البروتوكول المشترك الخاص بالمناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" Qualifying Industrial Zones (QIZ) بهدف زيادة القدرات التصديرية، خصوصاً في ضوء السعي للتغلب على تداعيات الظروف العالمية.[39]

وفي وقت لاحق صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر، وقد ذكر البيان الصادر عن وزراة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية أن الخطّة تتضمن "أهدافاً مفصلة وتسعى إلى المساعدة في زيادة التعاقدات طويلة الأجل بين الشركات والمؤسسات في البلدين؛ وزيادة تصدير المعرفة والتكنولوجيا المدنية وطرق الإنتاج المتقدمة".[40]

تظهر محورية العلاقة بين الطرفين من خلال الاتفاقيات الموقّعة بينهما والتي تخطت الحدود الإقليمية، فقد وقّعت مصر مذكرة تفاهم ثلاثية ضمت كل من مصر والكيان الصهيوني والاتحاد الأوروبي لتصدير الغاز من الكيان الصهيوني إلى دول الاتحاد الأوروبي، على أن يتم تصدير الغاز إلى محطات الإسالة في مصر، ومن ثم نقله إلى أوروبا. وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إن اتفاق تصدير الغاز عبر مصر "تاريخي، ويعزز اقتصادنا ويجعلنا لاعباً أساسياً في سوق الطاقة". كما وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين Ursula von der Leyen هذا الاتفاق بأنه "تاريخي"، ورأته "بداية قصة طويلة ناجحة للطاقة في المنطقة". كما كشفت المسؤولة الأوروبية عن أن الاتحاد سيوفر 100 مليون يورو (نحو 104 مليون دولار) لمصر لمواجهة الأزمة الغذائية، ويخصص 3 مليارات يورو (نحو 3.1 مليارات دولار) للاستثمار في الإنتاج الزراعي المحلي.[41]

استمرت حالة التعاون في المجالات الاقتصادية في التصاعد خلال سنة 2023 أيضاً، فقد أعلنت شركة "أوشين نيتوورك إكسبرس Ocean Network Express" اليابانية، ومقرها سنغافورة، عن تقديم خدمة نقل أسبوعية في الكيان الإسرائيلي تربط ميناء دمياط في مصر بميناءي حيفا وأسدود في شرق البحر المتوسط. وحسب ما ذكرته الشركة فقد تم إنشاء خدمة النقل الجديدة "إسرائيل إكسبرس Israel Express (ILX)"، استجابة للطلب المتزايد على استيراد وتصدير البضائع من وإلى "إسرائيل".[42]

ومن جهة أخرى، فإن هذا التعاون الرسمي لم يمنع من وقوع حوادث تُعبِّر عن نبض الشارع المصري، فقد قام جندي مصري من القوات المصرية، المسؤولة عن تأمين المناطق الحدودية بين مصر والكيان الإسرائيلي، بعملية عسكرية قَتَل خلالها ثلاثة جنود صهاينة وأصاب اثنين آخرين، وانتهت باستشهاده. وفي الوقت الذي ذكرت فيه الجهات المصرية بأن الحادثة وقعت في أثناء مطاردة مهربي مخدرات، ذكرت الجهات الإسرائيلية بأن التحقيقات قد بينت بأن الجندي

المصري قد مشى نحو 5 كم[2] للوصول إلى بوابة سرية في الجدار الفاصل بين الأراضي المصرية والكيان الصهيوني، وبأن هذه البوابة تمّ تخصيصها لعدد محدود من الأشخاص، ولم يعرف بوجودها معظم الجنود والضباط الإسرائيليين. ويفترض أن المصريين لا يعرفونها.[43]

وفي تعليق لرئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على العملية ذكر بأن هذا الحادث الأمني لن يؤثر على التعاون المشترك بين البلدين، كما وصفه بالعابر. ومن جانبه أكد الرئيس السيسي على تعاون مصر في سبيل الكشف عن ملابسات هذه العملية، وعلى استمرار التعاون بين الطرفين.[44]

ج. مصر ومعركة طوفان الأقصى:

لا يمكن الفصل بين العملية التي قامت بها حركة المقاومة الإسلامية حماس في 2023/10/7 على المواقع العسكرية الصهيونية والمستوطنات في غلاف غزة، وما تحمله من دلالات استراتيجية، عما كان يحدث في المنطقة؛ سواء بما كان يخطط للمسجد الأقصى من تقسيم زماني ومكاني أم ما وصلت له الحالة العربية من تطبيع العلاقات بكافة مستوياتها مع الكيان الصهيوني، أم ما كان يحدث من تنكيل بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

كشفت معركة طوفان الأقصى إمكانية هزيمة الكيان الإسرائيلي، كما كشفت حالة الضعف العربي الرسمي، المستسلم للهيمنة الإسرائيلية الأمريكية، وأعطت حالة إلهام للأمة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وكان من الطبيعي أن تتفاعل الحالة الشعبية العربية مع ما يحدث في قطاع غزة من تدمير صهيوني انتقامي استهدف المدنيين، فقد قام شرطي مصري بإطلاق النار على فوج سياحي في مدينة الإسكندرية، وقد أسفر عن مقتل سائحَين إسرائيليين.[45]

تأثر الموقف الرسمي المصري من عملية طوفان الأقصى بالعديد من المحددات والعوامل المؤثرة، ومن أبرزها:[46]

- الرغبة في الحفاظ على حيوية الدور المصري في القضية الفلسطينية، نظراً لأهمية ذلك في تعزيز حضور مصر الإقليمي وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة.
- استحقاقات معاهدة كامب ديفيد، والعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية المتطورة مع الكيان الصهيوني، والتي ترسخت بصورة قوية في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.
- المحدد الأمني المتعلق بالخشية من تصاعد التحركات الشعبية المتعاطفة مع المقاومة الفلسطينية في مصر والمنطقة العربية، والتوجس من احتمالات تجدّد حيوية وحراك الشارع العربي وعودة أجواء الربيع العربي، نظراً لحالة الإلهام الهائلة التي مثّلتها معركة

طوفان الأقصى، وتصاعد السخط على عجز الأنظمة العربية بسبب فشلها في القيام بواجبها تجاه فلسطين.

- الخشية من تداعيات سياسية وأمنية خطيرة لعمليات تهجير قسري واسعة محتملة للفلسطينيين، من قطاع غزة إلى الأراضي المصرية، وبما يُقحم مصر في الصراع مع الجانب الإسرائيلي، ويهدد معاهدة كامب ديفيد وحالة الهدوء في العلاقات المصرية الإسرائيلية.
- المحدد الأيديولوجي المرتبط بتحفظات الجانب الرسمي المصري على التوجه الإسلامي للمقاومة الفلسطينية، في سياق موقفه السلبي من عموم التيار الإسلامي في المنطقة، وخصوصاً في ظلّ أزمته المتواصلة في العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية. ويتشكّل انطباع بعدم رغبة الجانب المصري والعديد من الأطراف العربية بخروج المقاومة الفلسطينية منتصرة في معركة طوفان الأقصى، خشية تداعيات غير مرغوبة على الوضع الداخلي المصري وعلى حضور التيار الإسلامي في المنطقة.
- تموضع الجانب الرسمي المصري وخياراته السياسية في الساحة الفلسطينية، وانحيازه القوي للسلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي، وعلاقاته الحذرة وغير الإيجابية مع حركة حماس، وتحفّظه على مشروعها المقاوم وعلى نزوعها للحفاظ على استقلالية موقفها وقرارها السياسي في إدارة العلاقة مع مصر وبقية الأطراف العربية والإقليمية.
- الأزمة الاقتصاية المتفاقمة وانهيار قيمة الجنيه المصري لمستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي.
- المحدد الجيوسياسي وسيطرة الجانب المصري على المنفذ البري الوحيد للقطاع مع العالم، عبر معبر رفح، الذي وفّر ورقة ضغط مصرية قوية على المقاومة وعلى سكان القطاع، وتسبب بإحكام الحصار على قطاع غزة منذ سنة 2007، وظهر تأثير ذلك بصورة قوية خلال معركة طوفان الأقصى. وترافق ذلك مع اتهامات واسعة من أطراف عديدة للجانب الرسمي المصري بأنه جزء من الحصار، وما يؤدي ذلك إلى معاناة ومجاعة، واستفراد العدوان الإسرائيلي بسكان القطاع ومقاومته ضدّ العدوان.

ومع تكرار الدعوات الصهيونية إلى تهجير سكان القطاع إلى سيناء، حذّر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من خطورة التصعيد في قطاع غزة، وشدد على أن مصر "لن تسمح بتصفية القضية على حساب أطراف أخرى، وأنه لا تهاون أو تفريط في أمن مصر القومي تحت أي ظرف".[47]

لم تكن التخوفات المصرية في غير مكانها فقد كانت كافة الإشارات تؤكد المخططات الهادفة إلى تفريغ قطاع غزة وتهجير سكانه إلى سيناء، حيث أشار الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في

الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن اجتماع الاتحاد الأوروبي دعا إلى إنشاء "ممرات إنسانية لتسهيل مرور الأشخاص الذين يريدون الفرار من قصف غزة" عبر الحدود إلى مصر.[48] كما صرَّح نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق داني أيالون Danny Ayalon بقوله "توجد مساحات لا نهاية لها تقريباً في صحراء سيناء على الجانب الآخر من غزة، ويمكنهم (الفلسطينيون) أن يتركوا (قطاع غزة) إلى تلك المساحات المفتوحة؛ حيث سنعدّ نحن والمجتمع الدولي للبنية الأساسية، ومدن الخيام، وسنمدُّهم بالماء والغذاء".[49]

وفي تصريح للرئيس عبد الفتاح السيسي حول أحداث 2023/10/7 قال "إن ما حدث كان كبيراً وصعباً ونحن ندينه، لكن لا بدّ أن نعلم أن ذلك جاء نتيجة تراكم من حالات الغضب والكراهية على مدى أكثر من 40 عاماً، وأنه ليس هناك أفق لحلّ القضية الفلسطينية يعطي أملاً للفلسطينيين".[50] أما مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقد قال إن "إسرائيل لم تتلقَ أي تحذير ملموس حتى من مصر"، بشأن هجوم طوفان الأقصى.[51] وكأنه يقول بأنه كان من المفترض أن يتم تحذيرهم من قبل مصر.

استمرت التصريحات المصرية في أعلى مستوياتها بالتأكيد على رفض مصر أي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية على حساب دول أخرى، حيث قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن بلاده ترفض "تصفية" القضية الفلسطينية، و"تهجير" فلسطينيي قطاع غزة إلى سيناء، مشيراً إلى أن تهجير الفلسطينيين من غزة لمصر، سيتبعه تهجيرهم أيضاً من الضفة الغربية إلى الأردن. وأضاف السيسي، خلال لقاء مع المستشار الألماني أولاف شولتس Olaf Scholz في القاهرة، أن "ما يحدث في غزة الآن ليس عملاً ضدّ حماس، وإنما محاولة لدفع المدنيين إلى اللجوء والهجرة إلى مصر"، وأضاف "إذا كانت هناك فكرة للتهجير، فلِمَ لا يُنقل الفلسطينيون إلى النقب"، منبهاً إلى أن بلاده ترفض أن تتحول سيناء إلى "قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضدّ إسرائيل".[52]

وفي تأكيد على تخوفات مصر قالت المتحدثة باسم المجلس النرويجي للاجئين Norwegian Refugee Council شاينا لو Shaina Low إن ما تقوم به "إسرائيل" في قطاع غزة يؤكد نيتها تهجير السكان باتجاه شبه جزيرة سيناء المصرية، مؤكدة أن العالم لا يلقي بالاً لهذا الأمر حتى الآن. وقالت، إن غزة تعيش كارثة إنسانية، وإن 80% من السكان يسكنون في الجنوب بعدما طلبت منهم "إسرائيل" إخلاء شمالي القطاع، مضيفة "اليوم يطالبونهم بالانتقال نحو رفح، وبعدها لن يكون أمامهم إلا الدخول إلى سيناء هرباً من الضغط العسكري".[53]

أما فيما يتعلق بفتح معبر رفح، فلم يتمكن النظام المصري من فرض سيادته على معبر رفح، بالرغم من أن هذا المعبر هو الممر الرسمي بين مصر وقطاع غزة الذي من المفترض أنه

يخضع للسيادة المصرية والفلسطينية، إلا أن مصر رضخت للضغوط الإسرائيلية التي فرضت وصايتها على هذا المعبر؛ حيث كانت المساعدات الشحيحة التي تمر عبر معبر رفح تخضع للتفتيش والتدقيق الإسرائيلي، فكان الكيان يرفض ويقبل بدخول ما يراه هو مناسباً. وفي الاتجاه نفسه، انتقد وزير الخارجية المصري سامح شكري الدعوات والمظاهرات التي انطلقت في العالم مطالبة مصر بفتح معبر رفح البري، وشدّد على أن لهذه الدعوات أغراض سياسية ليس لها علاقة بالوضع الإنساني في القطاع.[54] كما قامت السلطات المصرية بترحيل أربعة نشطاء أجانب تابعين للجنة العدالة Committee for Justice إلى دولهم؛ وذلك عقب تنظيمهم وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة الخارجية بالقاهرة، للمطالبة بفتح معبر رفح، والحصول على موافقة أمنية لتسيير قافلة إغاثية دولية إلى قطاع غزة.[55]

من جهة أخرى، مارست مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 وساطة إلى جانب قطر بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والكيان الإسرائيلي في سبيل الوصول إلى اتفاق لتبادل الأسرى، وبالفعل نجحت الوساطة في الوصول إلى هدنة إنسانية أطلقت بموجبها المقاومة الفلسطينية سراح نحو خمسين من الأسرى المدنيين الإسرائيليين مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين من النساء والأطفال من السجون الإسرائيلية، بالإضافة إلى إدخال مساعدات إنسانية لسكان القطاع عبر معبر رفح، وقد استقبلت مصر العشرات من الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات المصرية. كما سمحت بخروج 400 من حَمَلَة الجوزات الأجنبية من قطاع غزة عبر معبر رفح.[56]

وفي خطوة قد تبعث الكثير من التساؤلات، ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن تل أبيب والقاهرة ناقشتا اليوم التالي للحرب وإمكانية إقامة جدار عازل على الحدود المصرية مع غزة يكون مضاداً للأنفاق. كما تضمنت المناقشات الترتيبات المتعلقة بمحور فيلادلفيا.[57] وفي هذا الإطار صرّح وزير الدفاع يوآف جالانت بقوله إن "إسرائيل" تبحث مع مصر إنشاء حاجز متطور معزز بوسائل تكنولوجية للحدّ من تهريب الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة. وأضاف جالانت أن الحاجز الذي يجري النقاش بشأنه سيكون معززاً بوسائل تكنولوجية متطورة.[58]

من الواضح بأن المشهد المصري قبل 2023/10/7 مختلف كلياً عما أصبح عليه بعده، فقد انعكست الحرب بشكل مباشر على حركة مرور السفن عبر قناة السويس، خصوصاً بعد الخطوة التي قامت بها قوات الحوثيين (أنصار الله) في اليمن بمحاولة فكّ الحصار عن قطاع غزة من خلال إغلاق باب المندب ومنع مرور السفن الإسرائيلية أو المتوجهة إلى الكيان الإسرائيلي.

وقد كان واضحاً أن الطرف المصري لم يكن معنياً بوقف الحرب أو ممارسة أي ضغط للتخفيف عن سكان القطاع، فقد اتهم الكيان الإسرائيلي في مرافعته أمام المحكمة الجنائية

الدولية مصر بأنها هي من تغلق المعبر، وكذلك فعل الرئيس الأمريكي. كما تواترت الأخبار حول فرض مبالغ مالية بآلاف الدولارات لمن يرغب الخروج للطبابة عبر معبر رفح، أما بالنسبة لمصير المساعدات التي من المفترض أن تدخل إلى غزة فقد اتُهمت أطراف مصرية بسرقة الكثير منها.

تُبرز التطورات السياسية والميدانية لمعركة طوفان الأقصى تداعيات سلبية على الدور المصري في القضية الفلسطينية وعلى حضور مصر الإقليمي، كما تُوجّه لها اتهامات بالتعاون مع الجانب الإسرائيلي في إحكام الحصار على قطاع غزة. ولا تصدر مؤشرات إلى احتمال حصول تغييرات جوهرية على الموقف المصري وخياراته السياسية في إدارة الموقف من المعركة.

ويُرجَّح أن تواصل مصر التزام السقف المنخفض للموقف الرسمي العربي والإسلامي الذي تُعدّ أبرز المؤثرين في صياغته، كما يُتوقع أن تستمر في سياساتها الحالية فيما يتعلق بإغلاق معبر رفح وإخضاع دخول المساعدات للإرادة الإسرائيلية. وفيما يتعلق بإدارة العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً مع حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، يُرجَّح أن تستمر السلطات المصرية في سياستها الحذرة والمتحفظة. ولا يُتوقع حصول تغيير إيجابي على موقف السلطات المصرية من السماح بتنظيم الفعاليات الشعبية المتعاطفة مع المقاومة والمنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.[59]

2. الأردن:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية:

حافظ الأردن خلال سنتي 2022–2023 على مساره السياسي الديبلوماسي الذي يراعي في المقام الأول المصالح الأردنية الداخلية والخارجية، التي تتطلب المحافظة على الهدوء في المنطقة، وهو ما عبّر عنه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، حيث أشار إلى أن لدى المنطقة فرصاً كبيرة في التعاون والتكامل الاقتصادي "لكن لا يمكن أن تكون هذه العملية إقصائية أو أن تقتصر على جانب دون آخر، ولنتمكن جميعنا من رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط، يجب أن يشمل ذلك أشقاءنا الفلسطينيين"، وهو ما يتطلب العمل للحفاظ على التهدئة ووقف كل الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض فرص تحقيق "السلام".[60] كما أكد أنه "مهما أقيمت علاقات بين الدول العربية و"إسرائيل"، فإنه إذا لم تُحل القضية الفلسطينية، فهذا من منظورنا كمن يخطو خطوتين للأمام وخطوتين للخلف". وفي وقت لاحق، قال الملك الأردني إنّه سيدعم تشكيل تحالف عسكري في الشرق الأوسط على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO)، على أن "يتم ذلك مع الدول التي لديها نفس التفكير". ورأى الملك الأردني أن "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لديه القدرة على عرقلة الخطط والتعاون في الشرق الأوسط".[61]

أما بالنسبة للعلاقات الأردنية الفلسطينية، فقد حافظت الأردن على مستوى علاقاتها مع السلطة الفلسطينية، مع توسيع التعاون الاقتصادي بين الطرفين. وعلى الرغم من زيارة رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس خالد مشعل للأردن، وكثرة التكهنات في تلك الفترة حول إمكانية إعادة فتح مكتب الحركة في العاصمة الأردنية، إلا أن ذلك لم يحدث خلال سنتي 2022–2023، بالرغم من مطالبات أردنية داخلية بذلك، فقد قال وزير الثقافة والشباب الأردني الأسبق محمد أبو رمان، إنه "من المهم أن تكون للأردن علاقات استراتيجية مع حركة حماس، وتنسيق دائم"، وأضاف أن "حماس طرف فاعل وقوي، ولا يجوز أن تكون خارج إطار الحوار الاستراتيجي، والتنسيق المستمر للأردن".[62]

كما دعا أحد أبرز وجهاء العشائر والقبائل الأردنية الشيخ طراد الفايز، حكومة بلاده إلى إعادة فتح مكاتب حركة حماس في الأردن؛ وقال "كان على حكام العرب بعد معركة سيف القدس التي قادتها حركة حماس تكريمها، فهي بمثابة المدافع الأول عن كرامة الأمة العربية والإسلامية".[63]

كما اعتقلت السلطات الأردنية خلال سنة 2023 أربعة أشخاص محسوبين على حركة حماس، حسب ما تمّ تسريبه للإعلام، بتهمة تهريبهم السلاح إلى الضفة الغربية،[64] وقد عادت السلطات الأردنية وأفرجت عنهم في كانون الأول/ ديسمبر 2023.[65]

أما فيما يتعلق بالوصاية الأردنية على المسجد الأقصى، فقد تعرَّضت الأردن للكثير من الضغوط، في محاولة لنزع هذه الوصاية خلال سنتي 2022–2023، وهي الفترة التي اشتدت فيها اقتحامات المستوطنين بقيادة وزير الأمن الداخلي إيتمار بن جفير. وفي هذا الإطار، أكد الأردن على استمراره في رعايته للمقدسات في القدس، وقد وفَّرت الحكومة الأردنية لبرنامج أوقاف القدس سنة 2023 نحو 14 مليون دينار (نحو 20 مليون دولار) ضمن موازنة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة 2023. كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2023 أصدرت الحكومة الأردنية قراراً بتعيين 100 موظف ضمن القسم الذي يشرف على رعاية المسجد الأقصى والمقدسات في القدس، ويبلغ عدد الموظفين الذين يقومون بتنفيذ كل هذه المهام لرعاية الأقصى وشؤون المقدسات في القدس 900 موظف.[66]

ب. علاقاتها بـ"إسرائيل":

على الرغم من أن الأردن قام بتوقيع اتفاقية تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني سنة 1994، إلا أن تطبيع العلاقات بين الطرفين لم يكن بالشكل الواسع التي قامت به بعض الدول الخليجية، والتي وقّعت خلال فترة قصيرة اتفاقيات تعاون على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها من الاتفاقيات، ولكن يمكننا أن نقول أنّه خلال

سنتي 2022–2023 حتى 2023/10/7، شهدت العلاقات الأردنية الصهيونية تطوراً ملحوظاً، فعلى مستوى الاقتصادي كشف النائب الأردني أحمد قطاونة عن وجود "اتفاقية بين وزارة الزراعة الأردنية ونظيرتها الإسرائيلية، يتم بموجبها تزويد الاحتلال الإسرائيلي ومستوطناته، بمئات الأطنان من الخضار".[67]

وفي السياق ذاته، قال قطاونة إن "الأردن يُزوِّد الاحتلال الإسرائيلي بأربعة ملايين و800 متر مكعب من المياه سنوياً، من أراضي منطقة الغمر" جنوب الأردن. وحسب ما ذكره القطاونة خلال جلسة مجلس النوّاب، أن "الحكومة أعلنت هذه الأرقام، في إجابتها على سؤال نيابي موجه لها بهذا الخصوص".[68]

ومن المستغرب أن يقوم الأردن بتزويد الكيان بالمياه، وفي المقابل يوقّع مذكرة تفاهم ثلاثية بين الأردن والإمارات والكيان الصهيوني، من مضامينها أن يعمل الكيان الصهيوني على تحلية مياه البحر وتزويد الأردن بنحو 200 مليون م^3 من المياه المحلاة سنوياً، بالمقابل تعمل الإمارات على إنشاء محطة طاقة شمسية في الأردن بقدرة إنتاجية تبلغ 600 ميغاواط، مع نظام لتخزين الطاقة الكهربائية، لإنتاج طاقة نظيفة، وتصديرها إلى الكيان الصهيوني.[69]

ومن جهة ثانية، صادقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح رئيس الوزراء، يائير لابيد، ووزير التعاون الإقليمي، عيسوي فريج، لتسريع تنفيذ مشروع بوابة الأردن، وهي عبارة عن منطقة صناعية مشتركة بين الكيان الإسرائيلي والمملكة الأردنية. وقد قال لابيد في هذا الإطار: "ثمانية وعشرون عاماً على اتفاق السلام مع الأردن، نخطو بعلاقات حسن الجوار بين بلدينا خطوة أخرى إلى الأمام، وهذا اختراق سيساهم بشكل كبير في تنمية المنطقة وتعزيزها". وأضاف: "تم التطرق إلى التفاصيل النهائية لهذه المبادرة الأسبوع الماضي خلال زيارتي للملك عبد الله الثاني في عمّان.. هذه مبادرة من شأنها زيادة فرص العمل في كلا البلدين، وتعزيز علاقاتنا الاقتصادية والدبلوماسية، وتعزيز السلام والصداقة بين بلدينا". كما ذكر أن "هذه منطقة صناعية مشتركة على الحدود، ستسمح لرجال الأعمال الإسرائيليين والأردنيين بالتواصل مباشرة، وستُنتِج مبادرات مشتركة في التجارة والتكنولوجيا والصناعة المحلية".[70]

إن التعاون الأردني الصهيوني لم يقتصر على المجالات الاقتصادية فحسب، فقد شهدت مدينة القدس في السنوات الماضية توترات خلال شهر رمضان بسبب اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، وفي هذا الإطار قام يائير لابيد قبيل شهر رمضان 1443هـ (2022م) بلقاء العاهل الأردني في سبيل خفض التوترات، حسب ما ذكر بيان صادر عن مكتب لابيد قال فيه "اتفقنا على ضرورة العمل معاً لتهدئة التوتر وتعزيز التفاهم، وبخاصة في الفترة التي تسبق شهر رمضان وعيد الفصح (اليهودي)".[71] وحسب ما نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم" فإن

العلاقات الإسرائيلية الأردنية ذات بُعد استراتيجي للطرفَيْن، فقد ذكر إيال زيسر Eyal Ziser، أستاذ الدراسات الشرقية في جامعة تل أبيب، أنه "لا يوجد لإسرائيل بديل عن التعاون الأمني والعسكري مع الأردن، الذي يتواصل سواء كانت العلاقات تمر في شهر عسل أو في أزمة". وأشار إلى أن التعاون الأمني والعسكري الوثيق بين الجيش والأمن الأردني و"إسرائيل" يتناقض تماماً مع الخط العدائي الذي يتبناه الرأي العام في المملكة. وشدّد زيسر على أن العلاقات مع الأردن تستند إلى مصالح أمنية واقتصادية تمثل ذخراً كبيراً لـ"إسرائيل"، وتحديداً الاعتماد على النظام الأردني في "تأمين حدودنا الشرقية من خطر الإسلام المتطرف وإيران، فضلاً عن أن هذا التعاون يمثل مصلحة وجودية للأردن من الطراز الأول". وقال إن العلاقات السرية بين النظام الأردني و"إسرائيل" قديمة.[72]

ج. الأردن ومعركة طوفان الأقصى:

تأثّر الموقف الرسمي الأردني من معركة طوفان الأقصى بمجموعة عوامل أسهمت في تحديد سقوفه واتجاهاته، من أبرزها:[73]

- القلق من تداعيات خطيرة للمعركة على الأمن الوطني، نتيجة المواقف السلبية لليمين الصهيوني المتطرف تجاه الأردن، والخشية من تنفيذ مخططات التهجير القسري لسكان الضفة الغربية، في ظلّ تسليح عشرات آلاف المستوطنين، وضغوطهم المتواصلة على الفلسطينيين للمغادرة والتوجه نحو الأردن. كما برزت مخاوف تتعلق بتهديد أمن الحدود الشمالية والشرقية للمملكة، بعد تزايد محاولات اختراقها خلال الشهور الماضية، على خلفية التصعيد في قطاع غزة. وفي 2024/1/28، تمّ استهداف قوات أمريكية متمركزة في الأردن على الحدود مع سورية، وأسفر الهجوم بطائرة مسيّرة عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وإصابة نحو 35.
- العامل الجغرافي والديموجرافي، وضغط الشارع الأردني الذي تفاعل بشكل قوي مع معركة طوفان الأقصى، والذي لم تهدأ فعالياته المنددة بالعدوان الإسرائيلي والمؤيدة للمقاومة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر. وقد غطّت التحركات كافة المناطق الأردنية، وشملت مختلف الأطياف والقطاعات الشعبية.
- استحقاقات معاهدة "وادي عربة" بين الأردن والكيان الصهيوني، وما تضمنته من قيود والتزامات سياسية واقتصادية وعلاقات تطبيعية بين الطرفين.
- العلاقات الاستراتيجية التي تربط الأردن بالولايات المتحدة، التي انحازت بشكل كامل لصالح الكيان الصهيوني، ووفَّرت له الغطاء السياسي والعسكري والمالي لمواصلة عدوانه على قطاع غزة.

- علاقة الأردن الفاترة مع حركة حماس، حيث جاءت عملية طوفان الأقصى في توقيت شهدت فيه العلاقة بين الطرفين تراجعاً ملحوظاً على خلفية اعتقال عدد من أفراد الحركة بتهمة محاولة إدخال أسلحة للضفة الغربية.
- التموضع السياسي للأردن في المنظومة العربية والدولية، التي تتخذ مواقف سلبية من حركة حماس ومن حركات "الإسلام السياسي".
- خيارات الأردن السياسية في الساحة الفلسطينية، والتي تقوم على دعم مسار التسوية السياسية وخيار التفاوض وحلّ الدولتين، والانخراط في جهود وقف التصعيد وفرض التهدئة في الضفة، وتعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني ومنع انهيارها أو تراجعها لصالح أطراف أخرى.
- توجّس الجانب الرسمي من تأثيرات غير مرغوبة لمعركة طوفان الأقصى على توجهات الشارع الأردني وميوله الانتخابية، خشية استثمارها لصالح الحركة الإسلامية، في توقيت دقيق يُتوقع أن يشهد فيه الأردن انتخابات نيابية أواخر سنة 2024.

وعلى الرغم من التصريحات الأردنية المستنكرة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتأكيد الملك الأردني على رفض أي محاولة لتهجير الفلسطينيين من جميع الأراضي الفلسطينية أو التسبب في نزوحهم، معتبراً أن ذلك محاولة لترحيل الأزمة إلى دول الجوار ومفاقمة قضية اللاجئين، إلا أن ذلك لم يمنع الأمن الأردني من الوقوف سداً منيعاً أمام محاولات المتظاهرين الأردنيين من الوصول إلى الحدود الأردنية مع فلسطين المحتلة، وقد استخدم الأردن الغاز المسيل للدموع ضدّ مظاهرة خرجت في 2023/10/13.[74]

تركزت الجهود الأردنية على التأكيد على ضرورة فتح ممرات إنسانية لإدخال المساعدات الطبية والإغاثية إلى غزة، وهو ما أكّد عليه الملك الأردني في أثناء لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الذي تواجد في الأردن للتمهيد لعقد قمة رباعية في العاصمة عمّان، حيث كان من المقرر أن تعقد القمة في 2023/10/18، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الأمريكي جو بايدن، ولكن بسبب قيام الاحتلال الصهيوني بقصف المستشفى المعمداني الذي سقط فيها نحو 500 مدني من النازحين، قامت الأردن بإلغاء القمة.[75]

وفي وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، قرَّر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي استدعاء السفير الأردني من "إسرائيل"، تعبيراً عن موقف الأردن الرافض للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وبيّن الصفدي أن عودة السفراء ستكون

مرتبطة بوقف "إسرائيل" حربها على قطاع غزة، ووقف الكارثة الإنسانية التي تسببها، وكل إجراءاتها التي تحرم الفلسطينيين حقهم في الغذاء والماء والدواء، وحقهم في العيش الآمن والمستقر على ترابهم الوطني.[76]

ومن التناقضات التي كانت واضحة خلال العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ما كشف الإعلام الصهيوني عنه من اتفاق بين الإمارات و"إسرائيل"، يقضي بإنشاء جسر بري بين ميناءَي حيفا ودبي؛ لتجاوز تهديدات القوات العسكرية اليمنية للسفن التي تمر عبر البحر الأحمر باتجاه الكيان الصهيوني. ومن الطبيعي أن يمر هذا الجسر عبر الأراضي الأردنية وصولاً إلى الكيان الإسرائيلي.[77]

3. سورية:

أ. العلاقات الفلسطينية السورية والعدوان الصهيوني:

استمر الكيان الصهيوني خلال سنتي 2022–2023 في عدوانه على الأراضي السورية مستهدفاً مواقع لحزب الله أو لقيادة إيرانية؛ وهو ما دَرَجَ عليه خلال السنوات الماضية في محاولة منه لمنع تمدد النفوذ الإيراني من خلال ما يدَّعيه الكيان بأن الضربات تستهدف تهريب وسائل قتالية لحزب الله اللبناني. فقد كشفت صحيفة "الجيروزاليم بوست" الإسرائيلية في آذار/ مارس 2022 أن سلاح الجو الإسرائيلي نفّذ 1,200 غارة جوية على أهداف في سورية خلال خمسة أعوام، وذلك لمنع إيران من التمدد وإرسال أسلحة متطورة إلى حزب الله. وبحسب الصحيفة، فقد تمّ ضرب الأهداف بأكثر من 5,500 قنبلة خلال 408 مهمات على مدى خمسة أعوام.[78]

وقد سجَّلت التقارير قيام الكيان الإسرائيلي بتوجيه 40 غارة سنة 2023 على 95 هدفاً في الأراضي السورية، وقد زادت وتيرة الغارات الإسرائيلية في سورية بعد اندلاع الحرب في قطاع غزة سنة 2023، حيث ارتفعت من 6 إلى 11 غارة مقارنة بالفترة الزمنية ذاتها بين سنتي 2022 و2023.[79]

وقد كان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد ذكر في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 أن الكيان الإسرائيلي استهدف الأراضي السورية 28 مرة خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2022، دمّر خلالها 81 هدفاً وتسبَّب بقتل 62 من العسكريين من بينهم ضباط إيرانيين في فيلق القدس وقيادات من حزب الله.[80] وكانت المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية في سورية في أيلول/ سبتمبر 2022، قد شنّت حملة اعتقالات واسعة أصابت ضباط في دمشق وحلب بتهمة التعاون مع جهات معادية في إشارة إلى الكيان الصهيوني.[81]

أما بالنسبة للعلاقات السورية الفلسطينية، فقد حافظ النظام السوري على وتيرة علاقته مع السلطة الفلسطينية ومع معظم الفصائل الفلسطينية، كما شهدت سنة 2022 اختراقاً لحالة القطيعة في العلاقة بين النظام السوري وبين حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي أعلنت في أيلول/ سبتمبر 2022، عن إعادة علاقتها بالنظام السوري. وقد كانت خطوة جريئة من حماس، فعلى الرغم من الحرج الذي وقعت فيه الحركة أمام بعض قواعدها الشعبية والكثير من المناصرين في العالم العربي والإسلامي، الرافضين لأي علاقة مع النظام السوري،[82] إلا أن قيادة حركة حماس خطت قدماً وقامت بإرسال وفد للعاصمة السورية دمشق برئاسة خليل الحيّة رئيس مكتب العلاقات العربية والإسلامية، الذي التقى بالرئيس السوري بشار الأسد، وفي هذا الإطار وصف الحيّة هذا اللقاء بالتاريخي، وبأنه انطلاقة جديدة للعمل الفلسطيني السوري المشترك.[83]

لكن هذه العلاقة لم تتطوّر واتَّسمت بالبرود من قِبَل دمشق، وبعدم الاستعجال من قِبَل حماس. وحاول النظام السوري التفريق في موقفه بين القيادة العسكرية لحماس (القسام) في الداخل، وبين القيادة السياسية وخصوصاً في الخارج، التي احتفظ النظام بنظرة سلبية تجاهها. وقد ظهر ذلك في تصريح الرئيس السوري في مقابلة له في آب/ أغسطس 2023 أي قبل عملية طوفان الأقصى بنحو شهرين، حيث اتَّهمها بـ"الغدر والنفاق"؛ غير أنّ قيادة حماس لم ترغب بالردّ وتجاهلت تصريحه.[84]

ب. سورية ومعركة طوفان الأقصى:

كانت سورية من الدول العربية القليلة التي باركت ما حدث في 2023/10/7 على يد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فقد صدر بيان عن وزارة الخارجية والمغتربين السورية، أعلنت فيه وقوف بلادها إلى "جانب الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة ضدّ الإرهاب الصهيوني"، وأكدت على أن هذا "الإنجاز المشرف الذي حققته المقاومة الفلسطينية في عملية طوفان الأقصى ضدّ الاحتلال الإسرائيلي يثبت أن المقاومة بكل أشكالها هي الطريق الوحيد لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة". كما دانت سورية ممارسات الاحتلال الوحشية ضدّ الشعب الفلسطيني. وقالت الخارجية إن سورية "ترفع رأسها عالياً بشهداء الثورة الفلسطينية والأبطال الذين خططوا، وحققوا عملية طوفان الأقصى".[85]

ومن الجدير بالذكر أن وتيرة الهجمات على القوات الأمريكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ، وقد صرّح مسؤول في البنتاجون Pentagon الأمريكي بأن قوات بلاده وقوات التحالف الدولي في العراق وسورية تعرضت لـ 23 هجوماً بطائرات مسيرّة وصواريخ (14 في العراق و9 في سورية)، خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2023.[86]

4. لبنان:

أ. العلاقة مع الفلسطينيين:

لطالما اتَّسم المشهد اللبناني في حالة انقسام وتباين في موقف كافة الأطراف اللبنانية من الوجود الفلسطيني وكيفية التعامل معه، وفي هذا الإطار أصدر مجلس شورى الدولة في لبنان قراراً يحمل رقم 93 في 2022/2/3، بوقف تنفيذ قرار وزير العمل اللبناني مصطفى بيرم الصادر في 2021/11/25؛ حول السماح للفلسطينيين المولودين في لبنان بممارسة المهن التي حصرها القانون باللبنانيين فقط.[87]

في المقابل رفض الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، والذي يضم نحو 40 نقابة، قرار مجلس شورى الدولة، وأكد الاتحاد "التضامن مع وزير العمل والأشقاء الفلسطينيين في المخيمات".[88] أما وزير العمل بيرم فقد أكد على تمسكه بقراره، كما أكد على أن هذا الملف يحتاج إلى مُتابعة تشريعية مع الكتل النيابية، مدفوعاً بالبُعد الإنساني والقانوني والأخلاقي.[89]

وقد تجسّد الموقف اللبناني من الاعتداءات الصهيونية المتكررة في الضفة الغربية ومدينة القدس، والتي تصاعدت في بداية سنة 2022 في ظلّ الحكومة الصهيونية المتطرفة، بما عبّر عنه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون؛ والذي أكّد على أن اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية المنهجة على المسجد الأقصى والمصلّين فيه، وانتهاك حرمات أماكن العبادة في القدس لن تغير من هوية المدينة المقدسة، وأنه لا بدّ من الضغط لوقفها. وقال عون في تغريدة على موقع "إكس" (تويتر Twitter سابقاً) "نعبّر عن كل التضامن مع الفلسطينيين الصامدين في مواجهة محاولات تهويد الأقصى".[90]

كما شهدت سنتي 2022–2023 تطوراً ملحوظاً من ناحية ترميم العلاقة بين حزب الله وحركة حماس، صحيح أن كِلا الطرفين لم يعبّر عن قطيعة تامة في العلاقة بينهما خلال السنوات الماضية، إلا أن العلاقة بين الطرفين اتَّسمت بالبرود منذ الأزمة السورية، لكن السنوات القليلة الماضية شهدت تكثيف للمحادثات في محاولة لإعادة ترميم العلاقة على مستوى محور المقاومة، وقد لعب حزب الله دوراً بارزاً في إعادة العلاقة بين حركة حماس والنظام السوري. ومن الواضح أن كافة الأطراف كان وما زال له اعتباراته في رفع مستوى التعاون بين أطراف محور المقاومة، ولا بدّ هنا أن نشير بأن أداء المقاومة في معركة سيف القدس يُعدّ أحد أبرز هذه المحددات، وهو ما عبّر عنه نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، والذي أكد على أنه بعد معركة سيف القدس، لم يعد للشعب الفلسطيني عودة للوراء، كما قال "وصلنا مع حماس إلى قناعة أن الأولوية لفلسطين، وليس مطلوباً من الفلسطينيين دعم أحد، بل العكس".[91]

وقد شهدت سنتي 2022–2023 زيارتين لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى لبنان التقى في أثناء زيارته الأولى في حزيران/ يونيو 2022 بالرئيس اللبناني ميشال عون الذي قال في أثناء اللقاء إن "وقوفنا معكم واجب علينا"، وقال أيضاً "لا يمكن أن نتخيل القدس بدون كنيسة القيامة أو الأقصى"، كما التقى برئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وبالأمين العام لحزب الله.[92]

في المقابل، نجد أن أطرافاً لبنانية ما تزال تعدّ الوجود الفلسطيني عبئاً على لبنان، ومن الغريب أنها طالبت بإعادة توزيعهم على دول أخرى، وهو ما صرَّح به البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، إذ قال "نطالب الأسرة الدولية بالتخفيف عن كاهل لبنان المرهق اقتصادياً ومعيشياً، من خلال إيجاد حل نهائي لوجودِ اللاجئين الفلسطينيّين والنازحين السوريّين على أرض لبنان. لا يمكن القبول بأنّ أطرفاً عديدةً، لا سيّما على الصعيدِ الدّولي، تَعتبر اللاجئين والنازحين واقعاً لا بُدَّ من التكيّفِ معه إلى حدِّ الدمجِ والتوطينِ والتجنيس". كما أكد على أنه يجب على الدولة اللبنانية أن تقوم بجُهد استثنائي من خلال التفاوض مع السلطة الفلسطينية والجامعة العربية والأمم المتحدة والدول الكبرى؛ حول مشروع إعادة انتشار اللاجئين في دولٍ قادرةٍ على استيعابِهم ديموجرافيّاً، وتأمين حياةٍ إنسانيةٍ واجتماعيةٍ كريمةٍ لهم.[93]

ب. العلاقة مع "إسرائيل":

لعل أبرز ما ظهر خلال سنتي 2022–2023 في هذا الإطار هو قضية ترسيم الحدود البحرية، والتي كانت محطة تجاذب بين كافة الأطراف اللبنانية. ففي ضوء شروع الاحتلال الإسرائيلي بالتنقيب عن الغاز والخلاف الذي وقع بين الطرفين على الحدود البحرية، ادَّعى الكيان الإسرائيلي في بيان له في حزيران/ يونيو 2022 أن منصة حقل كاريش للغاز تقع ضمن "الحدود الإسرائيلية" وأن على لبنان أن يُسرِّع في المفاوضات بشأن الحدود البحرية.[94]

وبالرغم من أن حزب الله لم يكن طرفاً مباشراً في المفاوضات التي انطلقت بوساطة أمريكية، إلا أنه كان الطرف الغائب الحاضر، وقد أكد تصريح لأمين عام حزب الله على أنه إذا وصلت الأمور إلى الخواتيم السلبية في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان، فإن حزبه لن يقف عند حدود حقل كاريش، بل سيرسي ما وصفه "بمعادلة ما بعد بعد كاريش".[95]

وبالفعل استطاعت الوساطة الأمريكية بعد جولات متعددة من المفاوضات الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، وقد تمّ التوقيع على الاتفاق في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وفي هذا الإطار، قال النائب إلياس بو صعب كبير المفاوضين اللبنانيين، إن توقيع الرسالة يمثل "عهداً جديداً". أما الوسيط الأمريكي آموس هوكشتاين Amos Hochstein فقد قال إنّ "أهم ما في الاتفاق هو أنه

في خدمة الطرفين وليس من مصلحة البلدين خرقه، وإذا خرق أي طرف الاتفاق لن يكون هذا لصالحهما، وهذا ليس هاجسنا".[96]

أما الطرف الإسرائيلي، فقد رأى أنّ هذا الاتفاق بمثابة اعتراف لبناني بالكيان الصهيوني، حيث قال رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد: "ليس في كل يوم تعترف دولة عدوة بدولة إسرائيل، باتفاق خطي، على مرأى من المجتمع الدولي كله. وليس كل يوم تقف الولايات المتحدة وفرنسا خلفنا وتمنح ضمانات أمنية واقتصادية لاتفاق". وأضاف: "هذا اتفاق يعزز ويحصن أمن إسرائيل وحريتنا في العمل ضدّ حزب الله والتهديدات من الشمال".[97]

وقد استغل الكيان الصهيوني الوضع الاقتصادي المتردي في لبنان في عملية تجنيد العملاء لصالحه، فقد استطاعت القوى الأمنية اللبنانية خلال سنة 2022 من تفكيك 15 شبكة تجسس إسرائيلية نشطت في مناطق مختلفة من لبنان. وبحسب التحقيقات، فإن نشاط هذه الشبكات لم ينحصر فقط بجمع معطيات عن المقاومة اللبنانية ومراكزها، بل نشطت أيضاً بعملية مسح شاملة تشمل أيضاً قوى المقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان، ولا سيّما حركة حماس.[98]

من جهة ثانية، استمرت المقاومة اللبنانية في مراكمة القوى في سبيل مواجهة احتمالية قيام الكيان الصهيوني بحرب على لبنان، وقد أعلن حسن نصر الله في شباط/ فبراير 2022 أن المقاومة باتت قادرة على تحويل الآلاف من صواريخ المقاومة إلى صواريخ دقيقة، كما أكد على أن المقاومة في لبنان قد بدأت منذ سنوات بتصنيع المسيّرات، وذكر أن الجانب الإسرائيلي "يعمل على تجنيد العملاء، بعد فشل عمل المسيرات، بعد تفعيل سلاح الدفاع الجوي لدى المقاومة". وأكد أن "إسرائيل على طريق الزوال، والمسألة مسألة وقت ليس أكثر، ومستقبل المنطقة مختلف عن ما يبني عليه الآخرون حساباتهم".[99]

وعلى الرغم من حرص الكيان الإسرائيلي وحزب الله طوال سنة 2022 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2023، على المحافظة على قواعد الاشتباك بما لا يؤدي إلى اندلاع حرب بين الطرفين، إلا أن ذلك لا يعني أن كِلا الطرفين كان يستبعد إمكانية خرق هذه القواعد لأي سبب. لذا شهدنا في أيار/ مايو 2023 مناورات عسكرية لحزب الله على الحدود الجنوبية، وقد أكد رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين أن "الجهوزية كاملة دوماً لمواجهة أي عدوان، ولتثبيت معادلات الردع التي حمت لبنان". ووجَّه صفي الدين تهديداً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته، قائلاً: "إذا فكّرتم في توسيع عدوانكم للنيل من المعادلات التي صنعناها بدمائنا وقدرتنا، سنكون جاهزين لنمطركم بصواريخنا الدقيقة وكل أسلحتنا، وستشهدون أياماً سوداً لم تروا لها مثيلاً... وعلى الإسرائيلي أن يعلم جيداً أننا نقصد ما نقول".[100]

في المقابل قامت القوات الإسرائيلية بعد فترة قصيرة بمناورات عسكرية في المنطقة الحدودية في رسالة إلى حزب الله، كما تكررت التهديدات الإسرائيلية باستعداد الكيان الصهيوني بتدمير لبنان في حال اندلاع الحرب مع حزب الله.

ج. لبنان ومعركة طوفان الأقصى:

أثبتت الأحداث التي تلت عملية 2023/10/7 قوة ترابط مسار المقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني، سواء في فلسطين أم في لبنان. وبالفعل لم تتردد المقاومة في لبنان في الرد على المجازر التي ارتكبها الاحتلال الصهيوني، وقد أعلن رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله هاشم صفي الدين "أن المقاومة في لبنان ليست على الحياد في المعركة القائمة بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال".[101]

وحول موقف الحزب من هذه الحرب، قال نائب الأمين العام لحزب الله اللبناني نعيم قاسم، في كلمته في تظاهرة في الضاحية الجنوبية لبيروت: "نحن كحزب الله نساهم في المواجهة، وسوف نساهم فيها ضمن رؤيتنا وخطتنا، نتابع خطوات العدو ولدينا جهوزية كاملة ومتى يحين وقت أي عمل، سنقوم به".[102] وقد قدَّم حزب الله 126 شهيداً منذ 2023/10/7 وحتى نهاية 2023. كما قدَّم 221 شهيداً بينهم 12 مسعفاً في الحزب منذ 2024/1/1 وحتى 2024/6/12.[103] بالإضافة إلى 18 شهيداً من حركة أمل، وشهيد واحد للجيش اللبناني، وشهيد واحد للحزب السوري القومي الاجتماعي، و61 شهيداً مدنياً في الفترة منذ 2023/10/7 وحتى 2024/5/22.[104]

كما كان الحزب قد أعلن منذ بداية المعركة أنه ساحة إسناد ودعم؛ وسعى للمشاركة في المعركة ضمن قواعد اشتباك محدودة، لا تتجاوز العمق الإسرائيلي بشكل عام بأكثر من 3–5 كم، مع استعداده للذهاب أبعد من ذلك إذا تطلّب الأمر ذلك. وفي هذا الإطار، قال الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله، في أول خطاب له بعد عملية طوفان الأقصى، إن على "إسرائيل" أن تقلق من توسع الحرب والتصعيد، وأن حزب الله نجح في تخفيف الضغط عن جبهة غزة عبر إرغام الجيش الإسرائيلي على نقل قسم كبير من قواته البرية والجوية والبحرية إلى الجبهة الشمالية.[105] وفي المقابل، فإنّ الجانب الإسرائيلي حرص على قواعد اشتباك محددة أيضاً، ولم يرغب بفتح جبهة شاملة من لبنان، حتى لا تُستهلك قواته، ولا يتشتت تركيزه عن قطاع غزة.

وكالعادة، فقد تعددت زوايا النظر والمواقف للقوى والأحزاب اللبنانية، فقد قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع "علينا العمل لعدم اشتعال جبهة الجنوب، وأُسَجِّل غياباً كبيراً للحكومة اللبنانية".[106] وأضاف في تصريحٍ آخر له إن العمليات في الجنوب لم تُفد غزة بشيء، في حين أن الخسائر الاقتصادية التي تحمَّلها لبنان بمليارات الدولارات.[107]

ولفت حزب الكتائب اللبنانية في بيان له النظر إلى أن ما حصل في الجنوب يُهدِّد "بانزلاق لبنان إلى حرب جديدة هو بغنى عنها، خدمة لمخطط يهدف لتثبيت معادلات القوة في المنطقة، وإعطاء الأولوية لمصالح خارجية على حساب المصلحة اللبنانية"، ورأى أنّ "استعمال الأراضي اللبنانية وربطها بالساحة الفلسطينية مرفوض جملة وتفصيلاً، ولا يستطيع أن يتكلم حزب الله أو أي من الفصائل الفلسطينية باسم لبنان حرباً كان أم سلماً، لأن هذا القرار تملكه الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها".[108]

من جهة أخرى، شجب مجلس المطارنة الموارنة في لبنان، برئاسة البطريرك الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، فتح جبهات جديدة في جنوب لبنان لأي فصيل من الفصائل الفلسطينية، لأنه انتهاك لسيادة لبنان كدولة مستقلة، وذكّر المجلس بأنّ قرار الحرب والسلم "يجب أن يكون في يد الدولة اللبنانية وحدها، لما له من تبعات على كامل الشعب اللبناني".[109]

وانتقد الرئيس اللبناني السابق ميشال عون في مقابلة تلفزيونية معه في 2024/2/19، حزب الله لفتح جبهة الجنوب ضدّ "إسرائيل" تضامناً مع غزة، وقال: "إننا لسنا مرتبطين بمعاهدة دفاع مع غزة".[110]

من ناحية أخرى، أعادت عملية طوفان الأقصى قوات الفجر، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية، إلى واجهة العمل المقاوم ضدّ "إسرائيل" في لبنان، فأعلنت في بيانٍ لها في 2023/10/18 عن استهداف الجيش الإسرائيلي بضربات صاروخية وتحقيقها إصابات مباشرة.[111] وقال الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمد طقوش إنّ الضربات الصاروخية تدخل من ناحية في إطار الرد على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على قرى الجنوب وأهله وبلداته ومساجده، ومن ناحية ثانية، هي في إطار دعم أهلنا في غزة، للتأكيد على أنّهم ليسوا وحدهم في هذه المعركة.[112] ولفت إلى أن "الجماعة الإسلامية ليست جزءاً من أي محور، ولكن هذا لا ينفي إمكانية التعاون مع مَن يتفق مع وجهة نظرنا في أي ملف من الملفات".[113] وشدّد على أنّ "معركة طوفان الأقصى هي معركة على مستقبل العالم، وأنّ أبرز عناوينها فلسطين"، ودعا إلى "إحداث طوفان موازٍ لطوفان الأقصى وعدم الاكتفاء بالتحركات العاطفية الوجدانية لأنّها لا تحسم المعركة"، وأكّد أن الجماعة في هذه المعركة ليست على الحياد.[114] وكان طقوش في كلمة له سبقت معركة الطوفان، في 2022/12/25، قال: "طالما أن الكيان الغاصب ما زال يحتل جزءاً من أرضنا،... نحن في الجماعة الإسلامية في حالة من تنامي العمل المقاوم، وإن قوات الفجر باتت أصابعها على منتصف الزناد".[115]

وارتقى للجماعة الإسلامية 5 شهداء من كافة الأراضي اللبنانية خلال معركة طوفان الأقصى منذ 2023/10/7 وحتى نيسان/ أبريل 2024، استهدفتهم المسيّرات الإسرائيلية.[116]

من ناحية أخرى، أُطلق في 2023/4/6 ثلاثين صاروخاً من جنوب لبنان باتجاه شمال فلسطين المحتلة، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن القصف الصاروخي، غير أن وكالة رويترز Reuters نقلت عن ثلاثة مصادر أمنية أن فصائل فلسطينية هي المسؤولة عن الهجمات الصاروخية من لبنان على "إسرائيل"،[117] ثم أصبح معروفاً أنّ كتائب القسام التابعة لحماس هي التي أطلقت هذه الصواريخ. وقد اجتمع رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي بوزير الخارجية والمغتربين عبد الله بوحبيب، وبناء على المشاورات والاتصالات السياسية المحلية والدولية التي تمّ إجراؤها، أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين بياناً أشارت فيه إلى أنّ لبنان أكد على كامل احترامه والتزامه بقرار مجلس الأمن الدولي 1701، وحرصه على الهدوء والاستقرار في الجنوب، ودعا المجتمع الدولي للضغط على "إسرائيل" لوقف التصعيد. وأبدى لبنان استعداده للتعاون مع قوات "حفظ السلام UN Peacekeeping" في الجنوب واتخاذ الإجراءات المناسبة لعودة الهدوء والاستقرار، وحذّر من نوايا "إسرائيل" التصعيدية التي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.[118] وأعلن رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، في 2023/4/12، أننا "كلبنانيين نرفض أن يأتي أحد ويستعمل أرضنا ليبعث برسائل، ولا نقبل على أرضنا إلا السلاح اللبناني، كما نرفض أن تطلق الصواريخ من أرضنا ومصدرها غير لبناني".[119]

ومنذ 2023/10/7 وحتى نهاية سنة 2023، تبنّت كتائب القسام في لبنان عشر عمليات إطلاق صواريخ نحو المستوطنات الإسرائيلية شمال فلسطين المحتلة، كانت أولها في 2023/10/10 باتجاه مستوطنات في الجليل الغربي.[120] وفي 2024/5/3، نشرت كتائب القسام في لبنان للمرة الأولى مشاهد إطلاقها صواريخ استهدفت مقار قيادية وثكنات جنود الاحتلال الإسرائيلي شمال فلسطين المحتلة.[121] كما قامت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي بعدد من العمليات من جنوب لبنان، من ضرب صواريخ، واشتباكات مع قوات الاحتلال إلى عمليات تسلل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.[122]

واغتالت "إسرائيل" في 2024/1/2 نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، الذي استشهد مع 6 من رفاقه، في الضاحية الجنوبية لبيروت، ولقيت عملية الاغتيال هذه استنكاراً من عدة جهات لبنانية رسمية وحزبية. فقد دان رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي الانفجار، وقال: "إن هذا الانفجار جريمة إسرائيلية جديدة تهدف حكماً إلى إدخال لبنان في مرحلة جديدة من المواجهات". كما أعلنت وزارة الخارجية اللبنانية، أنها تقدمت باحتجاجَيْن "شديدي اللهجة"، إلى الأمم المتحدة، بشأن الغارة الإسرائيلية على ضاحية بيروت التي استهدفت قياديين بحركة حماس، بينهم العاروري.[123] وردّت كتائب القسام في لبنان على عملية الاغتيال بقصف مواقع للاحتلال شمال فلسطين.[124] كما دانت الجماعة الإسلامية، التي ارتقى

لها في هذا الاغتيال الشهيدَيْن محمود شاهين ومحمد بشاشة، هذه الجريمة، ورأت أنّها "محاولة إسرائيلية فاشلة للتعويض عن هزيمة قوات الاحتلال أمام المقاومة الفلسطينية البطلة في غزة"، وأكّدت على أنّ هذه "الجريمة البشعة لن تمرّ دون عقاب".[125] وقد بلغ عدد شهداء حماس في لبنان في أثناء طوفان الأقصى 18 شهيداً (من ضمنهم صالح العاروري نائبَ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس)، بينهم 7 شهداء منذ بداية المعركة وحتى نهاية 2023، و11 شهيداً في الفترة منذ 2024/1/1 وحتى 2024/6/12. كما بلغ عدد شهداء الجهاد الإسلامي 18 شهيداً، بينهم 9 شهداء منذ بداية المعركة وحتى نهاية 2023، و9 شهداء في الفترة منذ 2024/1/1 وحتى 2024/6/12.[126]

5. السعودية ودول الخليج:

أ. تطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية، وموقفها من مشروع التسوية:

أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على مواقفها الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، ودعمها لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1967، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية"، وضمان حقوق اللاجئين، وفق "مبادرة السلام العربية" وقرارات الشرعية الدولية. وشددت على ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحلّ الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس، مشيدة بالجهود المبذولة لإعادة إحياء "مبادرة السلام العربية". كذلك أعربت دول المجلس عن رفضها أي توجه لضمّ المستعمرات في الضفة الغربية إلى "إسرائيل".[127]

ودانت دول المجلس استمرار الاحتلال في بناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم في شرقي القدس، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها، في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، مؤكدةً ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية.[128] وأكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نايف الحجرف، في بيان له، على ضرورة احترام سلطات الاحتلال الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، ووقف كل الإجراءات غير الشرعية.[129]

وبالمقابل، تمّ إغفال القضية الفلسطينية إلى حدٍّ كبير في "اتفاق إبراهيم"، الذي وقّعت عليه الإمارات والبحرين مع الكيان الصهيوني، وتمّ التركيز على المصالح الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وبدا واضحاً أنّ مسار التطبيع لم يفتح باباً لحلّ القضية الفلسطينية، بل أسهم في تهميشها، حيث صعّد الاحتلال من وتيرة عدوانه على الشعب الفلسطيني، واعتداءاته على

المسجد الأقصى المبارك، واستمر في تهويد القدس والاستيطان... فيما اختلف موقف السعودية عن موقف جارتيْها، الإمارات والبحرين، ولم توقع أي اتفاق تطبيع مع الكيان الصهيوني، على الرغم من السعي الأمريكي والإسرائيلي، والتسهيلات السعودية لبعض أشكال التطبيع، من خلال فتح المجال الجوي أمام حركة الطيران الإسرائيلية، والإعلانات غير الرسمية عن لقاء هنا أو هناك. وحدها الكويت لم تتجه إلى ما ذهب إليه أعضاء المجلس، وبقيت رافضة لكافة أشكال التطبيع، ومناصرة للقضية الفلسطينية.

وبينما تطورت علاقات الكيان الصهيوني مع الإمارات والبحرين بشكل غير مسبوق، وتمّ توقيع اتفاقيات تعاون سياسي وعسكري واقتصادي وأمني؛ ذكر موقع أخبار يهودية Jewish News البريطاني؛ أن دراسة شاملة للرأي العام، في 14 دولة عربية، أظهرت أن الغالبية العظمى تعارض الاعتراف بـ"إسرائيل". وبشأن التطبيع مع الاحتلال، مع عدد من الدول التي شملها الاستطلاع، مثل الإمارات والمغرب والبحرين والسودان، فإن 84% من المستطلَعين يعارضون اعتراف بلدانهم بـ"إسرائيل".[130] ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن رئيسة مركز الإمارات للسياسات إبتسام الكتبي قولها إن الحكومة الإسرائيلية "أحرجت" القادة العرب الذي وقَّعوا اتفاقيات مع تل أبيب، وإنه من المستبعد أن تُقدِم دول عربية أخرى على الخطوة نفسها في المستقبل القريب.[131]

أما السعودية، فقد شدد الملك سلمان بن عبد العزيز على أن أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، أمراً "يتطلب الإسراع في إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وإقامة دولة فلسطين مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية"، وأشار إلى إدانة الرياض "جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حلّ الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري الكامل".[132] وأعربت عن إدانتها واستنكارها الشديدين لتصاعد الإجراءات الصهيونية في القدس، ولتكرار عمليات الاقتحام للمسجد الأقصى المبارك، مشددة على أن هذا التصعيد المنهج اعتداء صارخ على المقدسات وعلى حرمة الأقصى ومكانته في وجدان الأمة الإسلامية، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها.[133]

وفي خطوة متزامنة مع زيادة الحديث عن توصل السعودية لاتفاق تطبيع مع "إسرائيل"، سلّم سفير السعودية لدى الأردن نايف بن بندر السديري، في 2023/8/12، نسخة من أوراق اعتماده سفيراً فوق العادة، ومفوضاً (غير مقيم) لدى السلطة الفلسطينية، وقنصلاً عاماً في مدينة القدس، إلى مستشار رئيس السلطة الفلسطينية للشؤون الديبلوماسية مجدي الخالدي، ليكون بذلك أول سفير سعودي لدى السلطة الفلسطينية. وقال السديري إن هذه الخطوة مهمة، ولها دلالات كبيرة. وأضاف أن هذه الخطوة لها تبعات تُفيد الفلسطينيين في تنظيم

العلاقات، وإعطائها دفعة ذات طابع رسمي في كل المجالات؛ سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.[134] ورأت كل من الحكومة الفلسطينية ومنظمة التحرير في زيارة السديري للضفة الغربية، لتقديم اعتماده لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أنها "محطة تاريخية" في تطوير العلاقات الأخوية بين البلدَيْن.[135]

ومن جهتها، أعربت كل من الكويت وقطر وسلطنة عُمان عن مواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لا سيّما حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967، وعاصمتها "القدس الشرقية"، ضمن حلّ الدولتين. ودانت هذه الدول الإجراءات الصهيونية المتصاعدة في القدس، والاقتحامات المتكررة للأقصى، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعدّته انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، واستفزازاً لمشاعر المسلمين في العالم، محذرة من أن استمرار تلك الانتهاكات يكشف بوضوح رغبة الاحتلال في توجيه الصراع إلى حرب دينية.[136]

وأعلنت الكويت وسلطنة عُمان رفضهما التطبيع مع "إسرائيل"، وأكدت قطر، من جهتها، على أنه "من الصعب تصور الانضمام إلى اتفاقات أبراهام، في غياب التزام حقيقي بحلّ الدولتين"، مشددة على أن تواصلها مع "إسرائيل" يهدف لمساعدة الشعب الفلسطيني. وأشار وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى أن بلاده حافظت في السابق على علاقات مع "إسرائيل" عندما كانت "هناك احتمالات للسلام" مع الفلسطينيين، "لكن الدوحة فقدت الأمل بعد حرب غزة 2008–2009".[137]

وقد تابعت قطر استضافة قيادة حماس عندها، وتقديم الدعم الرسمي، وقادت جهود الوساطة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، التي أسفرت عن هدنة مؤقتة خلال العدوان على قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"، استمرت لسبعة أيام، وظلّت تدير هذه الجهود بالشراكة مع مصر، ورعت الدور الإعلامي النشط الذي تلعبه الجزيرة والذي يتعاطف مع المقاومة ونبض الشارع العربي. وفي الوقت نفسه، أبقت قطر على علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة، واستمرت في تقديم نفسها كوسيط فعَّال موثوق، وفي استثمار ذلك في لعب دور نشط في السياسة الإقليمية.

وقدَّمت قطر مذكرة مكتوبة لمحكمة العدل الدولية لتقديم الرأي الاستشاري في التبعات القانونية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية المطبّقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى رأسها القدس، مطالبة المحكمة بأن تخلص إلى أن التزامات "إسرائيل" وفق القانون الدولي تقتضي منها الوقف الفوري لاحتلالها غير القانوني، إضافة إلى تقديم تعويض كامل عن الأضرار والمعاناة التي سببها الاحتلال.[138]

وخلال السنتين اللتين يغطيهما التقرير، حافظت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة على قيمة المنحة المقدمة لقطاع غزة، والمقدرة بـ 360 مليون دولار أمريكي لكل سنة، لدعم سكان قطاع غزة، والمخصصة لتوريد الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء بغزة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشروعات United Nations Office for Project Services (UNOPS)، وكذلك مبلغ المئة دولار التي تصرف شهرياً لـ 100 ألف أسرة متعففة، ومشاريع أخرى تنفذها قطر في غزة.[139]

وفيما أعلنت الإمارات احتجاجها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية في القدس، وداخل الأقصى، وضرورة احترام دور الأردن في رعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، وعدم المساس بصلاحيات إدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى؛[140] ثمّن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، خلال اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي يائير لابيد، قرار سلطات الاحتلال، في 2022/4/21، منع الزوار غير المسلمين من دخول باحات الأقصى حتى نهاية شهر رمضان، ومنع وصول مسيرة الأعلام إلى منطقة باب العامود.[141]

ب. موقفها من مسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني:

وفيما يتعلق بمسار المصالحة وترتيب البيت الفلسطيني، دعا المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جميع الفصائل إلى وأد أسباب الخلافات فيما بينها، واللجوء إلى الحوار، والجلوس على طاولة المفاوضات من أجل تعزيز الوفاق الوطني الفلسطيني. وثمّن المجلس الجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق المصالحة الوطنية لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولمّ الشمل الفلسطيني، وتحقيق مصالح الشعب الفلسطيني.[142]

وشهدت العلاقة بين السعودية وحركة حماس بعض الانفراجات وكشف رئيس مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس موسى أبو مرزوق أن علاقة حركته بالسعودية آخذة بالخروج من الركود، لا سيّما بعد أن قامت حماس بزيارات للسعودية تحت مظلة الحج والعمرة.[143] وقد أدى في 2023/4/17، وفد من حماس بقيادة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، مناسك العمرة، على هامش زيارة يجريها إلى السعودية، وذلك لأول مرة منذ سنوات. وضمّ الوفد إلى جانب هنية، رئيس حماس في الخارج خالد مشعل، وعدداً من أعضاء المكتب السياسي للحركة أبرزهم موسى أبو مرزوق، وخليل الحيّة.[144]

وكان هنية قد دعا في رسالة تهنئة أرسلها إلى كلٍ من الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بمناسبة اليوم الوطني السعودي الـ 92، إلى ضرورة تتويج هذه المناسبة السعيدة بإصدار عفوٍ ملكي عن جميع الموقوفين الفلسطينيين لدى المملكة.[145] ودعا

مشعل السعودية للإفراج عن أعضاء الحركة، نافياً وجود سبب جوهري وراء تغير الموقف السعودي من حماس، منوّهاً إلى أن حركته لم تسيء لأي جهة، ولا تتدخل في شؤون الدول الأخرى، ولذلك "لا يصح أن تأتي دولة وتحاسب حماس لأنها تمارس المقاومة".[146]

ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بعد عملية طوفان الأقصى، عادت قضية المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في السعودية إلى الواجهة، بادِّعاءات غامضة تتعلق بصلاتهم مع "كيان إرهابي" لم يُكشف عن اسمه، وسط مطالبات بمعرفة مصيرهم ودعوات إطلاق سراحهم.

وبعد أن قضت المحكمة الجزائية السعودية في آب/ أغسطس 2021 بالحبس 15 عاماً على أحد أبرز المعتقلين لديها، وهو محمد الخضري، الممثل السابق لحركة حماس لديها، وذلك بتهمة دعم المقاومة، من ضمن أحكام استهدفت 69 أردنياً وفلسطينياً، تراوحت ما بين البراءة والحبس 22 عاماً؛ خفضت محكمة الاستئناف السعودية في كانون الأول/ ديسمبر 2021، حكم حبس الخضري إلى 3 أعوام. وفي 2022/1/4، أنهت المحكمة النظر في الأحكام الصادرة بحقّ المعتقلين، وقال رئيس لجنة المعتقلين الأردنيين في السعودية، خضر المشايخ، إن "محكمة الاستئناف في الرياض أعادت النظر في كثير من الأحكام، حيث خفضت عدداً منها إلى النصف، وآخر إلى الثلث".[147] وفي 2022/10/19، أفرجت السعودية عن محمد الخضري،[148] كما أفرجت عن ابنه هاني في 2023/4/26.[149]

ج. موقفها من "طوفان الأقصى":

أدّت عملية طوفان الأقصى، وما تبعها من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، إلى دفع دول الخليج نحو موقف معقّد، فبعض هذه الدول لديه علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل"، في حين أن السعودية أجرت محادثات، تحضيراً لإقامة تطبيع مع الكيان الصهيوني، ولكنها أعلنت تجميد تلك المحادثات على خلفية العدوان.[150] وقد تراوحت مواقف دول الخليج العربي بين التعبير عن القلق من التصعيد وتمدد الصراع، والدعوة إلى وقف "العنف"، وإلى ضبط النفس، فيما أبدت دول أخرى عدم معارضتها هدف الاحتلال في القضاء على حركة حماس وحركات المقاومة.[151]

وقد جاءت عملية طوفان الأقصى بعد نحو ثلاثة أعوام من توقيع "اتفاق إبراهيم"، وفي مرحلة شهدت تحوّل الموقف من المقاومة لدى بعض الدول العربية من كونها عبئاً إلى خصم،[152] وحتى عدو، تنبغي محاربته والتخلّص منه لما يشكّله من خطر على مسار التطبيع ومنع تحوّل هذا المسار، على الرغم من تمدّده، إلى وجهة نظر مقبولة عربياً وإسلامياً.[153]

فقد دان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأكد على وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني، مطالباً بالوقف الفوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وضمان توفير وصول كافة المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية. وطالب المجلس بإنهاء الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. ودعا المجلس إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، محمّلاً "إسرائيل" المسؤولية القانونية عن اعتداءاتها المستمرة على المدنيين الأبرياء. ولكن المجلس دعا، في الوقت نفسه، "جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين، والامتناع عن استهدافهم، والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"، مطالباً بـ"إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين المدنيين، خاصة النساء والأطفال والمرضى وكبار السن".[154]

وكان تفاعل الرياض مع معركة طوفان الأقصى ضعيفاً، وأطلقت فعاليات موسم الرياض الترفيهية في 2023/10/28، واستمرت في أثناء الحرب، بالرغم من حرب الإبادة ضدّ قطاع غزة، وقد أكد رئيس مجلس إدارة هيئة الترفيه في السعودية تركي آل الشيخ على استمرار تلك الفعاليات.[155]

ومن جهتها، قالت وزارة الخارجية السعودية إنّ المملكة تتابع "عن كثب تطورات الأوضاع غير المسبوقة بين عدد من الفصائل الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، ما نتج عنها ارتفاع مستوى العنف الدائر في عدد من الجبهات هناك"، ودعت إلى "الوقف الفوري للتصعيد بين الجانبين، وحماية المدنيين وضبط النفس"، مجددة دعوة المجتمع الدولي لـ"تفعيل عملية سلمية ذات مصداقية تفضي إلى حلّ الدولتين".[156] وشَجَبَ وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله آل سعود كل استهداف للمدنيين أينما كانوا.[157] ووجّه الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بإطلاق حملة تبرعات شعبية عبر منصة "ساهم"، التابعة لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ودشّن الملك سلمان وولي العهد الحملة، بتبرعهما بمبلغ 50 مليون ريال (نحو 13.3 مليون دولار).[158]

وفيما حمّلت قطر "إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد الجاري الآن؛ بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وآخرها الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية الشرطة الإسرائيلية"؛ أعربت عن قلقها البالغ إزاء تطورات الأوضاع في قطاع غزة، ودعت الأطراف جميعها إلى وقف التصعيد والتهدئة، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.[159] ودعا أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى وقف الحرب في غزة، التي "تجاوزت كل الحدود"، وإلى حقن الدماء، وتجنيب المدنيين تبعات المواجهة العسكرية. وأضاف أمير قطر أنه لا يجوز أن تُمنح "إسرائيل" ضوءاً أخضر غير مشروط، وإجازة غير مقيدة بالقتل، مؤكداً

أنه لا يمكن أن يُسمح في عصرنا باستخدام قطع الماء ومنع الدواء والغذاء أسلحة ضدّ شعب بأسره.[160] وأكّد الشيخ تميم على أن "المجتمع الدولي يعامل إسرائيل على أنها فوق القانون، ولا يمكن أن يمر قصف المستشفيات مرور الكرام".[161]

وبدورها، أعربت الكويت عن قلقها البالغ إزاء تطورات التصعيد الحاصل في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي جاءت نتيجة لاستمرار الانتهاكات والاعتداءات السافرة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني.[162] ووجَّه مجلس الوزراء الكويتي بـ"وقف مظاهر الاحتفالات الفنية في البلاد تضامناً مع الشعب الفلسطيني الشقيق؛ جراء ما يتعرض له من عدوان إسرائيلي، وحداداً على أرواح الشهداء الأبرار".[163] وطالب ولي عهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات الإنسانية للقطاع المحاصر.[164]

وأعرب وزير الداخلية الكويتي طلال الخالد عن "فخره بالمرسوم الأميري الصادر عام 1967، بأن الكويت في حالة حرب مع العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة، والذي لا زال سارياً حتى اليوم، ما يعكس الثبات الكويتي في نصره الحقّ".[165] وأكّد نواب مجلس الأمة الكويتي، في بيان مشترك وقَّع عليه 45 نائباً، دعمهم الكامل لحقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والردّ على اعتداءاته وانتهاكاته، حتى تحقيق حريته، مشدِّدين على أن ما يجري ردّ طبيعي على تصاعد جرائم الاحتلال تجاه المقدسات في القدس والأقصى، وفي الضفة الغربية.[166]

وقالت الخارجية العُمانية إنّ التصعيد هو "نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، وينذر بتداعيات خطيرة"، ودعت الطرفين إلى "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وضرورة حماية المدنيين".[167]

وفي المقابل، سعت كلّ من الإمارات والبحرين للحفاظ على علاقاتها مع "إسرائيل"، حيث انتقدتا ما قامت به حركة حماس في 2023/10/7؛ فمن جهتها، قالت وزيرة الدولة للتعاون الدولي الإماراتية ريم الهاشمي، في كلمة خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، إن هجمات حماس "هجمات بربرية وشنيعة"، مطالبة بـ"الإطلاق الفوري، وغير المشروط لسراح الرهائن، لحقن الدماء وتجنيب جميع المدنيين المزيد من الويلات"، غير أنها أكدت على أن "جرائم حماس بحقّ المدنيين لا يمكن أن تبرِّر إطلاقاً سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية تجاه قطاع غزة".[168]

وأعربت وزارة الخارجية الإماراتية عن استيائها الشديد إزاء التقارير التي تفيد بـ"اختطاف مدنيين إسرائيليين من منازلهم كرهائن"، وأكدت على "ضرورة أن ينعم المدنيون من كِلا الجانبين بالحماية الكاملة بموجب القانون الإنساني الدولي، وضرورة ألا يكونوا هدفاً للصراع". وعبّرت

الوزارة عن أسفها العميق للخسائر في الأرواح الإسرائيلية والفلسطينية نتيجة لاندلاع أعمال العنف، ودعت الطرفين إلى وقف التصعيد وتجنب تفاقم العنف وما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية تؤثر في حياة المدنيين والمنشآت، وأعربت الإمارات عن تعازيها لأسر الضحايا، ودعت إلى بذل الجهود الديبلوماسية كافة لمنع حدوث مواجهة إقليمية أوسع نطاقاً.[169] وقال رئيس المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد إن وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد أعرب له، خلال اتصال هاتفي، عن تضامنه مع "إسرائيل".[170]

ومع تصاعد العدوان على قطاع غزة، وإيغال الاحتلال في استهداف المدنيين والبنية التحتية، وصف أنور قرقاش، المستشار الديبلوماسي لرئيس الإمارات، الردّ الإسرائيلي على هجمة حماس بأنه "غير متناسب"، وقال إن الهجوم يثبت فشل سياسة التجاهل الإسرائيلية للقضية الفلسطينية، مضيفاً أن "إسرائيل" يجب ألا تعود إلى تكرار الخطأ نفسه بعد انتهاء الحرب.[171] وربطت المندوبة الدائمة بالأمم المتحدة لدولة الإمارات، لانا نسيبة، دعم الإمارات المالي والسياسي في تمويل إعادة إعمار قطاع غزة عقب انتهاء العدوان الإسرائيلي، بمسار قابل للتطبيق نحو حلّ الدولتين.[172]

ومن جهتها، انتقدت البحرين عملية طوفان الأقصى، وقالت الخارجية البحرينية، في بيان لها، إنه "من الضروري الوقف الفوري للقتال الدائر بين حركة حماس والقوات الإسرائيلية"، مشددة على "دعم الجهود الرامية إلى وقف القتال والتصعيد، والتوصل إلى حلّ سياسي عبر الحوار والمفاوضات وتسوية سلمية نهائية للصراع وفقاً لحلّ الدولتين وقرارات الشرعية الدولية"، واستنكرت الوزارة "ما ورد في بعض التقارير عن اختطاف المدنيين من منازلهم كرهائن"، وعبّرت عن "أسفها البالغ للخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات وتعازيها لأسر الضحايا، وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل"، مطالبة بـ"وقف التصعيد وتجنّب العنف الذي يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي وينذر بعواقب وخيمة على المنطقة".[173]

وفي "حوار المنامة 2023"، الذي نظَّمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية International Institute for Strategic Studies، تبنّى ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة الرواية الإسرائيلية، ووصف هجمات 2023/10/7 بأنها كانت "بربرية ومروعة، لقد كانوا عشوائيين، قتلوا النساء والأطفال والشيوخ واستهدفوا منشآت مدنية ومواقع عسكرية، وفوق كل ذلك يبدو أنه أصبح من المقبول الآن أن تختطف رهائن، وتذهب بهم بعيداً، وتتحدث عن الأمر وكأنه عمل من أعمال الحرب". وقال الأمير سلمان "إنّه ينبغي ألا يكون هناك إرهاب موجّه من غزة باتجاه إسرائيل".[174]

من جهة أخرى، لم تتحرك هذه الدول المطبِّعة، والتي تتبادل سفراء مع "إسرائيل"، على مستوى قطع العلاقات معها على مدى نحو شهر من العدوان،[175] وفيما أعلن مجلس النواب البحريني، في 2023/11/2، أنّ السفير الإسرائيلي إيتان نائيه Eitan Na'eh غادر المملكة، مقابل عودة سفيرها خالد الجلاهمة من "إسرائيل"، إضافة إلى وقف العلاقات الاقتصادية معها؛[176] ذكرت وكالة رويترز للأنباء أن ستة مصادر مطّلعة أكدت أن البحرين لن تتخلى عن علاقاتها مع دولة الاحتلال، وأنّ البحرين تحاول الحفاظ على العلاقات مع "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه التعامل مع الرأي العام.[177]

وفي المقابل، شدَّد رئيس لجنة الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية في المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي علي راشد النعيمي، في مؤتمر صحفي نظَّمه اتحاد المنظمات اليهودية في أوروبا European Jewish Association (EJA)، بالتعاون مع لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الآيباك) American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)، على أنه لن يتمّ إلغاء اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال، على الرغم من العدوان على قطاع غزة، وقال إنّ "اتفاق إبراهيم وجد ليبقى"، وإن "إسرائيل وجدت لتبقى، وجذور اليهود والمسيحيين ليست في نيويورك أو باريس، بل هنا في منطقتنا".[178]

قامت الإمارات بدور أساسي في تسيير مسارَين بريّين لتسهيل وصول الشحنات التجارية إلى "إسرائيل"، الأول كان من خلال الاتفاق الذي وقَّعته شركتا تراكنت Trucknet الإسرائيلية وبيور ترانز Pure Trans الإماراتية للخدمات اللوجيستية لتسيير الشاحنات من ميناء دبي مروراً بالأراضي السعودية والأردنية وصولاً إلى ميناء حيفا،[179] وهو ما نفته وزارتا النقل والصناعة والتجارة الأردنية،[180] غير أن الدلائل الواقعية أثبتته على الأرض؛ والمسار الثاني انضمّت خلاله شركة دبليو دبليو سي أس wwcs المصرية لمشروع الجسر البري، ما أوجد مساراً جديداً للجسر يمتد من ميناء جبل علي عبر الأراضي السعودية إلى ميناءَيْ حيفا وإيلات، ومنه إلى موانئ بورسعيد والعين السخنة المصرية.[181]

د. علاقاتها بـ"إسرائيل" وتطورات التطبيع:

الجانب السياسي والديبلوماسي:

تدل كل المؤشرات على أن الولايات المتحدة تسعى لاستكمال ما بدأته مع الإمارات والبحرين، حيث عملت جاهدة على تطبيع العلاقة بين السعودية والكيان الصهيوني؛ وذلك على الرغم من أن التطبيع ستكون له فوائد محدودة للسعودية، بعكس المكاسب الضخمة التي ستجنيها "إسرائيل". وقد شددت السعودية على أن تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني سيكون مفيداً للمنطقة، ولكنه مرتبط بحلّ القضية الفلسطينية؛ فقد قال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان،

في مقابلة مع مجلة ذي أتلانتيك The Atlantic الأمريكية، حين سُئل عن العلاقات الخليجية المتنامية مع "إسرائيل": "نأمل أن تُحل المشكلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين... لا ننظر إلى إسرائيل كعدو، بل كحليف محتمل في الكثير من المصالح التي يمكن أن نسعى لتحقيقها معاً، لكن يجب أن تحلّ بعض القضايا قبل الوصول إلى ذلك".[182]

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود: "نرى أن تطبيعاً كاملاً مع إسرائيل في المنطقة ليس مهماً أو جيداً فقط لإسرائيل، بل أيضاً مهماً وجيداً لنا جميعاً، لأن ذلك يمكنه أن يفيد جميع دولنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني".[183] وشدد الوزير السعودي، خلال جلسة في منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum in Davos، على أن المملكة و"إسرائيل" ستجنيان فوائد هائلة من وراء التطبيع، وكذلك المنطقة ككل.[184] وأكد الأمير فيصل لوكالة بلومبيرغ Bloomberg الأمريكية، على أن "الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية سيكون شرطاً مسبقاً للمملكة العربية السعودية لإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل".[185]

وفي السياق نفسه، سعى رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى تحقيق إنجاز لحكومته عبر التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية، فقد أشاد، مراراً، بدور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في التفاوض على اتفاقيات التطبيع بين "إسرائيل" والدول العربية،[186] وحرص على التواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق هذا الإنجاز.[187] ودعا وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، من جهته، إلى تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع السعودية، لأنه "يَنصبُّ ضمن المصالح الإسرائيلية"، مشيراً إلى أن تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض "لن يكون مفاجئاً"، إلا أنه قد "يستغرق وقتاً طويلاً".[188]

وفي السياق نفسه، ذكر موقع والا Walla الإخباري، في 2023/8/30، أن السلطة الفلسطينية قدَّمت للسعودية قائمة من المطالب التي تتطلع أن تطرحها الرياض خلال المحادثات الرامية للتوصل إلى اتفاقية لتطبيع العلاقات بين السعودية و"إسرائيل".[189] وقالت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية إن مسؤولين سعوديين كبار قالوا للصحيفة إن السعودية عرضت استئناف تمويل السلطة الفلسطينية، وإن العرض يهدف إلى توجيه رسالة للفلسطينيين بأن التطبيع مع "إسرائيل" لن يأتي على حساب تطلعاتهم نحو دولة مستقلة.[190]

وقد أشارت صحيفة "إسرائيل اليوم" إلى أن مسؤولين أمنيين إسرائيليين كثّفوا، في السنوات الأخيرة، زياراتهم للسعودية.[191] وفي 2023/5/22، أوردت القناة 12 العامة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته إيلي كوهين، أجريا محادثات هاتفية مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بشأن تطبيع العلاقات بين

تل أبيب والرياض، بوساطة بحرينية، وبضغط أمريكي.[192] وفي 2023/9/10، وصل وفد إسرائيلي رسمي إلى الرياض، للمشاركة في أعمال الدورة الـ 45 للجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). وأفادت التقارير الإسرائيلية أن الوفد الإسرائيلي يضمّ ممثلين عن وزارة الخارجية، في ظلّ غياب وزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير التعليم يوآف كيش Yoav Kisch، عقب "مماطلة الجانب السعودي في إصدار تأشيرات دخول لهما"، بحسب التقارير الإسرائيلية،[193] وذلك بالرغم من توقيع السعودية اتفاقية مع اليونيسكو، تعهدت فيها بالسماح لممثلين إسرائيليين بالمشاركة في الاجتماع.[194]

وفي زيارة هي الأولى لوزير إسرائيلي يزور السعودية بشكل علني، وصل وزير السياحة الإسرائيلي حاييم كاتس Haim Katz، ووفد مرافق له، في 2023/9/26، إلى الرياض للمشاركة في مؤتمر منظمة السياحة التابعة للأمم المتحدة. وقالت الهيئة إن "كاتس هو أول وزير إسرائيلي يزور السعودية بشكل علني".[195] وفي 2023/10/3، نشرت قناة كان الإسرائيلية مقطعاً مصوراً لوزير الاتصالات الإسرائيلي شلومو كرعي Shlomo Karhi، يؤدي طقوساً تلمودية وصلوات "عيد العرش" في الرياض.[196] وقد أشاد كرعي بما وصفه بـ"العلاقات المزدهرة" بين "إسرائيل" والسعودية.[197]

هذا بالإضافة إلى زيارات قام بها إعلاميون ورياضيون إسرائيليون للمشاركة في بطولات رياضية تُقام في السعودية، وأظهرت مقاطع فيديو لقطات للاعبين إسرائيليين يرفعون علم بلادهم وسط عزف موسيقى النشيد الوطني، جرى تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على هامش بطولة العالم لكرة القدم الإلكترونية في الرياض، في تموز/ يوليو 2023.[198]

وفي خطوة للسماح لرحلات الطيران من "إسرائيل" وإليها، أعلنت هيئة الطيران المدني السعودي، في 2022/7/15، فتح أجواء المملكة أمام جميع الناقلات الجوية التي تستوفي متطلبات العبور. وقد قالت الهيئة إن القرار يأتي استكمالاً للجهود الرامية إلى ترسيخ مكانة المملكة كمنصة عالمية تربط القارات الثلاث، وتعزيزاً للربط الجوي الدولي.[199] وهو ما لاقى ترحيباً من رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد.[200] وقد سيّرت العديد من شركات الطيران رحلات عبر السعودية للمرة الأولى بعد رفع حظر عن التحليق من "إسرائيل" وإليها.[201]

وفي سياق متصل، وقّع قادة "مجموعة الاتفاقيات الإبراهيمية في بريطانيا The Abrahamic Agreements Group in Britain"، و"شراكة Sharaka"، في دبي، في 2022/1/11، اتفاقية تعاون؛ لتحديد المؤثّرين من دول الاتفاقيات الإبراهيمية في المجالات المختلفة، والعمل على تنظيم زيارات متبادلة بين دول "اتفاق إبراهيم" و"إسرائيل" للتعاون في المجالات المختلفة.[202]

ورأى الكثير من المحلّلين أن التزام الإمارات بعلاقة استراتيجية قوية وطويلة الأمد مع "إسرائيل" سيصمد أمام أي اضطرابات؛ فعلى الرغم من إدانة الإمارات لسياسات الحكومة اليمينية برئاسة بنيامين نتنياهو الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وغيرها من الانتهاكات، تعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وفي خطوة تدل على مدى التقارب مع الكيان الصهيوني، زار ثلاثة أعضاء من المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات مؤسسة متحف ياد فاشيم Yad Vashem، النصب التذكاري الإسرائيلي للمحرقة، والبرلمان الإسرائيلي، في أول زيارة لوفد إماراتي إلى الكنيست منذ تطبيع العلاقات بين البلدين.[203] وذلك بالتزامن مع توسيع عملية التطبيع بينهما في مختلف المجالات.

وقام الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج، في 2022/1/30، بزيارة أبو ظبي، في أول زيارة رسمية لرئيس إسرائيلي إلى الإمارات؛ وذلك تلبية لدعوة من ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد؛ لافتتاح "يوم إسرائيل" في معرض إكسبو 2020 دبي Expo 2020 Dubai.[204] ونشرت مصادر إعلامية إسرائيلية مقطع فيديو يوثق ابتهاج هيرتزوج، خلال عبور طائرته الأجواء السعودية، في طريقه إلى الإمارات.[205] وشدد هيرتزوج على أن "اتفاق إبراهيم" كان قراراً يهدف إلى تشكيل مستقبل جديد للإمارات و"إسرائيل" والمنطقة بأكملها، وقال: "تجاوزت تجارتنا بالفعل مليار دولار، وتمّ توقيع أكثر من 120 اتفاقاً، وتأسس مؤخراً صندوق حجمه 100 مليون دولار (للأبحاث والتطوير)".[206] وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، في 2022/6/9، بزيارته الثانية للإمارات، بعد زيارته الأولى في 2021/12/12، حيث بحث مع رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مسارات التعاون الثنائي وفرص تنميته.[207]

وقام وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، في 2022/9/16، خلال زيارته للكيان الصهيوني، بزيارة مجمع ياد فاشيم، وقدّم بن زايد بتحية تقدير لأرواح "ضحايا الهولوكوست [Holocaust]". ولفت الوزير الإماراتي النظر إلى أن "نحو نصف مليون إسرائيلي زاروا دولة الإمارات خلال العامين الماضيين، وهناك نحو 7 إلى 8 رحلات طيران يومياً بين البلدين".[208] كذلك تبادلت الإمارات و"إسرائيل" التهاني في المناسبات الرسمية والدينية.[209] غير أن هذه الرحلات تمّ تخفيضها إلى رحلة واحدة يومياً بعد عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، ثمَّ تمّ تعليقها بشكل مؤقت في الشهر التالي.[210]

وفي خطوة خطيرة، قام وفد إماراتي تطبيعي، مؤلف من 41 شخصاً، باقتحام الأقصى، في 2022/1/11، برفقة 70 مستوطناً من طلاب المعاهد اليهودية، وسط حماية مشددة من شرطة الاحتلال.[211] وفي السياق نفسه، نظّم سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان Gilad Erdan، بالتعاون مع سفيرة الإمارات في الأمم المتحدة لانا نسيبة، في 2022/12/9، جولة

"تعليمية" في "مسار جديد في أنفاق" حائط البراق للسفراء في الأمم المتحدة، والتقى السفراء مع "حاخام حائط المبكى". وأقرّ إردان بأن هذه الجولة تأتي على خلفية التشويه الإسرائيلي لتاريخ القدس وحائط البراق، لكنه زعم أن الجولة "هي جزء من حربي في الأمم المتحدة لكشف الأكاذيب الفلسطينية، ومحاولة شطب العلاقة منذ آلاف السنين بيننا وبين القدس".[212]

وتكريساً لـ"اتفاق إبراهيم"، افتتحت الإمارات، في 2023/2/16، "بيت العائلة الإبراهيمية"، الذي يضمّ أول كنيس يهودي للعامة إلى جانب مسجد وكنيسة، بوصفه "صرح للحوار الحضاري البنّاء، ومنصة للتلاقي من أجل السلام والأخوة الإنسانية"، بحسب ما ذكر رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد، ومركزاً لـ"الحوار والتعلم"، بحسب وصف وزير التسامح والتعايش نهيان بن مبارك آل نهيان.[213] وأشار الحاخام الأكبر للمجلس اليهودي الإماراتي، إيلي عبادي Elie Abadie إلى أن "هناك حوالي 2,000 يهودي يقيمون في الإمارات، ويمارس 500 يهودي شعائرهم الدينية".[214]

وفي أول زيارة رسمية له إلى البحرين منذ توقيع اتفاقية التطبيع في أيلول/ سبتمبر 2020، حطَّت طائرة نفتالي بينيت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على أرض البحرين منتصف شباط/ فبراير 2022، مُعلِنة بداية فصل جديد في العلاقات بين المنامة وتل أبيب.[215] والتقى بينيت بالعديد من المسؤولين الحكوميين البحرينيين، وعلى رأسهم الملك حمد بن عيسى آل خليفة والأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد. واتفق البلدان على الإسراع في المفاوضات حول اتفاقيات حماية الاستثمارات، والعمل المشترك على اتفاق ضريبي يوفر البنية التحتية لتعزيز التعاون التجاري الآمن. واتفق الجانبان على دعم وتشجيع التجارة، والاستثمارات المشتركة، والزيارات المتبادلة للوزراء والمسؤولين الحكوميين، ورحّب الجانبان بإنشاء خطة ثنائية مدتها عشرة أعوام تسمى "استراتيجية السلام الدافئ المشتركة"، والتي ستكون بمثابة خريطة طريق لتنمية العلاقات. وأكّد بينيت أن بلاده تسعى إلى "سلام حار للغاية مع البحرين"، وأن "شعبَيْ" البلدين "سيريان ثمار العلاقات الثنائية كل يوم"، مشيراً إلى أن "إسرائيل والبحرين تتعاملان مع تحديات أمنية كبيرة تنبع من ذات المصدر ألا وهو الجمهورية الإسلامية في إيران".[216] وقد وقّع وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف بن راشد الزياني مع نظيره الإسرائيلي يائير لابيد، في 2022/3/28، ما سمي "الاستراتيجية المشتركة للسلام الدافئ بين البلدين"، وذلك على هامش انعقاد قمة النقب الديبلوماسية.[217]

الجانب الأمني والعسكري:

تعززت العلاقات الأمنية والعسكرية بين الإمارات والبحرين و"إسرائيل"، وتجسّد ذلك بتكريس الاتفاقيات واقعاً على الأرض، بالإضافة إلى عقد صفقات لشراء السلاح، وإجراء

تدريبات عسكرية مشتركة. وأيَّد الكيان الصهيوني استعداده لتقديم المساعدات الاستخباراتية والأمنية والعسكرية لحماية الإمارات والبحرين ومواطني البلدَيْن من أي اعتداءات.

وبحسب صحيفة وول ستريت جورنال فإن الولايات المتحدة عقدت في آذار/ مارس 2022، لقاءً سرياً في مصر، حول "تهديد الطائرات المسيرة" التي تطلقها إيران، بمشاركة ضباط كبار من "إسرائيل"، والسعودية، والأردن، ومصر، والبحرين، والإمارات، بالإضافة إلى رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، ورئيس أركان الجيش السعودي فياض بن حامد الرويلي، ورئيس أركان القوات المسلحة القطرية سالم بن حمد النابت.[218] وذكر تلفزيون آي 24 نيوز الإسرائيلي، في 2022/12/15، أن "إسرائيل" والإمارات والبحرين والمغرب، عقدت اجتماعات لمناقشة إنشاء منصة مشتركة لـ"الدفاع السيبراني" بسبب التهديدات المتزايدة مما أسماه "القراصنة الإيرانيين".[219] وكشفت القناة 12 العامة الإسرائيلية، في 2022/6/9، أن الجيش الإسرائيلي نشر منظومة رادار في عدة دول في الشرق الأوسط بما في ذلك الإمارات والبحرين، وذلك ضمن رؤية للتعاون المشترك في مواجهة "تهديدات إيران الصاروخية، وخلق منظومة للإنذار المبكر".[220]

وقد أكد وزير الخارجية الإسرائيلية يائير لابيد أن "إسرائيل تقف إلى جانب الإمارات" بعد هجوم تنظيم أنصار الله الحوثي اليمني، في 2022/1/17، بطائرات مُسيّرة على إمارة أبو ظبي، أوقع ثلاثة قتلى.[221] وبعث رئيس الوزراء نفتالي بينيت رسالة إلى ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان، شدَّد فيها على استعداد "إسرائيل" لتقديم "مساعدة استخباراتية وأمنية، لحماية مواطني الإمارات من اعتداءات مماثلة، ووجهت أجهزة الأمن الإسرائيلية لتزويد نظيراتها في الإمارات بأي مساعدة مطلوبة، إذا كنتم مهتمين".[222] وبالفعل، وبعد طلب الإمارات، زار وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية أبو ظبي؛ لبحث دعمها دفاعياً واستخباراتياً. وكشف موقع أكسيوس Axios الأمريكي أن "إسرائيل" والإمارات تربطهما قناة سرية في مجال الدفاع والاستخبارات منذ أكثر من عقدَيْن.[223] ووقّعت الإمارات مع الكيان الصهيوني اتفاقاً يقضي بنشر رادارات إسرائيلية في الإمارات، لحمايتها من أي هجمات إيرانية محتملة، بالتزامن مع تفعيل أنظمة أخرى للكشف عن الطائرات المسيّرة.[224] وأعلن المدير العام لمديرية الإنترنت الإسرائيلية جابي بورتنوي Gaby Portnoy عن نية "إسرائيل" إنشاء "قبة حديدية سيبرانية" بشراكة مع المغرب والإمارات، تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛ هدفها "توفير نهج شامل للدفاع الاستباقي في مجال الأمن السيبراني".[225]

وفي السياق نفسه، نالت، في 2022/1/3، شركة أنظمة إلبيت Elbit Systems أو "إلبيت معرخوت" باللغة العبرية، الإسرائيلية، للصناعات الأمنية، عطاءً قيمته 53 مليون دولار، تزوّد

بموجبه طائرات سلاح الجو الإماراتي بأنظمة دفاعية تعتمد على الليزر Laser، من طراز "إجراءات عداد الأشعة تحت الحمراء الاتجاهية Directional Infrared Counter Measures (DIRCM)"، وأنظمة قتالية إلكترونية جوية أخرى؛ ويتمّ تزويد الإمارات بالعتاد المطلوب خلال خمسة أعوام وفقاً للاتفاقية.[226] وبالمقابل، رفضت "إسرائيل" بيع الإمارات منظومات دفاع جوي، أبرزها القبة الحديدية Iron Dome ومقلاع داوود David's Sling، بحسب صحيفتي "إسرائيل اليوم" ومعاريف Maariv.[227] ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن مصادر، في 2022/9/22، أن "إسرائيل" وافقت على بيع منظومة شركة رفائيل Rafael "أنظمة رفائيل الدفاعية المتقدمة Rafael Advanced Defense Systems" المتطورة للدفاع الجوي للإمارات. وامتنعت وزارة الدفاع الإسرائيلية وشركة رافائيل عن التعليق، ولم تعلِّق وزارة الخارجية الإماراتية على الأمر.[228]

وفي 2023/2/20، كشفت الإمارات و"إسرائيل" عن أول سفينة عسكرية غير مأهولة "دون قبطان" تمّ إنتاجها في إطار تعاون بين شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية (آي أي آي) Israel Aerospace Industries (IAI) ومجموعة "إيدج EDGE" الإماراتية، ومزوَّدة بأجهزة استشعار وأنظمة تصوير متطوِّرة ويمكن استخدامها للمراقبة والاستطلاع ورصد الألغام، وجرى الكشف عنها قبالة سواحل أبو ظبي خلال معرض الدفاع البحري "نافدكس NAVDEX".[229]

وعلى صعيد التدريب المشترك، شارك سلاح البحرية الإسرائيلي في مناورة بحرية كبيرة في الخليج العربي والبحر الأحمر، في 2022/2/1، بمشاركة دول عربية وإسلامية. وتنظم المناورة التي يطلق عليها آي أم أكس – 22 أو IMX–22، القيادة الوسطى الأمريكية، وتشارك فيها ستون دولة. ومن الدول العربية والإسلامية التي تشارك في المناورة: مصر، والأردن، والإمارات، والسعودية، والبحرين، والمغرب، والسودان، واليمن، وباكستان، وبنغلاديش.[230] وفي 2022/10/26، قال الجيش الإسرائيلي إن قوة من المظلِّيين في صفوفه شاركت في إنزال جوي في البحرين، وبمشاركة القوات البحرينية والإماراتية والأمريكية.[231] وعلاوة على ذلك، التحق ضابط طيران برتبة عقيد في جيش الإمارات بكلية الأمن القومي في "إسرائيل"، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجيش الإسرائيلي التي يدرس فيها ضابط عربي في هذه الكلية، وفق ما أعلنته الإذاعة العامة الإسرائيلية الرسمية.[232]

وتخطَّت العلاقة بين البحرين و"إسرائيل" مظاهر التطبيع العادية، لتصل إلى الشراكة الأمنية والعسكرية المكشوفة، وقال نائب وزير الخارجية البحريني عبد الله بن أحمد آل خليفة إن جهاز الموساد Mossad الإسرائيلي موجود بشكل رسمي وعلني في البحرين. وأضاف

الخليفة، في جلسة حضرها وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس على هامش مؤتمر ميونخ للأمن Munich Security Conference، أن "هناك تعاوناً استخباراتياً بين البحرين وإسرائيل"، وأن "الموساد موجود في البحرين وحاضر في المنطقة". ورأى أن التعاون الأمني والاستخباراتي هو "جزء من الشراكة القائمة مع إسرائيل"، وأكّد أن ذلك سيستمر.[233] وفي زيارة، هي الأولى لوزير دفاع إسرائيلي، وصل بني جانتس، في 2022/2/2، إلى البحرين، في زيارة لم يُعلن عنها مُسبقاً، على متن طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي، وهي المرة الأولى، أيضاً، التي تهبط فيها طائرة عسكرية إسرائيلية هناك.[234] ووقّع جانتس ونظيره البحريني عبد الله النعيمي، في المنامة، على اتفاق تعاون أمني بين "إسرائيل" والبحرين. وقال جانتس، بعد لقائه ملك البحرين، إن "التعاون الاستراتيجي، الذي نجلبه اليوم إلى ذروة جديدة، من خلال توقيع الاتفاق واللقاء الهام مع الملك، هو استمرار لاتفاقيات أبراهام التاريخية والعلاقات الآخذة بالتطور بين الشعبين والأفراد". وأضاف جانتس أنه "بعد سنة فقط على توقيع اتفاقيات التطبيع، بتنا نتواجد في اتفاق أمني هام سيسمح بتعاون واسع ويعزز أمن الدولتين واستقرار المنطقة كلها".[235]

وكشف موقع "إسرائيل ديفنس Israel Defense" الإلكتروني، في 2022/2/9، النقاب عن شراء البحرين أنظمة رادارات مضادة للطائرات المسيّرة من شركة إسرائيلية. وأكّد الموقع العبري أن الصفقة تقضي بشراء رادارات ساحلية تحت اسم العلامة باتس جي آر 12 أو BATS' GR12، بهدف الدفاع عن سواحل قاعدة عسكرية في البلاد، تبعد نحو 200 كم عن السواحل الإيرانية فقط، مضيفة أن تلك الرادارات تشمل تركيبات متعددة للرادارات والبصريات الكهربائية المدمجة في مركز القيادة والتحكم. وأوضح الموقع أن الصفقة تمّ توقيعها في النصف الثاني من سنة 2021، على أن يتمّ التسليم خلال سنة 2022.[236]

الجانب التجاري والاقتصادي:

بنت "إسرائيل" والإمارات علاقات اقتصادية وثيقة في السنوات الثلاث التي تلت التطبيع، وأفادت بيانات للحكومة الإسرائيلية بأن حجم التجارة مع الإمارات تجاوز 6 مليارات دولار منذ سنة 2020.[237] وترى "إسرائيل" أن العلاقات هي وسيلة للوصول إلى فرص تجارية جديدة في دول الخليج العربي. وتعمل الإمارات على تعزيز التعاون مع "إسرائيل" في قطاعات المالية والطاقة والأمن والتكنولوجيا وأمن المياه.[238] وقد استضافت مملكة البحرين مؤتمراً تطبيعياً، في 2023/7/11، هدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء من البحرين، والإمارات، ومصر، والمغرب، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية، و"إسرائيل". وحمل المؤتمر عنوان "المنامة الثالث"، في إطار اجتماع المبادرة المعروفة باسم أن7 أو N7، والهادفة إلى تعزيز التبادل التجاري بين دول منطقة الشرق الأوسط.[239]

وقال وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان إن الإمارات و"إسرائيل"، تمضيان قدماً "في تعزيز الشراكة والتعاون الثنائي في عدة مجالات"، وأنهما تعملان من خلال الاتفاقيات الثنائية على "إيجاد فرص نمو جديدة لشباب المنطقة، ما يسهم بدوره في الجهود العالمية لدعم السلام والازدهار".[240] وقد بلغ حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين البلدين أكثر نحو 2.5 مليار دولار في سنة 2022، ونحو 3 مليار دولار في سنة 2023،[241] وتأمل الإمارات في زيادة هذا الحجم إلى 10 مليارات دولار بحلول سنة 2030. وتقول غرفة دبي الدولية، التي افتتحت مكتباً في تل أبيب في كانون الأول/ ديسمبر 2022، إن هناك بالفعل نحو ألف شركة إسرائيلية تعمل في الإمارات.[242] وفي 2022/6/6، أعلنت غرفة دبي أن وحدتها العالمية تخطط لافتتاح مكتب تمثيلي لها في تل أبيب ليكون بوابة للاستثمارات المباشرة المشتركة والتجارة البينية بين الجانبين، مشيرة إلى أن هذه الخطوة ترجمة سريعة لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي وقّعتها مؤخراً الإمارات و"إسرائيل".[243]

ودخلت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات و"إسرائيل"، التي أبرمت في 2022/5/31، حيز التنفيذ في 2023/4/1. وتهدف الاتفاقية لتوطيد العلاقات التجارية والاستثمارية، وتحفيز التجارة البينية غير النفطية. وتوفر الاتفاقية العديد من المزايا لاقتصاد الدولتين عبر إلغاء الرسوم الجمركية على 96% من البضائع التي تُدِرُّ نحو 99% من عائدات التصدير، وتعزز وصول المصدّرين إلى الأسواق، وتجذب المزيد من الاستثمارات، وتوجد فرصاً جديدة في قطاعات رئيسية مثل الطاقة، والبيئة، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا.[244]

وفي 2022/1/23، صادقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء صندوق استثمار مشترك لـ"إسرائيل" والإمارات يُعنى بمشاريع مشتركة لشركات من الجانبين، تعمل في مجال التقنيات المتقدمة الهاي تيك High-tech.[245]

ووقّعت الإمارات والأردن و"إسرائيل" مذكرة تفاهم خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لسنة 2022 "كوب27 أو COP27"، بهدف المضي قدماً في مشاريع إنتاج الطاقة النظيفة وتحلية المياه المستدامة التي تمّ الإعلان عنها خلال سنة 2021.[246] وقال وزير المياه والري الأردني محمد النجار إن اتفاقية الطاقة مقابل المياه مع الإسرائيليين ما زالت قيد دراسة الجدوى، ويتوقع إذا تمّ الاتفاق أن ترى النور خلال سنة 2030. ورجّح النجار أن يصل عمر الاتفاقية إلى 35 عاماً في حال أسفرت المفاوضات بين الأطراف جميعها، الأردن، والإمارات، و"إسرائيل"، عن اتفاق مُرْضٍ على سعر المتر المكعب من المياه.[247]

وفي 2022/4/3، وقّعت الإمارات و"إسرائيل" مُذكّرة تفاهمٍ حول التعاون في مجال النقل، وخصوصاً البحري منه، ووضعا خريطة طريق للعمل المستقبلي المبني على المنفعة المُتبادلة، إضافة إلى تبادل الخبرة والمعرفة بما يخدم التوجُّهات المُستقبلية للخمسين عاماً المُقبلة.[248]

وتُعدّ تجارة الألماس من أهم عمليات التبادل التجاري بين الإمارات و"إسرائيل"، وبحسب بيان صادر عن مديريّة الألماس والأحجار الكريمة والمجوهرات Diamonds, jewelry and precious stones في وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، كانت الإمارات واحدة من أهم شركاء "إسرائيل" التجاريين في مجال الماس بشكل عام والماس الخام بشكل خاص، مع زيادة التجارة المشتركة خلال سنة 2022 مقارنةً بسنة 2021؛ حيث بلغت صادرات الماس الخام إلى الإمارات خلال سنة 2022 نحو 234 مليون دولار، وهو ما يشكل نحو 15.5% من صادرات "إسرائيل" العامة من الماس الخام.[249]

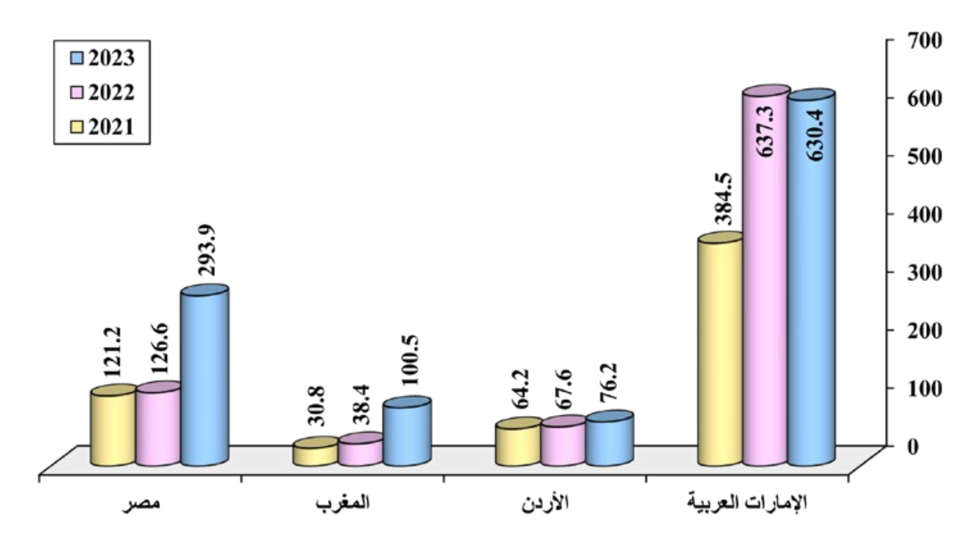
وفي سعي البحرين لتعزيز تعاونها مع "إسرائيل" في مجالات مختلفة؛ قالت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية إن "إسرائيل" والبحرين بدأتا محادثات بشأن اتفاق تجارة حرة. وأعلن مكتب وزيرة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية أورنا باربيفاي Orna Barbivai، في 2022/9/19، أنها اجتمعت مع نظيرها البحريني في المنامة لتدشين مفاوضات إبرام الاتفاق.[250] وأعلنت "إسرائيل"، في 2022/10/19، عن توقيع اتفاق وصفته بـ"التاريخي" لتعزيز وتوسيع التعاون مع البحرين في مجالات الزراعة.[251]

وبحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد ارتفعت العلاقات التجارية الإماراتية الإسرائيلية، حيث بلغت أرقام الصادرات الإسرائيلية للإمارات 630 مليون دولار في سنة 2023، بعد أن كانت 74 مليون في سنة 2020، بينما بلغت الواردات الإسرائيلية من الإمارات 2,316 مليون دولار في سنة 2023، بعد أن كانت نحو 116 مليون في سنة 2020. ويُشير الجدول التالي إلى العلاقات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية:[252]

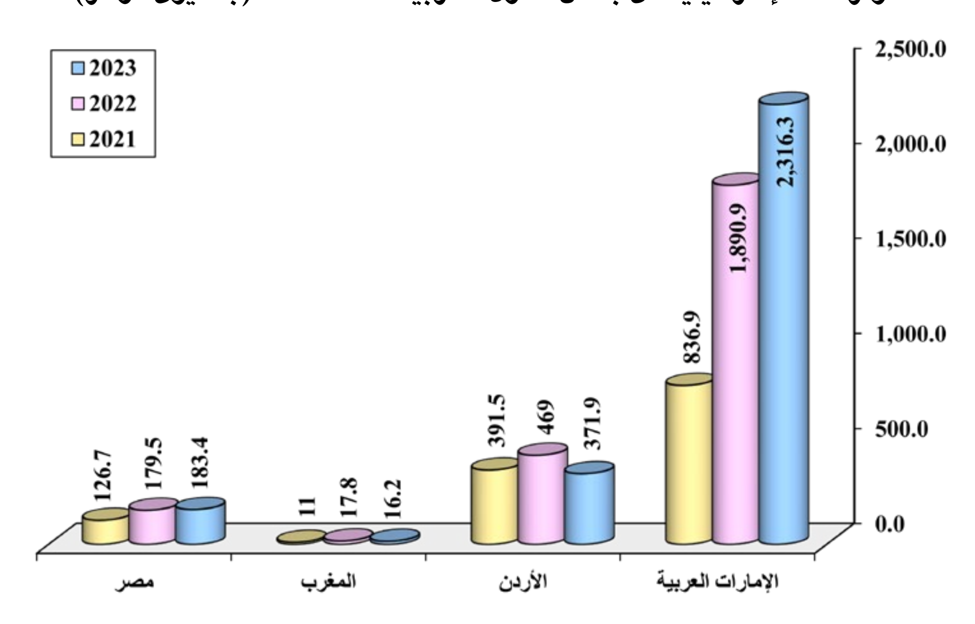
جدول 6/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار)

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
مصر	293.9	126.6	121.2	183.4	179.5	126.7
الأردن	76.2	67.6	64.2	371.9	469	391.5
المغرب	100.5	38.4	30.8	16.2	17.8	11
الإمارات العربية المتحدة	630.4	637.3	384.5	2,316.3	1,890.9	836.9

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2021–2023 (بالمليون دولار)



6. العراق واليمن:

في نهاية سنة 2021 تصدّر موضوع تطبيع العلاقات بين العراق و"إسرائيل"، بعد دعوة نحو 300 من القيادات العراقية المحلية في تجمّع بمدينة أربيل في إقليم كردستان، بلادهم، إلى تطبيع العلاقات مع "إسرائيل". وقد أثارت تلك الدعوات إدانات رسمية، وتنديدات من أحزاب سياسية وتيارات دينية، وأصدرت الحكومة العراقية بياناً أعربت فيه عن رفضها القاطع لهذا الاجتماع ومقرراته.

وتماشياً مع ذلك، أقرّ مجلس النواب العراقي، في 2022/5/26، "مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني" بإجماع الحاضرين.[253] وقال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، قبيل سفره لحضور مؤتمر جدة للأمن والتنمية، إن المؤتمر "لن يشهد مناقشة ملف التطبيع مع إسرائيل"، وعدّ الحديث عن ذلك "محاولة للتشويش على استعادة العراق لدوره في المنطقة". وأكّد الكاظمي على أن "موقف العراق ثابت وواضح من القضية الفلسطينية، وغير قابل للنقاش"، مشدداً على أن "العراق لم ولن يكون، لا اليوم ولا غداً، في أي محور أو حلف عسكري، والمصلحة الوطنية هي الهدف من هذه اللقاءات".[254] وهذا القانون هو القانون الأول من نوعه على مستوى الدول العربية والإسلامية بما فيها تلك المناهضة لـ"إسرائيل".[255] وقد تضمن القانون عقوبات شديدة تصل إلى الإعدام أو السجن المؤبد للمتعاملين مع "إسرائيل".[256] وأعلن العراق، في 2022/3/29، أنه بدأ دراسة آليات المطالبة بتعويضات عن القصف الإسرائيلي لمفاعل تموز النووي جنوب شرق بغداد في سنة 1981.[257]

وأكّد رئيس إقليم كردستان العراق نيجرفان بارزاني، في 2023/5/4، أن الإقليم ملتزم بقرار عدم وجود علاقات بين العراق و"إسرائيل"، وشدَّد على أن كردستان "لا تساند أية دولة أو إسرائيل، ضدّ إيران؛ لأن أمن إيران وتركيا مهمّ لدينا، ونحن ملتزمون بقرارات الحكومة العراقية في هذا الاتجاه".[258]

وفيما يتعلق بعلاقة العراق مع الفصائل الفلسطينية، كشف رئيس مكتب العلاقات الدولية في حركة حماس موسى أبو مرزوق، أن حركته تجري اتصالات مع المسؤولين في العراق؛ من أجل زيارة وفد من الحركة العاصمة بغداد.[259]

ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى، دان العراق العدوان على غزة، وقال رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، إن مشاهد القتلِ والمجازرِ بحق أهلِ غزة هي جرائم تطهير عرقي.[260] ودعمت المقاومة العراقية المقاومة الفلسطينية في عمليتها، من خلال قصف المواقع الأمريكية في المنطقة، وبعض المواقع الإسرائيلية. وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين إن العراق حكومة وشعباً يرفض مبدأ تهجير سكان غزة إلى سيناء. وعن احتمالات تحوّل العراق

إلى ساحة حرب في حال توسع الحرب، قال حسين إن كل دول المنطقة في حالة قلق؛ لأن استمرار العدوان واجتياح غزة ربما يوسع ساحات الحرب ويوصل نيرانها إلى مناطق أخرى.[261] وفي 2023/12/21، قال زيدان خلف، مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي للشؤون الإنسانية، إن ناقلة عراقية محمّلة بـ 10 ملايين لتر من الوقود أبحرت إلى قناة السويس كمساعدة للفلسطينيين في قطاع غزة، وإن حكومة العراق تعتزم إرسال مزيد من شحنات المساعدات في المستقبل.[262]

يُعدّ اليمن من الدول الرائدة في رفض للتطبيع مع "إسرائيل"؛ فهناك شبه إجماع شعبي وحزبي ضدّ إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني؛ حيث دان التجمع اليمني للإصلاح وباقي الأحزاب والقوى السياسية اليمنية، في بيان، خطوات التطبيع، مؤكدين تمسكهم بالموقف الثابت تجاه القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني.[263]

لكن موقف رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم إماراتياً، عيدروس الزبيدي، الذي بارك التطبيع الإماراتي مع "إسرائيل"، في 2021/2/2، وأبدى رغبته في التطبيع في حال حصول جنوب اليمن على الاستقلال وتمّ الاعتراف به دولة مستقلّة،[264] أحدث خرقاً في جدار رفض التطبيع. ومع ذلك فقد قوبل تصريح الزبيدي برفضٍ شبه جمعي من أغلب القوى الجنوبية الفاعلة والمؤثرة، بما فيها المكوّنات المتفقة معه في مسألة الانفصال، أبرزها مجلس الحراك الثوري الجنوبي، الذي يتزعمه حسن باعوم، والمكونات غير الانفصالية مثل مجلس الإنقاذ الوطني اليمني الجنوبي، بالإضافة إلى المظاهرات التي خرجت في أغلب المحافظات الجنوبية، للتنديد بهذه التصريحات ورفضها.[265]

ولعب الإسرائيليون دوراً غير مباشر في تشكيل وتنظيم الأذرع الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي عند تأسيسها في سنة 2016، من خلال استئجار الإمارات لضباط إسرائيليين متقاعدين من شركات أمنية أجنبية، لتدريب قيادات من الأذرع الأمنية في أبو ظبي. كما أن عشرات الاغتيالات التي استهدفت مناوئين للإمارات والمجلس الانتقالي في محافظة عدن، تمّت عبر تعاقد الإمارات مع إسرائيليين يعملون في شركات أجنبية، مثل شركة "سبير أوبريشن جروب" Spear Operations Group الأمنية الأمريكية، ومن بينهم القائد السابق لبرنامج الاغتيالات في فرقة المرتزقة، أبراهام جولان Abraham Golan.[266]

ومع انطلاق عملية طوفان الأقصى، أشاد عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة أنصار الله (الحوثيين)، بالعملية ورأى أنها أتت "في إطار الحق المشروع للشعب الفلسطيني، ولا خيار له إلا التحرك الجهادي لدفع الظلم عن نفسه وطرد المحتل"، وقال إنه يوجد "خطوطٌ حُمُر في الوضع المتعلق بغزة، ونحن على تنسيق مع إخوتنا في محور الجهاد، وحاضرون للتدخل بكل ما نستطيع".[267]

وفي 2023/11/19، دشّن أنصار الله، الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء وأجزاء أخرى من اليمن، أولى عملياتهم العسكرية ضدّ السفن المرتبطة بـ"إسرائيل"، والتي تمرّ في البحر الأحمر وبحر العرب؛ حيث أعلنوا سيطرتهم على سفينة شحن مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، كانت تبحر في البحر الأحمر، واقتادوها إلى الشاطئ اليمني. وأعلن المتحدث العسكري باسم أنصار الله يحيى سريع أن قواتهم "تهيب بكل الدول التي يعمل رعاياها في البحر الأحمر بالابتعاد عن أي عمل أو نشاط مع السفن الإسرائيلية أو السفن المملوكة لإسرائيليين". وأشار إلى أن "هذا يأتي انطلاقاً من المسؤولية الدينية والإنسانية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني المظلوم، وما يتعرض له من حصار واستمرار المجازر المروعة والبشعة من قبل العدو الإسرائيلي".[268]

ربط الحوثيون وقف هجماتهم ضدّ السفن المتجهة إلى "إسرائيل"، بـ"فك الحصار عن غزة، وإدخال الغذاء والدواء، ووقف العدوان عليها". وأكد محمد عبد السلام القيادي في جماعة أنصار الله "أن موقف اليمن مع غزة غير خاضع للمساومة".[269]

أثّرت هجمات أنصار الله الحوثيين على السفن المرتبطة بـ"إسرائيل"، على ديناميات التجارة، التي تمرّ عبر البحر الأحمر قاطعة قناة السويس، والتي تُقدَّر بنحو 12% من حجم التجارة البحرية العالمية.[270] وقد تجلى ذلك من خلال تفضيل شركات النقل البحري المرور عبر رأس الرجاء الصالح بدلاً من باب المندب، بسبب مخاطر هجمات أنصار الله من جهة، وارتفاع الرسوم التي تفرضها شركات التأمين على الحاويات، خصوصاً المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، من جهة أخرى.

أدى هذا التطور إلى زيادة كلفة الشحن ومضاعفة مدة وصول السفن إلى مقاصدها. وقد تأثرت "إسرائيل" بهذا الوضع؛ حيث أوضحت ختام سلامة، من إدارة التخطيط الاستراتيجي في ميناء حيفا التابع للاحتلال الإسرائيلي، أن "السفينة التي تستغرق أسبوعاً في العادة تستغرق ثلاثة أسابيع الآن"، كما قامت هيئة الضرائب الإسرائيلية بتعويض السفن التي تعرضت لأضرار الحرب، بنسبة 100%.[271]

ووفقاً لبيانات شركة مارين ترافيك MarineTraffic، المتخصصة برصد حركة السفن في البحار، والتي غطّت الفترة من 2023/11/19 إلى 2024/4/30، فإن عدد السفن التي تمرّ عبر مضيق باب المندب انخفض بنسبة 60.7%، كما انخفض عدد السفن التي تمرّ عبر قناة السويس بنسبة 85%، بينما زاد عدد السفن التي تمرّ عبر رأس الرجاء الصالح بنسبة 125%.[272] وانعكس هذا الوضع على إيرادات قناة السويس، حيث تراجعت بنسبة 50%؛ بحسب تصريح وزيرة التخطيط المصري هالة السعيد في 2024/4/28.[273]

وفي تفاصيل الهجمات التي شنّها أنصار الله ضدّ السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، أعلن عبد الملك الحوثي في آذار/ مارس 2024، أن جماعته نفّذت، منذ إطلاق عملية مساندة قطاع غزة، 96 عملية نُفذّت بـ 403 من الصواريخ البالستية، والمجنحة، والطائرات المسيَّرة. تمّ خلالها استهداف 61 سفينة، منها 64 في البحرين الأحمر والعربي، و32 عملية إلى فلسطين المحتلة بواسطة 32 بالصواريخ البالستية والمجنحة.[274] وحتى 2024/5/29، استطاع أنصار الله إسقاط 6 مسيّرات أمريكية متطورة من نوع "إم كيو9 أو MQ9".[275]

ومع بداية هجمات أنصار الله الحوثيين، سارعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تشكيل جبهة دولية ضدّ أنصار الله، في محاولة لتخفيف الضغط عن الجانب الإسرائيلي، وردع أنصار الله ودفعهم لوقف الهجمات. وفي هذا الإطار، أطلقت الولايات المتحدة، في 2023/12/18، عملية "حارس الازدهار"؛ وهي عبارة عن تحالف ضمّ عدة دول شملت: المملكة المتحدة، والبحرين، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وسيشل، وإسبانيا، ويغطي نطاق العملية جنوب البحر الأحمر وخليج عدن.[276] أرسلت الولايات المتحدة، في إطار "حارس الازدهار"، العديد من قطعها العسكرية البحرية. وقد أعلن وزير البحرية الأمريكي كارلوس ديل تورو Carlos del Toro، أن القوات البحرية الأمريكية أحبطت، حتى 2024/4/16، أكثر من 130 هجوماً على السفن التجارية والسفن العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وبلغت تكلفة التصدي لهجمات أنصار الله، بالإضافة إلى عملية التصدي للصواريخ والطائرات المسيّرة التي أطلقتها إيران على "إسرائيل" في 2024/4/13، نحو مليار دولار.[277] وشنّت الولايات المتحدة خلال عملية "حارس الازدهار" العديد من الهجمات ضدّ قواعد ومواقع عسكرية تابعة لجماعة الحوثيين في داخل الأراضي اليمنية. وفي محاولة لزيادة الضغط، أدرجت الولايات المتحدة، في 2024/1/17، جماعة "أنصار الله" على قائمة الكيانات "الإرهابية" بسبب هجماتها في البحر الأحمر.[278] واعتمد مجلس الأمن الدولي، في 2024/1/10، القرار 2722، الذي يُدين هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، ويطالب بالوقف الفوري لجميع هذه الهجمات.[279]

وبحسب معطيات جماعة أنصار الله، فقد شنَّت الولايات المتحدة وحلفاؤها حتى بداية نيسان/ أبريل 2024 نحو 424 غارة ضدّ أنصار الله، أدّت إلى استشهاد 37 شخصاً وإصابة 30.[280]

وعلى الرغم من الضربات العديدة التي وجهتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضدّ مواقع الحوثيين، غير أنها لم تؤدِّ إلى وقف هجمات الحوثيين، التي استمرت بل وتصاعدت وتيرتها؛ ويعود ذلك إلى طبيعة الأهداف العسكرية التي تمّ استهدافها، والتي هي في الأغلب متطابقة مع بنك الأهداف الذي تم قصفه من قبل قوات التحالف السعودي الإماراتي، خلال عملية "عاصفة الحزم" التي أُطلقت في 2015/3/26.[281] ولا شكّ أن الحوثيين اكتسبوا خبرة جيدة في

التعامل مع هذا النوع من الهجمات، من خلال خطط التمويه وعمليات التموضع والتمركز، ما مكّنهم من مواصلة عملياتهم.

ونشر موقع هيئة البث الإسرائيلية (كان) تقريراً، في كانون الأول/ ديسمبر 2023، تحدّث عن أن المجلس الانتقالي الجنوبي والزبيدي أبديا استعداداً مفاجئاً للعب دور مركزي في تأمين الممر الملاحي في البحر الأحمر، في حال اعترفت "إسرائيل" بحق تقرير المصير في جنوب اليمن، وفي حال فعلت ذلك فستجد حليفاً على الأرض ضدّ تهديدات الحوثيين.[282]

وفي 2023/10/17، ندّد التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسية في اليمن، استمرار الاحتلال الصهيوني الغاشم في جرائم إرهاب الدولة والإبادة الجماعية المروعة بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، أمام مرأى ومسمع العالم. ودان التحالف في بيان، الهجوم الوحشي بغارات جوية على مستشفى المعمداني الأهلي في مدينة غزة.[283] وفي 2023/11/11، أقرّ مجلس النواب، الذي يقع في صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، قانوناً يعدّ "التطبيع مع كيان العدو الإسرائيلي خيانة للأمة العربية الإسلامية وللإسلام وللشعوب".[284]

7. السودان والجزائر والمغرب ودول عربية أخرى:

أ. السودان:

لم تتطور العلاقات السودانية الإسرائيلية خلال سنتي 2022 و2023 بالشكل الذي كان يتمناه الجانبان، على الرغم من حصول تطور في مستوى اللقاءات التي جمعت بين الطرفين. ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها، تعثر المسار السياسي الداخلي السوداني بعد إقالة الحكومة الانتقالية من قبل كبار المسؤولين العسكريين في 2021/10/25، حيث توقفت جهود توقيع اتفاق "سلام" بين السودان و"إسرائيل"؛[285] ورفض الشارع السوداني وأغلب الأحزاب السودانية المضي قدماً في تطوير العلاقات مع الكيان الإسرائيلي؛ وانكفاء السودان على مشاكله الداخلية بعد نشوب الاقتتال العسكري، في 2023/4/15، بين الجيش السوداني من جهة وقوات الدعم السريع من جهة أخرى؛ وانعكاس عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سلبياً على مسار التطبيع مع "إسرائيل".

سعت المؤسسة العسكرية في السودان، منذ خروج العلاقات السودانية الإسرائيلية إلى العلن في شباط/ فبراير 2020؛ إلى ترسيخ علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي، بغرض توظيف ملف التطبيع في عملية ترسيخ مكانة العسكر وتوطيد أركان حكمهم، وإبقاء أوراق إدارة العملية الإنتقالية السياسية في البلاد بأيديهم من جهة، وتقليل الخلافات السياسية مع الولايات المتحدة. وبالمثل، يأمل القادة العسكريون السودانيون في استخدام "إسرائيل" للتأثير في سياسات الدول الغربية.

ومع توقيع اتفاقية إطارية في 2022/12/15، للتحضير لانتقال مدني في السودان بقيادة مدنية مع آلية انتخابية، أصبح للمؤسسة العسكرية دور رسمي في الإشراف على تشكيل حكومة انتقالية وبرلمانية، وكذلك التصديق على المعاهدات مع دول أجنبية.[286] نتيجة لذلك، باتت المؤسسة العسكرية تتمتع بالصلاحية القانونية للسير باتجاه الاتفاقية أو لصالحها، ويمكنها تشكيل تحالفات مع الجهات الفاعلة المحلية التي تعارض أو لا تعارض التطبيع مع "إسرائيل".

حاول رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني عبد الفتاح البرهان، في 2022/2/11، التأكيد على أن التعاون الأمني الاستخباراتي بين السودان و"إسرائيل" لم يتوقف منذ لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو في عنتيبي بأوغندا.[287] إلا أن هذه اللقاءات والزيارات بين الطرفين أخذت طابعاً سرياً، ولم يُكشف عن تفاصيلها؛[288] وهو مؤشر على وجود عقبات واعتبارات تقف عائقاً أمام تطور هذا الملف.

لم يكن مسار التطبيع مرضياً للبرهان، فقد أبدى رغبة في تطوير مستوى العلاقات حيث أعلن، في أيلول/ سبتمبر 2022، ترحيبه بزيارة "إسرائيل" في حال وُجهت له دعوة، وقد أقرّ أن العلاقات بين الطرفين بقيت في مستوى منخفض أو غير رسمية.[289] كما حرص البرهان على إرسال برقية تهنئة إلى بنيامين نتنياهو بعد فوزه بانتخابات الكنيست الإسرائيلي، التي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.[290]

مثّلت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، برفقة رئيسة قسم المساعدات في وزارة الخارجية عينات شلاين Einat Schlein، إلى الخرطوم، في 2023/2/2، علامة فارقة على طريق إقامة علاقات رسمية كاملة بين السودان و"إسرائيل". إذ تُعدّ أول زيارة علنية؛ حيث التقى مع عبد الفتاح البرهان، بحضور وزير الخارجية السوداني علي الصادق. وقالت وزارة الخارجية السودانية في بيان أن الزيارة "استمرت بضع ساعات"، وقد "تمّ الاتفاق على المضيّ قدماً في سبيل تطبيع علاقات البلدين". وبحسب مجلس السيادة السوداني، فإنّ اللقاء بين الجانبين تطرّق إلى "سبل إرساء علاقات مثمرة مع إسرائيل وتعزيز آفاق التعاون المشترك بين الخرطوم وتل أبيب في مجالات الزراعة والطاقة والصحة والمياه والتعليم، ولا سيّما في المجالات الأمنية والعسكرية".[291]

وبالرغم من رغبة الجانب الإسرائيلي في الارتقاء بالعلاقات مع الخرطوم، إلا أن كوهين التزم بالمحددات الأمريكية في ما يتعلق بشرط الانتقال الى الحكم المدني في السودان قبل تطوير مسار التطبيع، وقد أكّد كوهين على ذلك، لدى عودته إلى مطار بن جوريون في تل أبيب، حيث قال للصحفيين: "اتّفقنا على توقيع معاهدة سلام بين السودان وإسرائيل بعد انتقال السلطة في السودان إلى حكومة مدنية"، وأشار إلى أن زيارته للخرطوم "تمّت بموافقة الولايات المتحدة".[292]

أثارت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي الكثير من الجدل ووجهات النظر المتباينة في السودان، وأبدت التيارات الإسلامية والقومية رفضها للزيارة، وعدّها حزب الرئيس المعزول عمر البشير "المؤتمر الوطني"، "مذلة ومهانة وخزياً وعاراً"، وأعلن في بيان رفضه التطبيع، فيما عدّها محللون ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي محاولة من البرهان، جاءت لحشد التأييد لمواقفه مقابل القوى المدنية، ورأت نقابة الصحفيين السودانيين فيها محاولة لتوظيف أزمات السودان في الصراع الدولي ومحاولة للضغط على أطراف العملية السياسية للوصول إلى اتفاق سياسي "كيفما اتفق"، وإتاحة الفرصة لقادة الانقلاب لكسب المزيد من الوقت للبقاء على رأس السلطة، في حين نفى نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، علاقته أو علمه بالزيارة وما نتج عنها.[293]

أما "حزب الأمة القومي" فقد اكتفى بإعادة توزيع رؤية زعيمه الراحل الصادق المهدي الرافضة للتطبيع. بينما أعلن الحزب الناصري "تيار العدالة الاجتماعية" رفضه للتطبيع ووقوفه ضدّ المحاولات الإسرائيلية لاستثمار "الورطة التاريخية لنظام البرهان"، وعدّها "مقايضة" مقابل السلامة والمصلحة الشخصية للانقلابيين، ودعا قوى الشعب الوطنية لتكوين جبهة وطنية موحّدة تعبرّ عن موقف السودان الرافض لدولة الكيان الصهيوني. أما حزب "المؤتمر الشعبي" (حزب الترابي) فرأى أن الحكومة الانتقالية الراهنة لا يحق لها اتخاذ مواقف باسم السودان وشعبه.[294]

مع اندلاع الاشتباكات التي شهدها السودان في 2023/4/15، واتساع الخلافات بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، ترقبت "إسرائيل" بصمت المشهد السوداني، في ظلّ المخاوف والهواجس أن يؤدي اتساع دائرة المعارك والفوضى في السودان إلى طيٍّ صفحة التطبيع بين البلدين. وقد توصل النظام السياسي في "إسرائيل" إلى نتيجة مفادها أن اتفاق "السلام" الكامل بين "إسرائيل" والسودان لا يمكن توقيعه حتى انتهاء الصراع في السودان، وفقاً للموقع الإسرائيلي الإلكتروني والا.[295] وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية بياناً رسمياً جاء فيه: "نحن نتابع بقلق الأحداث في السودان، وإسرائيل تريد استقرار السودان وأمنه، وتطالب جميع الأطراف بالامتناع عن العنف والعودة إلى طريق المصالحة الداخلية، لإنهاء عملية نقل السلطة بإجماع واسع".[296]

حاولت "إسرائيل" التوسط لوقف القتال وتقريب وجهات النظر، مستغلة قوة علاقتها وصلتها بالطرفين، ومدفوعة برغبة أمريكية. وقد عمدت تل أبيب إلى إدارة جهود الوساطة عبر تقسيم الأدوار بين مؤسساتها "السيادية"، حيث تولت وزارة الخارجية، ممثلة في وكيلها العام رونين ليفي Ronen Levy، مهمة التواصل مع فريق البرهان، في حين تولى جهاز الموساد الاتصال بفريق حميدتي، بحسب ما ذكر موقع أكسيوس الأمريكي.[297]

لم يقتصر القلق الإسرائيلي من تأثير استمرار الاقتتال على ملف التطبيع، بل كان هناك مخاوف أيضاً من عودة عمليات نقل الأسلحة إلى حركة حماس وفصائل المقاومة في قطاع غزة، وهواجس من إمكانية توسع النشاط الإيراني ونشاط حماس في السودان.[298]

وفي محاولة لجسر الهوة بين الطرفين المتقاتلين، وإنهاء الصراع، وبما يُمثّل ذروة التحرك الإسرائيلي، أعلنت تل أبيب، في 2023/4/22، أنها اقترحت استضافة اجتماع "مصالحة" بين البرهان وحميدتي لوقف إطلاق النار، وأوضح إيلي كوهين أن "إسرائيل" تعمل منذ اندلاع القتال في السودان، عبر قنوات مختلفة، من أجل التوصل لوقف إطلاق النار.[299]

لم تكلَّل الوساطة الإسرائيلية بالنجاح، ما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة لـ"إسرائيل"، فعلى الرغم من ارتباطها بشراكات وعلاقات خاصة بين الطرفين المتصارعين، فإن "إسرائيل" تدرك أن قدرتها على التأثير على مجريات الأمور في السودان محدودة للغاية؛ لأن أوراق القوة التي تحوزها القوى الدولية والإقليمية التي تؤثر على طرفَيْ الصراع أكبر من تلك التي تحوزها "إسرائيل"، وأن بعض القوى الإقليمية التي تدعم طرفَيْ الصراع لا تبدي حماساً لإنهائه.

على الرغم من ارتباط البرهان وحميدتي بمسار التطبيع، فإن "إسرائيل" تفضل الأخير لأنه أبدى حماساً كبيراً للتوصل لصفقات معها، حيث سارع إلى فتح أبواب الخرطوم أمام ممثلي جهاز الموساد حتى من دون إعلام مجلس السيادة السوداني، مما أثار، في حينه، انتقادات المكونَيْن العسكري والمدني. وقد أوكل حميدتي لشقيقه اللواء عبد الرحيم دقلو إدارة العلاقة مع "إسرائيل"، حيث زار الأخير تل أبيب علناً والتقى قيادات عسكرية وأمنية إسرائيلية.[300]

وقد كان لافتاً للنظر أن حميدتي بذل جهوداً كبيرة لاستمالة "إسرائيل" وإقناعها بالوقوف إلى جانبه، عبر التماهي بشكل مبتذل مع السردية الإسرائيلية بشأن الصراع مع الشعب الفلسطيني. فقد حرص يوسف عزت المستشار السياسي لحميدتي على إجراء مقابلات مع عدد من قنوات التلفزة الإسرائيلية، وتقديم زعيمه كشريك لـ"إسرائيل" في الحرب على "الإرهاب الإسلامي". ففي مقابلة مع هيئة البث الإسرائيلية (كان)، شبّه عزت القوات التي يقودها البرهان بـ"الفصائل الفلسطينية الإرهابية التي تقاتل إسرائيل". ووصل ابتذال عزت إلى حدِّ القول "ما نتعرض له تعرضت له إسرائيل آلاف المرات من الجماعات الإرهابية مثل حماس وغيرها من الجماعات التي يعرفها المواطنون الإسرائيليون جيداً".[301]

ومع نهاية 2023 ومطلع 2024، أصبح السودان أكثر بُعداً عن مسار التطبيع، خصوصاً مع استغراقه في همومه الداخلية، ومع معركة طوفان الأقصى وانعكاساتها الكبيرة على المنطقة، وتصاعد الرفض الشعبي للتطبيع، ومع تزايد الحرج الرسمي من أي شكل من أشكال التطبيع.

ب. المغرب، ودول عربية أخرى:

شهدت العلاقات المغربية الإسرائيلية تطورات متسارعة، منذ التوقيع على اتفاق تطبيع العلاقات بينهما في أواخر سنة 2020، لتشمل ميادين الدفاع والاقتصاد والتكنولوجيا الحديثة والسياحة والتجارة والزراعة وغيرها، بشكل أصبحت معه المغرب الدولة الأكثر تعاوناً (بعد الإمارات) مع "إسرائيل" من بين الدول التي وقّعت الاتفاقات الإبراهيمية لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل".

استمر تطوير العلاقة بين البلدين خلال سنتي 2022–2023، وقد تُوّجت بقرار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الاعتراف بشكل رسمي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية المتنازع عليها، في 2023/7/17، من خلال رسالة أرسلها إلى الملك المغربي محمد السادس.[302]

على الرغم من تسارع عملية تطبيع العلاقات بين المغرب و"إسرائيل" وتوثيقها، إلا أن مهام السلك الديبلوماسي الإسرائيلي في المغرب لم تسِر وفق ما تتمناه القيادة الإسرائيلية، بسبب الرفض الشعبي لإعادة العلاقات مع الكيان الإسرائيلي؛ فقد واجهت وزارة الخارجية الإسرائيلية صعوبات في إيجاد مقر ملائم لإقامة سفارتها، وبحسب مصادر سياسية في تل أبيب، فإن المغاربة امتنعوا عن تأجير عماراتهم لـ"إسرائيل".[303] وفي 2022/8/1، وقّع السفير ديفيد جوفرين David Govrin عقداً لبناء سفارة إسرائيلية دائمة في العاصمة المغربية الرباط.[304]

وبهدف تعميق التعاون بين الطرفين بمختلف المجالات، أجرى عدد من مسؤولي البلدَيْن زيارات متبادلة خلال السنتين 2022–2023. ففي تموز/ يوليو 2022، قام أفيف كوخافي رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي، بزيارة رسمية للمغرب دامت ثلاثة أيام، التقى خلالها بكبار قادة القوات المسلحة الملكية، وكبار قادة الأمن والاستخبارات. وخلال هذه الزيارة، التقى كوخافي، أيضاً أفراد الطائفة اليهودية المغربية في مراكش، وعلى رأسها جاكي كادوش Jacky Kadouch. وقال مخاطباً إياهم: "أنا فخور ومتأثر لوجودي في المكان الذي شهد تطور إحدى أهم الجاليات في نسيج الشعب اليهودي، وفي علاقتها مع دولة إسرائيل".[305] وفي 2022/8/3 استُقبل في الرباط، المفوض العام للشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي Yaakov Shabtai الذي ترأس وفداً أمنياً مهماً؛ وهدفت الزيارة إلى تقاسم التجارب والخبرات في سائر المجالات الأمنية، خصوصاً في ميادين مكافحة الإرهاب.[306]

وفي 2022/9/12، دشّنت الرباط مرحلة جديدة نحو تعزيز التعاون العسكري مع تل أبيب، عبر زيارة وُصفت بـ"غير المسبوقة" للمفتش العام للقوات المسلحة المغربية بلخير الفاروق إلى "إسرائيل"، شارك خلالها في مؤتمر دولي حول الابتكار في المجال العسكري، وتمّ استقباله من

قبل كوخافي.[307] علاوة على زيارة المغرب كل من وزيرة المواصلات الإسرائيلية ميري ريجيف Miri Regev (تحمل أصولاً مغربية)، في أيار/ مايو 2023،[308] ورئيس الكنيست الإسرائيلي أمير أوحانا Amir Ohana (يحمل أصولاً مغربية)، في 2023/6/7،[309] ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي، تساحي هنغبي، في 2023/6/8،[310] ووزير الداخلية والصحة الإسرائيلي موشي أربيل Moshe Arbel، في 2023/6/15.[311] وفي حزيران/ يونيو 2023، زارت وزيرة البيئة الإسرائيلية إيديت سيلمان Idit Silman (تحمل أصولاً مغربية) المغرب وناقشت مع نظيرتها المغربية ليلى بنعلي، سبل تعزيز التطبيع بين المغرب والاحتلال في مجالات التنمية المستدامة والموارد الطبيعية وحماية البيئة، كما زارت سيلمان كنيساً يهودياً في العاصمة الرباط.[312]

شكّل التعاون في المجال العسكري أكثر الجوانب نشاطاً بين المغرب و"إسرائيل" خلال سنتي 2022–2023، وعُدّ التعاون العسكري أحد المرتكزات الأساسية التي أولى الجانبان اهتماماً خاصاً بتعزيزها، وقد اتضح ذلك من خلال مستوى الزيارات بين البلدَيْن، وطبيعة الصفقات العسكرية التي تمّ عقدها بين الجانبين ونوعيتها، بالإضافة إلى احتضان مدينة الرباط، يومَي 16 و17 كانون الثاني/ يناير 2023، الاجتماع الأول للجنة تتبع التعاون المغربي الإسرائيلي في مجال الدفاع،[313] تمّ خلاله بحث مختلف مجالات التعاون العسكري الثنائي، لا سيّما في الجوانب اللوجيستية والتكوين والتدريب، وكذلك اقتناء وتحديث التجهيزات.[314]

يخدم التعاون العسكري مع "إسرائيل" رغبة المغرب في تعزيز قدراته العسكرية وإجراء عمليات تحديث لقواته المسلحة؛ واتضح ذلك من خلال الارتفاع المتصاعد وغير المسبوق لميزانيات الدفاع، خلال السنوات الماضية؛ فقد ارتفعت موازنة الدفاع في المغرب من نحو 10 مليارات دولار سنة 2019، إلى 11.5 مليار دولار سنة 2022، و12 مليار دولار في سنة 2023.[315] تزامن ذلك مع الانفتاح على سوق السلاح الإسرائيلي وعقد العديد من صفقات التسلح مع الجانب الإسرائيلي.

شكّلت الاتفاقيات خطوة متقدمة للغاية في التعاون الأمني والعسكري بين تل أبيب والرباط، وأسست لكل الخطوات اللاحقة لها، ففي شباط/ فبراير 2022، وقّع المغرب اتفاقاً مع شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية بقيمة 500 مليون دولار، تحصل بموجبه الرباط على منظومة "باراك إم إكس Barak MX" المضادة للصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة.[316] وفي أيار/ مايو 2022، طلب المغرب من "إسرائيل" الموافقة على شراء صاروخ كروز قصير المدى من نوع "دليلة Delilah" لأسطوله الجوي.[317] وفي أيلول/ سبتمبر 2022، تعاقد المغرب مع شركة بلوبيرد BlueBird الإسرائيلية من أجل شراء 150 طائرة مسيرة من طرازي "واندر ب WanderB" و"تندر ب ThunderB".[318] كما حصلت المغرب، على راجمات صواريخ "بولس PULS" التي تصنعها شركة "إلبيت سيستمز Elbit Systems" الإسرائيلية، والتي يمكنها قذف الصواريخ لمسافة 300 كم.[319]

وذكرت صحيفة هسبريس Hespress الإلكترونية، التي تصدر في المغرب، أن شركة "إلبيت سيستمز" حصلت على صفقة بنحو 70 مليون دولار لتزويد القوات المسلحة المغربية بنظام "ألينت ELINT" للحرب الإلكترونية واستخبارات "الإشارة SIGINT".[320]

وكشفت تقارير إعلامية مغربية، في آذار/ مارس 2023، أن الرباط تمكنت من الحصول على أحدث أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية، المعروفة بمنظومة "سبايدر Spyder" الدفاعي المضاد للطائرات الانتحارية "درون".[321] وحصل المغرب، في حزيران/ يونيو 2023، على شحنة من المسيّرة الانتحارية "سباي إكس SpyX".[322]

تواصل تطوير العلاقات العسكرية بين الطرفين من خلال الانخراط في مناورات عسكرية؛ ففي مناورات "الأسد الإفريقي" في نسختها الـ 19، والتي انعقدت في حزيران/ يونيو 2023 وأقيم جزء منها في المغرب، شاركت ولأول مرة مجموعة تتكون من 12 عنصراً من لواء جولاني الإسرائيلي، إلى جانب جنود ينتمون لـ 18 دولة من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية. وقال أوفير جندلمان Ofir Gendelman، الناطق السابق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إنه "بنظر إسرائيل، يشكل امتلاك المغرب لقدرات عسكرية كبيرة مقوماً هاماً في تعزيز الاستقرار في المنطقة"، معتبراً أن البلدين "يواجهان نفس التهديدات الأمنية، وعلى رأسها إيران وأتباعها والتنظيمات الجهادية العالمية".[323]

لم يقتصر التعاون بين المغرب و"إسرائيل" على المجال العسكري فقط، فقد شمل مجالات أخرى، حيث تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات والمذكرات، والتي شملت: الطيران المدني، وبحوث الموارد المائية، والتمويل، بالإضافة إلى اتفاقية التنازل عن متطلبات تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية.[324] وإنشاء مشاريع تكنولوجية في مجال الزراعة المائية.[325] كما تمّ الاتفاق على جلب عمّال مغاربة للعمل في قطاعَيْ البناء والصحة.[326]

انعكست الاتفاقيات التطبيعية بين البلدين وتسهيلات السفر على قطاعَيْ السياحة والتجارة، ففي تقرير لـ"معهد السلام لاتفاقيات أبراهام Abraham Accords Peace Institute" بلغ عدد السياح الإسرائيليين الذين زاروا المغرب 200 ألف سائح خلال سنة 2022، ووفق التقرير نفسه، فإن 5,200 سائح من المغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين وكوسوفو والسودان دخلوا "إسرائيل" خلال سنة 2022، مسجلة ارتفاعاً في نسبة عدد السياح مقارنة بسنة 2019 التي بلغ فيها عدد سياح هذه البلدان 3,500 سائح. ووصف التقرير ذاته، العلاقة بين "إسرائيل" والمغرب بـ"الكافية"، مضيفاً أن إجمالي التجارة بين البلدَيْن ارتفع بين سنتي 2019 و2022، إذ انتقل من 13.7 مليون دولار في سنة 2019 إلى 55.7 مليون دولار في سنة 2022، حيث استوردت

"إسرائيل" من المغرب، 17.8 مليون دولار وصدَّرت له 37.9 مليون دولار من السلع والخدمات سنة 2022.[327]

لم تسلم منطقة شمال إفريقيا من أصداء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وقد يكون المغرب هو البلد الأشدّ تأثراً نظراً إلى علاقاته القوية نسبياً مع "إسرائيل" والولايات المتحدة، في حين أن الاتجاهات المناهِضة للتطبيع تتعزز بقوة في دول أخرى من المنطقة.

فعلى المستوى الرسمي، تصاعدت نبرة الدبلوماسية المغربية منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، فقد أعربت يومها عن "قلقها العميق" ودانت وزارة الشؤون الخارجية المغربية، في 2023/10/7، استهداف المدنيين من أي جهة كانت.[328] وفي 2023/11/11، دان المغرب، في خطاب للملك تلاه رئيس الحكومة عزيز أخنوش، خلال القمة العربية الإسلامية المشتركة بالرياض، "تمادي إسرائيل في عدوانها السافر على المدنيين العزل"، من دون إدانة هجوم حماس نفسه.[329] وكان المغرب من بين 120 دولة صوتت لصالح مشروع قرار عربي تقدمت به الأردن نيابة عن المجموعة العربية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، يدعو للوقف الفوري للأعمال العدائية في غزة، ورفع الحصار عن القطاع، ووصف وزير الخارجية الإسرائيلية إيلي كوهين موقف الدول المصوِّتة لصالح القرار بالموقف "الدنيء".[330] ودان المغرب القصف الإسرائيلي للمستشفى المعمداني الذي أدى لاستشهاد مئات الفلسطينيين.[331]

غير أن المغرب لم يقم بقطع علاقاته أو سحب سفيره من تل أبيب، بالمقابل لم تقم "إسرائيل" بإدانة الموقف المغربي هذا بشكل مباشر؛ إذ يبدو أن هناك رغبة من كِلا الطرفَيْن في الحفاظ على علاقة بحد "معقول" بينهما من جهة، وامتصاص "ضغط الشارع" من جهة أخرى.[332]

ويرى مهتمون بالشأن المغربي الإسرائيلي أن العلاقات العسكرية والأمنية والاقتصادية التي أقيمت منذ سنة 2020 قوية لدرجة لا يمكن قطعها، ولو تراجع تأييدها الشعبي،[333] علماً أن استطلاعاً لشبكة البارومتر العربي سنة 2022، أظهر أن 31% فقط من المستجوبين في المغرب يؤيدون التطبيع، وفي السودان أعرب 39% عن تفضيل التطبيع مع "إسرائيل".[334]

وفي مراجعة لموقف حزب العدالة والتنمية، المحسوب على التيار الإسلامي، قال الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران، إن حزبه ارتكب خطأ التطبيع في إشارة إلى قرار تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" الذي وقَّعته الحكومة المغربية برئاسة سعد الدين العثماني في سنة 2020، وكان العثماني أميناً لحزب العدالة والتنمية آنذاك.[335]

لم يقتصر موقف بنكيران على رفض التطبيع وتداعياته، ففي تقريره السياسي السنوي، الذي قدّمه إلى مُؤتمر حزبه العام في 2023/1/14، أكد رفضه التطبيع ودعمه المقاومة الوطنية

الفلسطينية، وحذّر من الاختراق الصهيوني. وفي خطاب استباقي رفض بنكيران "احتضان بلاده أي اجتماع بحضور العدو الصهيوني". جاء ذلك عقب إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، في 2023/1/2، أن المغرب سيحتضن، خلال آذار/ مارس 2023، اجتماع قمة "النقب 2" بين "إسرائيل" والإمارات والبحرين ومصر، بالإضافة إلى الدولة المضيفة والولايات المتحدة.[336]

وفي 2023/7/25، جدَّدت حركة "التوحيد والإصلاح" المغربية، الجناح الدعوي لحزب العدالة والتنمية، في بيان للحركة أصدرته عقب انتهاء لقائها السنوي، رفضها للتطبيع مع "إسرائيل" باعتباره مساراً قد يجعل المغرب "ساحة للصراعات الإقليمية والدولية والاختراق الصهيوني بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة".[337]

وتعليقاً على الحرب الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة، قال عبد الإله بنكيران، في 2023/10/28، إن الأمة العربية والإسلامية مهددة "بضياع غزة"، ورأى أن "الدول التي تحالفت مع إسرائيل، ويزور زعماؤها نتنياهو (رئيس الوزراء بنيامين)، تعطي الضوء الأخضر لتل أبيب في التصعيد على غزة".[338] ودعا حزب التقدم والاشتراكية المغربي المعارض، إلى وقف التطبيع مع "إسرائيل"، وملاحقتها أمام الجنائية الدولية.[339]

من ناحية أخرى، تصاعد موقف الجزائر الرافض للتطبيع مع "إسرائيل"، حيث نجحت مساعي الجزائر وضغوطها، إلى جانب عدد من الدول الإفريقية، كجنوب إفريقيا، ودول عربية كمصر وتونس، في إدراج ملف "طرد إسرائيل" من عضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، على رأس لائحة الملفات التي ستناقش في قمة الرؤساء الأفارقة، الذي عُقد في 2022/2/5 في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا.[340]

وأكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في 2022/2/15، أن علاقة بلاده مع المغرب تأزّمت أكثر، متهماً المملكة بتلقي دعم إسرائيلي.[341] وقدم نواب إسلاميون جزائريون إلى رئاسة البرلمان، مشروع قانون لتجريم التطبيع مع "إسرائيل"، يتضمن بنوداً تمنع السفر أو أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع تل أبيب. وقال النائب عن "حركة مجتمع السلم" يوسف عجيسة، في 2022/5/16، إنه "أودع نيابة عن مجموعة نواب حزبه (عددهم 65 من بين 462) مشروع القانون إلى رئاسة البرلمان"، لكن مشروع القانون لم يلقَ تجاوباً من باقي النواب.[342]

وأعلن المجلس الشعبي الوطني بالجزائر (الغرفة الأولى للبرلمان)، في 2023/4/30، انسحاب نائب رئيسه منذر بودن من رئاسة "لجنة مكافحة الإرهاب" بالبرلمان الدولي بسبب "اختيار إسرائيل في عضويتها".[343]

لعبت دولة الجزائر دوراً بارزاً في محاولة إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية، وقد نجحت من خلال وساطة مباشرة قام بها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون سنة 2022، في الوصول إلى اتفاق جديد عُرف بـ"إعلان الجزائر"، وقَّعت عليه الفصائل الفلسطينية على رأسها حركتا حماس وفتح، في 2022/10/13، خلال لقائها في الجزائر.[344] وقد استند الزخم المحيط بمبادرة تبون للحوار الفلسطيني على مجموعة من العوامل؛ منها الوزن السياسي والاقتصادي المهم للجزائر كدولة راعية لـ"إعلان الجزائر"، والموقف الجزائري المتقدم تجاه القضية الفلسطينية والرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والانفتاح على العلاقة مع مختلف الأطراف الفلسطينية، وتعامل الجزائر مع المصالحة كملف سياسي لا كملف أمني، وتوجّه الجزائر لتوفير مظلة ودعم عربي لـ"إعلان الجزائر" خلال القمة العربية التي انعقدت في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وتعثّر الجهود المصرية في تحقيق المصالحة طيلة السنوات السابقة.[345] بالإضافة إلى أهمية المصالحة في مرحلة ما بعد معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2023، وما ارتبط بها من تحديات وخسائر بشرية ومادية، مع الوضع في الاعتبار تشكل حكومة بينيت في حزيران/ يونيو 2021، وغياب أفق التسوية السياسية، والتركيز على قضايا أخرى خلال سنة 2022، خصوصاً الحرب في أوكرانيا، وما ارتبط بها من انعكاسات إقليمية ودولية. ولم تُبصر مخرجات "إعلان الجزائر" النور، بسبب معوقات عديدة؛ أبرزها عدم توفر الجديّة لدى قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية للوصول إلى اتفاقات ملزمة، نتيجة الاستحقاقات المترتبة عليها.

لم تتردد القيادة الجزائرية وخلفها الشعب الجزائري في إعلان إدانتها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في أعقاب عملية طوفان الأقصى، والتضامن مع الشعب الفلسطيني، فقد أكد الرئيس تبون، أن الفلسطينيين ليسوا إرهابيين، بل يدافعون عن أرضهم وحقوقهم المشروعة. وذكر أن الجزائريين أيضاً قيل عنهم "إرهابيين"، يوم انتفضوا ضدّ استعمارٍ غاشم.[346] كما دعم تبون "أحرار العالم لرفع دعوى قضائية ضدّ إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية".[347] وأعلن مجلس الأمة الجزائري متابعته ببالغ القلق تجدد "العدوان الغاشم للاحتلال الصهيوني على الفلسطينيين" في قطاع غزة، مستنكراً "استمرار النفاق الدولي والكيل بمكيالين مع قضيتهم العادلة".[348] وأخبر وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية خلال لقائهما، أن بلاده ترفض "أن تدخل السلطة الفلسطينية إلى غزة على دبابة إسرائيلية".[349]

بالتوازي مع موقف المؤسسات الرسمية الداعم لأهل غزة، سجّلت الأحزاب الجزائرية مواقف متقدمة نصرةً للقضية الفلسطينية ودعماً لغزة؛ حيث دعت سلطات البلاد إلى فتح الفضاءات العامة للشعب الجزائري للتعبير عن الموقف المناصر للمقاومة الفلسطينية. وأعلنت أحزاب جزائرية تضمّ حركة مجتمع السلم، والفجر الجديد، والنهضة، وصوت الشعب،

وجبهة العدالة والتنمية، وجيل جديد، وطلائع الحريات، دعوتها لتشكيل هيئة تنسيقية للتشاور والدعم لفلسطين. وذكر البيان الذي تلا الاجتماع بمقر حركة مجتمع السلم، أن هذا اللقاء يأتي تجاوباً مع معركة التحرير للمقاومة الفلسطينية "طوفان الأقصى"، وبغرض مناقشة الأدوار والواجبات التي تضطلع بها الطبقة السياسية في الجزائر لمناصرة ودعم الشعب الفلسطيني.[350]

وأكد رئيس البرلمان اعتراضه على مقترح قانون لتجريم التطبيع لأن الجزائر "ليست بحاجة لذلك".[351] وانسحب وفد البرلمان الجزائري ووفود أخرى، من اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي، خلال الكلمة الافتتاحية لرئيس الاتحاد دوارتي باشيكو Duarte Pacheco، انحاز فيها لـ"إسرائيل" في حربها على غزة.[352]

وفي ميدان الدعم المباشر لصمود سكان قطاع غزة، تكفّلت السلطات الجزائرية بعلاج 300 طفل جريح من قطاع غزة في المستشفيات الجزائرية.[353] وفي إطار الجسر الجوي الذي دشنته دعماً لغزة، أرسل الهلال الأحمر الجزائري، في يومي 24 و2024/3/29، دفعتين من المساعدات تحتوي على ما مجموعه 310 أطنان.[354] كما قدمت الجزائر 15 مليون دولار إسهاماً استثنائياً بهدف دعم وكالة الأونروا.[355]

شكّل لقاء وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش مع وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين، الذي عُقد بوساطة وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاياني Antonio Tajani، في العاصمة الإيطالية روما، في آب/ أغسطس 2023، خطوة خطيرة في مسار تطبيع العلاقات الليبية الإسرائيلية. وقد جاء الإعلان عن هذا اللقاء عن طريق صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، التي أفادت أيضاً أن "إسرائيل" وليبيا أجرَيَتا خلال العقد الماضي اتصالات سرية من خلال وزارة الخارجية الإسرائيلية وجهاز الموساد. وبحسب بيان الخارجية الإسرائيلية، نُشر في 2023/8/27، فإن كوهين قال "تحدثت مع وزيرة الخارجية عن الإمكانات الكبيرة للعلاقات بين البلدين فضلاً عن أهمية الحفاظ على تراث اليهود الليبيين بما يشمل تجديد المعابد والمقابر اليهودية في البلاد". مضيفاً أن "حجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي يمنح العلاقات أهمية وإمكانات هائلة لدولة إسرائيل".[356] وبحسب يديعوت أحرونوت فإن اللقاء تمّ بتنسيق على أعلى المستويات بين الجانبين، وأن المنقوش أخذت الضوء الأخضر من رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة.[357] وقال رفائيل لوزون Raphael Luzon، رئيس اتحاد اليهود الليبيين، إن لقاءات بين مسؤولين إسرائيليين وليبيين جرت قبل وبعد الثورة الليبية.[358] وقال مسؤول ليبي إن التطبيع بين ليبيا و"إسرائيل" نوقش لأول مرة في اجتماع بين الدبيبة ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) The Central Intelligence Agency (CIA) وليام بيرنز William Burns الذي زار العاصمة الليبية في كانون الثاني/ يناير 2023.[359]

أحدث هذا الإعلان صدمة في الشارع الليبي، حيث خرجت مظاهرات تندد باللقاء، في حين أضرم محتجون ليبيون النيران أمام مبنى رئاسة مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في العاصمة طرابلس، وردد المحتجون هتافات داعمة للقضية الفلسطينية، ورافضة لأي تواصل ليبي مع الحكومة الإسرائيلية. كما اقتحم متظاهرون في العاصمة طرابلس مقر وزارة الخارجية، وطالب المتظاهرون بإقالة وزيرة الخارجية ومحاسبتها.[360]

وطالبت المتحدثة باسم المجلس الرئاسي الليبي نجوى وهيبة الحكومة الليبية باتخاذ إجراءات رادعة وفقاً للقوانين والتشريعات النافذة بهذا الخصوص. وأبدى المجلس الأعلى للدولة في ليبيا استغرابه من اللقاء، ودعا الجهات المختصة إلى محاسبة المعنيين. كما طالبت كتلة التوافق في المجلس الأعلى للدولة بإقالة المنقوش، كما طالبت الكتلة باستقالة جماعية للحكومة والمجلس الرئاسي في حال وجد تنسيقاً مسبقاً بشأن اللقاء. في حين استنكر حزب العدالة والبناء اللقاء، مطالباً رئيس الحكومة بإقالة وزيرة الخارجية من منصبها.[361]

وفي محاولة لامتصاص غضب الشارع الليبي الرافض للتطبيع مع "إسرائيل"، أعلن الدبيبة، خلال زيارته مقر السفارة الفلسطينية في ليبيا، عن إقالة المنقوش، عادّاً تصرفها تصرفاً فردياً.[362] كما أعلن جهاز الأمن الداخلي الليبي في طرابلس إدراج المنقوش في قائمة الممنوعين من السفر لحين امتثالها للتحقيقات.[363]

ومع انطلاق عملية طوفان الأقصى، سارعت حكومة الدبيبة إلى إدانة العدوان على غزة، خصوصاً بعد استهداف مستشفى المعمداني في القطاع، حيث قال الدبيبة إثره إن "استهداف المستشفى من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة وحشية".[364]

وعلى الرغم من أن تونس لم تلتحق بقطار التطبيع مع "إسرائيل"، وأن هناك رفضاً واسعاً للتطبيع في الأوساط التونسية، إلا أن مقترح قانون "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه"، والذي تقدمت به كتلة "الخط الوطني السيادي" بالبرلمان التي تضمّ 15 نائباً، لم يصل إلى مرحلة المناقشة والتصويت في البرلمان، حيث تمّ تأجيل التصويت عليه مرتين، الأولى في 2023/11/2، والثانية في 2024/2/23؛[365] بسبب الانقسام الحاد حول القانون، ونقل رئيس البرلمان إبراهيم بودربالة، للنواب المتمسكين بمواصلة مناقشة القانون، موقف الرئيس التونسي قيس سعيّد قائلاً "أكد لي بالحرف الواحد أن مقترح القانون هذا سوف يضر بالمصالح الخارجية لتونس".[366]

وقد تمسك غالبية البرلمانيين بمواصلة مناقشة القانون وأسقطوا لائحة تطالب بإرجاء الجلسة بواقع 68 صوتاً. وعقد النواب المحتجون من كتل "الخط الوطني السيادي" و"الوطنية المستقلة" و"الأحرار" و"لينتصر الشعب" وعدد من النواب غير المنتمين، مؤتمراً صحفياً أكدوا

خلاله "وجود مناورة لإفشال تمرير قانون تجريم التطبيع وتعطيل المصادقة عليه تحاك في غرف مظلمة"، محذرين من "وجود مؤامرة ضدّ إرادة الشعب".[367] وشهدت العاصمة التونسية، وقفة شعبية أمام مجلس النواب، للمطالبة بالتصويت لصالح تمرير مشروع القانون.[368] كما شهدت المدن التونسية العديد من التظاهرات المنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7.[369] لكن هذه المطالبات لم تحل دون تأجيل مناقشة القانون.

مع انطلاق معركة طوفان الأقصى، أعلنت الأوساط الرسمية والحزبية في تونس دعمها الراسخ لأهل قطاع غزة وفصائله المقاومة، وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل والأدوات المتاحة. وأطلقت السلطات السياسية مبادرات عملية لدعم صمود غزة.

وفي هذا الإطار، تعهد الرئيس التونسي قيس سعيّد بإرسال طواقم طبية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة عن استقبال عدد من الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات التونسية. وخلال ترؤسه، في 2023/10/9، جلسة عمل حول كيفية دعم الفلسطينيين، قال "لا يكفي إصدار البلاغات بل يجب أن يكون الدعم دعماً حقيقياً للشعب الفلسطيني". وشدّد على ضرورة "دعم الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من معركة التحرير حتى يتمكن من استرجاع حقه في كل فلسطين". كما انتقد "تغلغل الحركة الصهيونية وسط وسائل الإعلام حتى على مستوى المصطلحات".[370]

كما دعا سعيّد إلى إدراج "جريمة خيانة الشعب الفلسطيني" في القانون التونسي، واعتبارها "خيانة عظمى"، وأكد أن تونس "لا تملك صواريخ عابرة للقارات لكن لديها مواقف عابرة للقارات". ودعا وزير الخارجية الجزائري، نبيل عمار، منظمة الفرنكوفونية إلى استخدام نفوذها الدولي لإيقاف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.[371] وأكد مجلس النواب التونسي، في 2023/10/9، دعمه المطلق للشعب الفلسطيني ولحقّه الكامل في الدفاع عن حقوقه المشروعة وتقرير مصيره، واستعادة أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.[372]

أثار إعلان وزارة الخارجية التونسية، في 2024/1/10، أنّ "تونس لن تنضمّ لأي دعوى تقدم ضدّ الكيان المحتل أمام محكمة العدل الدولية، لما في ذلك من اعتراف ضمني بهذا الكيان"، جدلاً داخل البلاد؛ حيث أكد عضو تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، ومنسق الحملة التونسية للمقاطعة ومناهضة التطبيع، غسان بن خليفة، أن هذا الموقف:[373]

> غير منطقي وغريب ومستهجن، فلو كانت الدولة التونسية أصدرت قانوناً يجرِّم كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني ربما كان الموقف التونسي سيكون مفهوماً، أما أن يكون وزراء من السلطة الحالية حاضرين في اجتماعات رسمية بحضور وزراء من

الكيان في اجتماع حلف الناتو واجتماعات الأورومتوسطية، وحضور رئيسة الحكومة السابقة نجلاء بودن في قمة شرم الشيخ في اجتماع رسمي مع رئيس الكيان المحتل، وهناك اتفاقيات دولية موقعة عليها تونس تتضمن توقيع دولة الاحتلال، ففي كل هذا اعتراف ضمني بالاحتلال.. هناك للأسف من يحضر إلى تونس وإلى مدينة الغريبة (زيارة دينية يهودية) بجواز سفر إسرائيلي، وهناك تطبيع اقتصادي وتجاري.

ونشرت سُمية الغنوشي، ابنة زعيم حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي، على صفحتها في موقع فيسبوك، رسالة قالت إن والدها كتبها في السجن وتمّ تسريبها، في 2023/10/22. ويقول الغنوشي في رسالته: "إن فلسطين قضية الأمة المركزية إلى جانب المسجد الحرام، فهما مركز السيادة الإسلامية ومقياس وعنوان عزة الأمة وسيادتها. هذا الشعاع، المسجد الحرام والمسجد الأقصى، هو قلب الأمة النابض، ووجود أي كيان دخيل في القلب هو إنذار بالخطر، بما يدعو الى الاستنفار لمواجهة هذا الخطر الوجودي"، كما رأى الغنوشي أن معركة طوفان الأقصى هي "هدية أهل غزة إلى الأمة. وقوة تجديد ودفع واستنفار وتعبئة وإيقاظ وصحوة وشعار بطولة. قضية تحرير فلسطين ترتقي بالشباب، تُسَيِّسه وتخرجه من الاهتمامات الصغيرة إلى قضايا الأمة والإنسانية الأرحب".[374]

أطلقت السلطات التونسية سلسلة من الإجراءات والمبادرات لدعم صمود أهل قطاع غزة، وأصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تونس، في 2023/10/24، جملة قرارات تهدف إلى مساندة الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في جامعات تونس، بينها السماح بسكن جميع المسجلين في مختلف الجامعات الحكومية للعام الدراسي 2024/2023 في الأحياء الجامعية. وقررت الوزارة توسيع قاعدة الطلاب الفلسطينيين المنتفعين من المنح الجامعية لتشمل طلاب الماجستير، إلى جانب طلاب الإجازة والعلوم الطبية.[375] واستقبلت تونس، في كانون الأول/ ديسمبر 2024، العشرات من الجرحى الفلسطينيين القادمين من غزة، على دفعتين. وأرسلت طائرة محملة بمساعدات طبية وغذائية للفلسطينيين في قطاع غزة.[376]

كثّف الإسرائيليون، خلال سنة 2023، مساعيهم لاستعادة العلاقات المقطوعة مع الموريتانيين منذ سنة 2008، في ظلّ نفي موريتانيّ رسميّ لوجود أيّ اتصالات مباشرة مع الكيان الإسرائيلي، وتأكيد رفض التطبيع معه، على الرغم من المغريات المالية والاقتصادية والضغوط السياسية التي تُمارَس على النظام الموريتاني، ففي شهر آذار/ مارس 2023، ونقلاً عن مصادر سياسية إسرائيلية لم تُسمّها، ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن "وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين يعمل على تطبيع العلاقات مع موريتانيا والصومال والنيجر وإندونيسيا". ووفق الصحيفة، فإن "المفاوضات مع موريتانيا في حالة متقدّمة".[377]

وفي سياق المحاولات الإسرائيلية الفاشلة، نفت وزارة البيئة في الحكومة الموريتانية، في آذار/ مارس 2023، ما نشره موقع أي 24 نيوز الإسرائيلي بخصوص مشاركة ممثّل عن وزارة البيئة والتنمية المستدامة في موريتانيا في برنامج تكويني منظّم في "إسرائيل". وأضافت الوزارة أنها تنفي صحّة ما سمّته "هذا المقال المزعوم بشكل قاطع".[378] وقد أثار هذا الخبر احتجاج المبادرة الطلّابية الموريتانية لمناهضة الاختراق الصهيوني وللدفاع عن القضايا العادلة، التي أكّدت "أنه خيانة صريحة لثوابت الأمّة ومقدّساتها، وخرق سافر لإجماع الشعب الموريتاني الأصيل الرافض لكلّ أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني".[379]

سعت "إسرائيل"، كما العديد من الدول الإقليمية، إلى إيجاد موطئ قدم لها في الصومال، بسبب تمتع هذا البلد بموقع جغرافي مميز. ومع انتخاب الرئيس الأسبق حسن شيخ محمود (كان رئيساً بين أيلول/ سبتمبر 2012 – شباط/ فبراير 2017)، مرة أخرى رئيساً للصومال في 2022/5/15، تمّ تسليط الضوء على ملف العلاقات الصومالية الإسرائيلية؛ فالرئيس الجديد تربطه علاقات قوية مع الإمارات العربية المتحدة، إحدى الدول المُطبِّعة، وقد كانت الإمارات أول دولة زارها الرئيس المنتخب في 2022/6/19.[380] وأفادت هيئة البث الإسرائيلية (كان)، أنه بُعَيْد انتخاب محمود رئيساً للبلاد، اجتمع مع مسؤولين إسرائيليين كبار خلال زيارته للإمارات، الأمر الذي نفاه مكتب الرئاسة الصومالية.[381]

وعقب انتخابه رئيساً للصومال، نشرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" تقريراً جاء فيه أنّ محمود أجرى زيارة سرية إلى "إسرائيل" بصحبة مسؤولين رفيعي المستوى، خلال حزيران/ يونيو 2016، إبان فترة رئاسته الأولى، والتقى نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين في العاصمة الكينية نيروبي.[382]

ثالثاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

استمر الشارع المغربي في معارضته لاتفاقيات التطبيع مع "إسرائيل"، حيث خرجت عشرات التظاهرات في 30 مدينة مغربية، تندد بالاقتحامات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى، وتطالب بإسقاط التطبيع ودعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.[383] وقادت مجموعة من منظماته الشبابية والطلابية، في 2023/2/16، إطلاق "الجبهة العربية المغاربية لمناهضة التطبيع ودعم القضية الفلسطينية"، والمكوّنة من اتحاد الشباب والطلاب من المغرب والكويت وتونس وموريتانيا ولبنان وفلسطين والعراق والسودان والأردن، معلنةً في بيانها التأسيسي دعمها كل "أشكال كفاح الشعب الفلسطيني، وأنها ستقف سداً منيعاً في محاربة كل أشكال التطبيع، أكاديمياً وسياسياً وأيديولوجياً وإعلامياً".[384]

وألقت الحرب الدائرة في غزة بظلالها على أنشطة التعاون والتطبيع بين المغرب و"إسرائيل"، فمنذ اندلاعها علقت الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، بسبب الضغط الشعبي، واختفى السياح والمستثمرون الإسرائيليون من المغرب بحسب مراقبين.[385] واستطاعت حملات المقاطعة أن تهبط معدل الصادرات المغربية إلى "إسرائيل" بشكل لافت للنظر خلال الفترة الأخيرة؛ فحسب بيانات وزارتَيْ الاقتصاد والتجارة الإسرائيلية، فإن المبادلات التجارية مع المغرب ارتفعت في العشرة أشهر الأولى من سنة 2023 بنسبة 112% لتستقر في حدود 94 مليون دولار، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2022. غير أن المبادلات اتخذت منحى هبوطياً في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، بنسبة 61%، بسبب الحرب.[386]

ورداً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، انطلقت عشرات التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في المدن المغربية المختلفة التي تدعو إلى قطع العلاقات مع "إسرائيل"، وكان أبرزها المظاهرة المليونية التي خرجت في الرباط في 2023/10/15، وحمل المشاركون في المسيرة، التي نُظِّمت تحت شعار: "الشعب المغربي مع طوفان الأقصى وضدّ التطبيع"، الأعلام الفلسطينية دعماً للقضية الفلسطينية، ولافتات تُدين جرائم الاحتلال في غزة، في حين جرى إحراق العلم الإسرائيلي والدوس بالأقدام على العلم الأمريكي.[387]

وكشفت الكتابة الإقليمية لشبيبة العدالة والتنمية بمدينة فاس عن نتائج استطلاع للرأي قامت به في إطار "منتدى السياسيين الشباب" خلال الفترة 7/11–2023/12/7 ، مشيرة إلى أن الهدف من الاستطلاع يتمثل في "قياس مدى متابعة المغاربة للأحداث الجارية على الأراضي الفلسطينية، وكذا آثار عملية طوفان الأقصى على آرائهم ومواقفهم". ووفق نتائج الاستطلاع، رأى 93% من المستطلَعين أن "ما قامت به المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر ضربة مدروسة مكنتها من حصد مكتسبات وإعادة إحياء القضية، بينما فقط 7% يرون أنها تسرع دون مبالاة بالعواقب"، وورد ضمن النتائج أن "المغرب يُعدّ من أكثر خمس دول في العالم شهدت احتجاجات على خلفية الحرب في غزة، حيث عرف إلى حدود منتصف نونبر [تشرين الثاني/ نوفمبر] أزيد من 270 احتجاجاً، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليمن وتركيا وإيران، حسب معطيات من [أسليد] ACLED".[388]

ولم يتخلف الجزائريون عن تأييد عملية طوفان الأقصى ودعم أهالي قطاع غزة؛ حيث انطلقت عشرات التظاهرات، في الشوارع في مختلف الولايات، وفي مقدمتها العاصمة التي استعاد مركزها نبض التظاهر على إيقاع هتافات "فلسطين الشهداء" التي كانت تدوي تعبيراً عن وفاء الجزائريين لما يرونها قضيتهم الأم.[389] ونجحت حملة الرفض والمقاطعة القوية بالجزائر، في إجبار إدارة مطعم "كنتاكي"، الذي كان قد افتُتِحَ حديثاً في ذلك الوقت، لتغطية شعار العلامة العملاق الذي يظهر على أعلى المبنى الذي يضمّ المطعم.[390]

وفي موريتانيا، نُظمت العشرات من المظاهرات كان أحدها التظاهرة التي نظمتها المبادرة الطلابية لمناهضة التطبيع، في 2023/9/22، في وقفة شعبية أمام المسجد السعودي في العاصمة الموريتانية نواكشوط رفضاً لمسار التطبيع في بعض الدول العربية والإسلامية ودعماً للقدس والمسجد الأقصى. وتأتي هذه الوقفة الشعبية في إطار الحملة الشعبية "القدس أمانة والتطبيع خيانة" التي أطلقتها تنسيقية مقاومة الصهيونية والتطبيع بالتعاون مع العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية الرافضة للتطبيع.[391]

وفي ليبيا، انطلقت مظاهرات حاشدة، في 2023/10/20، شملت مدن طرابلس وبنغازي ومصراتة ومسلاتة والخمس، تضامناً ودعماً للشعب الفلسطيني وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة.[392]

وفي تونس، انطلقت عشرات المظاهرات دعماً لقطاع غزة في ظلّ الحرب الإسرائيلية، وفي مسيرة دعت إليها اللجنة الوطنية لدعم المقاومة في فلسطين (ائتلاف أحزاب وجمعيات أبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل)، وانطلقت، في 2023/10/12، من أمام مقر الاتحاد باتجاه شارع الحبيب بورقيبة مروراً بشارع الحرية. رفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية والتونسية، ورددوا شعارات منها "بالروح بالدم نفديك فلسطين"، و"فلسطين عربية لا حلول استسلامية". وعلى هامش المسيرة، قال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري للأناضول، إن "هذه المسيرات ستتواصل لتعبئة كل التونسيات والتونسيين للمساهمة، خاصة بالتبرع والتطوع لفائدة فلسطين". فيما قال نقيب الصحفيين التونسيين زياد دبّار للأناضول: "لا نتضامن مع الشعب الفلسطيني، بل نتبنى القضية الفلسطينية".[393]

وفي الصومال، خرجت مظاهرات كثيرة. وقد نظمت هيئة علماء الصومال وقفة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في العاصمة مقديشو، وعبّروا فيها عن دعمهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه عدواناً إسرائيلياً وحشياً.[394] كما نظم أهالي جزر القمر وقفة تضمانية مع قطاع غزة المحاصر، وطالب المشاركون بالتدخل الفوري لوقف الحرب وإدخال المساعدات إلى الفلسطينيين دون أي تأخير.[395]

وفي اليمن، خرج ملايين اليمنيين في عشرات المظاهرات، التي جابت العديد من المدن، تنديداً بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. واحتشد في العاصمة صنعاء مئات الآلاف من المتظاهرين في مسيرات حاشدة تكرر خروجها إسناداً لغزة ودعماً لخيارات فصائل المقاومة، كما شهدت مراكز محافظات الحديدة والمحويت والبيضاء وحجة وريمة وصعدة وتعز وعدن ومأرب وغيرها من مدن اليمن، مظاهرات حاشدة خرجت في معظم أنحاء البلاد اصطفافاً مع الحق الفلسطيني، وتنديداً بجرائم ومجازر الاحتلال الإسرائيلي.[396]

وفي العراق، وقّع شيوخ من عشرين عشيرة عراقية وثيقة عهد، مبادرة داعمة للقضية الفلسطينية، أكدوا من خلالها أن عشائر العراق ستبقى على عهد فلسطين وتحافظ على حقها وحقيقتها وتعمل على تحريرها وخلاصها من الاحتلال.[397] وفي 2023/8/10، نظَّم "الائتلاف العراقي لنصرة المسجد الأقصى" (تحالف مؤسسات مجتمع مدني)، مؤتمره الأول لنصرة المسجد الأقصى، الذي شارك فيه وفد من "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، ورئيس ديوان الرئاسة العراقية كامل الدليمي.[398] ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى انطلقت عشرات التظاهرات ضمّت مئات الآلاف من العراقيين، في عدة مدن عراقية، تضامناً مع غزة ورفضاً للعدوان.[399]

خلاصة

عبَّرت معظم الفترة 2022–2023 عن النَّسق المعتاد لسلوك الأنظمة العربية تجاه قضية فلسطين، كما عبَّرت عن سمات العجز والضعف والتشتت نفسها التي يتصف بها الواقع العربي منذ سنوات عديدة.

كانت معركة طوفان الأقصى وما تلاها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة في أواخر هذه الفترة، حدثاً مفصلياً في تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، وعلامة فارقة في التاريخ العربي، غير أن الجسد العربي المنهك بمشاكله والمثقل بمعاناته، والمنكوب بأنظمة سياسية منكفئة على ذاتها، وموبوءة بملفات الاستبداد والفساد، وتعاني من التبعية والنفوذ الخارجي، بينما تقمع أو تتجاوز الإرادة الحرة لشعوبها...، لم يكن قادراً على التفاعل بالشكل المناسب مع "الطوفان"، ولا على الاستفادة من الفرص التي أتاحها. بل إن عدداً منها راهن على هزيمة المقاومة، ومنع شعوبه من التعبير عن نصرتها وتعاطفها مع فلسطين في مواجهة العدوان.

كان ثمة تفاوت بين الدول العربية في التعامل مع قضية فلسطين. غير أن قطار "التطبيع" كان يجتاح البيئة العربية، وخطت الإمارات والبحرين والمغرب خطوات كبيرة في هذا المجال، كما أن السعودية كانت تسير بهدوء وتدرج في الاتجاه نفسه. وحدث ثمة اختراق في التطبيع مع ليبيا سرعان ما تمّ إغلاقه بسبب الرفض الشعبي القوي وعدم التوافق السياسي؛ غير أن هذا الملف تعثر في السودان بسبب النزاع الداخلي. بينما تابع مسار التطبيع تطوره ونشاطه في كل من مصر والأردن، غير أنّهُ أُصيب بصدمة كبيرة إثر معركة طوفان الأقصى وهو ما أثار غضباً واستياءً في دول "الاعتدال" العربي، بعضها عبّر عن ذلك بتصريحات ساخطة تُدين سلوك حماس كما فعلت الإمارات والبحرين، وبعضها تابع التعبير عن السياسة التقليدية في الدفع باتجاه مسار التسوية وحل الدولتين ووقف العدوان الإسرائيلي، غير أنه عبَّر عن رغبته في الغرف المغلقة بهزيمة حماس وانتهاء سيطرتها على قطاع غزة، واستلام السلطة في رام الله مكانها.

ولذلك، جاء السلوك العربي ثقيلاً متباطئاً، بالرغم من هَوْل المجازر التي كانت تحدث في فلسطين، كما كان أداء الجامعة العربية انعكاساً لهذا السلوك. وإذا كانت بعض الدول المطبِّعة قد سحبت سفراءها من تل أبيب، لكن كل الدول المطبِّعة لم تقطع علاقاتها أو تجمدها، مقارنة بمواقف أكثر قوة اتخذتها جنوب إفريقيا ودول في أمريكا اللاتينية. وانعكس هذا السلوك ضعفاً في التفاعل الإعلامي وفي الدعم المالي، ومنعاً للجماهير من التعبير عن مشاعرها وتضامنها؛ بل ووفَّرت الإمارات طريقاً تجارياً بديلاً يزود الكيان الإسرائيلي باحتياجاته مروراً بالسعودية والأردن، بعدما تمكن أنصار الله (الحوثيين) من قطع الخط التجاري إليه عبر البحر الأحمر؛ ووضعت الحكومة المصرية قيوداً كبيرة على تزويد قطاع غزة باحتياجاته من خلال معبر رفح، في الوقت الذي كان يعاني من حملة تجويع وحصار إسرائيلي خانق.

من ناحية أخرى، أبقت دول عربية على مواقفها الداعمة أو المُتفهِّمة للمقاومة مثل سورية، والعراق، وقطر، والكويت، والجزائر، واليمن، وليبيا، وعُمان، ولبنان. وكان لقطر دور مهم في الدعم الإغاثي والإعلامي (الجزيرة) وتوفير الوساطة التفاوضية، كما كان لحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن أدوار متقدمة في المشاركة الفعلية في المقاومة العسكرية، بالإضافة إلى مشاركات من المقاومة الإسلامية في العراق.

وإذا كان التعاطف الشعبي مع فلسطين والمقاومة يجتاح العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، بحسب ما تشير استطلاعات الرأي، فإن الشعوب لم تتمكن كلها من التعبير بحرية عن مواقفها بسبب السلوك القمعي للأنظمة. غير أن عدداً من الشعوب عبّرت عن دعمها بقوة عندما أتيح لها ذلك كما في الأردن، ولبنان، والكويت، واليمن، والعراق.

إنَّ الوضع العربي ما زال غير مؤهل لتفاعل قوي مع قضية فلسطين، ولا في مواجهة العدوان الصهيوني، بسبب الانغلاق المقيت على الهموم القُطرية، واستمرار المراهنة على الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وعلى قدرة الاحتلال (في نهاية الأمر) على التعامل مع حماس، وإعادة ترتيب الأوضاع في قطاع غزة بعيداً عن حماس. وما يزال الوضع العربي يراهن على مسار التسوية السلمية وعلى السلطة الفلسطينية في رام الله؛ وهو وضعٌ لم يستوعب بعد الهزة الكبرى التي أحدثتها معركة طوفان الأقصى، وما زال مسكوناً بالعداء للإسلاميين وبالخوف من حركات النهضة والتغيير، ومن مشاريع المقاومة وانعكاساتها على بيئاته المحلية، وهو بشكل عام وضعٌ يفتقد الرؤية الحضارية والنهضوية والوحدوية للانعتاق من الهيمنة الغربية الأمريكية وتقديم مشروعه البديل.

هوامش

[1] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، موقع جامعة الدول العربية، 1-2022/11/2، انظر: http://www.lasportal.org/ar؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19؛ والقمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11، في:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/InFocus/Pages/InfocusDetails.aspx?RID=116

[2] قدس برس، 2022/2/3، في: https://qudspress.com/v1/index.php?page=show&id=75711

[3] **الشرق الأوسط**، 2023/9/6.

[4] **الشرق الأوسط**، 2023/5/17.

[5] البرلمان العربي يرفض المساس بالأونروا واختصاصاتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وكالة وفا، 2022/4/26، في: https://www.wafa.ps/pages/details/45783؛ والجامعة العربية تحذر من محاولات ومخططات تصفية "الأونروا"، وكالة وفا، 2022/4/26، في: https://www.wafa.ps/pages/details/45820

[6] للمزيد انظر تصريحات أحمد أبو الغيط خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في: وكالة الأنباء السعودية (واس)، 2022/8/6، في: https://www.spa.gov.sa/2374955؛ و**الخليج**، 2023/7/3؛ وقرارات الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية في 2023/7/4، لبحث أحداث جنين، **الشرق الأوسط**، 2023/7/4.

[7] وكالة وفا، 2022/3/9، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/42881

[8] وكالة وفا، 2023/7/27، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/75629

[9] **العربي الجديد**، 2023/11/11.

[10] عربي 21، 2023/11/8، في: https://arabi21.com/story/1550465؛ والجزيرة.نت، 2023/11/11، في: https://aja.ws/uug48u؛ وبراءة درزي، "الموقف العربي الرسمي من طوفان الأقصى والعدوان على غزة: الدلالات والتداعيات،" موقع مؤسسة القدس الدولية، كانون الثاني/ يناير 2024، في:
https://qii.media/userfiles/1/0-%20papers/arab%20official%20stance%20on%20gaza.pdf

[11] القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11.

[12] **الشرق الأوسط**، 2023/10/7.

[13] **العربي الجديد**، 2023/10/11.

[14] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، جامعة الدول العربية، 1-2022/11/2؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19؛ والقمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11.

[15] مسؤول بجامعة الدول العربية: التطبيع مع إسرائيل قد يكون في مصلحة القضية الفلسطينية (فيديو)، موقع قناة الجزيرة مباشر، 2023/1/19، في: https://www.aljazeeramubasher.net/

[16] **الشرق الأوسط**، 2022/10/16.

[17] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، جامعة الدول العربية، 1-2022/11/2؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19.

[18] **القدس العربي**، 2022/10/5.



[19] للمزيد انظر: قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (31)، الجزائر، جامعة الدول العربية، 1–2022/11/2؛ وإعلان جدة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (32)، جدة، جامعة الدول العربية، 2023/5/19؛ والقمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، جامعة الدول العربية، 2023/11/11.

[20] **العربي الجديد**، 2022/4/21.

[21] قدس برس، 2022/5/29.

[22] وكالة وفا، 2022/5/29، في: https://www.wafa.ps/pages/details/48913

[23] **اليوم السابع**، 2023/2/12.

[24] قدس برس، 2023/1/23، في: https://qudspress.com/20414/

[25] **القدس**، 2022/3/22.

[26] **الشرق الأوسط**، 2022/4/25.

[27] **صحيفة بوابة الأهرام**، القاهرة، 2022/3/30، في: https://gate.ahram.org.eg/

[28] **صحيفة الشروق**، القاهرة، 2022/4/15.

[29] وكالة وفا، 2022/8/8.

[30] **الشرق الأوسط**، 2022/10/18.

[31] **القدس**، 2022/10/26.

[32] **العربي الجديد**، 2022/11/3.

[33] **الشرق الأوسط**، 2023/1/31.

[34] الجزيرة.نت، 2024/1/1.

[35] قدس برس، 2022/1/25.

[36] عرب 48، 2022/2/16.

[37] **القدس**، 2022/3/10.

[38] عرب 48، 2022/3/16.

[39] موقع صدى البلد، 2022/3/31.

[40] عرب 48، 2022/5/29. وانظر أيضاً:

Israeli Prime Minister’s Office, 29/5/2022.

[41] الجزيرة.نت، 2022/6/15.

[42] الجزيرة.نت، 2023/2/21. وانظر أيضاً:

ONE Unveils New Israel Shuttle Service (ILX), site of Ocean Network Express (ONE), 17/2/2023, https://www.one-line.com/sites/g/files/lnzjqr776/files/2023-02/EN_Press%20Release_ONE%20Unveils%20New%20Israel%20Shuttle%20Service%20%28ILX%29.pdf

[43] **الشرق الأوسط**، 2023/6/13.

[44] **الشرق الأوسط**، 2023/6/3.

[45] **الشرق الأوسط**، 2023/10/8.

[46] عاطف الجولاني، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سلسلة إضاءات سياسية (6)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/3/28.

[47] **الشرق الأوسط**، 2023/10/10.

[48] **القدس العربي**، 2023/10/10.

[49] Site of Aljazeera, 13 and 15/10/2023, https://www.aljazeera.com

[50] **الشرق الأوسط**، 2023/10/15.



[51] **الشرق الأوسط**، 2023/10/14. وانظر أيضاً:

Reuters, 14/10/2023.

[52] الجزيرة.نت، 2023/10/18.

[53] الجزيرة.نت، 2023/12/1.

[54] **القدس العربي**، 2023/11/15.

[55] **العربي الجديد**، 2023/12/5.

[56] **العربي الجديد**، 2023/11/1.

[57] **العربي الجديد**، 2023/12/15.

[58] الجزيرة.نت، 2023/12/26.

[59] عاطف الجولاني، محددات الموقف المصري تجاه معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سلسلة إضاءات سياسية (6)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/3/28.

[60] **الدستور**، 2022/3/30.

[61] رأي اليوم، 2022/6/24.

[62] قدس برس، 2022/9/11.

[63] قدس برس، 2022/11/3.

[64] **الأخبار**، 2023/6/24.

[65] عرب 48، 2023/12/16.

[66] **الغد**، 2022/12/8؛ و**الغد**، 2023/1/28.

[67] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/24.

[68] قدس برس، 2022/2/13.

[69] **الخليج**، 2022/11/8.

[70] الجزيرة.نت، 2022/7/31. وانظر أيضاً: موقع قناة روسيا اليوم، 2022/7/31.

[71] عرب 48، 2022/3/10.

[72] **العربي الجديد**، 2022/4/24.

[73] عاطف الجولاني، محددات الموقف الأردني تجاه معركة طوفان الأقصى، سلسلة إضاءات سياسية (5)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024/2/29.

[74] **الغد**، 2023/10/13. وانظر أيضاً: الجزيرة.نت، 2023/10/13.

[75] الجزيرة.نت، 2023/10/18.

[76] **الدستور**، 2023/11/2.

[77] **القدس العربي**، 2023/12/6.

[78] الجزيرة.نت، 2022/3/30. وانظر أيضاً:

The Jerusalem Post, 29/3/2022.

[79] الجزيرة.نت، 2024/1/4.

[80] عرب 48، 2022/10/27.

[81] **الشرق الأوسط**، 2022/9/11.

[82] الجزيرة.نت، 2022/9/17.

[83] فرانس 24، 2022/10/19.

[84] الأسد يتحدث عن "شروط" لقاء أردوغان و"غدر" حماس، سكاي نيوز عربية، 2023/8/9.

[85] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2023/10/7، انظر: /https://sana.sy

[86] الجزيرة.نت، 2023/10/31.

[87] **القدس العربي**، 2022/2/10.

[88] قدس برس، 2022/2/12.

[89] وكالة وفا، 2022/5/9.

[90] وكالة وفا، 2022/4/20.

[91] فلسطين أون لاين، 2022/4/29.

[92] "هنية" يلتقي الرئيس اللبناني ميشال عون، موقع تلفزيون الغد، 2022/6/24، انظر: https://www.alghad.tv

[93] صحيفة **النهار**، بيروت، 2022/6/18.

[94] عرب 48، 2022/6/8.

[95] الجزيرة.نت، 2022/7/13.

[96] **القدس العربي**، 2022/10/27.

[97] **القدس العربي**، 2022/10/27.

[98] **الأخبار**، 2022/2/16.

[99] **الأخبار**، 2022/2/16.

[100] **الشرق الأوسط**، 2023/5/21.

[101] **الأخبار**، 2023/10/9.

[102] عربي 21، 2023/10/13.

[103] انظر: شهداء على طريق القدس، موقع قناة المنار، 2024/6/12، في: https://www.almanar.com.lb/cat/qods-martyr

[104] 428 شهيداً في الحرب ضد "إسرائيل" منذ 7 تشرين الأول 2023 منهم 305 من حزب الله و18 من حركة أمل، مجلة الشهرية، موقع الدولية للمعلومات، 2024/5/22، انظر: /https://monthlymagazine.com

[105] **الشرق الأوسط**، 2023/11/3.

[106] النهار: المواجهة إلى انفلات و"حماس" تتبنى صواريخ الجنوب، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/11.

[107] جعجع: العمليات العسكرية بالجنوب لم تفد غزة... و"حزب الله" غير قادر على حماية لبنان، **الشرق الأوسط**، 2024/4/27.

[108] الكتائب: ما حصل أمس في الجنوب يهدد بانزلاق لبنان الى حرب جديدة، موقع ليبانون فايلز، 2023/10/10، انظر: /https://www.lebanonfiles.com

[109] الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/12/6.

[110] عون يستكمل "الشقاق" مع "حزب الله": لسنا مرتبطين بمعاهدة دفاع مع غزة، **الشرق الأوسط**، 2024/2/20.

[111] "قوات الفجر": وجهنا ضربة صاروخية استهدفت مواقع العدو في الأراضي المحتلة وحققت إصابات مباشرة، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/10/18.

[112] أمين عام الجماعة الإسلامية بلبنان للجزيرة نت: سنواصل مقاومتنا دفاعاً عن لبنان وغزة، الجزيرة.نت، 2023/10/21.

[113] الجماعة الإسلامية بلبنان: النصر حليف المقاومة.. ولسنا جزءاً من أي محور، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2023/12/15، انظر: /https://www.al-jamaa.org

[114] الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمد طقّوش، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/3/5.

[115] الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمّد طقّوش: القضية الفلسطينية قضيتنا، واستمرار الاحتلال لأرضنا يعطينا الشرعية لمقاومته، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2022/12/26.

[116] بفخر واعتزاز تزفّ الجماعة الإسلامية في لبنان وجناحها العسكري المقاوم "قوات الفجر"، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/4/26؛ والجماعة الإسلامية تزّف ثلاثة شهداء في مواجهة الاحتلال الصهيوني، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/3/10.

[117] إطلاق عشرات الصواريخ من لبنان على إسرائيل وتل أبيب تبحث احتمال تورط طهران، الجزيرة.نت، 2023/4/6.

[118] أضرار كبيرة جرّاء إطلاق صواريخ من لبنان على شمال كيان العدو، موقع قناة المنار، 2023/4/6، في: https://almanar.com.lb/10510348

[119] باسيل خلال إفطار في جبيل: نرفض أن يأتي أحد ويستعمل أرضنا ليبعث برسائل، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/4/12.

[120] منذ طوفان الأقصى.. هذه أبرز عمليات القسام من لبنان تجاه إسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/2/29.

[121] عرض "القسام" مشاهد لإطلاق صواريخ من جنوب لبنان.. التوقيت والدلالات، قدس برس، 2024/5/3، انظر: https://qudspress.com/131092

[122] "الجهاد الإسلامي" تعلن تنفيذ عملية ضد إسرائيل من جنوب لبنان واستشهاد مقاومين، **القدس العربي**، 2023/10/9؛ ومقتل 3 من "سرايا القدس" بقصف إسرائيلي على جنوب لبنان، **الشرق الأوسط**، 2024/5/8.

[123] "توريط لبنان".. ميقاتي يدين انفجار ضاحية بيروت الجنوبية، سكاي نيوز عربية، 2024/1/2؛ وإدانات بلبنان لاغتيال العاروري ورفاقه واليونيفيل تحذر من عواقب التصعيد، الجزيرة.نت، 2024/1/3.

[124] منذ طوفان الأقصى.. هذه أبرز عمليات القسام من لبنان تجاه إسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/2/29.

[125] الجماعة الإسلامية تدين اغتيال القائد صالح العاروري، موقع الجماعة الإسلامية في لبنان، 2024/1/2.

[126] تمت عملية الإحصاء استناداً إلى ما تم توثيقه من أخبار وبيانات في الفترة من 2023/10/7 إلى 2024/6/12، من قبل قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

[127] للمزيد انظر: البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 43، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022/12/9، في: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Declaration43.aspx؛ والبيان الختامي للاجتماع الوزاري التشاوري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأردن، ومصر، والعراق، وكالة وفا، 2023/4/15، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/69535؛ والبيان الختامي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في دورته الـ 156، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/6/11، في: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-6-11-1.aspx؛ والبيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 44، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/12/5، في: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-12-5-2.aspx

[128] المرجع نفسه.

[129] صحيفة **اللواء**، بيروت، 2022/4/15، انظر: https://aliwaa.com.lb؛ وموقع قناة روسيا اليوم، 2022/5/29.

[130] عربي 21، 2023/1/7. وانظر أيضاً:

Overwhelming majority in Arab states want democracy but reject recognition of Israel, site of Jewish News, 6/1/2023, https://www.jewishnews.co.uk/overwhelming-majority-in-arab-states-want-democracy-but-reject-recognition-of-israel/

[131] الجزيرة.نت، 2023/5/24. وانظر أيضاً:

Haaretz, 24/5/2023.

[132] **الشرق الأوسط**، 2022/10/17.

[133] للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2022/4/16؛ وموقع أخبار الأمم المتحدة، 2022/4/15، في: https://news.un.org/ar/story/2022/04/1099962؛ ووكالة واس، 2023/3/28، في: https://www.spa.gov.sa/w1880672؛ ووكالة واس، 2023/4/5، في: https://www.spa.gov.sa/w1884230

[134] **الشرق الأوسط**، 2023/8/12؛ ووكالة وفا، 2023/9/26، في: https://images.wafa.ps/album/Details/8383

[135] **الشرق الأوسط**، 2023/9/25.

[136] للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2022/4/20؛ ووكالة الأناضول، 2022/5/5؛ ووكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2022/5/30؛ والجزيرة.نت، 2022/5/29؛ وصحيفة **القبس**، الكويت، 2023/10/29؛ وموقع وزارة الخارجية العمانية، 2023/11/29، انظر: https://www.fm.gov.om/

[137] قدس برس، 2022/2/2. وانظر أيضاً:
Interview: Qatar's FM rules out normalization with Israel, Syria, site of Axios, 2/2/2022, https://www.axios.com/2022/02/02/qatar-rules-normalization-with-israel-syria

[138] وكالة وفا، 2023/7/26، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/75559

[139] للمزيد انظر: المنح المالية، لجنة إعادة إعمار غزة، موقع وزارة الخارجية القطرية، في: https://q-grc.ps/grants#nav18؛ ووكالة الأناضول، 2022/1/21؛ و**القدس العربي**، 2022/3/25.

[140] **الشرق الأوسط**، 2022/4/19؛ وموقع العين الإخبارية، 2022/5/30، في: https://al-ain.com/article/1653903489

[141] وكالة الأناضول، 2022/4/21.

[142] للمزيد انظر: البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 43، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022/12/9؛ والبيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 44، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/12/5.

[143] فلسطين الآن، 2023/8/13.

[144] **القدس العربي**، 2023/4/18.

[145] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/9/24، في: https://palinfo.com/?p=298012

[146] الجزيرة.نت، 2022/8/12.

[147] قدس برس، 2022/1/5، في: https://qudspress.com/v1/index.php?page=show&id=74727

[148] موقع حركة حماس، 2022/10/19.

[149] وكالة الأناضول، 2023/4/26.

[150] Saudi pauses talks on normalisation with Israel, site of The Economic Times, 14/10/2023, https://ecoti.in/TvDTjZ

[151] للمزيد انظر مقال المبعوث الأمريكي السابق إلى الشرق الأوسط دينيس روس في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، انظر: دينيس روس: مسؤولون عرب أكدوا لي أنه لا بد من تدمير حماس، الجزيرة.نت، 2023/10/29. وانظر أيضاً:
Dennis Ross, I Might Have Once Favored a Cease-Fire With Hamas, but Not Now, *The New York Times*, 27/10/2023, https://www.nytimes.com/2023/10/27/opinion/hamas-war-gaza-israel.html?s=08

[152] محسن محمد صالح، الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة.. حضيض جديد، الجزيرة.نت، 2023/11/23، في: https://aja.ws/jq7hng

[153] براءة درزي، "الموقف العربي الرسمي من طوفان الأقصى والعدوان على غزة: الدلالات والتداعيات،" مؤسسة القدس الدولية، كانون الثاني/ يناير 2024.

[154] البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ44، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2023/12/5.

[155] **القدس العربي**، 2023/10/27.

[156] وكالة واس، 2023/10/7، في: https://www.spa.gov.sa/101a47741br

[157] للمزيد انظر: الجزيرة.نت، 2023/10/21، في: https://aja.me/hico1v

[158] **الشرق الأوسط**، 2023/11/2.

[159] الجزيرة.نت، 2023/10/7، في: https://aja.me/4z1a2k

[160] انظر خطاب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال افتتاح الدورة الـ 52 لمجلس الشورى القطري، الجزيرة.نت، 2023/10/24.

[161] **القدس العربي**، 2023/11/11.

[162] انظر كلمة نائب مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة الوزير المفوَّض فيصل العنزي أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة تحت البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار، وكالة كونا، 2023/10/12، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3116040&language=ar

[163] صحيفة **الوطن**، الكويت، 2023/10/12.

[164] الجزيرة.نت، 2023/10/31.

[165] صحيفة **الجريدة**، الكويت، 2023/10/15، في: https://www.aljarida.com/article/41130

[166] موقع الخليج أونلاين، 2023/10/8، في: https://khaleej.online/XAWRb4

[167] الجزيرة.نت، 2023/10/7، في: https://aja.me/4z1a2k

[168] Uae Statement at the UN Security Council Open Debate on the Situation in the Middle East, Including the Palestinian Question, site of Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations, 24/10/2023, https://uaeun.org/statement/uae-unsc-mepp-24oct/

[169] موقع وزارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، 2023/10/8، في:
https://www.mofa.gov.ae/ar-AE/MediaHub/News/2023/10/8/8-10-2023-UAE-population

[170] وكالة الأناضول، 2023/10/9.

[171] Reuters, 4/11/2023, https://reut.rs/3P56UDv

[172] وكالة أنباء الإمارات (وام)، 2023/12/13، في: https://wam.ae/a/12m0qtv. وانظر أيضاً:
The Wall Street Journal, 12/12/2023, https://on.wsj.com/4caeYNk

[173] موقع وزارة الخارجية البحرينية، 2023/10/9، انظر: https://www.mofa.gov.bh/ar

[174] CNN بالعربية، 2023/11/17، في: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/11/17/bahrain-crown-prince-hamas-attacks-barbaric؛ والجزيرة.نت، 2023/11/18. وانظر أيضاً:
The IISS Manama Dialogue, Keynote Address, Friday 17 November 2023, site of International Institute for Strategic Studies (IISS), 17/11/2023, https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/files/manama-dialogue-delta/2023/final/keynote/hrh-prince-salman-bin-hamad-bin-isa-al-khalifa_keynote-address.pdf

[175] Saudi pauses talks on normalisation with Israel, The Economic Times, 14/10/2023.

[176] البحرين تعلن مغادرة سفير إسرائيل ووقف العلاقات الاقتصادية معها، موقع قناة الحرة، 2023/11/2.

[177] Reuters, 24/11/2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/bahrain-seeks-balance-anger-over-gaza-with-ties-israel-us-2023-11-24

[178] i24NEWS، 2023/11/1. وانظر أيضاً:
Site of European Jewish Press, 30/10/2023,
https://ejpress.org/are-the-abraham-accords-stronger-thant-the-war-between-israel-and-hamas

[179] عرب 48، 2023/12/16؛ وانظر:
UAE-Israel land corridor operating despite war, site of Jewish News Syndicate (JNS), 14/12/2023, https://www.jns.org/uae-israel-land-corridor-operating-despite-war; and Israeli tech co says land transport platform can thwart Houthis, Globes, 26/12/2023, https://en.globes.co.il/en/article-trucknet-offers-tech-platform-to-thwart-houthi-threat-1001466172

[180] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2023/12/16، في:
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=266010&lang=ar&name=news

[181] **القدس العربي**، 2023/12/28. وانظر أيضاً:
Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 24/12/2023, https://www.israelnationalnews.com/news/382460

[182] **الشرق الأوسط**، 2022/3/4. وانظر أيضاً:
"Absolute Power," *The Atlantic* magazine, April 2022 Issue, https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2022/04/mohammed-bin-salman-saudi-arabia-palace-interview/622822/

[183] الجزيرة.نت، 2022/2/24.

[184] عربي 21، 2022/5/25.

[185] **الشرق الأوسط**، 2023/1/20. وانظر أيضاً:

Saudi Arabia Says a Palestinian State Is Key to Ties With Israel, site of Bloomberg, 19/1/2023, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-19/saudi-arabia-says-a-palestinian-state-is-key-to-ties-with-israel

[186] عربي 21، 2022/7/13.

[187] عرب 48، 2023/1/19؛ وعرب 48، 2023/5/17.

[188] عرب 48، 2022/5/30.

[189] عرب 48، 2023/8/30.

[190] **القدس العربي**، 2023/8/29. وانظر أيضاً:

The Wall Street Journal, 29/8/2023, https://on.wsj.com/3wB3Mcj

[191] **العربي الجديد**، 2022/5/29. وانظر أيضاً:

Israel Hayom, 29/5/2022.

[192] وكالة وطن، 2023/5/22، في: https://www.wattan.net/ar/news/403681.html

[193] عرب 48، 2023/9/10.

[194] عرب 48، 2023/7/21.

[195] وكالة الأناضول، 2023/9/26.

[196] **القدس العربي**، 2023/10/3.

[197] عرب 48، 2023/10/4.

[198] **القدس العربي**، 2023/7/12.

[199] صفحة هيئة الطيران المدني السعودي (@ksagaca)، إكس/ تويتر، 2022/7/15، انظر: https://x.com/ksagaca

[200] عرب 48، 2022/7/15.

[201] انظر: **القدس العربي**، 2022/8/4؛ وعرب 48، 2023/2/26.

[202] **الخليج**، 2022/1/12.

[203] زيارة غير مسبوقة.. وفد من المجلس الوطني الإماراتي في الكنيست، موقع شبكة التلفزيون العربي، 2022/2/7، في: https://www.alaraby.com/

[204] **الشرق الأوسط**، 2022/1/26.

[205] الجزيرة.نت، 2022/1/30.

[206] Reuters, 31/1/2022, https://reut.rs/3P5LG8J

[207] وكالة وام، 2022/6/9، في: https://wam.ae/a/hszrewb1

[208] **الشرق الأوسط**، 14 و2022/9/15؛ والخليج، 2022/9/16.

[209] **القدس العربي**، 2022/12/2؛ و**القدس العربي**، 2023/3/31؛ وصفحة سفارة الإمارات في تل أبيب (@UAEinIsrael)، إكس/ تويتر، انظر: https://twitter.com/UAEinIsrael؛ ووكالة وام، 2022/5/6؛ وصفحة السفير الإسرائيلي لدى أبو ظبي أمير حايك Amir Hayek (@HayekAmir)، انظر: https://twitter.com/hayekamir?lang=ar

[210] للمزيد انظر: **القدس**، 2022/3/4؛ و**القدس العربي**، 2022/3/16؛ و**الخليج**، 2022/7/27؛ وموقع قناة روسيا اليوم، 2023/10/11؛ والشرق الأوسط، 2023/11/1.

[211] **القدس العربي**، 2022/1/11.

[212] عرب 48، 2022/12/9.

[213] وكالة وام، 2023/2/17، في: https://www.wam.ae/ar/details/1395303130100

[214] **القدس العربي**، 2022/4/17.



[215] **الشرق الأوسط**، 2022/2/15.

[216] صحيفة **الأيام**، المنامة، 2022/2/15، انظر: https://www.alayam.com؛ ووكالة الأنباء البحرينية (بنا)، 2022/2/15، في: https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=646628

[217] وكالة بنا، 2022/3/28، في: https://www.bna.bh/ArchiveDetails.aspx?archiveId=652213

[218] عرب 48، 2022/6/26؛ وانظر أيضاً:
The Wall Street Journal, 26/6/2022, https://on.wsj.com/49WXqlS

[219] **القدس العربي**، 2022/12/15.

[220] الجزيرة.نت، 2022/6/10، في: https://aja.me/93zgi1

[221] عرب 48، 2022/1/17.

[222] رئيس الوزراء الإسرائيلي: "إسرائيل مستعدة لتزويد الإمارات العربية المتحدة بالمساعدة الاستخباراتية والأمنية"، i24NEWS، 2022/1/18.

[223] **القدس العربي**، 2022/1/19؛ والجزيرة.نت، 2022/2/2؛ وانظر أيضاً:
Israel offers to help UAE bolster defenses after Houthi attacks, Axios, 2/2/2022, https://www.axios.com/2022/02/02/israel-uae-bolster-defenses-houthi-attacks-yemen

[224] **العربي الجديد**، 2022/6/29. وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 28/6/2022, https://www.jpost.com/breaking-news/article-710586

[225] إسرائيل تعتزم إنشاء "قبة حديدية سيبريانية" معززة بالذكاء الاصطناعي بشراكة مع المغرب والإمارات، i24NEWS، 2023/7/4.

[226] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/1/3، في: https://palinfo.com/?p=120416. وانظر أيضاً:
Elbit Systems Emirates Awarded $53 Million Contract to Supply DIRCM and Airborne EW Self Protection Systems to the UAE, site of Elbit Systems, 3/1/2022, https://elbitsystems.com/pr-new/elbit-systems-emirates-awarded-53-million-contract-to-supply-dircm-and-airborne-ew-self-protection-systems-to-the-uae

[227] قدس برس، 2022/1/28، في: https://qudspress.com/v1/index.php?page=show&id=75533؛ وانظر أيضاً:
The Wall Street Journal, 5/2/2022, https://on.wsj.com/48DFY4D

[228] Reuters, 22/9/2022, https://reut.rs/48Cq5vl

[229] عرب 48، 2023/2/20.

[230] إسرائيل تشارك بالمناورات التي يقودها الأسطول الخامس الأمريكي بمشاركة دول عربية، i24NEWS، 2022/2/1.

[231] الجزيرة.نت، 2022/10/27.

[232] عرب 48، 2022/6/27.

[233] الجزيرة.نت، 2022/2/21، في: https://aja.me/u1t1mu

[234] الجزيرة.نت، 2022/2/2.

[235] البحرين و"إسرائيل" توقعان اتفاقية تعاون أمني، موقع الخليج أونلاين، 2022/2/3، في: http://khaleej.online/JMBeP7

[236] الجزيرة.نت، 2022/2/9، في: https://aja.me/8k6jhv

[237] Reuters, 11/11/2023, https://reut.rs/3uLfXml

[238] راتشنا أوبال وليزا بارينجتون، "الإمارات وإسرائيل... علاقات اقتصادية تصمد أمام التوترات السياسية،" موقع سويس إنفو، 2023/4/3، انظر: https://www.swissinfo.ch/ara/

[239] **القدس العربي**، 2023/7/12.

[240] صفحة وزارة الخارجية الإماراتية MoFA (@mofauae)، إكس/ تويتر، 2023/9/15، في: https://x.com/mofauae/status/1702787584751993149

[241] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[242] راتشنا أوبال وليزا بارينجتون، "الإمارات وإسرائيل... علاقات اقتصادية تصمد أمام التوترات السياسية،" سويس إنفو، 2023/4/3.

[243] صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2022/6/6.

[244] وكالة وام، 2023/3/30، في: https://wam.ae/a/hszrgs5r

[245] **القدس**، 2022/1/23.

[246] **الخليج**، 2022/11/8.

[247] الجزيرة.نت، 2023/5/25؛ ووكالة الأناضول، 2023/8/14.

[248] وكالة وام، 2022/4/3، في: https://wam.ae/a/hszrehes

[249] موقع وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، 2023/1/4، في: https://www.gov.il/ar/departments/news/diamond_2022

[250] الجزيرة.نت، 2022/9/20، في: https://aja.me/vimepr

[251] **القدس العربي**، 2022/10/20.

[252] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

[253] وكالة الأنباء العراقية (واع)، 2022/5/26، في: https://www.ina.iq/156976--.html

[254] وكالة واع، 2022/7/15، في: https://www.ina.iq/160834--.html

[255] وكالة واع، 2022/5/26.

[256] **الشرق الأوسط**، 2022/5/27.

[257] الجزيرة.نت، 2022/3/29، في: https://aja.me/vpdp99

[258] **الشرق الأوسط**، 2023/5/5.

[259] فلسطين الآن، 2023/8/13.

[260] **اليوم السابع**، 2023/12/24.

[261] الجزيرة.نت، 2023/10/20، في: https://aja.me/5ev585

[262] **الخليج**، 2023/12/21.

[263] الأحزاب اليمنية تدين التطبيع مع إسرائيل وتعتبره خروجاً عن الإجماع العربي والإسلامي، موقع الإصلاح نت – الموقع الإلكتروني لحزب التجمع اليمني للإصلاح، انظر: https://alislah-ye.net/nprint.php?sid=6657

[264] **القدس العربي**، 2021/2/3.

[265] عمّار الأشول، إسرائيل والمجلس الانتقالي في جنوب اليمن: واقع العلاقة وآفاقها، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2021/3/10.

[266] The Israeli assassin who teamed up with Mohammad Dahlan, Ynet News, 17/10/2018, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5372648,00.html

[267] الحوثي: إذا تدخل الأميركي بشكل مباشر نحن مستعدون للمشاركة بالقصف، موقع قناة العالم، 2023/10/10.

[268] الجزيرة.نت، 2023/11/19.

[269] **القدس العربي**، 2023/12/17.

[270] قناة السويس، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2022/8/5، انظر: https://www.sis.gov.eg/Story/238709/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3?lang=ar

[271] تقرير يرصد تأثير هجمات الحوثيين في البحر الأحمر على الموانئ الإسرائيلية، موقع قناة روسيا اليوم، 2024/2/20.

[272] Red Sea tensions: Maritime traffic in Suez at a crawl, more than doubles in Cape of Good Hope, Anadolu Agency, 27/5/2024, https://www.aa.com.tr/en/economy/red-sea-tensions-maritime-traffic-in-suez-at-a-crawl- more-than-doubles-in-cape-of-good-hope/3231794

[273] وزيرة التخطيط المصرية: تراجع إيرادات قناة السويس 50%، العربية.نت، 2024/4/28.

[274] بالأرقام: حصاد جبهة الإسناد اليمنية لفلسطين، موقع الخنادق، 2024/3/8، انظر: https://alkhanadeq.org.lb/

[275] عرب 48، 2024/5/21. وانظر أيضاً: **القدس العربي**، 2024/5/29.

[276] Statement from Secretary of Defense Lloyd J. Austin III on Ensuring Freedom of Navigation in the Red Sea, site of U.S. Department of Defense, 18/12/2023, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3621110/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-ensuring-freedom-of-n

[277] US Navy has spent $1 billion on munitions to thwart attacks in Middle East, US Navy Secretary says, site of Cable News Network (CNN), 16/4/2024, https://edition.cnn.com/middleeast/live-news/israel-hamas-war-gaza-news-04-16-24#h_a9d38b12f9179c55f744510a712bcec1

[278] **الشرق الأوسط**، 2024/1/17.

[279] موقع أخبار الأمم المتحدة، 2024/1/10، في: https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127557

[280] الحوثي: استهدفنا 90 سفينة وسط اعتراف أمريكي بريطاني بعجزهم التام عن وقف هجماتنا، موقع مصراوي، 2024/4/4، انظر: https://www.masrawy.com/

[281] الجزيرة.نت، 2024/2/22.

[282] **القدس العربي**، 2023/12/16.

[283] التحالف الوطني يندد بجرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني في غزة ويدين التواطؤ الدولي، الإصلاح نت، 2023/10/17، في: https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=10739

[284] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/12/5.

[285] **العربي الجديد**، 2022/5/28. وانظر أيضاً:
Israel Hayom, 28/5/2022.

[286] الجزيرة.نت، 2022/12/5.

[287] الجزيرة.نت،2022/2/12.

[288] **الشرق الأوسط**، 2022/1/20.

[289] رأي اليوم، 2022/9/23.

[290] عرب 48، 2022/11/14.

[291] **الأيام**، رام الله، 2023/2/3.

[292] وكالة الأناضول، 2023/2/2.

[293] **الشرق الأوسط**، 2023/2/4.

[294] **الشرق الأوسط**، 2023/2/4.

[295] المرجع نفسه.

[296] الجزيرة.نت، 2023/4/19.

[297] الجزيرة.نت، 2023/4/24.

[298] المرجع نفسه.

[299] الجزيرة.نت، 2023/4/19.

[300] الجزيرة.نت، 2023/5/8.

[301] **العربي الجديد**، 2023/4/24.

[302] *The Jerusalem Post*, 17/7/2023.

[303] **الشرق الأوسط**، 2022/3/12.

[304] i24NEWS، 2023/2/22.

[305] **الشرق الأوسط**، 2022/7/22.

[306] **الشرق الأوسط**، 2022/8/6.
[307] موقع الجيش الإسرائيلي، 2022/9/13.
[308] 3 اتفاقيات جديدة بين المغرب وإسرائيل، موقع قناة الحرة، 2023/5/29.
[309] بي بي سي، 2023/6/7.
[310] وكالة الأناضول، 2023/6/8.
[311] **الشرق الأوسط**، 2023/6/16.
[312] موقع منصة مقاطعة، 2023/6/24، في: https://boycott4pal.net
[313] **القدس العربي**، 2022/3/25.
[314] انعقاد الاجتماع الأول للجنة تتبع التعاون المغربي الإسرائيلي في مجال الدفاع، وكالة المغرب العربي للأنباء، 2023/1/17، انظر: https://www.mapnews.ma/ar
[315] **العربي الجديد**، 2023/10/24.
[316] تقرير: المغرب يتعاقد مع شركة إسرائيلية لشراء أنظمة صواريخ دفاعية بقيمة 500 مليون دولار، i24NEWS، 2022/2/14.
[317] المغرب يفاوض إسرائيل على "صاروخ دليلة"، موقع قناة روسيا اليوم، 2022/5/7.
[318] إسرائيل تبيع 150 طائرة مسيرة للمغرب، موقع ديفنس هير DEFENSE HERE، 2022/9/29، انظر: https://www.defensehere.com/ar/
[319] أنظمة إلبيت وراجمات بولس.. المغرب يعمق ترسانته العسكرية بأسلحة إسرائيلية، موقع الخليج الجديد، 2023/2/24، انظر: https://thenewkhalij.news/
[320] تفاصيل حصول المغرب على أنظمة إلكترونية واستخباراتية من إسرائيل، موقع صحيفة هسبريس الإلكترونية، المغرب، 2022/11/6، انظر: https://www.hespress.com/
[321] عربي 21، 2023/3/20.
[322] موقع مغرس (مغرب برس)، 2022/11/17، في: https://www.maghress.com/assahifa/119916
[323] فرنسا تسعى لكتابة "فصل جديد" في علاقاتها مع المغرب، موقع الشرق، 2023/8/6، انظر: https://asharq.com/
[324] منصة مقاطعة، 2023/7/29.
[325] منصة مقاطعة، 2023/10/1.
[326] منصة مقاطعة، 2023/6/18.
[327] موقع مدار 21، 2023/6/30، في: https://madar21.com/166447.html
[328] اليوم السابع، 2023/10/7.
[329] الملك: إسرائيل تتمادى في عدوانها السافر على المدنيين، موقع صوت المغرب، 2023/11/11، انظر: https://www.thevoice.ma
[330] وزير الخارجية العبري هاجم المملكة، موقع صحيفة الصحيفة، المغرب، 2023/10/29، انظر: https://www.assahifa.com
[331] وكالة وفا، 2023/10/18.
[332] رغم العدوان على غزة.. لهذا لن يقطع المغرب علاقاته مع إسرائيل، الخليج الجديد، 2023/11/30.
[333] الحرب ضد غزة واستياء الشارع المغربي، موقع إذاعة مونت كارلو الدولية، 2023/11/24، انظر: https://www.mc-doualiya.com
[334] كيف ينظر مواطنو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التطبيع مع إسرائيل؟، موقع شبكة الباروميتر العربي، 2022/9/12، انظر: https://www.arabbarometer.org/ar
[335] موقع عربي 21، 2022/5/5.
[336] ثابت العمور، تحوّل خطاب حزب العدالة والتنمية المغربي من التطبيع: صحوة أم مناورة سياسية؟، موقع قناة الميادين، 2023/1/25.

337 وكالة الأناضول، 2023/7/25.

338 وكالة الأناضول، 2023/10/28.

339 موقع العمق المغربي، 2023/11/22، في: https://al3omk.com/889456.html

340 **العربي الجديد**، 2022/1/27.

341 **القدس العربي**، 2022/2/16.

342 وكالة الأناضول، 2022/5/17.

343 وكالة الأناضول، 2023/5/1.

344 الأناضول تنشر نص "إعلان الجزائر" للمصالحة الفلسطينية، وكالة الأناضول، 2023/10/13.

345 عاطف الجولاني، ورقة سياسات: فرص "إعلان الجزائر" في إنجاز المصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022/11/10.

346 المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/10/29.

347 **القدس العربي**، 2023/11/6.

348 وكالة سما، 2023/10/8.

349 الجزيرة.نت، 2023/12/28.

350 **القدس العربي**، 2023/10/13.

351 **القدس العربي**، 2023/10/13.

352 **القدس العربي**، 2023/10/24

353 **القدس العربي**، 2023/12/7.

354 **القدس العربي**، 2024/3/29.

355 عربي 21، 2024/4/18.

356 الجزيرة.نت، 2023/8/27.

357 **القدس**، 2023/8/28.

358 i24NEWS، 2023/8/28.

359 الجزيرة.نت، 2023/8/29.

360 الجزيرة.نت، 2023/8/28.

361 الجزيرة.نت، 2023/8/28.

362 **القدس العربي**، 2023/8/28.

363 الجزيرة.نت، 2023/8/28.

364 وكالة الأناضول، 2023/10/25.

365 **القدس العربي**، 2024/2/23.

366 **العربي الجديد**، 2023/11/3.

367 المرجع نفسه.

368 **القدس العربي**، 2023/11/2.

369 وكالة الأناضول، 2023/10/18.

370 **القدس العربي**، 2023/10/9.

371 **القدس العربي**، 2023/11/5.

372 وكالة وفا، 2023/10/9.

373 **العربي الجديد**، 2024/1/11.

374 **القدس العربي**، 2023/11/23.

375 **العربي الجديد**، 2023/10/26.

[376] **القدس العربي**، 2023/12/19.
[377] وكالة الأناضول، 2023/3/9.
[378] وكالة الأناضول، 2023/3/28.
[379] التطبيع مع موريتانيا... فشل إسرائيلي جديد، موقع قناة الميادين، 2023/8/16.
[380] موقع قناة الميادين، 2022/7/10.
[381] **القدس العربي**، 2022/7/11.
[382] المرجع نفسه.
[383] عربي 21، 2022/10/14.
[384] موقع حزب النهج الديمقراطي العمالي (المغرب)، 2023/1/20، في: https://annahjaddimocrati.org/ar/11564
[385] **القدس العربي**، 2024/2/5.
[386] **العربي الجديد**، 2024/2/28.
[387] **العربي الجديد**، 2023/10/15.
[388] هسبريس، 2024/1/1.
[389] **القدس العربي**، 2023/10/19.
[390] **القدس العربي**، 2024/4/17.
[391] وقفة شعبية في نواكشوط رفضاً للتطبيع وتأكيداً لدعم القدس والمسجد الأقصى، وكالة إيران برس الدولية للأنباء، 2023/9/23، انظر: https://arabic.iranpress.com
[392] وكالة الأنباء الليبية، 2023/10/20، انظر: https://lana.gov.ly
[393] وكالة الأناضول، 2023/10/12.
[394] الجزيرة.نت، 2023/10/20.
[395] موقع صحيفة المدن الإلكترونية، 2023/10/20، انظر: https://www.almodon.com
[396] **القدس العربي**، 2023/11/24.
[397] وكالة وفا، 2022/7/31.
[398] قدس برس، 2023/8/11.
[399] CNN بالعربية، 2023/1/13.

الفصل السابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

تُعدُّ منظمة التعاون الإسلامي من أكبر التكتلات السياسية في العالم فهي تضُم 57 بلداً، ولا يخفى أن دول هذه المنظمة متباينة في مواقفها تجاه قضايا الأمة الإسلامية، ومنها القضية الفلسطينية. وبالتالي فمن الصعوبة بمكان تغطية مواقف دول هذه المنظمة جميعها في فصل واحد في هذا التقرير. ولذلك، سنقوم بتغطية مواقف وفعاليات هذه المنظمة؛ كما سنأخذ نموذجين هما تركيا وإيران ليكونا محل الدراسة؛ مع استعراض عام لأبرز المواقف في بعض الدول الأخرى كإندونيسيا وماليزيا وباكستان؛ وكذلك استعراض التفاعل الشعبي مع قضية فلسطين، وملف التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

من الواضح أن واقع منظمة التعاون الإسلامي ما هو إلا انعكاس لواقع الدول المتكتلة في هذه المنظمة؛ فكلما ازدادت التباينات السياسية بين هذه الدول كلما غابت فعالية هذه المنظمة. ومن الواضح بأن شرخ التباين بين هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية استمر في الاتساع خلال سنتي 2022–2023، خصوصاً مع موجة التطبيع بين دول إسلامية تُعدُّ مركزية ومؤثرة في تحديد سياسات منظمة التعاون التي لم تستطع أن تنصر القضية الفلسطينية في أزماتها المتكررة، ولم تسعَ بجدية لمنع الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2022–2023. لذا، فإن المراقب يكاد لا يلمس أي تغيير إيجابي في مواقف المنظمة، بل قد يقول البعض بأن التغيير ازداد سلبية، خصوصاً في ظلّ الحرب الصهيونية على قطاع غزة أواخر سنة 2023.

لا يمكن أن تتغيَّب المنظمة، التي كانت القضية الفلسطينية عموماً والقدس خصوصاً سبباً في إنشائها سنة 1969، عن تفاصيل الأحداث ولو بالإدانة التي اعتادت على ممارستها تجاه الاعتداءات الصهيونية، حيث دانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في كانون الثاني/ يناير 2022، مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات إخلاء وهدم منازل فلسطينية في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة. ورأت المنظمة، في بيان لها، أن ذلك يأتي في إطار سياسات التهويد والاستيطان الاستعماري والتهجير القسري للعائلات الفلسطينية، والاستيلاء على ممتلكاتها، ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف.[1]

ومن جهة أخرى، رحّبت المنظمة بالتقرير الذي صدر عن منظمة العفو الدولية "أمنستي" Amnesty International، الذي وصف الكيان الإسرائيلي بأنه دولة فصل عنصري، ورأت أن هذا التقرير يُشكّل وثيقة قانونية دولية تؤكد طبيعة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه وسياساته العنصرية ضدّ الشعب الفلسطيني. ودعت المنظمة أطراف المجتمع الدولي الفاعلة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان مساءلة "إسرائيل"، القوة القائمة بالاحتلال، على انتهاكاتها وجرائمها وسياساتها العنصرية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.[2]

وفي السياق ذاته، رحَّبت منظمة التعاون الإسلامي، بقرار القمة الإفريقية المتعلق "بتعليق منح إسرائيل صفة عضو مراقب في الاتحاد"، معتبرة أن ذلك ينسجم مع المواقف التاريخية لدول الاتحاد الإفريقي الداعمة للقضية الفلسطينية العادلة، والمناهضة لسياسات الاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي والفصل العنصري الذي تمارسه "إسرائيل" ضدّ الشعب الفلسطيني. وأكدت المنظمة أنه ينبغي عدم مكافأة الكيان الإسرائيلي، قوة الاحتلال، على انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.[3]

وفي إطار مركزية القضية الفلسطينية والقدس، شدَّد إعلان إسلام آباد، الصادر في ختام أعمال الدورة الـ 48 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في آذار/ مارس 2022، على دعمهم المبدئي والمتواصل، وعلى جميع المستويات، للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود سنة 1967، وعاصمتها القدس. وجدّدوا التأكيد على أن القدس الشريف تمثّل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المحتلة للدولة الفلسطينية. ودعوا المجتمع الدولي إلى حمل "إسرائيل"، على الامتناع عن جميع الممارسات الاستعمارية والالتزام بجميع القرارات الدولية بشأن مدينة القدس الشريف والامتناع عن جميع التدابير والممارسات والقرارات الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة ووضعها القانوني، من خلال تكثيف الأنشطة الاستيطانية اليهودية فيها والإبعاد القسري لسكانها العرب الفلسطينيين، والكفّ عن تدنيس المقدسات الإسلامية بما في ذلك الاعتداءات على القدس الشريف.[4]

وفي الاتجاه ذاته، أكد البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي على مستوى المندوبين الدائمين في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في نيسان/ أبريل 2022، لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، على أن لا أمن ولا استقرار إلا بتحرير القدس من الاحتلال، وبعودتها إلى الشعب الفلسطيني وأمتها الإسلامية. ورفضت المنظمة لمحاولات الاحتلال الإسرائيلي فرض التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى المبارك، وطالبت بالتحرك العاجل من المجتمع الدولي لوضع حدّ للانتهاكات الإسرائيلية بحق الأماكن المقدسة.[5]

لم تكن سنة 2023 أفضل مما كانت عليه سنة 2022 بالنسبة للقضية الفلسطينية، بل زادت الاعتداءات الصهيونية بعد تشكيل الحكومة الصهيونية الجديدة أواخر سنة 2022، وقد ضمّت هذه الحكومة الائتلافية أحزاب وشخصية يمينية متطرفة، مما زاد في هجمات المستوطنين على المقدسات والقرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، كما بات الخطر يُحدق بالمسجد الأقصى؛ خصوصاً مع الدعم الكامل الذي تَوفَّر للجمعيات الصهيونية التي تدعو إلى هدم الأوقاف الإسلامية في المسجد الأقصى وإعادة بناء الهيكل المزعوم مكانه.

أمام هذا الواقع، أكد مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على دعمه لمطلب فلسطين للحصول على صفة دولة كاملة العضوية في هيئة الأمم المتحدة، وجدَّد البيان الختامي الصادر عن الدورة الـ 17 للمؤتمر، الذي عُقد في العاصمة الجزائرية أواخر كانون الثاني/ يناير 2023، التأكيد على الدعم الثابت للقضية الفلسطينية وحماية القدس، وعلى دعم الشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وحقه في تقرير المصير والعودة لأراضيه. كما دعا البيان الفصائل الفلسطينية إلى مواصلة جهودها وتعزيزها من أجل التصدي لسياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته غير المشروعة.[6]

وعلى أثر قيام أحد وزراء الحكومة الصهيونية باقتحام المسجد الأقصى، عقدت المنظمة اجتماعاً استثنائياً مفتوح العضوية في 2023/5/24 في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، حيث رأى المجتمعون أن ما قام به الوزير الإسرائيلي خطوة استفزازية تمسّ بمشاعر ملايين المسلمين حول العالم وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وشدّد المجتمعون أيضاً على أنه لا سيادة لـ"إسرائيل" على القدس والمقدسات، وبأن شرقي القدس أرضٌ فلسطينية محتلة.[7]

ولعل أبرز التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال سنة 2023 معركة "طوفان الأقصى" التي بدأت في 2023/10/7، والتي قد تُعدُّ أكبر عدوان يشهده الشعب الفلسطيني منذ النكبة سنة 1948، وعلى الرغم من سقوط آلاف المدنيين في قطاع غزة وغالبيتهم من الأطفال والنساء، إلا أن المنظمة لم تعقد اجتماعها "الطارئ" على المستوى الوزاري إلا بعد أكثر من شهر من بداية العدوان، وهو ما يعكس عجز المنظمة عن دعم القضية الفلسطينية، وما يؤكد هذا العجز ما خرج به الاجتماع الذي لم يتعدّ التنديد والاستنكار والشجب دون القيام بأي خطوة عملية ولو بالحدِّ الأدنى، كإيصال المساعدات الضرورية لسكان قطاع غزة. وفي هذا السياق، أكد البيان الصادر عن القمة الطارئة على أهمية المحافظة على أرواح المدنيين كافة، وعدم استهدافهم بأي شكل من الأشكال، كما رفض البيان الدعوات لتهجير سكان قطاع غزة. وأعربت القمة عن استنكارها وأسفها الشديدين إزاء فشل مجلس الأمن الدولي، وعدم قدرته الاضطلاع بمسؤولياته باتخاذ قرار حاسم في سبيل إيقاف جرائم الحرب التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق

الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية. وأعاد البيان التأكيد على أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يتحقق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري وممارساته القمعية بحقّ الشعب الفلسطيني وبتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وتحديداً حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.[8]

ثانياً: تركيا

جاءت معركة "سيف القدس" في سنة 2021 في ظلّ استمرار القطيعة الديبلوماسية بين دولة الاحتلال وتركيا، وعلى الرغم من ذلك كان تقييم الكثيرين بأن موقف الأخيرة لم يرْقَ للمنتظر والمتوقع منها، وصدرت بعض الانتقادات لهذا الموقف من قِبل المقاومة الفلسطينية في حينه.

صدرت مواقف شاجبة للعدوان الإسرائيلي من مختلف الأطراف الرسمية والسياسية والحزبية في تركيا، تقدمها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan، الذي وصف دولة الاحتلال بأنها "دولة إرهاب"، واتهمها بارتكاب جرائم حرب،[9] ودعا لتدفيعها ثمن الجرائم التي ترتكبها،[10] وحمّل الدول التي دعمتها مسؤولية مشتركة عن تلك الجرائم.[11] وقال الرئيس التركي إن بلاده "ستدعم القدس كما دعمت أذربيجان"،[12] وقدَّم مقترحات وصفت بالجريئة بخصوص وضع مدينة القدس والقضية الفلسطينية عموماً؛ مثل إدارة المدينة من قِبل هيئة مُشكَّلة من الديانات السماوية الثلاث، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني.[13]

وقد هاتف الرئيس التركي كلاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، إضافة لاتصالات مع عدد من قيادات الدول العربية والإسلامية والعواصم الغربية ضمن حراك ديبلوماسي نشط لإيقاف العدوان الإسرائيلي.

وعلى الرغم من هذا الموقف المتقدم، إلا أنه بقي دون المأمول من أنقرة فلسطينياً فيما يبدو، فأكدت التصريحات المقيّمة للموقف التركي بعد الحرب على هذا المعنى، وطالبت بما هو أكثر، بما يتناغم مع اختلاف الحرب عن سابقاتها، وكذلك بما يليق بتركيا كدولة إقليمية رائدة ومسلمة وصديقة للشعب الفلسطيني. ففي كلمة له، أكَّد يحيى السنوار قائد حركة حماس في غزة على تقدير الموقف التركي مطالباً بالمزيد،[14] ولم تَرِدْ تركيا ضمن الدول التي خصّها هنية بالاسم ضمن من شكرهم في نهاية الحرب،[15] وإن كان أكَّد على تقدير الموقف التركي في مقابلة صحفية لاحقة.[16]

وجاءت معركة "طوفان الأقصى" في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في ظلّ ظروف مختلفة تماماً تمثَّلت بالتقارب وعودة العلاقات الديبلوماسية التركية مع دولة الاحتلال وعدد من الدول العربية. ولذلك كان سقف الموقف التركي مختلفاً عنه في المواجهات السابقة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، على الرغم من أن الحرب كانت استثنائية جداً في شكلها ودوافعها من جهة، وما اقترفته الآلة العسكرية للاحتلال في غزة من جرائم ومجازر ضدّ المدنيين والبنى التحتية من جهة ثانية.

السياسة الخارجية التركية:

كان موقف أنقرة في طوفان الأقصى وما صدر عنها من تصريحات سياسية رسمية تكريساً لمتغير مهم في السياسة الخارجية التركية في السنتيْن الأخيرتيْن، وترك أثره على عدد من ملفات السياسة الخارجية ومن بينها القضية الفلسطينية والعلاقات مع "إسرائيل".

فمنذ نهاية سنة 2020 وبداية سنة 2021، وتزامناً مع انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية ومجيء إدارة ديموقراطية، بدأت تركيا في مسار مختلف في السياسة الخارجية هدفه الرئيسي التهدئة وتدوير زوايا الخلاف مع مختلف القوى الإقليمية التي كانت علاقاتها فاترة أو متوترة معها في العقد الماضي، وتحديداً محور السعودية – الإمارات – مصر. وينسحب الأمر نفسه على دولة الاحتلال التي تراجعت العلاقات الديبلوماسية معها إلى الحدِّ الأدنى إثر سحب تركيا سفيرها لدى الاحتلال، وإعلان سفير الأخير شخصاً غير مرغوب به على أراضيها سنة 2018، بعد قرار الرئيس الأمريكي حينها دونالد ترامب نقل سفارة بلاده للقدس، واستشهاد عشرات الشبان الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في غزة خلال قمعها مسيرات العودة.

وقد شهدت السنتان 2022 و2023 وصول هذا المسار لذروته مع الدول العربية، فعادت العلاقات الديبلوماسية والسياسية مع الدول العربية المذكورة وغيرها لسابق عهدها، ورُتِّبَت لقاءات وزيارات متبادلة معها على مستوى رؤساء الدول. حيث التقى الرئيس التركي بنظيره المصري على هامش افتتاح مونديال كأس العالم في قطر، وزار أردوغان كلاً من السعودية والإمارات، كما استقبل كلاً من ولي العهد السعودية محمد بن سلمان ورئيس دولة الإمارات (ولي عهد أبو ظبي السابق) محمد بن زايد، ووزير الخارجية المصري سامح شكري في أنقرة.

كما شهدت سنة 2023 عودة العلاقات مع دولة الاحتلال وتبادل السفراء بشكل رسمي بعد سنوات من القطيعة، وبعد تأكيد الجانبَين وجود إرادة سياسية لدى كليهما للوصول بالعلاقات الثنائية إلى "حالة مستقرة" لا تنقطع مستقبلاً.

كانت سنة 2023 سنةً للسياسة الداخلية التركية بامتياز، حيث طغت عليها الملفات الداخلية التي بدأت بالزلزال المدمر في شباط/ فبراير، واستمرت مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المصيرية في أيار/ مايو، وما رافقها من تركيز على الملف الاقتصادي وقضية اللاجئين والأجانب على الأراضي التركية وما تبعها من إجراءات تشكيل الحكومة، بالإضافة إلى الاستعدادات للانتخابات المحلية في الربع الأول من سنة 2024.

وقد أسهم هذا الزخم للملفات السياسية الداخلية في استمرار واستقرار مسار التقارب مع مختلف الأطراف في المنطقة ومن بينها دولة الاحتلال، والتأكيد على الرغبة في تجنّب الأزمات في السياسة الخارجية، والسعي لجذب الاستثمارات الخارجية.

التطبيع مع الاحتلال:

قطعت تركيا علاقاتها الديبلوماسية مع دولة الاحتلال في سنة 2010 بعد العدوان على سفينة "مافي مرمرة Mavi Marmara" في المياه الدولية واستشهاد متضامنين أتراك، ثم أعادتها سنة 2016 في اتفاق لتطبيع العلاقات بين الجانبين. وفي أيار/ مايو 2018، طردت أنقرة السفير الإسرائيلي من أراضيها، وسحبت سفيرها بعد الاعتداء على مسيرات العودة في غزة وقتل عشرات الناشطين الفلسطينيين بالإضافة إلى قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس.[17]

بدأت منذ ذلك الحين أصوات في المعارضة تدعو لإعادة العلاقات الديبلوماسية مع الاحتلال والدول العربية الأخرى، التي شابتها أجواء سلبية أو متوترة في السنوات الماضية؛ وأُضيفت لها مع الوقت أصوات مقربة من الحزب الحاكم. الدوافع الرئيسية لهذا التوجه، أي استعادة العلاقات مع الاحتلال وتحسينها، تتمثل في تحرير الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة من ضغوط أزمات السياسة الخارجية، وتهدئة مختلف الملفات جذباً للاستثمارات، وتجنُّبُ أي هزات اقتصادية مستقبلاً بسبب مواقف في قضايا المنطقة، بالإضافة إلى توخي علاقات أفضل مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعادة العلاقات مع "إسرائيل"، والرغبة في التعاون مع الأخيرة في ملف غاز شرق المتوسط.[18] ذلك أن ملف شرق المتوسط تحول لملف ذي أولوية لدى صانع القرار التركي في السنوات القليلة الأخيرة، لملامسته أمن الطاقة من جهة، والتنافس الجيوسياسي في المنطقة من جهة ثانية. حيث كانت اليونان قد تصدرت محوراً ضمّ كلّاً من مصر ودولة الاحتلال إضافة لدول أخرى وأسس لاحقاً منتدى غاز شرق المتوسط لتقاسم ثروات المنطقة، متجاهلاً حقوق تركيا التي تملك السواحل الأطول على شرق المتوسط.[19] ومنذ ذلك الوقت تسعى تركيا لمواجهة هذا المحور أو خلخلته وكسب بعض أعضائه لطرفها، ومن ذلك ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا، وعرض أمر مشابه على مصر، ومحاولة إقناع دولة الاحتلال بتصدير غازها عبر تركيا لا اليونان.[20]

بدأت المساعي الأولى لإعادة العلاقات الديبلوماسية بين الجانبين عبر الاتصالات الهاتفية بين وزيرَي خارجية البلدين،[21] ثم زيارة وفود حكومية لتهيئة الأجواء لتطوير العلاقات.[22] ثم كانت الخطوة الأبرز في زيارة رئيس دولة الاحتلال إسحق هيرتزوج لأنقرة في آذار/ مارس 2022، والتي قال أردوغان عنها إنها "فرصة لإحياء التعاون في مجال الطاقة"، مؤكداً على إمكانية "التعاون في المجال الدفاعي"، كما عدَّها هيرتزوج نقطة تحول إيجابية في العلاقات بين الطرفين.[23] وخلال الزيارة، أكَّد أردوغان على دعم بلاده لحل الدولتين، ودعا هيرتزوج لتحسين ظروف الفلسطينيين قائلاً إنه شرح للأخير "حساسيات بلاده بخصوص القضية الفلسطينية"، بينما أقر الأخير بوجود خلافات بين الجانبين قد لا تحل تماماً لكن ينبغي ألا تَمنع تطوير العلاقات بينهما.[24]

استمر المسار بزيارة وزير الخارجية التركي آنذاك مولود تشاووش أوغلو Mevlüt Çavuşoğlu لدولة الاحتلال والضفة الغربية في أيار/ مايو 2022، والتي قال إنها "تهدف لتعزيز العلاقات مع إسرائيل"، وأكّد على وجود "العديد من الفرص لتحسين الشراكة في مجالات منها الزراعة والتكنولوجيا الفائقة والطاقة والسياحة".[25]

في تموز/ يوليو 2022، تبادل الجانبان الملحقَين الاقتصادي والتجاري،[26] وفي آب/ أغسطس 2022 اتَّفق الجانبان على تبادل السفراء،[27] والتقى أردوغان في أيلول/ سبتمبر 2022 برئيس وزراء الاحتلال يائير لابيد في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة،[28] وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2022 عيَّن شاكر أوزقان طورونلار Şakir Özkan Torunlar سفيراً لتركيا في تل أبيب،[29] وفي الشهر نفسه أعلن وزير دفاع الاحتلال بني جانتس عن استئناف التعاون الأمني بين الجانبين.[30]

قبل نهاية السنة، تلقّى أردوغان اتصالاً هاتفياً من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بعد سنوات من القطيعة، أكَّدا فيه على رغبة الجانبين في استعادة العلاقات والتعاون في مجال الطاقة.[31] وفي شباط/ فبراير 2023 استقبل أردوغان وزير خارجية الاحتلال إيلي كوهين وشكره على دعم "إسرائيل" لتركيا وتضامنها معها بعد الزلزال المدمر.[32] وفي أيلول/ سبتمبر 2023 التقى أردوغان بنتنياهو في "البيت التركي" في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو اللقاء الذي تقرر خلاله تبادل الزيارات دون تحديد مواعيد لها.[33]

خلال هذا المسار ركَّز السياسيون الأتراك على أن ملف غاز شرق المتوسط ركن رئيسي في عودة العلاقات، ونفوا مراراً أن تكون عودة العلاقات على حساب الموقف التركي من القضية الفلسطينية،[34] بل قالوا إن استعادة العلاقات مع الاحتلال هي لـ"الدفاع عن القضية الفلسطينية".[35] وحاولت أنقرة أن تظهر في موقف متوازن فشجبت الممارسات الإسرائيلية في

المسجد الأقصى مؤكدة أن القدس خط أحمر،[36] ودانت اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة ودعت لتحقيق دولي،[37] لكنها من جهة أخرى دانت عمليات لشبان فلسطينيين في "إسرائيل"، وعدَّتها على لسان أردوغان "إرهابية شنيعة"،[38] كما وصفت عملية أخرى بـ"الإرهابية" على الرغم من وقوعها في شرقي القدس.[39]

وفي حين أوقفت السلطات التركية خلية اغتيالات إيرانية قيل إن هدفها اغتيال شخصيات إسرائيلية على الأراضي التركية،[40] فقد فكَّكت في المقابل كذلك عدة خلايا وشبكات للموساد.[41] كما استقبلت أنقرة عدة مسؤولين من دولة الاحتلال، واستقبل أردوغان كذلك الرئيس الفلسطيني محمود عباس مؤكداً على أن بلاده لا يمكنها "القبول بالممارسات التي تهدف لتغيير الوضع التاريخي للأماكن المقدسة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى".[42]

طوفان الأقصى:

في 2023/10/7 أعلنت كتائب الشهيد عز الدِّين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، عن إطلاق عملية طوفان الأقصى التي تخلَّلها كسر الحدود والدخول للأراضي المحتلة سنة 1948، والإجهاز على قوة غزة التي تحاصر القطاع، والسيطرة على عدد من مستوطنات ما يسمى بغلاف غزة، والقتال فيها، والعودة للقطاع بعشرات الأسرى من جنود وضباط الاحتلال. كانت العملية مفاجئة لجميع الأطراف لا سيّما وأن شكلَها كان هجومياً ومبادراً، وبالتالي مختلفاً عن المواجهات السابقة بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية.

وقد عُدَّت العملية ضربة قوية للمنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، من حيث التخطيط والإعداد والتمويه، وكذلك من حيث التنفيذ وحصيلة الخسائر، على صعيد فقدان قوة الردع، وكذلك الخسائر البشرية المباشرة في الضباط والجنود وفي الآليات والمعدات. لأول مرة منذ عقود، أعلنت دولة الاحتلال حالة الحرب، واستدعت أكثر من 300 ألف من جنود الاحتياط.

وفي أول ردّ فعل تركي رسمي على العملية، دعا أردوغان "الإسرائيليين والفلسطينيين لضبط النفس، وتجنب الخطوات التي من شأنها تصعيد التوتر".[43] كما عبّر بيان صدر عن الخارجية التركية في اليوم نفسه عن "قلق تركيا العميق إزاء أعمال العنف والتوتر في إسرائيل"، كما دان البيان بشدة "إلحاق الخسائر في المدنيين"، داعياً الأطراف لضبط النفس، عارضاً المساعدة "بما تستطيع تركيا فعله".[44]

ومنذ الأيام الأولى التي تلت العملية، تباينت مواقف الأحزاب السياسية التركية المختلفة. ففي حين وصف حزب الشعب الجمهوري Republican People's Party، أكبر أحزاب المعارضة، حركة حماس بـ"المنظمة الإرهابية"،[45] ووصف الحزب الجيد İYİ PARTİ كذلك عملية 2023/10/7 بـ"العمل الإرهابي"، أيّدت الأحزاب الإسلامية المحافظة، مثل السعادة

Felicity Party والمستقبل Future Party والرفاه مجدداً Yeniden Refah Partisi والدعوة الحرة Free Cause Party، الجانب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية وحركة حماس على وجه التحديد بشكل مباشر وعلني.[46] أما المواقف والتصريحات الرسمية التركية فقد تركّزت على "رفض قتل المدنيين"،[47] والمطالبة بإطلاق سراح "الرهائن" لدى حماس،[48] والرغبة في لعب دور الوسيط بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي،[49] ودعوة "جميع الأطراف" للهدوء وعدم التصعيد. كما ركّزت وسائل الإعلام المقربة من الحكومة والحزب الحاكم، بالإضافة إلى المعارضة، على ضرورة بقاء تركيا على الحياد، وعدم تأييد طرف ضدّ آخر، ولعب دور الوساطة بشكل مشابه لدورها في الحرب الروسية – الأوكرانية. وادَّعت بعض التقارير الإعلامية، وخصوصاً في الإعلام العبري، بأن تركيا طلبت من قيادات حماس المقيمة على أراضيها مغادرتها، وهو ما نفاه الجانبان سريعاً.[50]

هذا الموقف التركي الرسمي المحسوب، كان مدفوعاً بعدة أسباب، أهمها:

1. شكل العملية الهجومي داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، أي داخل "دولة إسرائيل" بالنسبة لتركيا.
2. حجم الدعاية الإسرائيلية المضلِّلة في الأيام الأولى للعملية، ولا سيّما ادّعاءات قطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء وما إلى ذلك مما ثبت كذبه لاحقاً.
3. محاولة تجنب أي توتر في السياسة الخارجية يمكن أن يؤثر على علاقات أنقرة الخارجية وبالتالي على اقتصادها.
4. التمسك بمسار التطبيع والتقارب مع دولة الاحتلال.
5. قراءة أولية بأن العملية مدفوعة بقرار إيراني بهدف التأثير على مسار التقارب بين تركيا ودولة الاحتلال.
6. ربما ظنت أنقرة أنها بموقف محايد يسعى لدور الوسيط يمكن أن تؤثر في مسار الأحداث وتسهم في وقف العدوان.
7. رغبة أنقرة بالتناغم قدر الإمكان مع مواقف الدول العربية المؤثرة في القضية الفلسطينية، وتحديداً مصر والأردن والسعودية والإمارات، وعدم التفرد بقرارات وتوجهات يمكن أن تعود عليها بأثمان سياسية واقتصادية وربما أمنية، بالإضافة إلى تأثيرها على علاقاتها مع أطراف ثالثة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

لاحقاً، وتحديداً بعد بدء العملية الإسرائيلية البرية في قطاع غزة، تطوَّر الموقف الرسمي لتركيا باتجاه دعم أوضح للفلسطينيين وإدانة مباشرة للاحتلال. فقد دانت أنقرة استهداف

"إسرائيل" للمدنيين، وأسمت ما تفعله في غزة جرائم حرب،[51] ورفضت تصنيف حركة حماس "منظمة إرهابية"، وقالت إنها حركة تحرر وطني،[52] ثم أسمت دولة الاحتلال "دولة إرهاب"،[53] وتوعَّدت بمحاكمة نتنياهو، وتعهدت بطي صفحة التعامل معه.[54]

هذا التغيّر في الموقف الرسمي كان انعكاساً لعدة عوامل، أهمها:

1. حجم الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة، ولا سيّما ضدّ المدنيين.
2. انكشاف زيف البروباجندا Propaganda الإسرائيلية بخصوص عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7.
3. قراءة أكثر عمقاً لدوافع العملية المرتبطة بالقضية الفلسطينية وليس بإملاءات خارجية.
4. صمود المقاومة الفلسطينية في الميدان، وظهور أنها عصية على الانكسار والهزيمة والاستسلام.
5. تناغماً مع نبض الشارع التركي المتضامن مع الفلسطينيين ومقاومتهم.
6. تأثير أحزاب المعارضة التركية ولا سيّما المحافظة منها التي قدّمت مواقف مرتفعة السقف مقارنة بالحكومة، ما سبّب للأخيرة حرجاً وتخوفات بخصوص الانتخابات المحلية القريبة.
7. النبرة الإسرائيلية الحادة تجاه تركيا عموماً والرئيس أردوغان على وجه الخصوص. حيث هددت المؤسسات الأمنية لدولة الاحتلال باغتيال قيادات حركة حماس في عدة دول من بينها تركيا، وهو ما ردّ عليه جهاز الاستخبارات التركي بتحذير مباشر من مغبة الإقدام على خطوة من هذا القبيل،[55] وأكّد أردوغان نفسه بأن "إسرائيل" ستدفع الثمن إذا ما فعلت ذلك.[56] وقد أوقفت السلطات التركية 33 مشتبهاً به بالتعامل استخباراتياً مع "إسرائيل" خلال أيام الحرب.[57]

ولذلك، نظَّم حزب العدالة والتنمية The Justice and Development Party (Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP)) الحاكم مظاهرة حاشدة دعماً لغزة تحدّث فيها الرئيس أردوغان،[58] ونشطت الخارجية التركية في حراك ديبلوماسي مكثف، وتواصل وزير الخارجية هاكان فيدان Hakan Fidan مع قيادة حركة حماس واجتمع بها، واتصل أردوغان بهنية هاتفياً،[59] ونادت أنقرة بمسار سياسي يعتمد على فكرة الدول الضامنة مثل نموذج قبرص وجنوب القوقاز.[60]

ومن بين المواقف العملية التي أعلنت عنها تركيا؛ إلغاء زيارة أردوغان لدولة الاحتلال،[61] وتجميد الحوار بخصوص التعاون مع "إسرائيل" في مجال الغاز،[62] ولاحقاً استدعت أنقرة سفيرها في تل أبيب للتشاور، بعد أن كانت الأخيرة سحبت سفراءها من الدول العربية

والإسلامية تخوفاً من ردّات فعل شعبية، بعد مجزرة المستشفى الأهلي المعمداني.[63] أما مسار محاكمة نتنياهو الذي لوَّحت به تركيا مراراً، فلم تقدم فيه الحكومة على خطوة عملية، بينما تقدم محامون أتراك بطلب للمحكمة الجنائية الدولية باعتقال نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين آخرين.[64] وأكَّد الرئيس التركي على أن بلاده لن تصمت عن الانتهاكات الإسرائيلية التي وصفها بالإبادة، مؤكداً أنها ستواجه الولايات المتحدة والدول الداعمة للاحتلال.[65]

وبالمجمل، وباستثناء استدعاء السفير وإلغاء زيارة أردوغان وتجميد الحديث بخصوص الغاز، والتي تبدو كتطورات طبيعية بعد نشوب الحرب، إضافة لاستضافة أنقرة عشرات من الجرحى الفلسطينيين في مستشفياتها،[66] بقي الموقف التركي في عمومه لفظياً وخطابياً، على الرغم من أنه حتى بهذه الحدود ظلّ متقدماً على مواقف العديد من الدول العربية. وبالتالي، لم يصل الموقف التركي الرسمي إلى مساحات عملية مؤثرة متعلقة بخطوات قانونية رسمية لمحاكمة نتنياهو أو تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية، لتوصيف ما يحصل في غزة على أنه إبادة جماعية (الخطوة التي اتخذتها لاحقاً جنوب إفريقيا)، أو قطع العلاقات الديبلوماسية مع "إسرائيل"، أو التأثير على داعميها، أو الضغط بخصوص العلاقات التجارية والاقتصادية معها بما في ذلك الغاز الأذربيجاني الذي يمرّ لدولة الاحتلال عبر تركيا.

أكثر من ذلك، فقد أسقطت أصوات نواب حزبَيْ العدالة والتنمية الحاكم وحليفه الحركة القومية Nationalist Movement Party مقترحاً قدَّمته بعض الأحزاب المعارضة لتدقيق البرلمان التركي في البضائع التي ما زالت تُصَدَّر من تركيا للاحتلال في زمن الحرب، ومدى تأثيرها على الأوضاع في غزة.[67]

وفي ظلّ تراجع وتيرة الحراك الديبلوماسي التركي، وتراجع حديث أنقرة عن الوساطة، والاكتفاء بالحراك الجماعي مع دول عربية وإسلامية أخرى كأحد مخرجات القمة العربية – الإسلامية المشتركة في الرياض، ومع التزام أنقرة إلى حدٍّ كبير بسقف الدول العربية الرئيسية المؤثرة في القضية الفلسطينية، يبدو أنها تدَّخر ما يمكن لها وما تريد أن تلعبه من أدوار لمرحلة ما بعد وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب. والمقصود هنا عمليات الإغاثة التي تُجيدها تركيا؛ وقد حرّكت فعلاً عدداً من الحملات الإغاثية والطبية إلى مصر على مقربة من الحدود المصرية – الفلسطينية، وأعلنت عن نيتها بناء مستشفى ميداني داخل قطاع غزة؛ وعملية إعادة الإعمار التي تملك بخصوصها خبرة كبيرة وأداء موثوقاً؛ والمسار السياسي الذي يمكن أن ينشأ بعد انتهاء الحرب في غزة، والمرتبط بمقترحها وجود دول ضامنة للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وبحيث تكون هي ضمن الدول الضامنة للأخير.

فيما يتعلق بهذا المقترح، لم تعلن أنقرة حتى لحظة كتابة هذا التقرير عن الكثير من التفاصيل المتعلقة به، ويبدو أنه ما زال مقترحاً أولياً مطروحاً للنقاش مع عدة أطراف. لكنه يقوم على فكرة أساسية تقول إن وقف إطلاق النار بدون مسار سياسي موازٍ له سيعني تكرار المواجهات العسكرية والتصعيد مستقبلاً، وأن المسار السياسي ينبغي أن يقوم على حلّ الدولتين، لكن بمنطق مختلف هذه المرة. والمنطق الذي تطرحه تركيا هو أن يكون هناك وجود لدول وأطراف ثالثة في غزة خصوصاً والضفة الغربية أيضاً لفكِّ الاشتباك بين الجانبين، ومراقبة الأوضاع، وضمان عدم حصول تصعيد، على شاكلة قبرص (الدول الضامنة تركيا، واليونان، وبريطانيا)، وجنوب القوقاز بين أرمينيا وأذربيجان (الدول الضامنة روسيا وتركيا)، وبدرجة أقل سورية (الدول الضامنة تركيا وروسيا).

***

وبشكل عام، فقد سعت تركيا للفصل بين العلاقات مع "إسرائيل" وبين سياساتها تجاه الفلسطينيين. وهذا يعنى أن تركيا لن تتورع عن انتقاد دولة الاحتلال في حال عدوانها على الفلسطينيين أو المقدسات، لكن ذلك لن يؤدي بالضرورة لقطيعة بين الجانبين كما حصل سابقاً. وهذا تحديداً ما حدث في الفترة التي يغطيها التقرير. غير أن نتائج الانتخابات المحلية التركية التي أجريت في آذار/ مارس 2024، والتي مُني فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم بخسائر مؤلمة، وأعطت إشارات لعدم رضا الناخب التركي عن أداء الحزب الحاكم وأردوغان تجاه غزة وفلسطين؛ قد دفعت أردوغان وحكومته لاتخاذ إجراءات أكثر وضوحاً في دعم الفلسطينيين والمقاومة، وفي التصعيد ضدّ الجانب الإسرائيلي لدرجة تجميد العلاقات التجارية، ورفض استئنافها إلا بعد وقف العدوان على غزة، ودعم طلب جنوب إفريقيا ضدّ "إسرائيل" لدى محكمة الجنايات الدولية.

ثالثاً: إيران

قلبت معركة "طوفان الأقصى" التوقعات الاستراتيجية رأساً على عقب. فقد كانت القضايا التي شغلت الدوائر السياسية والأمنية والاستراتيجية طوال سنة 2022 وحتى لحظة الطوفان يوم 2023/10/7، هي أولاً عملية التطبيع المتنامي بين الدول العربية وبين الكيان الإسرائيلي، وكذلك توقعات ما ستفعله المملكة السعودية بشأن هذا التطبيع الذي يؤكد الجانب الإسرائيلي التقدم فيه، بحيث ساد الاعتقاد بأن المرحلة المقبلة هي مرحلة التحاق المزيد من الدول العربية والإسلامية بعملية التطبيع، والتي ستنعكس سلباً على أولوية قضية فلسطين بالنسبة إلى شعوب المنطقة. والحدث الثاني كان مواجهة جيش الاحتلال مع حركة الجهاد الإسلامي في معركة "وحدة الساحات" التي اندلعت في مطلع شهر آب/

أغسطس 2022، يُضاف إليها العمليات البطولية التي جرت في الضفة الغربية. ومن المهم أن نشير إلى أن فكرة "وحدة الساحات" سبق وأن شكّلت قلقاً لـ"إسرائيل"، التي اعترفت بصعوبة خوض حرب على أكثر من جبهة، وأنها "غير قادرة مطلقاً على احتمال أي مواجهة شاملة قد تضرب العمق الإسرائيلي من خلال العمل بوحدة الساحات الخارجية معاً".[68] وقال العقيد في الاحتياط كوبي ميروم Kobi Marom للقناة الـ 13 الإسرائيلية: "أعتقد أنّ هذه لن تكون صورة الحرب القادمة، فالتحدي يكمن في مواجهة حماس وحزب الله، لن تكون الحرب في ساحة واحدة بل ستكون في عدة ساحات، وأكبر بأضعاف، مع آلاف الصواريخ ضدّ الجبهة الداخلية ومئات الضحايا والأضرار".[69]

أما القضية الثالثة في سنة 2022، فكانت فشل التفاوض بين إيران والولايات المتحدة حول برنامج إيران النووي؛ ففي هذه السنة تواصلت المفاوضات النووية غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، من دون التوصل إلى أيّ نتيجة، وقد أكد بعض المسؤولين الإسرائيليين أنهم مارسوا الضغوط على إدارة بايدن لعدم توقيع هذا الاتفاق. كما استمرت أيضاً لغة الوعيد والتهديد بالحرب العسكرية ضدّ إيران من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، تحت ذريعة "الخيارات المفتوحة" لمنع إيران من امتلاك القنبلة النووية.

ومع تعثر هذه المفاوضات، تراجعت نسبياً التصريحات والتهديدات الإسرائيلية بعمل عسكري ضدّ هذا البرنامج. وعندما أصبح رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد مقتنعاً بأن الاتفاق أصبح غير مرجح بشكل متزايد، أعاد ترتيب أولويات تحديات الأمن القومي للتركيز على مواجهة المقاومة في الضفة الغربية، والحاجة الملحَّة لتعزيز السلطة الفلسطينية التي بدأت تفقد نفوذها بشكل متزايد.[70]

في الوقت نفسه، أعلن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي The National Security Council (NSC) إيال حولتا Eyal Hulata، أن إيران ما تزال تشكل التحدي الأمني الرئيسي الذي يواجه بلاده، "وهو تحدٍّ متعدد الأبعاد"، جاء ذلك خلال حديثه في مؤتمر نظّمه المعهد الإسرائيلي للديموقراطية The Israel Democracy Institute. وأضاف حولتا: "يُعتبر النووي الإيراني والأنشطة الإيرانية في المنطقة من القضايا الرئيسية التي تتصدر جدول أعمالنا".[71]

واغتنمت "إسرائيل" من جهة ثانية، حركة الاحتجاجات في إيران، بعد وفاة الشابة مهسا أميني Mahsa Amini، التي اندلعت في الأشهر الأخيرة من سنة 2022. فقد نقلت وسائل إعلام إسرائيلية، عن خبراء في تل أبيب، تشديدهم على ضرورة استغلال ما وصفوه بـ"احتجاج الحجاب في إيران"، من أجل إسقاط النظام.[72]

وما يستحق التوقف عنده، من أحداث مهمة وذات تأثير استراتيجي في سنة 2022، هو عودة العلاقات بين حركة حماس وسورية بعد قطيعة بضع سنوات. وقد تعرّضت هذه العودة إلى نقاشات وانتقادات في أوساط عدة فلسطينية وعربية. ومن المعلوم أن إيران وحزب الله في لبنان لعبا أدواراً مباشرة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين على قاعدة توحيد القوى كافة في مشروع المقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني. وقد بيّنت معركة "طوفان الأقصى" صوابية هذا الاتجاه على المستوى الاستراتيجي في توسيع جبهة المقاومة ضدّ "إسرائيل"، خصوصاً مع الحاجة بعد "طوفان الأقصى" إلى أوسع جبهة من الدعم والتأييد لحركة حماس وللشعب الفلسطيني في غزة.

وتابعت إيران رفضها وعلى مختلف المستويات لكل أنواع التطبيع مع العدو. فقد رأى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان Hossein Amir-Abdollahian أن "قيام بعض الدول الإسلامية على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، خيانة بحقّ القيَم الفلسطينية"، مؤكّداً بأن هذه الدول سوف تندم على فعلتها.[73] وفي يوم القدس العالمي، أكّد مرشد الثورة السيد علي خامنئي Ali Khamenei، أن "فلسطين بأجمعها تبدّلت إلى مسار المقاومة"، مشدِّداً على أنه "لا يمكن الوصول إلى أي حلّ بعيداً عن إرادة الشعب الفلسطيني، وهذا يعني سقوط كل الاتفاقات السابقة مع الاحتلال".[74]

محددات الموقف الإيراني:

1. تأكيد مركزية فلسطين في السياسة الخارجية الإيرانية، وخصوصاً فيما يتعلق بدعم المقاومة الفلسطينية، ورفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي.
2. المحدِّد الجيوسياسي، ورغبة إيران في تعزيز حضورها ونفوذها الإقليمي كقوة مركزية في المنطقة، وبالحفاظ على ما حققته من مكتسبات مهمة خلال السنوات السابقة.
3. الرغبة بالحفاظ على علاقات إيران الاستراتيجية مع القوى والحركات المحسوبة عليها أو المقربة منها في المنطقة، وخصوصاً تلك القوى المنتمية لخط المقاومة؛ والمحافظة على قوة ومكانة تلك الحركات، وضمان عدم خروجها من معادلة التأثير الإقليمي.
4. الرغبة بالحفاظ على منظومة الردع الإيراني وتعزيزها على المستوى الإقليمي، خصوصاً في إدارة العلاقة مع الكيان الصهيوني، والسعي لمراكمة القوة لكونها مصلحة إيرانية استراتيجية.
5. الحرص على تجنّب التَّورّط في حرب إقليمية واسعة، أو بمواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة التي سارعت لإرسال بوارجها الحربية إلى المنطقة، في رسالة واضحة لردع إيران عن الانخراط المباشر في المواجهة.

6. الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الإيراني في ظلّ استمرار العقوبات الدولية، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة الإيرانية.

7. الأولويات الإيرانية المرحلية بخفض التصعيد مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ومواصلة الانفتاح على الأطراف الإقليمية المؤثرة.

الموقف الإيراني من "طوفان الأقصى" والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

فوجئت إيران، كغيرها من الأطراف، بهجوم حركة حماس في 2023/10/7 على غلاف قطاع غزة، والذي جاء في توقيت دقيق وحساس بالنسبة لإيران، التي كانت قد وقّعت قبل ذلك بشهرين اتفاقاً لتبادل السجناء مع الولايات المتحدة، سمح لها بالوصول إلى 6 مليارات دولار من عوائدها النفطية المجمّدة في كوريا الجنوبية.[75] كما جاء الهجوم في ظروف توجّهٍ إيراني لتجاوز التوتر في العلاقات الإقليمية، ومَثَّل الاتفاق مع السعودية في 2024/3/10 مؤشره الأقوى ومحطته الأهم.[76]

وقفت إيران بشكل عام إلى جانب المقاومة منذ بداية الحرب؛ غير أن الإعلان عن موقفها من معركة طوفان الأقصى اتَّسم بمراعاة الحسابات الدقيقة والتوازنات المعقَّدة، سعياً للحفاظ على المكتسبات وتعزيزها، وتجنّب الارتدادات والتداعيات السلبية المحتملة.

كما حرصت إيران منذ اللحظات الأولى وبكافة المستويات، على نفي صلتها بهجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر الذي نفذته حماس، وأكّدت أنه قرار فلسطيني مستقل اتخذته المقاومة الفلسطينية ضمن تقديراتها وحساباتها الذاتية. وفي الوقت نفسه، قدّمت القيادة الإيرانية بكافة هيئاتها (المرشد ورئاسة الجمهورية والحكومة، والجيش والحرس الثوري، والهيئات التشريعية ووسائل الإعلام...) دعماً سياسياً قوياً للمقاومة، واستقبلت وفود قيادية من حماس وقوى المقاومة، وتبنّت المقاومة وخياراتها والدفاع عنها في المحافل الإقليمية والدولية. وبالرغم من نفي مشاركتها في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر، فقد أشادت إيران بالهجوم وأكّدت دعمها للمقاومة الفلسطينية في معركة طوفان الأقصى، ووقوفها إلى جانبها في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأعلنت تأييدها للخيارات السياسية والميدانية التي تتخذها المقاومة الفلسطينية في إدارة المعركة.

وأظهرت إيران منذ بداية المعركة رغبة واضحة في إنهائها، وبالتوصل لوقف إطلاق نار دائم في أسرع وقت ممكن، وبذلت الدبلوماسية الإيرانية بقيادة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان جهوداً حثيثة لتحقيق ذلك. وبالرغم من حرصها على تجنّب الانخراط الميداني المباشر في المعركة، والحيلولة دون انزلاق المواجهة لحرب إقليمية واسعة، فقد شجّعت إيران القوى الحليفة والمقرّبة منها في لبنان واليمن والعراق على المشاركة المباشرة في المواجهة وإسناد

المقاومة الفلسطينية، وفق ظروف كل ساحة ومعطياتها. وكان واضحاً أن إيران لعبت دوراً مهمّاً وغير معلن في التنسيق بين الساحات المختلفة المشاركة في المواجهة. وعلى صعيد التفاعل الشعبي، شهد الشارع الإيراني حراكاً جماهيرياً واسعاً لدعم المقاومة والفلسطينيين في قطاع غزة، مماثلاً لحالة التعاطف الشعبي المتواصلة في العالم العربي والإسلامي.

***

ما إن أطلّ صباح اليوم التالي للعملية في 2023/10/8 حتى كان العالم والمنطقة قد دخلا مرحلة جديدة من الحسابات والتوقعات أربكت حلفاء "إسرائيل" ورعاتها الدوليين من الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية، الذين هددوا وتوعدوا إيران وحزب الله تحديداً إذا شاركوا في المواجهات ضدّ "إسرائيل" التي اندلعت بعد طوفان الأقصى. في حين خرجت الشعوب والجماهير في معظم الدول العربية والإسلامية إلى الشوارع وهي ترفع شعارات الدعم والتأييد والإخلاص لقضية فلسطين وللمقاومة فيها ومن أجلها.

وجهت "إسرائيل" منذ اللحظات الأولى لهذه العملية الاتهام المباشر إلى إيران، فقال الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج "إن إيران تقف وراء الهجوم الذي شنّته حركة حماس ضدّ إسرائيل".[77] كذلك فعلت صحيفة وول ستريت جورنال التي أكدت "تورط إيران في التنسيق مع حركة حماس لشنِّ عملية طوفان الأقصى".[78]

ربما كان الهدف من هذا الاتهام التقليل من قدرة حماس على تنفيذ مثل هذه العملية التي كشفت نوعين متناقضين من التراكم، الأول هو التراكم الإيجابي في قدرات حماس خصوصاً، من حيث الاستعداد والتدريب، والثبات، والتصميم، الذي أدى إلى نجاح مثل هذه العملية النوعية الاستثنائية، والثاني هو في تراكم التراجع السلبي في قدرة الردع الإسرائيلي، على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وفي تراجع معنويات أفراد الجيش، وعدم الثقة بقيادته السياسية، الذي كشفته بشكل صارخ "طوفان الأقصى"، ما استدعى استنفاراً أمريكياً عاجلاً وتهديدات من بايدن إلى إيران، بعدم الانخراط في هذه المواجهة، حيث قال: "وأننا على استعداد لتوفير جميع سبل الدعم المناسبة لحكومة إسرائيل وشعبها"، وأن "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها وشعبها". كما حذّر بايدن أي طرف آخر معادٍ لـ"إسرائيل" من السعي لانتهاز الفرصة في هذا الموقف.[79]

لكن الولايات المتحدة أثارت في الوقت نفسه الشكوك حول دور إيران فيما حصل، فقد أعلن مسؤول كبير في البيت الأبيض أنه "من المبكر جداً القول" إذا كانت إيران "متورطة مباشرة" في الهجوم الذي تشنّه حماس ضدّ "إسرائيل"، مشيراً إلى أن واشنطن ليس لديها حالياً "أي مؤشر" على ذلك، لكن "ليس هناك شكّ" في أن حماس "ممولة ومجهزة ومسلحة" من جانب نظام طهران.[80]

بادرت إيران من جهتها وعلى لسان مرشد الثورة السيد علي خامنئي، منذ اليوم الأول، إلى نفي أي دور لها في عملية "طوفان الأقصى"، وإلى تأكيد "أن المخطِط والمنفِذ وصاحب القرار هو فلسطيني... وأن الذين يقولون إنّ الملحمة الأخيرة هي من عمل غير الفلسطينيين مخطئون في حساباتهم... وأن ما حصل هو زلزال مدمّر نجح في تدمير الهياكل الأساسية للكيان، وتسبّب في هزيمة استخباراتية وعسكرية له لا يمكن ترميمها".[81]

هكذا نقلت ما قامت به حماس في عملية "طوفان الأقصى" النقاش والتحليلات والتوقعات الاستراتيجية من مسار التطبيع، والمفاوضات حول برنامج إيران النووي، ومستقبل قضية فلسطين، إلى النقاش حول مستقبل الكيان نفسه، بعدما نجحت حركة حماس في القيام بهذه العملية التي هزّت أركان الكيان على المستويات الأمنية والعسكرية، والتي كشفت حجم العجز في هذه المستويات عن توقع هذه العملية، أو التصدي لها وإفشالها.

باتت الأسئلة التي فَرضت نفسها بعد "طوفان الأقصى" هي عن قدرات المقاومة، وعن محورها، وعن الأوضاع الإقليمية والدولية، وعن احتمالات اندلاع مواجهة كبرى في المنطقة خصوصاً بعدما أرسلت الولايات المتحدة حاملة طائرات إلى البحر المتوسط لحماية "إسرائيل" ولتهديد أي طرف (إيران) من التدخل ضدّها.

سارعت إيران إلى تأييد هذه العملية بعد حصولها. لكن مرشد الثورة حرص في معرض الإشادة بها على التأكيد أن ما حصل هو عمل فلسطيني رداً على جرائم العدو، وليس لإيران أي دور لا في التخطيط ولا في التنفيذ. وفي كلمته خلال حفل تخريج دفعة من طلبة جامعات الضبّاط التابعة للقوات المسلّحة الإيرانية، قال مرشد الثورة: "نحن نُقبّل جباه وسواعد المخطّطين ذوي الدراية والأذكياء والشّباب الفلسطينيين، لكن أولئك الذين يقولون إن الملحمة الأخيرة هي من عمل غير الفلسطينيين مخطئون في حساباتهم"، وأكّد أن "هذا العمل الشجاع والتضحوي الذي قام به الفلسطينيون، كان ردّاً على جرائم العدوّ الغاصب التي استمرّت سنوات طويلة". وأشار إلى أن العدوّ المحتل بدأ سياسة التظلّم بعد أن تلقّى الصفعة، ويساعده آخرون ووسائل إعلام عالم الاستكبار، وهذا التظلّم كاذب ومناقض للواقع تماماً، لأن المجاهدين الفلسطينيين تمكّنوا من الخروج من حصار غزة، والوصول إلى المراكز العسكريّة والمدنيّة للصهاينة. وشدّد على أن الكيان الصهيوني "نظام غاصب غير مظلوم وظالم، معتدٍ جاهل متبجّح".[82]

ورأى مرشد الثورة في مواقف لاحقة أن "المعركة القائمة حالياً ليست معركة غزة و"إسرائيل" وإنما معركة بين الحق والباطل"، "وأن أهل غزة سينتصرون بالصّبر والتوكّل".[83] وفي لقاء مع النخب والمواهب العلمية الإيرانية أكّد السيد الخامنئي على الأبعاد التالية في عملية طوفان الأقصى:[84]

- أن الكيان الصهيوني لن يعوّض فشله الذريع بالجرائم التي يرتكبها.
- أن الولايات المتحدة، بحسب المعطيات المتاحة، هي من تنظّم سياسة الكيان الصهيوني، وهي متورطة بالجريمة وعليها تحمل المسؤولية.
- أن من استهدفتهم المقاومة الفلسطينية في المستوطنات ليسوا مدنيين بل جميعهم مسلحون.
- أن المجازر التي يرتكبها الاحتلال "أمام أعين العالم"، هي عملية "إبادة جماعية"، وطالب بـ"محاكمة الحكومة الإسرائيلية الحالية"، وأكّد على ضرورة إيقاف القصف الإسرائيلي على قطاع غزة فوراً.

وقال في لقاء آخر: "إن القضايا الأخيرة التي تشهدها فلسطين اليوم، وخاصة قصف غزة واستشهاد النساء والأطفال والرجال، تؤلم قلب الإنسان، لكن جزءاً آخر من هذه القضايا يؤشر على قوة الإسلام المذهلة في فلسطين، وأن هذه الحركة التي انطلقت في فلسطين ستتقدم وستؤدي إلى النصر الكامل للفلسطينيين".[85]

كذلك أكدت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة ما سبق لمرشد الثورة أن قاله حول تنفيذ هذه العملية، وأن طهران لم تشارك في عملية طوفان الأقصى، وربط بيان البعثة بين هذه العملية وبين الدفاع المشروع عن النفس لحركة حماس وللشعب الفلسطيني. وأكدت البعثة: "ندعم فلسطين على نحو لا يتزعزع، لكننا لا نشارك في الرد الفلسطيني، لأن فلسطين فقط هي التي تتولى ذلك بنفسها".[86]

من جهته، صرّح قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي Hossein Salami بعد العملية مباشرة: "اليوم لم يعد بإمكان إسرائيل أن تعربد كما في السابق وانتهى زمن غطرستها". وتابع قائلاً: "انتهى زمن الاحتلال والاعتداء، والفلسطينيون أدخلوا الرعب في قلوب الصهاينة وباتوا يلاحقونهم ويأسرونهم ويدافعون عن حقوقهم بكل فخر واعتزاز"، وأضاف: "إسرائيل الجديدة باتت ذليلة وضعيفة وهي نحو الزوال".[87] وفي تصريح آخر قال قائد الحرس الثوري أن ما حدث غير مسبوق، وجاء "خارج نطاق كل النظريات وتوقعات العلماء والمفكرين والسياسيين"، وأن طوفان الأقصى "يشكل أكبر هزيمة في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسه عام 1948 إلى الآن، وأكبر انتصار للنضال الفلسطيني".[88]

على صعيد آخر، وعلى مستوى التنسيق والتشاور بين حركة حماس وبين إيران، التقى مرشد الثورة برئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران. وقالت وسائل الإعلام الإيرانية أن هنيّة "أطلع خامنئي على آخر التطورات في قطاع غزة وجرائم النظام الصهيوني

في غزة، وكذلك التطورات في الضفة الغربية". وقال التلفزيون الرسمي الإيراني "أشاد آية الله خامنئي بثبات سكان غزة وصمودهم، وعبَّر عن أسفه الشديد بسبب جرائم النظام الصهيوني المدعوم مباشرة من واشنطن وبعض الدول الغربية"، ودعا الدول الإسلامية لدعم أقوى للشعب في غزة من كافة النواحي. وذكرت وكالة تسنيم الدولية للأنباء Tasnim News Agency أن خامنئي "أكد على سياسة طهران الثابتة في دعم قوى المقاومة الفلسطينية في مواجهة المحتلين الصهاينة".[89]

الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي Muhammad Khatami رأى أن عملية "طوفان الأقصى" "إنجاز عظيم"، وأنها أهم تطور في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، وأضاف "أن ما حصل إنما تمّ بقوة سواعد الشعب الفلسطيني".[90]

وفي التأكيد على وحدة الخطاب الإيراني من عملية "طوفان الأقصى"، وعلى ربط ما حصل بأنه انتصار لحركات المقاومة عامة، رأى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني Nasser Kanaani، أن هذه العملية "فتحت صفحةً جديدةً في المقاومة والعمليات المسلحة ضدّ المحتلين في الأراضي المحتلة"، مضيفاً "إنها تشكل منعطفاً في عملية استمرار المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني".[91]

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي Ebrahim Raisi، أجرى من جهته اتصالات بقادة فصائل المقاومة الفلسطينية في حركتَي حماس والجهاد الإسلامي في أعقاب عملية "طوفان الأقصى". وتحدث مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، وعبّر عن تقديره لما يقوم به مجاهدو حماس وكل المجاهدين في ساحات القتال، واصفاً ما حصل بـ"الانتصار العظيم".[92] كما أكد رئيسي في مؤتمر طهران الدولي حول فلسطين أن "فلسطين كانت ولا تزال القضية الأولى للدول الإسلامية ولكل أحرار العالم... وأن الحل النهائي يتمثل بطرد الاحتلال من الأراضي الفلسطينية".[93]

من الملاحظ أن تعليقات ومواقف إيران من عملية "طوفان الأقصى"، خصوصاً وزارة الخارجية، مرّت بمراحل، كانت الأولى تأييد العملية ونفي أي دور لإيران فيها، واعتبارها نصراً وزلزالاً كشف الفشل والعجز الإسرائيليين.

في المرحلة الثانية، ومع بداية العدوان على غزة الذي تحول إلى قصف وحشي للمدنيين من نساء وأطفال وإلى تدمير مؤسسات مدنية وطبية ومساجد وكنائس، مع صمت غربي رسمي غير مسبوق، أطلقت إيران التهديدات من أن استمرار العداون سيؤدي إلى توسع دائرة الحرب في المنطقة.

أما في المرحلة الثالثة، فقد بدأت إيران نشاطاً على المستوى الديبلوماسي العربي والإسلامي والدولي لوقف هذا العدوان والإبادة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما كانت إيران حريصة وعلى لسان معظم المسؤولين فيها على التأكيد أن أطراف محور المقاومة تتخذ القرار الذي تراه مناسباً من تلقاء نفسها، وأن إيران ليست هي التي تملي على أي جهة ما عليها أن تقوم به. وهذا ما أكد عليه أيضاً قائد فيلق القدس إسماعيل قاآني Esmail Ghaani: "اليوم المقاومة بأكملها في المنطقة تتخذ قراراتها بشكل مستقل ولا تتلقى الأوامر من أي جهة".[94]

وأكّد وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان خلال محادثة هاتفية مع نظيره المجري بيتر سيارتو Péter Szijjártó، أن "استمرار هجمات النظام الإسرائيلي على قطاع غزة سيعقّد الوضع، ويزيد من إمكانية اتساع نطاق الحرب".[95] وحذّر عبد اللهيان من "امتداد الأحداث الجارية في غزة إلى مناطق أخرى في المنطقة، إذا لم يوقف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حربه المدمّرة ضدّ القطاع"، واقترح عقد اجتماع لقادة المنطقة للبحث في الأوضاع.[96]

وهدَّد وزير الخارجية الإيراني، بفتح جبهات جديدة عبر تيارات المقاومة الأخرى ضدّ "إسرائيل"، إن استمرّ العدوان والحصار على قطاع غزة، حسبما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا IRNA". وقال عبد اللهيان، فور وصوله إلى لبنان، إن "إيران مستمرة بقوة في دعمها للمقاومة الفلسطينية"، وأكد أنه "في ظل استمرار العدوان وجرائم الحرب والحصار على غزة، فإن فتح جبهات أخرى من قِبَل سائر تيارات المقاومة ضدّ الكيان الصهيوني هو احتمال وارد".[97]

ومن الملاحظ أن تصريحات ومواقف وزير الخارجية الإيراني، وانسجاماً مع ما سبق من مواقف وتصريحات مسؤولين إيرانيين على مختلف المستويات، وخلافاً لأي مواقف عربية أو إسلامية، كانت تربط على الدوام بين "طوفان الأقصى" وبين نهاية الكيان الإسرائيلي.

فما حصل بالنسبة لعبد اللهيان شكّل كارثة حقيقة لـ"إسرائيل" التي "تعيش أسوأ حالاتها وعملية طوفان الأقصى أثبتت ذلك، وما نراه من تهجير قسري في غزة يدل على أن الاحتلال يعيش حالة تخبط وصدمة غير مسبوقة"، وأضاف أن الوجود الأمريكي إلى جانب "إسرائيل" "يثبت أن الكيان الصهيوني على وشك الانهيار الكامل"، وقال إنّ "الكيان الصهيوني ليس بإمكانه الخروج من هذه الحرب منتصراً، .... والعالم يتحمل مسؤولية جرائم الحرب التي يرتكبها الكيان الصهيوني"، وأوضح أن "المقاومة هي التي تحدد الشروط التي تريدها في حال وقف الحرب العدوانية الحالية"، واقترح عقد اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي لوقف جرائم الاحتلال في قطاع غزة. كما شدَّد، في اتصال مع الأمين العام للأمم المتحدة، على ضرورة

المتابعة القانونية لجرائم "إسرائيل"، وأكد أنه "لا أحد بإمكانه فرض مشروع على الشعب الفلسطيني".[98]

وفي إطار التلويح باتساع نطاق الحرب، إذا لم يتوقف العدوان، قال الوزير عبد اللهيان إن لم تنجح مساعي وقف العدوان على غزة، فإن إيران والمنطقة والفاعلين فيها "لن يبقوا متفرجين"، وأضاف "إذا اتسع نطاق الحرب فإن خسائر فادحة ستلحق بأميركا أيضاً".[99]

وقال عبد اللهيان، في مقابلة مع الإذاعة الوطنية العامة (أن بي آر) National Public Radio (npr) من الأمم المتحدة في 2023/10/27، حيث حضر جلسة للجمعية العامة بشأن الحرب في غزة، إنه التقى قادة فصائل وحركات لبنانية وفلسطينية، وقال "ما توصلت إليه مما سمعته منهم ومن الخطط التي لديهم (...) فإنهم يضعون إصبعهم على الزناد". وأضاف عبد اللهيان "إذا استمر هذا الوضع، واستمر قتل النساء والأطفال والمدنيين في غزة والضفة الغربية، فسيكون كل شيء ممكناً". وشدد عبد اللهيان على أن المقاتلين سيقررون من تلقاء أنفسهم وليس بطلب من إيران.[100]

وعلى صعيد حركته الديبلوماسية، التقى عبد اللهيان المنسق الخاص للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط تور وينيسلاند Tor Wennesland، وقال إنه إذا أرادت الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً، "فعليها أن توقف فوراً هجمات الكيان الإسرائيلي، وخاصة ضدّ المواطنين والمدنيين".[101] كما أعلن عبد اللهيان في إطار تلك المساعي الديبلوماسية نفسها "أنه أجرى مشاورات وثيقة مع روسيا والصين من أجل وقف إطلاق النار ووقف الحرب في غزة والضفة الغربية".[102]

هكذا كانت مواقف إيران مؤيدة لعملية طوفان الأقصى منذ الإعلان عنها، وقد ربطت بين هذا التأييد وبين حقّ حركة حماس وحركات المقاومة في الدفاع عن نفسها، رداً على جرائم الاحتلال ضدّ الشعب الفسطيني منذ عقود. وقد عمدت إيران إلى التلميح باتساع نطاق الحرب لممارسة الضغوط ووقف العدوان على غزة. كما أنها عمدت إلى حركة ديبلوماسية نشطة على المستويات الدولية والعربية والإسلامية في محاولة منها لوقف العدوان، من دون أن تحقق النتائج المرجوّة.

بموازاة هذا الحراك الديبلوماسي الإيراني، ربطت "إسرائيل" بين الاعتداءات على سورية، وبين التوضيح بأن على إيران ألا تتدخل في الحرب. فقد صرَّح المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية أن الضربات التي وجهتها "إسرائيل" لسورية عند زيارة وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان لدمشق رسالة تحذير لإيران ولكل "المنظمات الإرهابية" بأن عليهم ألا يتدخلوا في الحرب، مشيراً إلى أن الضربة لم يكن القصد منها أن تصيب الوزير، وإنما تحذير لسورية التي هي ممر لاستقبال صواريخ إيران إلى حزب الله.[103]

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية United States Central Command لصحيفة النيوزويك Newsweek الأمريكية إن قوات بلاده المتمركزة في جميع أنحاء المنطقة تراقب الفصائل المتحالفة مع إيران، والتي من المحتمل أن تفتح جبهات جديدة بعد عملية طوفان الأقصى.[104]

لكن الرئيس الأمريكي جو بايدن نفى من جهته بشكل قاطع تقريراً إعلامياً إسرائيلياً ذكر أنّ مساعدي الرئيس الأمريكي أوضحوا لـ"إسرائيل" أنه إذا بدأت جماعة حزب الله حرباً، فإنّ الجيش الأمريكي سينضم إلى نظيره الإسرائيلي في قتال الحزب اللبناني. وقال بايدن، للصحفيين، بخصوص التقرير الإسرائيلي "هذا غير صحيح.. لم يُصرح بذلك قط". وأكد المتحدث باسم مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي John Kirby مجدداً أنّ واشنطن تريد احتواء الصراع، وقال للصحفيين "لا توجد نية لنشر قوات أميركية على الأرض في القتال".[105]

التداعيات والتوقعات:

كان لموقف إيران من معركة طوفان الأقصى العديد من التداعيات، كان من أبرزها أن التوتر النسبي عاد إلى العلاقات الإيرانية الغربية، حيث صوّت مجلس النواب الأمريكي في 2023/11/30 لصالح إعادة تجميد الـ 6 مليارات دولار التي كان قد رُفع الحظر عنها في 2023/8/10 ونُقلت إلى المصارف القطرية قبل أن يتم استخدامها من إيران.[106] وفي أعقاب الهجوم الإيراني على الكيان الصهيوني في 2024/4/13، فرضت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية عقوبات جديدة على إيران.[107]

من ناحية ثانية، مواقف إيران المحسوبة المقتصرة على الدعم السياسي والإعلامي في بداية المعركة، جاءت دون توقعات القوى الشعبية الفلسطينية والعربية والإسلامية، في ضوء ما كانت تسمعه من تصريحات ومواقف خلال السنوات الماضية؛ ورأت فيها أوساط شعبية أداءً دون المأمول، في لحظة صعبة تحتاج فيها دعماً وإسناداً يتجاوز التأييد السياسي والإعلامي. غير أن صورة إيران ومكانتها شهدت تحسناً ملحوظاً، بعد الدور المهم الذي لعبه حزب الله على الجبهة الشمالية طيلة شهور المواجهة؛ وبعد تصاعد دور جماعة أنصار الله اليمنية في البحر الأحمر وبحر العرب ضدّ الملاحة الإسرائيلية، وضدّ السفن الذاهبة للموانىء الإسرائيلية؛ وكذلك بعد مشاركة المقاومة العراقية. وأظهر استطلاع لرأي النخبة الأردنية أُجري أواخر شهر آذار/ مارس 2024 أن صورة إيران ومكانتها في العالم العربي زادت إيجاباً بنسبة 42% نتيجة موقفها من العدوان على قطاع غزة، فيما قال 45% من المستطلعين إن معركة طوفان الأقصى أدت إلى تراجع حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة.[108]

وقد تمكنت إيران من تجاوز التحدي الذي واجهها في بداية المعركة في ترجمة شعار وحدة الساحات والجبهات بين أطراف ما يُعرف بمحور المقاومة، حيث شكّلت المشاركة المتطوّرة للقوى المتحالفة معها في المواجهة، خطوة عملية قابلة للتطوّر في ترجمة شعار وحدة الساحات والجبهات.

لقد أدّت معركة طوفان الأقصى والحرب على غزة إلى اهتزاز المكانة الاستراتيجية لـ"إسرائيل" في المنطقة، وضرب صورتها كشرطي للمنطقة وقلعة متقدمة للنفوذ الغربي، وأدّت إلى تعطيل مسار التطبيع، وإلى مزيد من تصاعد القوة والدعم الشعبي العربي والإسلامي والعالمي لحماس وقوى المقاومة؛ وهو ما عزّز الخط السياسي الإيراني، خصوصاً مع حالة الخذلان والضعف الرسمي العربي تجاه المقاومة وتجاه العدوان الصهيوني الوحشي على غزة.

ويُرجَّح أن تواصل إيران خلال الفترة القادمة إدارة مقاربة دقيقة ومتوازنة تجاه القضية الفلسطينية، تعزّز من خلالها دعمها للمقاومة الفلسطينية، وحضورها في المنطقة، وتحافظ على زخم الانفتاح في علاقاتها الإقليمية. كما يُرجّح أن تسعى لتجاوز التوتر الطارئ في علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

رابعاً: دول إسلامية أخرى:

ماليزيا:

على الرغم من الأزمات التي شهدتها ماليزيا على المستويات الاقتصادية والسياسية الداخلية، وعلى الرغم من الضغوط الخارجية التي تعرضت لها للسير في ركب التطبيع، إلا أن ذلك كله لم يغير من سياسة الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، واستمرت في تناغمها مع الشعب الماليزي الداعم للقضية ولِحقِّه في مقاومة الاحتلال الصهيوني. وفي هذا الإطار أكد وزير خارجية ماليزيا سيف الدين عبد الله Saifuddin Abdullah، أن بلاده ستبقى وفيّة لفلسطين ملتزمة بدعمها حتى إنهاء الاحتلال. وشدَّد الوزير الماليزي، في اتصال هاتفي مع وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي، وقوف بلاده مع فلسطين وتضامنها معها في وجه الجرائم والفظائع، التي ارتكبتها دولة الاحتلال الإسرائيلي، بحق المسجد الأقصى والأماكن المقدسة. وأكد أن بلاده لن تُطبِّع أي علاقات مع دولة الاحتلال، ونوَّه إلى قرارها بمنع دخول لاعبين إسرائيليين إلى ماليزيا.[109]

وعلى اعتبار العلاقات الجيدة التي تجمع بين صُنَّاع السياسة الماليزية والمقاومة الفلسطينية، خصوصاً مع حركة حماس، فلم يكن من المستغرب أن تتم متابعة النشاط الفلسطيني في ماليزيا

من قبل جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الموساد، وهو ما كشفته وسائل إعلام ماليزية نقلت عن مسؤولين ماليزيين قولهم إن الموساد جنَّد خلية من 11 ماليزياً على الأقل بهدف تعقّب نشطاء فلسطينيين. وبحسب أولئك المسؤولين فإن خلية الموساد اختطفت خبيراً فلسطينياً في تكنولوجيا المعلومات ينحدر من غزة وسط العاصمة كوالالمبور في 2022/9/28، ونقلته إلى منزل ريفي في ضواحي العاصمة الماليزية، قبل أن تتمكن المخابرات الماليزية من الوصول إلى الخاطفين خلال 24 ساعة واعتقالهم وتحرير الرهينة. وأكدت مصادر ماليزية أن التحقيقات كشفت ضلوع خلية الموساد بالتجسس على مواقع مهمة في البلاد منها المطارات، بالإضافة إلى اختراقها لشركات إلكترونية حكومية، ولم تستبعد هذه المصادر وجود خلايا أخرى للموساد.[110]

ومع استلام رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم Anwar Ibrahim رئاسة الوزراء أكد في اتصال هاتفي مع رئيس حركة المقاومة الإسلامية حماس إسماعيل هنية على ثبات موقفه الداعم للقضية الفلسطينية وترحيبه بالتواصل مع حركة حماس.[111]

وانسجاماً مع ما عبَّر عنه رئيس الوزراء الماليزي، قال وزير خارجيته زمبري عبد القادر Zambry Abdul Kadir، إن بلاده تتبنى في سياستها الخارجية العمل على تجريم سياسة الفصل العنصري "أبارتهايد Apartheid" التي ينتهجها الكيان الإسرائيلي، واعتبارها جريمة بحق الإنسانية وأحد أشكال التطهير العرقي، كما شدَّد على أن كل ما تقوم به "إسرائيل" يتناقض مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي. وقال إن الحكومة الحالية تهتم في كل اتصال لها بالمجتمع الدولي بالعمل على إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وحصوله على حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة. ويقابل الموقف الرسمي الماليزي بترحيب كبير من الهيئات الشعبية الماليزية المساندة لحقوق الشعب الفلسطيني. وقد التقى الوزير عبد القادر ممثلين ورؤساء هذه المؤسسات في معرض إحياء ماليزيا لذكرى النكبة في أيار/ مايو 2023. وقال رئيس كلية المحاسبة في جامعة ملايا Malaya سابقاً البروفيسور محمد نظري Mohammad Nazari، عن نتيجة اللقاء بأنّ الحكومة تعهدت بالعمل المطلوب لرفض أي شكل من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي قبل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، وإدانة الجرائم الإسرائيلية في أي منتدى دولي.[112]

وكان من الطبيعي أن تُواجَه الهجمات الصهيونية على المسجد الأقصى من خلال قيام وزير الأمن الصهيوني إيتمار بن جفير مع مجموعات من المستوطنين الصهاينة باقتحام المسجد الأقصى، فقد دانت ماليزيا "بأشد العبارات" اقتحام بن جفير المسجد الأقصى، وقالت الخارجية الماليزية إن "الاقتحام كان استفزازاً واضحاً وتدنيساً لحرمة المسجد الأقصى". وأضاف البيان أن "ماليزيا لن تتغاضى عن أي محاولة لقوات الاحتلال بهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس والحرم الشريف، ولن تعترف بأي نتيجة لتلك الأعمال غير القانونية". وحثّت

الخارجية الماليزية المجتمع الدولي على "تحميل النظام الإسرائيلي مسؤولية أعماله العدوانية، من أجل تعزيز السلام والاستقرار" في المنطقة.[113]

وفي الاتجاه نفسه، فقد دعت ماليزيا في بيان مشترك مع سلطنة بروناي إلى مطالبة "القوة المحتلة" بإيقاف "الجرائم الشنيعة" و"سياسات الفصل العنصري" ضدّ الفلسطينيين بهدف إحلال "سلام" شامل ودائم في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال في فلسطين. وجاء ذلك عقب لقاء رئيس الوزراء أنور إبراهيم مع سلطان بروناي حسن البلقية Hassanal Bolkiah، في مدينة بوتراجايا الماليزية. وجدَّد القائدان موقفهما أن من حقّ الفلسطينيين قيام دولتهم المستقلة ذات السيادة، على أساس حدود ما قبل حرب سنة 1967 وعاصمتها شرقي القدس.[114]

وفي إطار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول لتجريم وتشويه المقاومة الفلسطينية، على أثر عملية طوفان الأقصى في 2023/10/7، فقد قال رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم أمام البرلمان الماليزي، إن بلاده لا تتفق مع الضغط الغربي للتنديد بحركة حماس، مشيراً إلى أن دولاً غربية وأوروبية طلبت مراراً من ماليزيا التنديد بالحركة، وأضاف بقوله "إننا، من الناحية السياسية، لدينا علاقة مع حماس وإن هذه السياسة ستستمر"، وأكد على أنه "بناء على ذلك، نحن لا نتفق مع موقفهم الضاغط، إذ إن حماس أيضاً فازت في غزة بحُرية من خلال الانتخابات واختارها سكان غزة للقيادة".[115]

لم تتوانَ ماليزيا طوال فترة العدوان على قطاع غزة عن استخدام المحافل الدولية في الدفاع عن غزة، وهو ما عبرّت عنه ماليزيا وإندونيسيا وسلطنة بروناي في بيان صدر بشكل منفصل عن رغبة الإدارة الأمريكية في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي "آبيك" Asia–Pacific Economic Cooperation (APEC) الذي عقد خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 في سان فرنسيسكو، وقد أظهر البيان الاختلاف العميق بين هذه الدول والرئيس الأمريكي حول الوضع في قطاع غزة، ورأت هذه الدول أن ما يجري في قطاع غزة كارثة.[116]

كما دعا وزير الخارجية الماليزي زمبري عبد القادر إلى محاكمة "إسرائيل" بجرائم حرب في محكمة العدل الدولية، وأكد أنه إذا لم يتقدم أحد لمحاكمتهم؛ فإنها ستكون سابقة خطيرة تسمح بإطلاق يد المجرمين في كل مكان. كما انتقد المجتمع الدولي، لعدم تحركه الجاد لفكِّ الحصار عن قطاع غزة.[117]

وأمام الغطرسة الأمريكية عبرّت ماليزيا عن رفضها للقانون للأمريكي المقترح حول فرض عقوبات على الجهات التي تدعم حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، وقال رئيس الوزراء

الماليزي أنور إبراهيم إن أي عقوبات على ماليزيا يمكن أن يؤثر على تقييم الحكومة للشركات الأمريكية وكذلك على الفرص الاستثمارية للشركات الأمريكية في ماليزيا.[118]

وفي خطوة متقدمة قامت الحكومة الماليزية في 2023/12/20 بإلغاء قرار حكومي سابق سمح للسفن الإسرائيلية بالرسو في الموانئ الماليزية منذ سنة 2005، ولم يقتصر القرار على السفن الإسرائيلية فحسب، بل منعت الحكومة رسو جميع السفن المتوجهة إلى الكيان الإسرائيلي.[119] وهو ما يُعدُّ خطوة ضاغطة على الكيان، ففي الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية وحلفائها من دول التطبيع تضغط على ماليزيا للانخراط في مشروع التطبيع، أتت معركة طوفان الأقصى لتوقف هذا المسار.

باكستان:

استمرت باكستان خلال سنتي 2022–2023 في دعمها للقضية الفلسطينية، على الرغم من ما رشح من ضغوط مورست على باكستان في سبيل الانخراط في ركب التطبيع. وقد انتقد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان Imran Khan موقف الدول الإسلامية من القضايا الرئيسية في العالم الإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية كشمير، وقال "لقد خذلنا الفلسطينيين وشعب كشمير على حدٍّ سواء. ويحزنني أن أقول إننا لم نتمكن من إحداث أي تأثير على الإطلاق". كما أضاف "نحن المسلمون 1.5 مليار نسمة، ومع ذلك فإن صوتنا في وقف هذا الظلم الصارخ لا معنى له".[120]

وفي هذ الإطار، دانت وزارة الخارجية الباكستانية في نيسان/ أبريل 2022، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي باحات المسجد الأقصى. وأكدت باكستان على دعمها الثابت وغير المقيّد للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، الذي كان دائماً مبدأً محدداً لسياسة باكستان الخارجية. كما دعت باكستان المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حدٍّ للانتهاكات الإسرائيلية والتي عدَّتها إسلام آباد سبباً لتأجيج العنف والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.[121]

كنا قد رصدنا في التقرير الاستراتيجي السابق بعض الضغوط التي مورست على باكستان في سبيل التطبيع مع الكيان خلال سنتي 2020–2021، إلا أن الصمود الباكستاني والضغط الشعبي لمنع التطبيع استمر خلال سنتي 2022–2023، وهو ما أكده وزير خارجية باكستان، بيلاوال بوتو زارداري Bilawal Bhutto Zardari، بقوله إن هناك إجماعاً في باكستان على دعم الشعبين الفلسطيني والكشميري، بغضِّ النظر عمن يحكم البلاد، وقال إن بلاده لن تُطبِّع مع "إسرائيل"، وأنّ اهتمامها هو تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه أولاً. وقال إن جريمة اغتيال الشهيدة شيرين أبو عاقلة، وهي ترتدي زيّ الصحافة، لا مثيل لها في الفظاعة. وتمنّى الوزير

على الأطراف الفلسطينية أن تعمل معاً لتحقيق هدفها المشترك في الحرية، وأضاف، أنّ باكستان لن تتخلى عن دعم الشعب الفلسطيني، ولن تترك فلسطين وحدها في الأيام الصعبة.[122]

وفي السياق نفسه، قال أمير جمعية علماء الإسلام Jamiat Ulema–e–Islam (F) بباكستان فضل الرحمن Fazal ur Rehman مخاطباً حشداً من مؤيدي الجماعة "كان لوبي معين في باكستان يتحدث عن وجوب الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها، لكن اجتماعكم في ذلك الوقت وفي هذا المكان ورفعكم الصوت ضدّ أيديولوجية تلك اللوبي المعينّ في باكستان، قد أدى إلى إفشال مؤامراتهم وإسكات ألسنتهم بحيث لم يتجرأ أحد بعد في باكستان على التحدث عن الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها بعد ذلك".[123]

وفي وقت لاحق، قامت الحكومة بخطوة تؤكد على جدية قرار الحكومة بعدم التطبيع أيّ كان شكله، فقد أقالت وزيرة الإعلام الباكستانية مريم أورنكزيب Marriyum Aurangzeb أحد الصحفيين في المحطة الرسمية من عمله بسبب زيارته للكيان الإسرائيلي، وقالت الوزيرة في مؤتمر عقدته في 2022/6/2، إنه لا يمكن أن تتبنى الحكومة أي سياسة تتعارض مع رغبات وتطلعات الشعب الباكستاني، موضحةً أن بلادها ملتزمة بشدة بموقفها التقليدي والمبدئي تجاه القضية الفلسطينية، وأشارت إلى أن الخارجية الباكستانية أيضاً أوضحت عدم قيام أي وفد باكستاني بزيارة "إسرائيل".[124]

ومع ازدياد التوترات التي شهدتها مناطق الضفة الغربية والقدس بداية سنة 2023 وخصوصاً الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى، أعرب ممثل باكستان منير أكرم Munir Akram في جلسة لمجلس الأمن عن قلق بلاده إزاء تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك شرقي القدس، وأشار إلى أن سنة 2022 كانت من السنوات الأكثر دموية للشعب الفلسطيني، وعبرَّ عن تحفّظ بلاده على تصرفات "إسرائيل" العدوانية المستمرة وتحريضها واستفزازها في الأماكن المقدس، وعن إدانة بلاده لاقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي المسجد الأقصى الذي يقدسه المسلمون في جميع أرجاء العالم، وأن انتهاك حرمته يجرح مشاعر المسلمين ويؤجج الوضع في المنطقة. وأكد رفض بلاده لمحاولات "إسرائيل" لتغيير الوضع القائم في الأماكن المقدسة، وطالب مجلس الأمن بالتصرف لحسم ضمان امتثال "إسرائيل" للقانون الدولي وتنفيذ كل القرارات الصادرة بموجبه، وأشار إلى أن شعور "إسرائيل" بالإفلات من العقاب جعلها تمعن في ممارسة تدابير عقابية على الشعب الفلسطيني.[125]

أما وزير الخارجية الباكستاني بيلاوال بوتو زارداري، فقد قال في وقت لاحق "لا يوجد أي إمكانية للاعتراف بإسرائيل قبل أن يكون هناك اعتراف وقبول وقرار من الجانب الفلسطيني"،

وأكد الوزير على أن "هناك أسباب ثقافية وتاريخية، تتعلق بالشعب الباكستاني، نحن فخورون بأننا منذ وقت طويل قررنا ألا نعترف بدول فصل عنصري". وأضاف بوتو: "كنا نكتب في جواز السفر الباكستاني مسموح بالسفر إلى كل البلدان ما عدا جنوب إفريقيا وإسرائيل، أما اليوم فنكتب مسموح بالسفر إلى كل البلدان ما عدا إسرائيل. هذا هو موقف باكستان".[126]

وعلى أثر الاعتداءات الدموية المتكررة على مخيم جنين خلال سنة 2023، طالبت وزارة الخارجية الباكستانية في بيان لها "المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته في وقف هذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتحرك لضمان حماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني".[127]

وتوالت التصريحات الباكستانية المنددة بالعدوان الصهيوني على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، وعدَّت الخارجية الباكستانية مهاجمةَ المستشفى الأهلي المعمداني أمراً غير إنساني، ولا يمكن تبريره، وأنه انتهاك خطير للقانون الدولي ويشكل جريمة حرب.[128]

وفي السياق نفسه، قال سفير باكستان في الأمم المتحدة منير أكرم أن الدول الإسلامية يمكنها استخدام نفوذها الاقتصادي والديبلوماسي وغيرها للضغط على الكيان الإسرائيلي ودعم غزة، وشدّد على أهمية إيجاد أرضية مشتركة بين الدول الإسلامية للتوصل إلى استراتيجية موحدة لممارسة هذا الضغط.[129]

إندونيسيا:

استمرت محاولات الكيان الصهيوني خلال سنتي 2022–2023، اختراق الدول الإسلامية ودفعها للتطبيع؛ فبالرغم من وجود معارضة شعبية قوية في إندونيسيا، إلا أن ذلك لم يمنع من نجاح إحدى المحاولات الصهيونية. ففي كانون الثاني/ يناير 2022، قامت مؤسسة صهيونية تدعى "ياد فاشيم"، بافتتاح أول معرض دائم عن الإبادة الجماعية لليهود على أيدي النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك في إحدى الجزر الإندونيسية، وقالت المؤسسة "سنكون سعداء بافتتاح معرض أينما كان هناك اهتمام بذكرى المحرقة وإحياء ذكراها، وخاصة في أكبر دولة إسلامية في العالم".[130]

وفي وقت لاحق، أكد الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو Joko Widodo، في كلمة له في أثناء انعقاد المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، على أن فلسطين وإندونيسيا تجمعهما صداقة حميمية وتاريخ طويل من التضامن والدعم، وأكد على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأبدى الجاهزية لتقديم كافة أشكال الدعم لإنجاز جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية على أكمل وجه.[131]

وعندما عقد مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/ يناير 2023، نقاشاً مفتوحاً حول الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، قالت ممثلة إندونيسيا، إن الوضع يزداد سوءاً، ولا بدّ من إنهاء ما يحدث، كما طالبت "إسرائيل" بالتوقف عن انتهاكاتها، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للأماكن المقدسة، وقالت "مسؤوليتنا إنهاء الاحتلال بشكل قطعي، ونحن سنقدم دعمنا إلى الشعب الفلسطيني".[132]

وفي موقف لافت، قام الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" International Federation of Association Football "FIFA" بسحب حقّ إندونيسيا باستضافة نهائيات بطولة كأس العالم للشباب في كرة القدم لتحت سنّ العشرين، والتي كانت من المقرر أن تقام خلال الفترة 5/20–2023/6/11. وأتى هذا القرار على خلفية رفض إندونيسيا مشاركة "إسرائيل" في البطولة، فقد رفض حاكم جزيرة بالي الإندونيسية استقبال الفريق الإسرائيلي في البطولة.[133]

وعلى الرغم من الموقف الشعبي الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني، إلا أن الأخبار حول محاولة تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي وبين إندونيسيا لم تتوقف، فقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت في أيلول/ سبتمبر 2023، عن وجود محادثات سرية بين "إسرائيل" ومسؤولين إندونيسيين، وزعمت الصحيفة، أن "إسرائيل" لديها قنوات اتصال مباشرة مع عدد من الأطراف في إندونيسيا المهتمة بدفء العلاقات، وأشارت إلى أنه يوجد بين "إسرائيل" وإندونيسيا علاقات تعاون تجارية وسياحية وأمنية. ووفق الصحيفة، فإن الأمريكيين يعملون خلف الكواليس لإقناع الإندونيسيين بتطبيع العلاقات مع الإسرائيليين. ونسبت الصحيفة تعليقات لمسؤولين إسرائيليين حول استعداد إندونيسيا للتطبيع، وبأن إندونيسيا تنظر إلى تطبيع السعودية أولاً مع "إسرائيل" حتى تقوم بمجاراتها.[134]

غير أن عملية طوفان الأقصى، وما تبعه من عدوان صهيوني، قد شكّل كابحاً أمام أي اندفاع من الدولة الإسلامية للتطبيع مع الكيان الصهيوني. فقد دان الرئيس الإندونيسي العدوان الصهيوني على غزة وقال "إن إندونيسيا تُدين الهجمات على غزة التي أدّت إلى معاناة الناس وسقوط عدد متزايد من الضحايا المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال". وأضاف الرئيس أن إندونيسيا تُدين أيضاً الهجوم الإسرائيلي على المستشفى الأهلي المعمداني والذي ينتهك القانون الإنساني الدولي. كما أكد على أن إندونيسيا لن تبقى صامتة بينما يتواصل تزايد الخسائر في صفوف المدنيين، وتشاهد الظلم المستمر ضدّ الشعب الفلسطيني. كما دعا الرئيس جوكو قادة العالم إلى بناء تضامن عالمي لحل القضية الفلسطينية بشكل عادل من خلال مراعاة المعايير الدولية المتفق عليها، وأضاف: "سنواصل التعبير عن هذه القضية في مختلف المناسبات والمنتديات الدولية".[135]

ومن الواضح بأن الموقف الشعبي الإندونيسي الداعم بقوة لفلسطين قد شكَّل نقطة ارتكاز لتحديد السياسات الخارجية الإندونيسية، فقد رأى بعض المراقبين بأن موقف صُنَّاع السياسات في إندونيسيا من القضية الفلسطينية هو أحد المحددات الأساسية في تحديد مستقبل هؤلاء السياسيين، وقد قارن البعض هذا الدعم الإندونيسي للقضية الفلسطينية وتأثيرها على اللعبة السياسية الداخلية بما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية من تأثير اللوبي الصهيوني في الانتخابات الرئاسة الأمريكية. وفي إطار الحرص الأمريكي على بناء شراكة أمريكية إندونيسية شكلت الدعوة الإندونيسية لوقف العدوان الإسرائيلي على القطاع ركيزة أساسية في الحوار المشترك بين الطرفين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023. وقد كان واضحاً أن طرفَي الحوار كانا مقيّدان باعتبارات المواقف المتناقضة الداعمة لطرفَي الحرب في فلسطين المحتلة وبتأثيرها على مستقبل الجهات الحاكمة في البلدين.[136]

خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية

استمر التفاعل الشعبي الإسلامي في دعمه للقضية الفلسطينية طوال سنتي 2022–2023، ففي يوم القدس العالمي في نيسان/ أبريل 2022 خرجت مسيرات في دول إسلامية مختلفة لإحياء هذه المناسبة، حيث شهدت المدن الإيرانية مسيرات حاشدة، وشدّد المشاركون على نصرة القدس والشعب الفلسطيني في نضاله ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وعدّ البيان الختامي للمسيراتِ أن يوم القدس هو رمز وحدة وتلاحم الأمة الإسلامية، مقابل مؤامرات نظامِ الهيمنة والاستكبار. وفي مدينة إسطنبول التركية، تجمّع الناشطون ورفعوا اللافتات الداعمة لفلسطين والمندِدة بإجراءات الاحتلال في المدينة المقدسة والمسجد الأقصى المبارك. وفي العاصمة الماليزية كوالالمبور، نظمت أحزاب ومنظمات أهلية مظاهرة أمام مبنى السفارة الأمريكية لإحياء يوم القدس ودعم القضية الفلسطينية. وطالب المتظاهرون الولايات المتحدة بوقف دعمها للاحتلال وإلغاء اعترافها بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، كما نددوا بالاعتداءات المتواصلة على المصلين في المسجد الأقصى، وسلّم قادة الأحزاب والمنظمات الأهلية المشاركة في المظاهرة السفارة الأمريكية مذكرة احتجاج طالبوا فيها واشنطن بالتوقف عن دعم الكيان الإسرائيلي.[137]

وفي سياق الدعم الشعبي للمقاومة الفلسطينية، أكد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين على دعمه للمقاومة الفلسطينية عموماً، كما شدّد أيضاً رئيس الاتحاد أحمد الريسوني على ثقته الراسخة في قيادة حركة حماس وصمودها، واتخاذ ما تراه من خطوات وقرارات، وتدبير رشيد في تعزيز جهادها ومقاومتها للاحتلال ومتطلبات المعركة ضدّ العدو وحلفائه.[138]

والمتتبع لمسارات الأحداث وتصاعد الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى في بداية سنة 2023، يرى أن الأمور كانت تسير نحو مزيد من التصعيد، وهو ما دفع الشعب الباكستاني للخروج في المظاهرات التي دعا إليها زعيم حزب الجماعة الإسلامية سراج الحق Siraj ul Haq، ورفعوا شعارات ورددوا هتافات منددة بالاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى.[139]

وبناء على ما سبق من تطورات واعتداءات إسرائيلية على المقدسات في مدينة القدس، واستهدافها للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، أتت معركة طوفان الأقصى لتشكل نقطة تحوّل في العلاقة بين الشعوب الإسلامية والقضية الفلسطينية ومقاومتها. لعل من أطلق على العملية العسكرية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية في 2023/10/7 باسم طوفان الأقصى، كان مدركاً بأن هذا الطوفان سيعم كافة قارات العالم؛ فقد كشف الكيان الصهيوني الذي تغوّل في استهدافه للمدنيين وخصوصاً للأطفال والنساء الذين سقطوا بالآلاف بنيران الجيش الصهيوني، عن مدى دمويّته، كما كشفت هذه الحرب عن عجز الأنظمة الإسلامية. ولعلّ إدراك الشعوب الإسلامية لعجز النظام الرسمي الإسلامي هو ما دفعها إلى الخروج بمئات المظاهرات، وعمل آلاف الفعاليات لنصرة الشعب الفلسطيني. وعلى سبيل المثال، شهدت العاصمة الإندونيسية جاكرتا مظاهرات حاشدة تنديداً بالحرب الإسرائيلية على غزة وللمطالبة بوقف إطلاق النار، شارك فيها وزراء في الحكومة وقادة أحزاب وبرلمانيون وقادة منظمات إسلامية إندونيسية. وقدّر المنظمون عدد المشاركين في المظاهرة بنحو مليون ونصف مليون شخص، ورفع خلالها المشاركون شعارات تطالب بفكِّ الحصار عن غزة وإدخال المساعدات الإنسانية ووقف الحرب.[140]

أما في ماليزيا، فقد تناغم المسار بين الحكومة الماليزية والشعب الماليزي الذي خرج بعشرات الآلاف منذ بداية الحرب بمسيرات عدة، وفي بعضها شارك رئيس الوزراء أنور إبراهيم تنديداً بالاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، وطالبت بوقف فوري للحرب الإسرائيلية على غزة، ودعت إلى تصعيد الاحتجاجات ضدّ الحكومات الداعمة لـ"إسرائيل".[141]

وفي باكستان، نظمت جمعية علماء الإسلام مهرجاناً حاشداً في مدينة لاركانا في إقليم السند جنوبي باكستان بعنوان "طوفان الأقصى" دعماً لقطاع غزة، ورفضاً للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وشارك في المهرجان ممثل عن حركة المقاومة الإسلامية حماس، وزعيم جمعية علماء الإسلام فضل الرحمن، بالإضافة إلى قيادات وشخصيات من جماعات إسلامية أخرى. وخلال المهرجان، أكّد فضل الرحمن على دعم كما سماهم بالأشقاء الفلسطينيين والوقوف جنباً إلى جنب وخطوة بخطوة، كما ندّد أيضاً بالفظائع الإسرائيلية التي تُرتكب ضدّ الشعب الفلسطيني في غزة. ولم يكن هذا المهرجان هو الوحيد الذي عقد في باكستان، فقد نظمت

هذه الجماعة وغيرها من الأحزاب السياسية الباكستانية مهرجانات شبه أسبوعية في مختلف أقاليم باكستان طوال فترة الحرب على قطاع غزة.[142]

وفي الهند، اعتقلت الشرطة الهندية عشرات المتظاهرين المؤيدين لفلسطين في مظاهرة رافضة للجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، نظمها طلاب في مدينة نيودلهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حاملين شعارات تدعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وتندد بالحرب على قطاع غزة وقتل المدنيين.[143] كما نظَّمت الأحزاب السياسية والناشطون والجماعات الإسلامية في ولاية كيرالا جنوب الهند مسيرات وفعاليات تطالب "إسرائيل" بوقف إطلاق النار الفوري، ضمت إحداها مئات الآلاف من الهنود، وعُدّت من أكبر المظاهرات المساندة للشعب الفلسطيني في الهند على الإطلاق.[144] وخرج المتظاهرون في 2024/4/5 إلى شوارع سريناغار في الجزء الخاضع للإدارة الهندية من كشمير للاحتجاج على الحرب الإسرائيلية على غزة، وأعربوا عن تضامنهم مع الفلسطينيين وسكان غزة.[145]

وتفاعلاً مع الحراك الطلابي الذي انطلق من الجامعات الأمريكية دعماً للقضية الفلسطينية وتنديداً بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، نظَّم الطلاب في بنغلاديش في أيار/ مايو 2024 مظاهرة ردّد فيها المتظاهرون هتافات منددة بالهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، واتجهوا نحو السفارة الأمريكية في العاصمة تحت تدابير أمنية مشددة. كما اتهم المحتجون الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن بأنهما مسؤولان عن "الإبادة الجماعية" في غزة.[146]

لم تقتصر المظاهرات الداعمة للشعب الفلسطيني في معركة طوفان الأقصى على الدول الإسلامية القريبة عادة من القضية الفلسطينية، ففي العاصمة القرغيزية بيشكك خرجت مظاهرة داعمة لقطاع غزة ومنددة بالهجمات الإسرائيلية على القطاع. وفي كوسوفو، نظمت رابطة "الفكر والعمل النسوي Collective for Feminist Thought and Action" غير الحكومية في بريشتينا، عاصمة كوسوفو، مسيرة تضامنية مع الشعب الفلسطيني.[147] كما خرجت مظاهرات داعمة لفلسطين وغزة في العاصمة البوسنية سراييفو وفي بلجراد وعاصمة الجبل الأسود بودجوريتشا، وطالبوا بوقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.[148]

وفي العديد من الدول الإفريقية خرجت الجماهير في يوم القدس العالمي للتنديد بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وقد نظمت الحركة الإسلامية في نيجيريا مظاهرات كبيرة في العديد من مدن البلاد ردد فيها المتظاهرون هتافات ضدّ كلّ من الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي السنغال خرجت مظاهرات في العاصمة داكار حيث أعلنت عن دعمها للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وطالب المتظاهرون الحكومة السنغالية بقطع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي كينيا، تعرض نشطاء نظموا احتجاجاً تضامنياً مع الفلسطينيين في 2024/1/25 للضرب وللغاز المسيل للدموع على يد الشرطة في نيروبي.[149] وجابت مدينة نيامي عاصمة النيجر المظاهرات التي دانت جرائم الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وطالبت المجتمع الدولي بمحاسبة الكيان الصهيوني، ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وأحرقوا الأعلام الفرنسية والأمريكية والإسرائيلية.[150]

سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية

لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية لتطبيع علاقتها مع الدول الإسلامية، ولم تقتصر محاولات التطبيع على المستويات السياسية، بل تعدَّى ذلك إلى مستويات تُعدُّ خطيرة على الأمن الإقليمي. فقد عقد الكيان الإسرائيلي اتفاقات تعاون في مجال السايبر مع ألبانيا، ومن المفارقة أن هذا الاتفاق أتى بمبادرة إسرائيلية بعد هجوم سايبراني ضخمٍ شلّ العديد من الخدمات الرقمية والمواقع الإلكترونية الحكومية الألبانية بشكل مؤقت، وأشارت الجهات الألبانية إلى أن هذا الهجوم الإلكتروني لا يمكن أن يكون قد نفذ بأيدي أفراد أو مجموعات مستقلة، واصفاً إياه بأنه عدوان دولة، وقد وجهت الاتهامات إلى إيران التي نفت بشكل قاطع علاقتها بهذا الهجوم. وعرضت "إسرائيل" على ألبانيا مساعدتها في بناء منظومة دفاع سايبراني، بالإضافة إلى رغبتها بتوسيع تعاونها مع ألبانيا في المجالات التجارية والسياحية.[151]

تمكّن الكيان الإسرائيلي خلال سنتي 2022–2023 من تحقيق اختراقات في عدد من الدول الإسلامية، ومنها أذربيجان المحاذية لإيران، فعلى الرغم من تواتر المعلومات حول المستوى العالي من التعاون الإسرائيلي الأذربيجاني، إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى تبادل التمثيل الديبلوماسي وفتح سفارة أذربيجانية في دولة الكيان الإسرائيلي، إلا في أواخر سنة 2022، حيث اتخذ البرلمان الأذري في 2022/11/18، قراراً بفتح سفارة في تل أبيب، وقد علَّق رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد على هذا القرار قائلاً "أرحب بقرار البرلمان الأذربيجاني بفتح سفارة في إسرائيل. أذربيجان شريك مهم لإسرائيل وموطن لإحدى أكبر الجاليات اليهودية في العالم الإسلامي".[152]

وقد سبق القرار الأذري قيام وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس بزيارة إلى أذربيجان، أجرى خلالها لقاءات مع كبار قادة الدولة، ووقَّع على عدة اتفاقيات تعاون في المجالَيْن العسكري والأمني، وذلك بعد أكثر من 6 أشهر من إبرام البلدين اتفاقية لتوسيع العلاقات الاقتصادية.[153]

وعلى ما يبدو، فإن العلاقات الإسرائيلية الأذربيجانية أخذت في التطور، ففي أيار/ مايو 2023 قام الرئيس الإسرائيلي إسحق هيرتزوج بزيارة إلى أذربيجان بدعوة من الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف Ilham Aliyev، وقال علييف حول ما جرى في اجتماعه مع هيرتزوج "تحدثنا عن مواضيع مشتركة؛ فتح سفارتنا في إسرائيل، رفع حجم العلاقات بيننا وخلق فرصاً إضافية للتفاعل الوثيق". وأضاف علييف أن أذربيجان توفر الطاقة والنفط إلى "إسرائيل"، وأنها ستواصل التعاون في هذا المجال. كما أكد قائلاً "مؤخراً بدأنا بالتعاون بمجال أمن السايبر، هذا الموضوع مهمٌ اليوم جداً، وسنستعين بشركات إسرائيلية متفوقة في هذا المجال، لتحقيق أهدافنا في الدفاع عن أنفسنا".[154]

كما أكدت تحقيقات صحفية في بداية سنة 2023 بأن 92 طائرة شحن تابعة لشركة "سيلكواي Silkway" الأذربيجانية قد هبطت في قاعدة "عوفدا Ovda" التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي قرب مدينة إيلات، وهو المطار الوحيد في "إسرائيل" الذي يُسمح بنقل مواد متفجرة منه وإليه. وحسب التحقيق الصحفي أكد على وجود حلف استراتيجي بين "إسرائيل" وأذربيجان، وفي إطاره تبيع "إسرائيل" لأذربيجان الأسلحة، وفي المقابل تزودها أذربيجان بالنفط وبممر للوصول إلى إيران التي لديها حدود طويلة مع أذربيجان.[155]

وفي وقت سابق، كشفت مصادر إسرائيلية في شباط/ فبراير 2022، عن اجتماع عقد بين سفير "إسرائيل" في واشنطن ميخائيل هيرتزوج Michael Herzog مع السفير التركي وسفراء دول أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان. وقالت إن اللقاء عقد بغية إيجاد آلية للتعاون بين "إسرائيل" وهذه الدول في المجالين الثنائي والإقليمي، وإنشاء إطار مشترك للتنسيق فيما بينهم على مختلف الصعد.[156]

وفي الإطار نفسه، كشفت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن استقبالها لوفدَيْن كبيرَيْن من كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان وتركمانستان، ورأت الخارجية الإسرائيلية في هذه الزيارات "تعبيراً عن ارتفاع نشاطها الدبلوماسي مع الدول المحيطة بإيران"، وقالت إن المشاركين في هذه الوفود وكجزء من برنامج الزيارة، عقدوا عدة اجتماعات في مقر وزارة الخارجية في غربي القدس، واستمعوا إلى تقارير حول القضايا الأمنية وتهديدات إيران، كما زاروا القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، وهي القيادة العسكرية المشرفة على قطاع غزة، حيث استمعوا لشرح حول "التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل والتحديات الأمنية التي تواجهها في هذه المنطقة".[157]

ووفقاً لتقرير استقصائي استُند فيه إلى وثائق رسمية لحكومة بنغلاديش وسجلات صادرات دولية، كشفت من خلالها أن بنغلاديش، بالرغم من أنها لا تعترف بـ"إسرائيل" ولا تقيم علاقات

ديبلوماسية معها، اشترت برامج تجسس إسرائيلية خصيصاً للمركز الوطني لرصد الاتصالات (أن تي أم سي) National Telecommunication Monitoring Centre (NTMC)، وهو وحدة تابعة لوزارة الداخلية البنغلادشية، المسؤولة عن رصد مضامين الإنترنت والشبكات الاجتماعية في الدولة، لفرض الرقابة العسكرية على الإنترنت والتنصت على المواطنين. وإحدى شركات السايبر التي زودت بنغلاديش ببرامج المراقبة هي شركة "باسيتورا Passitora"، التي أسسها القائد السابق للوحدة التكنولوجية في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، طال ديليان Tal Dilian.[158]

كما أن التسريبات الصحفية الإسرائيلية كشفت أيضاً عن استخدام المباحث الفيدرالية الباكستانية معدات لاختراق أجهزة الهاتف النقالة، والتي طورتها شركة "سيلبرايت Silbright" الإسرائيلية، ومن اللافت للنظر ما أكدته هذه التسريبات بأن المباحث الفيدرالية ووحدات أخرى في الشرطة الباكستانية تستخدم برمجيات "سيلبرايت"، منذ سنة 2012 على الأقل، علماً أن باكستان لا تقيم علاقات مع "إسرائيل".[159]

من جهة أخرى، قال رئيس تشاد محمد ديبي Mahamat Déby خلال زيارة لافتتاح السفارة التشادية في تل أبيب "هذه دولة لها تاريخ كبير، وهذه أرض الحضارة لجميع الأديان السماوية"، وأضاف "تمر تشاد وإسرائيل اليوم بمنعطف حاسم في علاقتهما". وقال نتنياهو لديبي إن "إسرائيل" ترى في ارتباطها بتشاد بأنها "علاقات مهمة جداً مع دولة كبرى في قلب إفريقيا. إنه شيء نريد أن نرتقي به إلى مستويات جديدة وآفاق جديدة". كما أشار إلى دور رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد في هندسة هذه العلاقة.[160]

من الواضح بأن سنة 2023 كانت حافلة بمحاولات التمدد التطبيعي مع الدول الإسلامية، حيث كشفت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنهم أجروا اتصالات مع أربع دول عربية وإسلامية، هي موريتانيا والصومال والنيجر وإندونيسيا، بهدف تطبيع علاقات معها وضمّها إلى "اتفاقيات أبراهام".[161]

وفي وقت لاحق، أعلنت وزيرة المواصلات الإسرائيلية ميري ريجيف أن شركة الطيران الوطنية النيجيرية (أير بيس AIR PEACE) بدأت لأول مرة بتسيير رحلات مباشرة إلى "إسرائيل" ابتداء من 2023/4/20. الاتفاق الموقّع بين البلدين سيتيح لأول مرة لشركات الطيران من كِلا البلدين بتسيير رحلات منتظمة من مطار بن جوريون إلى عدد من الوجهات في نيجيريا مثل العاصمة أبوجا، ولاغوس.[162]

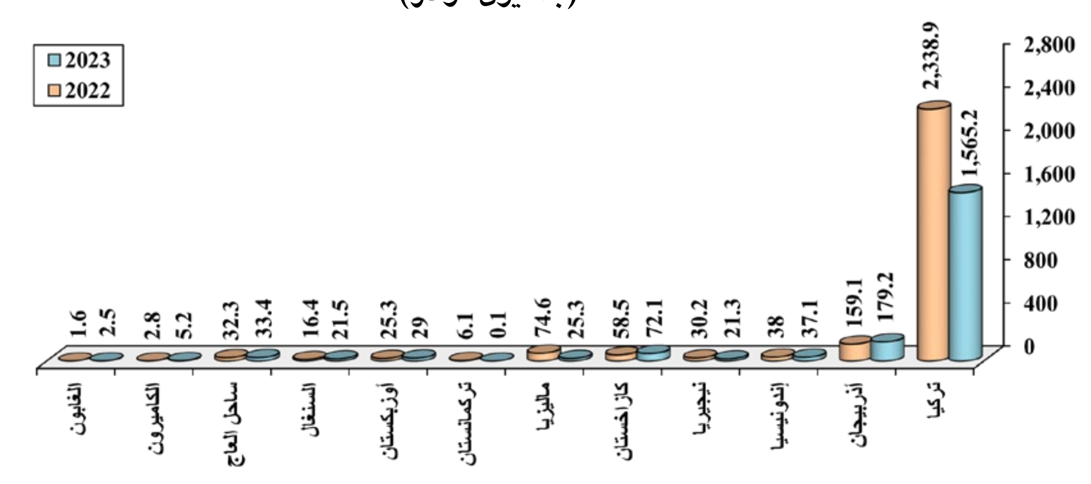
غير أن كل الأنشطة الإسرائيلية في مجال التطبيع تلقت ضربة كبرى إثر معركة طوفان الأقصى، التي كشفت الوجه الإسرائيلي البشع، ورفعت درجة الضغوط الشعبية لوقف التطبيع.

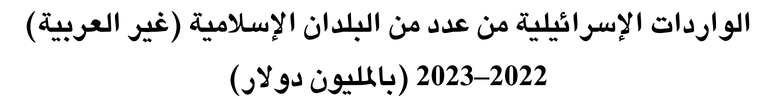
ويظهر الجدول التالي حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية غير العربية:

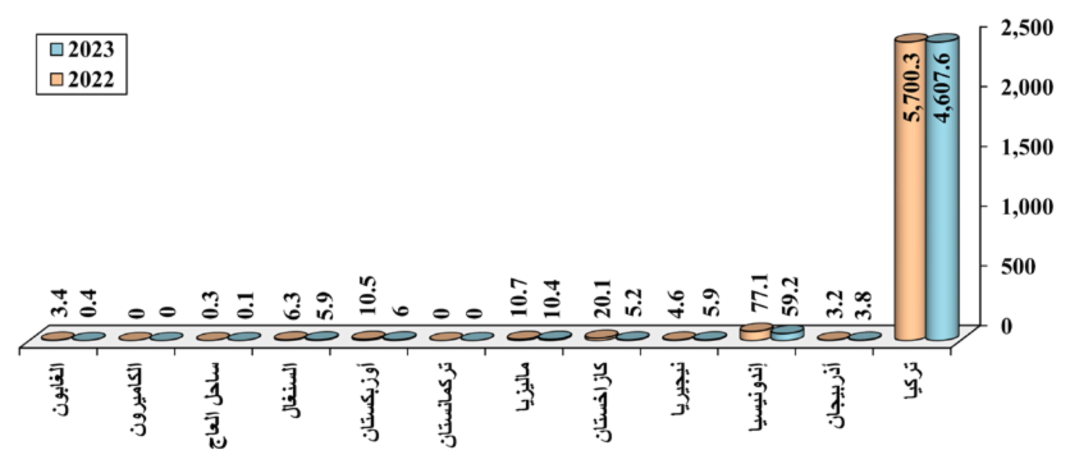
جدول 7/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2021–2023 (بالمليون دولار)[163]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:			الواردات الإسرائيلية من:		
	2023	2022	2021	2023	2022	2021
تركيا	1,565.2	2,338.9	1,919.1	4,607.6	5,700.3	4,764.3
أذربيجان	179.2	159.1	119.7	3.8	3.2	1.8
إندونيسيا	37.1	38	26.1	59.2	77.1	70.7
نيجيريا	21.3	30.2	89.5	5.9	4.6	4.9
كازاخستان	72.1	58.5	32.7	5.2	20.1	1
ماليزيا	25.3	74.6	9	10.4	10.7	10
تركمانستان	0.1	6.1	15.7	0	0	0.2
أوزبكستان	29	25.3	12.8	6	10.5	3
السنغال	21.5	16.4	9.3	5.9	6.3	3.9
ساحل العاج	33.4	32.3	10.3	0.1	0.3	0.3
الكاميرون	5.2	2.8	6.6	0	0	0
الغابون	2.5	1.6	3.2	0.4	3.4	0.5

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2022–2023 (بالمليون دولار)







خلاصة

استمر سلوك العالم الإسلامي على نسقه المعتاد تجاه قضية فلسطين معظم الفترة التي يغطيها التقرير 2022–2023؛ واستمرت منظمة التعاون الإسلامي في "سباتها" وفي سلوكها المغرق في التقليدية والشكلية.

أما بالنسبة للنموذج التركي الذي درسه التقرير فقد شهد سلوكاً أكثر تحفظاً وأقل تفاعلاً تجاه الأحداث والتطورات، في ضوء انشغال الحكومة بالملفات الداخلية السياسية والاقتصادية، وفي ضوء رغبتها في تحسين علاقاتها مع "إسرائيل" وبلدان "الاعتدال" العربي. وقد شكّلت عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة صدمة لسياساتها التي قطعت فيها شوطاً كبيراً. ومع تصاعد التفاعل الشعبي التركي الجارف المؤيد للمقاومة والمعادي لـ"إسرائيل" أخذت الحكومة بالتغيير التدريجي في مواقفها لتصبح أكثر وضوحاً وتشدداً في الإطار السياسي، ثم لتقوم بعد ذلك بعدد من الإجراءات العقابية الاقتصادية. غير أن الموقف التركي ظلّ موقفاً "محسوباً" ودون المأمول والمتوقع في ضوء تجربة حزب العدالة والتنمية وأردوغان على مدى العشرين عاماً الماضية. ولعل الحزب صار أكثر انسجاماً مع نفسه وتاريخه، بعد خسارته في الانتخابات البلدية في آذار/ مارس 2024، حيث عاقبته الكثير من الجماهير على انخفاض سقفه من المقاومة ومن الحرب على غزة.

أما النموذج الثاني الذي درسه التقرير، النموذج الإيراني، فقد ظلّ منسجماً مع نفسه، واستمر على ثوابته في رفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي ورفض التطبيع، وفي دعم المقاومة الفلسطينية. ولذلك جاءت معركة طوفان الأقصى متوافقة مع توجهاته، فقدّم لها دعمه السياسي والإعلامي والمالي والعسكري؛ مع تأكيده أن المعركة هي قرار حمساوي فلسطيني

بحتٌ. كما شجعت إيران حلفاءها في المنطقة لإسناد المقاومة حيث قام حزب الله في لبنان وأنصار الله (الحوثيون) في اليمن بأدوار مشهودة، بالإضافة إلى إسهام المقاومة في العراق.

التفاعل الرسمي في عدد من البلدان الإسلامية كان إيجابياً كما في ماليزيا وإندونيسيا وباكستان والسنغال... وغيرها. كما كان التفاعل الشعبي الإسلامي كبيراً في معظم البلدان الإسلامية، وقام المسلمون بأنشطة كبيرة ومظاهرات ضخمة في الهند وسيريلانكا...، كما نشطت الجاليات الإسلامية في أوروبا وأمريكا وأستراليا دعماً لفلسطين.

وفي هذه الأجواء تراجعت موجات التطبيع، وتزايدت مظاهر مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية.

ولعل طوفان الأقصى يُشكّل علامة تاريخية فارقة في التفاف العالم الإسلامي حول قضية فلسطين ومشروع تحريرها.

هوامش

[1] منظمة التعاون الإسلامي تدين محاولات التهجير القسري للفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2022/1/18، في: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=30726&ref=19606&lan=ar

[2] وكالة وفا، 2022/2/3.

[3] منظمة التعاون الإسلامي ترحب بقرار القمة الإفريقية تعليق منح إسرائيل صفة عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، منظمة التعاون الإسلامي، 2022/2/6، في: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=30819&ref=19640&lan=ar

[4] وكالة وفا، 2022/3/24.

[5] **الشرق الأوسط**، 2022/4/26.

[6] وكالة وفا، 2023/1/30.

[7] البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي لبحث الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك، منظمة التعاون الإسلامي، 2023/5/24، في: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=38991&t_ref=26432&lan=ar

[8] القمة العربية والإسلامية المشتركة تختتم أعمالها بقرار يطالب وقف العدوان الإسرائيلي وكسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وملاحقة إسرائيل على جرائمها، منظمة التعاون الإسلامي، 2023/11/13، في: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=39919&ref=26755&lan=ar

[9] **القدس العربي**، 2021/5/9.

[10] الجزيرة.نت، 2021/5/12.

[11] وكالة الأناضول، 2021/5/17.

[12] سبوتنيك عربي، 2021/5/14.

[13] وكالة الأناضول، 2021/5/17.

[14] فيديو متداول ليحيى السنوار، مع وكالة الأناضول للأنباء على وسائل التواصل.
انظر: السنوار للأناضول: التهدئة "هشّة" ونُقدّر الدعم التركي لشعبنا، وكالة الأناضول، 2021/5/27.

[15] موقع DW، 2021/5/21، انظر: https://www.dw.com/ar

[16] موقع ترك برس، 2021/5/25، انظر: http://www.turkpress.co

[17] وكالة الأناضول، 2018/5/15.

[18] سعيد الحاج، تقدير موقف: عودة العلاقات بين تركيا و"إسرائيل": ما الجديد هذه المرة؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022/11/21.

[19] وكالة الأناضول، 2020/9/21.

[20] الجزيرة.نت، 2022/3/25.

[21] عرب 48، 2022/1/20.

[22] عرب 48، 2022/2/17.

[23] **الشرق الأوسط**، 2022/3/10.

[24] المرجع نفسه.

[25] **القدس**، 2022/5/25.

[26] **الشرق الأوسط**، 2022/7/7.

[27] الجزيرة.نت، 2022/8/17.

[28] **الشرق الأوسط**، 2022/9/21.

[29] وكالة الأناضول، 2022/10/6.

[30] **القدس العربي**، 2022/10/27.

[31] عربي 21، 2022/11/17.

[32] وكالة الأناضول، 2023/2/14.

[33] الجزيرة.نت، 2023/9/20.

[34] قدس برس، 2022/3/11.

[35] وكالة الأناضول، 2023/4/20.

[36] قدس برس، 2023/4/16.

[37] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2022/5/11.

[38] عرب 48، 2022/4/1.

[39] قدس برس، 2023/1/28.

[40] **الشرق الأوسط**، 2022/6/24.

[41] **الشرق الأوسط**، 2023/7/3.

[42] وكالة الأناضول، 2023/7/25.

[43] CNN بالعربية، 2023/10/7.

[44] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/10/7.

[45] Site of Süperhaber, 4/11/2023, https://www.superhaber.com

[46] الجزيرة.نت، 2023/10/7.

[47] موقع بوابة الحرية، 2023/10/11، انظر: https://alhorianews.com

[48] **الشرق الأوسط**، 2023/10/18.

[49] صحيفة **العرب**، لندن، 2023/10/9.

[50] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/10/23.

[51] وكالة الأناضول، 2023/12/1.

[52] الجزيرة.نت، 2023/10/25.

[53] وكالة الأناضول، 2023/12/8.

[54] **الشرق الأوسط**، 2023/11/4.

[55] الجزيرة.نت، 2023/12/4.

[56] **الشرق الأوسط**، 2023/12/6.

[57] إندبندنت عربية، 2024/1/2.

[58] الجزيرة.نت، 2023/10/28.

[59] وكالة الأناضول، 2023/10/21.

[60] سبوتنيك عربي، 2023/10/17.

[61] وكالة الأناضول، 2023/10/25.

[62] الجزيرة.نت، 2023/10/25.

[63] وكالة الأناضول، 2023/11/4.

[64] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/11/21.

[65] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/12/9.

[66] موقع يني شفق، 2023/12/31، انظر: https://www.yenisafak.com/ar

[67] عربي 21، 2023/11/23.

[68] موقع قناة الميادين، 2022/8/11.

[69] موقع قناة الميادين، 2022/8/8.

[70] The Times of Israel, 7/9/2022.

[71] Excerpt from National Security Adviser and National Security Council Director Dr. Eyal Hulata's remarks on the Iranian nuclear issue and the regional opportunities, to the IDI National Security and Democracy Conference, Israeli Prime Minister's Office, 29/11/2022, https://www.gov.il/en/pages/spoke-democracy291122

[72] موقع قناة الميادين، 2022/11/7.

[73] Leaders of Palestinian and Lebanese groups meet with Iran FM, site of Ministry of Foreign Affairs (Iran), 6/6/2022, https://en.mfa.ir/portal/newsview/682604/Leaders-of-Palestinian-and-Lebanese-groups-meet-with-Iran-FM

[74] موقع قناة الميادين، 2022/4/29؛ وانظر:

Everything is signaling a new equation in Palestine's future, site of Khamemei.ir, 29/4/2022, https://english.khamenei.ir/news/8960/Everything-is-signaling-a-new-equation-in-Palestine-s-future

[75] الجزيرة.نت، 2023/8/13.

[76] الجزيرة.نت، 2023/3/10.

[77] Israeli President Herzog: "Today we saw the true face of Hamas," *The Jerusalem Post*, 7/10/2023, https://www.jpost.com/breaking-news/article-762109

[78] Iranian security officials helped plan Hamas's Saturday surprise attack on Israel, *The Wall Street Journal*, 8/10/2023, https://www.wsj.com/world/middle-east/iran-israel-hamas-strike-planning-bbe07b25

[79] "Statement from President Joe Biden Condemning Terrorist Attacks in Israel," The White House, 7/10/2023, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2023/10/07/statement-from-president-joe-biden-condemning-terrorist-attacks-in-israel/

[80] موقع قناة روسيا اليوم، 2023/10/8؛ وانظر:

Israel-Gaza updates: Israeli forces preparing for "wide range of offensive plans," site of ABC News, 8/10/2023, https://abcnews.go.com/International/live-updates/israel-gaza-hamas/too-early-to-know-if-iran-involved-senior-wh-official-103812004?id=103804516; and "Statement from President Joe Biden Condemning Terrorist Attacks in Israel," The White House, 7/10/2023.

[81] طوفان 7 تشرين الأول؛ هزيمة استخباراتية وعسكرية للكيان الصهيوني لا يمكنه ترميمها، موقع مكتب سماحة القائد آية الله العظمى الخامنئي، 2023/10/10، انظر: https://www.leader.ir/ar؛ والنص الكامل لكلمة الإمام الخامنئي خلال المراسم المشتركة لتخريج طلّاب جامعات الضبّاط التابعة للقوّات المسلّح، الموقع الرسمي لقائد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي، 2023/10/10، في: https://arabic.khamenei.ir/news/7600

[82] وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء الإيرانية (إرنا)، 2023/10/10، انظر: https://ar.irna.ir؛ والنص الكامل لكلمة الإمام الخامنئي خلال المراسم المشتركة لتخريج طلّاب جامعات الضبّاط التابعة للقوّات المسلّح، الموقع الرسمي لقائد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي، 2023/10/10.

[83] موقع قناة المنار، 2023/11/3؛ وانظر:

Ultimate victory which is not too far away will be for Palestine, Khamenei.ir, 1/11/2023, https://english.khamenei.ir/news/10278/Ultimate-victory-which-is-not-too-far-away-will-be-for-Palestine

[84] إيران برس، 2023/10/17، في: https://arabic.iranpress.com/aboutus؛ وانظر:

The usurper Zionist regime must be prosecuted, Khamenei.ir, 17/10/2023, https://english.khamenei.ir/news/10210/The-usurper-Zionist-regime-must-be-prosecuted

[85] إيران برس، 2023/10/14؛ وانظر:
The movement started in Palestine will lead to complete victory of Palestinians, Khamenei.ir, 14/10/2023, https://english.khamenei.ir/news/10172/The-movement-started-in-Palestine-will-lead-to-complete-victory

[86] الجزيرة.نت، 2023/10/9؛ وانظر:
The Position of the Islamic Republic of Iran Regarding the Ongoing Situation in the Occupied Palestine, site of Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations, 9/10/2023, https://newyork.mfa.ir/portal/NewsView/731039/The-Position-of-the-Islamic-Republic-of-Iran-Regarding-the-Ongoing-Situation-in-the-Occupied-Palestine

[87] رأي اليوم، 2023/10/8.

[88] سبوتنك عربي، 2023/10/13.

[89] وكالة رويترز للأنباء، 2023/11/5، انظر:https://www.reuters.com

[90] الجزيرة.نت، 2023/10/11.

[91] الجزيرة.نت، 2023/10/7؛ وانظر:
"Al-Aqsa Storm" opens new chapter in field of resistance against occupiers: Kanaani, site of Iranian Students' News Agency, 7/10/2023, https://en.isna.ir/news/1402071510005/Al-Aqsa-Storm-opens-new-chapter-in-field-of-resistance-against

[92] موقع قناة الميادين، 2023/10/9.

[93] وكالة إرنا، 2023/12/23؛ وانظر:
We have always declared our support for liberation of Holy Quds loudly, without stuttering/ Supporters of legitimising Zionist regime should answer whether continuation of occupation creates legitimacy for the occupier, site of the President of the Islamic Republic of Iran, 23/12/2023, https://president.ir/en/149006

[94] وكالة إرنا، 2023/12/29.

[95] أمير عبد اللهيان: استمرار هجمات الكيان الصهيوني على غزة سيعقد الأوضاع ويزيد احتمالية توسع الحرب، وكالة مهر للأنباء، 2023/10/8، انظر: https://ar.mehrnews.com؛ وانظر:
Israeli Strikes on Gaza Could Spread War, Iran's FM Warns, site of Tasnim News Agency, 9/10/2023, https://www.tasnimnews.com/en/news/2023/10/09/2968698/israeli-strikes-on-gaza-could-spread-war-iran-s-fm-warns

[96] وكالة الأناضول، 2023/10/13؛ وانظر:
Iranian FM meets Lebanese PM on Palestine, Ministry of Foreign Affairs (Iran), 13/10/2023, https://en.mfa.ir/portal/newsview/731402

[97] عبد اللهيان: استمرار العدوان على غزة قد يفتح جبهات أخرى ضد الكيان الصهيوني، وكالة مهر، 2023/10/13؛ وانظر:
Iranian FM, Hezbollah chief holds talks, site of IRNA, 13/10/2023, https://en.irna.ir/news/85256875/Iranian-FM-Hezbollah-chief-holds-talks

[98] الجزيرة.نت، 2023/10/14.

[99] Site of France24, 16/10/2023, https://www.france24.com; and Iran warns it won't stand idly by if Israel continues barbaric attacks on Gaza, site of Tehran Times, 16/10/2023, https://www.tehrantimes.com/news/490210/Iran-warns-it-won-t-stand-idly-by-if-Israel-continues-barbaric

[100] عرب 48، 2023/10/28؛ وانظر:
Arezou Rezvani and Steve Inskeep, Iran's foreign minister: Armed groups are poised with 'their finger on the trigger', site of National Public Radio (npr), 27/10/2023, https://www.npr.org/2023/10/27/1208575570/irans-foreign-minister-armed-groups-are-poised-with-their-finger-on-the-trigger

[101] إيران برس، 2023/10/14.

[102] موقع قناة الميادين، 2023/12/24.

[103] سبوتنيك عربي، 2023/10/13.

[104] الجزيرة.نت، 2023/10/15؛ وانظر:

Tom O'Connor, U.S. Troops Are on Alert for Iran Allies Joining Israel-Hamas War, *Newsweek* magazine, 12/10/2023, https://www.newsweek.com/us-troops-are-alert-iran-allies-joining-israel-hamas-war-1834295

[105] US privately pushing Israel not to initiate war with Hezbollah — officials, The Times of Israel, 19/10/2023, https://www.timesofisrael.com/us-privately-pushing-israel-not-to-initiate-war-with-hezbollah-officials/

[106] **الشرق الأوسط**، 2023/12/1؛ وانظر:

H.R.5961 - No Funds for Iranian Terrorism Act, site of Congress.gov, 30/11/2023, https://www.congress.gov/bill/118th-congress/house-bill/5961

[107] UK and US sanction leading Iranian military figures and entities following the attack on Israel, site of Gov.uk, 18/4/2024, https://www.gov.uk/government/news/the-uk-and-us-sanction-leading-iranian-military- figures-and-entities-following-the-attack-on-israel; and Statement from President Joe Biden on Iran Sanctions, The White House, 18/4/2024, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2024/04/18/statement-from-president-joe-biden-on-iran-sanctions/

[108] مركز دراسات الأمة، استطلاع رأي للنخب الأردنية يؤكد تراجع صورة تركيا في العالم العربي نتيجة موقفها من العدوان على غزة، موقع عمان نت، 2024/4/16، انظر: https://ammannet.net

[109] وكالة وفا، 2022/4/17.

[110] الجزيرة.نت، 2022/10/17.

[111] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/11/27.

[112] الجزيرة.نت، 2023/5/19.

[113] وكالة الأناضول، 2023/7/28.

[114] محمد تورونلو، ماليزيا وبروناي تدعوان لإيقاف "الجرائم الشنيعة" في فلسطين، وكالة الأناضول، 2023/8/5.

[115] قادة ماليزيا وكولومبيا وجنوب إفريقيا.. دعم لغزة ورفض للتنديد بحماس، الجزيرة.نت، 2023/10/16.

[116] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/11/19.

[117] الجزيرة.نت، 2023/10/29.

[118] **الدستور**، 2023/11/7.

[119] بسبب الصراع في غزة.. ماليزيا تمنع سفن إسرائيل أو المتجهة إليها من الرسو في موانئه، CNN بالعربية، 2023/12/20، انظر:

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/12/20/malaysia-bans-israeli-ships-docking-ports

[120] الجزيرة.نت، 2022/3/22.

[121] وكالة وفا، 2022/4/29.

[122] **القدس العربي**، 2022/5/20.

[123] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/5/22.

[124] **العربي الجديد**، 2022/6/2.

[125] وكالة وفا، 2023/1/18؛ وانظر:

Statement by Ambassador Munir Akram, Permanent Representative of Pakistan to the United Nations, during the United Nations Security Council Open Debate on "the Situation in the Middle East, including the Palestinian Question", site of Pakistan Mission to The United Nations, 18/1/2023, https://pakun.org/statements/Security_Council/2023/01182023-01.pdf

126 قدس برس، 2023/3/11.

127 قدس برس، 2023/7/5.

128 وكالة وفا، 2023/10/18.

129 **العربي الجديد**، 2023/11/3.

130 **القدس العربي**، 2022/1/25.

131 **القدس**، 2022/10/24.

132 وكالة وفا، 2023/1/18.

133 الجزيرة.نت، 2023/3/29.

134 وكالة عاجل فلسطين، 2023/9/7، انظر: https://palnews.online

135 Indonesia Condemns Attacks in Gaz, site of Cabinet Secretariat of the Republic of Indonesia, 19/10/2023, https://setkab.go.id/en/indonesia-condemns-attacks-in-gaza

136 Patsy Widakuswara, Gaza War Complicates Biden's Meeting with Indonesia's Widodo, site of Voice of America (VOA), 10/11/2023, https://www.voanews.com/a/gaza-war-complicates-biden-s-meeting-with-indonesia-s-widodo/7349395.html

137 الجزيرة.نت، 2022/4/29.

138 قدس برس، 2022/7/8.

139 الجزيرة.نت، 2023/4/8.

140 الجزيرة.نت، 2023/11/5.

141 الجزيرة.نت، 2023/10/14؛ ومظاهرة حاشدة.. آلاف الماليزيين يطالبون بالضغط على الغرب لوقف تسليح إسرائيل، الجزيرة.نت، 2024/3/3؛ وقادة وسياسيون ماليزيون يشاركون في مظاهرة مندِّدة للحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2024/5/5.

142 الجزيرة.نت، 2023/12/1.

143 مظاهرات جديدة تضامنا مع غزة في ميشيغان ونيودلهي، الجزيرة.نت، 2023/10/23.

144 وكالة كونا، 2023/10/27، في: https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3120266#؛ وانظر:

'Informed solidarity': Why India's Kerala saw mass rallies for Palestinians, Aljazeera, 15/11/2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/11/15/informed-solidarity-why-thousands-hit-kerala-streets-for-palestinians

145 شاهد: مظاهرات حاشدة في كشمير احتجاجاً على استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، يورونيوز، 2024/4/5، في: https://arabic.euronews.com/2024/04/05/protests-in-indian-kashmir-against-israeli-military-operations-in-the-gaza-strip

146 حراك الطلاب تضامناً مع فلسطين يتسع في آسيا.. اعتصام بكوريا الجنوبية ومظاهرة حاشدة في بنغلاديش (فيديو)، موقع شفقنا، 2024/5/9، في: https://ar.shafaqna.com/AR/424677

147 **العربي الجديد**، 2023/10/28.

148 مئات المتظاهرين في البوسنة يتضامنون مع فلسطين، وكالة الأناضول، 2024/4/7؛ والآلاف يشاركون في مظاهرة مؤيدة للفلسطينيين في البوسنة، موقع صوت بيروت إنترناشيونال، 2023/10/22.

149 الشرطة اعتقلت بعض المتظاهرين.. تحركات تضامنية مع قطاع غزة في كينيا، يورونيوز، 2024/1/25، في: https://arabic.euronews.com/2024/01/25/kenya-protest-in-solidarity-with-palestinians-in-gaza

150 مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين في عاصمة النيجر، إيران برس، 2023/10/21.

151 **الشرق الأوسط**، 2022/10/25.

152 موقع قناة روسيا اليوم، 2022/11/18.



[153] **الشرق الأوسط**، 2022/10/5.

[154] i24NEWS, 30/5/2023.

[155] عرب 48، 2023/3/5.

[156] **القدس**، 2022/2/9.

[157] **الشرق الأوسط**، 2022/12/22.

[158] عرب 48، 2023/1/10.

[159] عرب 48، 2023/8/3، وانظر أيضاً:
Haaretz, 3/8/2023.

[160] الجزيرة.نت، 2023/2/2.

[161] **الأيام**، رام الله، 2023/3/8.

[162] i24NEWS, 26/3/2023.

[163] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf

الفصل الثامن

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القسم الأول: الوضع الدولي بعد طوفان الأقصى:

مقدمة:

يتفق أغلب الباحثين في العلاقات الدولية المعاصرة على أن التحولات في الخيارات الاستراتيجية للدول الكبرى أقل بشكل واضح من تلك التي تجري في الدول الصغرى أو الوسطى، نظراً لطبيعة النظم السياسية واستقرار المؤسسات الحكومية، أما التحولات الكبرى Turning Points في الدول القطبية في النظام الدولي فتتم بشكل تدريجي، وتستغرق عملية التحول فترة طويلة بحكم تجذّر القوى والمصالح واستقرارها، وهو ما يستدعي رصد التحولات الجزئية، وربطها بالمسار التاريخي، وتحديد درجات تراكمها لوضع أساس للتنبؤ بتداعياتها المستقبلية.

ونظراً لاتّساع المشهد الدولي في مستوياته السياسية والاقتصادية والعسكرية، فإن تركيزنا سينصب على القوى الدولية الأكثر وزناً من ناحية، وعلى المنظمات الدولية الأكثر تأثيراً في الواقع الدولي من ناحية ثانية، ثم رصد اتجاهات الرأي العام الدولي من ناحية ثالثة، أما دالة الموضوع فهو القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة.

وشكّلت عملية طوفان الأقصى في نهاية الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023 نقطة تحول عميقة في تفاعلات القضية الفلسطينية محلياً وإقليمياً ودولياً، وتتشابك هذه المستويات في إطار التأثير المتبادل بينها، لكننا سنركز على الانعكاسات الدولية وتفاعلات القوى الدولية المركزية مع هذا الموضوع في الجانب الأول من المشهد الدولي للقضية الفلسطينية للفترة 2022–2023.

أولاً: الأمم المتحدة

مثّلت عملية طوفان الأقصى فعلاً استراتيجياً لإعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة المشهد الدولي، وتوارت خلفها أزمة أوكرانيا وتايوان والحرب الأهلية في السودان وغيرها الكثير، وهو ما يستدعي مواكبة ذلك في عرضنا للمشهد الدولي.

1. مجلس الأمن الدولي:

جرت ثلاث محاولات في مجلس الأمن الدولي خلال معركة طوفان الأقصى للتوصل إلى اتفاق على قرار محدد، وتباينت المواقف داخل المجلس حول نقطتين أساسيتين هما:

أ. وقف إطلاق النار أو التوصل لهدنة قابلة للتمديد.

ب. إدانة حركة حماس بسبب عملية طوفان الأقصى.

وعقد المجلس اجتماعين للتداول والتشاور يومي 8 و2023/10/13، واقترحت روسيا في يوم 2023/10/16 مشروع قرار روسي يدعو لوقف إطلاق النار في قطاع غزة لتقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين، لكن المشروع حصل على تأييد خمس دول (الصين، وروسيا، والغابون، وموزمبيق، والإمارات العربية)، بينما عارضته أربع دول (أمريكا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان)، وامتنع عن التصويت ست دول (البرازيل، والإكوادور، وغانا، ومالطا، وسويسرا، وألبانيا). أما القرار الثاني والذي تقدمت به البرازيل يوم 2023/10/18، فقد حظي بتأييد 12 صوتاً، بينما امتنعت روسيا وبريطانيا عن التصويت، واستخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض (الفيتو Veto) ضدّ تمرير القرار[1] الذي يدعو إلى الإدانة بشكل لا لبس فيه لجميع أشكال العنف ضدّ المدنيين، بما في ذلك "الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ترتكبها حماس واحتجاز الأسرى، والدعوة لإطلاق سراحهم فوراً ودون قيد أو شرط" بحسب النص المقترح. بالإضافة إلى التقيُّد الصارم بالالتزامات القانونية الدولية، ولا سيّما تلك المتعلقة بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني والحاجة الملحة لتوفير السلع والخدمات الأساسية للمدنيين بشكل مستمر وكافٍ ودون عوائق، بما في ذلك الكهرباء والماء والوقود والغذاء واللوازم الطبية والدعوة إلى فترات هدنة إنسانية من أجل السماح، بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، بوصول المساعدة الإنسانية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة... وغيرها من المنظمات الإنسانية المحايدة، والتشجيع على إقامة ممرات إنسانية وآليات أخرى لإيصال المساعدات والمعونة الإنسانية إلى المدنيين، والتأكيد على "أنه لا يمكن التوصل إلى حلّ دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا بالوسائل السلمية" مع التشديد على أهمية الحيلولة دون امتداد الصراع في المنطقة.

أما الاجتماع الثالث والذي جرى في 2023/12/8، والذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، فقد أيّدته 13 دولة وامتنعت بريطانيا، بينما أجهضته الولايات المتحدة باستخدام حقّ الفيتو.[2]

وفي الاجتماع الرابع لمجلس الأمن في 2023/12/22، وافق المجلس على قرار أيَّده 13 عضواً، وامتنعت كل من الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت، وتضمن القرار البنود الرئيسية التالية:[3]

أ. الدعوة إلى "إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كافٍ من الأيام للتمكين من الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية، ومن القيام بجهود الإنقاذ والإنعاش العاجلة".

ب. التأكيد على "احترام وحماية المرافق المدنية والإنسانية، بما فيها المستشفيات والمرافق الطبية والمدارس وأماكن العبادة... والعاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي ووسائل نقلهم".

ج. "ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدات الإنسانية، بما فيها الوقود"، والتشديد "على أهمية احترام وحماية المعابر الحدودية والبنية التحتية البحرية".

د. شجب "جميع الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية".

هـ. يقوم الأمين العام بتعيين كبير منسقي الشؤون الإنسانية "يكون مسؤولاً في غزة عن تيسير وتنسيق ورصد جميع شحنات الإغاثة الإنسانية المتجهة إلى غزة"، على أن يقدم تقريراً خلال عشرين يوماً، ثم كل تسعين يوماً ولغاية 2024/9/30.

و. التأكيد على "أن الأعيان المدنية، ومنها أماكن اللجوء، بما في ذلك داخل مرافق الأمم المتحدة والمناطق المحيطة بها، محمية بموجب القانون الدولي الإنساني"، كما "يرفض التهجير القسري للسكان المدنيين بمن فيهم الأطفال".

ز. التأكيد على "أن قطاع غزة يشكل جزءاً لا يتجزأ" من الأراضي المحتلة سنة 1967، والتأكيد على "رؤية حلّ الدولتين، مع كون قطاع غزة جزءاً من الدولة الفلسطينية".

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة:

عقدت الجمعية اجتماعين للنظر في موضوع الحرب في غزة، كان الاجتماع الأول في 2023/10/26، وينص على "هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة"، و"التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية من الإمدادات والخدمات الأساسية إلى جميع المدنيين المحتاجين لها في قطاع غزة"، ونال القرار تأييد 121 دولة[4] (62.6% من الأصوات)، مقابل معارضة 14 دولة بينها الولايات المتحدة (7.2% من الأصوات)، وامتنع عن التصويت 44 دولة (22.7%)، ويمثل مجموع سكان الدول التي عارضت القرار ما نسبته 5.2% من إجمالي سكان العالم.[5]

أما الاجتماع الثاني الذي عقد في 2023/12/12، فقد تمّ التصويت فيه على قرار يدعو "لوقف إنساني فوري لإطلاق النار" في غزة، وقد صوَّت لصالح القرار 153 دولة، وعارضته 10 دول بينها الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بينما امتنع عن التصويت 23 دولة.[6]

وعند المقارنة بين القرارَين يتبين أن الدعوة لوقف إطلاق النار تزايد التأييد لها بمعدل 32 دولة، لكن الولايات المتحدة بقيت على موقفها الرافض على الرغم من تأييد 79.3% من المجتمع الدولي للقرار.

ثانياً: الموقف الأمريكي

شكّلت عملية طوفان الأقصى مفاجأة للمؤسسات الرسمية والشعبية الأمريكية على حدّ سواء، خصوصاً في مستوى التخطيط للعملية ودقة الأداء وحجم الخسائر الإسرائيلية وفي زمن قياسي، ومن هنا مرت ردود الفعل الأمريكية في مراحل ثلاث هي؛ مرحلة ردة الفعل الانفعالية والتي سادت في الأيام الأولى للعملية، ثم مرحلة الحساب الاستراتيجي لمساندة "إسرائيل" عملياً، ثم المرحلة الثالثة الهادفة إلى توظيف مسار المعركة بكيفية تؤدي إلى منع اتساع المعركة إلى مستوى إقليمي وإضعاف وزن حركة المقاومة في تحديد الخيارات الاستراتيجية الفلسطينية المستقبلية، وتعزيز دور السلطة الفلسطينية لإبقاء خيار التسوية السياسية هو الأعلى، وتمّ ذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة الانفعال والمفاجأة: أشار تقرير خدمة أبحاث الكونجرس أنّ الولايات المتحدة أصيبت بالصدمة من "فشل" أجهزة الأمن الإسرائيلية في عدم القدرة على كشف استعدادات المقاومة لعملية بهذا الحجم، مع تأكيد الرئيس الأمريكي جو بايدن على "استبعاد" أن تكون إيران أسهمت بشكل مباشر في العملية، لكنه تماهى مع السلوك الإسرائيلي وبادر بالتأكيد على المساندة التامة لـ"إسرائيل"، وإلى التأكيد على إنقاذ المواطنين الأمريكيين الذين يُعتقد أنهم بين المحتجزين في غزة، وتوالت التصريحات الأمريكية حول إرسال قطع بحرية حربية أمريكية إلى المنطقة، وأشكال الدعم المسلح لـ"إسرائيل"؛ إلى جانب السعي للاستفراد بقطاع غزة، وطمأنة الاحتلال الإسرائيلي من خلال تحذيرات لحزب الله وإيران من تداعيات الانخراط في المعركة إلى جانب المقاومة الفلسطينية، ثم تواترت الأنباء عن طلب بايدن من الكونجرس الأمريكي US Congress تخصيص مبلغ 14 مليار دولار لمساعدة "إسرائيل".[7]

المرحلة الثانية: الحساب الاستراتيجي: وتمثل ذلك في الآتي:

البُعد الأول: تشبث الموقف الأمريكي في هذه المرحلة بمواقفه التقليدية والخاصة بتصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة، واستمرار الالتزام بالأمن الإسرائيلي وتقديم المساعدات له من جانب، واستمرار المناداة بإفساح المجال لحل الدولتين. ففي اليوم التاسع من المعركة، وفي مقابلة مع الرئيس الأمريكي بايدن، سُئل عمّا إذا كان يعتقد أنه يجب القضاء على حماس بالكامل، قال بايدن "نعم، أعتقد ذلك. ولكن يجب أن تكون هناك سلطة فلسطينية، ويجب أن يكون هناك طريق إلى دولة فلسطينية"، ولكن بايدن قال محذراً "سيكون من الخطأ أن تحتل... إسرائيل غزة مجدداً. ولكن الدخول والقضاء على المتطرفين، حزب الله في الشمال ولكن حماس في الجنوب هو مطلب ضروري".[8] ويبدو أن في ذلك إشارة ضمنية إلى الحرب البرية من قبل القوات الإسرائيلية، والتي وقعت بعد ذلك، والأداء البطولي للمقاومة، الذي حال دون تحقيق

العدوان نتائج أمنية استراتيجية لـ"إسرائيل"، ثم دخلت هذه الحرب في مراحل تهدئة مرتبطة بتبادل الأسرى والمحتجزين بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل". وبمشاركة أمريكية في مفاوضات تمديد هذه الهُدن إلى جانب كل من مصر وقطر، ثم استأنفت "إسرائيل" عملياتها القتالية في 2023/12/1 على الرغم من الرغبة الأمريكية بتمديد الهدنة. وكان قد أشار وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن في نهاية زيارته الرابعة للشرق الأوسط منذ اندلاع المواجهة إلى موافقة "إسرائيل" على "ضرورة عدم تكرار الخسائر الفادحة في أرواح المدنيين والتهجير بالحجم الذي رأيناه من شمال غزة إلى الجنوب"،[9] وهو الأمر الذي نفته التقارير الإعلامية وفي صدارتها التقارير المتتابعة التي يعلنها الأمين العام للأمم المتحدة.[10]

البُعد الثاني: في التوجه الأمريكي في مرحلة الحساب الاستراتيجي، هو القلق من تداعيات التحول في المعركة من مستواها المحلي إلى مستواها الإقليمي، فقد صَّرح بايدن بأن رسالته لإيران أن لا تُصعِّد الصراع، وهو مطلب كرَّره عدد من المسؤولين الأمريكيين؛ فقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن Lloyd Austin عن نشر مجموعة ثانية من حاملات الطائرات الأمريكية في 2023/10/14، معتبراً ذلك علامة على "تصميم الولايات المتحدة على ردع أي دولة أو جهة غير حكومية تسعى إلى تصعيد هذه الحرب"، وقد لحقت حاملة الطائرات يو أس أس دوايت د. أيزنهاور USS Dwight D. Eisenhower بحاملة الطائرات الضخمة يو أس أس جيرالد ر. فورد USS Gerald R. Ford في شرق البحر الأبيض المتوسط، وفسرَّ أوستن الحشد البحري الأمريكي في شرق المتوسط أن ذلك "لردع الأعمال العدائية ضد إسرائيل أو أي جهود تهدف إلى توسيع هذه الحرب".[11]

ويبدو أن القلق الأمريكي من تحوّل الصراع إلى مستواه الإقليمي كان مدفوعاً بما يلي:

1. القلق الأمريكي من اتساع الصراع في المنطقة بدخول أطراف مساندة للمقاومة في الحرب، وباحتمالات الاضطرابات وعدم الاستقرار الداخلي نتيجة حالة الغضب والإحباط لدى الشعوب ولدى قوى المعارضة والتغيير.

2. القلق الأمريكي من تأثير اتساع الصراع في الشرق الأوسط على مدى العناية الدولية والجهد الأمريكي في الحرب الأوكرانية، فقد غابت هذه الحرب عن أغلب شاشات الأخبار، واستقطب الصراع في الشرق الأوسط الاهتمام الدولي، مما جعل الولايات المتحدة تشعر بأن ذلك سيخفف الضغط على روسيا، بل وقد يمنحها فرصة لتعزيز مكتسباتها في الميدان الأوكراني، خصوصاً إذا جرى تحويل بعض المساعدات العسكرية من أوكرانيا لـ"إسرائيل"، وهو ما ألمح له الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي Volodymyr Zelenskyy نفسه.[12]

3. القلق الأمريكي من احتمال أن يؤدي الصراع إلى تفاقم الأزمة الطاقوية خصوصاً على أوروبا، فاتِّساع الصراع سيؤثر على تدفق النفط من مضيق هرمز وباب المندب سواء بمشاركة إيرانية أم بضربات من أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، والذين يُطلُّون على أكثر من 400 كم من سواحل البحر الأحمر، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع هائل في أسعار النفط في فترة حرجة للاقتصاد الأوروبي الذي يعاني من تداعيات الحرب الأوكرانية، ومن تناقص مشترياتها الطاقوية من روسيا.[13]

وبالفعل فقد ازداد القلق الأمريكي من احتمالات التصاعد باتجاه حرب إقليمية بعد اضطراد هجمات حزب الله من جنوب لبنان على أهداف إسرائيلية، ثم تزايد الهجمات على القوات الأمريكية في العراق وسورية، ثم سيطرة أنصار الله في اليمن على سفينة شحن إسرائيلية (2023/11/19)، والتهديد بضرب أي أهداف إسرائيلية في البحر الأحمر. وتكررت الهجمات اليمنية على السفن التجارية ذات العلاقة بـ"إسرائيل" في كانون الأول/ ديسمبر 2023 إلى جانب إطلاق صواريخ ومسيَّرات باتجاه ميناء إيلات، وهو ما دفع عدداً من الشركات التجارية الكبرى إلى وقف إبحار سفنها في البحر الأحمر، مما دفع الولايات المتحدة إلى البحث في تشكيل نوع من التحالف الحربي لضمان أمن التجارة البحرية في البحر الأحمر وبحر العرب.[14]

البُعد الثالث: في الديبلوماسية الأمريكية في هذه المعركة، هو محاولة ضبط تداعيات الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إلى جانب الآثار الإنسانية من قطع الكهرباء والماء وإغلاق الطرق أمام وصول المساعدات الإنسانية، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق في هذا الجانب بسبب تواتر تقارير الأمم المتحدة، والهيئات الدولية المختلفة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية World Health Organization، وأطباء بلا حدود Doctors Without Borders، ولجان حقوق الإنسان، وتحذيرات مفكرين وإعلاميين من تداعيات هذا الجانب إذا استمرت "إسرائيل" في سياسات الحصار والعدوان على المدنيين.[15] وعيَّنت الولايات المتحدة سفيرها السابق في تركيا ديفيد ساترفيلد David Satterfield كمبعوث خاص للمسائل الإنسانية ولمتابعة ترتيب فتح المعبر بين قطاع غزة ومصر لعبور المساعدات الإنسانية التي بدأت تتكدس في مصر انتظاراً لإدخالها، كما تواصل الرئيس بايدن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بخصوص الموضوع الإنساني، وتطور الأمر إلى طرح هدن إنسانية مؤقتة متتابعة لتسهيل ذلك.[16] لكن كافة التقارير أشارت إلى أن حجم المساعدات الإنسانية التي دخلت خلال الهدنة التي استمرت سبعة أيام لا تفي إلا بنسبة ضئيلة للغاية من احتياجات سكان غزة.[17]

البُعد الرابع: هو القلق من انعكاسات ما يجري في غزة على الأمن الأمريكي من زاويتين هما ما أسماه بايدن "الإرهاب" من ناحية، والتزامات الولايات المتحدة في الحرب الأوكرانية من ناحية ثانية، وقال "على الرغم من تزايد خطر الإرهاب في الولايات المتحدة بسبب الاضطرابات المتزايدة في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة يمكنها الاهتمام بالحروب في إسرائيل وأوكرانيا، مع الحفاظ على " قدرتها الدفاعية الدولية"".[18]

البُعد الخامس: تكريس فكرة "حق الدفاع عن النفس" لصالح "إسرائيل": تركز شعار الديبلوماسية الأمريكية من بداية طوفان الأقصى على التأكيد على "حقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس"، وضرورة التعجيل بالإفراج عن المحتجزين من الأجانب والإسرائيليين، ثم فتح ممرات إنسانية لتقديم المساعدات للقطاع، ثم انتقلت بخطواتها الديبلوماسية من مرحلة رفض "وقف إطلاق النار" في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، إلى الدعوة لفكرة "هدنة إنسانية مؤقتة"، مع التأكيد على اعتبار قطاع غزة أرضاً فلسطينية دون السماح للمقاومة بالبقاء فيه.[19] غير أن الولايات المتحدة التي اتَّسمت سياستها بالارتباك وازدواجية المعايير، بقيت ترفض قبول وقف إطلاق النار والذي تجلّى بشكل واضح في استخدامها حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن في 2023/12/8، على الرغم من مسألتين:[20]

1. إن اجتماع المجلس تمّ بناء على طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش António Guterres لتفعيل المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تعطيه الحق لطلب الاجتماع لأن هناك وضعاً "يهدد السلم والأمن الدولي".
2. إن مشروع القرار لوقف إطلاق النار حاز على تأييد 13 دولة وامتناع بريطانيا عن التصويت.

أما الإطار العام الذي تتبناه الولايات المتحدة "نظرياً" لتسوية الصراع، فيتمثل في الأبعاد التالية:[21]

1. اعتبار حلّ الدولتين قاعدة التسوية للصراع بين الفلسطينيين و"إسرائيل" (لكن هذا الجانب يخلو من تحديد واضح لحدود الدولة الفلسطينية وموضوع اللاجئين والقدس).
2. اعتبار الإجراءات الأحادية من طرف من الأطراف أمراً غير مقبول، وعلى الرغم من اعتبار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس شكلاً من أشكال الإجراء الأحادي، إلا أن الموقف الأمريكي في هذا الصدد يكتنفه قدر من الغموض.
3. اعتبار الولايات المتحدة لكل أشكال المقاومة المسلحة بأنها "أعمال إرهابية"، وتنظر إلى محور المقاومة بأنه "جزء من التمدد الإيراني في المنطقة".

4. إن الأمن الإسرائيلي يمثل القيمة العليا في أولويات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويجب تكييف أيّ سياسات أو إجراءات لخدمة هذه القيمة العليا.

5. مواصلة التوسع التدريجي لتطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية ليتم تحول الصراع من طبيعته الصفرية zero-sum game إلى طبيعته غير الصفرية non zero-sum game.

وعند النظر في الواقع القائم، نجد أن حلّ الدولتين الذي يشكل قاعدة الديبلوماسية الأمريكية في التسوية الأمريكية المقترحة، لم يعد قابلاً للتطبيق من وجهة نظر أغلب الدراسات والتقارير الدولية، فالتفاوض الفلسطيني الإسرائيلي متوقف من هذه الناحية منذ سنة 2014، واستمرار التوسع الاستيطاني وتزايد مساحات المستوطنات وأعداد سكانها، ورفض "إسرائيل" إعلان حدودها، ووصول اليمين المتطرف للسلطة في "إسرائيل" يجعل الأمر غير ممكن لا سيّما أن الولايات المتحدة لا تتخذ أي إجراء عملي لإجبار "إسرائيل" على توجه معين، خلافاً لما تفعله مع الدول العربية أو غيرها بممارسة الحصار والضغط السياسي أو العسكري عند انتهاج سياسة لا ترضى عنها الولايات المتحدة. كما أن استمرار التطبيع العربي مع "إسرائيل" تحت الضغط من ناحية والغواية السياسية من ناحية أخرى، جعل الموقف العربي أكثر استرخاء وسلبية تجاه الموضوع الفلسطيني، مما شكل تراجعاً حتى في الحد الأدنى من الضغط عليها،[22] وهو ما يعني أن الولايات المتحدة لا تمارس أيّ ضغط على "إسرائيل" لإنجاز حلّ الدولتين بينما تمارس الضغط على الدول العربية والسلطة الفلسطينية لتوسيع قاعدة الاعتراف والتطبيع العربي مع "إسرائيل".

غير أنّ ثمة بعض الظواهر والتي يبدو أنها قابلة للاتساع في الإدارة الأمريكية تستحق التأمل مثل:[23]

1. إن "التذمر" داخل دوائر حكومية أمريكية من الانحياز العالي لـ"إسرائيل" بدأ ينعكس في خلافات واحتجاجات داخل الأجهزة الرسمية الأمريكية خصوصاً في وزارة الخارجية، أو في مؤسسات التنمية الدولية الأمريكية، أو في داخل الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديموقراطي.

2. ظهور تباينات في أولويات كلّ من "إسرائيل" والولايات المتحدة خصوصاً لمرحلة ما بعد الحرب، حيث تشير "إسرائيل" لترتيبات البقاء في غزة أو تنظيم الأمور بغض النظر عن أي اعتبار دولي، وهو ما يبدو أن واشنطن أقل تفهماً له، مثل مسألة احتلال غزة أو التهجير إلى خارج غزة. ولكنهما متفقان على استبعاد المقاومة وإيجاد وضع "مُرَوَّض" مثل سلطة رام الله.

3. عدم الاتساق في الموقف الأمريكي؛ ففي الوقت الذي انتقد فيه الرئيس بايدن رئيس الحكومة الإسرائيلية وفريقه الحكومي لأنه يترأس حكومة "تضم متطرفين يرفضون حلّ الدولتين، وإن إسرائيل تفقد التأييد الدولي بسبب العنف ضد المدنيين"،[24] فإن الحكومة الأمريكية صوَّتت في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة لثلاث مرات ضدّ وقف إطلاق النار.

ثالثاً: موقف الاتحاد الروسي

يمكن تحديد الموقف الروسي في هذه الجولة من الصراع العربي الإسرائيلي في الآتي:

1. استفادت روسيا، كما أشرنا مسبقاً، من تخفيف الضغط الإعلامي والسياسي، بل وإلى حدّ ما العسكري عليها، من خلال تحول الانتباه والجهد الدولي باتجاه غزة بدلاً من أوكرانيا.
2. نظراً للعلاقة الروسية "المتزنة إلى حدّ ما" مع طرفي الصراع، فإن روسيا تحاول أن تتقدم على غيرها كوسيط لحل الأزمة، وقد وزَّعت روسيا مشروع قرار على مجلس الأمن الدولي حيث:[25]

- يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية وقفاً فورياً ودائماً يُحترم بالكامل.
- يدين بشدة جميع أشكال العنف والأعمال العدائية ضدّ المدنيين وجميع الأعمال "الإرهابية" (بينما كانت الولايات المتحدة قد طالبت المجلس بإدانة أعمال حماس فقط).
- يدعو إلى الإفراج الآمن عن جميع "الرهائن".
- يدعو إلى توفير وتوزيع المساعدات الإنسانية دون عوائق...

فيما أكد السفير الروسي لدى الأمم المتحدة اقتناع روسيا "بأن مجلس الأمن يجب أن يتحرك لوضع حدٍّ لسفك الدماء واستئناف مفاوضات السلام بهدف إقامة الدولة الفلسطينية".[26]

غير أن الجهود الروسية في مجلس الأمن لم تثمر عن أي قرار لوقف إطلاق النار نظراً للخلافات بين أعضائه الـ 15، ومحاولة الولايات المتحدة تحميل حماس مسوولية ما جرى، وبمساندة من عدد من الدول الأوروبية وبعض دول أمريكا اللاتينية.

لكن العلاقات الروسية الإسرائيلية بدأت تعتريها ملابسات متلاحقة في ظلّ رفض "إسرائيل" للمواقف الروسية من عدة جوانب:[27]

1. إصرار روسيا على الضغط باتجاه وقف لإطلاق النار.
2. استضافة روسيا بعد طوفان الأقصى لوفد من حركة حماس في 2023/10/26.
3. الانتقاد المتواصل لضرب "إسرائيل" للأهداف المدنية في قطاع غزة.

4. تقديم روسيا تبريرات لطوفان الأقصى تقوم على:

- اعتبار الرئيس فلاديمير بوتين ووزير خارجيته سيرجي لافروف Sergey Lavrov بأن طوفان الأقصى "لم يأتِ من فراغ"، أي أنه نتيجة للسياسات الإسرائيلية تجاه الموضوع الفلسطيني، وهو الموقف نفسه الذي عبرّ عنه الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش.
- إن الطوفان كان أحد تجليات وانعكاسات شَلّ الولايات المتحدة للمسار التفاوضي لتسوية الصراع، وتعطيل عمل اللجنة الرباعية الدولية Quartet لتسوية الصراع.
- صرّح المندوب الروسي في مجلس الأمن الدولي، بعد قرار مجلس الأمن في 2023/12/22 الخاص بإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، إلى أن بلاده كانت تميل لاستخدام حقّ النقض لتعطيل القرار لأنه لا يتضمن وقفاً لإطلاق النار، ثم أضاف "لو لم تحظَ هذه الوثيقة بدعم عدد من الدول العربية لكنا بالتأكيد استخدمنا حقّ النقض ضدها"، وأوضح "إننا ننطلق دائماً من حقيقة أن العالم العربي نفسه قادر على اتخاذ قراراته وتحمل المسؤولية الكاملة عنها". كما أشار إلى أن المسؤولية عن جميع العواقب المحتملة ستقع على عاتق تلك الدول التي أعطت موافقتها على نسخته، التي دفعت بها الولايات المتحدة.[28]

5. زيادة العلاقات الروسية مع إيران الذي تنظر له الولايات المتحدة و"إسرائيل" وبعض الدول الأوروبية نظرة سلبية، خصوصاً من جانب تأثيره على الأمن الإسرائيلي.

رابعاً: موقف الاتحاد الأوروبي

إذا استبعدنا بريطانيا التي تقف إلى جانب "إسرائيل" في كل مواقفها من التحليل، فإن موقف الاتحاد الأوروبي تمثل في التعاطف الشديد مع "إسرائيل" في بداية المعركة، لكن الضرورة تقتضي التنويه بأن المواقف الأوروبية في الصراع العربي الإسرائيلي ليست متسقة أو متناغمة بين أعضاء الاتحاد، ويمكن تقسيم مواقف دول الاتحاد على النحو التالي:

1. دول مساندة تماماً للموقف الإسرائيلي، وأبرزها النمسا وتشيكيا وهنغاريا.
2. دول أقل مساندة، مثل بلجيكا ولوكسمبورغ وإيرلندا ومالطا والبرتغال.
3. دول متأرجحة، وأهمها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبولندا وإسبانيا والسويد.

وتمثلت سياسة الاتحاد الأوروبي نحو تداعيات طوفان الأقصى بالمؤشرات التالية:[29]

1. التعاطف التام مع "إسرائيل" في بداية المعركة والتعبير عن إدانة حركة حماس، ثم إبداء عدم الرضا عن سياسات التهجير والحصار الإسرائيلية لسكان غزة في مرحلة لاحقة.
2. الموافقة على مضاعفة المساعدات للفلسطينيين بعد قرار بوقفها مع اشتراط ألا يذهب أياً منها لخدمة حماس، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي رفع مساعداته لغزة من 25 مليون يورو (نحو 27 مليون دولار) إلى 75 مليون يورو (نحو 81 مليون دولار).
3. إبداء القلق من تنامي النزعات الفاشية في أوروبا (مع وجود أعداد كبيرة من العرب في أوروبا) نتيجة تداعيات طوفان الأقصى.
4. القلق من احتمالات تزايد الهجرة إلى أوروبا خصوصاً في حالة تحول الصراع إلى مستوى إقليمي.

لكن الموقف الأوروبي بدأ في تحول بطيء مع اتساع الدمار وتزايد الضحايا المدنيين إلى الحد الذي وصف فيه الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل مستوى الدمار الذي لحق بغزة بأن "يضاهي، إن لم يكن أعلى من مستويات الدمار التي لحقت بالمدن الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية"، وأن التصاعد في "أعمال العنف في تلك المناطق سمح بتوسيع الاحتلال الإسرائيلي، الذي أصبح الآن أربعة أضعاف ما كان عليه قبل 30 عاماً، عندما تمّ توقيع اتفاقيات أوسلو"، كما أن الوضع يجعل حلّ الدولتين "أكثر صعوبة بكثير".[30]

لكن السمة العامة في السياسة الأوروبية في الموضوع الفلسطيني هو عدم تمكن "الدول الـ 27 الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي" من التوصل إلى موقف بالإجماع يدين جرائم الحرب"، وذهاب كلّ دولة إلى التعبير عن موقفها منفردة، وهو ما كشف الفروق بين الموقف البلجيكي الأكثر نقداً للسياسة الإسرائيلية على سبيل المثال، وبين الموقف الألماني أو الفرنسي.[31]

ويمكن القول إنّ مستوى العدوان الوحشي وجرائم الحرب غير المسبوقة ضدّ المدنيين والمرافق الإنسانية الذي مارسته "إسرائيل" انعكس على الشارع الأوروبي (كما سنوضح لاحقاً)، مما جعل الحكومات الأوروبية تجد حرجاً في استمرار مواقفها السابقة وخصوصاً مع بداية الأزمة، وهو الأمر الذي جعل بريطانيا المعروفة بانحيازها التام لـ"إسرائيل" "تمتنع عن التصويت" في القرار الذي قُدم لمجلس الأمن بناء على طلب الأمين العام والداعي لوقف إطلاق النار.[32]

خامساً: الصين

نَسَبَت المصادر الإخبارية المختلفة إلى وزير الخارجية الصيني وانغ يي Wang Yi قوله خلال مباحثات هاتفية مع نظيره السعودي ما نصه "لقد تجاوزت تصرفات إسرائيل الدفاع عن النفس، وعليها أن تستجيب لدعوة المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة لوقف العقاب الجماعي الذي تفرضه على سكان غزة". كما نُسِبَ له القول في مكالمة مع نظيره التركي هاكان فيدان إن الدفاع عن النفس "يجب أن يلتزم بالقانون الدولي الإنساني وأن لا يكون على حساب الضحايا من المدنيين الأبرياء".[33]

وطبقاً لما تمّ إعلانه عن الحوار الهاتفي بين وزير الخارجية الأمريكي ونظيره الصيني، فإن الموقف الصيني شدَّد على:[34]

1. الأولوية لوقف إطلاق النار وبأسرع ما يمكن.
2. التزام القوى الكبرى بالعدالة والنزاهة لمنع وقوع كارثة إنسانية في غزة.
3. إن أيّ ترتيبات لاحقة لتسوية الأزمة يجب أن "تراعي إرادة الشعب الفلسطيني".
4. الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم.

بينما شدَّد الموقف الأمريكي على عدم اتساع الحرب إلى مستواها الإقليمي لا سيّما أن المناقشة بين الوزيرَين تزامنت مع تزايد النشاط العسكري لأنصار الله اليمنيين في مواجهة السفن المتجهة لـ"إسرائيل" عبر البحر الأحمر.

وقد تمثَّلت المواقف الصينية خلال الأزمة في:

1. استخدام حقّ النقض ضدّ مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن لأنه لا يتضمن دعوة لوقف إطلاق النار.
2. اعتبار العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة تجاوزاً لمفهوم "الدفاع عن النفس".
3. استناداً لمبادرة الأمن العالمي Global Security Initiative التي أعلنها الرئيس الصيني شي جين بينج في نيسان/ أبريل 2022، قامت الصين طبقاً لأقوال مساعد وزير الخارجية الصيني نونج رونج Nong Rong بالتواصل والتنسيق بشكل نشط مع الأطراف المعنية، وأرسلت مبعوثها الخاص لزيارة دول المنطقة، وقدَّمت المساعدة الإنسانية لفلسطين على الفور، وتعمل على تهدئة الوضع ومنع توسع القتال وحدوث كارثة إنسانية، في محاولة لتهيئة الظروف للتسوية السياسية.[35]

سادساً: الهند

ربما يتوازى الموقف الهندي بشكل عام مع الموقف الأمريكي في مساندة "إسرائيل" في معركة طوفان الأقصى، فقد تحدث رئيس الوزراء نارندرا مودي Narendra Modi في اليوم الثالث للمعركة مع نتنياهو وقال "إن الهند تقف بحزم إلى جانب إسرائيل... وتدين الإرهاب بقوة وبشكل لا لبس فيه...". لكن الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الهندية أريندام باغشي Arindam Bagchi، بعد موجة انتقادات من المعارضة الهندية لتصريحات مودي، قال إن الهند "دعت دائماً إلى إجراء مفاوضات مباشرة من أجل إقامة دولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة، وإن الهند تدرك الالتزام العالمي بمراعاة القانون الإنساني الدولي". ووصف باغشي موقف الهند بشأن القضية الفلسطينية بأنه "طويل الأمد وثابت"، وإن الحكومة ترغب في رؤية مفاوضات تؤدي إلى دولة فلسطينية "تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، وهذا الموقف ما يزال هو نفسه".[36]

غير أنّ الهند امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 والذي أشرنا له سابقاً والذي يدعو إلى وقف إطلاق النار.[37]

ومن المعلوم أن الهند هي الزبون الأول عالمياً للصادرات العسكرية الإسرائيلية، كما أن توجهات الحزب الهندوسي الحاكم تتباين مع سياسات الحزب التاريخي في الهند وهو حزب المؤتمر الوطني الهندي Indian National Congress، وقد انعكست العلاقات الباكستانية الهندية على الموقف الهندي من منظور حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party الحاكم على كل القضايا التي فيها طرف إسلامي مثل القضية الفلسطينية، ومعلوم أن حزب بهاراتيا جاناتا حزب هندوسي متزمِّت دينياً خصوصاً في مواجهة القضايا التي يكون أحد أطرافها ذا نزعة إسلامية.[38]

سابعاً: الاتحاد الإفريقي

عزا رئيس الاتحاد الإفريقي African Union (AU) موسى فكي محمد Moussa Faki Mahamat جولة الصراع الجديدة بأنها نتيجة لإنكار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، داعياً إلى وقف القتال والعودة لطاولة المفاوضات.[39]

وعند النظر في مواقف الدول الإفريقية من طوفان الأقصى، نجد أنها تتوزع على ثلاثة اتجاهات هي:[40]

1. اتجاه مساند بقوة للموقف الفلسطيني تقودة جنوب إفريقيا وزيمبابوي وتشاد.

2. اتجاه مساند تماماً لـ"إسرائيل" تقوده كينيا وغانا وزامبيا والكاميرون والكونغو الديموقراطية.

3. اتجاه لا يتخذ موقفاً مسانداً لأي من الطرفين ويدعو الى تخفيض مستوى العنف وتقوده نيجيريا وأوغندا.

لكن المقارنة بين الدول الإفريقية في الموقف من الصراع الدائر، يشير بشكل واضح إلى أن الكتلة الأكبر هي لصالح الدول المساندة للمطالب الفلسطينية، فمشروع القرار الخاص بوقف إطلاق النار، والذي جرى التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ساندته 35 دولة إفريقية (دون حساب الدول العربية الإفريقية)، كما أن بعض الدول الإفريقية التي كانت على صلة قوية بـ"اسرائيل" انتهجت بعض السياسات المعارِضة للسلوك الإسرائيلي مثل كينيا أو رواندا.[41]

ثامناً: الرأي العام الدولي

تشير استطلاعات الرأي العام الدولي إلى عدد من النتائج المتعلقة بتأثيرات عملية طوفان الأقصى:[42]

1. **الرأي العام الأمريكي:** تشير الاستطلاعات إلى النتائج التالية:

أ. تراوح تأييد "إسرائيل" بين 38–47% مقابل ما بين 11–24% يؤيدون الموقف الفلسطيني.

ب. بعد ردّ الفعل الإسرائيلي على طوفان الأقصى خلال الفترة 10/11–2023/11/9، تراجع التأييد لـ"إسرائيل"، ففي 2023/10/11 قال 26% أنّ الرد "مبالغ فيه"، ورأى 44% أنّه ردّ مناسب، ووصفه 27% بأنه أقل من المطلوب، ولكن بعد نحو شهر تقريباً (2023/11/9) ارتفعت نسبة الذي وصفوا الرد الإسرائيلي بالمبالغ فيه إلى 38%، وتراجع نسبة من رآه مناسباً إلى 38%، ووصفه 17% بأنه أقل من المطلوب. ذلك يعني أنّ التعاطف مع الموقف الإسرائيلي تراجع حيث ارتفع من رآه مبالغ فيه بنسبة 12%، وتراجع من رآه مناسباً بمعدل 6%، والذين طالبوا بزيادته تراجعت نسبتهم بمعدل 10%.

ج. أيَّد 68% من الأمريكيين وقف إطلاق النار والتفاوض بين الأطراف، وهو اتجاه معارض لسياسة الحكومة الأمريكية.

د. أن التأييد للموقف الفلسطيني بين الشباب (18–35 عاماً) يتزايد، وتعلو نسبة التأييد بين من هم أصغر عمراً.

2. **بريطانيا:** تدل الاستطلاعات الخاصة بالموقف من "إسرائيل" قبل طوفان الأقصى على ما يلي:

أ. تتساوى نسبة التأييد بين أفراد الرأي العام البريطاني لفلسطين و"إسرائيل" (19% لكل منهما).

ب. نسبة التأييد بين الشباب في كلّ من حزب العمال والمحافظين هي الأعلى لصالح فلسطين، فنسبة التأييد لمن هم بين 18 و50 عاماً هي 58% لفلسطين مقابل 28% لـ"إسرائيل".

3. **الاتحاد الأوروبي:** من الملاحظ أن هناك انفصالاً بين توجّهات الرأي العام الأوروبي وتوجهات حكومات دول الاتحاد في الموضوع الفلسطيني، فقد تبين من استطلاع أُجري قبل طوفان الأقصى أن هذا الانفصام ما بين الحكومة والمجتمع في أوروبا هو الذي يفسر اتِّساع نطاق ردة فعل المجتمع على المجازر الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين.

جدول 8/1: التباين بين الرأي العام الأوروبي والحكومات الأوروبية في الموقف من فلسطين

الدولة	تأييد المجتمع لفلسطين (%)	تأييد حكومة بلاده لفلسطين (%)	تأييد المجتمع لـ"إسرائيل" (%)	تأييد حكومة بلاده لـ"إسرائيل" (%)
ألمانيا	15	7	17	38
بريطانيا	23	5	10	32
فرنسا	22	13	13	25
إسبانيا	31	19	12	20
إيطاليا	19	7	11	27
الدنمارك	20	8	14	34
السويد	23	15	16	21
المعدل العام	**21.8**	**10.5**	**13.2**	**28.1**

يلاحظ من الجدول السابق أن المجتمع الأوروبي يؤيد فلسطين أكثر من "إسرائيل" بفارق نحو 8%، بينما يرى الأوروبيون أن حكوماتهم الأوروبية أكثر تأييداً لـ"إسرائيل" بفارق نحو 18%، وهو ما يعني أن الاستجابة للإرادة الشعبية العامة في أوروبا ليست مطبّقة في الموضوع الفلسطيني تحديداً.

وفي موضوع الدعوة لوقف إطلاق النار، أظهر استطلاع رأي أوروبي استمرار التباين بين الموقف الرسمي الأوروبي والموقف الشعبي، ففي الوقت الذي أيَّد ما معدله 61.4% من المجتمع

الأوروبي وقفاً لإطلاق النار وعارضه 19.1%،[43] فإن الحكومات الأوروبية صوَّتت في الجمعية العامة على قرار وقف إطلاق النار في كانون الأول/ ديسمبر بموافقة 17، ورفض 2، وامتناع 8، إلى جانب الامتناع عن التصويت البريطاني،[44] مما يشكِّل موقفاً متقدماً عن التصويت على قرار 2023/10/27، حيث أصبح عدد المؤيدين أكثر من الضعف مقارنة بتصويت تشرين الأول/ أكتوبر،[45] لكنه يبقى دون مستوى التأييد الشعبي، كما يتبين من الجدول التالي:

جدول 8/2: الرأي العام الأوروبي في وقف إطلاق النار (دول مختارة) 11/10–2023/12/6[46]

الدولة	تأييد وقف إطلاق النار (%)	استمرار إطلاق النار (%)	لا أدري (%)
إيطاليا	73	8	19
إسبانيا	70	16	14
بريطانيا	59	19	22
فرنسا	59	22	19
ألمانيا	57	23	20
الدنمارك	57	22	21
السويد	55	24	21

وتكشف التحركات الشعبية والتقارير الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي في مختلف مناطق العالم تحولاً ملموساً في الرأي العام الدولي بعد طوفان الأقصى، وطبيعة الرد الإسرائيلي عليه، وتركيز القوات الإسرائيلية هجماتها العسكرية بشكل كبير على الأهداف المدنية والمرافق الإنسانية، وتدل المؤشرات التالية على ذلك:[47]

1. بلغ عدد المظاهرات خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من المواجهات بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" ما مجموعه 3,761 مظاهرة مؤيدة للفلسطينيين، مقابل 529 مظاهرة شعبية مؤيدة لـ"إسرائيل"، أي أن التأييد هو نحو 86% لصالح الفلسطينيين.
2. قام الكاتب بتحليل مضمون للصحف والمواقع الإلكترونية (غير العربية وغير الإسلامية)، حيث تمّ جمع 1,080 عنواناً لصحف ومواقع إلكترونية غربية أو آسيوية أو إفريقية أو أمريكية لاتينية، وتمّ تصنيف العناوين طبقاً لمضمون العنوان ودلالاته من خلال الاطِّلاع على توجهات المقال من حيث التأييد لـ"إسرائيل" أو لفلسطين، وتمّ اختيار العينة عشوائياً، وبعد الفرز تبين أن:

- 726 عنواناً مؤيداً للفلسطينيين أي ما نسبته 67.2%.
- 317 عنواناً مؤيداً لـ"إسرائيل"، أي ما نسبته 29.3%.
- 37 عنواناً إما يؤيد الطرفين أو يعارضهما، أي ما نسبته 3.5%.

تاسعاً: المشهد المستقبلي

من المؤكد أن نتائج المواجهة العسكرية ستمثل المتغير الرئيسي في تحديد التداعيات المستقبلية، وتدور المواجهة من الطرف الفلسطيني على أساس دحر القوات الإسرائيلية من ناحية، والعمل على تحرير المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من ناحية ثانية، ويترافق مع ذلك، في حالة تحقيق الهدفين السابقين، الشروع في إعادة بناء قطاع غزة، وهو الأمر الذي وصلت التقديرات له في الشهر الأول من المواجهة إلى 20 مليار دولار،[48] بينما ارتفعت التقديرات مع نهاية الشهر الثاني إلى نحو 50 مليار دولار،[49] وهو ما سيثقل كاهل أيّ إدارة في القطاع ولفترة طويلة.

أما الأهداف الإسرائيلية الأمريكية للحرب، فتتمثل في محاولة إنجاز الأهداف التالية:[50]

1. التخلص من المقاومة المسلحة في قطاع غزة ونزع سلاح المقاومة، وهي قضية أعلنتها "إسرائيل" والولايات المتحدة عدة مرات.
2. إحلال السلطة الفلسطينية محل حركة حماس، وتطبيق سياسات السلطة في تنسيق أمني، وفي الطّرق المتبعة لمنع المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، على غزة.
3. استمرار الإدارة المشتركة لمعبر رفح بين سلطة غزة "القادمة" و"إسرائيل" ومصر، لأن في ذلك منافع مادية وأمنية للطرفين المصري والإسرائيلي.
4. إن أي تسوية يجب أن تتضمن بشكل واضح ولا لبس فيه التخلي التام عن المقاومة المسلحة، واعتبار أي كيان فلسطيني، بغض النظر عن توصيفه، كياناً منزوعاً من السلاح.
5. العمل على اللجم التدريجي لأيّ دور لمحور المقاومة، مع استمرار العمل على تفكيك هذا المحور.
6. العمل على توسيع قاعدة التطبيع الإسرائيلي مع بقية الدول العربية.

القسم الثاني: الوضع الدولي ما قبل الطوفان:

أولاً: الأمم المتحدة:

ينعكس عدم الاستقرار العالمي من ناحية، وعدم الاستقرار في الإقليم الشرق أوسطي من ناحية ثانية، على أولوية القضية الفلسطينية سلباً، إذ أصبحت القضايا المحلية والإقليمية والدولية تزاحم القضية الفلسطينية في انشغالات هذه الدول والعمل على ترتيب أوضاعها الذاتية.

فلو نظرنا في نشاط اللجنة الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة) التي أوكل لها متابعة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، يتبين لنا أنها لم تعقد أيّ اجتماع لها منذ آذار/ مارس 2021، أي أنه مضى على شللها أكثر من عامين على الرغم من أنها بين 2002 و2021 عقدت 73 اجتماعاً، أي بمعدل 3.8 اجتماعاً للعام الواحد، لكنها اتجهت مؤخراً إلى اقتصار نشاطها على إصدار تقرير سنوي يلخص الأوضاع العامة للموضوع الفلسطيني مع التركيز على القطاع الخدماتي فقط.[51] وتتهم روسيا الولايات المتحدة "بتجميد" عمل اللجنة الرباعية لأن الولايات المتحدة تريد تفكيك كل صيغ العمل الدولي المشترك خصوصاً بعد الأزمة الأوكرانية، وهو ما أعلنه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، وأكّده بعد ذلك فلاديمير سافرونكوف Vladimir Safronkov مبعوث الخارجية الروسية للتسوية في الشرق الأوسط، بل إن روسيا ترى أن الاتحاد الأوروبي انضم للولايات المتحدة في شلّ نشاطات الرباعية الدولية بعد الأزمة الأوكرانية أيضاً، وهو ما ذكره القائم بأعمال المندوب الدائم لروسيا لدى الاتحاد الأوروبي كيريل لوغفينوف Kirill Logvinov.[52] لكن تصريحاً من وزارة الخارجية الأمريكية ينفي اتخاذ أي موقف تجاه اللجنة الرباعية، ويبرر توقف نشاط اللجنة إلى أنّ الظروف العامة للصراع خصوصاً موضوع "حلّ الدولتين" يحتاج لجهود ديبلوماسية مع أطراف الصراع لإعادة تنشيط المسار التفاوضي، مع إقراره بأنه "لا يتذكر متى كان آخر اجتماع للجنة"،[53] مما يؤكد الانقطاع لفترة طويلة كما أشرنا في الفقرات السابقة.

وتعكس قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة، التوجّه العام للدول الأعضاء، أي أنه يمكن اعتبارها تعبيراً عن إرادة المجتمع الدولي، خصوصاً نظراً لعدم وجود حقّ الفيتو والتساوي في الأصوات بين أعضائها.

وعند رصد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها رقم 77 للفترة 2022–2023، تبين لنا المساندة الواضحة للشعب الفلسطيني في ضوء التصويت على قرارات الجمعية ذات الصلة بفلسطين كما يوضح الجدول التالي:[54]

جدول 8/3: التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية في الدورة 77

الموضوع	مع	ضدّ	ممتنع	ملاحظات
نقد ممارسات "إسرائيل" في الأراضي المحتلة بما فيها شرقي القدس	87	26	53	أغلب دول الاتحاد الأوروبي إما امتنعت أو رفضت
حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني	167	6	9	نسبة عالية من التأييد
إدانة بناء المستوطنات	141	7	21	المعارضون نسبة ضئيلة، وأغلبها دويلات
أملاك اللاجئين الفلسطينيين وعوائدها	153	6	6	يتضح هنا أن نسبة التغيّب عالية تصل إلى 28 دولة
الدعوة لتقديم المساعدات للاجئين	157	1	10	اقتصر الرفض على "إسرائيل" فقط
حقّ السيادة الفلسطينية على أراضيهم بما فيها شرقي القدس	159	8	10	تأييد كبير ومعارضة متواضعة جداً
تقديم المساعدات لوكالة الأونروا	157	5	4	تأييد واسع ومعارضة متواضعة جداً
رفض جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة سنة 1967	153	9	10	نسبة المعارضة 4.7%
تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه	149	11	13	نسبة المعارضة نحو 5.7%
تقرير السكرتارية الأممية بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني	90	30	47	يلاحظ هنا أن تقارير السكرتارية تتضمن عبارات تُدين طرفَي الصراع، وهو ما يسبب تردد الدول في تبني التقرير
ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه	101	17	53	الملاحظة نفسها السابقة وخصوصاً مع الدول الأوروبية

وعند تحليل الجدول يتبين:

1. أنَّ متوسط التأييد بين الدول الأعضاء للموقف الفلسطيني هو 138 دولة من أصل 193، وهو ما يعني أن نسبة التأييد الدولي لفلسطين هو 71% من الإرادة الدولية.
2. أنَّ معدل نسبة المعارضة للحقوق الفلسطينية هي أقل قليلاً من 12 دولة من أصل 193، أي ما يساوي نحو 6% من الأصوات الدولية.
3. أنَّ معدل "مجموع الامتناع عن التصويت أو التغيب عن الجلسات" هو 43 دولة، أي نحو 22%.

4. أنَّ مجموع سكان الدول الـ 12 التي غالباً ما تعارض الحقوق الفلسطينية مثل الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وجزر مارشال، ومايكرونيزيا، ونورو، وبالو، وفانوتو، وأستراليا، وجزر سليمان إلى جانب "إسرائيل"، لا يتجاوز عدد سكانها مجتمعة 16% من إجمالي سكان العالم.[55]

5. تمثل "إسرائيل" الدولة الأكثر تعرضاً للإدانة في قرارات الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة، وهو ما يتبين من تقارير أمريكية متعددة، ومن أبرزها التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، والتي ترصد الاتجاه العام للتصويت في الأمم المتحدة.[56] ففي الفترة 2015–2022، اتَّخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة 140 قراراً ضدّ "إسرائيل" منها 15 قراراً خلال سنة 2022 وحدها، مقابل 68 لبقية الأعضاء طيلة الفترة المشار لها، كما اتَّخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال الفترة 2006–2022 ما مجموعه 99 قراراً ضدّ "إسرائيل".[57]

وثمة ملاحظة على نشاط مجلس الأمن في الموضوع الفلسطيني، فمنذ كانون الأول/ ديسمبر 2016 حتى تموز/ يوليو 2023، اقتصر نشاط المجلس على المشاورات والاستماع للتقارير الخاصة بالموضوع الفلسطيني، وكان الإجراء الوحيد الذي تمّ اتخاذه في شباط/ فبراير 2023 هو أنّ المجلس تبنى بياناً رئاسياً في 2023/2/20، أعرب فيه عن القلق العميق وخيبة الأمل إزاء إعلانات "إسرائيل" بشأن توسيع النشاط الاستيطاني، وأكد مجدداً أن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يعرض إمكانية تحقيق حلّ الدولتين للخطر،[58] وتمّ استخدام حقّ الفيتو من قبل روسيا، وتغيب الصين في قرارَين خاصين بسورية في تموز/ يوليو 2022 وتموز/ يوليو 2023.[59]

ثانياً: الولايات المتحدة:

السمات العامة للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية:

على الرغم من التحولات الدولية الكبرى، لا سيّما المرتبط منها بالقوى المركزية الدولية، مثل الانغماس الأمريكي في ملابسات الأزمة الأوكرانية الروسية، أو تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه موضوع تايوان، واستمرار النِّزاع مع إيران بخصوص برنامجها النووي والتهديدات المتبادلة بين الطرفين سواء حول البرنامج النووي أم تضارب سياساتهما في المنطقة، واستمرار الدلائل على التراجع الأمريكي خصوصاً في الجوانب

الاقتصادية والسياسية والتدخلات العسكرية، وهو ما يتوافق عليه أغلب الخبراء والرأي العام الأمريكي،[60] إلا أن الولايات المتحدة تبقى إحدى القوى المؤثرة على الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وتتَّسم السياسة الأمريكية في توجهاتها المركزية في القضية الفلسطينية خلال السنتين 2022–2023 بما يلي:

1. عدم تجاوز "النقد اللفظي" للإجراءات الإسرائيلية "غير المتَّسقة" مع المواقف الأمريكية، دون اتخاذ أي إجراءات عقابية أياً كان مستواها للضغط على "إسرائيل" للتراجع عن مواقفها هذه، على الرغم من محاولة الظهور بمظهر الخلاف مع الحكومة الإسرائيلية اليمينية المنتخبة منذ كانون الأول/ ديسمبر 2022، ومثال ذلك تصريحات وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن أمام مؤتمر لإحدى الجمعيات اليسارية وهي جمعية جي ستريت J.Street، حيث قال: "سنواصل أيضاً معارضة لا لبس فيها لأي أعمال تقوض آفاق حلّ الدولتين بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، توسيع المستوطنات أو خطوات في اتجاه ضمّ أراضي في الضفة الغربية أو تغيير في الوضع التاريخي القائم للمواقع المقدسة، وعمليات الهدم والإخلاء والتحريض على العنف".[61] وهو نقد لا تصحبه أيّ إجراءات عقابية ضدّ "إسرائيل"، وهو الأمر الذي لا يتسق مع سرعة اتخاذ الإجراءات بحق أيّ دولة شرق أوسطية أخرى لا تُجاري السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ثمة توجّه أمريكي تسانده قوى مهمة في السلطتين التشريعية والتنفيذية الأمريكية يقوم على خطة تستهدف تطويق إيران استناداً إلى دور محوري للقيادة المركزية للقوات الأمريكية مع القوات الإسرائيلية وقوات دول الجوار الإيراني، ومن الواضح أن نقل تبعية "إسرائيل" من القيادة الوسطى للقوات الأمريكية في أوروبا إلى القيادة المركزية للقوات الأمريكية المعنية في مهامها بالشرق الأوسط مؤشر على تناغم النقل مع الإجراءات العقابية ضدّ إيران والعمل على تطويقها.[62]

2. عدم التراجع عن مساندة أي مكسب إسرائيلي حتى ذلك الذي لا يتَّسق مع موقف الإدارة الأمريكية الصريح، فلا هي تراجعت عن قرارات الرئيس دونالد ترامب في كلّ ما يتعلق بالقدس أو التطبيع أو الاستيطان أو ضمّ الجولان أو صفقة القرن، ولا هي تقدمت بأيّ مشروعات سياسية تُحسِّن من موقفها تجاه الفلسطينيين، مثل فتح بعثة ديبلوماسية أمريكية لدى فلسطين. بل إن مراقبة الموقف الأمريكي من موضوع قيام الدولة الفلسطينية، والتي كان الرئيس جورج بوش الابن George W. Bush هو أول رئيس أمريكي يعلن عن مساندته لها سنة 2003، وتبعه الرؤساء اللاحقون ينحصر في التأييد اللفظي دون ممارسة أي دور "عملي" لتجسيد ذلك. ثُمَّ إن الرئيس ترامب أقرَّ بفكرة الدولة الفلسطينية لكنه جرَّدها من مضمونها بحرمان

هذه الدولة من القدس ومن غور الأردن ومن بعض التفاصيل الأخرى، وهو ما استمرت عليه إدارة جو بايدن منذ 2021 حتى الآن، فباستثناء الإعلان المستمر عن الالتزام بقيام الدولة، فإن إدارة بايدن لم تمارس أي نشاط فعلي في هذا الاتجاه، بل واصلت الاعتراض في مجلس الأمن على قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وفي سنة 2021، أعلن بايدن عزمه على إعادة فتح البعثة الفلسطينية في واشنطن والقنصلية الأمريكية في شرقي القدس، والتي كان ترامب قد أغلقهما سنة 2019، لكن الأمر يصطدم بقانون سنة 1987، الذي تحايل عليه أسلاف ترامب، والذي يحظر على الفلسطينيين القيام بمهمة ديبلوماسية في الولايات المتحدة من ناحية، كما أقرّت إدارة ترامب تشريعات لمنع القادة الأمريكيين مستقبلاً من التنازل عن هذا التقييد من ناحية ثانية، إذ أصبح شرطاً لإعادة فتح القنصلية في شرقي القدس موافقة الحكومة الإسرائيلية، وهو أمر غير مرجح في ظلّ دمج هذه القنصلية في السفارة الأمريكية لدى "إسرائيل"، والتي تمّ نقلها للقدس.[63] وفي حزيران/ يونيو 2022 تمّ تغيير اسم وحدة شؤون فلسطين إلى مكتب شؤون فلسطين واعتبارها هيئة مستقلة، وتقدم تقاريرها مباشرة لوزارة الخارجية الأمريكية دون المرور بالسفارة كما كان الأمر سابقاً، وهو إجراء شكلي من حيث دلالاته.[64] كما إنّ الولايات المتحدة حالت دون اتخاذ قرار من مجلس الأمن لإدانة توسيع المستوطنات وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة سنة 1967، واكتفت ببيان يدعو "لتجميد" بناء المستوطنات لمدة ستة شهور، وربطت موافقتها على دعوة التجميد بضرورة أن تدين دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقدمت بالمشروع لمجلس الأمن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.[65]

3. استمرار الدفاع والتصويت لصالح المواقف الإسرائيلية في الهيئات الدولية، والضغط على المنظمات الناقدة لـ"إسرائيل" في أي محفل دولي، وإصدار بيانات ملتبسة في مضامينها لبعض الوقائع المتهمة فيها "إسرائيل" بشكل مباشر مثل مقتل الصحفية الفلسطينية ذات الجنسية الأمريكية شيرين أبو عاقلة، كما عارضت الولايات المتحدة قرار اللجنة الثالثة للأمم المتحدة (اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية) في 2022/11/17، والخاصة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على الرغم من موافقة 167 دولة، أي ما يعادل 86.52% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،[66] إلى جانب معارضة الولايات المتحدة قراراً أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2022 يدعو محكمة العدل الدولية لإبداء رأي استشاري بشأن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.[67]

وتكشف دراسة لأنماط التصويت في الأمم المتحدة أن نسبة التطابق في التصويت بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة على موضوعات الصراع العربي الإسرائيلي يتراوح بين 13–14%، وهو ما يعني أن هناك فجوة واسعة بين الديبلوماسية الأمريكية في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي وبين الديبلوماسية الدولية.[68]

4. مواصلة الضغط أو الغواية للدول العربية لتوسيع تطبيعها مع "إسرائيل"، ويزداد ذلك في السنوات الانتخابية، ولما كانت الولايات المتحدة على موعد مع الانتخابات الرئاسية في سنة 2024، فإن ذلك سيزداد وضوحاً خلالها.

5. استمرار استخدام "المساعدات المالية" للطرف الفلسطيني كأداة ضغط عليه لتقديم تنازلات سياسية، مثل استمرار استبعاد حركات المقاومة من الأجهزة الفلسطينية، واستمرار التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، ومنع التقدم للمنظمات القانونية الدولية لرفع الشكاوى ضدّ الممارسات الإسرائيلية، بينما أجاز الكونجرس الأمريكي في آذار/ مارس 2022 تمويلاً بقيمة مليار دولار لنظام الدفاع الجوي الإسرائيلي "القبة الحديدية Iron Dome"، إضافة إلى المساعدة السنوية لـ"إسرائيل" البالغة 3.7 مليار دولار.[69]

وطبقاً للبنك الدولي، انخفضت نسبة المساعدات الدولية لفلسطين من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني من 27% سنة 2008 إلى ما دون 2% سنة 2022، وهو أمر يتَّسق مع الاتجاه العام للمساعدات الأمريكية لفلسطين، فمنذ سنة 2012 وقيمة المساعدات الأمريكية للفلسطينيين تتراجع،[70] إلى جانب أن جزءاً من هذه المساعدات يذهب باتجاه خدمات ذات طبيعة أمنية تتركز في منع اتّساع المقاومة في الضفة الغربية تحديداً، من خلال دعم أجهزة الأمن الفلسطينية وتعزيز التنسيق الأمني، وهي المهمة التي أوكلت لمكتب المنسق الأمني الأمريكي لدى "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية منذ سنة 2005، وهو مكتب يضم 75 خبيراً أمنياً ينتمون لتسع دول من دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومركزه في القدس وله فرع في رام الله.[71] كما يُلاحَظ أن شروطاً محددة توضع على المساعدات الأمريكية لفلسطين كما ورد في قرارات الهيئات الأمريكية، فقد ورد في التشريعات الأمريكية الخاصة بالمساعدات لفلسطين ما يلي:[72]

1. لا يجوز أن تذهب أي من الأموال المخصصة (في العناوين من الثالث إلى السادس من هذا القانون)* لدفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية الموجودين في غزة.
2. لا يجوز تخصيص أو إنفاق أي من أموال المساعدات لمساعدة حماس أو أي كيان تسيطر عليه حماس فعلياً.
3. لا يجوز أن تذهب أي من أموال المساعدات إلى أي حكومة تتقاسم السلطة مع حماس.
4. لا يجوز أن تذهب أي من أموال المساعدات إلى أي حكومة تكون ناتجة عن اتفاق مع حماس وتمارس حماس نفوذاً غير مبرر عليها.

---

* هي بنود القانون الذي يُقر تقديم المساعدات للسلطة.



5. لا يجوز أن يستفيد من المساعدات الأمريكية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) أي لاجئ فلسطيني تلقى تدريباً عسكرياً أو اشترك في عمليات مقاومة مسلحة.

من جانب آخر، فقد صَّرحت إدارة بايدن من حين لآخر عن نيتها إعادة فتح القنصلية الأمريكية العامة في القدس التي أدرجتها إدارة ترامب في السفارة الأمريكية لدى "إسرائيل" في سنة 2019، لكنها لم تحدد التوقيت وسط معارضة من المسؤولين الإسرائيليين وبعض أعضاء الكونجرس. وفي سنة 2022، عيَّنت إدارة بايدن ممثلاً لها في مكتب شؤون فلسطين في القدس، تحت رعاية السفارة الأمريكية لدى "إسرائيل"، بينما يقدم تقاريره مباشرة إلى وزارة الخارجية في واشنطن (كما أشرنا سابقاً)، كما تسعى الإدارة أيضاً إلى تعزيز قدرات قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية لمواجهة ما تَعدُّه التشدد المتزايد في مناطق رئيسية بالضفة الغربية من خلال برنامج المساعدة الأمريكية.[73]

وهناك جانب في المساعدات الأمريكية يذهب إلى وكالة الأونروا، فقد كان المعدل السنوي للمساعدات الأمريكية للوكالة خلال الفترة 1950–1999 نحو 45.2 مليون دولار سنوياً، وارتفع المعدل من سنة 2000 إلى سنة 2022 إلى 214.3 مليون دولار، ووصل الإسهام لسنة 2022 إلى 364 مليون دولار.[74]

وفي خطاب بايدن في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2022 أكّد على الالتزام بأمن "إسرائيل". وكان قد صرح قبل ذلك، خلال زيارته للضفة الغربية في تموز/ يوليو 2022، أنّ تصوره لحلّ الدولتين هو على أساس حدود 1967، مع إمكانية المقايضة في بعض المناطق. أما بخصوص القدس فقال: "تعتبر القدس مركزية في الرؤى الوطنية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، ويجب أن تكون القدس مدينة لجميع أبنائها، حيث تحافظ أماكنها المقدسة على الوضع الراهن، مع استمرار المملكة الأردنية الهاشمية في أداء مهامها كوصي على الأماكن الإسلامية المقدسة".[75]

وفي أيار/ مايو 2022 قتلت القوات الإسرائيلية الصحفية الفلسطينية التي تحمل الجنسية الأمريكية شيرين أبو عاقلة، ولم يتجاوز الموقف الأمريكي في هذا الموضوع حدود دعوة وزارة الخارجية الأمريكية إلى تحقيق مستقل على الرغم من الشواهد الكثيرة على مسؤولية "إسرائيل" عن الحادث.[76]

ثالثاً: الاتحاد الروسي

تمثل روسيا أحد الأطراف الأربعة في اللجنة الرباعية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي شبه المعطلة عن نشاطاتها، وتتهم وزارة الخارجية الروسية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأنهما يتبنيان "قراراً تعسفياً لتعطيل أعمال اللجنة". وفي ضوء تعطُّل نشاط اللجنة الرباعية الدولية في الشرق الأوسط، دعت روسيا خلال ترؤسها لمجلس الأمن الدولي سنة 2023 إلى مبادرة لعقد لقاءات بين روسيا والجامعة العربية ومجموعة من الدول العربية ذات العلاقة بالموضوع الفلسطيني، ولا تهدف المبادرة إلى تقديم مشروعات تسوية جديدة، بل لتنشيط مسارات تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه، بما فيها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمبادرة العربية وحلّ الدولتين بإقامة دولة فلسطينية على حدود سنة 1967 وعاصمتها شرقي القدس. أما الوجه الآخر للنشاط الديبلوماسي الروسي فهو محاولة إنهاء الانقسام الفلسطيني.[77]

لكن الحرب الروسية الأوكرانية شكّلت نقطة تماس بين السياستين الروسية والإسرائيلية، فخلال الفترة 2022–2023، وعلى الرغم من المحاولات الإسرائيلية للترويج بأنها "تعمل وسيطاً بين الطرفين"، جرت سلسلة من الوقائع المعاكسة لهذا التوجه:[78]

1. صوَّتت "إسرائيل" في الأمم المتحدة في آذار/ مارس 2022 على قرار يدين العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.
2. التهديد الروسي باستهداف الأسلحة المقدَّمة من "دول أخرى لأوكرانيا"، بعد أن ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو باحتمال تقديم مساعدات أخرى لأوكرانيا، غير تلك المساعدات الخاصة بالجوانب الإنسانية.
3. وضعت وزارة العدل الروسية في تموز/ يوليو 2022 قيوداً على نشاطات الوكالة اليهودية التي تتمثل في تسهيل الهجرة اليهودية من روسيا إلى "إسرائيل".
4. تصاعد الهجمات الإسرائيلية على القوات السورية، بعد القرار الروسي بالتضييق على الوكالة اليهودية.
5. نتيجة لتراجع مبيعات الأسلحة الروسية إلى العالم بسبب انغماسها وحاجتها للأسلحة في الحرب الأوكرانية، ارتفعت مبيعات السلاح الإسرائيلي لزبائن روسيا، وتقف الهند على رأس هذه الدول المشترية التي ارتفعت وارداتها العسكرية من "إسرائيل" بشكل واضح مع الحرب الأوكرانية.[79]

ومن الضروري التنبُّه إلى حدوث بعض التحسن في العلاقة بين حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة وبين روسيا، وتجسد ذلك في استقبال روسيا لوفود من حركة حماس في شهرَيْ أيار/

مايو وأيلول/ سبتمبر 2022، ودعوة متجددة للقاء بين الطرفين في سنة 2023، لا سيّما مع حدوث بعض الشقوق في جدار العلاقة الإسرائيلية الروسية لسببين هما الموقف الإسرائيلي من الحرب الأوكرانية ومساندتها لإدانة الموقف الروسي وتقديم بعض المساعدات لأوكرانيا من ناحية، ولمواصلة الهجمات الإسرائيلية على سورية على الرغم من التنبيهات الروسية لخطورة الاستمرار في هذه السياسة.[80]

ولعلَّ البيان الذي ألقاه وزير الخارجية الروسي لافروف في مجلس الأمن الدولي في نيسان/ أبريل 2023، يحدّد الموقف الروسي على النحو التالي:[81]

1. اعتبار حلّ الدولتين هو الحل الأنسب لطرفَي الصراع.
2. اعتبار شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.
3. حقّ "إسرائيل" في عيش آمن وسلمي مع جيرانها وكل دول الإقليم.
4. رفض السياسات الإسرائيلية، خصوصاً بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاعتقال التعسفي للفلسطينيين.
5. انتقاد النزوع الفلسطيني نحو التطرف، وتزايد الخلافات بين الفلسطينيين بشكل قد يقود إلى مواجهات داخلية بينهم.
6. لن يتم التوصل إلى كلّ ما سبق إلا من خلال التفاوض المباشر بين الأطراف، ومن خلال إعادة إحياء الدور المهم للجنة الرباعية، التي تمّ إنشاؤها من قِبل مجلس الأمن الدولي، وتنفيذ المبادرة العربية للتسوية.[82]

لكن الضرورة تقتضي الإشارة إلى أن حجم المساعدات المالية للشعب الفلسطيني من قبل روسيا محدودة، وعند المقارنة بينها وبين الدول الغربية بشكل عام يتضح الفارق الكبير، فالدول الأوروبية والولايات المتحدة يحتلون المراتب الأولى في نسبة المساعدات، بينما تحتل روسيا المرتبة 35 في مجموع مساعداتها للأونروا منذ اتفاق أوسلو وحتى سنة 2023.[83]

رابعاً: الاتحاد الأوروبي

يمكن اعتبار برلمان الاتحاد الأوروبي المؤسَّسة التي تُمثِّل التوجهات الرسمية والشعبية الأوروبية، وفي توصياته لبقية أجهزة الاتحاد حدَّد الموقف الأوروبي في بيان له في 2023/7/12 ما يلي:[84]

1. تأييد حلّ الدولتين واعتبار القدس عاصمة للدولتين، ويُعبِّر البرلمان عن أسفه لاعتبار بعض الدول بأن القدس عاصمة موحدة لـ"إسرائيل" فقط.

2. تعزيز التعاون مع كلّ من الولايات المتحدة و"إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والدول العربية الشريكة لمنع تسليح المنظمات "الإرهابية".

3. الدعوة لإعادة المسؤولية عن قطاع غزة للسلطة الفلسطينية، ومطالبة السلطة بوقف كل علاقاتها مع التنظيمات "الإرهابية" في المنطقة.

4. ربط المساعدات المالية للسلطة بمقدار التزامها في مناهجها التعليمية بمعايير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، خصوصاً فيما يتعلق بنشر "الكراهية".

5. اعتبار "اتفاقات أبراهام" بين دول عربية و"إسرائيل" إسهاماً إيجابياً لتحقيق حلّ الدولتين.

6. اعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية والدعوة لمقاطعة منتجاتها، والتأكيد على وقف "إسرائيل" لسياسات هدم البيوت، وإساءة استعمال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة.

7. التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية، ومطالبة "إسرائيل" باحترام هيئات المجتمع المدني الفلسطيني.

8. إعادة فتح المؤسسات التعليمية الفلسطينية التي أغلقتها "إسرائيل" في شرقي القدس.

9. مطالبة "إسرائيل" بوقف كلّ القيود التي فرضتها على القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية الفلسطينية.

10. استمرار دعم وكالة الأونروا.

11. المطالبة بمزيد من تيسير الظروف أمام محكمة الجنايات الدولية لتمارس تحقيقاتها في جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتجب الإشارة إلى أن الموقف الأوروبي تجاه حلّ الدولتين لم يأخذ شكلاً جاداً، واستخدم كأداة لتشجيع الفلسطينيين للاستمرار في مسار التسوية، ولم يرافقه أي ضغوط على الجانب الإسرائيلي الذي قام بتدمير هذا المسار بنفسه. من ناحية أخرى، فقد توصلت دراسة أكاديمية لتوجهات السياسة الأوروبية (دول الاتحاد الأوروبي) تجاه القضية الفلسطينية إلى:[85]

1. أن القياس الكمي والمقارن بين ما يرد في بيانات الاتحاد الأوروبي حول الموضوع الفلسطيني لا يتسق بالقدر الكافي مع السلوك التصويتي في الأمم المتحدة، سواء في الجمعية العامة أم في مجلس الأمن أم غيرهما من هيئات الأمم المتحدة، ويقوم على قاعدة القاسم المشترك الأدنى lowest common denominator.

2. أن السمة الأبرز في التصويت الأوروبي على القضايا المهمة في الموضوع الفلسطيني يغلب عليه "الامتناع أو التغيّب" عند التصويت.

3. عند تقسيم العالم إلى أقاليم سياسية تبين أنّ أعلى نسب التطابق مع الولايات المتحدة في التصويت في الأمم المتحدة في الموضوعات ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي هي على النحو التالي:

جدول 8/4: درجة التطابق في التصويت مع الولايات المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية[86]

الإقليم	النسبة (%)
إفريقيا	8
حوض الهادئ الآسيوي	15
أوروبا الشرقية	16
أمريكا الجنوبية	11
أوروبا الغربية	25

خامساً: الصين

شكَّل التحوّل السياسي في الصين منذ سنة 1978 منعطفاً عميقاً في الاستراتيجية الصينية على المستويَيْن المحلي والخارجي، فأصبحت الصين أقل أيديولوجية ونزوعاً ثورياً، وتزايدت المساحة البراجماتية في سياستها الخارجية، وهو ما مهَّد لتبادل العلاقات الديبلوماسية والاعتراف بـ"إسرائيل" سنة 1992، وتطوَّرت العلاقات الصينية الإسرائيلية بشكل مضطرد في قطاعات عديدة.

ويمكن رصد العلاقات الصينية الإسرائيلية والمواقف الصينية تجاه القضية الفلسطينية في سنتَي 2022 و2023 في ضوء التحولات التي أشرنا لها في المسار العام للسياسة الخارجية الصينية. ويبدو أن النجاح الصيني في تقريب العلاقات السعودية الإيرانية وإعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما، هي التي تدفع الكثير من المحللين إلى الاستنتاج بأن الصين ستسعى لتوسيع دائرة جهودها الديبلوماسية في الشرق الأوسط وخصوصاً في الموضوع الفلسطيني، لا سيّما وأن حجم المصالح الصينية في هذه المنطقة أضحى يتصدر مصالح القوى الكبرى بما فيها الولايات المتحدة، لكن هذا السعي الصيني يترافق مع تراجع الصورة الإيجابية للصين في ذهن الرأي العام الإسرائيلي خلال الفترة 2019–2022 بنسبة 18%،[87] وهو ما يشكِّل ضاغطاً على الدور الصيني في الصراع العربي الإسرائيلي.

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى بكين سنة 2023، وقبلها التقى وزير خارجية السلطة الفلسطينية نظيره الصيني في سنة 2022، أبدت الصين استعداداً للعمل على إحياء جهود التسوية المتعطلة، وتتمثل دوافع الصين من ذلك في الآتي:[88]

1. السعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، نظراً لتأثيرات عدم الاستقرار على تسارع تنفيذ المبادرة الصينية "الحزام والطريق".
2. الرغبة في تثبيت الاستقرار في المنطقة لضمان استمرار تدفق النفط الخام من الشرق الأوسط الذي يغطي 40% من حاجة الصين.
3. تعزيز الصورة الإيجابية للصين لدى المجتمعات الإسلامية، التي كثيراً ما أثارت موضوع التمييز الصيني ضدّ الأقلية المسلمة في الصين.
4. فتح المنطقة لمزيد من النشاط التجاري الصيني، ففي المؤتمر العاشر للتجارة العربية الصينية الذي عُقد في منتصف حزيران / يونيو 2023، تمّ توقيع 30 اتفاقاً استثمارياً بين الطرفين تصل قيمتها إلى نحو عشرة مليارات دولار، ناهيك عن أن التجارة العربية الصينية تصل إلى 430 مليار دولار سنة 2022.
5. ارتفعت الصادرات الصينية إلى فلسطين من 6.15 مليون دولار سنة 2000 إلى 248 مليون دولار سنة 2021.

سادساً: الهند

يميل أغلب الباحثين في العلاقات الدولية إلى اعتبار أن الهند أصبحت إحدى القوى الصاعدة في النظام الدولي، ولعل مشروعها الأخير مع السعودية لبناء "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا India–Middle East–Europe Economics Corridor"، الذي يربط الهند مع أوروبا عبر المنطقة العربية مؤشر على الدور الهندي المتزايد.

من جانب آخر، لا بدّ من التنبه إلى أن الحكومة الهندية في ظلّ حكم الحزب الهندوسي بهاراتيا جاناتا منذ سنة 2014 عزَّزت وبشكل متسارع علاقاتها مع "إسرائيل"، كما أن مواقفها السياسية تُعدُّ نُكوصاً عن مواقف حزب المؤتمر الوطني الهندي، لكنها متناغمة مع التوجه الدولي القائم حالياً على أساس تسوية سياسية عمادها "حلّ الدولتين عبر التفاوض بين الطرفين".[89]

لقد عرفت الفترة 2022–2023 تكثيفاً للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الهنود والإسرائيليين في مستويات عليا، وارتفع التبادل التجاري بين الطرفين من 200 مليون دولار

سنة 1992 (اكتمال الاعتراف الدبلوماسي الهندي بـ"إسرائيل")، إلى 10.7 مليار دولار،[90] ناهيك عن ارتفاع في مبيعات المعدات العسكرية الإسرائيلية للهند، والتي ارتفعت من نحو 60 مليون دولار خلال الفترة 2018–2020 إلى نحو 162 مليون دولار خلال الفترة 2021–2023.[91]

وتعمل الحكومة الهندية وبقسوة مفرطة ضدّ مشاعر التعاطف بين الكشميريين المسلمين وبين الفلسطينيين، لا سيّما أن الحزب الهندوسي الحاكم له نزعات دينية مضادة للاتجاهات الإسلامية، مما يزيد العلاقات الفلسطينية الهندية تعقيداً.[92]

من جانب آخر، قدَّمت الحكومة الهندية مبلغ 2.5 مليون دولار مساعدة لوكالة الأونروا للعام المالي 2022/2023، وهو ما يساوي 50% من إجمالي المساعدات الهندية لفلسطين خلال العام المالي نفسه.[93]

سابعاً: اليابان

تتبنى السياسة الخارجية اليابانية حلّ الدولتين، وترفض سياسات الاستيطان الإسرائيلي وممارسة العنف المفرط ضدّ الشعب الفلسطيني،[94] وتسعى ضمن نزوعها الميركنتيلي mercantilist (التجاري المصلحي) إلى عدم الانغماس في ملابسات الموضوع الفلسطيني إلا بمقدار ما يعكس الاتجاه العام للإرادة الدولية من ناحية، وبكيفية لا تؤثر على حرصها على الوصول لمصادر الطاقة والتغلغل في الأسواق العربية من ناحية ثانية. ولعل حجم النشاط الدبلوماسي بين فلسطين واليابان يؤكد هذا التوجه، فخلال السنتين 2022 و2023 جرت ثلاث زيارات رسمية بين الطرفين (نائب وزير الخارجية الياباني للشؤون البرلمانية الياباني إلى رام الله، وزيارة رئيس الوزراء الفلسطيني السابق رامي الحمد الله إلى اليابان، ثم زيارة وزيرة السياحة والآثار الفلسطينية إلى اليابان).

وتشارك اليابان في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، لكن حجم هذه المساعدات لا يتناسب مع القدرة الاقتصادية لليابان، وهي تتشابه في ذلك مع المساعدات الصينية على الرغم من أن الصين تحتل مرتبة متأخرة في حجم المساعدات قياساً إلى قوتها الاقتصادية. وتحتل اليابان المرتبة الخامسة عالمياً في مستوى تقديم المساعدات المالية للفلسطينيين،[95] وخلال سنة 2022 منحت قطاع غزة 3.35 مليون دولار لمساعداته في مواجهة آثار انتشار جائحة كورونا، بينما قدَّمت في نيسان/ أبريل 2023 لمخيم جنين في الضفة الغربية مليون دولار لإصلاح الأضرار الناجمة عن الاجتياح الإسرائيلي للمخيم.[96] وتشير البيانات المتوفرة إلى أن إجمالي المساعدات

اليابانية للفلسطينيين منذ توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 هو 2.3 مليار دولار، وهو ما يعني معدلاً سنوياً بنحو 77 مليون دولار. ويمثل مشروع "مبادرة ممر السلام والازدهار Corridor for Peace and Prosperity"، أبرز المشاريع اليابانية في إطار العلاقة اليابانية مع أطراف الصراع، ويضم كلاً من فلسطين والأردن و"إسرائيل" واليابان، وحتى سنة 2023 كان هناك 15 مصنعاً في الأغوار الفلسطينية تعمل، بينما تستعد 8 مصانع أخرى لبدء التشغيل في إطار مشروع "ممر السلام".[97]

بالمقابل، فإن العلاقات الإسرائيلية اليابانية تتسم بالملاحظات التالية:[98]

1. المجال العسكري: تمّ التوقيع بين "إسرائيل" واليابان على مذكرة تفاهم تنص على "مواصلة تعزيز التعاون الدفاعي الثنائي بين الطرفين بما في ذلك التعاون في مجال المعدات والتكنولوجيا العسكرية".
2. نسبة الاستثمارات اليابانية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في "إسرائيل" هو في حالة تزايد، حيث ارتفع من 12.8% سنة 2022 إلى 17% حتى منتصف سنة 2023.
3. بلغت صادرات "إسرائيل" إلى الأسواق اليابانية سنة 2022 نحو 906 مليون دولار، مقابل واردات إسرائيلية من اليابان بنحو 1.4 مليار دولار.
4. تقل نسبة التطابق الياباني مع التصويت الأمريكي في القضية الفلسطينية عن نسبة التطابق الأمريكي الأوروبي بنحو 7% (18% تطابق أمريكي ياباني مقابل 25% تطابق أوروبي أمريكي)، وهو ما يشير إلى أن الموقف الياباني أقل تناغماً في الموضوع الفلسطيني مع السياسة الأمريكية.

ثامناً: الرأي العام الدولي

إذا اعتبرنا أن الأمم المتحدة هي التعبير العام عن الإرادة الدولية، فإن 28% فقط من الرأي العام الدولي غير راضٍ سنة 2023 عن أداء هذه المنظمة، بينما ترتفع نسبة عدم الرضا في "إسرائيل" إلى 62%، وهي نسبة تشير إلى ارتفاع بمعدل 4% عن النسبة لسنة 2007، مما يجعل "إسرائيل" "الدولة" الأكثر "عدم رضا" عن الأمم المتحدة في العالم.[99]

وإذا اعتبرنا أن مركز التأييد لـ"إسرائيل" يتمحور في القوى الغربية بشكل خاص، فإن استطلاعات الرأي العام في هذه القوى خلال السنتين 2022–2023 يشير إلى تراجع في التأييد لـ"إسرائيل" كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 8/5: نسبة التأييد لـ"إسرائيل" والفلسطينيين في عدد من الدول الغربية 2023[100]

الدولة	نسبة التأييد لـ"إسرائيل" (%)	نسبة تأييد الفلسطينيين (%)	ملاحظات
الولايات المتحدة (2022)	55	41	• كل ما كان العمر أقل كانت النظرة السلبية أعلى. • نسبة النظرة السلبية بين الديموقراطيين تعادل ضعف النظرة نفسها بين الجمهوريين.
ألمانيا	17	15	يميل أغلب المجتمع الأوروبي إلى التشاؤم بخصوص حصول "سلام" بين العرب و"إسرائيل" وتصل النسبة المتفائلة إلى 13.7% فقط.
السويد	16	23	فارق 7% لصالح الفلسطينيين.
الدنمارك	14	20	فارق 6%
فرنسا	13	22	فارق 9%
إسبانيا	12	31	فارق 19%
إيطاليا	11	19	فارق 8%
بريطانيا	10	23	فارق 13%

تاسعاً: الانعكاسات المستقبلية لتوجهات المجتمع الدولي تجاه فلسطين

من الضروري تحديد البيئة الدولية والإقليمية للصراع العربي الإسرائيلي في الفترة الحالية لتحديد احتمالاتها المستقبلية، فعلى المستوى الدولي هناك ست قوى مركزية في النظام الدولي، ولكل منها توجه استراتيجي يحكم سياستها، وهو ما يحدد توجهاتها في المدى الزمني القريب، وسينعكس هذا التوجه على سياساتها تجاه الموضوع الفلسطيني وتوظيف هذا الصراع لخدمة تلك التوجهات، على النحو التالي:

1. **الولايات المتحدة:** أصبح من المؤكد أن الولايات المتحدة امبراطورية في حالة تراجع، وهدفها الاستراتيجي الحالي هو وقف هذا التراجع أو إبطاؤه، وهو يستوجب تخفيف التزاماتها الدولية، وهو أمر يقلق صانع القرار الإسرائيلي على المدى المنظور.

2. **الاتحاد الروسي:** شكّل تفكك الاتحاد السوفييتي هاجساً أمنياً للإدارة الروسية الحالية من أن يتسلل التفكك إلى داخل روسيا، ويمس الجمهوريات التي تقطنها نسب مهمة من الأقليات الإثنية، والتي يشكل مجموعها نحو 22% من إجمالي سكان روسيا، وعليه فإن استراتيجيتها تقوم على التماسك المجتمعي داخلياً، وضمان بيئة جغرافية محاذية لحدودها لا تتضمن قوى معادية تعمل على تحريك هذه الأقليات، وهو ما سيجعلها في حالة توجس من السياسات الغربية، مما يجعل الديبلوماسية الإسرائيلية في مأزق التوفيق بين ارتباطها التاريخي مع القوى الاستعمارية وبين استعادة روسيا مكانتها الدولية بكل ما ينطوي عليه ذلك من ملابسات للسياسة الإسرائيلية.

3. **الصين:** تُمثِّل الصين دولة "قومية" تسعى للتحول إلى إمبراطورية ولكن بوسائل سلمية (بالرغم من أنها ضاعفت إمكاناتها العسكرية بشكل هائل)، من خلال الاستراتيجية المعلنة في نظرية "الصعود السلمي"، ولعل مشاريعها الاستراتيجية مع منطقة الشرق الأوسط تشير إلى ذلك بوضوح، وهو أمر قد يدفعها إلى محاولة لعب دور ديبلوماسي أكبر في إيجاد مناخ لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بطرق سلمية، لا سيّما بعد نجاحها في تخفيف التوتر الإيراني السعودي، وهو أمر قد لا تجده "إسرائيل" مريحاً لأنه سيفترض تقديم "إسرائيل" تنازلات إقليمية أو تحمّل نتائج إفشالها للمسعى الصيني.

4. **الاتحاد الأوروبي:** يتنازع الاتحاد الأوروبي اتجاهان، الأول هو نزعة الحنين للدولة القومية، وهو ما يتضح في تنامي التيارات اليمينية في أوروبا، والثاني تيار اتحادي يريد تطوير الاتحاد الأوروبي للوصول إلى الولايات المتحدة الأوروبية، ويبدو أن "إسرائيل" تجد في التيار الثاني سنداً أقوى على الرغم من بعض الملابسات في هذا الجانب.

5. **اليابان:** تمثل هذه الدولة نموذجاً معاصراً للدولة الميركنتيلية، ودعواتها لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي مدفوعة بالرغبة في تحويل النفقات العسكرية في الشرق الأوسط (والتي لا تستطيع فيها منافسة القوى الدولية الأخرى) إلى النفقات المدنية (والتي يمكنها أن تنافس القوى الدولية الأخرى فيها بشكل كبير بحكم تطورها التكنولوجي وقدراتها الاقتصادية)، وربما تكون هذه التوجهات الميركنتيلية هي الأنسب لـ"إسرائيل" لأنها تشجع تحويل الصراع العربي الإسرائيلي من صراع صفري إلى صراع غير صفري.

6. **الهند:** شكّل تولي حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي تحولاً جذرياً في انتقال الهند من نزعة "عدم الانحياز الإيجابي" إلى نزعة الطموح الدولي، ولعل مشروعها "الممر الاقتصادي الهندي الأوروبي" خطوة في هذا الاتجاه، وهو أمر تحبذه "إسرائيل" من ناحية (إذا استمر الحزب الحاكم في الهند في السلطة)، ولكنها تخشاه من ناحية أخرى لأنه قد يفتح المجال لمواجهات

صينية هندية في المشرق العربي خصوصاً في منطقة الخليج، مما قد يضطر "إسرائيل" إلى الاختيار بين القوَّتين الآسيويتين.

ومن الملاحظ أن الصورة السابقة ترتبط بمجموعة من المؤشرات التي يجب التنبه لها:

1. التحوُّل التدريجي في الصراع العربي الإسرائيلي من مواجهات تقودها "الدول" إلى مواجهات تتبناها "حركات ثورية"، فأغلب الدول العربية حالياً خارج خريطة المواجهة مع "إسرائيل"، وانتقلت إدارة الصراع إلى المقاومة الفلسطينية في فلسطين وحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن والحشد الشعبي في العراق، ولعل السلوك الإسرائيلي في طوفان الأقصى فتح أبواب الرأي العام الدولي لتقبل تدريجي لظهور هذه القوى في مواجهة "إسرائيل".

2. من الملاحظ انفصال التأييد السياسي عن المساعدة الاقتصادية بين القوى الكبرى، فأغلب التأييد السياسي للحقوق الفلسطينية على مستوى القوى الكبرى يأتي من روسيا والصين وهما الأقل مساعدة اقتصادية لفلسطين (السلطة الفلسطينية في رام الله تحديداً)، بينما القوى الغربية واليابان هما الأقل مساندة سياسياً لفلسطين ولكنها هي الأعلى في حجم المساعدة الاقتصادية لفلسطين، أي أن الموقف السياسي لا يتناغم مع حجم المساعدة الاقتصادية لفلسطين.

3. أدَّت عملية طوفان الأقصى إلى تعميق الإحساس العالمي بالمعاناة الفلسطينية، وتعميق إدراك مدى لا مبالاة الإسرائيلي بالبُعد الإنساني، وهو أمر سيترك آثاره لاحقاً خصوصاً أن هذا الإحساس في معظمه لدى الفئات الأقل عمراً، أي قادة ونخب المجتمعات مستقبلاً.

هوامش

[1] البرازيل: مشروع قرار، مجلس الأمن، موقع الأمم المتحدة، S/2023/773، 2023/10/18، انظر:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2F2023%2F773&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

وانظر أيضاً:

Israel-Gaza crisis: US vetoes Security Council resolution, UN, 18/10/2023, https://news.un.org/en/story/2023/10/1142507; and Statement by the Permanent Representative of Brazil to the United Nations on the Draft Resolution S/2023/773, site of Ministry of Foreign Affairs, Brazil, 18/10/2023, https://www.gov.br/mre/en/contact-us/press-area/press-releases/statement-by-the-permanent-representative-of-brazil-to-the-united-nations-on-the-draft-resolution-s-2023-773

[2] US vetoes UN resolution calling for Gaza ceasefire, Al Jazeera, 8/12/2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/12/8/antonio-guterres-urges-un-security-council-to-push-for-gaza-ceasefire

[3] القرار 2720 (2023)، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، S/RES/2720 (2023)، 2023/12/22، انظر:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2FRES%2F2720(2023)&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

وانظر أيضاً:

Full text of UN Security Council resolution calling for Gaza pauses, boost in aid, The Times of Israel, 22/12/2023, https://www.timesofisrael.com/full-text-of-un-security-council-resolution-calling-for-gaza-pause-boost-in-aid/

[4] الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، A/ES-10/L.25، 2023/10/26، انظر:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FES-10%2FL.25&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

بعد اعتماده بأغلبية 120 صوتاً، غيرت دولة واحدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صوتها بعد تسجيل التصويت، متذرعة بصعوبات فنية، فكانت النتيجة النهائية 121 صوتاً مؤيداً مقابل 14 صوتاً معارضاً، مع امتناع 44 عضواً عن التصويت. انظر:

UN General Assembly adopts Gaza resolution calling for immediate and sustained 'humanitarian truce', UN, 26/10/2023, https://news.un.org/en/story/2023/10/1142847

[5] UN News (@UN_News_Centre), X (Twitter), 27/10/2023, 10:51 p.m., https://x.com/UN_News_Centre/status/1717992371906839005?s=20

[6] الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، A/ES-10/L.27، 2023/12/10، انظر:
https://www.undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FES-10%2FL.27&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

وانظر أيضاً:

Michelle Nichols, United Nations demands humanitarian ceasefire in Gaza, Reuters, 13/12/2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/un-general-assembly-set-demand-gaza-ceasefire-2023-12-12/

[7] "Israel and Hamas October 2023 Conflict: Frequently Asked Questions (FAQs)," CRS, 20/10/2023, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47754

[8] Scott Pelley, President Joe Biden: The 2023 60 Minutes interview transcript, CBS News, 15/10/2023, https://www.cbsnews.com/news/president-joe-biden-2023-60-minutes-transcript/

[9] الوزير أنتوني ج. بلينكن في مؤتمر صحفي، موقع وزارة الخارجية الأمريكية، 2023/11/30، انظر:
https://www.state.gov/translations/arabic

[10] U.N. Chief Condemns Israel's "Unparalleled and Unprecedented" Attacks on Civilians, site of Democracy Now, 21/11/2023, https://www.democracynow.org/2023/11/21/headlines/un_chief_condemns_israels_unparalleled_and_unprecedented_attacks_on_civilians

[11] Statement from Secretary of Defense Lloyd J. Austin III on Deployment of USS Eisenhower Carrier Strike Group to the Eastern Mediterranean, U.S. Department of Defense, 14/10/2023, https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3557560/statement-from-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iii-on-deployment-of-uss-eis/

[12] Samuel Ramani, Russia Asks: How to Benefit From the Gaza War?, site of Center for European Policy Analysis (CEPA), 12/10/2023, https://cepa.org/article/russia-asks-how-to-benefit-from-the-gaza-war/; and War in Ukraine: How Russia could use the Israel-Hamas war for its benefit, site of Euronews, 11/10/2023, https://www.euronews.com/2023/10/11/war-in-ukraine-how-russia-could-use-the-israel-hamas-war-for-its-benefit

[13] Cameron Abadi and Adam Tooze, "Means for the World Economy," *Foreign Policy*, 15/10/2023, https://foreignpolicy.com/2023/10/15/israel-hamas-war-gaza-economy-oil-prices/

[14] Tanker Hijacked Off Coast of Yemen in Third Attack on Israeli-linked Ships Since Gaza War Began, *Haaretz*, 26/11/2023, https://www.haaretz.com/israel-news/2023-11-26/ty-article/israeli-linked-tanker-hijacked-off-coast-of-yemen/0000018c-0be4-d679-abdc-9ffc65b10000; Houthi Ansar Allah Movement Claims Drone Attack On Container Ship In Red Sea, Repeats Threats To Stop Any Ship Sailing To Israel Through Red Sea And Arabian Sea, site of MEMRI, 15/12/2023, https://www.memri.org/jttm/houthi-ansar-allah-movement-claims-drone-attack-container-ship-red-sea-repeats-threats-stop-any; and Tom O'Connor, Iran-Backed Houthis Cut Israel Off From Critical Lifeline Amid War in Gaza, *Newsweek*, 15/12/2023, https://www.newsweek.com/houthis-cut-israel-off-red-sea-gaza-war-1852969

[15] Michael Birnbaum, U.S. is warned about its global standing as Gaza suffering persists, *The Washington Post* newspaper, 11/11/2023, https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/11/11/us-israel-gaza-civilian-deaths/; and Jeremy Scahill, This Is Not a War Against Hamas, The Intercept, 11/12/2023, https://theintercept.com/2023/12/11/israel-hamas-war-civilians-biden/

[16] Matthew Lee and Lolita Baldor, In first call with Palestinian president Abbas, Biden discusses support for humanitarian aid to Gaza, Associated Press News Agency (AP), 15/10/2023, https://apnews.com/article/israel-us-hamas-blinken-saudi-487f746b102a82f4c345a058584e2518

[17] The delivery of humanitarian aid in Gaza has stopped, site of ReliefWeb, 12/12/2023, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/delivery-humanitarian-aid-gaza-has-stopped

[18] Nandita Bose and Katharine Jackson, Biden says Hamas must be eliminated, US officials warn of escalation, Reuters, 16/10/2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/conflict-middle-east-could-escalate-us-national-security-adviser-warns-2023-10-15/

[19] "Israel and Hamas October 2023 Conflict: Frequently Asked Questions (FAQs)," CRS, 20/10/2023; and Remarks by President Biden on the Release of Hostages from Gaza, The White House, 24/11/2023, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2023/11/24/remarks-by-president-biden-on-the-release-of-hostages-from-gaza/

[20] Felicia Schwartz, US vetoes UN resolution calling for immediate ceasefire in Gaza, *Financial Times*, 8/12/2023, https://www.ft.com/content/4afa7aa0-4b0c-4111-876d-e83049d53162; and Charter of the United Nations, Chapter XV — The Secretariat, Article 99, site of the Repertory of Practice of United Nations Organs, last updated 12/7/2023, https://legal.un.org/repertory/art99.shtml

[21] Dalia Dassa Kaye et al., *Reimagining U.S. Strategy in the Middle East Sustainable Partnerships, Strategic Investments* (Santa Monica: RAND Corporation, 2021), https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA900/RRA958-1/RAND_RBA958-1.pdf

See also Brian Katulis and Peter Juul, Strategic Reengagement in the Middle East, site of the Center for American Progress, 16/12/2021, https://www.americanprogress.org/article/strategic-reengagement-in-the-middle-east/; and Kelsey Norman et al., Key Challenges for U.S. Policy in the Middle East, site of Baker Institute, 7/7/2022, https://www.bakerinstitute.org/research/key-challenges-for-us-policy-in-the-middle-east

[22] Kelsey Norman et al., Key Challenges for U.S. Policy in the Middle East, Baker Institute, 7/7/2022.

[23] Kevin Liptak et al., Emotions are running high at the White House as some aides' frustration with Israel is growing, site of Cable News Network (CNN), 8/11/2023, https://edition.cnn.com/2023/11/08/politics/biden-administration-israel-hamas-war/index.html

[24] Felicia Schwartz, James Politi and James Shotter, Joe Biden warns Benjamin Netanyahu to change tack or risk losing global support, *Financial Times*, 13/12/2023, https://www.ft.com/content/aa0bffac-d5b7-4221-a715-b7d02fd377d4

[25] مجلس الأمن، الأمم المتحدة، S/2023/772، 2023/10/16، انظر:

https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2F2023%2F772&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

[26] Carrie Nooten, Israel-Hamas war: Confusion and powerlessness at UN Security Council, *Le Monde* newspaper, 15/10/2023, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/10/15/israel-hamas-war-confusion-and-powerlessness-at-un-security-council_6175477_4.html; and Russia asks UN Security Council to vote Monday on Israel, Gaza, Reuters, 15/10/2023, https://www.reuters.com/world/europe/russia-asks-un-security-council-vote-monday-israel-gaza-2023-10-14/

[27] انظر حول هذه النقاط:

In call, Netanyahu flogs Putin over Gaza war stance and blossoming Iran ties, The Times of Israel, 10/12/2023, https://www.timesofisrael.com/in-call-netanyahu-flogs-putin-over-gaza-war-stance-and-blossoming-iran-ties/; Patrick Wintour, US has wrecked chances of peace in Middle East, Putin tells Brics summit, *The Guardian* newspaper, 21/12/2023, https://www.theguardian.com/world/2023/nov/21/us-has-wrecked-chances-of-peace-in-middle-east-putin-tells-brics-summit; Guy Faulconbridge, Russia calls for international monitoring mission in Gaza, Reuters, 10/12/2023, https://www.reuters.com/world/russias-lavrov-hamas-attacks-do-not-justify-israels-punishment-palestinians-2023-12-10/; and UN secretary general condemns Hamas attacks, but says they 'did not happen in a vacuum,' TASS News Agency, 24/10/2023, https://tass.com/world/1696203

[28] نيبنزيا: موسكو لم تستخدم "الفيتو" ضدّ قرار مجلس الأمن تضامناً مع دول عربية، موقع قناة روسيا اليوم، 2023/12/22. وانظر أيضاً:

No Russian veto on UNSC resolution out of solidarity with Arab countries — envoy, TASS News Agency, 22/12/2023, https://tass.com/politics/1725667; and UN security council backs resolution on large-scale aid to Gaza but not ceasefire, *The Guardian*, 22/12/2023, https://www.theguardian.com/world/2023/dec/22/un-security-council-backs-resolution-on-large-scale-aid-to-gaza-but-not-ceasefire



[29] See A week into the Israel-Hamas war, the EU continues to struggle with its messaging, Euronews, 14/10/2023, https://www.euronews.com/my-europe/2023/10/14/a-week-into-the-israel-hamas-war-the-eu-continues-to-struggle-with-its-messaging; EU calls Gaza-war summit, triples aid to Palestinians, site of euobserver, 15/10/2023, https://euobserver.com/world/157552; and EU triples funding to Gaza after a week of mixed messages on Israel crisis, POLITICO, 15/10/2023, https://www.politico.eu/article/eu-triple-funding-humanitarian-aid-gaza-israel-hamas-conflict-crisis

[30] انظر: مسؤول أوروبي: دمار غزة يتجاوز تدمير المدن الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، وفق الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، وكالة الأناضول، 2023/12/8.

[31] بلجيكا تتجاوز خلافات "الاتحاد الأوروبي" وتبعث رسالة قوية حول غزة، موقع هيومن رايتس ووتش، 2023/11/17، انظر: https://www.hrw.org/ar/news/2023/11/17/belgium-overcomes-eu-struggles-send-strong-message-gaza

[32] US vetoes resolution on Gaza which called for ‘immediate humanitarian ceasefire’, UN, 8/12/2023, https://news.un.org/en/story/2023/12/1144562#:~:text=%E2%80%9CCalling%20for%20a%20ceasefire%20ignores,abides%20by%20international%20humanitarian%20law

[33] Clement Tan, China says Israel’s actions in Gaza are ‘beyond self defense’ as U.S. races to avert wider conflict, site of Consumer News and Business Channel (CNBC), 15/10/2023, https://www.cnbc.com/2023/10/16/china-says-israels-actions-in-gaza-have-gone-beyond-self-defense.html

[34] Wang Yi Has a Phone Call with U.S. Secretary of State Antony J. Blinken, site of the Ministry of Foreign Affairs of the People’s Republic of China (China MFA), 6/12/2023, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202312/t20231211_11199379.html; and Secretary Blinken’s Call with People’s Republic of China (PRC) Director of the Office of the Foreign Affairs Commission and Foreign Minister Wang Yi, U.S. Department of State, 6/12/2023, https://www.state.gov/secretary-blinkens-call-with-peoples-republic-of-china-prc-director-of-the-office-of-the-foreign-affairs-commission-and-foreign-minister-wang-yi-2/

[35] Jointly Implementing the Global Security Initiative For Lasting Peace and Security of the World, China MFA, 31/10/2023, https://www.mfa.gov.cn/eng/wjbxw/202311/t20231102_11172214.html

[36] In India’s Second Statement On Israel-Gaza War, A Balancing Act, site of New Delhi Television (NDTV) World, 13/10/2023, https://www.ndtv.com/india-news/israel-hamas-war-gaza-latest-news-ndtv-explains-indias-viable-palestine-message-after-support-for-israel-4478662

[37] انظر قائمة التصويت على القرار في:
UN News (@UN_News_Centre), X (Twitter), 27/10/2023, 10:51 p.m., https://x.com/UN_News_Centre/status/1717992371906839005?s=20

[38] Audrey Truschke, How India’s Hindu Nationalists Are Weaponizing History Against Muslims, *Time* magazine, 6/10/2023, https://time.com/6320003/india-weaponizing-history-against-muslims/

[39] Which countries have criticised Israeli attacks on Gaza?, Al Jazeera, 15/10/2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/10/15/which-countries-have-criticised-israeli-attacks-on-gaza

[40] Israel’s War in Gaza Also Impacts African Geopolitics, site of Inkstick, 7/12/2023, https://inkstickmedia.com/israels-war-in-gaza-also-impacts-african-geopolitics//

[41] Ibid.

[42] انظر الاستطلاعات التالية:

David Leonhardt, What the Polls Say About Gaza, *The New York Times*, 30/11/2023, https://www.nytimes.com/2023/11/30/briefing/polling-gaza.html; Reuters/Ipsos Poll: Israel-Hamas War and 2024 Election, site of Ipsos, 15/11/2023, https://www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-11/Reuters%20Ipsos%20Israel%20Gaza%20Hamas%20War%20Topline%2011%2015%202023_0.pdf; American Public Attitudes on Israel/Palestine During the Israel-Gaza War: Part 2; site of University of Maryland Critical Issues Poll, 5/11/2023, https://criticalissues.umd.edu/sites/criticalissues.umd.edu/files/UMCIP_11.3-5.2023_Israel-Gaza_Results.pdf; Janina Conboye and Alan Smith, How public opinion on the Israel-Hamas war has shifted, *Financial Times*, 21/11/2023, https://www.ft.com/content/6bf4f6ed-b705-4e66-ac6f-59b5ef6c0c77; and Matthew Smith, Attitudes to the Israel-Palestine conflict in Western Europe and the USA in 2023, site of YouGov, 3/7/2023, https://today.yougov.com/international/articles/45869-attitudes-israel-palestine-conflict-western-europe

[43] Matthew Smith, Israel-Palestine: fundamental attitudes to the conflict among Western Europeans, YouGov, 20/12/2023, https://yougov.co.uk/politics/articles/48218-israel-palestine-fundamental-attitudes-to-the-conflict-among-western-europeans

[44] EU Overwhelmingly Votes at UN for Humanitarian Ceasefire in Gaza, UN, 13/12/2023, https://unric.org/en/eu-overwhelmingly-votes-at-un-for-humanitarian-ceasefire-in-gaza/; and UN General Assembly votes overwhelmingly in favour of Gaza ceasefire, Al Jazeera, 12/12/2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/12/12/un-general-assembly-votes-overwhelmingly-in-favour-of-gaza-ceasefire

[45] EU Overwhelmingly Votes at UN for Humanitarian Ceasefire in Gaza, UN, 13/12/2023.

[46] Matthew Smith, Israel-Palestine: fundamental attitudes to the conflict among Western Europeans, YouGov, 20/12/2023.

[47] وليد عبد الحي، ورقة علمية: تحولات الرأي العام الدولي وطوفان الأقصى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2023/12/4، انظر: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_IntPubOp-OpAqsaFlood_12-23.pdf/

[48] Adam Taylor, Gaza's economy, crumbling for years, is being pounded to dust, *The Washington Post*, 16/11/2023, https://www.washingtonpost.com/world/2023/11/16/gaza-economy-war-rebuilding-israel//

[49] Adnan Abdul Razzaq, Rebuilding Gaza: The huge cost of Israel's devastating war, site of The New Arab, 27/11/2023,https://www.newarab.com/analysis/rebuilding-gaza-huge-cost-israels-devastating-war; and David Shortell, UN report warns war has already set Gaza and West Bank economy back more than a decade, CNN, 9/11/2023, https://edition.cnn.com/2023/11/09/middleeast/un-report-gaza-economic-impact-poverty/index.html

[50] Ofir Winter, Morr Link and Adam Sharon, "Navigating Post-War Realities: The Road Ahead for Israel and Egypt," INSS Insight No. 1794, INSS, 6/12/2023, https://www.inss.org.il/publication/israel-egypt-war

[51] Annual Report, site of the Office of the Quartet, https://www.quartetoffice.org/page.php?id=5eba80y6208128Y5eba80

[52] انظر التفاصيل في: روسيا مستعدة للعودة للعمل في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، موقع قناة روسيا اليوم، 2023/1/4؛ والمندوب الدائم لروسيا لدى الاتحاد الأوروبي: الإجراءات الغربية تعرقل عمل الرباعية الدولية، موقع قناة روسيا اليوم، 2023/3/7؛ والشرق الأوسط، 2023/4/8. وانظر أيضاً:

Interview by Chargé d'Affaires a.i. of the Russian Mission to the EU Kirill Logvinov for RIA Novosti News Agency, 7 March 2023, site of Permanent Mission of the Russian Federation to the European Union, 7/3/2023, https://russiaeu.ru/en/news/interview-charge-daffaires-ai-russian-mission-eu-kirill-logvinov-ria-novosti-news-agency-7

[53] Department Press Briefing – January 4, 2023, U.S. Department of State, 4/1/2023, https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-january-4-2023/#post-408486-RUSSIAISPAL

[54] UN General Assembly Resolutions Tables, site of Dag Hammarskjöld Library, https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/77

[55] Jessica Durando and Oren Dorell, Here are the 7 small nations that sided with U.S. and Israel on U.N.'s Jerusalem vote, *USA Today* newspaper, 21/12/2017, https://www.usatoday.com/story/news/world/2017/12/21/here-7-nations-sided-u-s-and-israel-u-n-vote-over-jerusalem/974098001/

[56] 2021–2022 UNGA Resolutions on Israel vs. Rest of the World, site of UN Watch, 29/11/2021, https://unwatch.org/2021-2022-unga-resolutions-on-israel-vs-rest-of-the-world/; Voting Practices in the United Nations, 2018, U.S. Department of State, 31/3/2019, pp. 65–74, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/07/Voting-Practices-in-the-United-Nations_2018.pdf; and 2022 UNGA Resolutions on Israel vs. Rest of the World, UN Watch, 14/11/2022, https://unwatch.org/2022-2023-unga-resolutions-on-israel-vs-rest-of-the-world/

[57] 2022 UNGA Resolutions on Israel vs. Rest of the World, UN Watch, 14/11/2022.

[58] بيان من رئيسة مجلس الأمن، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، S/PRST/2023/1، 2023/2/20، انظر:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2FPRST%2F2023%2F1&Language=E&DeviceType=&LangRequested=False

وانظر أيضاً:
Middle East, including the Palestinian Question, site of Security Council Report, https://www.securitycouncilreport.org/chronology/middle-east-including-the-palestinian-question.php; and Resolutions, UN, Security Council, https://www.un.org/securitycouncil/content/resolutions-0

[59] UN Security Council Meetings & Outcomes Tables, Dag Hammarskjöld Library, https://research.un.org/en/docs/sc/quick

[60] Brian Michael Jenkins, 10 Reasons U.S. Influence Has Fallen in the Middle East, site of Slate, 16/9/2013, https://slate.com/news-and-politics/2013/09/americas-influence-in-the-middle-east-has-fallen-top-10-reasons.html; Mohammad al-Kassim, US Influence in the Middle East on the Decline, site of The Media Line, 31/7/2022, https://themedialine.org/top-stories/us-influence-in-the-middle-east-on-the-decline/; and Aidan Connaughton, Prevailing view among Americans is that U.S. influence in the world is weakening – and China's is growing, Pew Research Center, 23/6/2022, https://www.pewresearch.org/short-reads/2022/06/23/prevailing-view-among-americans-is-that-u-s-influence-in-the-world-is-weakening-and-chinas-is-growing/

انظر أيضاً دراسة حول تيار التراجع الأمريكي في الأدبيات السياسية الأمريكية: وليد عبد الحي، ورقة علمية: تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الاستراتيجية العربية والإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020/11/4، انظر:
https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_USA-Israel-Arab_11-20.pdf

[61] بلينكن يحذر حكومة نتانياهو المقبلة من إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، يورونيوز، 2022/12/4، انظر:
https://web.archive.org/web/20230124005048/https://arabic.euronews.com/2022/12/04/blinken-netanyahu-west-bank-israeli-settlements-annexing-lands-occupied

[62] Jonathan Lord, "America Is Pushing Its Security Ideas on a Lukewarm Middle East," *Foreign Policy*, 11/7/2023, https://foreignpolicy.com/2023/07/11/middle-east-security-military-defense-us-congress-israel-saudi-arabia-uae-gcc-iran-biden-salman-zayed/

[63] Kali Robinson, What Is U.S. Policy on the Israeli-Palestinian Conflict?, site of Council on Foreign Relations, 12/7/2023, https://www.cfr.org/backgrounder/what-us-policy-israeli-palestinian-conflict

[64] هذه الخطوة تعتبر رمزية تجاه إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية والتي تخدم شؤون الفلسطينيين، i24NEWS، 2022/6/9.

[65] Edith Lederer and Matthew Lee, US averts UN diplomatic crisis over Israeli settlements, AP, 20/2/2023, https://apnews.com/article/russia-ukraine-politics-united-states-government-nations-israel-fef36aa8fba74decccb055bffa60a53d

[66] Third Committee Approves Draft Resolution on the Right of Palestinian People to Self-determination – Press Release (GA/SHC/4370) (Excerpts), UN, 17/11/2022, https://www.un.org/unispal/document/third-committee-approves-draft-resolution-on-the-right-of-palestinian-people-to-self-determination-press-release-ga-shc-4370-excerpts//

[67] Khalil Al-Anani, et. al., The Biden Administration and the Middle East in 2023, site of Arab Center Washington DC, 4/1/2023, https://arabcenterdc.org/resource/the-biden-administration-and-the-middle-east-in-2023/; and UN votes overwhelmingly in favor of a resolution calling on ICJ to give an advisory opinion on Israeli occupation, Palestine News and Information Agency (WAFA), 31/12/2022, https://english.wafa.ps/Pages/Details/132575

[68] Voting Practices in the United Nations, 2018, U.S. Department of State, 31/3/2019, p. 75; and Report to Congress on Voting Practices in the United Nations for 2020 Section 406 of Public Law 101–246 (22 U.S.C. §2414a), U.S. Department of State, 2020, p. 60, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/11/Report-Voting-Practices-in-the-United-Nations-2020.pdf

[69] إسرائيل وفلسطين: أحداث 2022، هيومن رايتس ووتش، 2023، انظر:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/israel-and-palestine

[70] World Bank Group, *West Bank and Gaza - Country Climate and Development Report* (Washington, D.C.: World Bank Group, September 2023), https://documents1.worldbank.org/curated/en/099112823094030933/pdf/P179452029863f0e80a902031b18e72860c.pdf; and see details and numbers in U.S. Bilateral Assistance to the Palestinians (2012–), Jewish Virtual Library, https://www.jewishvirtuallibrary.org/u-s-bilateral-assistance-to-the-palestinians; and The Palestinians: Overview, Aid, and U.S. Policy Issues, CRS, 24/1/2024, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10644

[71] Jim Zanotti, The Palestinians: Background and U.S. Relations, CRS, 27/10/2022, https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL34074.pdf

[72] PUBLIC LAW 117–103—MAR. 15, 2022, Congress.gov, 15/3/2022, https://www.congress.gov/117/plaws/publ103/PLAW-117publ103.pdf; and see Gaza Factions Increase Calls to Revoke US-UNRWA Agreement, site of Al-Monitor, 23/9/2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/09/gaza-factions-increase-calls-revoke-us-unrwa-agreement

[73] The Palestinians: Overview, Aid, and U.S. Policy Issues, CRS, 24/1/2024.

[74] Jim Zanotti, The Palestinians: Background and U.S. Relations, CRS, 27/10/2022.

[75] Ibid.; and see National Security Strategy: October 2022, The White House, 12/10/2022, https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf

[76] Department Press Briefing – May 11, 2022, U.S. Department of State, 11/5/2022, https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-may-11-2022/
Also on Israel's responsibility, see Josef Federman, Bellingcat probe suggests Israeli fire most likely killed journalist; but not 100%, The Times of Israel, 16/5/2022, https://www.timesofisrael.com/bellingcat-probe-suggests-israeli-fire-most-likely-killed-journalist-but-not-100//

[77] Press release on Russia's efforts in the Middle East peace process, site of The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 22/6/2023, https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1890611/; and Press release on the need to consolidate international efforts to resolve the Palestinian-Israeli conflict, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 5/7/2023, https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1895388/

[78] Ramzy Baroud, Friend or foe? Russia's West Jerusalem consulate is very worrying, *The Jordan Times* newspaper, 23/8/2023, https://jordantimes.com/opinion/ramzy-baroud/friend-or-foe-russias-west-jerusalem-consulate-very-worrying

[79] Emanuel Fabian, Israeli arms sales doubled in a decade, hit new record of $12.5 billion in 2022, The Times of Israel, 14/6/2023, https://www.timesofisrael.com/israeli-arms-sales-doubled-in-a-decade-hit-new-record-of-12-5-billion-in-2022/

[80] Ivana Stradner and John Hardie, Moscow Cozies Up with Hamas to Pressure Israel, site of the algemeiner, 28/9/2022, https://www.algemeiner.com/2022/09/28/moscow-cozies-up-with-hamas-to-pressure-israel/

[81] Foreign Minister Sergey Lavrov's remarks at the UN Security Council open debate on the Situation in the Middle East, Including the Palestinian Question, New York, April 25, 2023, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 25/4/2023, https://www.mid.ru/en/maps/ps/1865491/

[82] تتهم روسيا الولايات المتحدة وأوروبا بأنهما وراء تعطيل عمل اللجنة الرباعية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، انظر التفاصيل في التصريح الذي أصدرته الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخوروفا، في:
Foreign Ministry Spokeswoman Maria Zakharova's comment on the West's reckless approach to the Middle East settlement process, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 20/2/2023, https://www.mid.ru/en/maps/ps/1854911/

[83] 2021 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) – Overall Donor Ranking as 31 December 2021, UNRWA, 31/12/2021, https://www.unrwa.org/sites/default/files/overall_donor_ranking_2021_0.pdf

[84] European Parliament recommendation of 12 July 2023 to the Council, the Commission and the Vice-President of the Commission/ High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy on relations with the Palestinian Authority (2021/2207(INI)), site of European Parliament, 12/7/2023, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2023-0283_EN.html

[85] Ioannis Galariotis and Maria Gianniou, "EU foreign policy incoherence in the United Nations: the case of the Middle East," in Dimitris Bouris, Daniela Huber and Michelle Pace (eds), *Routledge Handbook of EU–Middle East Relations* (New York: Routledge, 2022), pp. 169–177; and EU divided in UN vote on Palestine's status, site of Euractiv, 30/11/2012, https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/eu-divided-in-un-vote-on-palestine-s-status/

[86] Voting Practices in the United Nations, 2018, U.S. Department of State, 31/3/2019.

[87] Beijing's Global Media Influence 2022, Israel, site of Freedom House, https://freedomhouse.org/country/israel/beijings-global-media-influence/2022



88 Adam Gallagher, Is China Preparing to Make a Run at Israeli-Palestinian Peace?, site of United States Institute of Peace, 22/6/2023, https://www.usip.org/publications/2023/06/china-preparing-make-run-israeli-palestinian-peace; and China is largest trading partner of Arab countries, Saudi FM says, site of Saudi Gazette, 11/6/2023, https://saudigazette.com.sa/article/633250/SAUDI-ARABIA/China-is-largest-trading-partner-of-Arab-countries-Saudi-FM-says

89 India Statement delivered by Secretary (West) at the Ministerial Committee of the Non-Aligned Movement on Palestine on the side lines of the Ministerial Meeting of the Coordinating Bureau of the Non-Aligned Movement, site of Ministry of External Affairs (India), 6/7/2023, https://www.mea.gov.in/Speeches-Statements.htm?dtl/36759/India_Statement_delivered_by_Secretary_West_at_the_Ministerial_Committee_of_the_Non

90 India-Israel Bilateral Relations, site of Embassy of India – Tel Aviv, https://www.indembassyisrael.gov.in/pages?id=mbk5e&subid=lejRe

91 India Imports from Israel of Arms and ammunition, parts and accessories: 2024 Data 2025 Forecast 2001–2022 Historical, site of Trading Economics, https://tradingeconomics.com/india/imports/israel/arms-ammunition-parts-accessories

92 Abdulla Moaswes, India, Israel and the Coordination of Control, site of Middle East Research and Information Project (MERIP), 9/6/2023, https://merip.org/2023/09/india-israel-and-the-coordination-of-control

93 India Presents $2.5 Million Aid To UN Agency For Palestinian Refugees, site of New Delhi Television (NDTV), 31/10/2022, https://www.ndtv.com/india-news/india-presents-2-5-million-aid-to-un-agency-for-palestinian-refugees-3477459

94 انظر سلسلة بيانات اليابان حول المواجهات في الضفة الغربية بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال في:
Japan-Palestine Relations, site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/index.html; and Recent developments in Israel and Palestine (Statement by Press Secretary ONO Hikariko), Press Releases, Ministry of Foreign Affairs of Japan, 21/6/2023, https://www.mofa.go.jp/press/release/press7e_000014.html

95 2021 Pledges to UNRWA's Programmes (Cash and In-kind) – Overall Donor Ranking as 31 December 2021, UNRWA, 31/12/2021.

96 Japan-Palestine Relations (Basic Data), Ministry of Foreign Affairs of Japan, 17/11/2023, https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/palestine/data.html; and Emergency Grant Aid in response to deterioration of the humanitarian situation in the Gaza Strip, Ministry of Foreign Affairs of Japan, 1/4/2022, https://www.mofa.go.jp/press/release/press3e_000357.html

97 Japan's assistance to the Palestinians, Ministry of Foreign Affairs of Japan, June 2023, https://www.mofa.go.jp/files/000042388.pdf

98 See details in Japan-Israel Defense Ministers' Meeting, site of Ministry of Defense, Japan, 30/8/2022, https://www.mod.go.jp/en/article/2022/08/c61885c2b09e52e25bf32a1ce45ea1ec8346ff7c.html; Meir Orbach, Japanese investment in Israel fell by 20% in first half of 2023, site of CTech by Calcalist, 4/9/2023, https://www.calcalistech.com/ctechnews/article/hjp4q7qc3; CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/fr_trade12_2023/td1.pdf; and Voting Practices in the United Nations, 2018, U.S. Department of State, 12/9/2019, p. 71.

[99] Moira Fagan, People across 24 countries continue to view UN favorably, Pew Research Center, 31/8/2023, https://www.pewresearch.org/short-reads/2023/08/31/people-across-24-countries-continue-to-view-un-favorably/

[100] انظر التفاصيل في الاستطلاعات التالية:

Shradha Dinesh and Laura Silver, How Americans view Israel, Netanyahu and U.S. – Israel relations in 5 charts, Pew Research Center, 21/8/2023, https://www.pewresearch.org/short-reads/2023/08/21/how-americans-view-israel-netanyahu-and-u-s-israel-relations-in-5-charts/; Matthew Smith, Attitudes to the Israel-Palestine conflict in Western Europe and the USA in 2023, YouGov, 3/7/2023; and Lydia Saad, Democrats' Sympathies in Middle East Shift to Palestinians, 16/3/2023, https://news.gallup.com/poll/472070/democrats-sympathies-middle-east-shift-palestinians.aspx

فهرست

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)



(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، 2018.
11. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، 2020.
12. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020–2021**، 2022.
13. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022–2023**، 2024.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
18. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
19. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.
20. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011**، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
22. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.
23. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016**، 2017.
24. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017**، 2018.
25. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018**، 2019.
26. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2019**، 2020.
27. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2020**، 2021.
28. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2021**، 2022.
29. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2022**، 2023.
30. محسن محمد صالح، وربيع محمد الدنان، ووائل عبد الله وهبة، إعداد وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2023**، 2024.

سلسلة أولست إنساناً:

31. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
32. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.
33. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.
34. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.

35. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.

36. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.

37. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.

38. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.

39. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.

40. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.

41. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.

42. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

43. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.

46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.

49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
66. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.
67. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.
68. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.
69. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.
70. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.
71. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.
72. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **السلوك الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب**، سلسلة تقرير معلومات (29)، 2022.
73. عوني عبد الغني فارس، **الدكتور أكرم الخرّوبي: أكاديمي من أجل فلسطين 1954–2021**، سلسلة تقرير معلومات (30)، 2023.

سلسلة ملف معلومات:

74. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.
75. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.
76. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **وثيقة حماس السياسية: المواقف وردود الأفعال**، ملف معلومات 23، 2017.
77. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة الأونروا 2016–2018**، ملف معلومات 24، 2018.
78. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قانون الدولة القومية اليهودية 2018**، ملف معلومات 25، 2018.



79. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **انعكاس جائحة كورونا على الوضعَين الفلسطيني والإسرائيلي**، ملف معلومات 26، 2020.

80. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تطور التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية 2018/1/1–2020/10/26**، ملف معلومات 27، 2020.

81. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معركة "سيف القدس" وتداعياتها فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً (10–21 أيار/ مايو 2021)**، ملف معلومات 28، 2021.

82. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تطور ملف المصالحة والانتخابات الفلسطينية 1 أيار/ مايو 2020 – 30 أيلول/ سبتمبر 2021**، ملف معلومات 29، 2021.

83. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور تيار الصهيونية الدينية وتأثيره على السياسة الإسرائيلية 2020–2022**، ملف معلومات 30، 2022.

84. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المشهد الإسرائيلي في ضوء انتخابات الكنيست الـ 25**، ملف معلومات 31، 2023.

سلسلة دراسات علميَّة محكَّمة:

85. صابر رمضان، **دراسة علميَّة محكَّمة (1): دور الحركة الطلابية الفلسطينية في التحرر الوطني: الفرص والمعيقات**، 2016.

86. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (2): الصهيونية والغرب: من الاستشراق إلى الإسلاموفوبيا**، 2016.

87. صابر رمضان، **دراسة علميَّة محكَّمة (3): حراك المعلمين الموحد في الضفة الغربية: الواقع، والديناميات، وآفاق المستقبل**، 2017.

88. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (4): حماس بين الميثاق والوثيقة: قراءة في الثابت والمتغير**، 2017.

89. حنين مراد، **دراسة علميَّة محكَّمة (5): هجرة اللاجئين الفلسطينيين من مخيمات سورية خلال النزاع المسلح (2011–2016): دراسة استطلاعية لأوضاع فلسطينيي سورية المهاجرين إلى أوروبا**، 2017.

90. حمدي أحمد علي حسين، وأشرف عثمان بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (6): تداعيات حرب سنة 1967 على المشروع الوطني الفلسطيني**،2017.

91. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (7): تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993: دراسة تحليلية**، 2018.

92. وائل عبد الحميد المبحوح، **دراسة علميَّة محكَّمة (8): المقاومة الشعبية الفلسطينية خيار الواقع أم استراتيجية وطنية؟: مسيرات العودة الكبرى نموذجاً**، 2018.
93. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (9): السلطة الفلسطينية: أزمة شرعية أم مشروعية**، 2018.
94. مأمون كيوان، **دراسة علميَّة محكَّمة (10): حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين: القوانين ومشاريع القوانين 2015–2019**، 2019.
95. فاطمة عيتاني، **دراسة علميَّة محكَّمة (11): الوحدة الإسرائيلية 8200 ودورها في خدمة التكنولوجيا التجسسية الإسرائيلية**، 2019.
96. باسم القاسم، **دراسة علميَّة محكَّمة (12): الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018**، 2019.
97. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (13): النظام الأبوي في السلطة الفلسطينية**، 2021.
98. أشرف بدر، **دراسة علميَّة محكَّمة (14): تقليص الصراع والتحول من "الضم الزاحف" إلى "الانفصال الزاحف" في منظومة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالضفة الغربية**، 2021.
99. عوني فارس، **دراسة علميَّة محكَّمة (15): حتى آخر نَفَس: المجموعات العسكرية المُقاوِمة في بلدة سلواد 1967–1971**، 2022.
100. حنين مراد، **دراسة علميَّة محكَّمة (16): الهوية الفلسطينية لدى فلسطينيي سورية في ظل التغيرات التي فرضتها الحرب السورية: دراسة لوجهات نظر الشباب الفلسطيني داخل سورية**، 2023.

كتب عامة:

101. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.
102. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
103. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
104. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
105. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.
106. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

107. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
108. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
109. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.
110. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
111. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
112. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.
113. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
114. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
115. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
116. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
117. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
118. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
119. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
120. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
121. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.
122. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.
123. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
124. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
125. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.

126. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010، طبعة مزيدة ومنقحة ومصورة، 2020.

127. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.

128. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.

129. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.

130. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.

131. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.

132. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.

133. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.

134. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.

135. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.

136. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.

137. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.

138. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.

139. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.

140. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

141. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

142. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.

143. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.
144. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.
145. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.
146. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.
147. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.
148. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.
149. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.
150. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.
151. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.
152. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.
153. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.
154. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.
155. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً**، 2016.
156. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.
157. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات**، 2016.
158. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية**، 2016.

159. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي**، 2016.

160. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي**، 2016.

161. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي**، 2016.

162. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية**، 2016.

- **ملاحظة:** تمّ جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، وصدر عن المركز في 2016.

163. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيون: عين إسرائيل الثالثة**، 2016، ط 2، 2024.

164. عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، 2016.

165. أشرف عثمان بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، 2016.

166. أمل عيتاني ورنا سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، **الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000**، 2017.

167. بلال محمد شلش، محرر، **سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثة وثلاثين عاماً من الاعتقال**، 2017.

168. أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002–2016**، 2017.

169. خالد إبراهيم أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987–2015**، 2017.

170. سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، 2017.

171. قتيبة وليد غانم، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995–2014**، 2018.

172. وائل خالد أبو هلال، **حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**، 2018.

173. عبد الحكيم حنيني، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000–2015**، 2018.

174. غسان محمد دوعر، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968–1970**، 2018.
175. محمد أكرم بلعاوي وحسان عمران، **تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً**، 2019.
176. عزام عبد الستار شعث، **توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)**، 2019.
177. شاكر الجوهري، **د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال**، 2019.
178. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، **رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2019.
179. شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، 2019.
180. محسن محمد صالح، **الإخوان المسلمون الفلسطينيون: التنظيم الفلسطيني – قطاع غزة 1949–1967**، 2020.
181. إيمان أبو الخير، **اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 (1967–2019)**، 2020.
182. بلال ياسين، **د. موسى أبو مرزوق: في العمق: قراءة في الفكر الحركي والسياسي لأول رئيس مكتب سياسي لحركة حماس 1997–2017**، 2020.
183. سعيد محمد بشارات، **دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل 2000–2019**، 2021.
184. شيرين طارق عيساوي، **المسؤولية الجنائية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي العام**، 2021.
185. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012، طبعة مزيدة ومنقحة، 2022.
186. محمد بلعيشة، **الصفقات الفاوستية: التغلغل الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى**، 2022.
187. محسن محمد صالح، **أوهام في العمل الفلسطيني**، 2022.
188. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدراسات الفائزة في المسابقة البحثية الدولية "لا للتطبيع"**، 2022.
189. عبد اللطيف خضر سده، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي**، 2022.

190. محمد عبد ربه مطر، **الطريق إلى صفقة وفاء الأحرار: "صفقة شاليط" 2006–2011**، 2022.
191. **خمسة آلاف يوم في عالم البرزخ: مذكرات الأسير حسن عبد الرحمن سلامة في العزل الانفرادي داخل السجون الإسرائيلية**، 2022.
192. وليد عبد الحي، **دراسات مستقبلية في العلاقات الدولية: نماذج تطبيقية**، 2023.
193. إسلام شحدة العالول، **التطهير العرقي ضدّ الشعب الفلسطيني: فعل استعماري استيطاني صهيوني محوري ومستمر**، 2023.
194. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014، ط 6، 2023.
195. عبد القادر ياسين (محرر)، **التشكيلات المؤازرة للمقاومة الفلسطينية في مصر: دراسات في ثلاثة نماذج**، 2023.
196. محمد محمد المصري، **الكاهن الثائر منويل مسلّم: اسمعي يا فلسطين**، 2024.
197. محمد صبحة، **التجربة الثقافية لحركة حماس في السجون الإسرائيلية**، 2024.
198. محسن محمد صالح وآخرون (تحرير وإعداد)، **يوميات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – 31 آذار/ مارس 2024**، 2024.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

199. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
200. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
201. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
202. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
203. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
204. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.

205. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
206. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
207. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
208. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.
209. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2018–2019*, 2021.
210. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2020–2021*, 2022.

Am I Not a Human? Book Series:

211. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
212. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
213. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
214. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
215. Mariam Itani and Mo'in Manna', *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
216. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
217. Hasan Ibhais and Khaled 'Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.

218. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
219. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
220. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
221. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
222. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

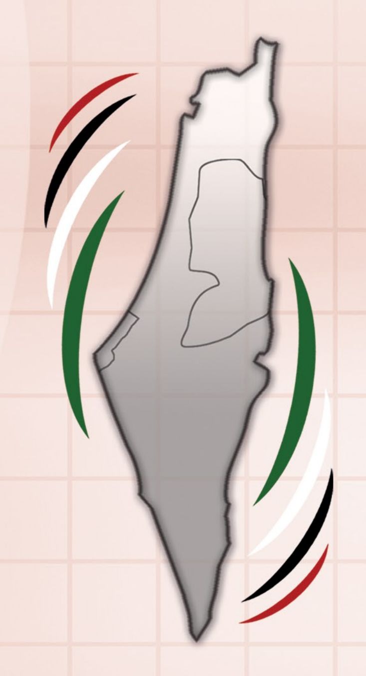
Non-Serial Publications:

223. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
224. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
225. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
226. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
227. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
228. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
229. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
230. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed., 2019.

231. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
232. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.
233. Mohsen Mohammad Saleh, *Basic Facts on The Palestine Issue*, 2021. (Updated and Illustrated Version)
234. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Muslim Brothers: The Palestinian Organization – Gaza Strip 1949–1967*, 2021.
235. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestine Issue: Historical Background and Contemporary Developments*, 2014, revised and updated version, 2022.
236. Mohsen Mohammad Saleh, *Illusions of Palestinian Politics*, 2023.
237. Mohsen Mohammad Saleh, *The Road to Jerusalem: A Historical Study of the Islamic Experience in the Land of Palestine From the Time of the Prophets to the Twenty First Century*, 2023.

The Palestine Strategic Report 2022–2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022–2023



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2022–2023 الذي يصدر للمرة الثالثة عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2023؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير اثنا عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح


ISBN 978-614-494-052-5
9 786144 940525




مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net